

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232389**

UNIVERSAL  
LIBRARY









و طبع في المطبع في الواقع في المخرج في



فهرس الجزء الاول من المجلد الثاني من عيني شرح الهداية على المتن من كتاب النكاح الى باب استيلاء

مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
كتاب النكاح	٢	فصل في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع	٢٢٢
فصل في نكاح المحرمات	٢٢	باب ايقاع الطلاق	٢٢٨
باب في الاولياء والاكفاء	٤٥	فصل في اضافة الطلاق الى الزمان	٢٣٨
فصل في الاكفاء	١٠٣	فصل في اضافة الطلاق الى النساء	٢٣٢
فصل في الوكالة بالنكاح	١١١	فصل في تشبيه الطلاق ووضع	٢٥٠
باب المهر	١١٤	فصل في الطلاق قبل الدخول	٢٥٤
فصل في احكام نكحة اهل الذمة	١٤٣	باب تفويض الطلاق	٢٤٩
باب نكاح الرقيق	١٤٤	فصل في الاختيار	٢٤٠
باب نكاح اهل الشرك	١٨٢	فصل في الامر بالمير	٢٤٤
باب في بيان احكام التسم	١٤٥	فصل في اشية	٢٨٠
كتاب الرضاع	١٩٩	باب الايمان في الطلاق	٢٩٣
كتاب الطلاق باب طلاق ائمة	٢١٢	فصل في الاستثناء	٣٠٤

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٥٤	باب النفقة -	٣١٢	باب طلاق المريض -
٣٥١	فصل في بيان السكنى -	٣١٢	باب الرجعة -
٣٥٤	فصل في نفقة المطلقة -	٣١٣	فصل في ما تلزم به المطلقة -
٣٥٩	فصل في نفقة الاولاد الصغار -	٣١٣	باب الايلاء -
٣٨٢	فصل في من يجب له النفقة ومن لا يجب	٣٥٥	باب الخلع -
٣٩٠	فصل في نفقة المملوك -	٣٥٤	باب الطلاق -
٣٩٢	كتاب العتاق -	٣٥٨	فصل في كفارة الظهار -
٥٠٢	فصل في عتق المحرم -	٣٩٢	باب اللعان -
٥١٠	باب عتق البعض -	٣٠٤	باب العنين وغيره -
٥٢٤	باب عتق احد العبدین	٣١٢	باب العدة -
٥٣٣	باب اختلف بالتق	٣٢٩	فصل في الحدود -
٥٣٤	باب العتق على جمل	٣٣٨	باب ثبوت النسب -
٥٣٣	باب التدبير	٣٣٤	باب تربية الولد
٥٣٤	باب الاستيلاء	٣٥٥	فصل

فِيمَا عَيْنَانِ تَجْرِيانِ فَبَايَ اللَّهُ حَمَلَكُمَا بَابًا

وَتَجْرِي رَسْمُ أَعْيَانِ الْمَعَانِي  
زَيْنِ عَيْنِ نَوَاحِينَ اللَّهِ يَا بَه

كُنَّا بِرَسْمِ تَشْيِيدِ الْمَبَاسِنِ  
كَيْ كَوْشَمِ سَنَةِ بَرَكَايَه

الجلد الثاني من  
الدرر النيرة في شرح الدرر  
الشريفة  
في شرح الدرر النيرة  
حامل المتن

من عظم فضل الشيخ العلامة علي بن عثمان السلفي ودينه الأمان والجمعة باليمن والأمان والجمعة باليمن  
شيخ الإسلام عليه السلام وفضله ودينه الأمان والجمعة باليمن والأمان والجمعة باليمن

وَقَدْ طُبِعَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْوُفُوقِ الْبَلْبَلِيَّةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ





فيما وقال فحسد الاسلام النكاح العقد الشرعي والاصح انه حقيقة في الوطى خاصة لوجود  
 معنى القسم فيه حقيقة ولا يجوز ان يكون حقيقة في العقد لانه يؤدي الى الاشتراك وهو خلاف  
 الاصل وعليه فحول اهل اللغة وفي المبسوط النكاح لغة الوطى ومنه قول الفروق النكاح  
 على طهر نسائهم والناكحين لبشط بجملة البقر يهو اذ لك قوما وقال عليه السلام نال الكهنية  
 ملعون قال المطرزي ثم قيل للتزوج نكاح لانه سبب ولما فرغ من بيان العبادات  
 شرع في المعاملات لانها تالية لما اذ بها بقا العابد ووجود العبادات والبقاء بالكسب الحلال  
 والكسب الحلال يتوقف على معرفة المعاملات ثم قدم النكاح واتباعه على سائر المعاملات  
 لان فيه معنى العبادة فان النكاح سنة الانبياء والمرسلين وفيه تحصيل نصف الدين  
 وقد تواترت الاخبار والاثار في توعد من رغب عنه وتحريض من رغب فيه قال عليه السلام  
 النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس بنبي الحديث وزاد ابن ماجه من رواية موسى بن ميمون  
 عن القاسم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عليه السلام الدنيا متاع  
 خمر متاع الدنيا المرأة الصالحة رواءه وسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر  
 وقال عليه السلام لعكاف ابن ربيعة لك اربع من سنن لم يبدن الجهاد والعتق والسواك النكاح  
 رواءه الترمذي من حديث ابى الجواب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن وقال  
 عليه السلام لعكاف بن ربيعة بل لك زوجة قال لا ولا بارية قال لا قال وانت موسر قال  
 وانا ممسك قال انت اذا من اخوان التائهين ان سئمتنا النكاح شبرا كرم غراكم كذا انقله الشيخ  
 ثم قال رواء احمد بن حنبل وابن عمر بن عبد البر وذكره جابر الله في الفائق وزاد فان كنت من  
 ربهان الضاري فالحق بهم وان كنت منافقتنا النكاح انتهي قلت نقله شيخنا زين الدين

قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 طهر نسائهم والناكحين لبشط  
 بجملة البقر يهو اذ لك قوما  
 وقال عليه السلام نال الكهنية  
 ملعون قال المطرزي ثم قيل  
 للتزوج نكاح لانه سبب ولما  
 فرغ من بيان العبادات شرع  
 في المعاملات لانها تالية لما  
 اذ بها بقا العابد ووجود  
 العبادات والبقاء بالكسب  
 الحلال والكسب الحلال يتوقف  
 على معرفة المعاملات ثم  
 قدم النكاح واتباعه على  
 سائر المعاملات لان فيه  
 معنى العبادة فان النكاح  
 سنة الانبياء والمرسلين  
 وفيه تحصيل نصف الدين  
 وقد تواترت الاخبار والاثار  
 في توعد من رغب عنه وتحريض  
 من رغب فيه قال عليه السلام  
 النكاح من سنتي فمن لم يعمل  
 بسنتي فليس بنبي الحديث  
 وزاد ابن ماجه من رواية  
 موسى بن ميمون عن القاسم  
 عن عائشة قالت قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقال  
 عليه السلام الدنيا متاع خمر  
 متاع الدنيا المرأة الصالحة  
 رواءه وسلم والنسائي وابن  
 ماجه من حديث عبد الله بن  
 عمر وقال عليه السلام لعكاف  
 ابن ربيعة لك اربع من سنن  
 لم يبدن الجهاد والعتق  
 والسواك النكاح رواءه  
 الترمذي من حديث ابى الجواب  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقال الترمذي حسن وقال  
 عليه السلام لعكاف بن ربيعة  
 بل لك زوجة قال لا ولا بارية  
 قال لا قال وانت موسر قال  
 وانا ممسك قال انت اذا من  
 اخوان التائهين ان سئمتنا  
 النكاح شبرا كرم غراكم كذا  
 انقله الشيخ ثم قال رواء  
 احمد بن حنبل وابن عمر بن  
 عبد البر وذكره جابر الله في  
 الفائق وزاد فان كنت من  
 ربهان الضاري فالحق بهم  
 وان كنت منافقتنا النكاح  
 انتهي قلت نقله شيخنا زين  
 الدين

فيما وقال فحسد الاسلام النكاح العقد الشرعي والاصح انه حقيقة في الوطى خاصة لوجود  
 معنى القسم فيه حقيقة ولا يجوز ان يكون حقيقة في العقد لانه يؤدي الى الاشتراك وهو خلاف  
 الاصل وعليه فحول اهل اللغة وفي المبسوط النكاح لغة الوطى ومنه قول الفروق النكاح  
 على طهر نسائهم والناكحين لبشط بجملة البقر يهو اذ لك قوما وقال عليه السلام نال الكهنية  
 ملعون قال المطرزي ثم قيل للتزوج نكاح لانه سبب ولما فرغ من بيان العبادات  
 شرع في المعاملات لانها تالية لما اذ بها بقا العابد ووجود العبادات والبقاء بالكسب الحلال  
 والكسب الحلال يتوقف على معرفة المعاملات ثم قدم النكاح واتباعه على سائر المعاملات  
 لان فيه معنى العبادة فان النكاح سنة الانبياء والمرسلين وفيه تحصيل نصف الدين  
 وقد تواترت الاخبار والاثار في توعد من رغب عنه وتحريض من رغب فيه قال عليه السلام  
 النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس بنبي الحديث وزاد ابن ماجه من رواية موسى بن ميمون  
 عن القاسم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عليه السلام الدنيا متاع  
 خمر متاع الدنيا المرأة الصالحة رواءه وسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر  
 وقال عليه السلام لعكاف ابن ربيعة لك اربع من سنن لم يبدن الجهاد والعتق والسواك النكاح  
 رواءه الترمذي من حديث ابى الجواب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن وقال  
 عليه السلام لعكاف بن ربيعة بل لك زوجة قال لا ولا بارية قال لا قال وانت موسر قال  
 وانا ممسك قال انت اذا من اخوان التائهين ان سئمتنا النكاح شبرا كرم غراكم كذا انقله الشيخ  
 ثم قال رواء احمد بن حنبل وابن عمر بن عبد البر وذكره جابر الله في الفائق وزاد فان كنت من  
 ربهان الضاري فالحق بهم وان كنت منافقتنا النكاح انتهي قلت نقله شيخنا زين الدين



# قال النكاح ينقصد بالاجاب والقبول

في تسم الصماتة من حديث ابى نجيح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدر على ان ينكح  
 فله من نكاحه ما يشاء واين ينكح هذا ذكره البقعي وابن عبد البر في الصماتة وروى البطراني من حديث  
 ابن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فان التزوج خير من عبادة امة  
 سنة قلت هذا ذكره صاحب الفردوس وهذا الاحاديث اخذت الظاهرية حيث قالوا ان  
 فرض عين حتى ان من قدر على الوطى والاتفاق يا ثم تركوا واختلص اصحابهم فتميل فرض كفاية  
 وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل يستحب وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل سنة مؤكدة  
 وقال بعضهم واجب على الكفاية وفي المبسوط النكاح مسنون مستحب في قول جمهور العلماء وفي المبسوط  
 سنة مؤكدة وفي المنافع قول من قال انه فرض كفاية عند المتأخرين من مشايخنا وقيل موقوف  
 الكرخي وفي البدائع النكاح فرض حالة التوقان وخوف الوقوع في الزنا بلا خلاف وفي المبسوط  
 لا يستتر تركه حينئذ وقال النسفي النكاح سنة يعني في حال الاعتدال وعند التوقان يجب وموجبه  
 الشهوة وقالوا حالة الجور مكره ولانه لا يظهر المصالح المطلوبة من النكاح في حالة الجور فان قلت  
 روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال اذا كان سنة خمس مائة فلان يلى احكم تركها وكذا  
 خير له من ان يجي ولد المرو وروى ايضا غيركم الذي لا لاهل له ولا ولد قلت قال ابن حزم وما  
 موضوعان لانها من رواية ابى حاتم ورواه ابن الجراح العسقلاني لا ينجح به وبیان وضعهما انه  
 استعمل الناس ما فيها من ترك النسل لطلب الاسلام والجهاد والدين وغلب اهل الكفر فظهر  
 بلا شك انتهى كلامهم قال النكاح ينقصد بالاجاب والقبول شراذم ان النكاح ينقصد بالعتدالة  
 الذي يوجب مل المرأة بنفسه وانما قبيح بنفسه احتراز من البيع فانه يوجب حلها بوا  
 ملك الرقبة والعتدال الربط ليقال عقد المثل اذا ضم احد طرفيه بالاسند وهو العقد

قوله من قدر على ان ينكح هذا ذكره البقعي وابن عبد البر في الصماتة وروى البطراني من حديث  
 ابن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فان التزوج خير من عبادة امة  
 سنة قلت هذا ذكره صاحب الفردوس وهذا الاحاديث اخذت الظاهرية حيث قالوا ان  
 فرض عين حتى ان من قدر على الوطى والاتفاق يا ثم تركوا واختلص اصحابهم فتميل فرض كفاية  
 وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل يستحب وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل سنة مؤكدة  
 وقال بعضهم واجب على الكفاية وفي المبسوط النكاح مسنون مستحب في قول جمهور العلماء وفي المبسوط  
 سنة مؤكدة وفي المنافع قول من قال انه فرض كفاية عند المتأخرين من مشايخنا وقيل موقوف  
 الكرخي وفي البدائع النكاح فرض حالة التوقان وخوف الوقوع في الزنا بلا خلاف وفي المبسوط  
 لا يستتر تركه حينئذ وقال النسفي النكاح سنة يعني في حال الاعتدال وعند التوقان يجب وموجبه  
 الشهوة وقالوا حالة الجور مكره ولانه لا يظهر المصالح المطلوبة من النكاح في حالة الجور فان قلت  
 روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال اذا كان سنة خمس مائة فلان يلى احكم تركها وكذا  
 خير له من ان يجي ولد المرو وروى ايضا غيركم الذي لا لاهل له ولا ولد قلت قال ابن حزم وما  
 موضوعان لانها من رواية ابى حاتم ورواه ابن الجراح العسقلاني لا ينجح به وبیان وضعهما انه  
 استعمل الناس ما فيها من ترك النسل لطلب الاسلام والجهاد والدين وغلب اهل الكفر فظهر  
 بلا شك انتهى كلامهم قال النكاح ينقصد بالاجاب والقبول شراذم ان النكاح ينقصد بالعتدالة  
 الذي يوجب مل المرأة بنفسه وانما قبيح بنفسه احتراز من البيع فانه يوجب حلها بوا  
 ملك الرقبة والعتدال الربط ليقال عقد المثل اذا ضم احد طرفيه بالاسند وهو العقد













وقال السنافي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج لان التمليك ليس حقيقة فيه ولا مجازا

وعنه عامة الاصحاب لا ينعقد بها وفي القرض قيل لا ينعقد وقيل ينعقد به لانه ينفيد  
ملك الرقبة للمستقرض وفي المرغينا في ينعقد على قياس قول ابي جعفر ومحمد لانه  
ينفيد الملك عندها بالقرض ولفظ السلم قيل لا ينعقد وقيل ينعقد به لانه  
ينفيد ملك الرقبة و ينعقد السلم في المحمود حتى لو قبضه ملكه ملكا فاسدا وتخلعوا  
في الصرف قيل لا ينعقد به وقيل ينعقد ولا ينعقد بالوصية وعن الطحاوي  
ينعقد وفي الرهن اختلاف المشايخ وقال ابو جاني لا ينعقد بالامتالة  
لانها موضوعة للفسخ وكذا الصلح لكونه لا سقاط الحق الا ابتداء العقد وقال السرخي  
ينعقد بلفظ الصلح والعطية وروى بشر عن ابي يوسف انه ينعقد بلفظ الرد صورية  
طلق امرأة بانينا فقاتل ردوت نفسى عليك بكذا كان نكاحا اذا قبل وفي الخيرة  
قال اتزوجك امته لا ينعقد وفي الهارونيات عنه ينعقد ويلغو لفظ المتعة وفي  
المنتقى اتزوجك امته فهو باطل وفي المرغينا في المتع بك مدة كذا لا ينعقد الا اذا كانا  
لا يعيشان الى تلك المدة غالبها كما يمتي سنة وثلاثية ستمائة لانه موجب كما قال  
المرغينا في النكاح لا ينعقد باجماع قال في الذخيرة هذا ليس بصحيح وفي نوادر ابن رستم  
عن ابي يوسف اذا قالت امرأة لرجل جعلت نفسي لك بالهن بحضرة الشهود  
فقال قبلت يكون نكاحا ولو عقده بلفظ يعلمان يكون نكاحا ولا يعلمان به اختلف  
المشايخ فيه وقال المشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج وبه قال احمد  
ومو قول سعيب بن المسيب وعطاء بن الزهري لان التمايكن ليس بتمتة فيه  
اي في النكاح او في التزويج لانه لو كان حقيقة فيها يلزم الترادف هو خلاف الأصل ثم المجاز

۴۰  
قولہ میں لا ینفقد  
استقرض غیریہ

اقول لان الامام  
في جميع انامات فلا يصح  
في جميع انامات و هو انه  
الاصح لمعنى

محاذی السطح و لا یستوی  
حکام السطح و لا یستوی

جاء الشيخ في الوقاية من خطر الاسلحة  
التي هي في الجوارح

میرزا محمد علی

عزیز و محترم

يُنْقِذُكَ مِنَ الْغَلَاظِ بِفَاجِئَةٍ

لو كان القبض فربما

التكلم لان صحته

۱۲ مولانا محمد الاسلام  
عمر فضی

في الصوت اقل

۱۲ مولانا محمد اسحاق صاحب

پیشوئی محمد علی

ما يوضح لهم فوج، علمهم ان التفكير

قولہ میں لایقید  
 اقول ان الاستغفر فی الجواب  
 فی اجوبات غلابیہ  
 عالم الکفر و فی بحث مذکور  
 مجازی الکفر و لا یشترط فی  
 بعضی فی الجواب علی فی حقیقتہ  
 جہان میں کہ فی الاصل  
 فی بعضی میں کہ فی  
 قولہ فی الجواب  
 فی جواب سوال مذکور  
 فی اجوبات غلابیہ  
 لا یصح فی اجوبات غلابیہ  
 فی جواب سوال مذکور  
 و لکن البقی فی ملکات  
 ولیت مشرقی لاجابة اسما  
 الکلمت لان صحت امکان تحقیق  
 عندی فی جمہ التدریس  
 ۱۲ مولانا ناصر الاسلام  
 فی بعضی میں کہ فی  
 فی بعضی میں کہ فی  
 مثل ما تقدم فی الاستغفر فی الجواب  
 ۱۳ مولانا ناصر الاسلام  
 قولہ فی الجواب  
 فی بعضی میں کہ فی  
 فی بعضی میں کہ فی







ولا بد من اعتبار الحرية فيها لا العبد لا شهادة لعدم الولاية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية  
بدنهما ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمين لانه لا شهادة للكافر على المسلم

عائشة المذكور حجة عليه واجت مالكا بما رواه الترمذي حدثنا احمد بن منيع عن  
يزيد بن مرون عن عيسى بن ميمون عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال وقال من غريب عيسى  
بن ميمون في الحديث وان سئلنا صحة هذا الحديث فنقول الاعلان يحصل بحضور  
الشاهدين ولو شرط كتمان المتقدم حضور شاهدين صح العقدة عندنا وبه قال الشافعي  
والحنفلي وابن المنذر والطاهرية وقال مالك يفرق بينهما ولا بد من اعتبار احرارية  
فيما شئ اى في الشاهدين من لان العبد لا شهادة لعدم الولاية شئ والشهادة  
مراتب الولاية واغترض بان الولاية عبارة عن الفاو القول على الغير شرعا لابي ذؤيب  
انما يحتاج عند الاداء وكلامنا في حالة الانعقاد فكما ينقد بشهادة المحمدين  
في العقد ينقد بشهادة البعدين اذ الولاية لا تدخل لها في هذا الحال  
واجيب بان الاداء يحتاج الى ولاية متعدي وليست بمراد هنا وانما المراد بها  
الولاية القاصرة تعظيما لمخطر امر النكاح كاشتراط اصل الشهادة هم ولا بد من  
اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية بدونها شئ اى بدون العقل والبلوغ ولا خلاف  
في اشتراطها في الشهادة وانما الخلاف في وصفت الذكورة والعدة على ما يأتي عن  
قريب انشاء التمتع هم ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمين لانه لا شهادة  
للكافر على المسلم شئ يعني انه من باب الولاية ولا ولاية للكافر على المسلم وفيه  
النظر الذي مر انه ليس المراد به الاداء حتى تكون الولاية شرطا ويجواب انما ذكرنا  
ان الشهادة وظيفة انما كانت تعظيما ولا تعظيم شئ بسبب حضور الكفار هم ولا

ولا بد من اعتبار الحرية فيها لا العبد لا شهادة لعدم الولاية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية  
بدنهما ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمين لانه لا شهادة للكافر على المسلم  
عائشة المذكور حجة عليه واجت مالكا بما رواه الترمذي حدثنا احمد بن منيع عن  
يزيد بن مرون عن عيسى بن ميمون عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال وقال من غريب عيسى  
بن ميمون في الحديث وان سئلنا صحة هذا الحديث فنقول الاعلان يحصل بحضور  
الشاهدين ولو شرط كتمان المتقدم حضور شاهدين صح العقدة عندنا وبه قال الشافعي  
والحنفلي وابن المنذر والطاهرية وقال مالك يفرق بينهما ولا بد من اعتبار احرارية  
فيما شئ اى في الشاهدين من لان العبد لا شهادة لعدم الولاية شئ والشهادة  
مراتب الولاية واغترض بان الولاية عبارة عن الفاو القول على الغير شرعا لابي ذؤيب  
انما يحتاج عند الاداء وكلامنا في حالة الانعقاد فكما ينقد بشهادة المحمدين  
في العقد ينقد بشهادة البعدين اذ الولاية لا تدخل لها في هذا الحال  
واجيب بان الاداء يحتاج الى ولاية متعدي وليست بمراد هنا وانما المراد بها  
الولاية القاصرة تعظيما لمخطر امر النكاح كاشتراط اصل الشهادة هم ولا بد من  
اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية بدونها شئ اى بدون العقل والبلوغ ولا خلاف  
في اشتراطها في الشهادة وانما الخلاف في وصفت الذكورة والعدة على ما يأتي عن  
قريب انشاء التمتع هم ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمين لانه لا شهادة  
للكافر على المسلم شئ يعني انه من باب الولاية ولا ولاية للكافر على المسلم وفيه  
النظر الذي مر انه ليس المراد به الاداء حتى تكون الولاية شرطا ويجواب انما ذكرنا  
ان الشهادة وظيفة انما كانت تعظيما ولا تعظيم شئ بسبب حضور الكفار هم ولا





# والحد في القذف من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة تحمله

فلان لا يمنع عن ولاية عامة الضرر وخاصة اولى والترتيب على هذا الوجه غير خلاف  
الصحة ولو قال الفاسق من اهل الولاية القاصرة بلا خلاف فيصالح شأها على  
الانقضاء لانه لا الزام فيه فكانت الولاية قاصرة فكان اسهل فهاهم والمحدود  
في القذف من اهل الولاية ش نظر الى الاسلام فيكون من الشهادة  
تخلأش يعني من حيث تحمل الشهادة لامن حيث الاداء وتوكلت ولا تقبلوا لهم  
شهادة ابدانهم عن التبول وهو يعدم وصفت الاداء لا اصل الشهادة اذا انقضى عن  
قبول الشئ يقتضيه تحقق ذلك الشئ وفوت الثمرة لا يدل على فوت الاصل كشهادة الجاني  
على ما يجي وقال ابن المنذر اختار ابو جعفر واصحابه باعتمين ابو محمد ودين  
في القذف او فاسقين اجمع على رد شهادتهما وابطلوه بشهادة البعدين وقد  
اختلفوا في شهادتهما واجاب عنه السروجي وقال ما جله واكثره اخلية مالا  
يعرفه والمراد بالمحدودين التايين والافلا فائدة في ذكرها مع ذكر الفاسقين  
وشهادتهما مقبولة عن جماعة من العلماء بعد التوبة منهم الشافعي والفاسق له  
شهادة حتى لو حكم به حاكم نفذ حكمه مثال المتبع ان جاءكم فاسق بنبأ فثبتوا  
فامرنا بالمعيت والتبئين ولم يامرنا بالرفع والرد بخلاف العبد بن فان الشهادة  
من باب الولاية اذ فيها الزام على الغير والعبدية له ولاية على نفسه فكيف  
ثبت له ولاية على غيره وقد جازت في نقل الاجماع في رد شهادته المذكورين  
قال ولم ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط التاهدين في الكفاح خبر قال وكان  
يزيد بن مازون يعيب على اصحاب الراعي ويقول امر الله بالاشهاد

فان قيل قوله لا يمنع عن ولاية عامة الضرر وخاصة اولى والترتيب على هذا الوجه غير خلاف  
الصحة ولو قال الفاسق من اهل الولاية القاصرة بلا خلاف فيصالح شأها على  
الانقضاء لانه لا الزام فيه فكانت الولاية قاصرة فكان اسهل فهاهم والمحدود  
في القذف من اهل الولاية ش نظر الى الاسلام فيكون من الشهادة  
تخلأش يعني من حيث تحمل الشهادة لامن حيث الاداء وتوكلت ولا تقبلوا لهم  
شهادة ابدانهم عن التبول وهو يعدم وصفت الاداء لا اصل الشهادة اذا انقضى عن  
قبول الشئ يقتضيه تحقق ذلك الشئ وفوت الثمرة لا يدل على فوت الاصل كشهادة الجاني  
على ما يجي وقال ابن المنذر اختار ابو جعفر واصحابه باعتمين ابو محمد ودين  
في القذف او فاسقين اجمع على رد شهادتهما وابطلوه بشهادة البعدين وقد  
اختلفوا في شهادتهما واجاب عنه السروجي وقال ما جله واكثره اخلية مالا  
يعرفه والمراد بالمحدودين التايين والافلا فائدة في ذكرها مع ذكر الفاسقين  
وشهادتهما مقبولة عن جماعة من العلماء بعد التوبة منهم الشافعي والفاسق له  
شهادة حتى لو حكم به حاكم نفذ حكمه مثال المتبع ان جاءكم فاسق بنبأ فثبتوا  
فامرنا بالمعيت والتبئين ولم يامرنا بالرفع والرد بخلاف العبد بن فان الشهادة  
من باب الولاية اذ فيها الزام على الغير والعبدية له ولاية على نفسه فكيف  
ثبت له ولاية على غيره وقد جازت في نقل الاجماع في رد شهادته المذكورين  
قال ولم ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط التاهدين في الكفاح خبر قال وكان  
يزيد بن مازون يعيب على اصحاب الراعي ويقول امر الله بالاشهاد







لا على اعتبار وجوب المهر ولا شرط في لزوم المال لها شاهدان عليها بخلاف ما اذا لم يسعها  
كلام الزوج لان العقد ينعقد بكلاهما والشهادة على العقد من امر رجل بان يزوجه ابنته الصغيرة  
فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواء جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر الاتحاد الجسد  
فيكون الوكيل سفيرا ومباشرا فيبقي المزوج شاهدا

بالنكاح بغير شروط ولا على اعتبار شاي لا بشرط الاشارة على اعتبار ما  
وجوب المهرش لها عليه ماذ لا شاهدة تشترط في لزوم المال ش لان الجواب  
المال يبيع بلا شهود وكالبيع وغيره م وهما شاهدان عليها شاي الذي يمان شاي  
عليها اى على الذميمة فتشادة اهل الذميمة على الذميمة جائزة فان قيل ملك الاذواج  
مشارك قلنا نعم لكن ذلك ليس باصل وانما يقع تبعا للملك الوارد عليه كما لو اشترى  
امته يملكها ولجها بلا طهر لانه وقع تبعا م بخلاف ما اذا لم يسعها كلام الزوج ش جواب  
عن قول محمد وزفر تقريره الشهادة شرط في النكاح على العقد كما علم لانه يمان  
كلام الزوج بالاشهاد عليها بالعقد لان العقد ينعقد بكلاهما شاي الكلام الزوجين م والشهادة  
قد شرطت على العقد ش فاذ لم يسعها كلام المسلم لم تشهدا على العقد م ومن امر رجلا  
بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر شاي والموال ان الاب حاضر عند  
العقد بشهادة رجل واحد ش يتعلق بقوله فزوجها م سواء هما شاي اى سوى الام  
والما موزم جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر العقد شاي لان الموجود من وكيل  
واجب الانتقال الى الموكل في باب النكاح وانما جعل الاب مباشرة اذ كان حاضرا  
م للاتحاد والجسد يكون الوكيل سفيرا ومباشرا لان انتقال الوكالة الى الاب م فيبقى الزوج  
شاهدا ونصبه آخر فينقد وقال الكاكي قيل في هذا التحليل نظر قلنا قاله هو السخاني فانه قال  
في النهاية هذا نكاح غير محتاج اليه في المسئلة الاولى لان الاب يصلح ان يكون  
شاهدا في باب النكاح فلا حاجة الى نقل المباشرة من المامور الى الامر حكما وانما يتكلم  
البيهي في المسئلة الاخيرة وهي ما اذا تزوج الاب ابنته البالغة بمحض شاهد واحد فان كانت

قوله لا على اعتبار وجوب المهر ولا شرط في لزوم المال لها شاهدان عليها بخلاف ما اذا لم يسعها كلام الزوج لان العقد ينعقد بكلاهما والشهادة على العقد من امر رجل بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواء جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر الاتحاد الجسد فيكون الوكيل سفيرا ومباشرا فيبقي المزوج شاهدا  
قوله بالنكاح بغير شروط ولا على اعتبار شاي لا بشرط الاشارة على اعتبار ما  
قوله وجوب المهرش لها عليه ماذ لا شاهدة تشترط في لزوم المال ش لان الجواب  
قوله المال يبيع بلا شهود وكالبيع وغيره م وهما شاهدان عليها شاي الذي يمان شاي  
قوله عليها اى على الذميمة فتشادة اهل الذميمة على الذميمة جائزة فان قيل ملك الاذواج  
قوله مشترك قلنا نعم لكن ذلك ليس باصل وانما يقع تبعا للملك الوارد عليه كما لو اشترى  
قوله امته يملكها ولجها بلا طهر لانه وقع تبعا م بخلاف ما اذا لم يسعها كلام الزوج ش جواب  
قوله عن قول محمد وزفر تقريره الشهادة شرط في النكاح على العقد كما علم لانه يمان  
قوله كلام الزوج بالاشهاد عليها بالعقد لان العقد ينعقد بكلاهما شاي الكلام الزوجين م والشهادة  
قوله قد شرطت على العقد ش فاذ لم يسعها كلام المسلم لم تشهدا على العقد م ومن امر رجلا  
قوله بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر شاي والموال ان الاب حاضر عند  
قوله العقد بشهادة رجل واحد ش يتعلق بقوله فزوجها م سواء هما شاي اى سوى الام  
قوله والما موزم جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر العقد شاي لان الموجود من وكيل  
قوله واجب الانتقال الى الموكل في باب النكاح وانما جعل الاب مباشرة اذ كان حاضرا  
قوله م للاتحاد والجسد يكون الوكيل سفيرا ومباشرا لان انتقال الوكالة الى الاب م فيبقى الزوج  
قوله شاهدا ونصبه آخر فينقد وقال الكاكي قيل في هذا التحليل نظر قلنا قاله هو السخاني فانه قال  
قوله في النهاية هذا نكاح غير محتاج اليه في المسئلة الاولى لان الاب يصلح ان يكون  
قوله شاهدا في باب النكاح فلا حاجة الى نقل المباشرة من المامور الى الامر حكما وانما يتكلم  
قوله البيهي في المسئلة الاخيرة وهي ما اذا تزوج الاب ابنته البالغة بمحض شاهد واحد فان كانت

وان كان الاب غائبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب مباحا وعلم هذا اذا زوج الاب  
 ابنته البالغة بمحض شاهدة احدان كانت حاضرة فجاز وان كانت غائبة لم يجز **فصل في بيان المحرمات**  
**قال** لا يجعل للرجل ان يتزوج بامه ولا جدته من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى **عَنْكِ**  
**اُمَّهُنَّ** **نَكَحْتُهُ** **وَبَنَاتُكُمْ** **وَالْحَبَدَاتِ** **اَمَهاث** **اذا** **كاهل** **هو** **الاصل** **للعنة**

حاضرة جاز بمثل مباشرة الاب اليها لعدم صلاحيتها للشهادة على نفسها وان كانت غائبة لم يجز  
 لان الشئ انما يقدر تقديره اذ لم تصور تحقيقا اليه اشار في القواعد الفطرية وقال الاكل والاربي انه لا فرق  
 بين الصورتين في الاحتياج اليه في ذلك التكلف قلت فيه تكلف لا يخفى ومن اراد ان يتزوج له  
 ذلك فليحيط في النهاية وان كان الاب غائبا لم يجز الكناح لان المجلس مختلف ش لانه لا يتنقل  
 اليه العقد لكان الاجاب في مجلس والقبول في مجلس آخر فاما يمكن ان يجعل الاب مباحا  
 ش لاسب غيبته وعلى هذا ش اي وعلى اعتبار حفرة الاب وغيبته م اذا زوج الاب ابنته  
 البالغة بمحض شاهدة واحد ان كانت ش اي الابنته م حاضرة جاز ش لاما كان اعتبار الاب  
 شاهدا م وان كانت غائبة لم يجز العقد لعدم شاهد آخر

**فصل في بيان المحرمات** اي هذا الفصل في بيان النساء المحرمات تزوجها لان الله تعالى  
 اخبر من محبة الكناح فاصح الى بيانهن وهن اربعة عشر سبعة من جهة النسب وسبعة من جهة  
 وسببى كلام قال لا يكل للرجل ان يتزوج بامه ش هذه احدى السبعة من جهة النسب م ولا  
 ش اي لا يكل ان يتزوج بجدة سواء كن م من قبل الرجال او النساء ش اي ومن  
 قبل النساء وليس من كلام العرف تزوج بامه مارة وانما يقال تزوجت امه قاله يونس م قوله  
 تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ش فلذلك على حرمة الام طاهرة م والجدات ش والاولاد  
 على حرمة الجدات فاشا الى بقوله م امهات اذا لامه هو الاصل فله ش يقال للمكة ام القكر  
 لكونها هي الاصل لما روى انها خلقت اولادم وحيث الارض منها وقال الله تعالى بن  
 ام كتاب امي اصل يرو اليه التشابه وقال عليه السلام الحرام العنابث وهذا عند المحققين  
 ومن مشايخنا الذين لا يجوزون الجمع بين الحقيقة والمجاز وعند مشايخنا العراقيين يجوز

وقوله فان كان الاب غائبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب مباحا وعلم هذا اذا زوج الاب ابنته البالغة بمحض شاهدة احدان كانت حاضرة فجاز وان كانت غائبة لم يجز فصل في بيان المحرمات قال لا يجعل للرجل ان يتزوج بامه ولا جدته من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى عَنْكِ اُمَّهُنَّ نَكَحْتُهُ وَبَنَاتُكُمْ وَالْحَبَدَاتِ امَهاث اذا كاهل هو الاصل للعنة حاضرة جاز بمثل مباشرة الاب اليها لعدم صلاحيتها للشهادة على نفسها وان كانت غائبة لم يجز لان الشئ انما يقدر تقديره اذ لم تصور تحقيقا اليه اشار في القواعد الفطرية وقال الاكل والاربي انه لا فرق بين الصورتين في الاحتياج اليه في ذلك التكلف قلت فيه تكلف لا يخفى ومن اراد ان يتزوج له ذلك فليحيط في النهاية وان كان الاب غائبا لم يجز الكناح لان المجلس مختلف ش لانه لا يتنقل اليه العقد لكان الاجاب في مجلس والقبول في مجلس آخر فاما يمكن ان يجعل الاب مباحا ش لاسب غيبته وعلى هذا ش اي وعلى اعتبار حفرة الاب وغيبته م اذا زوج الاب ابنته البالغة بمحض شاهدة واحد ان كانت ش اي الابنته م حاضرة جاز ش لاما كان اعتبار الاب شاهدا م وان كانت غائبة لم يجز العقد لعدم شاهد آخر



## وتدخل فيها العات المتفرقات واختلاط المتفرقات

من جهة النسب الامهات والبنات والاخوات والعات والنمالات وبنات الاخ  
 وبنات الاخت وسببة من جهة الرضاع كذلك يحرم الرضاع في سواه لقوله عليه السلام  
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واربعة من جهة المصاهرة وهي ام المرأة وبنتها  
 ومنكحة الاب وعليلة الابن واثنان من جهة الجمع وهما الجمع بين اكثر من اربع والجمع  
 بين الاثنين وواحدة من جهة الكفر او من الجوسية كذا في شرح الطحاوي وفي الحنفية  
 تحريم النكاح ينوع الى تسعة انواع القرابة والصهرية والرضاع والجمع وتقتضي الالة  
 على الحرمة وبسبب حق الفرو بسبب لشركه وبسبب ملك الميم بسبب الطلقات اثنان فليكن الحرام خمسة وعشرون  
 مذكورة في الكتاب م ويدخل فيها شئ اى في حرمة الالة هم العات المتفرقات  
 اى العمة لاب وام والعمة لاب دون ام والعمة لام دون اب وفي المحيط وكذا  
 ام العمة حرام لان ام عمتها لاية وامه اولامه هى ام ابيه لا محالة وام ابيه حرام  
 عليه والاعمة لاية سبب اخت ابيه واب فاما تكون امراة جدا اب الاب وامراة  
 الجدا حرام عليه وكذا عات ابيه وعات اجداده وعات امه وعات جداته وان سفلن  
 والاعمة العمة تنظر ان كانت العمة القربى عمة لاية وامه اولامه فعمته العمة حرام لان  
 القربى اذا كانت اخت ابيه لاية وامه اولامه فان عمتها تكون جدا اب الاب اخت اب  
 الاب حرام لانها عمة وان كانت العمة القربى عمة لامه فعمته العمة لا تحرم لان اب العمة تكون زوج ام  
 فمتما تكون اخت زوج المدة ام الاب واخت زوج الام لا تحرم واخت زوج المدة اعلى ان لا تحرم  
 هم والنمالات المتفرقات شئ اى النمالة لاب وام والنمالة لاب دون ام والنمالة لام دون  
 ام والنمالة لام دون اب كذا اختالات ابائهم وامهات وامهات واختالات ابائهم وامهات واختالات ابائهم وامهات

الامهات والبنات والاخوات والعات والنمالات وبنات الاخ وبنات الاخت وسببة من جهة الرضاع كذلك يحرم الرضاع في سواه لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واربعة من جهة المصاهرة وهي ام المرأة وبنتها ومنكحة الاب وعليلة الابن واثنان من جهة الجمع وهما الجمع بين اكثر من اربع والجمع بين الاثنين وواحدة من جهة الكفر او من الجوسية كذا في شرح الطحاوي وفي الحنفية تحريم النكاح ينوع الى تسعة انواع القرابة والصهرية والرضاع والجمع وتقتضي الالة على الحرمة وبسبب حق الفرو بسبب لشركه وبسبب ملك الميم بسبب الطلقات اثنان فليكن الحرام خمسة وعشرون مذكورة في الكتاب م ويدخل فيها شئ اى في حرمة الالة هم العات المتفرقات اى العمة لاب وام والعمة لاب دون ام والعمة لام دون اب وفي المحيط وكذا ام العمة حرام لان ام عمتها لاية وامه اولامه هى ام ابيه لا محالة وام ابيه حرام عليه والاعمة لاية سبب اخت ابيه واب فاما تكون امراة جدا اب الاب وامراة الجدا حرام عليه وكذا عات ابيه وعات اجداده وعات امه وعات جداته وان سفلن والاعمة العمة تنظر ان كانت العمة القربى عمة لاية وامه اولامه فعمته العمة حرام لان القربى اذا كانت اخت ابيه لاية وامه اولامه فان عمتها تكون جدا اب الاب اخت اب الاب حرام لانها عمة وان كانت العمة القربى عمة لامه فعمته العمة لا تحرم لان اب العمة تكون زوج ام فمتما تكون اخت زوج المدة ام الاب واخت زوج الام لا تحرم واخت زوج المدة اعلى ان لا تحرم هم والنمالات المتفرقات شئ اى النمالة لاب وام والنمالة لاب دون ام والنمالة لام دون ام والنمالة لام دون اب كذا اختالات ابائهم وامهات وامهات واختالات ابائهم وامهات واختالات ابائهم وامهات



ولما ثبت امراته التي دخل بها البتوت فبدأ الدخول بالنص سواء كانت في حجره أو في حجر غيره  
لان ذكر الحجر خبره مخرج العادة لا محرم الشرط وهذا يقتضي وضع الاحلال بنفي الدخول

بن حنبل والكل في الصحيح وقال بشرة المريسي وابن شجاع وداود ودخل انبتا بشرط وبروي  
عن ابن مسعود وجابر ان ام الزوجه لا تحرم حتى يدخل بالبنث ولا يحرم بنفس العقد ولو قلنا  
قبل الدخول بها جازله الزوج باهما م ولا بنث امرأه ش اى ولا يحل ايضا ان  
يتزوج بنث امرأه م التي دخل بها البثوث فبعد الدخول بالنفس وهو قوله تعالى من نسائك  
م التي وعلتم بهن وان لم يدخل بها ش حتى حرمت عليه بطلاق او موت كحل لان  
يتزوج بالبنث لان هذه الحرمة تعلقت بشرط الدخول وقال امام الحرمين في النهاية قال انا  
نحرم اذا كانت صغيرة يوم العقد فتجبل في حبه وكملة واذا كانت كبيرة يوم العقد لا تحرم م  
سواء كانت ش اى بنث امرأه م في حبه او في غيره حجه ش اختلف الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم في شرطية الحجر بهذه الحرمة فقال على رضي الله تعالى عنه الحجر شرطه وقال داود  
نظاير الامة م لان ذكر الحجر صحيح مخرج العادة ش فان العادة ان تكون البنات في حجر زوج  
مما هنا لياتي ترتيبها م لان مخرج الشرط ش اى ما يخرج مخرج كونه شرطاً والتقيده العربي لا يجوب  
تقييده الحكم بكمافي قوله تعالى فكان تبوهم ان علمتم فيهم خير الكذا في البسوط ولا الزام فيه على داود  
لان علم الحجر شرطية الكناية عنده م ولهذا ش اى ولان ذكر الحجر مخرج العادة م الكناية  
موضع الاطلاق ش وهو قوله تعالى فان لم تكونوا وعلتم بهن فلا جناح عليكم بمعنى الكناية  
في هذه الآية م بنهي الدخول ش ولم يشترط نفى الحجر مع نفى الدخول حيث لم يفل فان لم تكونوا وعلتم  
بهن وليس في محورك فان الاباحة متعلق بضد متعلق به الحرمة واعترض بانه يجوز ان يكون لحرمة  
متعلقة ذات وصعيف وبها الدخول والحجر متعلق بالحرمة باقتفاء احد هه لان الشيء يقتضي باقتفاء الجوز  
لكم كمن ثبوت الاباحة عند انتفاء الدخول وليلا على ان الحرمة غيب متعلقة بالحجر

[illegible]

والله اعلم



قال ولا بامرأة بيعة لجدد القول شاعروا كنتم اهلكم باؤكروا بامرأة ابنه وبني اولاد القول هذا حلال ما بينكم الذي لم يحد لكم

وحيث ان العادة في مثلها نفى الوصفين جميعا او نفى العلة مطلقا لان نفى احدهما والسكوت عن الآخر  
مقال ش اى القدورى م ولا بما راة ابيه ش اى ولا لئلا لانه ان تزوج بامارة ابيه  
واجداوه ش اى وبنسار اجداوه م قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباكم من النساء الا ما قد سلف  
ش واسم الاب يتناول الاجداه والاب الحقيقي باعتبار عموم المجاز وهو الاصل فنثبت الحرمة  
في الجميع لئلا او اجماعا على ما روى عن قول من يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز في الممثلين ثبت لهما  
وقوله تعالى ولا تنكحوا انتهى بمعنى النفي اذ لو كان المراد هو النسب لكان نفي العقد كاحمالان النسب في  
الاختلاف الشرعية لا يعدم المشروعية ثم المروى من النكاح ان كان هو العقد فلو طي حرام لان  
سبب الوطى عقد النكاح ولما كان حراما فاسبب المقصود به اولى ان يكون حراما وان لم يرد  
هو الوطى فحرمة العقد ثابتة بالاجماع لكن لا يتم تمسك المصنف بالاية الاصل قول من قال  
سواء بالنكاح العقد وقوله تعالى الا ما قد سلف معناه الا ما قد سلف لان الاية في معنى الا قال المصنف  
اذ انكيتهم سبيلين بعد الحرمة وقيل معناه ولا ما قد سلف لان الاية في معنى الا قال المصنف  
الا الذين ظلموا منهم فيكون المعنى انك لا تحل ابتداء العقد بعد ثبوت الحرمة لا يحل امساك  
بما قد سلف بعد اولى الحرمة كيلا يظن لما ان هذه الحرمة تمنع ابتداء العقد ولا تمنع البقاء والبقاء  
في الجارية كانوا فرقتين فرقة يعقدون الارث في منكوحة الاب اذ الممكّن منها ولد بها  
بغير عقد بغير رضيت ام كرهت وفرقة يعقدون انما تحل لهم بعقد جديد وانما متى رغب فيها  
فما وجب بها من غير قولها الا ما قد سلف لانهما لم يعتدوا بالفريقين م ولا بما راة ابيه ش اى ولا  
لان تزوج بامارة ابنه م وبني اولاده ش اى ولا يحل ايضا نكاح نسائه بنى اولاده من المذكور والامات  
م قوله تعالى اجماعكم الذين من اصحابكم ش المأمل جمع جليله الذكر طليل وسميت امرأة الابن جليلته







فان مجرد مقتضى عقد يترتب لانه وانما اولى الفرق بينه وبينه ان كل واحد منهما باطلا مقتضى احد المتعينين احد الاولوية  
والا لا التقييد من التجهيل لعدم الفاشدة ولا للضرورة فتعين القسرين وليهما نصف المهر لانه  
وجب لاولي منهما واغدت الاولوية للمحل بالاولوية فيصرف اليهما الثلث

الموتورة بلا عدة وفي المنكحة ثمة ثبت بدونها ثم فان تزوج اختين في عقدتين ولا يدري لهما  
اولى شئ بضم العمة لانه لو تزوجا في عقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا  
يستحقان شيئا من المهر وقيد بقوله ولا يدري ايتهما اولى لانه لو علم ذلك بطل نكاح الثانية  
م فرق بينه وبينها لان نكاح احديهما باطل بيقين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية  
لانه اذا لم يكن وجه لتعيين احديهما بان تعيين اسم احديهما بعدم الاولوية لعدم التعيين م  
ولا الى التنفيذ مع التجميل شئ يعني لا تنفيد لاحديهما بغية عندهما لعدم الفائدة شئ لان  
المقصود بالنكاح التوالد والتناسل وذلك بالوطي والوطي لا يقع في غير المعينة بل يقع  
في المعينة ولا حل في الجمعة او للضرر فيهما لان كل واحد منهما متعلقة ولا  
سطة على تقدير ابقاء النكاح وفيه ضربها ولا خلاف فيه للامية الرابعة فمتعين التفرق  
شئ بينهما اكثر لما ذكر من الامور ولها شئ اي الاختين هم نصف المهر شئ يعني بينهما  
نصفان م لانه شئ اي لان نصف المهرم وجب للاولى كمنها شئ بضم العمة قوله  
اي من الاختين اي التي نكاحها او لصحة نكاحها وقد جارت فرقة من جانب الزوج نصا  
كالطلاق قبل الدخول لا يصح نكاحا ويقتبى الموطوعة على الابانة وليت احديهما اولى من الاخرى نصا  
بنها م وانعدمت الاولوية للجل بالاولوية شئ وقال الاكمل وتقرير كلامه المهر للاولى منها وليس  
احديهما يكونها اولى للجل بالاولوية وفي بعض النسخ بالاولوية هم فخيرت اليها شئ اي الى الاختين  
فان قيل غيبي ان لا يقضي على الزوج شئ كما روى عن ابي يوسف وبه قال بعض المجابدة لان القضي له  
محمول وجاله القضي لم يمنع القضا كما اذا قال لاحدهما على الف فانها لا يكون لاحديهما ان اخذ  
منه شيئا له صالحا واجيب بان معنى المسئلة ان تدعى كل واحدة منهما انما الاولى والاخرى

[illegible]





ولا يجمع بين امرأتين لو كانتا حداثاً رجلاً لم يجز له ان يتزوج بالآخرى

فيه عن عطاء بن ابى رباح فروى ابن ابى شيبة عن موافقة الجمهور وهو الصحيح عنه  
وحكى عن مالك ان غير واحد منه واقف بالمسألة على تحريم ما ورد به الخبر وقال شيخنا زين الدين  
ليست الحكمة فيه قطعية الرحم بل المعنى فيه كما رجه ابن عبد البر هو المنع فى تحريم الجمع بين الامتين  
وذلك لان احدا الاثنين لو كان ذكر الاصيل لكان النكاح الاخرى فذلك من هو بمنزلة الاثنين كالعمه  
والخاله ونبت الاخت وليس كذلك بنت العم ونبت العمه ونبت الخال ونبت الخاله فاش  
لو كان احديهما ذكرا لكان النكاح الاخرى وقد روى هذا المعنى عن الصحابة فذا ذكر ابن عبد البر  
من روايه معمر بن سليمان عن فضيل بن يسار عن ابن جبر عن العتي قال كل امرأتين اذا  
جبل موضع احدهما ذكر الميسر لانه تزوج بالاخرى فاصبح بينهما باطل فقلت له نعم هذا فقال  
عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حزم يفتح الحاء الملة وكسر الراء فى آخرها  
واسم عبد الله بن حسين وهو قاضى سبتان واختلف فى الاحتجاج بن فضاله الجمهور ويحيى بن سعيد  
القطان واحمد وابو داود والنسائى وابن معين فى روايه ووثقه فى اخرى ووثقه ابو زرعة  
ايضا ولم يمتحج به الشيخان وعلق له البخارى واخرج له ابن جبان فى صحيحه ولا يجمع بين امرأتين  
لو كانت احدهما ذكر الميسر لانه تزوج بالاخرى قال الاثرى لو قال لو كانت كل واحدة  
منهما رجلا كما هو فى لفظ بعض القهوى فكان اولى لان الشرطان يتصور الرجل من كل جانب لانه  
جانب واحد والائتصاص هذا الكلى بالمسألة التى تليها وهى مسئلة الجمع بين المرأة ونبت زوجها  
لها من قبل ثم ان الشراح قالوا فى صورة قوله ولا يجمع بين امرأتين الى آخره كالمرة وعمتها فان  
كل واحدة منهما لو فرضت ذكر احدهما لكانت بمنزلة الامه لو فرضت المرأة ذكر احدهما لم عليه  
نكاح عمته ولو فرضت العمه ذكر احدهما لم عليه نكاح بناتها



لان المحرم بينهما يفضى الى القطعة والعترية المحرمة للنكاح محرمة للقطع ولو كانت المحرمة بينهما بسبب الرضاع تحرم لما روينا من قبل ولا باس لان محرم بين امرأة وبنت زوجها كان لها من قبل

لم يحرم الجمع بينهما الا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما كما اذا جمع بين امرأة وبين بنت زوجها كان لها من قبل لان احدهما لو كان رجلا وهى الزوجة جاز له ان يتزوج الاخرى فلم يعلم التحريم وقال زفر رحمه الله لا يجوز كما فى الصورة الاولى وهو ذهب ابن ابي ليلى وابن البصري وعكرمة وفى الدنيا بيع ان كان النكاح لا يحل على كلا التقديرين لا يحل له ان يجمع بينهما بنكاح ولا بملك يمين طيا ولا بالسل بشبهة ولا بالتقويل وان كان يحل الى احدى التقديرين ودون الاخر يحل عند الجمهور فلا يلزم فرجه التدق وفى المجتبى لفظ المصنف لو كانت كل واحدة منها جلا لم يحرم تزوج بالاخرى ولما وقع فى بعض النسخ لو كانت احدهما رجلا لم يرفع من الكتاب لانه يفتق بالسلبة التى يليها وانما قال فى الماعرف من داب هذا الكتاب ان يذكر اصلا جاعلا يخرج منه المسائل م لان الجمع بينهما شى اى الجمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا لم يفضى الى القطعية شى اى قطعية الرحم والمحم والقطع لان العادة عاقبة بين الفرائض والقراية المحرمة للنكاح محرمة للقطع شى اى القرابة اذا كانت من يحرم النكاح بها يحرم قطعها لانه يفتقر وصلها والنكاح بسبب لقطعها بجواران لا يقطع الزوج فيما يروى فيه فيودى الى التشاكر كما هو العادة وهو سبب للقطع والجمع بينهما يودى الى القطعية ايضا بل القطعية هنا اكثر وقال صدر الشريعة يعنى ان حرمة النكاح شى كحرمة القطعية حتى لا يودى الى استدلالها فان النكاح رقى ثم لو كانت المحرمة بينهما بسبب الرضاع يحرم بينهما شى كما فى النسب لما روينا من قبل شى وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقدم عند قوله تعالى واما حكم الاتاق ارضعكم واخواتكم من الرضاعة هم ولا باس بان يجمع بين امرأة وبنت زوجها كان لها من قبل ذلك شى وقال التراتى ابدا وبنته الزوج ابنته من امرأة اخرى

قوله لان المحرم بينهما يفضى الى القطعة والعترية المحرمة للنكاح محرمة للقطع ولو كانت المحرمة بينهما بسبب الرضاع تحرم لما روينا من قبل ولا باس لان محرم بين امرأة وبنت زوجها كان لها من قبل  
قوله لم يحرم الجمع بينهما الا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما كما اذا جمع بين امرأة وبين بنت زوجها كان لها من قبل لان احدهما لو كان رجلا وهى الزوجة جاز له ان يتزوج الاخرى فلم يعلم التحريم وقال زفر رحمه الله لا يجوز كما فى الصورة الاولى وهو ذهب ابن ابي ليلى وابن البصري وعكرمة وفى الدنيا بيع ان كان النكاح لا يحل على كلا التقديرين لا يحل له ان يجمع بينهما بنكاح ولا بملك يمين طيا ولا بالسل بشبهة ولا بالتقويل وان كان يحل الى احدى التقديرين ودون الاخر يحل عند الجمهور فلا يلزم فرجه التدق وفى المجتبى لفظ المصنف لو كانت كل واحدة منها جلا لم يحرم تزوج بالاخرى ولما وقع فى بعض النسخ لو كانت احدهما رجلا لم يرفع من الكتاب لانه يفتق بالسلبة التى يليها وانما قال فى الماعرف من داب هذا الكتاب ان يذكر اصلا جاعلا يخرج منه المسائل م لان الجمع بينهما شى اى الجمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا لم يفضى الى القطعية شى اى قطعية الرحم والمحم والقطع لان العادة عاقبة بين الفرائض والقراية المحرمة للنكاح محرمة للقطع شى اى القرابة اذا كانت من يحرم النكاح بها يحرم قطعها لانه يفتقر وصلها والنكاح بسبب لقطعها بجواران لا يقطع الزوج فيما يروى فيه فيودى الى التشاكر كما هو العادة وهو سبب للقطع والجمع بينهما يودى الى القطعية ايضا بل القطعية هنا اكثر وقال صدر الشريعة يعنى ان حرمة النكاح شى كحرمة القطعية حتى لا يودى الى استدلالها فان النكاح رقى ثم لو كانت المحرمة بينهما بسبب الرضاع يحرم بينهما شى كما فى النسب لما روينا من قبل شى وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقدم عند قوله تعالى واما حكم الاتاق ارضعكم واخواتكم من الرضاعة هم ولا باس بان يجمع بين امرأة وبنت زوجها كان لها من قبل ذلك شى وقال التراتى ابدا وبنته الزوج ابنته من امرأة اخرى



وقال الشافعي الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة فلا تنال بالمحظور  
ولان الوطء سبب الحبضية بواسطة اللولح حتى يضان الى كل واحد منهما ككلاً

في مصنفه وهو قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسالم ودحاو والثوري واسحاق بن  
 راهويه واحمد بن حنبل والملك في المدونة عن ابن القاسم وم قال الشافعي الزنا لا يجنب  
 حرمة المصاهرة ش هو قول ابن عباس في رواية عروة والنسائي وابي ثور وابن المنذر  
 ورواية مالك في الموطا وقال شهاب الدين القرافي وهو رواية غير مشهورة عنه ذكر ذلك  
 في الذخيرة وان لا يطرح لايحرم عليه امه ولا بنته عندنا وروى قال عامة العلماء وقال عبد الله  
 بن الحسن والاوزاعي والثوري وابن حنبل في رواية تحرم امه وبنته عليه وقال الحسن بن  
 صالح كره ولومه بشهوة او قبله لايحرم عليه امه ولا بنته بالاجماع لانها نعمة فلا تنال  
 بالمختور ش اي لان المصاهرة نعمة فلا تنال بالمختور المحرام وم ولنا ان الوطى سب  
 الجبرية ش اي بين الواطي والموطورة يعني يصير ان كتحض واحد م بواسطة الولد ش  
 حتى لا يحل للزانية ان تزوج اب الزاني ولا ابنته م حتى يضاف ش اي الولد م الى  
 كل واحد منها ش اي من الزاني والزانية حتى يقال ابن فلان وابن فلانة م كمالا  
 ش على وجه الكمال اضافة حقيقة وعرفا وهذه علة ثبوت الجبرية بين الواطي والموطورة  
 فان قيل ما ذكرتم ان الولد يضاف الى كل واحد كمالا ممنوع لانه ليس بولد قلت يضاف اليه لا تسمى  
 انه عليه السلام اثبت للزاني المحج وجعل كل الولد نسوبا الى صاحب الفراش بقوله الولد للفراش وللمرء  
 المحج و اضافة الولد الى كل واحد منهما ليست بطريق الحقيقة بل بفضاها يضاف اليه حقيقة وبعضه مجازا ولو  
 مخلوق من بينهما فكان البعض متولدا من كل جزءا وبعض متولدا من الآخر ضرورة لان المائتين لم يفتضا صلت  
 المجاورة بينهما والمجاورة من طرق المجاز يقال جري النهر وسال الميزاب هكذا هذا جيب بان الولد ينشأ  
 الى كل منهما والاصل ان الاستعمال بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز ولان هذا اضافة

[illegible]







وَلَكِنْ إِنْ الْمَسْئُورَ النَّظَرِ سَبَبٌ دَاخِلٌ إِلَى الْوَطَنِ فَيَقَامُ مَقَامُهُ فِي مَوْضِعِ الْأَحْيَاءِ ۝ ٢ ۝ ٣ ۝ ٤

المخلق به من ولنا ان المسح النظر سبب وداع الى الوطى فيقام مسح اى السبب الداعى الى الوطى  
 هم مقامه مسح اى مقام الوطى فى موضع الاحتياط وبذا لانا وجدها لصاحب الشرح يزيد احتياطنا  
 فى حرمة الابضاع الا ترى انه اقام شبهة البغضية لسبب الرضا مقام حقيقتها فى اثبات الحرمة  
 دون سائر الاحكام من التوارث ومنع موضع الذكورة ومنع قبول الشهادة فاقمنا السبب الى  
 مقام المدعى احتياطاً وفناً والصوم والاحرام ودوجب الاغتسال ليس من باب حرمة الابضاع  
 حتى يقوم السبب فيه مقام الوطى ونوقض بان ما ذكرتم ان كان صحيحاً قام النظر الى جمال المرأة  
 مقام الوطى فى ثبوت الحرمة لكونه سبباً داعياً اليه اجيب بان النظر الى الفرج المحرم وهو ما يكون نظراً  
 الى داخل الفرج بان كانت مكنية وهو لا يحل الا فى المكاتب والظاهر من ذلك اننا لا نكون على  
 هذه الحالة فى خطوة الاجانب قال الاكمل فانظر بسببنا فى ان النظر الى الجمال الحلال فى المكاتب  
 وغيره فلا ما يبل يكون داعياً الى الوطى ودعوة النظر ذلك اليه اولاً لا اراك قالاً بذلك  
 الاكذب انتهى قال السكاكى مبناً ولنا حديث ام باني رضى الله تعالى عنا عن رسول الله تعالى صلى  
 عليه وسلم من نظر الى فرج امرأة حرمت عليه امها وابنتها وفى حديث لمعون من نظر الى فرج امرأة  
 ابنتها وعن عمر رضى الله تعالى عنه انه جرد جارية له ونظر اليها ثم استوبها منه بعض بنيه فقال  
 اماننا التحمل لك وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال اذا جامع الرجل المرأة او قبلها لمسه  
 بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة حرمت على ابيه وابنته وحرمت عليه امها وابنتها انتهى قلت  
 حديث ام باني اسنده ابن ابي شيبة فى مصنفه وقوله فى الحديث  
 لمعون الراخرة خرج الجرجان وعنه ابراهيم كانوا يقولون اذا طلع الرجل من المرأة  
 على ما يحل له او لمسه بشهوة فسد حرمت عليه جميعاً وعن عطاء وابراهيم كانوا يقولون اذا

ثم ان المس بشهوة ان ينشئ لالة او شرذاد انتشرا هو الصحيح

ابى سليمان ومجاهد وجابر بن زيد وابن المسيب مثله وعن ابن عباس فيه قال في التوراة  
 التي انزل الله على موسى عليه السلام انه لا يشف رجل وامرأة وانبتا الا وهو لم يولد ذكره  
 ذلك كله ابن ابي خنبة في مصنفه ثم المسمى بشهوة ان ينتشر الالة من هذا النوع المسمى  
 بشهوة وهو ان تنتشر الالة ليخبر اذا لم يكن منتشرة قبل النظر والمسمى من اوزيد او انتشارا من  
 اذا كانت منتشرة قبل ذلك مسمى صحيح من اخر زب عن قول كثير من المشايخ بحيث  
 لم يشترطوا انتشارا وجعلوا احد الشهوة ان يبيل قبله اليها وليشتي جماعها واختار المصنف قول  
 شمس الائمة السرخسي وقول شيخ الاسلام ركن المحيط والاصح قول كثير من المشايخ المذكورين  
 وان كان شيئا او ينبت فحد الشهوة فيه ان يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن يتحرك ولا يجبر  
 مجرد الاشتهاه كذا ذكره السرخسي رحمه الله تعالى وكله عن محمد بن ابراهيم الميمني في ان كان  
 يبيل الة هذا في الذخيرة لا يثبت بذه الحومة بالنظر الى سائر الاعضاء غير الفرج وان كان  
 عن شهوة وقال الصغار ان كان لا يشتي لقلبه لمعونه فان لم يقدر ان يكون  
 شابا بانتشار الة فثبت الحومة وكان الفقيه محمد بن مقاتل الرازي لا يجبر تحرك القلب انما  
 يجبر تحرك الالة وكان لا يفتي يثبت الحومة في الشيخ الكبير والفتي والذي ماتت شهوة  
 حتى تحرك الة لماسة وروى ابن رستم عن محمد اذا المسما بالشهوة فلم ينتشر عضوها ولا  
 منتشر فلم يزدد وانتشارا وهو لا مسما بعد وان كان بينهما ثوب رقيق يجرد حارة الة لم  
 في بده فثبت الحومة وفي طلاق المفتي الحسن بن زيدا عن ابيه يوسف اذا لم  
 شهوة من جسد امرأة من فوق الثياب عن شهوة وهو يجرد من جسد حارة حارة  
 امرأة وكذا من رجلها فوق الكعب او من ساق الخفاف ومنه لفت وروى ابراهيم



والمعشور النظر الى الفرج الداخل لا يتحقق ذلك الا عند النكاح ولو سفل فقل انه بوجوب

عن ابراهيم عن محمد ان النظر الى دبر المرأة موضع الجماع ثم النظر الى فرج المرأة ثم رجوع وقال  
لا يحرم الا النظر الى الفرج من داخل ومثله عن ابى يوسف رحمه الله وقيل الشبهة على  
اقراره بالمس والتقبيل بشبهة وبطل يقبل على ذلك بغير اقرار قيل لا يقبل اليه مال محمد بن  
الفضل لانه لا يوقف على ذلك وقيل يقبل واليه مال على البرزوي وفي نوادر ابن سامة  
عن ابى يوسف رجل نظر الى بنته من غير شهوة فمئنه ان يكون جارية شلما فوفقت له  
شهوة منع وقوع نظره فان كانت الشهوة على ابنته حرمت عليه امراته وان كانت على ما  
تتمنه لم تحرم وفي واقعات الناطقي والمحيط اقام امراته عن فراشه ليحاسبها ومعا ابنته فوصل  
يده اليها ففرصها باصبعه فظن انها امراته وهي تشتبي حريت عليه امراته وان كان يحسبها امراته لا  
مسما بشبهة ولا يشترط بلوغها ويشترط ان تكون مشتبهة وعن محمد بن الفضل بنت قيس مشتبهة من  
غير تفصيل وبنت خمس فنادوا غير شبهة وبنت ثمان كسبع وست ان كانت علة فمئنه كانت مشتبهة  
والا فلا وفي الينابيع لو جامع ابنة امراته فافضاها وافسد بها لا تحرم عليه انها وقال ابو يوسف اكره ذلك  
والبنت وفي المحيط تحرم عليه انها وقال محمد التره احب الي ولا فرق بينها ولو طلى جارية ابنته  
فولدت منه لا تهرام ولد له بالاتفاق وسئل ابن سلمة عن امرأة ادخلت ذكر سبي في فرجها وهو  
من اهل الجماع قال بقيت به حرمة المصاهرة ثم والسنة النظر في الفرج الداخل ولا يتحقق ذلك  
ش اسي النظر الى داخل الفرج م الا عند النكاح م الا اذا كانت متكية لما اذا كانت قاعدة شهوة  
او قايمة ونظر اليها لا ثبت حرمة المصاهرة لان هذا الحكم متعلق بالفرج والداخل فرج من كل وجه الخارج فرج  
من جبهته وان جبهته لان الاحراز من النظر الى الفرج الخارج متعذر فسطا اعتباره وعن ابى يوسف لو نظر الى  
الفرج من غير قصد المصاهرة وقال محمد لا تثبت حتى ينظر الى الشعر ذكره قاضيان م ولو سفل فقل انه بوجوب

فولدت منه لا تهرام ولد له بالاتفاق وسئل ابن سلمة عن امرأة ادخلت ذكر سبي في فرجها وهو من اهل الجماع قال بقيت به حرمة المصاهرة ثم والسنة النظر في الفرج الداخل ولا يتحقق ذلك ش اسي النظر الى داخل الفرج م الا عند النكاح م الا اذا كانت متكية لما اذا كانت قاعدة شهوة او قايمة ونظر اليها لا ثبت حرمة المصاهرة لان هذا الحكم متعلق بالفرج والداخل فرج من كل وجه الخارج فرج من جبهته وان جبهته لان الاحراز من النظر الى الفرج الخارج متعذر فسطا اعتباره وعن ابى يوسف لو نظر الى الفرج من غير قصد المصاهرة وقال محمد لا تثبت حتى ينظر الى الشعر ذكره قاضيان م ولو سفل فقل انه بوجوب









لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب على الحقائق لا فرق بين الكتابية المحرقة والامة عدا بنين ان شاء الله

قوله لا يزوج الكتابية ولا يزوج المسلمون الكتابية

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية

جواز حراير اهل الكتاب عمر بن الخطاب و عثمان بن عفان وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم رضى الله تعالى عنهم ويروى عن ابن عمر انه كان لا يجوز نكاح الكتابية وقالت الامامية لا يجوز نكاح الكتابية الا عند عدم المسئلة لاختلاف العلماء في كونهم مشركين قال الله تعالى ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا حتى يسلمن من اهل الكتاب واشتلت اهل العلم لفظ الشريك يتناول اهل الكتاب فقال بعضهم يتناول لقوله تعالى قالت اليهود وعزير بن عبد وقالت النصارى المسيح ابن الله ثم قال في اخر الآية سبحانه عما يشركون والاصح ان اسم الشريك مطلقا لا يتناول اهل الكتاب لقوله تعالى ربنا يولد الذين كفروا لو كانوا مسلمين لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين والعطف يقتضى المغايرة والمطلق ينصرف الى الكامل ثم لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من امى الكتابيات من اخفقت او اعصمنا زوجا اذا اعفا ففى محصنة بالفتح ثم امى العفايت من فسر المصنفة المحصنات بالعفايت وكذا فسر السدى والشعبه قال الاكمل تفسيره بذلك اخرازا عن قول ابن عمر رضيا الله تعالى عنهما فانه فسرهم بالمسلمات وليست الغنة شرطا لجواز النكاح وانما ذكرها هنا على العادة بدلالة الغرض وجب الاستدلال ان الله تعالى قال اليوم اصل لكم الطيبات وللعالم الذين اتوا الكتاب بكم لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من الذين اتوا الكتاب امى واصل لكم المحصنات من الذين اتوا الكتاب فلا يخفى فى دلالة على الحل والعفايت جميع عفيفة من عفت عن الحرام ليف عفاة امى كفت وهو عفت وعفيف والمرأة عفة وعفيفة ولا فرق بين الحرة الكتابية والامة على ما بين من بعد ان اشار الله تعالى شى يعنى بعد اسطر حيث قال ويجوز تزويج الامة وقال الكاكي الاول ان لا يزوج الكتابية ولا تؤكل فيهم الا للضرورة لما روى ان عمر رضى الله عنه غضب على خليفه

قوله لا يزوج المسلمون الكتابية









وقال الشافعي رحمه الله تعالى في هذا الخبر انه قول الله عز وجل لا تقاتلوا الذين آمنوا ولا الذين هموا بغير الحرب لانهم هم الذين آمنوا بالله ورسوله وانه عليه السلام تزوج بميمونة

قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى وهو قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس  
وانس بن مالك رضي الله تعالى عنهم وبه قال سديد بن جبير وعطاء وطاوس ومجاهد واكرمة وجابر  
وعمر بن دينار واليوس السبستاني وعبد بن ابي نجيح وهو ذهب اهل العراق هم وقال الشافعي في  
شئ وبه قال مالك وادمم وتزييد والولي الحرم ولية شئ اسي مولية م طه هذا النكاح  
المذكور فخذنا يجوز وعنده لا يجوز له شئ اسي الشافعي م قوله عليه السلام شئ اسي قول  
البنبي صلى الله عليه وسلم شئ لا تنكح الحوم ولا تنكح غيره شئ هذا الحديث رواه الجماعة الا ان  
من حديث عثمان بن عفان في قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الحوم الا انكح  
في رواية ولا ينكح وزاد ابن جنبل في صحيحه ولا ينكح بكرة قوله لا تنكح البهائم ولا تنكح  
من الانكاح اسي لا تنكح غيره م ولنا روى انه عليه السلام شئ اسي الجنة صلى الله عليه وسلم  
هم تزوج ميمونة وهو محرم شئ هذا الحديث رواه الائمة السبعة في كتبهم عن طاووس عن  
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة رضي الله  
تعالى عنهما وهو محرم زاد البخاري وبني بها وهو حلال وماتت لبسوا واخرجها الدارقطني من  
حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم واخرج البزار في مسنده  
عن مسروق عن عائشة رضي الله تعالى عنها عليه السلام تزوج وهو محرم واتهم وهو محرم وقال  
في الروض الافق انما اراد نكاح ميمونة ولكننا لم نسم وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله  
تعالى الذين ردوا انه عليه السلام تزوج فيها وهو محرم ابل وفت من اصحاب بن عباس مثل سديد  
بن جبير وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وجابر بن زيد وهؤلاء كلهم فتوا الذين نقل عنهم عرو بن دينار  
والوليد السبيعي وعبد الله بن ابي نجيح وهؤلاء ائمة يقتدى بهروا بائتم والاصح عثمان فانما

[illegible]

219



وماروا المحمل على الوطى نحو تخرج الامة مسلمة كانت او كفاية وقال لسنا في لا يجوز للمحران ينزج بامه كذا

على خلاف رواية الرازي فان قلت قالوا النسي قول والجواز فعل والقول مقدم لمجيب احد  
 هما ان القول يتعدى دون الفعل والثاني يجوز ان يكون الفعل مخصوصا به عليه السلام  
 لا سيما في باب النكاح ولان الفعل لا يارض في نفسه ولا سائر من القول قلت اجيب عن قوله  
 الاول بالمنع فان الفعل يتعدى ايضا لان الاحرام لما لم يكن مانعا منه في حقه وثبت جواز بقوله  
 معه ثبت في حق امته ايضا اذا امته اولى بالارخص وهو كالغرم لمنعهن ومعايتهن وقوته بحمل الامة  
 وعن الوجه الثاني ان الاصل عدم الاختصاص ويلزم منه نفس الاصل فلا يصار اليه م وماردا  
 من ابي ارواد الشافعي رحمه الله تعالى م محمول على الوطى سش لان النكاح للوطى حقيقة  
 وللعقد مجاز اى لا يطلأ المحرم ولا يكون الحرة حتى يطار هذا ذكره بعضهم وبوضيعة لان التكثير  
 من الوطى لا يسمى نكاحا مع اختلاف اعراب الكنة عليه السلام اخر عن ميناد احوال المحرمين النهم في  
 احرامهم لا يتخللون بالنكاح والامتناع ولا يباشرون ذلك وقال الخطابي الاوجه ان يقال  
 ان الحديث مروى بالنسي محروما والنسي يكون للتثنية كما في نبيه عليه السلام عن الخطبة <sup>عليه</sup>  
 اخيه ولو فعل صح النكاح عندنا والشافعي واحمد خلافا لما كحديث النسي بحمل عليه فوقيابين <sup>التثنية</sup>  
 ولو روى منفيا فالنسي يتبعه بمعنى النسي كذا في الكاكي م ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت  
 او كتابية وقال الشافعي لا يجوز للحر ان يتزوج بامته كتابية سش وبه قال مالك واحمد في رواية  
 وعن ذلك نكاح الامة مطلقا وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحارث والديري انها قال  
 يتزوج الحر ابنا من الاما من غير فصل وقال ابن عباس ومجاهد وسع الله تعالى عليه الامة  
 نكاح الامة وان كان موسرا الا ان يكون تحت حرة وقال قتادة والثوري ان خاتم العقد صار  
 نكاح الامة وان وجد طولا وفي الذخيرة القرافية اذا لم يستغن بامته واحدة تزوج الى <sup>الزوجة</sup>

لان جواز انكسار الاحياء في مرق عند ثمانية من تعرضها لجزء على المرق وقد انقضت الصلوة بالمسلمة ولهذا جعل طول الحركة عاقباً منه وعندنا ان الجواز مطلق لا مطلق المقصود فيه امتناع عن تحصيل الجزاء المحذور لا رافق وله ان لا يحصل الا حاصل فيكون له ان لا يحصل الوعد ولا يكون جزءاً من اجزاء الصلاة لانكم الاخذ عند

قول ابن حنبل وان استثنى بها ففى الزيادة عليها خلاف وابعاج حماد بن كحاشين من الامام وعند الشافعي  
لا يزيل على واحدة وهو رواية عن احمد لان نكاح الامام ضرورى عنده من اى عند الشافعي م لما فيه من اكمل فى ترويج الامم  
من تعميل الحرة على الرق من اذ اوله يتبع الام فى الرق م وقد ألغيت الفزوة بالسلسلة من اى الاممة المسلمة الواحدة  
والضرورة تتقدر كونهما بقدر باخلا عاجة الى الكفاية م لهذا من اى كونه ضروريا م بحمل  
من اى الشافعي م طول الحرة ما فاما منه من اى من ترويج الاممة لاندفاع الضرورة بانفسه  
على ترويج الحرة م وعندنا الجواز نكاح الاممة مطلقا مسلمة كانت او كفاية  
م لاطلاق التخصيص م فهو لا تعالى فالكفو اما طلب الحكم من النساء وفيه من اى فى نكاح الاممة م  
امتناع عن تحصيل الجوز لا رفاقه من لان لم يوجد بعد كلامه ما يراق وفيه الارفاق بحال ولو  
صدر لا يصدر منه شئ حتى يقال انه ارتفاق وبعده وجود المال لا يصفى بالرق والحرة لا يطرقت  
التبعية والامتناع عنه ليس بان شرعاً م ولان لا يحصل الاصل من اى الولد بالغزل م  
ومرفج العجز النقيم فيكون لان لا يحصل الوصف من اى وصفت الحرة ايضا ترويج  
الاممة م قال ولا يزوج امته على حرة من سوا كان حراً او عبداً م لقوله عليه السلام  
من اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح الاممة على الحرة من اى رسول الله  
قطعة فى سنة فى الطلاق من حديث مطاهر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة  
رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق العبد اثنتان  
ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وفرو الاممة حيضان وتزوج الحرة على الاممة ولا يزوج  
الاممة على الحرة ومطاهر بن اسلم نفعين وروى الطبرانى فى تفسيره سورة النساء  
باسناد عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان ينكح الاممة على

[illegible]

وهو باطلاقه حجة على الشافعي في يجوز ذلك للعبد على مالك في تزويج براء المحرم وكان الرق اثرا في تنصيف النعمة

قال وتك الحرة ومن الطول لحرة فلا تنكح امته رواه عبد الرزاق في مصنفه مقصرا على كلام  
الامة فقال حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن عبدية عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان تنكح الامتة على الحرة رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ايضا حدثنا ابو داود  
الطيالسي عن هشام الاسدي عن رجل من الحسن ان تنكح الامتة على الحرة وروى  
عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن حجاج اخبرني الزيد انه سمع جابر بن عبد الله يقول  
لا تنكح الامتة على الحرة وتنكح الحرة على الامتة واخرج عن الحسن نحوه واحسن ابن ابي  
عن طلحة ابن اسب طالب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما واحسن كحول ايضا  
نحوه وفي السردجي وعن سيدي بن المسيب كحول في الرجل يتزوج الامتة على الحرة  
فلا يفرق بينها وعن الزهري يرجح طهره ويخرج منه وعن طاؤس قلت لان رجلا يتزوج  
امتة على حرة وان يزوج امته حرة فماذا عليه قال صدقه اذكره ابن ابي شيبة وهو باطل  
مش ا الحديث المذكور ليقضه الطلاق م حبة على الشافعي في تجوز ذلك مش  
اي تجوز الامتة على الحرة م للعبد فان عنده يجوز للعبد ان يتزوج الامتة على الحرة وبه قال  
احمد في رواية م وطه مالك مش اي وحبة على مالك م في تجوز مش ا تجوز  
الامتة على الحرة م برضة الحرة مش ليح اذا رضيت الحرة بذلك يجوز م لان للرق تأخير  
مش قوله مالة الاقسام دليلنا ولم يذكر دليل الشافعي ولا دليل مالك فوجه قول الشافعي ان  
يتزوج الامتة ممنوع لمعنى في التزوج اذا كان حرا وهو تعريض حرة على الرق مع المانع عنه وهو  
الايد جدي حق العبد لانه رقيق بجميع اجزائه ووجه قول مالك ان النكاح الحرة واذا رضيت فقدا  
حقها واشار الى تجوزها قبله ولان للرق شر مش اي لانه لما يشرم في تصفية النعمة مش وهو الحل الذي







لَقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنَّكُمْ مَّا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَلَأَتْ ثُلُثًا مِنْ رُبَاغٍ التَّنْصِيصُ عَلَى الْعَدُوِّ يَنْبَغُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ

وكذا ما بعده اباح نكاح تسع ومن قال ثني بمعنى اثنين مرتين اباح نكاح ثمانية عشر مرة وكلما كان  
عبد الوهاب عن بعض الناس انه جز الرجل ان يتزوج من النساء في عدد ثار قليلا كان او  
كثيرا من غير حصر وعدد ذكر السرور في كراهة سبجانه وتعالى الزواج في التوراة من غير حصر بعد حفظ  
لمصالح الرجال دون النساء وحرم في النجيل الزيادة على الواحدة حفظا لمصالح النساء دون الرجال  
وجمع في هذه الشرعية المخطئة بين مصالح الرجال والنساء لم يقولوا عز وجل فانكحوا المطالب لكم من النساء  
ثلاثي وثلاث واربعة والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه قيل قولوا لتخصيص على العدد يمنع  
الزيادة عليه غير مسلم الا ترى انه عليه السلام قال انما يغسل الثوب من خمس من بول وغائط وقمى  
ودم ومنى وبالاتفاق يغسل من الخمس ايضا مع انه عليه السلام نص على العدد مع كناية المحرم من  
بان محناه انما يغسل الثوب من خمس مما ينج من بدن الادمي لان هذا الحديث خرج جوابا لسؤال  
من سأل عن البهامة وهو مختص على هذا العدد وقيل كلام المصنف انما يعني على قول من يقول  
ان الواو في الآية بمعنى او كما في قوله تعالى اولى اجمعة ثني الآية ورد بان الاصح ان الواو بمعنى لان  
او لتشمل الان في التخيير والتبني في الحقيقة لا يدخل في العدد ويشمل هذا التركيب يدل على جواز احوالها  
كما في قولهم اقسموه اذ المال اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعه اربعة ولو قلت  
او يعلم انه لا منوع ان يقسموه الا احده بذه القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها  
لان اول واحد الشئين والواو تدل على تجويز الجمع بين الضمق وقال الفراء  
المراد واحد من الاعداد ولا وجه للحمل على الجمع لان العبارة في النسخ بهذا  
اللفظ من المتن في الكلام فان من اراد ان يقول اعط فلانا تسعة دراهم وقال  
اعط درهين وثلاثة واربعه كان سخيفا جالبا لعلم ان المراد واحد وقيل من الله

[illegible]

وقال الشافعي لا يتزوج الامه واحد ولا ذم دي عندك والحكمة عليه ما ترون اذ الامه المنكحة  
ينتظمها اسم النساء كما في الظاهر لا يجوز للجد ان يتزوج اكثر من اثنين وقال مالك يجوز  
من حق النكاح بمنزلة ما يحل عندك حتى تنكح بعينها وان المولى ولكن ان الرق منصف

فيكبح بعضكم اثنين وبعضكم ثمانية وبعضكم اربعة لا يجوز لثمة ولا شرعاً واذا تزوج تسعاً في زمان  
واحد لا يكون اثني ولا ثلث ولا رابع بل يكون تساعاً وقال الشافعي لا يتزوج الامه واحد  
ش يعني عند عدم طول الحرة وخوف الغنة وبه قال احمد وقال مالك يجوز تزويج اربع  
من الاما وعند عدم طول الحرة وخوف الغنة وعندنا يجوز الاربعة مع الطول وخوف الغنة ثم  
في جواز نكاح الامه عدم طول الحرة وخوف الغنة بشرط عندهم وعندنا ليس بشرط ولكن استحب  
ان لا يتزوج مع طول الحرة عندنا هم لانه ضروري عندك ش اي لان نكاح الامه ضروري عند  
الشافعي والضرورة ترتفع بالواحدة فلا يزد عليها كالميتة احلت للضرورة لم يجز الا معتد  
ما يسد مقدمه والحجة عليه ش اي على الشافعي هم بالمرأش وهو قوله فانكوا اطاب  
لكم من النساء اذ الامه المنكوة ينكحها ش اي لشيها هم اسم النساء ش اي كما ان الغنة  
النساء يتناول الحرة يتناول الاما ايضا قال لا تراهي كان الاول ان يقول اذ الامه واخر  
كما في الطمارش فان ابنته مذكورة بلفظ النساء يتناول الامه المنكوة وحكم المدبرة والمكاتبه  
على هذا الخلاف المذكور فالمستعانة كالمكاتبه عند ابني حنيفة رضي الله عنهما ولا يجوز للجد ان  
يتزوج اكثر من اثنين ش وبه قال الشافعي واحمد وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف رضي الله  
عنهم وبه قال عطاء وحسن البصري والشعبي والثوري هم وقال مالك يجوز له الاربعة ش كما هو وقال  
سالم وطاوس ومجاهد والزهرى وربيعة المراهي والوثور وداد والمكاتب والمدبره وام الولد في هذا  
كالجد لانه ش اي لان العبد هم في حق النكاح بمنزلة الحرة عندك ش اي عند مالك هم حتى تنكح  
ش اي حتى تنكح النكاح هم بعينها ان المولى ش لان ملك النكاح من خواص الادمية والرق لا يؤثر فيها  
فصار كالقصاص فانه يبنى على اصل الحرة فيه بالاجماع فكذلكها هم ولنا ان الرق منصف ش يعني يؤثر

فيتزوج العبدان اثنين الحرة اربعا اظهار الشرف الحرة فان طلق الحرة من الاربع طلاقا بائن  
لم يحجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاص الشافعي في نظير كتاب الاخت في عقد الاخت

في تصنيف النعم وهذا المحل فتمت من التمتع يوصل بها الى قضاء شهوة النكاح حللا والنعم  
متفاوت الاحوال في الشرع فان حال البتة لما كان اشرف حل له التمتع دون غيره وحال  
الحرة اشرف من حال العبد فتمت الزيادة في حق المحرودون العبد من فيتزوج العبدان اثنين والحرة  
اربعا شش اى يتزوج الحرة اربع نسوة شش اظهار اشرف الحرة ثم ويؤيده حديث عمر رضي الله  
عنه فانه قال لا يتزوج العبد اكثر من اثنين وفي المحلاد وعن عطاء راجع اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على ان العبد لا يجمع بين النساء فوق اثنين انتهى وفي خلاص الشافعي  
وما لك وقد ذكرنا عن قريب ثم فان طلق الحرة احدى الاربع شش حتى اذا كان الحرة متزوجة  
باربع نسوة فطلق احدا من هم طلاقا بائنا لم يحجز له ان يتزوج رابعة شش اى امرأة رابعة  
حتى تنقضي عدتها شش يروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد ابن ثابت  
وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة السلماني ومجاهد والنسفي والثوري واحمد وقال القاسم  
بن محمد وعروة وابن ابي ليلى له ذلك لانقطاع النكاح بينهما وبه قال الشافعي واثار المصنف  
بقوله وفيه خلاص الشافعي شش اى يتزوج الرابعة في عدة المطلقة طلاقا بائنا خلاص الشافعي  
يعني يجوز عنده وبه قال مالك والشافعي والشافعي والمنذر قلنا انكاح المطلقة الرابعة قائم  
لبقاء احكامها من النفقة والفراس الممنوع من الخروج والقاطع قدنا خرجنا الى انقطاع العدة وعن  
ابن الزناد انه قال كان للمولود بن عبد الملك اربع نسوة فطلق واحدة منهم البتة وتزوج غيرها قبل  
ان تحل فجاب ذلك عليه كثير من الفقهاء منهم سعيد بن المسيب قال سعيد بن منصور اذا عاب عليه  
سعيد بن المسيب فامس شئ بقي وحلي مروان شاور الصحابة فيه فاتفقوا على انه يفرق بينهما وبالله  
زيد ثم رجع الى قولهم ذكره في المبسوط وهو نظير نكاح الاخت في عدة

قال ان تزوج جلي من نكاح الكفار ولا يطأها حتى تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف النكاح فاسد ان كان الحمل ثابت بالنسب فانكاح باطل بالاجماع ولا يوسع  
ان الامتناع في الاصل المحرمة الحمل في هذا الحمل محترم لانه لا جناية منه ولهذا المعنى  
استدلوا به ولعلنا انما لم نذكره في المحملات بالنسب في حصة الوطى كذا في حصة ما ذكره غيره  
الاخت شى اى عدم جواز نكاح المرأة وعدة الرابعة قبل انقضاء ما ينظر عدم جواز الاخت في  
عدة الاخت وقدم ذلك فيما مضى وفي البسيط للزوج المرتدة ان يزوج باختها بعد لما تم قبل انقضاء  
عدتها لانها لا عدة عليها من المسلم لتباين الدارين فان عادت سلمة لا يفسد نكاح الاخت لان  
العدة لا تعود وعند ابي يوسف توفي بطلان نكاحا روايتان عنده قال شى اى محمد بن النجاشي  
الاخير ومن تزوج جلي من الزنا جاز النكاح ولا يطأ وبالزوج حتى تضع حملها شى هذا اذا لم يكن الحمل ثابتا بالنسب  
وبلش اى جواز النكاح ومنع الوطى الى حين الوضع عند ابي حنيفة ومحمد وبقاى الشافعى في جواز النكاح ولكنه يجرى عليه  
م وقال ابو يوسف النكاح فاسد شى وبقاى ابن شاذان وزفر مالك احمد وان كان الحمل ثابتا بالنسب فالنكاح  
باطل بالاجماع شى ولو كان الحمل من الزنا من النكاح جاز عند الكس وسئل عن طيبا وتحتى النفقة عند الكس  
في المنزول وان كان الزنا من غير تحتى النفقة عند بعض المشايخ ولا تحتى النفقة عند البعض على ما  
ابى حنيفة ومحمد ولا يوسع ان الامتناع شى اى امتناع النكاح م في الاصل شى وهو صورة  
الاجماع يعنى فيما اذا كان الحمل ثابتا بالنسب بمرتبة الحمل وصيانة عن سقطة ما ذكره غيره  
فان الحمل يزاد وسمعه وبصره بالوطى م وهذا الحمل محرم لانه اذا لا جناية منه شى اى من الحمل م  
ولهذا شى اى وعدم الاجنابة منه لم يجرى اسقاطه فيقتنع النكاح بهما ايضا ولما شى اى في الصنفة  
ومحمد انها شى اى اجماع من الزنا م من الحملات بالنسب شى وهو قول قس واحل كم ما رواه  
ذلكم وكل من كانت كذلك جاز نكاحا فان قلت ما بال احوال الثابت بالنسب لم تزل تحت هذه  
النسب قلت ان تحت قول قس ولا تعرفوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكفا بل عدم ودرة الوطى شى هذا جوابا  
يقال لو كانت من الحملات يحمل عليها بعد ورود العقد عليها فاجاب بقوله م ودره الوطى كيلا يفتى ما ذكره  
غيره شى وهو جازم لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يفتى ما ذكره غيره من غير شى على احوال وقال

والامتناع فی ثابت النسب الحق صاحب الماء ولا حرمة للزانی فان تزوج حامل من السب  
فالنکاح فاسد لانه ثابت النسب ان زوجه ام ولده وهی حامل منه فالنکاح باطل الا انها فرأش  
ها حجة ثبتت نسب تلك هامة من غير دعوة فلو صح النکاح لحصل الجمع بين الفرائدين  
الا انه غير متأكد حتى يثبت في الولد بالنسبة في سب

عليه السلام لا لوطا وحامل حتى تقع صحیح فان قلت ثم الزم فيه بالجمل تكيف يكون حتى زرع غلبت  
شعره ثبت من بار الغير فان قلت النکاح شرع لاضروری وبجمل فلا ثبت بدونه ولا حمل منها  
غير ثابت فلا ثبت النکاح قلت ليس من ضرورة حرمة الوطى المراض على شرف الزوال نسبا لک  
لما لو حرّم بالتحفیض والنفاس هم والامتناع فی ثابت النسب شس جواب عن قول ابی یوسف انه  
لحرمة الحمل تقریره لان سلم ان فساده النکاح بحرمة الحمل بل انما يبرهم بحق صاحب المار ولا حرمة  
لذا فی الارکانة المحرم شس فان تزوج حامل من السبی فالنکاح فاسد لانه ثابت بالنسب هم  
هذا باجماع الامة الاربعه وكذا المماجرة الینا لو كانت حاملا وروی الحسن عن ابی حنیفة المهاجرة  
والمسبية انه یجوز نکاحها لکن لا یطارها حتى یفصلا حملها وان لم یکن حاملا فلا یجوز النکاح لان الفقرة  
وقعت بتباين الدلین کذا فی جامع المحبوبي هم وان تزوج ام ولده وهی حامل منه شس  
والحال انها حامل من المولى هم فالنکاح باطل لانها شس اى لان ام الولد هم فراش لولایا  
شس لوجود حده وبوصيرة المرأة متعينة لثبوت نسب الولد منها وهو منی قوله هم حتى ثبتت سب  
ولدها منه شس اى من المولى هم من غير دعوة فان قلت ذکرنا بلفظ الباطل وفيما تقدم بلفظ الفاسد  
قلت لان بحرمة فيما تقدم مختلف فیه لکذا من رواية الحسن فكانت حرمتها انھن فذكر بلفظ الفاسد قبل المار  
بالفساد هناك البطلان ايضا ونية ما لم هم فلو صح النکاح حصل الجمع بين الفرائدين شس وبما فرأش المولى  
وفراش النکاح ولانه لا یجوز لانه یودی الى اشتباه الانساب بالنکاح المنکوتة هم الا انه غیر متأكد شس  
هذا استدلال من قوله فراش لولایا یعنی ام الولد فراش لولایا الا انها فراش غیر قوی ویجوز ان یکون  
جوابا عما یقال وهو انه لو كانت فراشا لولایا لما جاز نکاحها عنه کونها غیر حامل مع انه یجوز ان جانب بقولهم الا ان  
شس اى الا ان فراشا غیر متأكد یعنی ضعیف هم حتى یقین الولد بالنسبة شس اى حتى

من غیر لعان فلا یعتد بالمرتبط بہ الحمل قال ومن وطئ جاریتہ ثم تزوجها جاز النکاح  
لأنها ليست بفراش فولاهما فانها لو جاءت بولد لا یثبت نسبہ من غیر دعوة الا ان علم  
ان یتبرکھا صیانة لما ناء اذا جاز النکاح فللزوج ان یطأها قبل الاستبراء عند ابی حنیفة والی یوسف  
وقال محمد لا لاجب لہ ان یطأها قبل ان تستبرکھا لانه احتمل الشغل بماء الموتی

یعنی ولده بموجب النفی من غیر لعان فلا یعتبر بالمرتبط بہ الحمل شیء ای فلا یعتبر بهذا الفراش  
الم المرتبط بہ الحمل لان الحمل مانع فی الجملة وكذلك الفراش فعند اجتماعهما یحصل التکلیف فاقبلت  
اذا کان غیر متاکد ینقی الولد من غیر لعان وجب ان یکون الاقدام علی النکاح فیما للسبب فانه  
یقبل النفی ودلالة کما اذا قال بجاریتہ له ولدت ثلاثہ اولاد فی بطون مختلفة هذا الاکبر منی فانه ینقی  
نسب الباقین وانما ینقی نسبه کان حملاً غیر ثابت النسب و فی مثله یجوز النکاح کما تقدم قلت حبیب  
بان هذه دلالة والدلالة انما تحل اذا لم یخالفها صریح و صریح هنا موجود لان المسئلة فیما اذا کان  
الحمل منه وان قال رجل تنجی ام ولد وی حامل منه وانما یکون الحمل منه اذا اقربهم ومن طئ جاریتہ  
ثم تزوجها جاز النکاح شیء ای قبل استبرکھا وقال الشافعی واحمد لا یجوز نکاحها قبل الاستبراء  
وعندهم زفر لا یجوز نکاحها حتی تخفیث ثلاث حیض کما فی الزانیة عنده فانه یجب علیها ثلاث حیض عنده  
وکذا الخلاف فی ام الولد غیر حامل منه من لانها شیء ای لان الجاریة من لیست فراشاً لمولاهما  
شیء لعدم حد الفراش وهو صیورة المرأة متعینة لثبوت نسب ولد الرجل ولم یوجدوا کما هنا  
م فانهما لو جاءت بولد لا یثبت نسبہ من غیر دعوة للنکاح الا ان علیہ شیء ای علی المولی من  
ان یتبرکھا شیء قال الشارحون معناه علیہ الاستحباب و هو الوجوب وذلك لان هذا اللفظ  
غیر مذکور فی الجامع الصنیة وانما ذکره المصنف فیقال انه اراد به الاستحباب من صیانة لما یشر  
وقد صرح فی فتاوی الوالو انجبی الاستحباب م وانما جاز النکاح فللزوج ان یطأها قبل الاستبراء  
عند ابی حنیفة و ابی یوسف وقال محمد لا لاجب الی ان یطأها حتی یتبرکھا من فی المشكلات لا یجوز لہ  
ان یطأها حتی یتبرکھا حیضه من لانه شیء ای لان رجمها من احتمل الشغل بماء الموتی شیء لوجود  
سببه وهو الوطئ ولو تحقق الشغل والوطئ محرم الوطئ تاو با عن السقی لیزرع غیره

فوجب للتنزه كما في الشرع ولهما ان الحكم يجوز ان يكسره اشارة الفراغ  
فلا يجوز من الاستبراء الاستحباب او لا وجوبا بخلاف الشرع لانه يجوز مع الشغل ترك  
الامر اي امره تنزيه فتزوجهما حل له ان يطأها قبيل ان يستبرأ عندهما

فاذا احتل هم فوجب للتنزه كما في الشرع فاش فان التنزه عن الوطئ في الشرع قبل الاستبراء واجب  
وقال الا ترى اني رضى الله عنه ليس المراد منه الوجوب لمصطلح لانه قوله لا احب ان يطأها هم  
ولما شى اى لابي حنيفة وابي يوسف هم ان الحكم يجوز النكاح اشارة الفراغ شى اى حكم الشرع  
يجوز النكاح علامته فراغ الرحم لان النكاح لم يشرع الا على رحم فارغ عن شغل محرم واذ كان الحر  
فارغاه فلا يؤمر بالاستبراء لا استحبابا ولا وجوبا شى اى لا على الاستحباب لا على طريق الوجوب  
اذ الحكم لا يثبت بالاستحباب فما قدم لفظ استحبابا وكان حقه التاخير لان نفيه يستلزم نفي الوجوب  
فكان تقديمه وجبا لا مستغنا عن نفي الوجوب مالا ان انهم يقول به وكان نفيه اجمعا والى متصل قوله  
بخلاف الشرع فان الاستبراء فيه واجب هم بخلاف الشرع هذا جواب عن قياس محصورة النزاع  
على الشرع بالفارق تفهيمه ان الشرع ليس مثل الذي قاسه عليه هم لانه شى اى لان الشرع  
هم يجوز مع الشغل شى دون النكاح فامرهم بجواز النكاح اشارة النزاع والالكان حكما بما لا يخفى  
ولا كذلك في الشرع فيجب الاستبراء وهذا خلاف فيما اذا لم يستبرأ المولى امالوا استبرأ ثم زوجا  
بزوج يجوز وطئ الزوج بالاجماع قبل الاستبراء ومن المشايخ من قال للاختلاف بينهم في احوال  
لان عندنا لا يجب الاستبراء ولم يقلوا لا يستحب عند محمد يستحب ما قاله وجب قال ابو الليث قول  
محمد اقرب الى الاحتياط وبناخذ كذا في جامع المجوبى هم وكذا شى اى وكذا الحكم مع اختلاف الكثر  
هم فيما اذا رى امرأة تزنى فتزوجها حل لان يطأها قبل ان يستبرأ بها عندنا شى اى عندنا يجنب  
وابي يوسف وبه قال الشافعي والاك وقال احمد لا يجوز الا بشرط انقضائها بعدة ثلاث حيضات  
حتى قال احمد لو زنت امرأة لا يطار الزوج حتى تستعد من الزاني بثلاث حيضات وعنده وقيل كذا في حنيفة  
وقال احمد لا يطار باجارية الزانية وقول قتادة واسحاق وابي عبيد شى قول احمد في انقضائها بعدة







وقال مالك هو جائز لانه كان مبكرا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة قلنا ثبت النسخة يكملها المصحح

الاربعة هم وقال مالك هو جائز شئ اى نكاح المتعة جائز وقال الكاكي هذا سهو فان المذكور  
في كتب مالك حرمة نكاح المتعة وقال في المدونة ولا يجوز النكاح الى اجل قريب ومعه وان  
سمى صداقا وهذه المتعة وقال الاكمل معتذرا عن المصنف يجوز ان يكون شمس لائمة الله  
اغذ منه المصنف اطلع على قول له على خلاف ما في المدونة انتهى قلت لم يذكر في كتاب عن كتيب  
المالكية رواية تجوز المتعة وبالا احتمال نقل قول عن امام من الائمة غير موجه مع ان مالك اروي  
في موطاه حديث الزهري من حديث علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء يوم خيبر على ما ياتي بيانه عن قريب ان شار الله وقال الاكمل  
هنا ايضا معتذرا ليس من يروى حديثا يكون واجبا لعل يجوز ان يكون عنده ما يعارضه فيه  
عليه انتهى قلت عادة مالك ان لا يروى حديثا في موطاه الا وهو يذهب اليه ويعمل به ولو ذكرنا  
ما ذكره الاكمل لذكره اصحابه ولم ينقل عنه شئ من ذلك هم لانه شئ اى لان نكاح المتعة هم  
كان مبكرا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة شئ اى يبقى حكمه الى ان يظهرنا نسخة بحسبهم  
قلنا ثبت النسخة باجماع الصحابة شئ بيان ذلك انه وردت الاحاديث الدالة  
على نسخها منها ما رواه الترمذي من حديث الزهري عن عبد الله و الحسن  
بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء وروى محمود الاحمر الالبته ز من خيبر  
وقال حديث حسن صحيح واخرجه بقية الستة ما خلا ابا داود وروى الله تعالى عنه  
ومنها ما اخرجه مسلم وبقية اصحاب السنن من رواية الكرمي عن ابن سرة عن ابيه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن المتعة وقال انها حرام من يومكم هذا الى يوم القيمة

وابن عباس رضي الله عنهما في قوله

ومنها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابني هريره رضي الله تعالى عنه قال خرجنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ففزلنا نخيته الوداع فزاني فساويكسين فقال ما هذا قال فسا  
 في شتمع بين الزهريين ثم قد توهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم اودهم المنة النكاح  
 والطلاق والعدة والميراث ومنها ما رواه مسلم من حديث سلمة بن الاكوع قال خي رسول الله صلى  
 عليه وسلم عام او طاس في المنة ثلاثة ايام ثم نهي عنها ومنها ما رواه الهيثمي من حديث ابني خراعات  
 لنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منة النساء ثلاثة ايام ثم عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومنها ما رواه ابو داود في سننه من حديث الزهري قال كنا عند عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى  
 فذكرنا منة النساء فقال اهل قال الربيع بن سبرة شدة على ابني انه حدث ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نهي عنها في حجة الوداع انتهى ثم اجمعت الصحابة على ان المنة قد فسخت في حياة النبي صلى الله  
 عليه وسلم فكانت الايام ميث النساء منة ناسخة والاجماع مظهر لان نسخ الكتاب السنة بالاجماع للصحيح  
 على المذهب الصحيح فان قلت ما وجه الاختلاف المذكور في وقت تحريم المنة لانه جاء في زمن خي وفي غزوة  
 تبوك في عام او طاس في حجة الوداع قلت قال الماوردي يصح ان نهي عنها في زمن ثم نهي عنها  
 في زمن آخر تركية او وليشه النبي في سنة من لم يكن منه اولاد لا سمع بعض الرواة في زمن ومعه  
 آخر فنقل كل منهم جموع اضاف الى زمن ساعه وقال بعضهم هذا ما تاول التحريم والاباحة  
 مرتين والله أعلم وقال النووي الصواب والمختار ان التحريم والاباحة كانا مرتين وكانت حلالا  
 قبل خي ثم حرم قبل خي ثم اجمعت يوم فتح مكة وهو يوم اد طاس ثم حرمت يوم يثيب بعده  
 ثلاثة ايام تحريمها مودا الى يوم القيمة واستمر التحريم ثم وابن عباس رضي الله عنهما الى  
 قولهم شس هذا جواب عما يقال من الاجماع وقد كان ابن عباس مخالفا فاجاب بقوله و

فتقرر الإجماع والنكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأته بشرا كذا شاهدان  
عشرة ايام وكل من زوجه هو صحيح كذا لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة  
ولئلا ينفى المتعة والعبرة في العقود للمعاودة والتحريم ما اذا طالت مدة التاقية قص

ابن عباس صح رجوعه عن اياته المتعة الى قول الصحابة في تحريمها وروى جابر بن زيد  
ابن عباس ما خرج من الدنيا حتى رجع عن قوله في الصرف والمتعة ثم فقرر الاجماع  
اي جماع الصحابة في تحريمها ثم والنكاح الموقت باطل شئ وهو قول عامة الفقهاء وفي المحيط  
كل نكاح موقت متعة وفي ملحق البحار النكاح الموقت في معنى المتعة عندنا خلافا لزم مثل ان  
يتزوج الرجل امرأة بشاوة شاربين عشرة ايام ثم شئ هذه صورة النكاح الموقت وقوله عشرة  
ايام ليس بقيد وكذا قوله شاربين او سنة ونحوها والفرق يذكر لفظ التزوج في الموقت ودون استعة  
وكذا الباشاوة فيه دون المتعة وكل ابن عبد البر وابن قدامة الخليلي والنووي عن زفر بن  
المتعة صحح ويتابعه عند قال السروجي وعلقهم فاطم وانا قال زفر في النكاح الموقت كما ذكره  
اصحابنا وهو الذي ذكره المصنف وغيره ثم وقال زفر هو لا دم شئ اي النكاح الموقت صحح  
والتوقيت باطل طالت المدة او قصرت لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة لانه اتي بالانجاء  
والشروط الزائدة على ما يتم به النكاح فصحح الايجاب وبطل الشرط ثم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة  
شئ كما لو تزوجها بشرط ان لا يطلقها بعد شهر وعن ابي ابيهم النخعي النكاح يهدم الشرط والشرط  
يهدم البيع وذلك لان النكاح من الاستقامات لان سعته سقوط حرمة البضع في حق الزوج  
الا انه شرع لما حذر وبطل شرعية الطلاق ولهذا لا يبطل بالشرط الفاسد ثم لان ان شئ اي  
النكاح بالتوقيت ثم اتي بلفظ المتعة شئ يعني اتي بمعنى المتعة بلفظ النكاح لان معنى المتعة  
هو الاستمتاع بالمرة لا القصد بقاصد النكاح وهو موجود فيها نحن فيه لانها لا تحصل في مدة قليلة  
ثم والعبرة في العقود للمع في شئ لا للافظ الا ترى ان الكفاية بشرط برائة الاصيل حالية  
والحوالة بشرط مطالبة الاصيل كفاية ثم ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التوقيت او قصرت

لان الشاقيت هو المعين بمهنة المتعة وقد وجد ومن تزوج امرأتين في عقد واحد واحد منهما لا يحل له نكاحها صحح كالحال التي حل لكاحها وجعل كالحال

ش احذر من قول الحسن بن زياد انها ان ذكر من الوقت ما لم يعلم انها يعيشان اليه كما يتسنة او اكثر كان النكاح صحيحا لانه في معنى التاميد وهو واية عن ابي حنيفة وانا الى وجه الظاهر بقوله من لان التوقيت هو المعين لمهنة المتعة وقد وجد بش لان مقتضى قوله تزوج التاميد لانه لم يوضع شرعا الا لذلك ولكنه يحل للمتعة فاذا قال لي عشرة ايام من التوقيت لمهنة كونه متعة معنى وفي هذا المعنى المدة القليلة والكثيرة سواء وتشكل بذه اسالة بما اذا شرط وقت ان يطلقها بعد شهر فان النكاح صحح ولم شرط باطلاق لانه من بينهما وبين ما نحن فيه وجيب بان الفرق بينهما ظاهر لان الطلاق قاطع للنكاح فاشترط بعد شهر لنقطع به ليس على وجوب بعد مويد لانه الوضعي لا يبطل النكاح فكان النكاح صحيحا ولم شرط باطلاق اما صورة النزاع فاشترط انما هو في النكاح لاني قاطع وللهذا الوضعي التوقيت لم يكن بينهما بعد بضعة المدة عمت كما في الاجارة وقال الكافي فيما يتعلق بحيلية النكاح ان لنا كنية بين اهل السنة والاعتزال قال الامام الرضا عني لا يجوز وقال الامام الفضل بن قال انما من انشاء التاميد فهو كالايجوز فكما نسائهم وقال ابو حفص الكوفي لا ينبغي ان يزوج الحنفية من الشفوي ولكن يزوج بناتهم وفي قنوى الصنع عني قال بعض المشايخ يجوز ان يزوج بنته من الشفوي وقياس ما ذكره لايجوز قيل لا بأس بزوج الزمارات وهو ان يزوجها على ان ياتيا بنا ادا دون اليل وكره ابن سمين وجهه هذا القيد وعن ابن دينا من المالكية يفسخ قبل البناء وبعد بعضهم قالوا يفسخ قبل البناء وثبت بعده وياتيا بنا ليل او نهار قال لانه مويد ويلغو الشرط ولو لم يفسخ فانه ان تمكن معاهدة فمكاح صحح وشدد الا وراعي في جملة متعة ذكره النووي في شتر مسلم ومن تزوج امرأتين في عقد واحدة احدهما لا يحل نكاحها صحح كالحال

الاول للباطل في احد جهات اختلاف ما اذا اجمع بين حرمين فليس كان يبطل بالشرط الفاسدة  
 وقبول العقد في امر شرط في شراعيه المسمى بالتي حل نكاحها بعد ان حذفت  
 عندها ايقسم على مهر شريكها وهي مسئلة لا فصل ومن ادعت عليها ان ائتمنته توهى لولا  
 بينة تجعلها القاضى امراته ولو لم يكن تزوجها كونهما المقام معه وان تزوجها فمهرها  
 حل نكاحها وبطل نكاح الاحتمال شى باجماع الامة الاربعة وقال السرخسى وهو قول  
 الجمهور من العلماء واحدى قول الشافعى وابن منبجل من لان البطلان فى احد جهات اختلاف  
 ما اذا اجمع بين حرمين وعبد فى البيع شى اى فى عقدة واحدة حيث يفسد البيع فى العبد  
 من لانه شى اى لان البيع من بطل بالشرط الفاسدة شى لان النبى صلى الله عليه وسلم منى  
 عن بيع وشروط اختلاف النكاح وايضا الشرط فى البيع بمنزلة القار لانه تعاقبها بطل ولا كذا  
 النكاح و فرق آخر وهو ان المولم يخل تحت العقد فكم ان تبعها للعبد بالجمعة ابتداء وهو فاسد  
 والنكاح لا يفسد بذلك ويدل على التفرقة بينهما لانه لو قال بعتك هذه العبد فمهرته اولم يذ  
 شيئا كان البيع فاسدا ولو قال تزوجتك ابنتك بمهر المشى اولم يذكر شيئا كان النكاح صحيحا  
 ويجب المهر المشى وفى قبول العقد فى المهر شرط فيه شى اى فى الصحيح البيع فى العبد  
 لانه لو لم يكن كذلك لزم تفرق الصفقة وذلك مسلم وشروط قبول المهرية شرط فاسد  
 والبيع يبطل بالشرط الفاسدة لا النكاح من ثم جميع المسمى فى العقد شى يكون من نكاحها  
 عند ابن حنيفة شى وبه قال الشافعى فى قول من وعندها شى اى عند ابى يوسف ومحمد من ثم  
 على مهر شريكها شى وبه قال الشافعى فى قول واحد فى قول من المهر الفاسد المسمى بمهراته  
 وبه قال مالك فى قول وفى المتن تزوج ابى بلى فانه واحدة صح النكاح وكذا فى شرط قول الشافعى  
 وابن منبجل وعندهما يجب لكل واحدة مهر شريكها من سلة الاكل شى اى المبسوط من ادعت  
 عليها لانه تزوجها واقامت بينة فبطل ما القاضى امراته شى بمقتضى شهادة ائتمنته من ولم يكن  
 شى اى الحال ان لم يكن تزوج هذه المرأة من سبعة المقام مع شى بفتح الميم فمهرها اى من المرأة  
 الاقاسمة مع الزوج من وان تدعى شى اى وسعها ايضا ان تركه من ان يجامعها وهذا من هذا

عند أبي حنيفة كراهي قول أبي يوسف إذا كان في قوله الآخر وهو قول محمد ولا يسعنا  
 دبطاً له وهو قول المشافعي إذا كان القاضى أخطأ الحجته إذا الشرب ترك به فصالحاً إذا نظر الغنم بعيد  
 أو كفراً في حنيفة فإن الشرب صدقة عندنا وهو الحجته لتعذر الوقوف على حقيقة الصدقة

سن الحكم عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه شرب وبه السنة بقية بين الفقهاء بأن قضاء القاضى  
 بشهادة الزور في العقود والخصم ينفذ عند أبي حنيفة ظاهره أو باطنا ومعنى نفوذ ظاهره الفصد  
 فيما بينا بثبوت التكليف والنفقة والغنم وغير ذلك ومعنى نفوذ ثبوت الحبل عند الله تعالى  
 هم وهو قول أبي يوسف والأشياء هي قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وإلا هم وفي قوله الآخر  
 شرب أي قول أبي يوسف إخراجهم وهو قول محمد لا يسعنا أن يطأوا وهو شرب أي قول محمد قول  
 القاضى شرب وقول مالك وأحمد أيضاً وعلى هذا الاختلاف في البيع فلو أوعى بيع جارية ولم يسمها  
 في الواقع فبقيت الجارية للمدعى حل وطبعا عنده خلافاً لهم وكذا الواو أعت المرأة الطلاقات الثلاث  
 على زوجها وهو يتكره وأما بنته ولم يكن طلقها في الواقع فبقيت القاضى بالطلاقات الثلاث  
 تزوجت بزوجه آخر حل لثاني أن يطبعا عنده وعندهم لا تحل للاول ولا لثاني وكذا الاختلاف  
 في الفسخ والحاصل في السنة أربع أقاويل فابو حنيفة يقول للثاني لا للاول وعندهما لا تحل لثاني  
 ولا للاول للثاني يقول ليطأ الاول سر أو الثاني علانية وفيه اجتماع عليين على امرأة واحدة  
 في طرد واحد وهو صحيح والادب ما قاله ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه كذا في جامع المجوبى هم لأن القاضى  
 أخطأ الحجته إذا الشهود كذبوا شرباً بالفتحات جمع كاذب والمطأ في الحجته منع النفوذ باطنهم كما  
 إذا طهر انهم شرب أي الشهود هم عبداً أو كفار شرب أو محررون في القذف والمنشود إليه  
 يعلم بحالهم فإن قضاؤه ينفذ ظاهره أو باطنا وكذا القاضى بمكاح منكوته الغير أو معتدة الغير  
 بشهادة الزور فإنه ينفذ ظاهره أو باطنا بالإجماع هم وعن أبي حنيفة أن الشهود صدقة شرب  
 بالفتحات جمع صادق هم عند شرب أي عند القاضى هم وهو الحجته شرب أي صدق الشهود  
 عند القاضى هو الحجته هم لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق شرب الحاصل أن القاضى

عند الكفر والرق لان الوقوف عليهما مستلزم اذا ابتنى القضاء على الحجة  
وامكن تنفيها بلا طائفة بقدره النكاح فكذا قطعاً للمنازعة

امور بالقضاء نيته صادقة والتكليف بحسب الوسخ وليس في وسعه الوقوف على صدق الشهود  
حقيقته ولما اذا اقيمت البينة وثبتت عنده صدقهم بالتعديل او غيره بحسب القضاء حتى لو لم يكن  
على نفسه كيد ولو اخره بفسق وجبت ههنا صدقهم بالتعديل في طئنه فياخره فوجب تصحيح قضاء المكن  
هم بخلاف الكفر والرق شس هذا جواب عن قولهما فصار كما انظر انهم عبيد او كفار تقريره ان العبد  
والكافر غير فون يساويهم لان الوقوف عليهما مقيس بالامارات واذا ابتنى القضاء شس  
على مينة الجمول م على البرية وهي الشهادة الصادقة عند القاضي هم وامكن تنفيذه شس اي  
تنفيذه الحكم باطنا بتدقيق الحكم جواب عما يقال القضاء انما كان ثانيا لا اثباتا ما لم يكن والنكاح  
لم يكن ثابتا فكيف ينفذ القضاء باطنا فاجاب بقوله بتدقيق النكاح يعني بتدقيق النكاح على  
القضاء بطريق الا قضاء كانه قال انكحك اياه وحكمت بينهما بذلك هم نفذ قطعاً للمنازعة شس  
يحل له ان يطالب بالاثبات في طلب الوطى ثانيا فان قيل ان كان قضاءه متفنانا شس  
بالعقد ثانيا في شس الشهود وعند قوله قضيت قلنا قال شمس الائمة السخري وغيره انه لا يعقد باطنا  
بقوله قضيت الا بحضر الشهود وبه اخذ عامة المشايخ وهو قول الزعفراني وقيل لا يشترط حضور  
الشهود لقضايه لان العقد يشيت بمقتضى صحة قضايه في الباطن واثبتت بمقتضى صحة الغير لا يشيت  
بشرطه كالبيع في قوله عتق عبدك عني بالف وقد جرى الاكمل في هذه المسئلة بحيث يحسب شخص  
تولى من اولياء المقاربه وذكره في شرحه ثم قال واما سنان في هذه المسئلة على رضى الله تعالى  
عنه واقام شاهد بن قضي بالنكاح بينهما فقالت المرأة ان لم يكن به يا امير المؤمنين تزوجني  
منه فقال على رضى الله تعالى عنه شاهدك زوجاك ولو لم ينعقد العقد بينهما بقضايه لما اشتهر  
عن العقد عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحصيلها من الزنا وكان ذلك منه



بجواب الامور المسئلة لان في الاسباب التي ذكرها امكان والله اعلم **باب في الكفاءة**  
والاكفاء وينبغي ان يعرف العاقله البالغة وضلعها وان لم يعقد عليها ولي بكر اكانت وثيبا  
عن ابي حنيفة داني يرسف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا ينعقد الا لولي

بشهادة الزورهم بخلاف الاملاك المسئلة اى المطلقة عن اثبات سبب الملك ان ادعى  
لكا سلقا في الجارية او الطعام من غير تعيين شراء او ارث لا ينعقد القضاء فيها الاظهار بالاتفاق  
حتى لا يحصل للثقة له وطيهام لان في الاسباب ترجايش لانها كثيرة ولا يمكن للقاضي  
تعيين شئ منها بدون الجهم فلما امكان شئ في تنفيذه الاظهار لانه لا يمكن تقديم شئ  
من اسباب الملك في القضاء لعادم اولوية بعضها على بعض ولا يمكن تقديم الكل  
للاستعمال بخلاف القضاء بالنكاح لان طريقة تعيين من الولاية قلنا فيمكن تنفيذه واثباته  
في البتة والصدقة وعن ابي حنيفة روايتان في رواية الحقها بالاكفة والاشربة من حيث انها  
تحتاج الى الايجاب والقبول وفي رواية الحقها بالاملاك المسئلة لانه لا ولاية للقاضي لاسنها  
تمليك مال الغير بغير عوض

**باب في الاولياء والاكفاء** لما ذكر النكاح والفاضة ومحل شريع في بيان العاقد  
والولي اى هذا باب في بيان حال الاولياء والاكفاء والاولياء جمع ولي وهو الملك ليقال  
ولي اليتيم والفقير اى مالك امرها والاكفاء جمع كفوء وهو النفي ومنه كافاه اى سواهم وينعقد  
نكاح الحرة العاقله البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي شئ يعني هي زوجت نفسها بنفسها  
سواء كانت بكرا او ثيبا شئ واقرز به عن قول اصحاب الظاهر فانهم ضلعوا بين اليكر والثيب  
فقالوا ان كانت بكر لا يصح كاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح عن ابي حنيفة وابي يوسف في  
ظاهر الرواية شئ اقرز به عن رواية الحسن عن ابي حنيفة انه قال ان كان الزوج كفوا لهما  
جاء النكاح والا فلا هم وعن ابي يوسف شئ يعني في غير ظاهر الرواية هم انه لا ينعقد الا لولي  
شئ ابو يوسف او لا يقول لا يجوز تزويجها من كفوء وغير كفوء اذ كان لهما ولي ثم رجح وقال

وعند محمد بن يعقوب هو قنات قال مطلقا في النكاح لا ينعقد النكاح بغير كونه للنساء أصلا

صح النكاح سواء كان الزوج كفو المأدول أو لا وذكر الطحاوي قول أبي يوسف إن الزوج إذا كان كفو المأدول أمرا قاضي بإجازة العقد فإن إجازة جازوان أبي لم يجز ولم ينعقد ولكن سبب القاضى فيجوز ذكره في البسوط هم وعند محمد بن يعقوب هو قنات إلى إجازة الولي ش سواء كان الزوج كفو لها أو لا فإن الولي جاز ولا فلا ومن العلماء من قال إن كانت غلبة شبهة لم يجز تزويجها نفسها بغير معنى الولي وإن كانت نفقة يجوز تزويجها نفسها بغير معنى الولي هم وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة النساء أصلا ش ولا لو كيلين ولا بد من الولي أو السلطان عند غيره ويروي ذلك عن بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال مالك إن كانت ذات حسن وجمال وشرف أو قال يرغب في شملها لم ينعكس كاحا إلا بولي وإن كانت سبلا فذلك جاز إن تولى كاحا جنى برضا أو لا يتولا بنفسها قيل هذا النقل عنه غلط والصحيح عنه أن الزنية إن زوها الجار وغيره ليس بولي جاز والتي لها موضع فإن زوها غير الولي فرق بينهما فإن إجازة الولي أو السلطان جاز والشافعي واحد شرط في ذلك واستدل بقوله تعالى فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن قال الشافعي هذه ابتدائية في كتاب الله عز وجل تدل على النكاح بغير ولي لا يجوز لأنه منى الولي عن الفصل أى المنع والمنع أنما يتحقق منه إذا كان الممنوع في حبه أو الخطاب للأولياء وروى البخاري والبوداؤود والترمذي والنساء من رواية الحسن بن عتيق بن يسار قال كانت لي اخت تخطب إلى فاستما الحديث فأنزل الله هذه الآية فلا تعضلوهن وروى الترمذي حديث ابن عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيا امرأة كمت يفرزون وليها فحكاهما على الحديث وأخرج البوداؤود والنسائي عن ابن جريج عن الزهري عن عروة عن عائشة

لأن النكاح سيرا دلفت أصلا والتفويض اليهن محل بهما

صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي واخرج الدارقطني في سننه من حديث قتادة عن الحسن عن ابن  
 بن حصين عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح  
 الا بولي وشاهدي عدل وروى الدارقطني ايضا من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل رواه الحاكم من حديث النس في الله تعالى عنه  
 لا نكاح الا بولي ورواه البيهقي من حديث الحسن عن عمران بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يجوز النكاح الا بولي وشاهدي عدل وروى ابن ماجه من واثية شام عن حسان عن محمد بن سيرين  
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها  
 فان الزانية هي التي تزوج نفسها وروى ابن عدي في الكامل من حديث قبيصة بن ذؤيب  
 عن معاوية بن جبل رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة تزوجت بغير ولي  
 فهي زانية وروى الطبراني في الاوسط من حديث ابي سفيان عن جابر مرفوعا لا نكاح الا بولي  
 فان اشجر واذا السلطان ولي من لى له وروى ابن عدي في الكامل من حديث الصبيح بن بيان  
 عن صلى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة تزوجت بغير اذن وليها  
 فكلها باطل فان لم يكن لها ولي فالسلطان لى من لى وفي الباب ايضا عن عبد الله بن عمر  
 وابي ذر والمقداد بن الاسود والمسورين محرمته وام سلمة وزينب بنت جحش رضي الله تعالى عنهم واما  
 استلزام بطريق العقول فهو ما اشار اليه المصنف بقوله من لان النكاح سيرا وبقامده شى  
 يكون سيرا في التوافق بينهما عادة ولا يوفق عليهما الا بالعقل الكامل وعقلهما ناقصان بحديثهم والتفويض  
 اليهن شى امي تفويض عقد النكاح الى النساء من غل بهاش امي مقامد النكاح لانهن شريعات الا  
 سياات الاعتبار لاسيما عند حيوان الشهوة فان الشهوة اذا ثارت حجت العقول من تحصيل النكاح في القوفا

الان محمد لا يقول يرتفع الخل بل جازة الولي ووجوب الجواز الخ  
تصرف في حقها ومع من اهلها لكونها عاقلة متميزة ولهذا

الميرس بما يعين النفس في عار لا تحق ولا نقص قلنا هذا امر ووجهها اذن لما الولي بان ياذن او  
يخير لخل فكان الواجب الجواز حينئذ وهم لا يقولون به اشار الى هذا بقوله هم الا ان محمد يقول يرتفع  
الخل باجازة الولي ش والاستثناس من قول محمد بها فاني سمى قاله محمد جواب بالرد لما قال انهم  
وتقريره قال محمد ان الفرار الموهوم نفى باجازة الولي والخل في نفس العقد فيصح موقوفاً باجازة  
وقال ايضا في عقد الولي عليها يسكوها عنده ولو لم يكن له ولاية عليها لم ينفذ يسكوها كالا  
قلنا يسكوها اذن منها يجعل الشارع ذلك اذنا منها فلم ينفذ الا باذنها لو كملها قالوا يجب  
على الولي تزويجها عند طلبها ولو لم يكن له ولاية لما وجب ذلك عليه قلنا هذا مستوعب  
بل سبب تاذن لمن يزوجه او تباشره بنفسها ما لو قام بها ووصف نقص بسبب اهلية  
الامانة العامة وانحاشته وسلب الشهادة فيما يندرج في الشبهات وسقوطه بالجمعة  
والجماعات فصارت كالزعم قلنا هذا قياس شبهه بالخل والنكاح ليس من الحدود  
ولا ما يندرج في الشبهات وانما سقطت الجمعة والجماعات للفتنة وقولهم يطبل بالسافر  
ولا بسلب عقد الولاية ولا يوصف بسببه بالنقص قالوا ان الولاية تبقى عليها بعد بلوغها  
نقص صداقها وفي حق الغنم والاسكان قلنا هذا الخوف الفتنة عليها قالوا انها  
قاصرة في البضع ولهذا لا تسافر وحدها قلنا يطبل هذا السفر الحج فانها تسافر بغير محرم  
ولا زوج عند مالک والشافعي هم ووجه الجواز ش اى جواز عقد النكاح للمرأة  
الحررة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي هم انما تصرف في خالص حقها  
ش حتى كان البديل الواجب بمقابقتها هم ووجه من الهه ش اى المرأة  
من اهل التصرف خالص حقها لمكونها عاقلة متميزة ولهذا ش اى ولا بل كونها عاقلة متميزة

كان كذا المنصوص في المال ولها الخشب الزاد واج

مميزة هم كان لما التصرف في المال ولما اختيار الازواج سبب بالاتفاق وكل تصرف بذاته فموجباً  
 فان قلت ان المسلم انما تصرف في خالص حقه ما بل في حق تعلق به حق الاولياء ولذا لا يجوز اذا لم يكن كقوله  
 لا فرق في ظاهر الرواية فلا يراد عليه واما على رواية الحسن عن ابي حنيفة <sup>في</sup> فاجواب بان المراد بخالص حقه  
 ما كان من الموضوعات الاصلية التي ترتب عليها النكاح من تملك منافع ليعملوا بها ليعملوا بالنفقة والكد  
 والمهر والسكنى ونحوها وكل ذلك خالص حقه فلا يعتبر بالعارض للمقوق الماء بالاولياء فان قيل في استقلال  
 بالراس في مقابلة الكتاب السنة وكله فاسداً ما الكتاب فقوله تعالى فلا تعضلوهن ان يكنن ازواجهن  
 نهي الولي عن العضل وهو المنع وانما يتحقق المنع اذا كان الممنوع في يده واما السنة فهي الاحاديث  
 التي ذكرنا بانها يجب اولاً عن الامة ثم عن الاحاديث فنقول الامة مشتركة الازواج لانه ما هم عن  
 عن النكاح فدل على انهم كونه وان قوله تعالى فلا جناح عليهن فيما فعلن في انفسهن قوله تعالى حتى  
 زوجا غيره وقوله تعالى ان يكنن ازواجهن يعارضها واما اجواب عن الاحاديث في ايراد احدنا فنقول  
 اولاً عن استدلال الشافعي بقوله تعالى فلا تعضلوهن ان يكنن ازواجهن انه يدل على كراهية مباشرة  
 من غير اذن الولي من وجود الاول ان الله تعالى اضاف العقد اليها الثاني ان نية تعالى عن بعض  
 اذا تراعى الزوجان الثالث ان بعض اتراف الزوجان الثالث ان بعض اسم مشترك بين المنع  
 ومعنى التضييق والله بعضا ذلك كله ظاهر في منعه من الخروج والمراسلة في عقد النكاح والنظر في الامة ان  
 للازواج الاولياء قال الله تعالى واذا طلقتم النساء فليجن اجعلن فلا تعضلوهن ان يكنن ازواجهن  
 اذا تراعى بينهم بالمعروف وذلك بحسب تعليق الامة عليهم بقوله تعالى فلا تعضلوهن ان يكنن ازواجهن  
 اذا قربت فصار من منجس حجة فزار وقال الامام فخر الدين بن الخطاب <sup>في</sup> النكاح لانه خطاب للزوج الاولياء قال  
 الشافعي بما يمنع على المختار وادعى ان النكاح يثبت في حق الولي ممنع لانه مما غل فلا يتبع بعضا فهو واما اجواب  
 عن حديث معقل بن يسار فان المراد في خالص طريقه مجبول فلا يكون حجة عندهم واما حديث عائشة رضي الله تعالى

فقد اره علی الزهری وابن حجر سأل عنه فلم يعرفه و فی رواية فأنكره فقط عبادته وقال الطحاوی قد ثبت  
 من عائشة رضي الله تعالى عنها ما يخالف هذا الحديث فانما زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن لهند  
 من الزبير وعبد الرحمن غایب بالشام ولما قدم قال اشئل هذا الصنع به اویاب علیه فكلبت عائشة  
 رضي الله تعالى عنها المنذرو فقال المنذر ان ذلك بيد عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما كنت ارد ان  
 ومرت حفصة عنده ولم يكن ذلك طلاقا قال فكمارات عائشة تزوجها بايزا مستقيما احتمال عندها  
 ان يكون تری لك وقد علمت بالنسب اليها من رواية الزهری فان قلت قال ابن حزم  
 فی الملی هذا مشهور ثم ذكر النكاح عائشة حفصة وفيه امرت رجلا فأنكح ثم قال ليست الى النساء الا النكاح  
 قال فصح يقينا بهذا رجوعا عن العمل الاول قال كتب بي داود بن سامة بهذا قالت قال الشيخ  
 ما اجملة بالفقه واصول بل يقول احد في العالم ان كتاب ابن باشاه بنيد اليقين والعلم المقروء  
 مع انه لا يعرف صحة سنده ولا يعرف من روى هذا ما سنا واليقين ونحو الواحد بالشافعية  
 لا يفيد يقينا فاما تلك الكتب فان قلت هذا الحديث قد روى بطون كثيرة قلت في طريق زيد بن  
 يسار بن عروذ البرباري قال احمد وعلی الدیلمی والدارقطنی موهضيف وقال يحيى ليس بشئ وقال  
 والازوي متروك الحديث وفيما عبد المدين حكيم ابو بكر الرازي الغزي عن هشام بن غفر  
 وقال لزوج من دراج الناض قال يحيى ليس بثقة ولا يدري بالحديث وقال النسائي قال  
 يحيى وعلم واحد وهو ليس بشئ ولا يكتب حديثه وفيما ابو الحصين وهو مجهول وفيما عطاء بن محمد بن  
 الحنفية الطاروق قال الترمذي ذاهب الحديث وفيما ابو مالك الحسن ضعيف مسلم وفيما الحجاج  
 بن ارطاه وفيه كلام كثير وفيما عبد المدين لبيبة وهو معروف الحال والعجب انهم يصنفونه و  
 عند كون الحديث عليهم ويحتجون به عند كون الحديث لهم وفيما ابن ربيعة ضعيف ابن معين  
 وقال ليس بشئ واما حديث ابي موسى الاشعري فزاد ابو الحسن العیسی عن ابيه برة  
 فعطفه بشعبة وسفيان الثوري وابو اسحاق م د و قد قال عن ابيه برة فلا يكون  
 حجة واما حديث ابن مسعود ففيه كبر بن بكار قال يحيى ليس بشئ واما حديث ابن عمر رضي الله

فقد اره علی الزهری وابن حجر سأل عنه فلم يعرفه و فی رواية فأنكره فقط عبادته وقال الطحاوی قد ثبت  
 من عائشة رضي الله تعالى عنها ما يخالف هذا الحديث فانما زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن لهند  
 من الزبير وعبد الرحمن غایب بالشام ولما قدم قال اشئل هذا الصنع به اویاب علیه فكلبت عائشة  
 رضي الله تعالى عنها المنذرو فقال المنذر ان ذلك بيد عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما كنت ارد ان  
 ومرت حفصة عنده ولم يكن ذلك طلاقا قال فكمارات عائشة تزوجها بايزا مستقيما احتمال عندها  
 ان يكون تری لك وقد علمت بالنسب اليها من رواية الزهری فان قلت قال ابن حزم  
 فی الملی هذا مشهور ثم ذكر النكاح عائشة حفصة وفيه امرت رجلا فأنكح ثم قال ليست الى النساء الا النكاح  
 قال فصح يقينا بهذا رجوعا عن العمل الاول قال كتب بي داود بن سامة بهذا قالت قال الشيخ  
 ما اجملة بالفقه واصول بل يقول احد في العالم ان كتاب ابن باشاه بنيد اليقين والعلم المقروء  
 مع انه لا يعرف صحة سنده ولا يعرف من روى هذا ما سنا واليقين ونحو الواحد بالشافعية  
 لا يفيد يقينا فاما تلك الكتب فان قلت هذا الحديث قد روى بطون كثيرة قلت في طريق زيد بن  
 يسار بن عروذ البرباري قال احمد وعلی الدیلمی والدارقطنی موهضيف وقال يحيى ليس بشئ وقال  
 والازوي متروك الحديث وفيما عبد المدين حكيم ابو بكر الرازي الغزي عن هشام بن غفر  
 وقال لزوج من دراج الناض قال يحيى ليس بثقة ولا يدري بالحديث وقال النسائي قال  
 يحيى وعلم واحد وهو ليس بشئ ولا يكتب حديثه وفيما ابو الحصين وهو مجهول وفيما عطاء بن محمد بن  
 الحنفية الطاروق قال الترمذي ذاهب الحديث وفيما ابو مالك الحسن ضعيف مسلم وفيما الحجاج  
 بن ارطاه وفيه كلام كثير وفيما عبد المدين لبيبة وهو معروف الحال والعجب انهم يصنفونه و  
 عند كون الحديث عليهم ويحتجون به عند كون الحديث لهم وفيما ابن ربيعة ضعيف ابن معين  
 وقال ليس بشئ واما حديث ابي موسى الاشعري فزاد ابو الحسن العیسی عن ابيه برة  
 فعطفه بشعبة وسفيان الثوري وابو اسحاق م د و قد قال عن ابيه برة فلا يكون  
 حجة واما حديث ابن مسعود ففيه كبر بن بكار قال يحيى ليس بشئ واما حديث ابن عمر رضي الله

تعالى عنها فتية ثابت بن زيبر قال ابو القاسم مثله الحديث وضمنه ابن عدي وابن حبان وقال ابو داود  
 موقوف على ابن عمر والاحديث عمران بن الحصين فقد قال السروجي ليس له حديث من النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانما هو راو عن ابن مسعود والاحديث اسبغ بريرة فتية ميل بن الحسن  
 الرضائي وسلم بن ابي مسلم لا يعرفان والاحديث معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه فتية نوح بن  
 ابي مريم ابو عصمة ضمنه ابن معين والدارقطني والاحديث جابر رضى الله تعالى عنه فتية ثوبان  
 بن الوليد ابو محمد الحمصي وكان مدلسا قالوا ابو مسهر فتية ثوبان ويروى عن قوم مجهولين متروكين  
 لا يخرجهم والاحديث على رضى الله تعالى عنه فتية اصبح بن سائر ابو القاسم الخطيب ليس بثقة ولا يثبت  
 شيئا قال ابن معين وقال النسائي متروك الحديث وعليه عمر بن صحيح التميمي ابو نعيم قال انا الذي  
 وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يضع الحديث وفي الجملة قد ضعف البخاري  
 الاحاديث وقال يحيى بن معين واسحاق بن راهويه نيب الى ثوبان احاديث لم تثبت عن رجل  
 المدرك صلى الله عليه وسلم امد بالانكاح الا بولي وثابتنا من مس ذكره فليؤخرنا ثوبان الشاكر  
 كثيره فتيلة حرام رواه عنهما ابن عون العراقي شمس الدين البسط ابن الجوزي وقال يحيى  
 بن معين لا يصح في هذه الباب الاحاديث عاكشة فلما قدر وى ما يخالف حديثها وقد ذكرناه من  
 قريب وقال الهافظ ابو جعفر الطحاوي فلما لم يكن في هذه الاقاييل دليل على اذنب اليه  
 بل لمقالة الاولى واراد بهم الشافعي والكاكا واهمدا وسحاق وابو ثور فظروا فيها سوا بل رتبنا  
 يدل على الحكم في هذا الباب كيف هو فان يونس قد حدثنا قال اخبرنا ابن وهب ان مالك  
 حدث عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان  
 صلى الله عليه وسلم قال الا هم احق بنفسها من وليها واليكركنا ذن في نفسها ولها  
 سكو واخرجه من ثلاث طرق ثم قال فبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا  
 الحديث بقوله الا هم احق بنفسها من وليها وهذا الحديث اخرجه ايضا مسلم عن يحيى بن يحيى  
 عن مالك ثم قال هذا حديث حسن صحيح واخرجه النسائي والاسم لم ينع العزرة وقد تدين اليها

التي هي خارجة عن مبنى الأصل التي لازوج لما كبر كانت ادثيا مطلقة كانت او تنسب  
عنا زوها قيل واراد بها هنا الثيب خاصة على ما بين انشراح المدعى وقد ذكر  
في شرحي لمعاني الآثار للطحاوي وقد اختلف في معنى الایم هنا مع اتفاق اهل اللغة انه يطلق على  
كل امرأة لازوج اما صغيرة كانت او كبيرة كبر كانت او ثيبا وذهب علماء المعجاز وكافة العلماء الى  
ان المراد بها هنا الثيب التي فارقت زوها وقالوا بان اكثر استعماله في نازقة زوها سموت او طلاق  
وبرواية الاثبات في الثيب ففسره هو ايضا لفظ السلام الثيب اثن بنفسها من وليها ويقابل البكرت اسم في  
نفسها ولو كان المراد بالایم كل ما لزوج له من الابكار وغيره وان حجب اثن بانفسه لم يكن تفصيل  
الایم من البكرت معنى وذهب لكونه في زفر الى ان الایم هنا يطلق على ظاهره في اللغة فان كل امرأة  
كبر كانت او ثيبا اذ بلغت فهي اثن بنفسها من وليها وعقد ما على نفسها جائز وهو قول الشيخ وانظر في  
قالوا وليس الولي من ارکان مئة العقد ولكن من تمامه وجازة قلت لا شك ان قوله عليه السلام الایم  
اثن بنفسها عام في نكاح الثيب والبكر والتنسب عنا زوها ويجب العمل بعموم العام وانه صحيح  
فما حكم فيما تناوله قطعا فان قلت رواية الثيب اثن بنفسها تفسر الایم اثن بنفسها قلت هذه الرواية  
ليست فيها اجمال حتى تكون تلك الرواية مفسرة لما بل لميل بكل واحدة من الروايتين فيل برداية  
على عمومها وبرواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين على ان الی حفيضة يرجع العمل  
بالعام على العمل بالخاص ويصح الایم على الایامی وقال الجوهري الایام الذي لازوج لهم من الرجال  
والنساء واصلها الایم فقلت لان الواحدة ایم سواء كان تزوج من قبل او لم تزوج وامرأة ایم  
ايضا كبر كانت او ثيبا وقد امت المرأة من زوها تيم ايمته وایما وایمها وایمته المرأة وتسمى الرجل زمانا  
او امكث لا تزوج وقيل اكثر ما يعمل في النساء وقد قيل في المرأة ايمته قوله والبكرت اسم اى يطلق  
الاذن في نكاحها فان قلت قال الرمزي بعد ان ذكر هذا الحديث وقد اخرج بعض الناس في اجازة الكلام  
بغيره ولي وليسوا فيه باقدا احتوا لان قدر روى من غيره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح  
الا بولي وبهذا انتهى به بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نكاح الا بولي وانما معنى قوله عليه السلام الا بولي



## وانما يطالب الولي بالتزويج كيلا تنب

من وليها عند اكثر من العلم لان الولي لا يزوجه الا برضاها قلت هذا الذي لا يبيح سبانه لان هذا الكلام لا يصدر من مثله لان كون عباس متي تساوي هذه الحديثه الصحيح المجمع على صحته وحديث ابن عباس تسكلم فيه وقد ذكرنا فان قلت لم ترك المصنف الاستدلال من الجانبين بالحديث لغيره ومن المصنفين قلت قال الاكسل واذا كان الكتاب والسنة متعارضين ترك المصنف الاستدلال بهما للجانبين وصار المتقول انهمي قلت ليس فيه ما يشفي العليل على ما لا يخفى على المتامل وما استدلل به اصحابنا مارواه الله قطعه من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس للولي من الشيب امر الكبر لئلا يماريا ابويا في نفسها ومنه مارواه ابو بكر بن ابي شبيب في تصنيفه ان رجلا زوج ابنته وهي كارهته فقال عليه السلام لا نکاح لك فانكحي ما شئت وقد زوجها من كفو وروى ايضا من حديث عكرمة عن ابن عباس ان جارية بكرا انت النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت ان ابابا زوجها وهي كارهته فخرنا النبي صلى الله عليه وسلم قبيل زوال ثقات واقبله بالارسال قلت المرسل عندهما جنة ماروسى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد نکاح بكر وشيب انكهما ابوها وقال الدارقطني الصواب عن المهاجرين عكرمة مرسل قلت المرسل محبة مارواه الدارقطني عن ابي سلمة قال انك رجل من بني السندز ابنته وهي كارهته فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وروى الدارقطني ايضا عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انه عليه السلام قال لا نکحون الاباذن من وعن الحكم قال كان على رضي الله تعالى عنه اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة لغيره في غل بها امضه فلو كان وقع باطلا كما زعم الشافعي لما امضاهم وانما يطالب الولي من هذا جواب عما يقال اذا تصرف في ماله حتما فلم امر الولى هم بالتزويج من اذا طال به وامى حاجته الى طلق التصرف من الولي في ماله حتما فاجاب بقول وانما يطالب الولي بصيغته المجهول بالتزويج هم

الى الوقاحة

ثم في ظاهر

الرواية

لا فرق بين

الكفر وغير

الكفر لكن

للولي الاعتدال

في غير الكفر

وعن ابى

حنيفة

دلى يوسف

ان لا يجوز

في غير الكفر

لا كره من واقع

لا يرفع ويرفع

رجع محمد الى

قولها ولا يجوز

للولي الجواز

البالغة على

النكاح خلا

للشافعية وله

الا اعتبارا به

وهذا لانها

جاهلة بما لا يكره

لعدم النجوة

ولقد

نشد المرة ثم الى الوقاحة ش من ربح الرجل اذ اصاب قليل اليها فهو وقع وقاح بين الوقحة والوقحة وامرة  
وقاح الوجه وذلك لانها تستحي من الخروج الى محافل الرجال لتباشر بعد تلكان هذا بعد منها وقاح لانها لا تقبل للبشارة  
م ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو بشر اذ ازهبت نفسها من كفو او من غير كفو بانها جازة لحدودى عن الحسن انه  
لا يجوز من غير كفو وشك في المحيط وفي قاضى خان يجوز في ظاهر الرواية كما ذكره المصنف هم لكن للولي حق الاعتراض في غير الكفو  
ش دفعا للمعارضة هذا ان لم يكن فان ولدت فلاحق للولي في الفسخ كما في قاضى خان والمخالصة في شرح شيخ الاسلام  
لحق الفسخ بعد الولادة هم وعبد بنى بنيدة وابى يوسف انه لا يجوز في غير الكفو ش وهى رواية الحسن كما ذكرنا وفي فداء  
قاضى خان والفقهاء النجاة للصومى في زنا رواية الحسن وفي رواية الكافى وبقوله انه كثير من المشايخ قال شمس المائنة  
في المبسوط هذا أقرب الى الاحتياط لان كم من واقع لا يرفع شمس اى كم من قضية تقع ولا يقدر احد على دفعها لانه  
ليس كل ولي يحبس المرأة الى التعاضى ولا كل قاض يعدل بئكان الاحوط سد باب التزويج من غير كفو قال الشيخ محمد  
لوزوجت المرأة المطلقة الثلاث نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل على الزوج الاول على ما هو المختار  
من رواية الحسن وفي المختارين هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه هم ويروى رجوع محمد الى قولها شمس اى الى قول ابن حنيفة  
وابى يوسف يعنى ينفق بها كما مضى عنه بلاولى يتوقف على اجازة مما هو مذموم ابى حنيفة وابى يوسف وكذا ذكره  
اليفاضى البديع وفي قاضى خان كان ابو يوسف يقول يتوقف على اجازة الولي كفو كان ولا ثم رجع وقال يجوز  
في الكفو ويتوقف في غيره ثم رجع وقال يجوز بينهما و في رواية الطحاوى عن جبره القاضى هم ولا يجوز للولي  
اجبار البكر البالغة على النكاح شمس يريده لانه لا يزوجها بغير رضا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها  
عندنا فان روتة بطل وان سكنت عند اسنذان وليها لما هو اذن منها وهو قول الاوزاعى والمشيبي وطاوس  
والحسن بن حى وابى حبيده والثورى وابى ثور واحمد وفي رواية والظاهرية واخاره ابن السنن خلافا للشافعية  
ومقبوله قال مالك في اشهر الروايتين عنه واحمد في رواية وابن ابى ليلى وعند الحسن البصرى اب البنت ايضا  
وعن ابراهيم ان كانت المرأة في عيال ابها لم يتاسر بها وانكاحت في عيال غيره استأمرها ولكن يستحب عند السلف  
استئذناهم له شمس اى للشافعية هم الا اعتبار بالصغيرة اى القليلة على الصغيرة لان الصغيرة  
اذا كانت بكر تزوج كرها فكذا البالغة والجامع بينهما الجمالة و اشار الى هذا بقوله هم وهذا شمس اى وجوب الاستئذان  
بالصغيرة هم لانها جاهلة بامر النكاح لعدم التزويج شمس لانها لم تأسر الرجل فلا تقف على مصالح النكاح ونظامه  
فكان بلوغها كبرها كبلوغها مجنونة هم ولهذا شمس اى لاجل كونها جاهلة بامر النكاح فيقبض الاب صداقتها

بغير امر كما في الصغيرة ثم دلنا انها شئ اى البكر البالغة ثم حرة مخاطبة شئ فالحرية والخطاب وصفان مقتران  
 في ولاية الاستدراك المقصود ثم فلما يكون الغير عليها ولاية شئ كما في المال ثم والولاية على الصغيرة شئ جواب  
 عن قياس الشافعي على الصغيرة تقدير ان القياس على الصغيرة قياس بالفارق لان الولاية على الصغيرة لم يقصود  
 عقلمها شئ وفيما نحن فيه ليس موجود ثم قد كمل بالبلوغ بدليل توجيه الخطاب عليها فصار شئ اى فصلا لا يجاز  
 عليها ثم كماله شئ اى كالا جاز على الغلام اذا كان بالغ لم يكن له تصرف في المال شئ اى صار له تصرف  
 في المال اى على البكر البالغة فانه لا يجوز للاب التصرف فيه ثم وانما عليك شئ جواب عن قوله ولما يقبض الاب  
 صداقها لتقريره انما عليك ثم الاب قبض الصداق برضا والولاية شئ بمعنى بالسكوت لان الظاهر ان السكوت  
 عن قبض صداقها وان الاب هو يقبض حتى يجزى بذلك مع مل نفسه ليعتقها الى بنت زوجها فكان ذلك اذا ما  
 هم ولما شئ اى ولا حل ذلك ثم لا عليك شئ اى الاب قبض صداقها مع نفيها شئ باه عن ترك  
 لان الدلالة تنبذ بالصريح لم يستدل للصف للشافعي بما بالحديث ولاننا ولا واحد من الذي استدلل بها اصحابنا  
 في الباب قد ذكرنا ما عن قريب ثم قل شئ اى القدوري فانه استاذنا شئ اى فاذا طلب الولي الاذن  
 منها قبل النكاح حال في المبسوط يسادها خاليتا في المراسن الناس كليا ينهها ليجلس الرد او لا ينبس حشمة الاب  
 عند الناس بردها ثم فسكت انضحت وهوان شئ اى سكوتها وضعها اذن وكذا اذا تمت يكون ضحي بوجع  
 من المذهب ذكره الحواشي كذا في المحيط ثم قوله عليه السلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم البكر تستامر  
 في نفسها فان سكنت فقد ضمنت شئ هذا غريب بهذا اللفظ وروى الائمة استمنه من حديث ابى بصير رضي الله  
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم حتى تستامروا لا تنكح البكر حتى تستاذنوا لولا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكيف اذا تما قال ان سكنت ثم ولان جهة الرضا فيه راحة شئ اى لان جانب الرضا يرجع على جانب الرد ثم لانها  
 تستحي عن اظهار الرغبة لاعتن الرد والضحك اول شئ اى اكثر دلالة ثم على الرضى من السكوت شئ اى على الرضا  
 بالمسموع عن السكوت لان الضحك علامة السرور والفرح بما سمعت ثم بخلاف ما اذا كتبت لانه دليل السخط والكره  
 غالبا شئ والبكر على السرور ناد فلا عبقرية ولكن ليس بدعوى الوضيت بعده يتفقد الحكم ثم قيل اذا ضحك كالمنتهية بما  
 لا يكون رضى شئ والضحك الذي يكون بطريق الاستهزاء معروف بين الناس في الغفاني والحواشي ان كبت وكان وعلمها  
 يكون ضحي وان كان حالها لا يكون ضحي ثم واذا بكت بلا صلوة لم يكن رد وان ابنت لم يزوجها شئ وفي المبسوط قال الفضل تستامر  
 اذا كان البكر باصوت كما لو لم يكون رد او ما اذا خرج الميع من غير صوت لا يكون رد لانها تحون على مفارقة ابو بها

لقد قرأ الاب صداقها  
 بغير امر كما في الصغيرة  
 فلا يكون الغير عليها ولاية  
 الا جاز على الغلام اذا كان بالغ  
 لم يقصود عقلمها وقد كمل  
 بالبلوغ بدليل توجيه  
 الخطاب وقهرها كالا  
 وكما التصرف في المال  
 وانما يملك الادب  
 قبض الصداق  
 برضا وهذا دلالة  
 ولما لا يملك في نفسها  
 قال فاذا استاذننا  
 الولي فسكت وضحك  
 فهو اذن لقوله عليه السلام  
 البكر تستامر  
 في نفسها فان سكنت  
 فقد ضمنت جهة الرضا  
 فيد الاجتهاد استعمل  
 اظهار الرغبة لا عن الضحك  
 اذا كان الرضا من السكوت  
 ما اذا كتبت دليل السخط والكره  
 قيل اذا ضحك كالمستقيمة  
 لا يكون ضادا واذا بكت بلا صلوة لم يكون

قال وان قيل

هذا غير الولى

يعجز استامر

الولى او فى غيره

اولى منه لم يكن

رضا حتى يتكلم

به لان هذا السكوت

لقلة الالتفات

الى كلامه

فلم يقم دلاله

على الرضاء

ولو وقع فخصو

محتمل والاكتفاء

بمشبه للملحة

ولا حاجة

فى حق غير

الادلاء بخلاف

ما اذا كان

المستامر

رسول الولى

ع ع ع ع ع

ع ع ع ع ع

ع ع ع ع ع

ع ع ع ع ع

ع ع ع ع ع

وعليه الفتوى ومن ابى وسعت ان الكلام وعنده رضى وفى جامع قاضى خان ياخذ بدموع عينها كانت باردة فى من السور  
فيكون رضى وان كانت حارة فى من الحرم فيكون رد او قيل ان كان مندبا فوضى ان كان الما فود قال ان شافى الكلام فوضى  
الان يكون مع الصياح او ضربة الخ فائدة فى كتاب الانباس من جعل السكوت رضى فى عشر سائل الاولى السكوت عند  
استجابه الولى الثانية فى بيع المملوثة قولانا فى السيرة البيع علانية يتوهم ثم قال اجماعا لا فخر به الى ان جعل بيعا محضا فكنت لا تفرق بالباع  
المكان البيع صحيحا الثالثة وقع عبد سلم فى الغيبة بعد ابراهيم السكوت فقصت ومولاه حاضر ساكت ولم يطالب العبد فلا سبل لعل العبد  
بعد ذلك الرابعة تبض لم يشترى المبيع بغير اذن البائع وهو ساكت قبل نقدا فخرج اذن له فيه الى مستدلى عبد باع ويشترى  
فكنت فمواذن لى القباة السابعة سكوت ان يفتق بعد العلم بالبيع بطل حقيقا السابعة بعد مخرج وهو ساكت ثم قال ان اذ قيل  
رواه الطحاوى فى نسخة فقال لم يوجب موكلان مقام لزوم البيع الثانية قال والسلا اسكن فلانا دارى ولا اتركه فى دارى وهو نازل فيها  
فكنت بحيث وان قال لا يخرج فابى ان يخرج فكنت الى اذ لا تحت القاسمة ولدت امراته ولدا فنهاه الناس به فكنت لا تفرق  
بينما انخرسكنت وزاد السردج عليها اربعة اخرى الاولى لو قبض الموهوب فى المجلس والواهب ساكت فلكه استمرا الثانية  
قبض المبيع فى البيع الفاسد البائع ساكت فلكه الشترى الثالثة لو جات ام الولد بولد اخر فكنت للولى يوماديوين لزوم ولا مخرج  
لغية بعد ذلك الرابعة يجوز لئب اوبيع وهو ساكت فيخرج مبيعه اركان اقرار البيع وقد ذكر الكا فى خمسة اخرى الاولى اذ ينهى  
الولد فكنت لزوم الثانية قال لا يخرج عبدى فكنت ثم قلهم باع كان ذلك قبل ان لا يملك الى الثالثة شق زق وغرو وهو حاضر فكنت  
حتى سال اذ لم يعين الرابعة زوج البصيرة غير الاب والجد فكنت بكرة فكنت سادة بطل خياره الى مستدلى غير مبيع ماله عرضا  
او عقارا فقبضها المشتري فقصت فيها زانما وهو ساكت سقط وعواذ ذكره فى نية الفقهاء ثم قال شى اى محمدى المجمع اذ  
م فان فعل ذلك شى معنى الاستدلال م غير الولى شى اى من الابانج وفسر قولنا ان فعل به القول معنى استامرا بمعنى قوله  
اولى غير اى لو استامرا بولى غير اولى من كاستين ان الاخرج وجود الاب قول غير اولى من قبله وقف صدقة لقوله لى الغيرة منه  
يرجع الى الغير لم يكن رضى حتى يتكلم لان هذا السكوت لقلة الالتفات شى اى لقلة التفاتهما م الى كلامه فلم يخرج دلاله على الرضاء  
شى وبقال ان شافى م ولو وقع شى اى السكوت لدلالة على الرضى فهو محتمل شى اى محتمل الاذن والرد م والاكتفاء بمله  
شى اى شى السكوت المحتمل م للحاجة م شى اى حاجة الانكاح ولا يوجد ذلك فى حق غير الولى وهو معنى قوله م  
ولا حاجة فى حق غير الولى شى وهذا رد لقوله ولو وقع اى السكوت وفى المبسوط وحكى عن الكرخى ان سكوتها عند الاستدلال  
الاجنبى يكون رضى لانهما تسبى من الاجنبى اكثر مما تسبى من الولى والاول اصح ولا يكون اذن اذا استامرا  
قريب كذا او بعد مكاتب م بخلاف ما اذا كان المستامر رسول لى شى اى شى يكون استامرا رسول



ثم المخبرين كان  
 فضولاً ليستقر  
 فيه العدد والعدد  
 عند أبي حنيفة  
 خلافاً لهما وكذا  
 رسولاً لا يشترط  
 اجتماعاً وله  
 نظائر ولو استأذ  
 الثيب فلا بد  
 رضاً بها بالقول  
 لقوله عليه السلام  
 التيب تشاور  
 ولأن النطق  
 لا يعد عيباً ههنا  
 وتلجأ بالمرأة  
 فلا حاكم من النطق  
 في حقيقتها وإذا رأت  
 بكارتها بوثبة  
 أوحشة أو حارة  
 أو غشيمة في حكاها  
 لأنها كبر حقيقة لا حجة  
 مصيبة لها ومنه البكارة

لأن المعنى الذي سار السكوت لاجل من قبل العقد وقبل بعده وهو العجز عن النطق بسبب الحياء ثم الخبر إن كان فقيهاً  
 في شرط قيد العدد والعدد الاستدلال إلى حقيقة خلافاً لهما شئ من الأبي يوسف ومحمد فإن عندهما الأخبار كاف لا يشترط  
 العدد ولا العدم ولو كان رسولاً شئ من الأبي وكان المخبر رسولاً لا يشترط شئ من الأبي العدد والعدم اجتمعا  
 شئ لا يتم مقام الولي من ولد نظائر شئ من الأبي لهذا الخلاف الذي وقع بين أبي حنيفة ومجاهيد وفي أخبار الفقه  
 نظائر من المسائل يوجب عزل الوكيل وجبر المأذون ودفع العلم بفسخ الشكوك وسكوت الشفيع عن الطلب واعتناق العبد  
 الجاني ويوجب العجز عن النطق بالعد والعدم من أبي حنيفة خلافاً لهما ذكر الخلاف في وجوب الشرايع على  
 المسلم الذي لم يهاجر ذكره في الكافي ثم وإذا استأذن الثيب فلا بد من رضا بالقبول شئ من الأبي اجتماع بين الأبي  
 إذا كانت بالغة وفي الثيب الصغيرة لا يحتاج إلى رضا بل يكفيها الولي جبراً عندنا وعند الشافعي رحمة الله تعالى  
 لا اعتبار بربنا فلا حاجة من تبلغ ويرى هذا من ملك وعند أحمد لا يجزأ جبار الصغيرة والكبيرة وفي رواية من مك  
 إلا أن أحمد قال إذا بلغت تسع سنين منع أو نكاح ونحوه لم يقل عليه السلام شئ من الأبي لقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم ثم الثيب تشاور شئ من الأبي غريب بهذا اللفظ وروى المسلم من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنها  
 مروها والثيب ائمتن نفسها من وليها وصلى أبو داود والشافعي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله  
 تعالى عنها مروها والثيب ائمتن نفسها من وليها وروى أبو داود والشافعي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس  
 رضي الله تعالى عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس للولي مع الثيب امر ثم لأن النطق لا يعد  
 عيباً منها ونقل الربا المارسة بالرجال شئ من الأبي كمنع يسكوتهما هذا الاستيثار ولا ملحق من النطق في حتماً في حق الثيب  
 بخلاف البكر ثم وإذا زالت بكارتها بوثبة شئ من الأبي الوثوب من فوق ثم أو حفرة أو حنيفة شئ من الأبي وروى  
 الحيف من أو حارة شئ من الأبي موضع العذرة ثم أو غشيمة شئ من الأبي بسبب تقيس من غشيمة إذا جادت  
 وقت الزوج فلا تنزع وقيل غشيمة المارسة إذا طال كتمانها في منزل إليها بعد أو كتمانها خرجت من عدو الكناح  
 وقال أبو زيد كذلك غشيمة المارسة تغشياً وقال الأصفى لا يقال غشيمة بالثبديد ولكن غشيمة بالرجل  
 وغشيمة البها وكذلك بشدة ميسر تحمل ثقيل وباصبع أو حرم من في حكم البكارة شئ من الأبي كونها تسكوتها ثم لأنها  
 كبر حقيقة لأن مصيبتها أول مصيبة لها شئ من الأبي قال الشافعي في اللح والأك وأحمد وابن أبي حنيفة وهو قوله المحرم  
 وقال ابن حنبل من أصحاب الشافعي هي كالثيب لزوال عذبتها ومنه البكارة شئ من الأبي ومن اشتقاق البكر البكارة  
 وهي التي تدرك من الثمار فلا يقال الكمل البكرين يكون مصيبتها أول مصيبة لها شئ من الأبي قال الشافعي في اللح والأك وأحمد وابن أبي حنيفة وهو قوله المحرم

وحيثما اشتق من البكورة قلت الامم بالعسك لعل قول المصنف ومنه البكورة وقول المصنف ومنه البكورة  
 بالضم البكورة وحيثما اشتق من البكورة اي ومن اشتقاق البكورة تحقيق الكلام من ان هذه المادة وحيثما اشتق  
 والرائية منها الفاظ على معان مختلفة غير خالية عن المعنى الاصلي وحيثما اشتق من البكورة اي البكورة والبرهان  
 بطنا واحدا وكما بالبكورة وبكذلك كذا البكورة من الابلان بالفتح الصبغ منها وكبره البكورة البكورة البكورة  
 ايضا البكورة وبكبره اي البكورة وبكبره اي البكورة وبكبره اي البكورة وبكبره اي البكورة وبكبره اي البكورة  
 سن اي هي في حكم التي زالت بكارتها بويتة ونحوها اي لعدم ممارستها بالرجال الابكار هم عندنا في حقيقة  
 وبه قال لك واحد في رواية وحكي البواسم ان الشافعي قال في القديم وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يفتي  
 بسكوتهما ش يعني عند الاستئذان وبه قال احمد في رواية وهو قول الشافعي في المجد يدوم لانها ش اي لان التي  
 زالت بكارتها بنام ثيب حقيقة وحكي ش اما حقيقة فلان مصيبتها ليس بادل مصيب  
 مصيب هو معنى قوله لان مصيبتها ما باليهاس واما حكمها فانها تدخل في الوصية في الثيبون الابكار هم ومنه  
 سن اي ومن اشتقاق الثيب لثوبته وهو الثوب انما يسمى بالانسان في العاقبة لان الثوب جزاء عمله بها  
 هم والشافعي سن اي ومنه المثابة وهو الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه كره بعد اخرى ومنه قوله تعالى وجعلنا  
 مثابة للناس انما قال ان محشره ما دام حيا للمعاج والمناظر فيكون عذبه ثم يؤولون اليه اي يرجعون هم والشافعي  
 سن اي ومنه التثويب هو الدعاية وهو العود بعد الاعلام هم ولا في حقيقة ان الناس عرفوا بالبكورة فغيروا  
 من المنطق سن وفي بعض النسخ فيجب ان من التعيب بالمنطق فقتلهم هم فتمنع عنه سن اي عن المنطق هم  
 فيكتفه بسكوته كمالا تعطل عليها مصالها من وان اكبرت على الزنا فلارواية فيه ذكر في القادى والمختار  
 لا يعدم به حيا وبان قيل حيار البكورة كرم الطبعات وهو محذور هذا الحيان فهو الفاحشة فلم يكن معنى المنصور  
 قلنا هذا الحيان ايضا محذور لانما تستعمل في نفسها تيسر لغيره تعالى والحيان فهو المعصية من كرم الطبعات حسن العقيدة ايضا  
 لظنهم ان موضع يكون لظنهم في انهم في الرجال على فحش الوجود اولى كذا في المبسوط وفيه الاكابر انهم الحكم على حقيقة  
 العقيدة فعدوه وتعدر ما هو المعصية منه فادبر على مظنة وهو البكارة وتعدر ان يرد حقيقة تعيبها لعل اولي عنها شرعا وعقلا  
 فاعتنى بالبكارة الظاهرة واصلها خلقه والاصل بقاؤها فيكتفه بالسكوت الى ان يظهر له ش من بخلاف ما اذا لم يكن ش  
 او سلك فاسد من حيث تعيبها بالاجماع لان الشرع المهر حيث علق به ش اي بذلك الوطى هم احكاما سن  
 وحيثما وجوب لعدة والمهر وثبوت النسب هم داما الزنا فعدو ذنب من الشروع الى شروشه حيث قال عليه السلام

والبكورة ولا لها تسعة بعد  
 الممارسة وتزال بكارتها  
 بزنا فهي كذلك عند الشافعي  
 وبه قال ابو يوسف ومحمد  
 والشافعي لا يفتي بسكوتهما  
 لانها ثيب حقيقة لان مصيبتها  
 عائد اليها ومنه المثابة  
 والمثابة والتثويب في حقيقة  
 ان الناس عرفوها كالبكورة  
 بالانطق فتمنع عنه فيكتفه  
 بسكوتهما كمالا تعطل عليها  
 مصالها من وان اكبرت على  
 الزنا فلارواية فيه ذكر في  
 القادى والمختار  
 لا يعدم به حيا وبان قيل  
 حيار البكورة كرم الطبعات  
 وهو محذور هذا الحيان فهو  
 الفاحشة فلم يكن معنى  
 المنصور  
 قلنا هذا الحيان ايضا  
 محذور لانما تستعمل في  
 نفسها تيسر لغيره تعالى  
 والحيان فهو المعصية من  
 كرم الطبعات حسن  
 العقيدة ايضا  
 لظنهم ان موضع يكون  
 لظنهم في انهم في  
 الرجال على فحش  
 الوجود اولى كذا في  
 المبسوط وفيه  
 الاكابر انهم الحكم  
 على حقيقة  
 العقيدة فعدوه  
 وتعدر ما هو  
 المعصية منه  
 فادبر على  
 مظنة وهو  
 البكارة  
 وتعدر ان  
 يرد حقيقة  
 تعيبها لعل  
 اولي عنها  
 شرعا وعقلا  
 فاعتنى  
 بالبكارة  
 الظاهرة  
 واصلها  
 خلقه  
 والاصل  
 بقاؤها  
 فيكتفه  
 بالسكوت  
 الى ان  
 يظهر  
 له ش  
 من  
 بخلاف  
 ما اذا  
 لم يكن  
 ش  
 او سلك  
 فاسد  
 من  
 حيث  
 تعيبها  
 بالاجماع  
 لان  
 الشرع  
 المهر  
 حيث  
 علق  
 به ش  
 اي  
 بذلك  
 الوطى  
 هم  
 احكاما  
 سن  
 وحيثما  
 وجوب  
 لعدة  
 والمهر  
 وثبوت  
 النسب  
 هم  
 داما  
 الزنا  
 فعدو  
 ذنب  
 من  
 الشروع  
 الى  
 شروشه  
 حيث  
 قال  
 عليه  
 السلام

حتى لو اشترى حالها لا يكتف  
بسكوها اذا قال الزوج  
بلغك النكاح فسكت  
وقال ددت فالقول قولها  
وقال زفرت فالقول قوله  
لان السكوت اصل الرد  
عارض مضاركا لمشروط  
له الخيار اذا ادعى الرد بعد  
مضي المدة ونحن نقول في  
يدعي لزوم العقد وتلك  
المنفعة والمرأة تنفذ  
فكانت منكرا كالزوج  
اذا ادعى رد الودعة بخلاف  
مسئلة الخيار لان الزوم  
قد ظهر بمضي المدة وان  
اقام الزوج البينة على  
سكوها ثبت النكاح لانه  
يؤرد حوا بالجملة وان لم  
تمكن له بينة فلا يدين عليها  
عند الى حنفية وبه  
مسئلة الاستحسان في  
السنة وسياتك في الاثر  
ان شاء الله ويؤيد النكاح  
والصحة

من سها بس من هذه القاذورات فليست البينة لقائله  
عامة هم لا يكتفي بسكوها فان قيل ينبغي ان يكتفي بسكوها بهنا ايضا لانها كبرية ما قال صلى الله تعالى  
عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة وتغيب عام ما حديث قلنا هو قول بعض المشايخ وهو ضعيف فان هذا موجود في المطبوعة  
بشبهة او كل فاسد ولا يكتفي بسكوها بالاجماع فعلم ان البينة بقا بصفة الحيام وما اذا قال الزوج بلغك النكاح  
فسكت وقالت ردوت فالقول قولها من اى قول المرأة وما قال فالقول قول من اى قول الزوج  
ما لان السكوت من الرد عارض لان السكوت من عدم الكلام والعدم هو الاصل في كل شئ والمرأة تدعى  
عارضها والقول قول المتسكيا لاهل هم فصار من اى الحكم في هذا كالمشرط في الخيار اذا ادعى الرد بمضي المدة  
من فانه لا يثبت قوله بل بالقول قول من يدعي لزوم العقد بالسكوت بالاجماع وكذا المشرط في الشفع فالشفيع يقول  
طلبتها بعد البيع والمشرط يقول سكت فالقول للمشرط المتسكيا لاهل هم ونحن نقول في من اى الزوج من يدعي  
لزوم العقد وتلك المنفعة والمرأة تدفعه كانت منكورة من اى كانت متمسكة بالاهل معنى فالقول للمكمل الوادعي لاهل العقد  
وانكرت وهذا لان العبرة بالمعاني لا بالاصح كالمزوج من يقع الدال من اى اذا ادعى رد الودعة من اى الى ما لم يكن  
قوله لمودع لان نيكه الضمان من حيث المعنى والحاصل من هذا ان العبرة بالانكاح المعنوي وزفيره بالانكاح العنوي  
بخطان مسئلة الخيار من جواب عن قول من فروق قياسية وجها قال من قوله لان الزوم قد ظهر بمضي المدة من اى الزوج  
قد ظهر بمضي المدة بخلافه ولو قال بل في الجواب كذا وقت كذا وقت وقال الزوج بل سكت فالقول قول الزوج وفي المسئلة  
قوله ادرت امسح عمت بالخير فوضعت لم تصدق الابحية وبطل خيارها وان قالت عمت لان وضعت صحيح قبل محمد  
كيف يصح وبذلك قال الاصح الاعلى هذا الوجه فانما لا يصدق في الاستنا ووقالت فوضعت من عمت لا تصدق الابحية  
وفي عدة القضاوي كبر وجهها ولها فقال بعد سنة كنت قلت حين يلفني لا ارضي فالقول قولها وان كانت صغيرة ففقت  
اخترت نفسى حين ادرت او حين عمت لا تسع لانها يد البطال العقد لا ثبت عليها بخطان الاول ما فان اقام الزوج  
البينة على سكوها ثبت النكاح لانه من اى لان الزوج من فردها بالخيار فان قلت ينبغي ان لا يقبل لانه  
شهادة على انفسه قلت السكوت امر موجود لا بد عبادته عن ضم شفع الى شفع وعدم التكلم من لوازم فلتكن البينة على امر موجود  
ما وان لم تقم بينة فلا يدين عليها في حنفية من اى الله تعالى عن شفع وعند جهاد الشافعي وما لك احمد لمصلحة من يدعي  
مسئلة الاستحسان في الاشياء المستعينة من اى النكاح والصحة في الابلار والاسيلا والرق والولاء وسبيل  
من اى بيان هذه الاشياء المستعينة من اى الدعوى من اى في كتاب الدعوى من انشاء الله تعالى ويجوز لكل احد ان يفتي



اذ ازوجها الولي بكرا كانت الصغيرة او ثيبا وقال ابن شريته وابو بكر الاصم لا يزوجها حتى يبلغا القدر الذي  
 حتى اذا بلغوا النكاح فلو عازرتز وجها قبل البلوغ لم يكن لهذا معنى ولا حاجة له الى النكاح لان مقصود النكاح طبعيا  
 قضاء الشهوة ولا الشهوة لها وزعرا. النسق التنازل لما الى النكاح لانه مقصود النكاح وهذا العقد يعقد للمهر ويلزمها  
 بعد البلوغ ولا ولاية لاحد بعد البلوغ حتى يلزمها الحكمه ولما عاده قوله تعالى واللاي لم يحضن بين الله تعالى عدة الصغيرة <sup>البلوغ</sup>  
 شرما النكاح فذلك يقر رخص الصغيرة والمهر واقبولها حتى اذا بلغوا النكاح الاحتلام وصيرت ما يشئ منى فتدلى  
 مشهور وقريب الى التواتر انه عليه السلام تزوجها وهي بنت ست سنين وبني سبا وهي بنت تسع سنين وكانت عنده  
 سنين هم والولي بلو حصيته سنين على ترتيب العصبات في الارث كما سياتي عن قريب قربا وليا والابن ثم الميعان  
 سفل ثم الابن ثم المجد وان ملائحها في حيفه اولى من ملائح سوا كان لالاب والاب ام وعندها كل من اخذ من المجد  
 والاخ والولاية كما في الميراث وفي المبسو النكاح المجد عند الكل بنظير الرواية في النكاح فاشتمل على المبتداه والمجد في غير الاب  
 سنين يعني الولي عنده الاب ليس الاحق غيره فلو زوجها بعد عدم الاب لا يجوز ثم والاشتمل في غير  
 الاب والجرح سنين يعني عنده وليها الاب بعد لا غير اذا كانت الصغيرة بكرا كانت اوثيبا فلا ولاية عليها حتى لو زوجها الا  
 او العلم وزوج البنت الصغيرة الاب والجرح كما لا ينفك النكاح هم وفي الثيب الصغيرة ايضا سنين اى الشافعي فاشتمل  
 ايضا في تزويج الثيب الصغيرة فان عنده ولا ولاية لابي الجرح في تزويجها كما هو بقاى احمد وادود في العمل لا يجوز لالاب  
 ولا لغيره تزويج الذكر الصغيرة قبل بلوغه عند طائفتين فتاوة والنوري وادود والظاهرى وقال ابن شريته وعثمان البني لا  
 لاحد تزويج الصغيرة والصغيرة حتى يبلغا دواجز تزويج الصغيرة والصغيرة لغير الاب والجرح من العصبات الحسن البهرى وعمر  
 بن عبد العزيز وطاوس في رواية وعطاء والاوزاعى ولما انعموا عندهم اذا بلغنا ذكر ذلك بن ابى شيبة في مصنفه وابو  
 بن المنذر وفي الاثران هم وجروا كل ذلك الرواية على الحق باعتبارها بما يشترط قيام السن في هم ولا حاجة من الصغيرة  
 هم لا لعدم الشهوة الا ان ولاية اوثيبا تثبت نصا بجلان القياس سنين فان ابابكر بنى الله تعالى عنه زوجة  
 رضى الله تعالى عنها من النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنين وصح النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا يقا على  
 غيره ولم والجرح ليس في معناه من المقصود شفعهم مملوحي سنين دلاله لان الولد جزء الاب كانت الولاية لالاب عليه  
 كولاية على نفسه والحجزة فضعفت بالمجد والشفقة قد نقصت فلا يكون في معناه قلنا لابل هو موافق للقبائل النكاح  
 يتضمن المصالح سنين من التنازل الى السكن والازدواج وقضاء الشهوة ولا يزوجه المصالح الا بغيره في غير عاده سنين اى  
 بين الاغنياء الذين كل منهم كفو الاخرهم ولا ينفق الكفو في كل مان شمس لفته الكفو غيره وجدهم فاشتمل الولاية في كل

اذا زوجها الولي  
 بكرا كانت الصغيرة او ثيبا  
 فلو عازرتز وجها قبل  
 البلوغ لم يكن لهذا  
 معنى ولا حاجة له الى  
 النكاح لان مقصود  
 النكاح طبعيا  
 قضاء الشهوة ولا  
 الشهوة لها وزعرا  
 النسق التنازل لما  
 الى النكاح لانه  
 مقصود النكاح  
 وهذا العقد يعقد  
 للمهر ويلزمها  
 بعد البلوغ ولا  
 ولاية لاحد بعد  
 البلوغ حتى  
 يلزمها الحكمه  
 ولما عاده قوله  
 تعالى واللاي لم  
 يحضن بين الله  
 تعالى عدة  
 الصغيرة  
 الا ان ولاية  
 الابن ثم الميعان  
 سفل ثم الابن  
 ثم المجد وان  
 ملائحها في حيفه  
 اولى من ملائح  
 سوا كان لالاب  
 والاب ام وعندها  
 كل من اخذ من  
 المجد والاخ  
 والولاية كما في  
 الميراث وفي  
 المبسو النكاح  
 المجد عند الكل  
 بنظير الرواية  
 في النكاح  
 فاشتمل على  
 المبتداه والمجد  
 في غير الاب  
 سنين يعني  
 الولي عنده  
 الاب ليس  
 الاحق غيره  
 فلو زوجها  
 بعد عدم  
 الاب لا يجوز  
 ثم والاشتمل  
 في غير  
 الاب والجرح  
 سنين يعني  
 عنده وليها  
 الاب بعد لا  
 غير اذا كانت  
 الصغيرة بكرا  
 كانت اوثيبا  
 فلا ولاية  
 عليها حتى  
 لو زوجها  
 الا او العلم  
 وزوج البنت  
 الصغيرة الاب  
 والجرح كما  
 لا ينفك  
 النكاح هم  
 وفي الثيب  
 الصغيرة ايضا  
 سنين اى  
 الشافعي  
 فاشتمل  
 ايضا في  
 تزويج  
 الثيب  
 الصغيرة  
 فان عنده  
 ولا ولاية  
 لابي الجرح  
 في تزويجها  
 كما هو بقاى  
 احمد وادود  
 في العمل  
 لا يجوز  
 لالاب ولا  
 لغيره  
 تزويج  
 الذكر  
 الصغيرة  
 قبل  
 بلوغه  
 عند  
 طائفتين  
 فتاوة  
 والنوري  
 وادود  
 والظاهرى  
 وقال  
 ابن  
 شريته  
 وعثمان  
 البني  
 لا  
 لاحد  
 تزويج  
 الصغيرة  
 والصغيرة  
 حتى  
 يبلغا  
 دواجز  
 تزويج  
 الصغيرة  
 والصغيرة  
 لغير  
 الاب  
 والجرح  
 من  
 العصبات  
 الحسن  
 البهرى  
 وعمر  
 بن  
 عبد  
 العزيز  
 وطاوس  
 في  
 رواية  
 وعطاء  
 والاوزاعى  
 ولما  
 انعموا  
 عندهم  
 اذا  
 بلغنا  
 ذكر  
 ذلك  
 بن  
 ابى  
 شيبة  
 في  
 مصنفه  
 وابو  
 بن  
 المنذر  
 وفي  
 الاثران  
 هم  
 وجروا  
 كل  
 ذلك  
 الرواية  
 على  
 الحق  
 باعتبارها  
 بما  
 يشترط  
 قيام  
 السن  
 في  
 هم  
 ولا  
 حاجة  
 من  
 الصغيرة  
 هم  
 لا  
 لعدم  
 الشهوة  
 الا  
 ان  
 ولاية  
 اوثيبا  
 تثبت  
 نصا  
 بجلان  
 القياس  
 سنين  
 فان  
 ابابكر  
 بنى  
 الله  
 تعالى  
 عنه  
 زوجة  
 رضى  
 الله  
 تعالى  
 عنها  
 من  
 النبي  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 وهي  
 بنت  
 ست  
 سنين  
 وصح  
 النبي  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 ذلك  
 فلا  
 يقا  
 على  
 غيره  
 ولم  
 والجرح  
 ليس  
 في  
 معناه  
 من  
 المقصود  
 شفعهم  
 مملوحي  
 سنين  
 دلاله  
 لان  
 الولد  
 جزء  
 الاب  
 كانت  
 الولاية  
 لالاب  
 عليه  
 كولاية  
 على  
 نفسه  
 والحجزة  
 فضعفت  
 بالمجد  
 والشفقة  
 قد  
 نقصت  
 فلا  
 يكون  
 في  
 معناه  
 قلنا  
 لابل  
 هو  
 موافق  
 للقبائل  
 النكاح  
 يتضمن  
 المصالح  
 سنين  
 من  
 التنازل  
 الى  
 السكن  
 والازدواج  
 وقضاء  
 الشهوة  
 ولا  
 يزوجه  
 المصالح  
 الا  
 بغيره  
 في  
 غير  
 عاده  
 سنين  
 اى  
 بين  
 الاغنياء  
 الذين  
 كل  
 منهم  
 كفو  
 الاخرهم  
 ولا  
 ينفق  
 الكفو  
 في  
 كل  
 مان  
 شمس  
 لفته  
 الكفو  
 غيره  
 وجدهم  
 فاشتمل  
 الولاية  
 في  
 كل

لحرازا الكفو وجده  
 قول الشافعي ان النظر  
 لا يتبع بالتبويض الى غير  
 الاب المج لمعظم شفقة  
 وبعد قرابته لهذا الاعلى  
 النصف في المال مع انه  
 احدى رثة فلان لا  
 يملك النصف في النفس  
 والله اعلم والى ذلك ان  
 القرابة داعية الى النظر  
 كما في الاب المج  
 وافية من القصور  
 في سلب كاية الا لزام  
 مجازف التصرف في  
 المال لانه تيكى رفا  
 يمكن تارك التحمل فلا  
 تفيد الولاية الا مفرمة  
 ومع القصور لا تثبت  
 كاية الا لزام وجه  
 قوله في المسئلة الثانية  
 ان النياية سبب الحث  
 الواي لوجي المارسة  
 فادونا الحكم عليها بنية  
 ما ذكرنا من حق الحجة  
 ودور الشفقة ولا مارة  
 فصل الراي بن النعمه  
 في الحكم على الصخر  
 ثم الذي يثب كذا ضايقا لقرار  
 قوله عليه السلام انما الحكم احب

سبح للولى من حماد والى الكون من اى الاحراز الاحراز فاحفظه لانه لا ينظر بل هو على الموت ذلك المكون وكل من يتاى من هذه الاعراض  
انما كان واخبره فلهذا لولا تاي في حاله الصغرم وجقول الشافعى ان النظر من في حال الصغرم الاتيمم بالتفصيل بل في غير الاتيمم  
والجبد بقصو الشفقة وبعد قرابة ولذا لا يملك التعرف في المال مع انه ادنى رتبة فلان لا يملك التعرف في نفس شئ  
لكونه وقاية للنفس فلا يكون يملك التعرف من دانه على رتبة ادنى من قوله دانه على حلية حاله وقوله ادنى خبر لان المدعى  
دخلت عليه لام التوكيد ولنا ان قرابة داعية الى النظر من والولاية بالنظر وهو موجود في كل قريب كم فى الاب  
والجد من فان النظر من حاله من الا من القرابة غاية ما فى الباب اية متفاوت كما لا وقصو القرب القرابة ولعدو عام  
فيمر من القصو من اى والذى فى غير الاب الجدر من قصو النظم انظر دانه فى سلب ولاية الارزام من يعنى لم يكن لاية الاله  
والعلم لم يدر بل كانت من وقصو الى البلوغ حتى جعلنا لها خيار البلوغ فاذا بلغنا وجدنا على ما ينبغي مغيا على النكاح وان  
وجدناه وتعا خلا قصو الشفقة والنظر من النكاح من بخلاف التعرف فى المال لانه من اى التعرف فى المال من تكرر  
من يبدى الى الابدى بان يبيع الولي ثم يبيع المشتري من اخذ بخلاف النكاح لانه بعد عمر فلا يمكن تداركا لخلل من  
لانه لا يمكن توقفت ذلك كله الى وقت البلوغ من فلا يفيد الولاية الامامة من يعنى فى المال من مفع القصو لا تثبت  
ولاية الارزام من بخلاف التناهي فلما تابان من غير انكارا لبا لكان التدارك بالتوفيق بكذا بخلاف من وقوله  
شلى وجقول الشافعى من فى المسئلة الثانية من وهو قوله فى الشيب الصغيرة ايضا من ان الشياى سبب محدث  
الراس من ان الراس امر باطن والشيابة سبب محدث من لوجود الممارسة من فقام مقامه فاذنا الحكم  
عليها من اى على الشياى من غير شى اى الاجل التيسير ولنا ما ذكرنا من تحقق الحاجة من ليعنى ان  
من مقتضى لولاية النظر هو الحاجة من ووقور الشفقة من وهى موجودة فى الاب والجد من ولا ممارسة من للصغير  
من تحدث الراس من بضم النون الاحداث من بدون الشبهة من ليعنى الممارسة التى تحدث الراس  
لا تحل بدون الشبهة لان الراس بلذة كجتماع انما يحدث عن مباشرة بشبهة ولا شبهة  
للصغيرة من فبذا الحكم على الصغرم من لانه سبب للعجز عن التعرف فكلما ثبتت الصغيرة تثبت الولاية  
من ثم الذى يؤيد كلامنا فيما تقدم من من من الحلاق الولي فى قوله ويجوز نكاح الصغير ولو  
اذن زوجها الولي من قوله عليه السلام من اى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من النكاح الى العصاة  
من وذكر هذا الحديث شمس الامامة السرخسى وسبط ابن الجوزى ولم ينفذ احد من الجماعة ولاية  
مع ان الامامة الاربعة اتفقوا على العمل به من حق باب النعمة وقال السرخسى



هم دون زوجهما اى الصغير والصغيرة هم غير الاب والجد فكل واحد منهما الخيار اذ لو ان شاء اقام على النكاح وان شاء  
ففسخ اى النكاح هم وهما اى كون كل واحد منهما عند البلوغ هم عند ابى حنيفة ومحمد وهو قول ابى يوسف  
او لا وهو قول ابن عمر وابى هريرة عن النضر بن الحارث عن ابي حنيفة ومحمد وهو  
قول ع وداود ابن الزبير وانما اعتبر ابو يوسف بالاب والجد لانه عقد بلاتية مستحقة بالقرابة فلا ثبت فيه الخيار اذا قرأته  
سبب كمال الاستحقاق الولائية والولاية لم تشرع في غير موضع النظر ميانة عن الانقضاء الى الفرز واذ صرح النظر قاهم  
عقدوا على مقام عقد نفسا لو كانت بالفتة كما ان الوصي يقوم مقام الاب فيكون عقده كعقد الاب هم وهما اى ابى حنيفة  
ومحمد من ان نسب رتبة الاخ ناقصة شىء يعنى ان التزويج مصدر من تمام الشفقة فلها الخيار لتدراك الخلل في المقاصد  
اذا ملكت امرؤا ذاتا له الكفاية ولكن التركيب لا يساعد هذا التقرير لانه ليس معنى قوله قرأته الاخ ناقصة فانه نسب نقصان  
الى القرابة لا الى الشفقة الا ترى كيف قال هم والنقصان شىء بقصته الشفقة شىء اى النقصان فى القرابة يشعرا بان  
شفقة الام قاهرة فيمنع كيون معنى نقصان قرأته الاخ بالنسبة الى قرأته الاب والابن فمذا التفريع هو الذى يشعر  
بمجمول شفقة الام قاهرة فيمنع كيون معنى نقصان قرأته الاخ بالنسبة الى قرأته الاب والابن فمذا التفريع هو الذى  
يشعر بمجمول الشفقة فاذا كان كذلك هم فليست طرق الخلل الى المقاصد شىء قال تاج الشريعة حمزة الشافعى  
يعنى ان ما دار الكفاية والمهم مقاصد اخرى فى النكاح من سوء الخلق وحسنه لعافته المشيرة فليطلبوا كرم العيبة ورواها  
وتوسع النفقة وتيسر اقال وانما عين الاخ لانه اقرب لجد الاب والجد من ساير الاولياء فلا ثبت الحكم فيه مع قرأته  
ثبت في غيره بالطريق الاول هم من سنن التدارك بخيار الادراك شىء اى راجا التدارك كسجل بخيار الادراك  
اى بخيار البلوغ ولم يفرض احد من الشراح لعنى عيسى والذى يلىق به هنا بمعنى التزويج هم واطلاق  
الجواب في غير الاب والجد شىء اى اطلاق جواب كتاب القدورى في غير الاب والجد بقوله وكل  
واحد منهما الخيار يدل على ان الام او القاضى اذ ازوج الصغير او الصغيرة كان لكل واحد منهما الخيار فى  
نكاح الام او القاضى اذ ادر كما قوله واطلاق الجواب مبتدأ وخبره هو قوله هم يتناول الام والقاضى  
شىء يعنى فى اثبات الخيار عند البلوغ هم وهو الصميم من الرواية شىء اشرع عمارى خالد بن ميمون  
عن ابى حنيفة انه لا ثبت الخيار للبيتمه اذ ازوجتها الام او القاضى لان القاضى ولاية تامة تثبت فى المال  
والنفس مجا فيكون ولاية القاضى كولاية الاب وشفقة الام فوق شفقة الاب فكانت كالاب وجه  
ظاهر الرواية وهو المختار اشارة الى بقوله هم فقصور الراى فى اعداها شىء وهو الام

وان زوجهما  
غير الاب والجد  
واحد منهما  
الخيار اذا بلغ  
ان شاء اقام على  
النكاح وان شاء  
فسخ وهذا عند  
ابى حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف  
لخيار لهما اعتبارا  
بالاب والجد لهما  
ان قرأته الاخ ناقصة  
والنقصان يشعرا  
بقصته الشفقة  
فليطلبوا كرم العيبة  
وعن التدارك كسجل  
بالادراك واطلاق  
الجواب غير الادراك  
يتناول الام والقاضى  
وهو الصميم من الرواية  
لقصور الراى

م نقصان الشفعة في الاخرش وهو القاضي لان ولايتها ماخرة من ولاية الاخ والعلم فاذا ثبت الخيار في مروجها  
 تنفي مروج القاضي الام اولى وبذلك لان الولاية المأذونة تقتضي على الراعي الكمال الشفعة الواقرة والام والكانت شفعها  
 وافرة ولايتها قاصرة حيث لا ثبت في المال القاضي الكانت ولاية كاملة وشفقة قاصرة لان شفعة انما تكون بين الدين  
 م فيغير ش اى يقيه لوان الخيار عند البلوغ م قال في شرط فيه البلوغ ش اى في فسح النكاح بخيار البلوغ م  
 القضاء ش اى حكم القاضي م بخلاف خيار العتق حيث لا يشترط فيه القضاء لان الفسخ نهش اى في  
 خيار البلوغ م لرفع ضرر خفى وهو تمكن المحلل ش لقصور شفعة الزوج م ولهذا ش اى ولاجل تمكن المحلل من تملك  
 والاثنى ش لان قصور الشفعة كما هو في حق الجارية يمكن كذلك في حق العلام واذا كان الضرر خفيا لا يطلع عليه لان  
 فرض السكينة فيما اذا كان الزوج كفوا المهر ما فر بما يكره الزوج فيحتاج الى القضاء فيجعل الزمان في حق الاخرش  
 لكونه رضى بكلام ثبت م فيفتقر الى القضاء ش اى في الحكم م وخيار العتق لرفع ضرر محلي وهو ازالة الملك عليها ش  
 فان الزوج قبل عتقها كان يملك تطلقين ويملك براجعتي في قريين ثم ازال ذلك بالعتق وهو محلي ليس للاثم في حال  
 حتى يحتاج الى الازام لكن لهما ان ترنع ذلك عن نفسها وذلك مع بقار اصل النكاح غير ممكن لان بعد العتق يستلزم  
 وجود المبروم بدون الازام محال فكان لهما ان ترنع اصل الملك في ضمن الما من رفع الزيادة وهي كلها بالحق  
 م ولهذا ش اى ويكون زيادة الملك عليها مختص بالانثى ش دون الذكور لان زيادة الملك تصروف الى الامة  
 دون العبد م فاعبر ش اى الضرر الجلي م وقيل لزيادة ش لان ولاية المولى لم تكن ثابتة في هذا الزيادة ودار  
 كان العقد لان في حقها فكان الاختيار منها دفع الحكم عن الثبوت م والدفع لا يفتقر الى القضاء لان الدفع م  
 يستلزم الدافع اذ لكل واحد ولاية دفع الضرر عن نفسه كالرد بالعيب قبل القبض فانه يصح بلا حكم فان قيل نعمها عليها  
 من الزيادة يبطل ما كان ثابتا من حق الزوج استتبع الزيادة وفي ذلك جعل التابع متبوعا مع عكس العقول و  
 ونقص الاصول واجيب بان هذا ليس بجعل التابع متبوعا وانما هو من باب الزام الضرر المرضى فان الزوج حين نكاح  
 عالما لما بخيار العتق التزم الضرر الذي يحصل به والضرر المرضى غير ضرر بخلاف الامة فانما لم ترضى بازيد عليها من ذلك  
 عند الحق لم يزم اختيار بل في النكاح فلم يكن ضررا بمرضى فكان ضارا وغير الضار يرفع الضار دون غيره م ثم  
 عنه بما ش اى عند ابى حنيفة وحمدة خصهما بالذكر لان مذهب ابى يوسف لا يرد بهما لانه يرسى  
 خيار البلوغ وان كان الزوج غيب الاب والمجد م اذا بلغت الصغيرة وقد علمت بالنكاح  
 فشكت فنور من ش فلان يكون لها الخيار م وان لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى تعلم

في احد

نقصان الشفعة

في الاخر في حيرة

تشرط فيه انفسها

بخلاف خيار العتق

لان الفسخ هنا

لرفع ضرر خفى

وهو تمكن المحلل

ولهذا لا يشك في ذلك

والاثنى فجعل

الزما في حق الاخر

فيفتقر الى القضاء

ضمانا للعتق لرفع

ضرر محلي وهو ازالة

الملك عليها ولهذا

يختص كل انثى بعتق

دفع اذ لا دفع لا يفتقر

الى القضاء ثم عند

هنا اذا بلغت الصغيرة

وقد علمت بالنكاح

فشكت فهو راضا

ولم تعلم بالنكاح

فلها الخيار

حتى تعلم

فشكت

شروط العلم  
 باصل النکاح لانها  
 لا تتكمن من الضمير  
 لا بد والى  
 به بعد  
 به بعد  
 بالجهل بغيره  
 العلم بالخيار لانها  
 تنفرد لمعرفة  
 احكام الشرع  
 والدار العلم  
 فلم تعد بالجهل  
 بخلاف المعتقة  
 لان الامانة لا تنفرد  
 لمعرفة بها بعدت  
 بالجهل بثبوت  
 الخيار ثم خيار البكر  
 يبطل بانسكوت  
 ولا يبطل خيار الغلام  
 ما لم يقبل رضيت  
 او عي منه ما يبطل  
 رضا وكذا لك المجارية  
 اذا دخل بها الزوج  
 قبل البلوغ اعتبارا  
 لهذه الحالة لانها  
 النكاح وخيل البلوغ

فكنت شرط العلم باصل النکاح لانها شئ اى الصغيرة التي بلغت هم لا تتكمن من الثبوت بالرد والابتن  
 اى بالعلم باصل النکاح هم فالولى شئ اى والى ان الولي هم ينفرد بشئ اى بالنکاح فاذا كان الامر  
 كذلك هم فعدت شئ على صفة المحمول هو البتة ما العلم بالخيار شئ اى حق الحرة هم لانها تنفرد لمعرفة احكام  
 والدار شئ اى والى ان الدار هم دار العلم فلم تعد بالجهل شئ بالخيار بخلاف المعتقة بحيث تعد  
 هم لان الامانة لا تنفرد لمعرفة شئ اى لمعرفة احكام الشرع فاذا كان كذلك هم فعدت بالجهل بثبوت الخيار ومحل  
 ما ذكره المصنف في المور يقع بها الفرق بين خيار البلوغ والعق وهي خمسة امور الاول ان خيار البلوغ في الفرقة محتج بالانقضاء  
 ودون خيار العتق لان خيار البلوغ مختلف فيه فلا بد ان يتأكد بالقضاء كالرجوع في البتة وخيار العتق اذا كان الزوج عبدا  
 مجمع عليه فلا يحتاج الى القضاء وقدم هذا الثاني ان خيار البلوغ يثبت للغلام والمجارية وخيار العتق يثبت للمجارية فقط وقد  
 مر هذا ايضا الثالث ان الصغيرة اذا بلغت وقد علمت بالنکاح فكت يبطل خيار ما سواها كانت عالمة بان لها الخيار ادم  
 يمكن وقدم هذا ايضا وقوله ثم خيار البكر يبطل بالسكرت شئ تنفرد على خيار البلوغ المشاغل المذكور والافني بيان ان  
 خيار البكر يبطل بالسكرت لانها لما كانت صغيرة وادركت استمرت في النکاح فكت عند ابتداء العقد كان سكرتها  
 رضا فكذا ان اذا كان لها الخيار فاذا دكت وسكت كان سقوطها رضيا فبطل خيارها ولم يبطل خيار الغلام ما لم يقبل رضيت  
 ويجوز شئ اى اولاد ولانها قد مضى ان يجزى منه بالجزء عطف على قوله ما لم يقبل قوله من اى من الغلام ما لم يعلم منه رضا  
 شئ اى بالامر اليها فتقبلها ونحو ذلك ثم لك المجارية شئ اى وكذا لا يبطل خيار المجارية الثيب هم اذا دخل بها الزوج  
 قبل البلوغ شئ اى قبل ان تبلغ هم اعتبارا لهذه الحالة لانها لا يتأكد بالنکاح شئ هذا متعلق بجميع ما ذكر وهو خيار البكر  
 وخيار الغلام وخيار المجارية التي دخل بها قبل البلوغ وقدم ان الصغيرة البكر اذا ادركت واستمرت بالنکاح فكت عند  
 ابتداء العقد كان سقوطها رضا عند فكذا ان اذا كان لها الخيار فاذا دكت وسكت كان سكرتها رضا فبطل خيارها واعتبارا  
 للمجارية بالحق الاول هي حالة ابتداء النکاح واما الغلام والمجارية الثيب اذا استمرت عند ابتداء النکاح لم يكن  
 سكرتها رضا بل لا بد من الرضا ولان فكذا ان عند خيار البلوغ لم يكن سكرت منها رضا بحال لا بد  
 من ذلك اعتبارا لهذه الحالة بالمجارية الاول هم وخيار البلوغ في حق البكر شئ تنفرد آخره هو بيان الامر  
 في الفرق بين خيار البلوغ والعق وبيان ان خيار البلوغ في حق البكر ما لم يتدلسه انما مجلس  
 شئ اى مجلس صبر وحسب بالفت بان رأت الدم في مجلس وقد كان بلغها خبر النکاح  
 فكت او مجلس بلوغ المجز بالنکاح فكت يبطل خيارها بمجرد انسكوت في الوجسين جميعا ما لم يبطل

هذا هو الحق في النكاح  
 فانما هو الحق في النكاح  
 فانما هو الحق في النكاح  
 فانما هو الحق في النكاح

شئ اى الخيار لم يلقا في الشئ والطلاق شئ بل يثبت الى احد المجلس لانه ثابت وليس المطلق  
منه من الشئ خاصة لان شئ لان خيار بلوغه ثابت بانثبات الزوج شئ وان لم يثبت بانثبات  
الزوج لا يقتصر على الميث بل يثبت الى ما وراء المجلس لمن التوفيق هو ان يقتصر على المجلس من بل توهم المجلس  
شئ هذا الاضراب دليل يشمل البكر والطلاق تقريره خيار البلوغ يثبت بعدم الرضى لتوهم الخلل واثبتت بمجم  
بطل بالرضى لوجود منافذ فيم فانما يبطل بالرضا غير ان سكوت البكر رضا شئ ودون سكوت الغلام فيبطل  
خياره بحد السكوت فيثبت خياره وميثه خياره الى ما وراء المجلس من مخطات خيار العتق شئ هذا بيان ان الفرق  
بينه وبين خيار البلوغ وهو بيان الامر الخاضع لبيان ان خيار العتق مخالف لم لان ثبت بانثبات المولى  
وهو الاحتاق شئ لان لو لم يثبت لما ثبتت لما الخيار من فيعتبر فيه المجلس شئ لان كل خيار ثبت بانثبات  
غيره فيقتصر على المجلس من كانه خيار الخيرة شئ فانه يقتصر فيه على المجلس من ثم الفرقة بخيار البلوغ ليس  
بمطلق شئ يعني سوك كان قبل الدخول او بعده من لهما تقع من الانثى شئ ولا خيار ولا طلاق اليها  
شئ اى الى الانثى ولا يثبت في موضعين احدهما ان الفرقة اذا كانت قبل الدخول لم يجب نصف المهر  
ولو كان طلاقا لوجب والثاني انها لو تهاكما بعد الفرقة ملك الزوج ثلاث نكاحات وكونها انثى شئ  
اى كذا الفرقة بخيار العتق ليس بمطلق من ما يثبت شئ ان يصح من الانثى من مخطات الخيرة لان الفرقة بالخيرة  
من لان الزوج هو الذي ملك شئ اى ملك المرأة الطلاق بالخير اليها من ملك بالطلاق  
شئ اى والمحال ان الزوج ملك بالطلاق من فان مات احدهما قبل البلوغ شئ اى فان  
مات احد الزوجين قبل البلوغ من ورثة الاخر شئ اى الزوج الاخر من كذا شئ وورثه من الاخر  
اذا مات بعد البلوغ قبل التفريق شئ اى قبل تفريق العاقبة بينهما من لان اصل العقد صحيح  
ثابت به شئ اى باصل العقد انتهى بالمرث فمتواتر ان مخطات مباشرة العقول شئ بان عقدين  
الرجل والمرأة بغير اذنهما فان العقد فيه موقوف على الاجازة من اذا مات احد الزوجين قبل الاجازة شئ فلا فرق  
في احدهما الاخر من لان المخطا موقوف فيبطل بالمرث وهما شئ يعني في الخيرة للنكاح من فانه تقرره شئ اى بالمرث  
من قال شئ اى القدرى من ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فاول ان لا يثبت  
على غيره من لان الولاية المستوية فرع الولاية القاهرة فمن لا ولاية له على نفسه فاول ان لا يكون له ولاية غيره  
ولان هذه ولاية نظرية ولا نظرية في التوفيق الى بل لا شئ معنى العبد والصغير والمجنون وهذا بالاجماع وفي المتن قال عدنان

الغير

بالقيام في حق الشيء ان يخلو  
لانه ما ثبت بانثبات الزوج بل ان  
الخلل فانما يبطل بالرضا غير  
ان سكوت البكر رضا خلاف  
خيار العتق لانه ثبت بانثبات  
المولى وهو الاحتاق فيعتبر  
فيه المجلس كما في خيار الخيرة  
ثم الفرقة بخيار البلوغ ليس  
بمطلق لانها تقتصر من لان  
ولا طلاق اليها وكذا انثى  
اعتق لما يثبت انثى خلاف الخيرة  
لان الزوج هو الذي ملكها  
وهو مالك المطلق وان  
مات احدهما قبل البلوغ  
الاخر كذا اذا مات بعد البلوغ  
قبل التفريق لان اصل العقد  
صحيح والمالك الثابت بالعتق  
بخلاف ما سطره الفصول اذا مات  
احد الزوجين قبل الاجازة  
النكاح من موقوف فيبطل بالمرث وهذا  
فانه فقره قال ولا ولاية  
لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا  
لهم على انفسهم فاول ان لا يثبت  
غيرهم ولا ولاية نظرية ولا  
نظرية التفريق الى قوله





نظریه و النظر تحقق بالتقویض لی من یخص بالقرابة الباعثة على الشفقة شس والشفقة موجودة فی الام وقرابتها کما  
فی قرابة الاب ولذا قال اصحابنا قوله علیه السلام الناح الى العصبات يتناول الام لانها عصبية فی الجملة یعنی مجموعتها  
وله الملاحظة وثبتت لهم ولایة التزویج ایضا بالجواب عن الحديث ان الناح الى العصبات عاتة وجودهم وبقوله  
ثم قال من یطالع فی الناح فی اللفظ العذویری وقوله یمین العصبية من جهة القرابة شس کلکام المصنف والضیم فی لکما یرجع الی  
من حی الولیة وفی بعض النسخ ومن لا ولی له تذکر الضمیر وهو ظاهر ثم اذا رزجها مولانا الذی یقعنا جارش لمولی العاتية و  
عصبية التزویج بالاجماع وترتیب عصبات العتق کعصبات القرابة بالاجماع ویكون مقده ماعلی ذوی الارحام والاحرام ویرجع  
هم لانه انما العصبات شس فی الارث وكذا لمولی الموالاة ولایة التزویج علی الصغیر والصغیرة عند ما اذا لم یکن لهما قرابة فاما  
لحمد والشفقة وما لک الحمد لانه یخرج من ذوی الارحام فی البراث عند عدمه فله یكون له ولایة کما لذوی الارحام وعند الشفقة  
عقد الموالاة یصح فلا یكون له عصبية ولا قرابة واذ اعدم الایمان یعنی علی الوجه المذكور ذکره یقطع الایمان لیشا دل العصبات  
النسبیه فالنسبیه هم فالولایة لا ام شس ای الخلیف هم والحاکم شس ای العاضی من من یضد العاضی اذا شرط تزویج الصغیر  
فی عدمه بقوله علیه السلام شس ای بقول البنی علیه السلام السلطان ولی من لا ولی له شس بنا فی آخر  
حدیث اخبرنا ابو داود والترمذی وابن ماجه من حدیث الزهری عن عایشه رضی اللہ تعالی عنہا قالت قال رسول اللہ  
صلی اللہ علیہ وسلم ایما رة کتمت غیر اذن ولیمافکما حما باطل فان دخل بها فاعلم بها بما اصاب منها فان مشتاجوا  
فاسلطان وکے من لا ولی له وقال الترمذی حدیث حسن ثم فاذا غاب الولی الاقرب شس کللاب هم  
غیبة منقطعة جائز لایعیش کللجم ان یزوج شس وبقوله مالک واکمدا قال الشافعی یزوجها السلطان  
اذا انقضى ولا یجوز ان یزوجها الا بعد هم قال زفر لا یجوز شس لاحد حتی یخیر الاقرب هم لان ولایة الاقرب کایمة  
لانها تثبت فخال شس لا یبعد محبب للولایة ولا تأثیر لغیبة فی قطع الولایة وحق ثبت صیانة للقرابة شس من نسبت  
غیر الکفو لیمافکلا یطش کلهم بغیبة لیمافکلا شس اے ولتثبت حق وعدم بطلانها بغیبة هم لودوها  
حیث یوشس ای لودوها الویة الاقرب حیث کان هو هم جائز شس بالاتفاق فکل علی قیام ولایة  
فی غیبة فاذا کان كذلك لا یجوز تزویج الایمهم ولا ولایة لا یمید مع ولایة شس اے مع ولایة الاقرب  
هم ولان ان هذه شس ای هذه الولایة هم ولایة نظریة شس لیس من انفسه بالتقویض الی من لا ینکح  
برایة شس وهو الاقرب فی غیبة لیس بالانفصال بغیبة والتقی من لا وکے له اصلا کالصغیر  
والمحزون وراے الایمهم حلف من راے الاقرب فصار کولایة الحضانة کتتمه فیها الاقرب فاذا تزویج

نظریه و النظر تحقق بالتقویض  
بالنقض الی من یخص  
بالقرابة الباعثة على  
الشفقة ومن لا ولی لها  
یعنی العصبية من جهة  
القرابة الخلفیه لیمافکلا  
اللی اعتقها کما لا یکن  
انما العصبات واذ اعدم  
الایمان فالولایة الی  
الاحرام والحاکم لولایة  
علیه السلام السلطان  
ولی من لا ولی له فاذا غاب  
الاقرب غیبة منقطعة  
جائز لمن هو ایمن  
ان یزوج وقال زفر  
لا یجوز ان یزوجها الا  
قائمة لایا شس حتما  
له صیانة للقرابة فلا  
یغیبه وکذا لولایة  
حیث هو جائز لولایة  
بما یرجع الی  
ولایة من حدیث  
ذی یخص بالقرابة  
بما یرجع الی

وليس من النخل المتفرع  
الاسم كما يتضح  
برايه ففوضناه  
الى اهل البلد وهو  
مقدم على  
السلطان كما اذا  
ماتت الاقرب  
ولو زوجهما حيث  
هو مقيم ببلد التسليم  
نقول للابعد  
بعد القرابة فزهر  
التدبير ولو اقرب  
عكس فترى ان منزلة  
وليدين متساويين  
فاجعل عقد فخر  
والغيبه للمنقطعة  
ان يكون بلدا فيحصل  
اليه القوافل في  
السنة الاولى وهو  
اختيار القدر

كانت الولاية للابعد فان كان الامر كذلك لم يفضناه الى الابعد من  
م وهو مقدم على السلطان من قال لكل واحد هذه اشارة الى جواب الشافعي في  
الى السلطان ففنده اذا غالب الاقرب يزوج السلطان كما ذكرناه قلنا لم يذكر قول الشافعي في كتابه محله  
يذكر قولنا الا للشرح م ونحو جواب حيث هو فيه من ش هذا جواب عن قولنا فلو لم يزوجها حيث جاز فترى ان  
جوازه وفي المحيط لا رواية فيه ويغني ان لا يجوز الا لقطع وللاية م وبعد التسليم من اي بعد ان سلما ذلك  
م لقولنا للابعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا اقرب عكس م وهو قرب القرابة وبعد التدبير وثبوت الولاية فاستدبرنا  
من هذا الوجه م فنزله لمنزلة وليدين متساوين فليهما عقد نفذ من اي العقد م ولا بد من ش يعني اذا جازوا  
وقد زوج الابن ثم حظ الاقرب لا يرد والعقد وقيل عند زوجه بل عقد الابعد اذا حظ الاقرب لعدم ولاية م والغيبه  
من لما ذكر لفظ الغيبه المنقطعة فما مضى شرع معنا في بيانها فقال م ان يكون من ش اي الولي الاقرب م في بلد  
اي القوافل في السنة الامرة واحدة من وقد رها الشافعي وما لك حمد بل في مدة السفر وفي الميسر والى اشارة محمد  
في الكتاب فقال رايت لو كان في السواد ونحوها كان يستطعن رايته فهذا اشارة الى ان اذا جازوا السواد وثبتت الولاية  
للأبعد ومن ابى يوسف ومحمد المنقطعة من البعده الى الزوجه وغير المنقطعة من بعدا والى الكوفة وقيل بعد باقية من  
فرسها وفي المحيط عن محمد واثان احمد بجماعة شهر والاخرى مسيرة ثلاثة ايام واختار ابا ابراهيم الليثي عن محمد  
من الكوفة الى الري وهو عشرون مرحلة وفي الروضة وهو قول ابي حنيفة ذكره الطحاوي في شرحه ومختصره وقيل  
من الكوفة الى البصرة وفي الاسيالي ان كان في مكان لا يمتثل اليه القوافل فهو غيبه منقطعة فقل ان كان في موضع  
يقع اليه بدعة واحدة فليست بمنقطعة ومن المشايخ من قال ان لا يوقف له على اثر بان كان جوا لا من موضع الى موضع  
او موقعا حتى لو كان في بلد واحد لا يوقف عليه موقعا لما كانت غيبه منقطعة وقال حميد وجها في السفر البعيد دون  
فيسل محل ان يكون البعيد ما يقصر فيه الصلوة وقيل ما يقطع بكلفه ومثقه وقيل يزوجه  
الحكم وان كان منه بيا وان كان القدر ميموسا او اسيرا في مسافة فتزوج  
فموا كالبعدة وكذا اذا لم يعلم مكانه والشافعية قدروا بمسافة القصص م  
وهو اختيار القدر من ش يعني الذي اختاره القدر في محققه  
وهو قولنا والغيبه المنقطعة م يكون في بلدة لا تفصل اليه القوافل  
في السنة الامرة م وقيل اد في مدة السفر من ش الى الغيبه المنقطعة

قيل ادنى مدّة  
 السفر كانه لا نهاية  
 لا قصداً هو مقتضى <sup>التحقيق</sup> الاحتياط  
 وقيل اذا كان بحال  
 يموت الكفو باستطلاع  
 واير هذا اقرب الى  
 الفقه كانه لا نظر في  
 البقاء ولايته حينئذ  
 واذا اجتمع في المجزئة  
 ابو هادوا بنهما فالولى  
 في قول ابى حنيفة  
 وابى يوسف وقال  
 ابو هادوا وفر شفقة  
 من الابن وطعاً ان  
 الابن هو المقدم <sup>بعضه</sup> في  
 وهذا الولاية مبنية  
 عليها ولا اعتبار بزيادة  
 الشفقة كالأب والام  
 مع بعض العصبات  
 والله اعلم

ادنى مدّة السفر فيه اخذ الثوري ومحمد بن مقاتل الرازي وابو بصيرة سعد بن معاذ المروزي وابو علي النخعي ادناه وهو  
 احتياطاً لبعض المتأخرين وابو اليسر والصدرا الشهيد م لان لا نهاية لاقصاء شئ اى لا تصح السفر فاعتبر ادناه م  
 وهو احتياطاً لبعض المتأخرين شس وعليه الفتوى وبه قال الثلاثة وبعض المتأخرين بهم الذين ذكرناهم م  
 وقيل اذا كان يموت الكفو باستطلاع رايه شس قال الامام السرخسي في ميسوطه والاصح وهو ان  
 الفضل ولذا قال المصنف م وبذا اقرب الى الفقه لانه لا نظر في البقاء ولايته حينئذ شس في عدم الانقطاع به حينئذ م  
 بذا قال الامام تاجي خان في المجامع الصغرى حتى لو كان مختلفاً في البلدة ولا يتوقف عليه تكون غيبته منقطعة م واذا  
 اجتمع في الميزنة ابو هادوا بنهما فالولى في انكاحهما ابنا في قول ابى حنيفة وابى يوسف شس وبه قال مالك واحمد م  
 وقال محمد ابو ماش اى ابو باولى م لانه اوفر شفقة من الابن شس لان ولايته الاب تعلم النفس والمال ليس  
 لابن ولايته في المال م ولهاش اى ابى حنيفة وابى يوسف م ان الابن هو المقدم في العصبية شس الا ترى  
 ان الاب ميعتق السدس بالفرضية فقط م وهذه الولاية مبنية عليها شس على العصبية م ولا اعتبار بزيادة الشفقة كما  
 الام مع بعض العصبات شس هذا جواب محمد والوالام اوفر شفقة من ابن الاخ يقدم ابو الام عليه بالاجماع ولا فرق بين  
 الجنون بان يخلع مجنوناً بالطاريء او المجنون بعد البلوغ مما قالوا قال زفر بن الحريون الاسكندر كذا في العاصمي فلا ولاية  
 للولى عليها وكل ذلك عن الشافعي وفي الحديث نواليس شس وفي شرح الوجيز والاصح ان لا فرق بين الاصلي والعاصمي  
 في ثبوت الولاية عليه كذا ميا ولكن يزعمه الاب والجد خامسة فرع امرارة جهات الى القاضى وقالت الاولى في اريد ان تزوج  
 فان القاضى ما يذن لها في النكاح علم ان لها ولياً ام لا ومن اسمعيل بن حماد فان القاضى يقول لها ان لم تكونوا اقربيه ولا عصبية ولا  
 فوات تزوج ولا في عدة احد فقد اذنت لك قال شيخ الاسلام القاضى ان يكالها اقامة البينة يلزم القاضى ما دعت من غير  
 خيار وفي الذخيرة برة البينة تسمى بنية كشف الحال وكل شيخ الاسلام عن بكر بالغ شافعية زوجت نفسها من غنى او شافعي  
 بل يجوز قال نعم وان كان لا يصح عند الشافعي والزوجان بقصد ان يذا المذهب ولو سالنا ما جاب الشافعي في هذه المسئلة  
 ايها ان يصح عند ابى حنيفة وسيل ايضا في عدة عقد بغيره فاقص من المسلمين وغاب عنها الزوج فمبينة شس في بركة القاضى  
 ان سميت الى شافعي بطل النكاح بهذا السبب قال نعم ولشعنى ان يطله بنفسه ايضا اتخذ بهذا الام وان لم يكن غريباً له قال وقد  
 ان فما على قول ابى حنيفة معنى الله تعالى عن بنار على ان القاضى اذا قضى بخلات فمبينة في نفسه خلافاً لما وليس هو من الولاية  
 فان اوصى الاب بالنكاح الا اذا كان الاب قريباً فيحذف زوج بالقرابة لا بالوصية لانه ولايته في المال ودون النفس وقال  
 احمد في رواية والشافعي ومالك ان اوصى اليه في التزوج ميا زوجي روايته شمس من ابى حنيفة وان كانت الفسب كبيرة يزعم

فصل  
في الكفاة الكفاة  
في النكاح معتبرة  
قال عليه السلام  
الاكفاة زوج النساء  
الاكفاة وليا ولا  
ينزوجن الا من  
الاكفاة

الاقاضى باذنها وان كانت صغيرة ومعين المسمى الزوج من زوجها المسمى منه كما لو وكل به في حياته وان لم يتبين غير ذلك منها  
لما ذن وفي السروجي والمسمى لا يزوج وهو قول الشيباني والنخعي والثوري والشافعي والحنفلي والشافعي وابن المنذر ورواية عمر بن  
الخطيب الطبري في المسمى اولى من الولي سواء قال المسمى انت وصي او وصي على بناتي اذ انت وصي على مالي عند مالك  
فصل في الاكفاة ولما كانت الكفاة معتبرة وعندهما يمنع المهر او لم يأتى يمكن الاوليا من الفسخ احتاج الى ان يترك  
مسكها في فصل على عدة قال الجوهري الكفاة النفي والنفية وكذلك الكفاة والكفو على فعل ومفعول والمصدر الكفاة بالفتح والمد وقال  
ابن الاثير الكفو النفي والمساوى ومنه الاكفاة في النكاح وهو ان يكون الزوج مساويا للمرأة في جسمها ونسبها ودينها وسننها  
ونعيم ذلك ثم قال الكفاة في النكاح معتبرة شش اصحاب الحديث الفقهاء اختلفوا في عبارة الكفاة قال ابن المنذر في  
الاشراف ذهب عمر بن عبد العزيز وما وابن ابي سليمان وعبيد بن عمر بن سيرين وابن عوف ومالك ان الكفاة غير  
معتبرة الا في الدين وفي البدن وهو قول الحسن البصري والكرخي من اصحابنا وفي البسيط وقال الكرخي الاصح عندي انه لا اعتبار  
بالكفاة في النكاح وعن الثوري وابن منبل لا بد من اعتبار الكفاة ولا يبيح الا بتراسي الولي والمرأة وعنه في الرجل يشرب  
الشراب او هو ما يكفر فتيهها وفي البسيط ذهب الشيعة الى ان نكاح العلويات ممتنع على غيرهم حتى التزمي قال السروجي  
وهما قولان بالاطلاق ثم قال عليه السلام الا لا يزوج النساء الا اوليا ولا يزوج من الاسنان الكفاة شش قال الاكل رعاها جابر  
وسكت وراح وقال ابو عمرو بن عبد البر في حديث ضعيف الاصل له ولا يزوج بمثلها قل البسيط ضعيف مبررة ورواه في السنن عن  
بشر بن عبيد واسند في المعرفة عن ابن منبل انه قال اما واث بشر بن عبيد بن مسعود كذب وقال ابن القطان هو كما قال  
لكن يبقى عليه ابن الحجاج بن ارملة وهو ضعيف وسدس على الضعفاء قلت بشر بن عبيد يروي في الحديث عن الحجاج بن  
ارملة عن حماد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب اعماله عفا ورواه ابو يعلى الموصلي في مسنده  
عن بشر بن عبيد عن ابني الزيد عن جابر بن زكريا وهو ابو يعلى رواه ابن حبان في كتاب الضعفاء وقال بشر بن عبيد يروي  
عن الثقات الموثوقات لا يسلح كتب حديثه الا على جهة التعجب وقال البيهقي وفي اعتبار الكفاة اعماد في الايقوم بالكثر  
حجة واشتد حديث علي رضي الله تعالى عنه ثلاثه لا يزوجها وفيه الايم اذا وجدت كفوا قلت هذا الحديث رواه الترمذي في الصلاة  
وفي الخزانة حديث فتيهته حديثنا عبد الله بن وهب من عبيد بن عبد الله بن يحيى عن محمد بن عمرو بن علي بن ابي طالب عن ابيه  
عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا علي ثلثة لا توفروا الصلاة اذا اتت و  
التجارت اذا حضرت والايم اذا وجدت كفوا قال الترمذي حديث غريب ولا يزوج اسناده متصلا اخرجه الحاكم في مستدركه  
كذلك في كتاب النكاح وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه والمصنف استدلل بالحديث الذي ذكره في اعتبار الكفاة ولم يتر من

لا يشترط الكفاءة ولا ذكر الخلاف فيه ولا حديث شاذ على اشتراطها وقال البيهقي في المروضة وسئل الكفاءة مستنبط من حديث غيره  
لا عليه السلام قال في خبره ما لم يكن كذا والداستدل ابن الجوزي في التحقيق على اشتراطها بحديث عائشة رضي الله  
تعالى عنها انه عليه السلام قال تخير بين النكاح والكفاة فقلت هذا اخرجه ابن ماجه والحاكم في مسنده من رواته البخاري  
بن عمر بن هشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا  
النكاح والكفاة والكفاة العلم وقال الحاكم تابعه عكرمة بن ابراهيم عن هشام بن محمد رواه كذلك ثم قال هذا حديث صحيح الا انه  
وروي الحاكم ايضا من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم  
الكفاة فاكمروا ولا ترمضوا لمن الحديثان قال العباس بن حمزة امد رواة الحديث الحديثان الموت هم ولان انتظام  
المصالح من الممكن والعقبة والافتقار والتولد والتعاسل وتأسيس القنابات هم بين الحكماء من عادة شش لان انتظام  
المصالح لا يكون الا بها بخلاف غير المتكافئين والشكافين المتناوبين وقال ابن الاثير في حديث العقيقة عن النكاح  
شأنان متكافئان اى متساويان وهو كبر الفاء والمحدثون يقولون شكافيان بالفتح وازى الفتح اولى انتهى وانما ذكرت  
هذا الاصل وتوقع هذا اللفظ في الكتاب هم لان الشريعة تشس سوا كانت في الحب والنسب هم قابلون ان تكون مستف  
لنفس شش اى للمرءل الخسيس في الحب والمروفة والمدينة هم فلا بد من اعتبارها شش اى اعتبارها لا الكفاة لان ملك  
النكاح دل على ان النكاح رقت حكما اى اشار قوله عليه السلام النكاح رقت فليظن احكام اى يضع كريمة  
واذ لا النقص حرام قال عليه السلام ليس للمؤمن ان يذل نفسه من بخلاف جانبها شش اى جانب المرأة هم لان الزوج  
مستف من كبره الراء هم فلا تعبط عادة الفراش شش فليس فيه اذلال النفس فان نسب الولد لا يكون الى امه بل  
يكون الى ابيه والولى لا يعتبر بان يكون تحت الرجل لا يكا فيه وفي الحديث الكفاة من جانب النساء غير معتبرة عند ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه وهو الصحيح من نذهب الى الشافعي وهو من قبل وعندنا سبعة استسما انفس عليه محمد في الجاه مع الصغير  
في الذخيرة وروي هشام عن ابي يوسف انه لو تزوج امرأة على انسا وشية فطهرت بطلت فله الخيارات وعند ابي حنيفة لا  
خيار له وعندنا معتبرة وروي غير معتبرة من كمين لا وليا ولا امة اصل على الاصل ذات الزوج وفيه وفي المنية والفرقة معتبرة  
في ظاهر الرواية وقيل معتبرة عندنا هم واذا تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف فلا وليا وان يفرق بينهما دفعا لغير العار عن انفسهم  
شش اما التفرق فاما لم تملك المرأة وفيه خلاف قد معنى فلا يبطل حق الولي بالسكوت بعد العلم وان طال السكوت ولا يكون  
التفرق الا عند القامى لا يحد فيه وكل من الضمين يثبت بديل فلا يقطع المصومة الا بغير علم من له ولاية عليها كالنفس بخيار  
البلوغ والملم يفرق القامى بنكاح المملوك والارث قايح وكان النكاح انعقد جميعا في ظاهير الرواية وهذا الفرقة ليست

ولان انتظام  
المصالح بين الطرفين  
عادة لان الشريعة  
تأني ان تكون  
مستفرفة  
لنفس فلاح بد  
من اعتبارها  
مخلاف جانبها  
لان الزوج مستف  
فلا تعبط دناءة  
الفاش اذ ان  
المرأة لنفسها  
من كفوف فلا وليا  
يفرق بينهما دفعا  
لغير العار عن

بطلان لانه قتل في حق سبيل النفس لا يبل الكناح والطلاق تصرف في الكناح ولا له لها ان لم يزل بها فلها المسمى بها  
اذا جئنا ببعض الاولياء ونقطع عن الباقيين الا ان يكون الباقي اقرب من الرضى وقال ابو يوسف وزفر الشافعي  
في قوله لا يقطع عن الباقيين لانه حق الكل فلا يقطع الا برضى الكل كالدين المشترك اذا ابرأ احدهم قلنا انه حق واحد  
لا يتغير لانه ثبت بسبب نكاح واحد على الكمال كولاية الامان اذا ابطال احدهم لا يبقى ضرر في حق القصاص من ثم الكفاية  
تعتبر في النسب شئ وفي الملبس والكفاية تعتبر في حق الرجل في النسب والحريه والمال والحريه والحسب في فتاوى  
الرواجي في التقوى والسلام الاب والعقل ايضا وفي المنهاج عند الشافعي تعتبر الكفاية في سلالة العيوب التي ترد بها  
والنسب والحريه والعفة والحريه وهي خمس ويشمل من احمد وعنه الدين والمنصب هم لانه شئ اى لان النسب هم يقع به  
التفاضل وهذا ما خبره وكان سفيان الثوري لا يعتبر الكفاية فيه لان الناس سوادا كاستان المشط افضل مصر في علمي  
عجمي انما افضل بالتقوى وقال ابو جري تقول مررت برجل سواك وسواك وسواك اى غيرك وبجاني يذلل امر سوادا وان  
شئت ترى ان وهم سوادا للجميع وهم سوادا هم سواك اى شابه مثل ثمانية على غير قياس وزنه انما علامه بهب من الحروف التماثل  
وصلة اليه فترش كفايا لبعضهم بطل فيه بوجاهة من وجوب المطلب خلافا للشافعي فيها واحمد في الاول والقرشي من كان من  
ولد النضر بن كنانة ومن لم يكن من ولد النضر من العرب فهو غير قرشي وقيل ان هابس سوادا في حق العزل نظيره لما شئ من العرب  
الا كلمة نشبت قرشي سبالا ليل القهر والغزو الغلبة وفي اليراع وترش كفو لجميع العرب كالدائمي والمطلي والنوفل ولا سوا  
والقيسي والزهري والحميري والحدوسي وما صله ان ما شئنا وعبد من المطلب ونوفل هم ولاد عبد مناف بن قصى بن كلاب  
بن مرق بن كعب فالاربعة اولاد عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان بنى العدة عند اموى منسوب الى ابيته بن عبد  
شمس بن عبد مناف وابو بكر بنى العدة على منه تسمى منسوب الى جميع من سرة بن كعب وعمر بنى العدة على منه عدوى  
منسوب الى عدوى بن كعب بن لوى بن غالب وهو لاسادات هم فترش بعضهم كفايا لبعض شئ لصلاته كل منهم كفاية  
بخلات العرب غير قرشي ليست كفو لقرشي لعدم مساواتهم لقرشي لانهم لا يصلحون للخلات هم والعرب بعضهم كفايا لبعض  
شئ وليس كفايا لقرشي هم والا صل فيه شئ اى في هذا الباب هم قوله عليه السلام فترش بعضهم كفايا لبعض والعرب  
بعضهم كفايا لبعض قبيلة بقبيلة والموالي بعضهم كفايا لبعض بل رجل شئ قال السرجي لما روى عنه عليه السلام انه قال  
ترش كفايا فذكر الحديث ثم قال انما ذكرنا بصيغة الترميز لانه لم اجد في كتب الحديث وانما ذكر في كتب الفقه فلذلك لم اجد  
به انتهى قلت روى الحاكم مدتنا الا هم مدتنا الصغالى مدتنا شجاع بن الوليد مدتنا بعض اخرنا من ابن جريح عن عبد الله  
بن ابي ليلى عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العرب بعضهم كفايا لبعض قبيلة بقبيلة ورجل برجل الا جماعة

ثم الكفاية تعتبر  
في النسب لا تدفع  
به القتل فترش  
بعضهم كفايا لبعض  
والعرب بعضهم كفايا  
لبعض الاصل فيه  
قوله عليه السلام فترش  
بعضهم كفايا لبعض  
ببطون العرب بعضهم  
ببعض قبيلة بقبيلة  
بعضهم كفايا لبعض  
وجبل برجل

وحجاء وقال صاحب الفتوح لما شق قطع اذ الم تيم شجاع بن الوليد بعض اصحابه ورواه ابو يعلى في مسنده ومن حديث  
 يتيب بن الوليد عن ربيعة بن عبد الله الزبيري عن عمران بن ابي الفضل الايلي عن نافع بن ابراهيم عن عمر بن الخطاب  
 سنداً وقال ابن عبد البر هذا حديث سنكره وضوح وقد روى الشيخ محمد بن ابي ليلى عن ابن عمر بن الخطاب عن ابي بصير عن  
 جريح ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء واهل عمران بن ابي الفضل وقال انه روى الموضوعة عن الانبيات  
 لا يكل كتب غيره قوله قبيلة بقبيلة قال السكاكي ابي ليس بعض القبائل من قرشي اولى من بعضهم وقال الزبير بن البكر  
 ست طبقات شعب بقبيلة وجماعة وطين ونخز وعضية فاشعب جميع العمارة والعمارة تجمع البطن والبطون  
 تجمع الانفاذ والانفاذ تجمع الفضائل فمفر شعب ربيعة شعب ودرج شعب وحمير شعب وسميش شعب والقبائل  
 تشعب فكانت قبيلة وقرشي عمارة وقرشي بطن وهاشم فمزد والعبا فضيلة وقال تاج الشريعة العرب بعضهم الكفار  
 لبعض قبيلة بقبيلة لا اعتبار الفضل بعض القبائل على بعض في حق الكفارة الانبو ابابله فانهم ليسوا بكنوزهم من العرب  
 لمناستهم ودنايتهم على انهم كانوا يستخرجون النقي من عظام الموتى ويا كلون قاتل النفس بحجر النون وسكون القاف  
 نسخ العظم وقسم العين من الشمس والجمع النفاذ قوله والموالي الكفا لبعض قال الكاكي الموالي ابي غير العرب وسوا الموالي انهم  
 نفعوا العرب وسوا النامر وقال الله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم اى لاننا لم نعلم ولان تلامذتهم نعت على ابي يدي العرب  
 وكانوا بسبيل من استراقتهم فكانهم كانوا عبيد لهم ثم توفوا بالمرح عليهم فكانوا موالي العرب وقال تاج الشريعة الموالي بين  
 العجم سموها لان بلادهم تحت عنوة على ابي يدي العرب ثم ذكر مثل الذي ذكرنا لان وقال الاكمل الموالي العتق لما كانت  
 غير عرب في الاكثر غلبت الى العجمين قال الموالي الكفا ربيعة بعض قوله ربيعة بل إشارة الى ان السبب لا يعتبر فميم  
 قال النفاذ وابو عاصم من اصحاب الشافعي فانهم ضيعوا نسبهم فلا يكون النفاذ بينهم بالنسب بل بالدين كما اشارت  
 سلمان الفارسي حين انتخبت الصحابة بالنسب وانتهى الامر الى فقيل سلمان من من فقال الاسلام لا بل سواه  
 الاصح من مذنب الشافعي اعتبار نسب العرب كائهم والعجم ليس كالعرب العربية والعربي غير القرشي غير كقوله قرشي ثم ولا يعتبر  
 النفاذ فيما بين قرشي شس يعني النسب لانهم ضيعوا نسبهم ولا يفرقون بالنسب وانما انفجارهم بالاسلام والهجرت  
 فيصير ذلك فيما بينهم هم لما رويناش وهو قوله عليه السلام قرشي بعضهم الكفار بعضهم هم وعن محمد الا ان يكون نسباً شس  
 شس في الحديث هم كاهل بيت الخلافة شس فيمنه ذرية النفاذ شس لوتروحت قرشيت من اولادنا وقرشيت من اولادهم  
 كان لا وليا الا عزم من هم كانه قال شس هذا كلام المعتصم اى كان محمد قال ذلك هم قسماً للملانة وتسكيناً  
 للفتنة شس لانهم اصل الكفا وفي خزنة الاكمل وقرشي بعضهم الكفار بعضهم الامن كان من بيت الشرف كانا

ولا يعتبر النفاذ  
 فيما بين قرشيت لما روينا  
 وعن محمد الا ان يكون  
 نسباً مشهوراً كاهل  
 بيت الخلافة  
 كانه قال تعظيماً  
 للمخافة وتسليماً  
 للفتنة

م وبني بابه ليسوا بالكفار لعامة العرب من البالية تسمية من قيس بن خيلان وهو في الاصل اسم امرأة من  
 بهران والثاني تسمية سواركان في الاصل اسم رجل واسم امرأة وبهم معروفون بالذنابة وهو معنى قوله  
 لانهم معروفون بالذنابة والخنس الذي والخنسية والخناسة الحالة التي يكون عليها الخنيس  
 ومن خنستهم انهم كانوا ياكلون بقية العظام من ثمانية وكانوا يلجئون عظامهم للموت في اخذون الدسومات منها  
 قال قائلهم ولا يفتح الاصل من كاشم اذا كانت النفس من بابه ومن ذنابهم انهم كان لهم سنم من عجرة فوقع الغلظهم  
 فاكلوه وكانت العرب يعبرونهم ويقولون بنو بابه اكلوا السنم واما الموالي فمن كان له ابوان في الاسلام فاصلا  
 ش نسب على الحال من ابوان اى ذهب الى حالة الصعود على اثنين م وبهم في الاصل يعني لمن له اباء وفيه ش  
 منسرة قوله تعالى اباؤهم اى في الاسلام عاصيه من كان له ابوان في الاسلام فله نسب صحيح يكون كعبه المن له  
 عشيرة اباء واكثرهم ومن اسلم بنفسه اولاد واحد في الاسلام لا يكون كعبه المن له ابوان في الاسلام لان تمام  
 النسبة بالاب والجد وابو يوسف الحق الواحد بالثني ش يعني من كان له اب واحد في الاسلام يكون كعبه المن له ابان  
 فيه وفي المبسوط وعن ابى يوسف الاكفاء بالاب والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن  
 ش اى مذبه ابى يوسف م في التعليل ش اى في التعليل ش اى في التعليل ش اى في التعليل ش اى في التعليل ش اى في التعليل  
 اسم الغائب واسم ابيه يسيل به التعليل عند ابى يوسف ولا حاجة الى ذكر الجدة به قال بعض اصحاب الشافعي  
 وعنده لا بد من ذكر الجدة وقال السروجي هذا اذا كان الولد صغيرا لا يشترك احد في اسمه اما اذا كان هناك من يشترك  
 في اسمه واسم ابيه وجده لا يكتفى بذلك حتى يذكر ما يميزه عنده ومن اسلم بنفسه لا يكون كعبه المن له اب واحد  
 في الاسلام ش به قال الشافعي م لان التقاضي فيما بين الموالي بالاسلام ش نقل صاحب النهاية عن الامام  
 المجربى ان هذا في الموالي فاما في العرب فان من الاب له في الاسلام من العرب وهو اسلم فهو كعبه المن له اب  
 في الاسلام لان العرب يتفاضلون بالنسب فيعدون بالنسب كعبه المن له ابان اكانا مسلمين واما العجم فتعذر انسابهم  
 وتفاضلهم بالاسلام فمن كان الاصل في الاسلام يتميز على من لا له في الاسلام ولا يبعد كعبه المن له ابان والعجم في الحديث  
 في الاسلام في جميع ما ذكرنا من الوفاة والخلاف يعني الكفاة في الحديث معتبرة باجماع الفقهاء حتى لا يكون بعد  
 كعبه المن الاصل وكذا المعتق لا يكون كعبه المن الاصلية والمعتق لا يكون كعبه المن له ابوان في الحديث م لان الرق شر  
 لكفر وفيه معنى الذل فيعتبه فيه معنى الكفاة ش ومن ابى يوسف ان الذي اسلم بنفسه واعترق او حرز من الفقهاء  
 ان يقابل نسب الاخر كان كعبه المن قال ش اى قال محمد في الجامع الصغير م وتعتبر ايضا ش اى تعتبر الكفاة ايضا

وبني بابه هذه ليسوا بآباء  
 لعامة العرب لا لهم  
 معروفون بالخناسة  
 واما الموالي فمن كان له  
 ابوان في الاسلام  
 فصاعد افرهم من  
 يعني لمن له اباء فيه  
 ومن اسلم بنفسه  
 اولاد اب واحد الاكفاء  
 لا يكون كعبه المن له ابوان  
 في الاسلام لان تمام  
 بالاب والجد ابو يوسف  
 الحق الواحد بالثني  
 الحق الواحد بالثني  
 كما هو مذهبه في التعليل  
 ومن اسلم بنفسه لا يكون  
 كعبه المن له اب واحد الاكفاء  
 لان التقاضي فيما بين الموالي  
 بالاسلام والعجم في الحديث  
 نظيره في الاسلام في  
 جميع ما ذكرنا لان الرق  
 اثر الكفر وفيه معنى الذل  
 فيعتبر في حكم الكفاة  
 قال وتعتبر ايضا



هم في الدين من وفسره بقوله هم اى في الديانة هم وهو التقوى والصلاح والحسب وهو كرام الاخلاق و  
 انما فسره ببناء الان طلق الدين في الاسلام ولا كلام لابل ان اسلام الزوج شرطه جزا نكاح المسلمة انما الكلام في  
 حق الاحتراز للاوليا وبعد انفاذ العقد وذلك لا يكون الا في الدين بمعنى الديانة هم وبذا شئ اى اعتبار الكفاءة  
 في الديانة هم قول ابى حنيفة وابى يوسف شئ وبه قال الشافعى ومالك فان ما لا يعتبر الكفاءة في الدين ومعه  
 ونقل كذا عن الشافعى واحمد بن روايه لا يعتبر الا في الدين والنسب والاصح من احمد بن زهير الشافعى حتى لو نكحت  
 امرأة من غلات الصالحين فاسقا كان للاوليا حق الرد هم وهو الصحيح شئ احتراز عمار بن ابى حنيفة ان الكفاءة في  
 التقوى والحسب غير معتبرة ذكره في المحيط وذكر الجرجاني ميلا الى صدر الاسلام ان الحسب هو الذى له جاه وحرمة وخشنة لا يكون  
 كقول الخميس الذى لا جاه له وفي جامع قاضيان الحسب كقول النسب حتى ان الفتية كفوز للعلوى لان شرف العلم فوق  
 شرف النسب وكذا الفقيه الفقيه للفنى الجاهل والعالم العجى كقول الله في الجاهل والعريضة وقيل الصح ان لا يكون كقول الفقيه  
 هم لانه شئ اى لان الدين هم من اعلى المناخر قال الله تعالى ان الكرم من عند الله انما هم والمرأة تغيره ينسب الزوج  
 فوق تاتعيا ينسب نسب شئ يقع الفضا والمجدة والعين المعاملة واصلة وضيعة والدار عوض عن الوا ليقال في حجب  
 ضعة ووضعة كجدة الضاء وايضا ومنه الوضوح وهو الدنى من الناس والمعنى المرأة يغيره بالناس ينسب زوجا باكثر اتمية زبارة  
 نسب زوجا هم وقال محمد بن القاسم شئ اى الكفاءة في الدين هم لان الدين هم من امور الاخرة لا ينسب  
 احكام الدنيا عليه الا اذا كان يصنع شئ اى الا اذا كان الزوج يصنع على مينة المجهول قال الجوهري الضع طرية مركبة و  
 الربل صفتان وقال غيره بعضه يوجب على تفاه هم او ينسب شئ اى الزوج اى ينسبى به ومنه التمسك هم او يخرج  
 شئ اى الزوج هم الى السواق شئ حال كونه هم سكران ويلعب به الصبيان لانه تنسج به شئ اى بذلك الصنع  
 وفي المحيط وعليه الفتوى ومن ابى يوسف انه قال الذى يشرب المسكر فان كان يشرب مسكرا لا يخرج سكرانا فهو  
 كقولهم ان كان يلطخ فذلك كالحين كقولهم المرأة صالحة من اهل البيتوات ولم يقل من ابى حنيفة في ذلك شئ والصحيح عنده  
 انه غير معتبر لان ذواليس بلازم يمكن تركه وفي الغداوى الطرية لو تزوج وهو كقولهم صار قاسقا لا ينسج النكاح لان  
 اعتبار الكفاءة وقت النكاح لا استمرار بابعد النكاح وفي الحادوى ذكر شيخ الاسلام ان العاسق لا يكون كقول العدل عند  
 ابى حنيفة وان لم يملن الفسق هم وتنسب شئ اى الكفاءة هم في المال وهو شئ اى اعتبار في المال هم  
 ان يكون مالكا للمهر والنفقة شئ يتناول الكسوة لانها ما ينفق على الزوج هم وبذا شئ اى كونه مالكا للمهر والنفقة

في الدين اى الديانة

وهذا قول ابى حنيفة

وابى يوسف هو الصحيح

من اعلى المناخر

والمرأة يغيره ينسب الزوج

فوق ما تعتبر بضعة بنسبه

وقال محمد لا يعتبر لانه

من امور الاخرة فلا ينسب

احكام الدنيا عليه

الا اذا كان يصنع

منه او يخرج الى الاسواق

سكران يلعب بالصبيان

مستحبة قال يعتبر في المال

ان يكون

مالكا للمهر والنفقة وهذا

هو المعتبر في ظاهر الرواية  
 حتى ان لا يمكنها الا  
 احد هما لا يكون كقوله ان  
 المهر بيد البعض فلا بد  
 ايضا وبالنفقة تمام الا  
 ودوامه والمهر بالمهر وما  
 تعارفه لا يجزئ لان ما ذكرناه  
 مؤجل عرفنا وعن ابي يوسف  
 انه اعتبر القدر على النفقة  
 دون المهر لانه يجري المسألة  
 في المهر ويعد للمهر قادرا  
 عليه بيسار ابيه فاما  
 الكفاءة في الغنى فمعتبرة  
 في قول ابي حنيفة ومحمد حتى  
 ان الكفاءة في اليسار كقوله  
 القادر على المهر النفقة لان الناس  
 يتفاضلون بالغنى فيجبون بالنفقة  
 وقال ابو يوسف لا يعتبر  
 لانبات له اذا المال غادر  
 ويعتبر في الصنائع وهذا  
 يوسف مؤجل وعن ابي حنيفة  
 ذلك روايتان

هم هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى لا يمكن لمالك ان يملك المهر النفقة مع اولادها لا يكون كقوله ان المهر بيد البعض  
 فلا بد من ايقافه وبالنفقة تمام الا ودوامه والمهر بالمهر وما تعارفه لا يجزئ لان ما ذكرناه مؤجل عرفنا وعن ابي يوسف  
 انه اعتبر القدر على النفقة دون المهر لانه يجري المسألة في المهر ويعد للمهر قادرا عليه بيسار ابيه فاما الكفاءة في الغنى  
 فمعتبرة في قول ابي حنيفة ومحمد حتى ان الكفاءة في اليسار كقوله القادر على المهر النفقة لان الناس يتفاضلون بالغنى فيجبون  
 بالنفقة وقال ابو يوسف لا يعتبر لانبات له اذا المال غادر ويعتبر في الصنائع وهذا يوسف مؤجل وعن ابي حنيفة ذلك روايتان  
 في النفقة قلت وفي عرف اهل نوازلهم كد يوجب قلة النفقة على القدرة على النفقة والمهر من الاولاد  
 وكون النفقة للزارة هم وعن ابي يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة والمهر من الاولاد  
 لما كان عن ابي يوسف انه قال للنفقة الذي يقدر على المهر والنفقة فان كان يملك المهر وكون النفقة قال ليس بكذا قلت فان  
 ملك النفقة وكون المهر قال يكون كقوله وعن ابي حنيفة ومحمد وبعض اصحابنا في مثل قول ابي يوسف وفي جاتيس  
 الاية المعتبرة سنة وقيل نفقة شهرين وفي المحيط اذا ملكت الجراح والا فاعتبة القدرة على النفقة كالصغيرة جدا والعصى  
 كقوله ابيه وهو العيص ولو كان لثالث وبعدهم دين وزوج امرأة بالغ فلو لم يكن في قول ابي حنيفة ومحمد وبه قال بعض الشافعي في  
 الفهرم لانه يجوز للسائل في المهر اى لان ايسا يجزئ التسليم والتمسك للمهر ومبيد المتزوج على ما قيل على المهر من سائر  
 ايشيش ولا بد قادرا على النفقة بيسار الاب وفي الذخيرة اذا كان يجده نفقتها ولا يسجد نفقة نفسه فلو كان في يده النفقة من  
 لم يملك النفقة فلا يكون كقوله وموسى كانت المرأة او نفقة هم واما الكفاءة في الغنى فمعتبرة عند ابي حنيفة ومحمد وفي اكثر  
 وفي قول ابي حنيفة ومحمد وبه قال بعض الشافعية هم حتى ان الغالية في اى المرأة الغالية هم في اليسار لا يملك فيها القادر على المهر  
 والنفقة لان الناس يتفاضلون بالغنى ويبيعون بالقرش وهذا القول مذكور عنهما في غير رواية الاصل في كتاب النكاح  
 لا يشترط الا القدرة على المهر والنفقة وقال الامام السرخسي في مبسوطه وصاحب الذخيرة والاصح ان ذلك لا يوجب لان كثرة  
 المال مذكورة في الاصل قال عليه السلام ملك المكثر والامن قال مالك بكذا وبذلك اى تصدق به هم وقال ابو يوسف  
 لا يوجب لانه لا يثبت له شى اى لان الغنى لا يثبت له هم اذا المال غادر راجع شى اى لان المال لا يستمر في يد بعض لانه  
 يزوج وياتى ولم يكن من شخص سبعة غنيانا ويبيع فيه او بملس هم وتعتبر شى اى الكفاءة هم في الصنائع شى اى الحرف  
 هم وهذا شى اى اعتبار الكفاءة هم عند ابي يوسف ومحمد شى اى كذا في اكثر النسخ وبكذا اورد شيخ الاسلام نوازلهم وذكر  
 فهو الاسلام ان هذا قول ابي حنيفة ومحمد وبه قال الشافعي والشافعي حتى لا يكون الحجام والطلاس والمدايع كقوله للزارة  
 والعطار اما العطار كقوله للزارة هم وعن ابي حنيفة في ذلك شى اى في اعتبار الكفاءة في الصنائع هم مدعيان شى اى الطهر

وقد لا يثبت حتى لا يكون الصداق كونه للخطار وهو رعاية من محرم ومنه في رواية الموالى بعضهم كفارة لبعض الالحايات والحجام هم  
 وعن أبي يوسف انه شئ اى الكفوم لا يثبت في النكاح الا ان يفتش كالحجام والالحايات واللباغ والكناش شئ و  
 في النكاح كالكناش والحجام واللباغ والمحلوس والسايس والراعى ويقسم اى البلالان في المحاميس كونه البنت النياط ولا  
 النياط والبنت البزاز والناجر ولا لها بنت العالم وقامش والالحايات ليس بكفونة البنت البنتان وان كانت فقيرة وقيل  
 هو كفوم والالكفارة في العتل وقد قال في المحيط والمبسوط لا رواة فيما عن المتقدمين من اصحابنا ثم قيل تعتبر فلا يكون  
 المحجوزون كفولا للعاقلة لان المحجوزون بمنزلة الفقراء وهذا اشد من الفقر ودائرة الحرمة وقيل لا تعتبر لان المحجوزين  
 بمنزلة المرض وسائر الامراض لا يثبت الكفارة وكذا المحجوزون وفي المرتبة في الاكليون المحجوزون كفولا للماتلة وعند معتبة اراية  
 هو من العيب الالى يفتش النكاح بها في المحيط وغيره وبها منس فامس اخس من النكاح وبها الذي يخدم الظلمة اى يدعى  
 شاكره اقلت وفي معتبر سادس اخس من كل منس وهم الطائفة الذين يسمون السرايا نية وانهم يظنون منس وبنت  
 النكاح ويظنون او سادس الناس هم وجبا لا اعتبار اى اعتبار الكفارة في الصنائع هم ان الناس يتفاضلون بنبش  
 الحرف ومعتبرون بنباش اى ذاة الحرف قال عليه السلام الناس انكار الالحايات والحجام كذا ذكره الكاكي  
 واما علم بصحة هم وجبا القول الآخرش وهو عدم الاعتبار هم ان الحرمة ليست بلازمة لا يثبتك من الرجل و يمكن التحول  
 عن النسبة شئ اى عن الحرمة الخمسة هم اى الشرفية شئ اى الى البرقة الشرفية هم مناش اى من الحرف مملكت  
 لان من لا يثبت ولا يثبت الفقر كذلك لا يفارقه عادة هم واذا تزوجت المرأة ففقت من مناش اى بها ايتان الناس  
 في مثله هم فلما لم يلد له امرض عليها من اى منية حتى تيمم لاسر مناشا او يفارقتا شئ ولا يكون الفرقه طلاقا لانما وقعت  
 من قبل الزوج والىكون لها المهران كانت الفرقه قبل الدخول وبعده لها اسمى هم وقال ليس لهم ذلك شئ اى الامراض  
 هم وجبا للوضع شئ اى وضع القدر رضى رضى الله تعالى بذه المسئلة على ذه الوبر هم انما يصح على قول محمد على اعتبار له  
 المرجوع اليه في النكاح بغير النكاح هم وقد صح تلك شئ اى الزوج هم وذه شئ اى السلام شهاده سادة عليه شئ اى على  
 رجوع محمد اى قولها في النكاح بغيره ولى فانه لو لم يصح لكها ما بنى لولى لم يقل ليس لهم الامراض وقال الاكل اقول هذا ما  
 يستقيم ان لم يصح بذه الوضع في النكاح بغيره ولى وليس كذلك فانه لو اذن لها الولي بالزواج ولم يصح مهر افتدت على  
 ذه الوبر صح وضع المسئلة على قول محمد الاول وكذلك لو كرهه السلطان امرأة وليس على تزويجها بغيره قيل فنعلم ثم زال الكراه  
 ورضيت المرأة وولى لولى ليس له ذلك في قول محمد الاول فلم يكن بذه الوضع دلالة على بيع محمد اى قولها متى قلت  
 بنيا كرامة اقال صاحب المنهاية وغيره وقال صاحب الامس لولا المسئلة فماذا كرهت المرأة والى على ان تزوجها

وعن ابي يوسف  
 لا يعتبر الا ان يفتش  
 كالحجام والالحايات  
 واللباغ والكناش  
 الا اعتبار ان الناس  
 يتفاضلون بنبش  
 الحرف ومعتبرون  
 بنباش اى ذاة الحرف  
 مملكت  
 لان من لا يثبت ولا  
 يثبت الفقر كذلك  
 لا يفارقه عادة هم  
 واذا تزوجت المرأة  
 ففقت من مناش اى  
 بها ايتان الناس  
 في مثله هم فلما لم  
 يلد له امرض عليها  
 من اى منية حتى  
 تيمم لاسر مناشا  
 او يفارقتا شئ  
 لا يكون الفرقه  
 طلاقا لانما  
 وقعت من قبل  
 الزوج والىكون  
 لها المهران كانت  
 الفرقه قبل  
 الدخول وبعده  
 لها اسمى هم  
 وقال ليس  
 لهم ذلك شئ  
 اى الامراض  
 هم وجبا للوضع  
 شئ اى وضع  
 القدر رضى رضى  
 الله تعالى بذه  
 المسئلة على  
 ذه الوبر هم  
 انما يصح على  
 قول محمد على  
 اعتبار له  
 المرجوع اليه  
 في النكاح  
 بغير النكاح  
 هم وقد صح  
 تلك شئ اى  
 الزوج هم وذه  
 شئ اى السلام  
 شهاده سادة  
 عليه شئ اى  
 على رجوع  
 محمد اى قولها  
 في النكاح  
 بغيره ولى  
 فانه لو لم  
 يصح لكها ما  
 بنى لولى لم  
 يقل ليس  
 لهم الامراض  
 وقال الاكل  
 اقول هذا ما  
 يستقيم ان  
 لم يصح بذه  
 الوضع في  
 النكاح  
 بغيره ولى  
 وليس كذلك  
 فانه لو اذن  
 لها الولي  
 بالزواج ولم  
 يصح مهر  
 افتدت على  
 ذه الوبر  
 صح وضع  
 المسئلة على  
 قول محمد  
 الاول وكذلك  
 لو كرهه  
 السلطان  
 امرأة وليس  
 على تزويجها  
 بغيره قيل  
 فنعلم ثم  
 زال الكراه  
 ورضيت  
 المرأة وولى  
 لولى ليس  
 له ذلك في  
 قول محمد  
 الاول فلم  
 يكن بذه  
 الوضع  
 دلالة على  
 بيع محمد  
 اى قولها  
 متى قلت  
 بنيا كرامة  
 اقال صاحب  
 المنهاية  
 وغيره وقال  
 صاحب  
 الامس لولا  
 المسئلة  
 فماذا كرهت  
 المرأة  
 والى على  
 ان تزوجها

لها ان ما زاد على العشرة  
 حقه او ما سقط حقه لا يعتد  
 عليه كما بعد التسمية ولا في  
 حقيقة ان الاولاد فيكونون  
 بغيره المجهول ويعتدون  
 بنقصها فان شبه الكفاءة  
 بخلاف الابرار بعد التسمية  
 لانه لا يتعدي به واذا زوج  
 ابنة الصغيرة ونقصها  
 او ابنه الصغير وادى في  
 جوف ذلك عليهما ولا يجوز ذلك  
 لغير الاب والجد هذا عندنا في  
 حقيقة ووقالا لا يجوز في  
 الزيادة الاجمالية بالناس  
 فيتر مفعله هذا الكلام ان لا  
 العقد عندنا لان الولاية  
 مقيدة بشرط النظر فعند  
 يبطل العقد وهذا الاصل  
 عن مخرج المثل ليس من النظر  
 في شيء كما في المبيع ولهذا  
 لم يملك ذلك غيرهما  
 ولا في حقيقة وان المحكم  
 يدعى دليل النظر وهو  
 قرب القرابة وفي النكاح  
 مقاصد تدبر على المحرم

يا قل من مهر شما قسم قال الاكراه ورضيت ويا بني الولي فليس لزوجك عندك قسم قال ادخلت من الولي المهر  
 يا قل من مهر شما قسم قال الاكراه ورضيت ويا بني الولي فليس لزوجك عندك قسم قال ادخلت من الولي المهر  
 من من اسقط حقه لا يعتد عليه كما بعد التسمية يعني لو ابرأت بعد التسمية لم يكن له ان يعرض الابدل بغيرها  
 المتعدي فيه كيف شاءت من والي غيرة ان الاولاد لا يعتدون بغيره المجهول ويعتدون بنقصها فان شبه الكفاءة  
 بالتعدي فلهذا اعراض من بخلاف الابرار بعد التسمية جواب عن قولها بعد التسمية من لانه لا يتعدي به ولا يبرأ به وذا  
 من باب الروة فليس لهم اعراض وعنده الشافعي والملك وانه لا يتصور الخلاف في بطلان المسئلة اذ انما جواز النكاح  
 بدون الولي عند جميعهم واذا زوج الاب ابنة الصغيرة فمقتضى من مهرها ابنة الصغيرة اي زوج ابنة الصغيرة  
 وزاد في مهرها ما زاد في مهرها اي جاز الفسخان على الصغيرة والزياة على الصغيرة عليها اي على الصغيرة  
 والصغيرة من ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد وذا في اسس جواز الزياة والنقصان من عندنا في بطلان ذلك  
 وادعى في الاب شش وقال لا يجوز الخط والزياة الاجمالية بالناس في شش وبقا قال الشافعي والظاهر  
 فمقتضى من لا يجوز الاب المثل فيحسب النفس يسقط الزياة من كلام اصحابنا من ان لا يجوز العقد عند  
 جماعتهم انما قال ذلك لان عند بعض اصحابنا اصل النكاح صحيح ولا يجوز الخط والزياة وبقا قال الشافعي وتروا الى  
 مهر المثل لان المانع من قبل المسمى وفساده لا يمنع صحة النكاح كما لو كانت المسمى فمقتضى من لا يجوز العقد عند  
 مطلقا فاما البعض على ذلك والاصح ان النكاح باطل عندنا كما في غير الاب والجد لان الولاية مقيدة بشرط النظر  
 فعندنا في شش بعد فوات النظر يبطل العقد من المثل كما لو كانا مورا با العقد بشرط يبطل عنده اذا عدم الشرط ومن  
 شش اي بطلان العقد لان الخط من مهر المثل ليس من النظر في شش كما في البيع شش يعني اذا باع باطل من بيعته  
 وكان بحيث لا يتيقن الناس في متيقن ان لا يجوز العقد ومنهذا شش اي لا يلحق قيد الولاية بالنظر من لم يملك ذلك  
 اي المذكور من جواهر المثل والزياة عليه غير جماعتهم اي غير الاب والجد بالاتفاق من والي غيرة من الحكم يدعى  
 دليل النظر شش والنظر والعرض في العقد باطلان لكن النظر دليل عليه من وهو قرب القرابة شش الدارعية وهو موجود  
 جهنا في قرب عليه الحكم وهو جواز النكاح من وفي النكاح مقام شش فمقتضى من الكلام ان المقصود من الفتنة ليس  
 حصول المال بل هو لان في النكاح مقاصد سوى المال الذي هو المهر من تزويجهم اي تزويجهم على المهر شش من الكلام  
 المطابقة في الاحسان والوراس والظاهر انه قهر في الصداق التوفير سائر المقاصد التي من انفع لها من الصداق فانه  
 يدل على شتمال على المصلحة فصار كما لو اصابه مال التيمم جاز ذلك بحصول النظر وان كان في الظاهر خلافه

اليتيم وكان تصرف الاب في هذا اذا تھا بشرط النظر حتى اذا علم سوء الاختيار من بنجاية اية او منق كان عنده باطل لا  
 وقد روي انه عليه السلام تزوج عائشة رضي الله تعالى عنها على صداق خمسين دينارا وروى ابو بكر رضي الله تعالى عنه و  
 تزوج فاطمة من علي رضي الله تعالى عنها على صداق اربع مائة درهم وعلوهم ان ذلك لم يكن صداق مثلما لا انما  
 يجمع الغضاكل فلا صدقات في الدنيا يزيد على هذا المقدار اما المال اليتيم في المقصود في التصرف المالي في هذا جواب عن  
 قولها كما في البيع تقريره قيا ساعا على البيع غير صحيح لان المال اليتيم في التصرفات المالية كما اذا قلنا لم يكن شيء في  
 مقابلته بغيره بل الغبن الفاحش فلماذا ثبتت الاعراض وفي الجبتي وقيل بجزء ربع الاب مال ابنة الصغيرة بعين فاحش  
 فلا يجوز النكاح بالطلاق الاول وبي قال الشافعي في الاصح واحد وفي قول مثل قول ابى حنيفة كان له الخيار اذا بلغت  
 احوال الزوج ابنة الصغيرة بامته لا يجوز عند الشافعي ومالك واحمد اعدم خوف العنت ولو تزوج ابنة الصغيرة لثبت له في  
 ذمته الاب بل ثبت في ذمته الابن عندنا سواء كان الاب مومنا او معسرا وقال الثوري والاذاعي واحمد وقال الشافعي  
 ثبت في ذمته الاب وبي قال حماد بن عيسى ابى حنيفة وقال مالك والشافعي في الابن المعسر على الاب وهو رواية عن احمد  
 وم والليل عمناه في حق غيره مما شئ هذا جواب عن قولها فلماذا لا يملك فلك غير ما دارا وبالليل وهو الشفقة و  
 تقريره ان الدليل الدال على النظر عدوم في حق غير الاب والحد فلذلك لا يجوز لغيره ما وقوله والدليل مرفوع على الاجابة  
 او غيره قوله عمناه ويجوز ان يكون والدليل منصوبا بفعل مقدرا لغيره الظاهر تقديره وعندنا الدليل فكذا في البيع  
 المفسر والمفسر من ومن زوج ابنة وهي صغيرة عمناه وبي في زوج ابنة وهو غير امته فهو جائز شئ الواو في وهي صغيرة  
 الحلال كذا الواو في قوله وهو صغيرة عند الشافعي ومالك واحمد لا يجوز له تزويج ابنة الصغيرة امته اعدية خوف العنت  
 على اصلاص فلا تزويج المصيبة على المذهب ويجوز له تزويج من الايكا فيه في الضلال على الاصح ذكره في المنهاج وفيه  
 لو تزوجها السلطان من غير كف وليس لما ولي لم يمتح في الاصح من قال له يمتح رحمه الله وهذا عند ابى حنيفة شئ  
 اى الجواز عند ابى حنيفة هم ايضا لان الاعراض عن الكفارة لمصلحة فهو مما شئ اى لمصلحة تفوق تقبها وقدره  
 الاب بقوات الكفارة فلا اعراض من ذلك حم وعندنا هو مضر لا جرم لعدم الكفارة فلا يجوز شئ والتعليل  
 من الجائزين فليز التعليل من المسئلة السابقة فانهم

فصل في الوكالة بالنكاح وغيره اى هذا فصل في بيان حكم الوكالة بالنكاح وغيره اى غير الوكالة بالنكاح  
 الفضولي والولي لان هذا الفصل يشمل على احكام الوكيل والفضولي والولى ولو كانت الوكالة فرعا من الولاية  
 من حيث ان تصرف الوكيل ينفذ على الموكل كصرف الولى على الولى عليه ما سب ذكره في باب الاول والى في فصل

اما المالية المحققة  
 في التصرف المالى  
 والدليل عمناه  
 في حق غيرهما  
 ومن زوجه ابنة  
 وهي صغيرة عمناه  
 او زوج ابنة  
 وهو صغيرة امته  
 فهو جائز قال  
 وهذا عند ابى  
 حنيفة البغيا  
 لان الاعراض  
 عن الكفارة  
 تفوقها وعند  
 هو مضر لا جرم  
 الكفارة  
 فلا يجوز والله  
 اعلم

فصل في الوكالة  
 بالكفاية غيرها يجوز  
 لابن العم ان يزوجه بنت  
 عمه من نفسه وقال  
 زهرى لا يجوز اذا اذنت  
 المرأة للرجل ان يزوجه  
 من نفسه فقط يجوز  
 شاهدين جائز وقال  
 والشافعي لا يجوز لهما  
 ان الواحد لا يتصور ان يكون  
 ملكا ومملوكا في البيع  
 لان الشافعي يقول ان  
 ضرورة لا لا يتولا سواه  
 ولا يجوز في الوكيل لنا  
 ان الوكيل في النكاح معبد  
 وسفير التام في الحقوق  
 ودون المعبد كاجمع  
 الحقوق اليه بخلاف البيع  
 مباشر جرت رجعت الحقوق  
 اليه اذ تولى طرفه في قوله  
 يتصور الشطرين  
 ولا يجتمع له  
 المقول ١ ١ ١ ١

على حدة ثم ويرى لان العم ان يزوجه بنت عمه من نفسه  
 صورة ان يقول اشهد والى زوجت بنت عمي فلانة بنت فلان بن فلان من نسبي وبه قال مالك والشافعي ومحمد  
 والثوري وابو حنيفة والشافعي وقال السرخسي والبيهقي وسبيل الحسن البصري ومحمد بن سيرين واسحاق وابو بكر بن  
 المنذرهم وقال زفر لا يجوز ثم وبه قال الشافعي ثم واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجه من نفسه فقط يجوز شافعي  
 بين جائز اى ذلك عندنا هم وقال زفر والشافعي لا يجوز ثم وقال احمد بن حنبل في غير ذلك ولا يجوز وقال قتادة  
 وابن العدي يزوجه من ابن عمه ولا يجوز له وبكذلك الخلاف في الوكيل اذا تزوجه من نفسه وقال الشافعي لا يجوز ذلك  
 اى الا في احد الوجهين ثم لما شئ اى لزفر والشافعي انما جرح بين دليل زفر والشافعي لاشتهر الكفاية معنى ثم وبه ان  
 لا يتصور ان يكون ملكا ومملوكا شئ في احد من احد كذا في البيع ثم لا يجوز لملك المشتري ان يبيع سائر ما يملكه  
 لا تقع فيه الوكالة ولا يذم المبيع او وكل زيد رجلا مثلا بشر اشئ في بيعه وكل صاحب اثنين ذلك الرجل ايضا بان يبيعه من زيد  
 لا يجوز كما ان الواحد يبيعه ملكا ومملوكا هم لان الشافعي يقول ان اثاره استندوا الى ان دليل الشافعي وزفر وان كان  
 مشتركا في المعنى المذكور وكذا استند الى ان ندره فيه كذا بينا حيث يقول ثم وفي الوكيل ضرورة لا لا يتولا سواه  
 شئ اى لان العقد لا يتولا سواه الوكيل لان عبارة الفساح في صحيحه حذره هم ولا ضرورة في الوكيل شئ ولان  
 في بقاء العقد عبارة الوكيل ضرورة ولا ضرورة في الوكيل لان اكثر ما في الباب ان يامر غيره من احد الطرفين بصورة  
 صورة قايما تمامه وهو الوكيل من الجانبين ثم نعمنا نملك سياشرة العقد ولنا ان الوكيل في النكاح هو سفير وسفير الواحد  
 يجوز ان يكون معبرا عن اثنين والسفير في اللغة المصلح بين القوم كذا في الديوان وقال ابن زهرى في كتاب المجموعة  
 السفير بين القوم الماشي بينهم في المصلحهم فالتماثل شئ اى الثاني ثم في الحقوق شئ وهو كونه سلفا لبا وسلفا لبا  
 وسلفا وسلفا ومما صاها وما سماه وبن القبر شئ اى الوكيل يصلح ان يكون معبرا عن اثنين كما ذكرنا فان الصبار  
 يفتقد اليها فغير العقد بين شخصين فلا بد من الى احكام مفادة هم ولا ترجع الحقوق اليه شئ اى الى الوكيل لا معبر  
 مباشر هم سلفا لبا لا شئ اى لان الوكيل في البيع هم مباشر حتى رجعت الحقوق اليه شئ اى حقوق عقد البيع  
 من مطالبة المبتاع وتسليم المبيع والتسليم بالعمدة وغير ذلك يرجع الى الوكيل في البيع هم واذا تولى طرفه شئ اى  
 اذا تولى طرفه العقد فهو له زوجت ففسخ الشطرين شئ اى قول الوكيل زوجت فلانة من فلان يقوم مقام شطري  
 العقد ومما لا يجاب والقبيل ولا يحتاج الى القبيل لان الواحد قام مقام اثنين قامت عبادته الواحدة ايضا مقام  
 صارت عين هم فلا يحتاج الى القبيل قال شئ اى قال القدوري في منخره وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما سو قوت

فان اجاز المولى جاز وان رده بطل وكذلك شئ اى كذلك موقوف من لوزج ريل ومرة بغير رضا با اور علا شئ  
اى اوزوج ريل بعلام بغير رضا وبذا عندنا شئ اى كون العقد موقوف على الاجابة فوجب انما بانهم فان كل  
عقد صدر من الفضولى ولو بغير رضائى اى العقد بغير رضائى قابل لقبيل الايجاب سواء كان فغنوليا آخراد وكيلاد واسيلاد  
الوقوف كالبائع والنكاح والاجارة ونحوها وانما قيد بقوله ولم يجز لانه اذا لم يكن له مجزى كذا اذا زوج الفضولى لى يتيمه  
تتوقف العقد فان قلت المصلحة بغيره وكذا القاتنى فيمنع ان يتوقف العقد قلت يمكن فرض المسألة فى موضع  
للمصلحة فيه ولا قاتنى كذا الحرب مثلاً ومن تصور تزويج عبد للمكاتب حيث لا يتوقف بل بطل لعدم المجزى لان النكاح  
عيب وليس بحسب ولا يجوز اجازة المكاتب وكذا اجازة المولى لانه منى عن كسب المكاتب هم العقد موقوف على الاجابة  
شئ وبه قال مالك واحمد فى رواية وقال ابو عمر فى التمهيد لم يختلف قول مالك واصحابه فى العبد تزويج بغير اذن  
سيده اذ السيد بالخيار اذ اشاء واملا به وان شاء نسخته وقال يحيى بن سعيد الانصارى الامر عندنا بالمدينة على هذا  
قال اسمعيل القاتنى وهو قول سعد بن المسيب والسنن البصري والشافعي والحنابلة والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي  
على اجازة مالك والجمهور على توقيت الوصية على قبول الموصى لههم وقال الشافعي تصرفات الفضولى كلها باطلا وبه قال  
احمدى رواية هم لان العقد منفع حكمه شئ بناء على المقاصد الاسلمية بوجوب الحكمهم والفضولى بالقرار على اثبات منفع  
والاجاز للناس تملك اموال الناس للناس وفيه من الفساد والانحى واذا كان لا يقدر كان كلامه اهم ولنا ان كان  
التصرف شئ وهو الايجاب والقبول هم صدر عن المالك والى شئ هو العاقل البائع حال كونه مضافا الى محله شئ وهو الاشئ  
من منات اود لم يست بجرم ولا معتدة ولا مشتركة ولا زائدة على العدد والمنفوس هم ولا ندر فى انعقاد شئ اى فى انشاء  
التصرف لكونه غير لازم هم فينقد موقوف كالمالك المحيى العزى بالغائب هم متى اذ اراى المسلمية فيه فغده شئ والا بطله هم  
وقد تيزى حكم العقد من العقد شئ وهو جواب عن قول الشافعي لان العقد منفع حكمه بذا قول بالوجوب معنى سلمنا ذلك  
لكن الحكم هنا لم يعدم بل اخل الى الاجازة والحكم قد تيزى عن العقد كالبائع بغير الرضا فان لزومه تراج الى سقوط الرضا ثم اجمعه  
اذا سمعنا اجماع المولى النكاح يلزمه من الشئ بال دخول ومرة اخرى الاجازة قياسا لان الدخول فى النكاح للموقوف كالدخول  
فى النكاح القاسد وفى الاستحسان يلزمه واحد لان منه الشئ انما يلزمه بالعقد فلو لا لزوم الحد واسمى لينا يلزم حكم العقد  
فلولزم المهر لان لزوم فى العقد الواو مده لان وذلك لا يجوز وفى النماية عقد الوكيل عند غيبته الموكل انما تصح اذا عرفه باسمه ونسبه  
والتماريت زوجا بن اسمه امارا وقال الشافعي وان قلنا انه لا ينعنى ان اذ وجها بن نسي ولم ينعها ولم يعرفها الشهود وبغيره  
بمنه منين المهر تعالى وفى النوازل ان لم ينعها ولم يعرفها الشهود ولا يجوز النكاح لان الغائب انما يعرف بالتسمية الا ترى

قوله ووزوجهم انبند

واحدة بغير اذن

مولاها موقوف فان

اجاز المولى جاز

رجه بطل كذلك

لوزوج رجل امرأة

بغير رضاها

بغير رضاها وهذا عند

فان كل عقد صدر

من الفضولى ولله

بغير اذن

وقال الشافعي

الفضولى كلها باطلا

لان العقد منفع

حكمه والفضولى

لا يقدر على اثبات

الحكم فتلغو ولنا ان

ركن التصرف صدر

من اهل مضافا الى

ولا ضرر فى انعقاده

فينقد موقوف كالحق

اذا اراد المصلحة فيه

يفغده وقد تيزى

حكم العقد عن احد

ومن قال شهدوا  
قد تزوجت فلا تنة  
فبذلها الخبز فاجاز  
فهو باطل وان قال اخر  
اشهد والى زوجتي  
منه فبذلها الخبز  
جاز وكذلك ان كانت  
المرأة هي التي قالت  
جميع ذلك وهذا عند  
ابن حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف  
غائبا  
اذا تزوجت نفسها  
فبذلها فاجاز جاز  
حاصل هذا ان اوجده  
لا يصلح فقوليا من  
الجانبين او فقوليا  
من جانب اصيلا  
من جانب عندهما  
خلافا لوجه العقد  
الغضولي والذين  
ولا يصلح جاز بالاجماع  
هو قول وكما هو  
نفي ذلك الا فقوليا  
وصار كالحكم الطلاق  
واو غتاق على مال ولهما  
ان الموجه شرط العقد  
لان شرط حادثة

ان لو قال تزوجت امرأة قد وكلتني لا يجوز في شرح القامعي لو كانت متقبلة لا يعرفها ولا يعرفها الشهود فمن الحسن وبشر الخبز  
ما لم ترعه فبذلها بالاشهد ذكره الامام المتراشي ثم ومن قال الشهد والى فقد تزوجت فلا تنة فبذلها فاجازت ش اى  
اجازت المرأة اقاله ليل في نهيتهما فهو باطل ش عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف ثم وان قال اخر ش اى و  
وان قال فقوليا اخر في هذه المسئلة هم اشهد والى فقد تزوجت فبذلها ش اى قد تزوجت فلا تنة المتى قال الرجل اشهدوا  
الجميع قد تزوجت فبذلها الخبز ش اى المرأة هم فاجازت جاز ش اى العقد والعقد بين المسنتين ان الاولى لا يجوز  
لها ما يطلب ولا يتوقف وثالثه المساتين فيقولان لما كان شرط التوقف وجوب الخبز ثم وكذلك ش اى وكذلك يجوز  
هم فكانت المرأة هي التي قالت في جميع ذلك ش ينفى اذا قالت المرأة في جميع ذلك اشهدوا اني قد تزوجت فلا تاد  
خطاب عنه واحد في المجلس فقال زوجه اياك فبذلها الخبز فاجاز فهو باطل وجوب الخبز ثم وبذا عند ابى حنيفة ومحمد ش اى  
جميع ما ذكر قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها غائبا فبذلها الخبز ش اى بلغ الغائب تزوجها نفسها  
اياء هم فاجاز ش اى فاجاز الغائب ذلك هم جاز ش اى العقد وتجوز ابى يوسف المسئلة في هذه الصور كلها هم وما سئل  
ش اى حاصل ما ذكر من الصور ان الواحد لا يصلح فقوليا من الجانبين او فقوليا من جانب اصيلا من جانب  
ش اى عند ابى حنيفة ومحمد هم خلافا لش اى لابي يوسف رحمه الله تعالى واجمع اصحابنا ان الواحد لا يصلح وكذلك  
جانب اصيلا من جانب وكليلا من الجانبين ودليلا من جانب اصيلا من جانب وكليلا من الجانبين ودليلا من جانب  
اصيلا من جانب ودليلا من جانب وكليلا من جانب في النكاح وبل يصلح فقوليا من الجانبين وفقوليا من جانب  
ودليلا من جانب او فقوليا من جانب وكليلا او فقوليا من جانب اصيلا من جانب حتى يتوقف العقد على الاعادة فقد  
ابى حنيفة ومحمد لا يصلح ولا يتوقف وهذا ابى يوسف يصلح يتوقف اما كون الواحد اصيلا من الجانبين فهو محال هم ولو جاز  
بين الغضولين او بين الغضولي والاصل سائر الاجماع ش باتان صور كان لا خلاف فيما بينهما فانهم هم  
هوش اى ابى يوسف يقول لو كان ش اى الغضولي هم مامورا من الجانبين فيفقدان كان فقوليا ش معنى  
بغير امرهم يتوقف ش لان كلام الواحد عقد تام في النكاح باعتبار الاذن ابتداء فكذلك باعتبار الاعادة انتها  
لان الاعادة لا تلاحق كالوكالة السابقة هم وصار كالخلق ش فان الزوج اذا قال تالعت امرتي على كذا وتي فها  
فبذلها الزوجة قبلت في مجلس علمها جاز بالاتفاق هم في الطلاق ش اى كالطلاق على مال هم والاعتاق ش  
اى كالاعتاق هم على مال ش مرجع الى الطلاق والعتاق جميعا كما فسره هم ولها ش اى لابي حنيفة ومحمد  
هم لان الموجه شرط العقد ش اى نصفهم لانه شرط ش اى لان الموجه ومنه شرط هم حالة الحفزة ش اى حاله كونه







فوالى رجل غلب انية فقال وجبت قبل رجل منهم قبل لم يجوز لان الكل خاطب الخاطب لا يصلح شهادته او قبل يجوز عليه الفسخ  
باب المهر اى بناب فى بيان المهر لما ذكر كركن النكاح وثمة اوطا شرع فى بيان حكمه وهو وجوب المهر اذ وجوبه كونه  
النكاح قال لكل المهر المثل وقال الكاكي المهر المصدق وهو ما لم يات بهى فى عقد النكاح وقال الكاكي والمهر سبعة اسما وفى القرا  
اصدها المصدق عاشر فى النكاح قال الله تعالى واتوا النساء مصداقتهن نكحتهن والثلث الاجر قال الله تعالى واتوهن ما يحب  
والرابع الفريضة قال الله تعالى وقد فرضتم لهن فريضته والنكاح المهر قال عليه السلام فان لمسا فلما المهر بها اعمل الساب  
العليقة قال عليه السلام او والعلائق قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما العلائق قال ما ترأى من اللابلون والسابع  
العصر قال عليه السلام عقد نسائها انتهى قلت لم يذكر فى القرآن الا اربعة من الاسامى والثلاثة من الحديث وقال الشرح  
لها اسما تسعة قد ذكرها مثل ما ذكرها الكاكي وزاد المصدق والحب والحديث الذى فيه العلائق وهو الدار قطنه ويقال المصدق  
واللائق المهر باكثره فذكره ابن قدامة وفى المغنى وفى الصحاح امهرها ومهرها وفى المغرب مهر المرأة اى اعطها المهر وامهرها  
اذا سمى لها مهر او تزوجها به قال وصح النكاح وان لم يسم فيه مهر قد ذكرت غير مرة ان هذه الواو فى قوله وصح النكاح  
كذا سمعت من الاستاذين الكبار وفى اكثر النسخ قال اى القدر وى وصح النكاح وصحة النكاح بدون تسمية المهر لهما معا  
وانما الخلاف بل يجب المثل ولا يجب شى على ياتى فى المفوضة وغلط النكاح عن تسمية المهر لهما معا اذا تزوجا ولم يسميه  
مهر او تزوجا على ان لا مهر لهما او تزوجا على اليس بال كالميتية والدم وهما مسلمان فالنكاح جائز ولما مثل نسائهما  
لان النكاح عقد انضمام وازدواج لغة فميم باله ويمن ويصح بالتسمية المهر قال عز وجل فاكحوا فلو شرطنا التسمية فيه  
ازدواج على العنصر ثم المهر واجب شرعا مثل هذا جواب عما يقال المهر واجب شرعا فليصح النكاح مع السكوت فاجاب  
بقوله المهر واجب شرعا معنى ويجوز ليس لصحة النكاح وانما واجب هم ابانة شى اى انما دام نشوت العمل فالتحقيق الى كراه  
لصحة النكاح شى فان قيل بل اذا عوى فلا بد من دليل ايجاب دل عليه قوله تعالى لا جناح عليكم اذ طلقتم النساء الى قوله  
تعالى فتمتعن منكم بصحة الطلاق مع عدم التسمية والليكون الطلاق لا فى النكاح الصحيح فاعلم ان ترك ذكره لا يمنع صحة النكاح  
هم وكذا شى اى وكذا يصح للنكاح هم اذا تزوجا ان لا مهر لهما مينا شى ان النكاح عقد انضمام فميم باله بالتزويج  
هم وفيه شى اى وفيما اذا تزوجا ان لا مهر لهما هم خلاف مالك شى معنى انه لا يجوز له لانه عقد معاوضة فيفتقر الى ذكر  
المال كالمثل الى ذكر الشئ وفيه يفسد البعق فى المهر ففى ان الله النكاح قلنا البيع معاولة المال بالمال شرعا ولغة  
تمليك شى شى فمقتضى ذكر الشئ والمهر ليس بعوض اصلى كما ذكر فى الكتاب من قوله ان النكاح عقد الانضمام الى اخره  
هم واقل المهر عشرة دراهم شى اى بمئة عشرة وقال محمد وبن عثمان عشرة تير ان كان قيمة اقل من عشرة مفرقة بمثلها

## باب المهر قال

ويصح النكاح وان

يسم فيه مهر الا ان

النكاح عقد

وازدواج لغة فيتم

بالزوجهين ثم المهر

واجب شرعا ابانة

لشرف المحل فلا

يجتاز الى ذكره بجهة

النكاح دكن اذا

تزوجها بشرط

لا مهر لها كما بينا

وفيه خلاف لما

اقل المهر عشرة

دراهم



على ان المصدق لما قال لا نكاحي استأثنا بالنيابة السرة فانه مقدر بالاجماع كذا الكرم بالقياس عليه لوجوه والجامع اما التقدير  
 بالشرع فيقتضيه السرة فلما رواه ابو داود في سننه من حديث عطاء بن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال قطع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم رجلا في جفن ثقبته ونيار او عشرة دراهم فان قلت من اين قلت ان المهر من الشرع من حيث النكاح  
 قلت ان قوله عز وجل قد علمنا ما فرغنا وكل مال قولى بيان مقدار ما كان كذا وكذا وغيره باوجبه الشرع والتقدير مجبول وجوبه  
 يمين ذلك فلا يجوز اقل مما قدره فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه رواه الجماعة انه  
 لما جازى الفجى صلى الله عليه وسلم وبشره بوزة فاحبوه انه تزوج فقال صلى الله عليه وسلم كم سقت اليسا قال زنة لواء من  
 ذهب فقال صلى الله عليه وسلم ولم يلبث ان وفى التميمية رداء ملكى المرطاه من حمير الطويل عن انس بن مالك رضى الله  
 تعالى عنه فذبحه اجاز به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل محاده ابو عبيدة رضى الله تعالى عنه ان النواة خمسة دراهم وعن ابي  
 ان النواة ثلاثة دراهم قلت قلت قال عياض لا يصح نعم ذلك لانه قال من ذهب ذلكا زيد على دينارين وفى الاسكندرية  
 اكثر اقل العلم ان وزنها خمسة دراهم فلما بين انه تزوج اكثر من ثلاث شاقيل من الذهب فان قلت روى الباقى عن مجاهد  
 من قما وة من انس قال توست بعنى النواة ثلاثة دراهم قلت درهم قلت تجا جوارين ارطاه وهو ضعيف وقما وة ليس  
 وقد عمن ولما قال احمد بن حنبل لا تقوم به الحجة فان قلت ما تقول في حديث جابر رواه ابو داود وقال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من اعطى فى صداق امراته على كفيه سويقا او تمرا فقد استحل فقلت فى اسناد موسى بن مسلم وهو ضعيف  
 قال القدورى وقال الازدى وهو ضعيف رواه ابو داود وهو مخففان قيل ذلك فى التمتع بل على ان جابر نفسه قال  
 كنت اسمع بالقبضة من الطعام على معنى القبضة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه مسلم فى صحيحه حديث ابن جريح  
 عن ابى الزبير قال سمعت جابرا يقول كنت اسمع بالقبضة من التمر والقمين الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا نسوة  
 وكان ذلك للضرورة والتقرى اول الاسلام قال ابن الجوزى فان قلت قال الباقى جابر وان كان فسوقا لانه في العلم  
 المتعة فانما نسخ منه شرط الاصل فلما لم يخلو منه صداقا فانه لم ينسخ فقلت فما قوله هذا ظهر فان الاجماع على نسخ الاحكام المتعة  
 وهو من اخراج بعضها من النسخ وعوى بالطله وقال السرخسى ويدل على بطلان قوله هذا اثبات فتبينه افسده ان الذى  
 نسخ من احكام النكاح المتعة انما هو شرط الاصل وان كان باقى احكامه ثابتا فى النكاح المشرع المويدينه بنى ان ثبت  
 بهذه النكاح نسب ولا يجرى فيه التوارث اذ هذه الاحكام للنكاح المتعة وبى باقية فى هذه الاكثرة ولم ينسخ الا شرط الاصل كما  
 نزع وذلك خلاف الاجماع المسلمين وقيل فى الجواب من الحديث المذكور انه روى عن جابر خلاف هذا ونفس مع ضعف  
 كل واحد منهما فلا يكون هذا دليل على دعواههم قيل لو ثبت كان محمدا على المثل والله اعلم فان قلت روى الفجاءى وسلم

عن سهل بن سعيد رضي الله تعالى عنه قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بيت اهب لك نفسي الحديث بطوله وفيه فقام رجل من اصحابه فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يكن لك بها حاجة  
 فزوجهنا قال بل معك شيء قال لا ولا يدري رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر ولو خاتما من حديد الحديث وفيه قال يا  
 معك من القرآن قال سورة كذا وكذا فقام رجل من اصحابه فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر ولو خاتما من حديد الحديث وفيه قال يا  
 معك من القرآن وبنوا من جملة ما استدبل به الشافعي ومن يقول بقوله قلت اجاب الاترازي عن هذا بقوله هذا خبر الواحد  
 وقد عارض نفس الكتاب فلا يتجوز به قلت هذا لا يجزئكم ما ينبغي بل الجواب الظاهر ما قاله ابن الجوزي ان ذلك كان للضرورة  
 والفقير في اول الاسلام واطهر من ذلك ما قاله اصحابنا انه ليس فيه دلالة على انه جعل القرآن حجة ولا سيما انه لم يشترط  
 ان يعلموا وانما سئلوا ببركة ما معكم من القرآن ولا لعل انكم من اهل القرآن كنز جوع على اسلامه وبه لا يصلح صدقا  
 للبصير وفي التمسيد قال الملك ولا يورثه في وصاياه بهنا والديث لا يكون القرآن ليس بما لكان التعليم في العلم والتعليم  
 مختلف لانها وفيه غيب فاشبه المجمل والسكوت من المدة لا يبل الكمال لانه معلوم لانه لا بد منه فان قلت الاستدلال بالآية  
 ضعيف لان الاموال ذكرت بلفظ الجمع في مقابلته الجمع وذلك يقتضي انقسام الاموال على الاعاد فمضى بنا ان المردود معاك  
 واحد بما لا يمول والمال يقع على التلخيص الكثرة قلت قال الاترازي لا تسلم انقسام الاموال على الاعاد واذا ذكر الجمع بمقابلة  
 الجمع وليس سلمنا لكن لا تسلم ان المال تبع على التلخيص الذي هو غاية في القلة عرفنا هذا لان المال لا يجري فيه البديل  
 والاباء من ذلك والصفة فلا يطلو عليه اسم المال عرفا فانفلس والجوز ولا بد من التقدير بما له من طعنة في العشرة بالحديث  
 او بالقياس انتهى قلت اولاد بالحديث حديث جابر المذكور والقياس القياس على نصاب السرة وقد مر الكلام فيه عن  
 قريب فان قلت روى في حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب بذي فقام رجل عليه بركة  
 مما قد بان في حقه فقال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الملك مال قال الا قال الاترازي من القرآن قال نعم  
 سورة البقرة والمنفصل قال انما على ان تقر بها وتعلمها واذا رزقك الله عوضا فمضى وجوابه على ذلك انتهى وقد  
 قلت لم يشترط ان يعلموا بهذا لانه لا يشترط اقراءه اياها وتعلمه كذلك قلت قال الدارقطني يفرضه بتلقيه من اسكن وهو موقوف  
 وقوله عوضا يدل على انه لا بد من المهر وانما اخره الى وقت حصوله وانما فيه لا يبطل النكاح فان قلت روى ابو هريرة قال  
 لا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحفظ من القرآن قال سورة البقرة والتمى تليها قال نعم فعلمنا عشرين آية وهي المائدة  
 قال ابن عبد الجبوت روى في مسيل بن مشين ضعيف يحيى بن معين واحمد وقال ابو حاتم بنكر الحديث وقال ابو عمر في كتاب التمسيد  
 ودعوى التعليم بما معكم من القرآن دعوى باطلة لا تسلم ولا تشرع العلم لا يميز من ما قاله الشافعي وقال ابو الفرج في التمهيد محمد

ابن القيم الاوردى قال فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بزل على سورة من القرآن الا يكون الا بعدك  
مهر او في صنف ابن ابي شيبة عن شعبته قال سالت حماد بن بزل وهب ابنة من بزل فقال كل منها لا يجوز الا بعد اتي  
فان قلت روى الترمذي وابن ماجه عن عاصم عن عبد الله قال سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ابيه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم جاز النكاح امرأة على فلكين وقال حديث حسن قلت قال ابن الجوزي في التحقيق عاصم بن عبد الله بن  
معيين ضعيف لا يحتج به وقال ابن حبان كان فاشط الخطاء فترك فرع يجوز الدخول بها قبل ان يعطيا شيئا من صدا  
قها سواء كانت مفقودة او سمي لها به قال سعيد بن المسيب والحسن واخيه واخوه والشافعي واخوه واما اهل العلم  
فروى عن ابن عمر وابن عباس والزهري وقفاة وما لك ان لا يدخل بها حتى يعطيا شيئا قال الزهري مفقود  
الشيء عليه واستدلوا بمقتضى السلام عليها رضي الله تعالى عنه من الدخول على فاطمة رضي الله تعالى عنها اتي يعطيا  
شيئا فاعطاهما ورعه الحنفية ولنا حديث عقبة بن عامر الذي زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعطها شيئا وروى  
ابن ابي شيبة عن حديث كريب بن هشام وكان من اصحاب عبد الله انه تزوج امرأة على اربعة آلاف ودخل  
بها قبل ان يعطيا شيئا ولم يسمي اقل من عشرة فكلما العشرة عند فاش وقال ابن القاسم في المودعة ان هي اقل من  
ربع دينار او ثلثه وراهم ان الكمل قبل الدخول ربع دينار او ثلثه وراهم والافخ عليه ولبيد الدخول ايجز على كمله قبل الصداق  
وان طلق قبل الدخول يجب عليه نصف المسمى وقال غيره من المالكية التسمية نافذة في كل حال ولم يجزوا مهر  
وايجزوا مهر المثل في تسمية النمر والخنزير ومحو العقد ثم وقال زفر مالهش ش اي يجب المثل ثم لان تسمية المالهش  
مهر اكانه مهر مالهش يعني كالتسمية كما في تسمية النمر والخنزير وهو القياس وهو ووجه الاحتسان ثم ان فساد  
نمرة التسمية لموت الشرع ثم وقع الشرع يتاوى بالعشرة وهو حتى قوله ثم وقد ما تنقصنا بالعشرة ثم باعتبار ان العشرة  
في كونها صداقا لا تجزى وذكر بعض اللائحة في كذا كذا كما لو اضاف النكاح الى بعد ما صح في جميعها فما ما يجمع الى انها  
ش اي الى حق المرأة ثم قد نصبت بعشرة لرضاها بدونهاش اي بما دون العشرة لان من رضي بجمعة فقد رضي بالعشرة  
لا يشك واما ما على العشرة فهو متهما ثم ضام بالجمعة استقامتها فمضى عن حق الشرع فصح تصرفها في متهما دون حق الشرع  
فقدتم العشرة بخلاف اداة الم بوجه التسمية لان الانسان قد مضى باسقاط الحق كحوا وقد فعلا طلبا للتمسك بالجميل ولا يرضى  
بالميل لما اذا كانت راضية بالعشرة ثم ولا يعتبر بالعدم التسمية ثم هذا جواب عن قوله كذا كذا امره بقرينة ان هذا القياس  
غير صحيح ثم لهما قد ترضى بالملك من غير عرض تكرار ما ش اي لاجل التكرار على الزوج ثم ولا ترضى فيه بالغير اليك ترضى  
ترضى في الماهية فلا يكون التسمية وليلا على عدم الرضى بالعشرة فلذلك لم يجب العشرة وانما يجب مهر المثل بخلاف ما يرضى

دوسمى اقل من

عشرة فكلها

العشرة عندنا

وقال زفر وهو

المثل ان تسمية

مالا يصلم مهر

كعدمها

ولنا ان فساد

التسمية بمالهش

وقد صار مفضيا

بالعشرة فاما ما يتر

الحقها فقد ر

دونها

بالعشرة لرضاها بما

ولا معتبر لغيرها

لذاتها قد ترضى بالملك

من غير عرض تكرار ما ش

في العرض ليس به

بما دون العشرة فانه رضى بها لاجل حالهم ولو طلقت قبل الدخول بها يجب خمسة عند علمائنا الشافعية وهذا هو الحق اي عند زفر  
 هم تجب الثلثة كما اذا لم يسم شيئا من عند مالك على قول ابن القاسم والشافعي واما يجب نصف المسمى والجواب عن قياس  
 زفر على قيمة الخمر والخمر فقولنا بخلاف الخمر والخمر وبذلك ان ما دون العشرة يصلح ان يكون حتى مضمنا الى غيره من المال  
 فيصح بانفرادها ايضا بالخمر والخمر فلما سمع تسمية ما غيرهما اصلا فطلبت التسمية فوجب مهر النكاح على هذا الوجه وعلى هذا الوجه على كل وجه  
 يساوي فعلها الثوب ونحوه وراهم فلو طلقت قبل ان يدخل بها فلما نصفت الثوب وبهرجهان ونصف واما غير قيمة الثوب يوم  
 العقد وكذا اذا سمى كيلا او ذراعا او الاصل او في قولنا فاما قيمة الثوب لانه على الخبر ان اقاما على الكيل والنحو والتجوز وقال مالك في قيمة الثوب  
 يوم الزوج وقيمة الكيل او الموزون يوم التقيص وعلى من عن ابن مينا ان قيمة الثوب لانه يستبرأ في الثوب قيمة يوم التقيص وفي الكيل  
 والموزون يوم العقد هم ومن سعى مائة عشرة فلما او خلية المسمى ان نفل بها او مات عنها شئ اعلم ان المهر يجب بالبعد اما بالقيمة  
 او بالوجوب والاولى بان الحكم على مهر النكاح حكم الشرع ثم يستقر المهر باحد شيئين ثلاثة اما بالدخول او بموت احد الزوجين واما بالقيمة  
 الصريحة فبالقيمة الاولين وبما الدخول وموت احد الزوجين ثم على بقوله لان بالذوات تحقق تسليم البذل شئ من البعوض  
 هم وبما كمال البذل شئ وبما التزج عليه القاء البذل كما اذا قبض المبيع يستقر عليه الثمن هم وبما شئ اي بموت احد الزوجين  
 هم شئ النكاح بناء على شئ اي على مقتضاه ولا يبقى بعده شئ هم بان شئ بانتماء تميزه وبما كمال شئ لانه لا يبقى قاطلا للقيمة  
 فقيمة جميع ما يجزئ شئ انمكن تقديره بالوجوب المتعقبي وانما المانع كالارث والعدة والمهر والنسب وقلنا ما وجب المتعقبات  
 احتراز عن النفقة ودل الزوج بعد النفقة والعدة فان النفقة لا تجب بعد الموت ولا يحل لها الزوج بعد انقضاءها ولا خلاف  
 للجنة الاربعه في هذه المسئلة وقال ابو سعید الاضطري من اصحاب الشافعي ان كانت الزوجة امه لا يستقر لها المهر بها قال الشافعي  
 رحمه الله تعالى ان يستقر قيمته هم فان طلقت قبل الدخول بها والخلية فلما نصفت المسمى لقوله تعالى فان طلقت من قبل ان تنكح  
 الاية شئ من خصصته بقدره فعل اي اقرا الاية بما لا يجوز رفعها على الابتداء وغيره مخذوف تقديره الاية تمامها ونحو ذلك  
 وتمامها هو قوله تعالى وقد وضعت من فرقة فنفقت ما فرستم الا ان يعطوا الذي بيده عتده النكاح وان تعفوا  
 اقرب للفقوى ولا تنصوا النفس فذلك ان السيد ما عملون بعينه قوله تعالى من قبل ان تنكح من اي من قبل ان تنكح من  
 والمسلم الجماع اجماعا لم يجمع الخوة الصريحة على اياها انشاء السيد تعالى وقوله تعالى وقد وضعت من اي والحال انكم قد فرستم اي  
 قد فرستم يعني للفرس منها التقدير وقيل كلمة او يعني الواو اي والم لم تفرسوا قوله تعالى فنفقت ما فرستم اي الواجب نصف ما فرستم  
 قوله تعالى الا ان يعطوا اي المطلقات وبما استثنا من قوله تعالى فنفقت ما فرستم تقديره الواجب نصف ما فرستم الا ان  
 يفرسوا الزوجات فليس بواجب واعلم ان صيغة يعفون مشتركة بين الرجل والمرأة في العورة ولكن التقدير مختلف فزوجان

ولو طلقت قبل الدخول  
 بها تجب خمسة عند  
 علمائنا الثلاثة  
 فبق المتعقبات اذا لم  
 شيئا ومن سعى  
 عشرة فلما او خلية  
 المسمى ان دخل  
 بها او مات عنها شئ  
 بالدخول تحقق تسليم  
 البذل به بناء على  
 وبما كمال الحكم  
 والشئ بانتماء لا يفرس  
 فقيمة جميع ما يجزئ  
 احتراز عن النفقة  
 حلالها قبل الدخول  
 والخوة فلما نصفت  
 المسمى لقوله تعالى  
 حلالها من قبل  
 ان تنكح من قبل



الرجال في الأصل بمعاوان لان حاصله يعرفون تشققت الضمة على الواو مع ضمة ما قبلها فحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والواو الموجودة فيه ضمة الحماقة والقرن علامت الرقع ووزن ضيغة النساء يغنيان والواو لام الفعل فيه والواو ضمير جميع النساء وهو يثنى والاول معرب رفعه باثبات النون وثوب مجرؤه بمحذفتا قوله تعالى او يعقوب الذي بيده عقدة النكاح فذهب اصحابنا الى انه الزنج قال ابو بكر بن المنذر في الاثر في رويناه ذلك عن علي بن رضى الله تعالى عنه وعبدة الله بن عباس وجبير بن مطعم ونافع بن جبير وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وشريح ومجاهد ومحمد بن كعب قتيبة والزيث ونافع مولى ابن عمر والاوراعي وابن شبرمة والضحاك وابن جريح وابن حبان ومجاهد بن زيد وابن سيرين والشمسي والفخمي وداود بن اياس بن سعاد بن الشورى والليث والشافعي في المعيد خلافا لما ذكره عنه الزنج شري وبن الخطيب في تفسيره ما هو قول احمد وكذا ذكره ابو بكر الرازي وابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه والموقف ابن قدامة في الخروصي المدخل في بيان من عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولي العترة الزوج وقال طهارة الحسن وعطارة وعكرمة وابو الزبaida هو المولى وقال مالك والاب وجده في حق الكبيره هو قول الشافعي في القديم والمجد كالأب فيه وفي المصنف وهو قول حماد في القديم في حق الأب خاصة بخمس شرط ان يكون الذي بيده عقدة النكاح ابا وان يكون صغيرة وان تكون بكرا وان تكون مطلقة واليهو بمنزلة الاب في الطلاق وان يكون قبل الدخول وفي المبسوط في القديم يجوز ما روي شرط الاول في حق المجد كالأب والمجد اثباته ان يكون ضمن لا يملك امرئ نفسها الثالثة ان يكون بعد الطلاق الرابعة ان يكون دينا لا يمينا وقال ابو محمد لا فرق بين الدين والمعين هم والاقيسة متعارضة شمس الاقيسة جمع قياس وهو معروف بذراjab استحكال وهو ان يقال ينبغي ان يستطاع الكل لان الطلاق قبل الدخول بعد والمعقود عليه وهو المصنع اليها سأل في معنى ان يستطاع كل المبدل كما اذا ابتاعنا ثم تقايلا فاعااب عنه بقوله والاقيسة متعارضة يعني هذا القياس يقتضي بكذا لكن ذرا قياس آخر يقتضي وجوب كل المهر وهو ان الطلاق قائم بملك النكاح فيه في وجوب كل المهر لا نفوت ملكا باعتباره وذلك يقتضي وجوب كل المهر كالشري اذا تلفت ابيته قبل القبض فاذا تعارض القياس وجب المصير الى النفس قلنا باستقرار نصف المهر وسقوط نصفه واعتراضه عليه بشيئين معا انه ليس بهذا القياس لاننا لم نل ما والاخران ظاهرا كلامه يدل على ان الرجوع الى النفس انما كان متعارضا لقياسه وليس الامر كذلك فانه لا اعتبار بالقياس مع وجوده فحقنا انما ان خالف فهو متردك موقوف وما اذا وافق فلا حرج بالنسبة ثابت عنه فاعين النفس لا يملكه ومنه من قال انما فعل بالقياسين ثبوتها وتقطيعا فالقياس المقتضي لوجوب لكل يحصل في انجاب العرف والقياس الذي يقتضي اسقاط الكل حصل في اسقاط النصف علما بهما وهو مقتضى النص وذكر في

والا فليسته  
متعارضة

في الموطأ في العمل بالقياس في سماعه النص المخصوص بما يرد به النص قد خضع منه الطلاق قبل الدخول بعد الخلوة ليستتم  
الرجوع الى النص المخصوص لتعذر العمل بالقياس انتهى قلت لا يجوز ترك النص المخصوص بالقياس وانما الجائز بالقياس زيادة  
التخصيص بعد ما خضع النص لبطلان لا يجوز تخصيصه بالقياس قبل ان يخش فان قلت ليس من بيان التعارض بين القياسين  
ترك ما لم العمل باحدهما قلت الاصل ان الدليلين اذا تعارضا ولم يكن ترجيح احد على الاخر تهما مراوفا وقاطعا ولم العمل  
باحدهما بالترجيح من غير ترجيح من نفسه ش اي في الطلاق قبل الدخول والخلوة والنفاء فيه نفسه تفسيره التعارض بين  
القياسين فسد الاول بقوله بموت الزوج والثاني بقوله وقد عرف المدعيه وعليها في اخره تقويت الزوج الملك على نفسه  
بائتية وهو ترجيح في الزوج الملك على الباقيش تقويت صحتنا في نافي الملكة فيكون في فعله الباقي بائتية على قوله تقويت الزوج  
لغيره في نفسه ش اي في الطلاق قبل الدخول ايضاً هو المدعيه وش وهو الباقى في نفسه ش اي الى المرأة حال كونه مسلماً  
امكان الباقى في نفسه ش اي في حكمه هذا الامر المخرج اي الرجوع وهو بعد تزويجهم الى نفسه ش متعدياً لانه خبر كان وشاربه الى  
القياسين تراعى العمل بالنص وبما لا ينافي المذكور ثم وش في نفسه ش اي القدور في لان المسئلة من مسائلة ان يكون قبل الخلوة  
لا ينافي الدخول ومننا على بائتية انشاء الله تعالى وياتي بيانها عن قريب في هذا الباب ثم قال ش اي القدور في ثم  
وان تزوجها ولم يسلم مهر الا تزوجها على ان لا مهر لها فاما مهر شها ان دخل بها او ماتا عنها شها ان ماتان صورتان الاولى  
ان تزوجها ولم يسلم لها مهر المهرى سكت عنه والثانية على ان تزوجها على ان لا مهر لها يعني بشرط ان لا مهر لها وهي مسئلة  
المفوتة وهي التي فوتت نفسها بلا مهر فاما مهر شها ان دخل بها او مات عنها وفي الذخير وكذا الوات هي ونحوها قول  
عبد الله بن مسعود يعني المدعيه عنه ونصايه وبه قال الحسن البصري ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره  
عنه ابن ابي شيبة والحسن بن علي وابن شبرته وابن ابي ليلى والشافعي في رواية البوطي واحمد واسحاق بن ايهوب  
وابو ثور وابن جرير الطبري وداود وفيها اذا ترك ذكره وان نصيا بطل النكاح هم وقال الشافعي لا يجب شيء في الموت  
ش اي لا يجب لها اذ ماتت عنها قبل الدخول هم واكثرهم ش اي واكثر اصحاب الشافعي على ان لا يجب بالدخول  
كذلك مبنياً وبه قال احمد وقال بعض اصحاب الشافعي لا يجب لها شيء بالدخول وفي الموت للشافعي قولان احدهما ان لا يجب و  
الثاني ان لا يجب وهو قول مالك في صورة نفى المهر لش اي للشافعي هم ان المهر خاص فمتماثل من نفية ابتداء  
ش اي في ابتداء العقد كالمفوتة فلها ان تفوت نفسها بلا مهر كما تنكح من استطاعتها وش اي في انتهاء العقد فلها  
لما ان تستقطعه بعد العقد كالمخلع واحتج الشافعي ايضا بما روي عن علي بن زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم  
عنهم انهم قالوا هما الميراث والاصداق ولها وعليها العدة هم ولها ان المهر وجوباً ش اس من حيث الوجوب

ففيه تقويت الزوج للمهر  
على نفسه باختياره وفيه  
عقد المحرور عليه اليها كما  
في غيره من قبيل النص  
وهو ان يكون قبل  
الخلوة لا ينافي الدخول  
عنه ما على عابئته  
قال وان تزوجها ولم  
يسلم لها مهر او تزوجها  
على ان لا مهر لها فلها  
منها ان دخل بها  
او مات عنها قال الشافعي  
لا يجب شيء في الموت كالمهر  
لانه لا يوجب الدخول الى المهر  
في العقد فمتماثل من نفسه  
بما روي عن علي بن زيد بن ثابت  
عنهم ولنا ان المهر وجوباً

م حق الشرع يشهد بليس قوله تعالى ان تبترنوا باصولكم قد علمنا فرضنا وعلمهم فخصوصية النبي صلى الله عليه وسلم  
النكاح بغير مهره في حق غيره لا يتعد الا موجب العلم وفي المحيط في المهر حقوق ثلثاته حق الشرع وهو ان لا يكون اقل

[illegible][illegible]

حق المشرع  
على ما صر

وحق الاولياء ووجوب ان يكون اهل من مهر مثلها وحق المرأة ووجوب كونه لها مالها غير اهل حق الشرع وحق الاولياء تعتبر  
وقت العقد في حالة البقاء ووجوب انما يصير حتما في حالة البقاء فنكاح الابراء دون النفي يش لان الاهل ان تلاقى النفي  
ايكذلك وان لا يملك ولما ملك الابراء ابتداء وان النفي ابتداء هم ولوطا قبل الدخول بها فلها المنتعة تش وانما لم  
يتل فان طلقا قبل الدخول في الخوة بل قال قبل الدخول فمطاع ان الخوة بشرط ايضا لان الدخول يشلها اذ الخوة وتل  
سكناهم بقوله تعالى فتستوي على الموسع قدره الاية تش قد مر الكلام في قوله الاية عن قريب وجه الاستدلال ان الدخول  
قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن او فتر منهن من قبلته وتتعون والفرقة هي المهرى لا جناح عليكم  
في الطلاق في الوقت الذي لم يحصل المساس وفرض الفرقة وامر بالتمتع مطلقا وهو على الوجوب وقال حقا وذلك  
يستتبعه ايضا وذكر بكلمة على هم ثم هذه المتعة واجبة راجعا الى الامر تش اي لابل الرجوع الى الامر لان مقتضاه الرجوع  
عند الاطلاق والتمتع الواجبة عندنا هي هذه وحدها والباقية مستتعة الا اذا كانت الفرقة من قبل المرأة حيث اتسرى  
لما المتعة لانما جانيه ونهينا هو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء جابر بن زيد والاشعبي والنخعي والزهري  
والثوري والشافعي في رواية جماعة عنه وعنه يوجب نصف مهر المثل هم وفيه خلاف مالك تش اي في الحكم المذكور  
خلاف مالك فان عنده مستتعة وهو قول ابن ابي ليلى والليث لانه تعالى قال يتاح على الخسين والمحسن اسم للمتطوع و  
الوجوب لا يتقيد بالمس قانا قد مر الاحسان بالايمان ولان التقييد بالمس لا ينفي الوجوب على غيره كما قال المتقدم  
بدي المتقين مع انه بالسهم وفيهم قال الكاكي والصحيح من تفسيره كنهنا هم والمتعة ثلاثة اثواب من كسوة مثلها  
تش اي مثل المرأة وبذا اللفظ اعني من كسوة مثلها لفظ القدرى في مختصره اشار بهذا الى اعتبار مالها في الكسوة  
على مايجي الآن هم وهي درع وخمار ولحقه تش تفسير بهذا قوله والمتعة اثواب لان ذكر الاثواب يتناول اكثر من الثلاثة  
ففسر الاثواب بقوله وهي درع وخمار ولحقه اي الاثواب المذكورة هي هذه لا غير الدرع وهو الملبس المرأة فوق القميص  
وهو ذكر قاله صاحب المغرب وعن الحلواني هو ما ياتي الى الصدر وقال ابن الاثير درع المرأة قميصها والخمار لفظ  
المرأة يراسها والمنفعة بكسر الميم الملاة وهي التي تمتع بالمرأة وفي الذخيرة المتعة ثلاثة اثواب قميص ومتعة ولحقه وسط  
لا جدي غاية الجودة ولا روى غاية الرد ولا يراى على نصف مهر مثلها ولا ينقص من خمسة دراهم وفي البيهقي ان كانت  
من السفلة فتمتعها من الكرايس وان كانت من الوسط فتمتعها من القزوان كانت مرتفعة الحال فتمتعها من الجاهل  
وهذا هو الصحيح وفي النفي اعلا ما خادهم يروى ذلك عن ابن عباس وكذا ذكره عنه في النفي وادنا ما كسوة تجوز فيها  
السفلة وان كان متعيا بعتما درعا وخمارا وثوبا فصله فيه وقال الاوزاعي والثوري وعطاء ومالك وابو عبيدة

وانما يصير حقا  
لها في حالة  
النكاح فملك  
الابراء دون النفي  
ولو طلقها قبل الدخول  
بها فلها المتعة قوله  
ومتع من على  
الموسع قدره الآية  
ثم هذه المتعة  
واجبة راجعا الى  
الامر ونه خلاف  
مالا طعة والمتعة  
ثلاثة اثواب من كسوة  
منها وهو درع وخمار  
وملحفة



وان تزوجها ولو يسير  
 بها كالمهر ثم تراخيكم على  
 سنته في الجماع فخل  
 لها اوقات عنها وان طلقت  
 قبل الدخول بها فلها  
 المنة وعده قول ابى  
 الاكل نصف هذا المفروض  
 وهو قول الشافعي ر  
 لانه مفروض وهو قول  
 الشافعي ر لانه مفروض  
 فينصفه بالنصف  
 ان هذا المفروض تعيين  
 للرجب بالعقد  
 وهو مهر المثل ذلك  
 لا ينصفه فكذا ما تنزل  
 والمراد بانكره الفرض  
 اذ هو الفرض المتعارف قال  
 في المهر اجد العقد لو  
 الزيادة خلافا لزم  
 رة في زيادة الثمن  
 انشاء الله واذا  
 الزيادة تسقط بالاشهاد  
 بل قول علي بن يوسف  
 لا تنصفه

وراءهم فلا تستعنت اقل من خمسة وان لم يكن فلها المتعنة بالنعص فان قيل لنعص المتعنة مطلق عن بزه التفاسيل  
 نصية استبعاد له وبفتح فالجواب ان قوله تعالى قد علمنا ما فرغنا عليهم في ازواجهم دل على ان المهر مقدّر شرعا فالاجاب  
 بالتمية في مخرج يعينه مبره المثل بيان ذلك فقد لمثل وكذا قوله عليه السلام ولا مهر اقل من عشرة دراهم  
 معارض لاية المتعنة والتفصيل على الوجه المذكور فوضعت بينهما انتهى قلت هذا الكلام الاكمل نقاه عن شيهة هم وان تزوجها  
 لم يسلم لهما مهر اثم تراخي عليا تسمية نفي لهما ان يخل بها اوقات عندها في الجماع وكذا الحكم لو اتمعتة الى العاقبة فنفى  
 لهما لان لهما ان تطالبه وتراجع الى العاقبة لغير مهر لهما كذا ذكره الترمذاشي هم فان طلقها قبل الدخول بها فلها  
 المنة ش وهو قول ابى يوسف في قوله المرجع اليه وهو رواية عن احمد رحمه الله تعالى هم وعلى قول ابى يوسف الا  
 نصف هذا المفروض ش اي لهما نصف المفروض الذي فرض لهما هم وهو قول الشافعي ش اي قول ابى يوسف الا  
 وهو قول مالك ايضا وفي ظاهر الرواية عن احمد وهو قول ابن عمر وعطاء الشيباني في لانه مفروض ش كالسبي  
 هم فنفى عن النصف ش واما في نصف الفرض هم ولان هذا الفرض ش اي الفرض الذي بعد العقد هم تعيين للواجب العقد  
 وهو مهر المثل وذلك لا ينصفه ذلك فكذا ما تنزل منزلة ش فانزل منزلة مهر المثل وادار بالنازل منزلة السبي  
 بعد العقد والمراد بما في ش اي اللاد بما تاله ابو يوسف من قوله تعالى فنصف ما فرضتم هم الفرض في العقد ش  
 يعني حالة النكاح قوله الفرض مرفوع لانه خبر البتة او اعني قوله المراد هم اذ هو الفرض المتعارف لان الفرض المتعارف  
 لا عموم له قال ش اي القدر الذي في مختصرهم وان زادوا في المهر بعد العقد لزمته الزيادة ش وبقال احمد هم  
 خلافا لفرش حيث يقول لا تصح الزيادة وبقال الشافعي لان الزيادة هبة مستبدا لا تحقق باصل العقد ان كانت  
 ملكة والا فلا وعند المصنف ان يذكره فيجاء في حيث قال هم وسذكره في زيادة الثمن والتمس انشاء العقد تعاش  
 اي في فصل يذكر بعد باب المراجعة والتولية قال الاكمل نحن نتمية في ذلك قلتم نحن لا نبيع ما قاله الاكل فنقول  
 قال في المبسوط واصل جواز الزيادة قوله تعالى فيما تراضيتهم به من بعد الفريضة معناه من فريضة بعد الفريضة وبقول قال  
 احمد في الزيادة في النكاح والزيادة في البيع وفي شرح الطحاوي تزوجوا على الف ثم على الفين لا يثبت المهر الثاني  
 خلافا لابي يوسف لانها نقد انما في ضمن العقد فثبت العقد فكذا الزيادة وفي شرح الاستعجابي جرد  
 على الف اخر ثبت التسميتان عند ابى حنيفة وعند مالك ثبت الثانية وكذا لو راجح المطلقة بالت قبل فوالا لا ربحي  
 بالمهر الاول او ابراهه ثم قالت لا تقيم معك بدون المهر ولو هبت مهر ما تخمير والمهر لا يجب الثاني بالاتفاق هم وقيل  
 ش اي على الاطلاق هم واذا صحت الزيادة تسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابى يوسف لا تنصف ش اي الزيادة

مع الاصل لان التفتيت عند جاشن انتهى الى مني ويصح وهو قول ابني يوسف في قوله الرجوع اليه وهو رواية عن احمد  
 رحمه الله تعالى هم وعند ابني يوسف المفروض بعدة شش اى بعد التقدم كالمفروض في شش اى في العقد على امرسية  
 في السلسلة التقدمة هم فان حطت عند من مهر باصح الخطش يعني ان حطت المرأة عن الزوج من مهر باصح الخط فليقل  
 بالتقدم لان المهر باصحها والخط باقية حاله البقاء شش اى الخط باقى حاله البقاء ولا حالة الابتداء وقد يفتى حتما  
 على التمييز ولو قال حتما بقاء الكمان اولى لان التمييز لا يجوز تقديره عليه اتفاقا وخلاف المذاق والمهر في تقديره  
 على الفعل ونهيه بغيره ان لا يتقدم عليه وهو عند كتب النجوم واذا خلا المهر بل امراته ليس بنك ان من الوطى  
 شمس طلقها فلها كمال المهر يقال ابن المنذر في الاشراف وابوبكر بن ابني شيبه في مسنده وابوبكر الرازي في احكام القرآن  
 بهذا قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابني طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وجابر وسعد بن مسعود رضي الله تعالى عنهم وبه قال  
 عروة بن الزبير وعلي بن الحسين وزين العابدين بن سعيد بن السيب والزهري والنخعي والادراعي والثوري واحمد بن  
 بن راجه بن وهب في قوله التقدمة وعلى الطحاوي انه اجماع الصحابة وقال ابوبكر الرازي هو اتفاق الصدر الاول  
 وروى ابن ابني شيبه في مسنده عن عوف عن زرارة بن ابني اوفى قال سمعت يقول قضا والخفا الراشدون المهرين  
 ان من غلق بابا واوفى سزا فوجب المهر وجبت العدة ومثله في رواية ابني بكر الرازي وقال الا تراهي جازا كان  
 المهرسمى وان لم يكن المهرسمى فلها صدق مثلها وان لم تقع النكوة فلها نصف المهر وان لم يكن المهرسمى فلها النكوة كذا في مختصر  
 الطحاوي والخلاصة الصحيحة قايمة مقام الدخول عندنا في تلك المهر وجب العدة وبثوث النسب ونفقة العدة والسكنى  
 وتزوج البنت وتحرير الامه على قول ابني حنيفة وفي الذخيرة ولم يقيم مقام الوطى في حق الاحصان وحرية النيات ولها  
 الاولاد والرجعة والميراث ولما وقع طلاق اخر فقد قيل لا يقع قيل يقع ومهر اقرب الى الصواب لانه لا اعتبارا لثمة الطلاق  
 بل يكون جعيا او بائنا قال الشيخ الاسلام في باب المعين يحون بائناهم وقال الشافعي لما نصت المهر شش وهو قول شريح  
 والشعبة وطلحوس وابن سيرين والوثوري وقال ابوبكر الرازي وابن المنذر وروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه شدة قال لا يصح ذلك عنهما لان في حديث ابن عباس ليس بن ابني سليم وهو نصف  
 وقال مالك الرازي وابن المنذر ان مولا جاشن من مولا فلما نصت المهر وان خلا جاشن في منزله فلما المهر كله وذكر ابوبكر الرازي  
 عنه انه قال ان طاول ذلك حجب المهر كله لاني الجواهر ان طال المقام تقرب الكمال في احد القولين ثم قيل في حد  
 الطول سنة قيل لا يبعد لاني العادة هم لان المهر وعملية شش وهو منافع البعق هم انما يصير مستوفيا بالوطى شش فلو  
 هم ولا يتاكد المهر دون شش اى وكون الوطى والزواج لم يستوف السبل من المرأة فلا يجب عليه قبل هم ولنا انما شش

مع الاصل لان النصف  
 عندهما يختص بالمهر  
 في العقد عند المفرد  
 بعد كالمفروض فبطل  
 ما مؤان حطت عنه  
 من مهر باصح الخط  
 لان المهر حقه والخط  
 يلاقيه حاله البقاء  
 واذا خلا الرجل امرأ  
 وليس هنالك مانع من  
 الوطى ثم طلقها فلها  
 كمال المهر قال الشافعي  
 لها نصف المهر لان المهر  
 عليه انما يصير مستوفيا  
 بالوطى فلا يتاكد  
 المهر دون ولنا انما

ش + ش + ش





هم المرض فالمرضى يمنع الجماع اوله بغيره العزوش وبذلك تفصيل وبدون بالجماع ان كان لا يمتنع من زنا غيره  
 سميتهم قيل مرضه لا يعرض عن تكسر فتعزوش والتعزى في الاعداء والفتوى في الذكر وبذلك التفصيل وهو الاصح والتفصيل  
 في مرضه فكل مرض من جات به يمنع محبة الخلو لان جماع الرجل بوجوب التكسر والفتور لا يحل له ومنه التفصيل في مرضه  
 وهو الصحيح وما صوم رمضان فلا يلزمه من القضاء والكفارة شئ اراد به قوله يمنع الجماع او يحل به من مرضه في الذخيرة  
 مرضه متزوج بالاناث واخواته في مرضه قيل متزوج قيل جميع انواعه مانع على كل حال وفي جوامع الفقهاء بمرضه او  
 مرضه يمنع اذا كان شئ بغيره الجماع وقال المصدر المشيدين منع من الخلو لا يجب بالانفطار القضاء والكفارة بغيره وان  
 ذلك حرج فيكون بانفاهم والاحرام شئ عطف على قوله وصوم رمضان تقديره واما الاحرام المطلق فانه يمنع محبة  
 الخلو هم لم يلزمه من اللدم ونسائه والتكسر والقضاء شئ لان الذي يجامع في احرامه تكسره هذه الاشياء وقد عرفت  
 في مرضه منع من اللدم والجميع شئ عطف على قوله وصوم رمضان تقديره واما الحيض هم فانه مانع طبعاً وشراً شئ  
 اما طبعاً فلان فيه من التلوث بالدم النجس واما شراً فلقوله تعالى ولا تقربوه من حنى يطهرن هم وان كان احد جهل  
 اى احد الزوجين هم صاياً ما تطوعوا شئ اى صاياً ما تطوعوا وصاياً ما استطوعوا هم فكلها المهر كاش لانه الخلو لانه لا يلزمه  
 الله القضاء وحمل الصنف بقوله لان لا يجب ان لا يباح له الانفطار من غير عذر بهى رواية المتفق شئ بفتح القاف اسم كتاب في الفتا  
 مستند الحاكم الشبيه ابو الغنفل محمد بن احمد السلمي الرودى وهو صاحب الكافي الذي يسمونه بمسوطاه وبذلك القول في المهر  
 هو الصحيح شئ اشارة الى وجوب كل المهر في صوم المتطوع واحتراز الصحيح عن قول من قال صوم المتطوع واخواته يمنع محبة  
 الخلو لانه لا يحل الباطل الباطل الباطل وبهذا روى عن ابى عبيدة رواية اشارة وفي النهاية قوله وبذلك القول في المهر هو الصحيح  
 احتراز رواية المتفق في حق كمال المهر وقوله للمهر عمن وهو الصحيح والثاني من جوامع الانفطار فالصحيح غير رواية المتفق وهو ان  
 لا يباح الانفطار من غير عذرهم وصوم القضاء والعذر والاحتراز المتطوع في رواية لانه لا كفارة فيه شئ يمنع لا يمنع الخلو  
 وفي البداية روى بشر بن عبد الله بن يوسف ان صوم المتطوع وقضاء رمضان والكفارات والعذر ولا يمنع الخلو قال فكان  
 في المسئلة روايتان وفي المنافع في صوم المتطوع وكفارة روايتان بالقطع هم والصلاة بمنزلة الصوم فمنها كفره  
 ومنها كنفائش اى ومن الصلوة تفرض الصوم وقيل الصلوة كفضل الصوم في ان المرض فيها يمنع محبة الخلو وان  
 المتطوع فيها يمنع ومن احمد لا يمنع الاحرام والصيام في الحيض والنفاس وغيرهما محبة الخلو وكذا لا يمنع اللوان الخفية كما  
 والذخيرة والرقم والقرن في المرأة وهو يردى من عظامها ومن ابى ليلى والثورى وعنه يمنع في رواية وعنه في صوم رمضان  
 فخر بين المقيم والمساخرهم وادخل في المحرم شئ وهو الذي استعمل ذكره وحديثه من الحب وهو القطع

أما المرض فالمراد منه ما يمنع  
الجماع أو يليقه به ضرر أو قيل  
مرضه لا يعزى عن تكسر  
دفعه وروى هذا التفصيل في بعضها  
وأما صوم رمضان لما ينه  
من القضاء والكفارة <sup>وإلا</sup> <sup>وإلا</sup>  
لما ينه من اللز <sup>الذي</sup> وفساد

والقضاء والحيف ما نعطيا

وشرعا وان كان احدهما

صائما تطوعا فلما المهر كله

لانه يباح له الافطار من غير

عند في رواية المنقحة وهذا

في المهر هو الصحيح صور القضا

والمندور كالقطر في رواة

لأنه لا كفارة فيه

والصدقة بمنزلة الصوم

فراضها كفر منه

وتفعلها كنفله

وإذا حصل المحبوب

5 6 7 8 9

১৫      ১৬      ১৭      ১৮      ১৯

உ டி உ டி உ

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

بأمر الله ثم طلقها فلها  
 كمال المهر عند  
 أبي حنيفة وهو كماله  
 نصف المهر لأنه أعجز  
 عن المرضي بخلاف  
 العنين لأن المحل أدير  
 على سلامة الآلة ولا  
 حقيقة إلا أن المستحق  
 عليها التسليم في حق  
 الحق وقد انتبه  
**قال** وعليها العدة  
 في جميع هذه المسائل  
 احتياطاً استحساناً  
 مؤبهاً الشغل العدة  
 حتى الشرح والولد  
 يصل في إبطال حق الغير  
 بمجلة المهر لأنه مال الاحتياط  
 في إيجابه وذكر القدوة  
 في شروحه أن المانع كان  
 شرعياً تجب العدة للثبوت  
 التمكن حقيقة وإن كان  
 حقيقة كالموت الصغير  
 لعدم التمكن حقيقة

م بأمر الله ثم طلقها فلها كمال المهر عند أبي حنيفة  
 وقال عليه نعم المهر العجز عن المرضي ش لأن المرضي  
 لأن الحكم أدير على سلامة الآلة ش بمعنى خلوة العنين  
 حكمه وهو وجوب كمال المهر على سلامة الآلة والآلة للمعبر  
 خلوة صحيحة لأن السبب الظاهر وهو سلامة الآلة أقيم مقام  
 بخلاف المرضي فإن المانع منه ظاهر وهو المرض يعتبر الظاهر  
 جهاد في القينة صحة خلوة العنين إجماع وشك في القينة  
 وسما من التمكن م في حق المستحق ش أي أس م وقد ات  
 م قال ش أي قال محمد في إجماع الصغير م وعليها العدة في جميع  
 المذكورة م احتياطاً ش أي لئلا يخلط احتياطاً م استحساناً ش  
 أن لا تجب العدة لأنه وجوب خلوة فلا تجب العدة وكذا بعد الخلوة  
 هو قوله م أنه لو شغل ش بنت العنين المبرور نظر إلى منع  
 استقلالها والتدخل بغيري فيها ومن العبد لا يتدخل م والولد ش  
 واليوم الآخر فلا يستعين ما به زرع غيره والتقصود غاية  
 ش بقوله لم يطاني قيل معناه فلا يصدق الزوج في إبطال  
 للمأسدة م لأنه مال الاحتياط في إيجاب ش لا لا يجب  
 فصل الحب قلنا شغل رجماً بما به موهوم بالسحق ولذا ثبت  
 لمقتضى الشرح إلى الحسن الكرخي م المانع ش من الخلوة  
 لثبوت التمكن حقيقة ش أي لثبوت تمكنه من الوطى حقيقة  
 فتجب احتياطاً لجزائها لا يتأني بالمانع الشرحي م وإن كان ش  
 ش أي العدة م لأنهم التمكن ش من الوطى م حقيقة ش قال  
 لكن يمنع لما به وجوب فيه العدة وفيه لثبوت تمكنه من الوطى  
 استيف والصغير أو الصغير لا تجب العدة كذا في فتاوى الصوري  
 في باب الرضا

اذا اخطأ بها ثم طلقها يجب عليه نصف المهر قال الصدر الشهيد وفي شرح الجوامع العنبرية ومن المتأخرين من قال الصحيح ان المدة كور على قولها وعلى قول ابى حنيفة يصح الخلوة ويجب المهر كالمهر كالمرجوب قال لكن هذا خلاف ظاهر الرواية و قال صاحب الاجناس افقت الروايات انه يجب نصف المهر وهو الصحيح وفي شرح الطحاوي اقيم الخلوة مقام الوطى في بعض الاحكام لتأكد المهر وثبوت النسب ووجوب العدة والنفقة والسكنى في العدة وحرمة كحل زناها مع سواها في هذه العدة وكون البعض كالاحصان اى لا يصير معسنا بالخلوة وحرمة البينات والاحلال للزوج الاول والرجعة والارث حتى لو طلقها ومات وهو في العدة لم ترث وفي وقوع الطلاق في هذه العدة اختلاف والصحيح انه يقع طلاق آخر في هذه العدة لان الاحكام لما اختلفت في هذا الباب وجب القول بالوقوع احتياطاً وفي حرمة البنت في هذه العدة من طلاق باين اختلاف فمن محرم خلاف ابى يوسف والخلوة الصحيحة في النكاح لا توجب العدة وذكر القنبري في تكلم شافعي في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة انها واجبة فلا يراد على الحقيقة فصيل ليرتد وجب وهي متعينة لعدم الدخول لها ما ينافي لوقوعها والتمس اقيم مقام الدخول في حكم المهر والعدة وفيما سواها من الاحكام كالعدة وفي شرح القاضى خان فان امت الام قبل ان يدخل بها او بنتها لصلح ام قال شافعي القدرى هم يستحب المتعة لكل المطلقة واحدة وهو الحق طلقها الزوج قبل الدخول وقد بقي لها مهر اش صدر الكلام يدل على عموم استحباب المتعة لكل طلاق لان لفظ كل اذا امتنع الى النكاح يقتضى عموم الافراد ثم استثنى من هذه المطلقة المذكورة قال وصاحب المنافع وتنع الاشتباه منها في الاشتثناء وفي صدر الكلام اما الاستثناء فانه ذكر في البسيط والفتح ان المتعة تستحب للتي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر فنعذر الاستثناء على هذا ومن صدر الكلام فان المتعة واجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسيم لها مهر قال والجواب ان المتعة في المستثنية ليست بمستحبة عند القدرى فقد ذكر في شرحه ان المتعة واجبة ومستحبة فالواجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسيم لها مهر والمستحبة لكل المطلقة الا للتي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر والمراد من قوله لكل مطلقة غير التي يجب مهرها المتعة لانه بين كل من هذه قبل هذا وقال الا ترى معنى كلام القدرى في تحريم المتعة لكل مطلقة سوى التي تقدم ذكرها وهي التي طلقها قبل الدخول وقبل التسمية فان متعتها واجبة الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول بعد التسمية فان متعتها ليست بواجبة ولا مستحبة حكاه المطلق ولو كان مستحباً لكان المعنى آخر كما في قوله في صلوة الاكبر في طريق الصلوة عند ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه لم يمسكها العبد ولكن لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز ويستحب وهذا اعتقاد صاحب السدائى وعلى رواية صاحب المختلف وغيره ان المتعة المستثناة ايضا مستحبة فلا يصح الاشتثناء على روايتهم وقال صاحب الكافي قوله تستحب المتعة الى اخره يريد به المطلقة بعد الدخول في نكاح غير تسمية او لا والمطلقة قبل الدخول في نكاح غير تسمية الا المتوفقة فانها

قال ويستحب

المتعة لكل

مطلقاً لا مطلقاً

وهي التي طلقها

الزوج قبل الدخول

بها وقد

سمى لها مهر

يجب فيها وقال الكاكي انه ورد الاشكال في الاستثنا ومصدر الكلام المذكورين ثم اعجاب عن الاول بان المصنف  
 اتى القدوري فذكر ما ذكرناه ثم قال لان من نفي الاستحباب اراد به الاستحباب الثاني من دفع وحشة الفراق وهو  
 سحرهم في المستثنى ونظرت المحققين المستثنى والمستثنى منه من هذا الوجه وعن الثاني في بانه اجري لفظ الاستحباب  
 على العموم واراد به حقيقة في البعض وهي التي طلعتا بعد الدخول وقبل الدخول سمى لهما مهرا ولا وجهه اى الوجوب في  
 البعض وهي التي طلعتا قبل الدخول لم يسم لهما مهرا في الوجوب استحباب وزيادة وبذا اوضح عندنا شيخ العراق لتجزية  
 الجميع بين الحقيقة والمجاز عند اختلاف الحمل وقال الكاكي ايضا ويقال انه اراد بكل مطلقة غير التي يجب لهما المتعة لان  
 حكمها سابقا فدل سبق ذكرها على انه اراد بهذا العموم وغير ما كذا يلزم السكران في البعض او التناقض وقال السهرجى بعد  
 ان ساق كلام المصنف وتحتب المتعة الى قوله وقد يسمى لهما مهرا وفي بعض النسخ لم يسم لهما مهرا انتهى قلت قال في تنقيح  
 المكتوب في النسخ المتعة الا التي طلعتا قبل الدخول ولم يسم لهما مهرا وكذا اصح الارام لكن الاية السابقة في شرع  
 للقدوري انتهى قلت على هذه النسخة لا يبقى الاشكال وقال تاج الشريعة قوله تحتب المتعة لكل مطلقة اعلم ان المتعة واجبة  
 لمطلقة واحدة وهي التي ذكرها في الكتاب مستحبة لمطلقتين احداهما التي طلعتا زوجها بعد الدخول ولم يسم لهما مهرا والاخرى  
 التي طلعتا بعد الدخول وقد سمي لهما مهرا والتي طلعتا قبل الدخول بالعتمية لا يكون المتعة واجبة لهما ولا مستحبة وهي الصورة  
 المستثناة في الكتاب فصارت قوله تحتب المتعة لكل مطلقة اى تحتب لكل مطلقة غير تلك المطلقة التي وجبت متعتها المطلقة  
 الولدة فالاحتمال ان المطلقات اربع لانها لا تتحلوا اياها ان كانت مدخولة بها اولم تكن فان لم تكن فلا تحلوا وان كان مهرا  
 مسمى اولم يكن فان لم يكن في التي وجبت لهما المتعة وان كان مهرا مسمى في الصورة المستثناة التي لا تحتب لهما ولا تحتب  
 وان كانت مدخولة لهما لا تحلوا اياها ان كان يزوج القسم الآخران وهما اللتان تحتب لهما المتعة هم  
 وقال الشافعي تحتب ش اى المتعة لكل مطلقة الا هذه ش وهي التي طلعتا قبل الدخول بعد تسمية البهفيلست المتعة عنده  
 واجبة لهما على قول الجدي وعلى قوله القديم تحتب المتعة ويقوله قال احمد في رواية وفي رواية ثل قولنا وقال مالك انها  
 مستحبة في الجميع هم لانها ش اى لان المتعة هم وجبت صلة من الزوج ش وليست بعوض واما اذا اختلفت بين الزوجين  
 والاعراض اختلفت كمال من عليه هم لانه ش لان الزوج هم وحشا بالفراق ش فاوجبنا با صلة رفعا وحشة الفراق  
 هم لان في هذه الصورة ش اى المستثناة هم نصف المهرش منصوب لانه اسم لان طريفة المتعة مرفوعة لانه خبر بان  
 وقد عير الكلام المستثناة نصف المهر يجب هم بطريق المتعة لان الطلاق فسخ ش معنى هم في هذه الحالة ش اى في الطلاق  
 قبل الدخول يعود لهما اليها سالا وذلك يقتضي سقوط المهر كله كما في فسخ البيع لكن الشرع اوجب نصف المهر بطريق المتعة

وقال الشافعي اى  
 تحتب لكل مطلقة  
 الا هذه لانها وجبت  
 صلة من الزوج لانه  
 او حشها بالفراق  
 لان في هذه  
 الصورة نصف المهر  
 طريقه المتعة لان  
 فسخ في هذه الحالة

هم والمتعة لا تحكر ريش فلا يجب المتعة لهذه المطلقه مع نصف المهر قبل تولد وطريق المتعة وقع اختيار بعض  
 المتأخرين من اصحابنا حيث قالوا بالطلاق في هذه الحالة فخرج فيسقط جميع المسمى وانما يجب نصفه على طريق المتعة و  
 اما الآخرون منهم قالوا ما بقي نصف المهر وسقط نصفه بالطلاق لقوله تعالى فنصف ما فرضتم هم ولنا ان المتعة غاي  
 عن مهر النكاح في المفوضه شمس بكسر الواو وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسير لها مهر او تزوجها على ان لا مهر لها لم لا يش  
 اى لان الشان هم سقط مهر النكاح بالطلاق قبل الدخول هم وجوب المتعة والتمش اى والحال ان العقد هم بوجوب  
 العوض ش لا ينفك عنه لقوله تعالى ان يتفوا باموهكم فكان غناش عن مهر شمس كالتيمم مع الضرورهم وانما لا يجام  
 الاصل ش فلا تجب المتعة لوجوب المهر لكل المفروض عند الطلاق بعد الدخول او من المفروض قبله هم ولا شيئا منه فلا يجب  
 ش اى المتعة مع وجوب شمس من المهر وهو غني في الايجام شمس جواب عن حرف الختم وهو قوله واشتبا بالفرق  
 وتقديره سليمان واشتبا بالفرق لكنه لم يكن في ذلك الايجام شمس ما بينا لا يفعل ما قلنا باذن الشرع هم فلا يمتنع الفرائض  
 ش اى بالاجام شمس وذلك لان الطلاق مباح شرعا وما يكون استحبابا اذا كانت المرأة سليمة او تامة للاسلام او غنا  
 ان اليتيم احد والعدو قبل بذا ما يعلم ولا يفتى به كما في صورة المرأة الصالحة والزواج بمن نكحها ولا يملكها ثلثا ولا يزوجها  
 فانه يجوز له ان يرفع السلم الى زوج او يفتداهم فكان من باب الفضل شمس اى فكانت المتعة من باب الاحسان  
 وانما قال فكان على ما ويل الشار والمتعة بمعنى واحد وعلى ما ويل فعل المتعة هم واذا زوج الرجل بنته على ان يزوج  
 الزوج بنته او بنته ليكون احد العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما مهر شمس هذا النكاح  
 يسمى نكاح الشغار من الشغار وهو الرق وانما يقال شغارا لانها اذا اخلت من الناس والبلد شغار او المهر من فارة احد  
 وسمى هذا النكاح بذلك لخلوه عن المهر وجوز ان يكتبه الجاهلية وقال صلى الله عليه وسلم لا شغار في الاسلام وقيل هو من الرق  
 يقال شغار الكلب اذا رقع عليه ليحول وفيه قولان قيل سمي به لانها رقع المهر من العقد وقيل معناه لا ترتفع رطل فني حتى رقع  
 رطل يتك لابل الجاهلية وذكره القزالي في الوسيط والوسط وقيل الشغار البعد فكانه بعد من الحق في نكاح المهر واشتر في الفلانة  
 ابعد فيها فان قلت قوله عليه السلام لا شغار في الاسلام حديث صحيح اخرجه الجماعة عن حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه  
 واخرجه الترمذي ايضا من حديث عمران بن حصين واخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ونظمت في رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار قلت الفتى ابو ارفيه انما كان من اهل غلابة عن تسمية المهر وتركه بالكلية عادة الجاهلية  
 الاصلين النكاح فاشبهه بالبيع وقت النداء والنكاح لا يبطل بخلوه عن تسمية المهر كالمفوضه ولا فسادا في كماله لان الجاهلية  
 وملك الغير والابق ولا تسمية بالليس بل بالكلية والدم ولا تسمية بالليس بل بتمامه كالنحر والخبر وقد نص امام الحرمين على

والمتعة لا تنكسر

ولنا ان المتعة خلف

عن مهر النكاح المفوضه

لانه سقط مهر النكاح وجب

المتعة والعقد بوجوب

العوض فكان خلفا

لا يجام الاصل (اشياء)

منه فلا تجب مع وجوب

شي من المهر وهو غني

في الايجام فلا تلحقه

به فكان من باب الفضل

واذا زوج الرجل بنته

على ان يزوجها المهر من بنته

ليكون احد العقدين عوضا

عن الآخر فالعقدان جائزان

ولكل احد منهما مهر

وقال الشافعي بطل العقدان

لأنه جعل نصف المصهر  
صدقا أو النصف منكوت  
ولا اشتراك في هذا الباب  
فبطل الإيجاب ولنا أنه  
سمى ما لا يصلم صدقا  
فيهم العقد ويجب  
المثل كما إذا سمى  
المحمد والخيزر ولا تنفك  
بين الاستحقاق وإن  
تزوج حراما على حدة  
أيها أسنة أو على تعليم  
القران فلها مهر مثلها  
وقال محمد لها قيمته خدته  
وإن تزوج عبد امرأة  
بأذن مولاه على خدته  
سنة جازولها خدته

أن خلوها لا يبطل ولا يشترط آخر في النكاح لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطله الشرط الفاسد قوله في الكتاب موثقا  
عن الآخر قيد به لأنه لو لم يقل على أن يكون مبيع كل واحدة صدقا لا يخرج من النكاح ولا يكون شفا را بجامع الآية  
الرابعة ولما إذا قال لا تزوجك بنيت على أن تزوجني ابتك على أن يكون نكاح كل واحدة منهما صدقا لا لاخرى فانه  
يتعد النكاح عندنا لكل واحدة منهما مهر المثل وكذا إذا قال في الاثنين أو الاثنين وقال انشأني رضى الله تعالى  
عنه يطل العقد إن وبه قال مالك وأحمد وأحمدوا الحديث وأجابه من قريب ولقوله قال عطاء وعمر بن دينار و  
كقول والزهرى والشورى وقال الأوزاعي إن كان دخلها مهر مثلها قبل بالدخل مبيع وينسد العقد وقال عطاء  
المنشأ عن ابن يقران على كحاشا وبوتة لكل واحدة صدق ويطل نكاحا غيرهما ولم يستدل للمنفك الشافعى في هذا المذهب  
بل استدل له المعقول حيث قال هم لأنه شيء أي لأن الرجل الذي تزوج بنته على أن يزوجه الرجل بنته هم جعل نصف  
المبيع من كل واحدة منها صدقا والنصف الآخر يحكموا ولا اشتراك في هذا الباب شيء أي في باب النكاح لأن المبيع  
الواحد لا يكون شفعة كباين شفعين كما إذا زوجت المرأة نفسها من رجلين وإذا لم يبيع الا شفعة منهم فطل الإيجاب شيء  
وإذا بطل الإيجاب بطل العقد ومن سمي لا يصلم صدقا فمبيع العقد ويجب مهر المثل كما إذا سمي الخمر والخيزر بان تزوج  
على ثمنه خمر يرم ولا شفعة يدون الاستحقاق شيء في جواب النقص وبه أنه ان البضع لما لم يصلم صدقا لم تحقق الاشتراك  
لأن متاع المبيع المرأة لا تصلم ان تكون ملكة لمرأة أخرى فبقي هذا شرط فاسدا والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد  
وإن تزوج حراما على خدمته سنة أو على تعليم القران شيء أي تزوجا على أن يعلمها القران صح النكاح هم ولها مهر مثلها  
ش في العورتين والمصرة تعليم القران مثل تولنا قال كقول والليث والملك وإسماعيل وأحمد في رواية وأما قوله أبو بكر  
من النسيابة وابن الجوزي في التحقيق لأنه عبادة وليس به مال وشرع النكاح بالمال نصار كالصوم والصلوة وتعليم القرآن  
ومعنى حديث الواجبة نفسها وقوله عليه السلام زوجها بما سعت من القران أي من أجل أنك من أهل القران وأمره  
بما سعت من القران كزوج أبي طلحة على إسلامه هم فقال محمد لا تأتية خدته سنة شيء والسنة من مسایل العقد وهي كونه  
ذكرا على الاتفاق ولم يذكر خلاف محمد والمصنف ذكره أتماء لرواية المباح الصغير فانه قال فيه محمد عن يعقوب عن أبي  
حنيفة في رجل تزوج امرأة على خدمته سنة قال إن كان حرا فلها مهر مثلها وإن كان عبدا فلها خدته سنة وقال محمد لها  
خدته سنة إن كان حرا قال فيروا السلام البرودى في شرح المباح الصغير قال القصة أبو جعفر بن عبيد الله يقول لبي  
يزيد مثل قول محمد وقال بعض مشايخنا إن قولنا مثل قول أبي حنيفة هم وإن تزوج عبدا امرأة بآذن مولاه على  
خدمته سنة جازولها خدته سنة شيء لما فيه من تسليم رقبته والعبد من الأسوار في الأسواق ويعرض عرض الدواب

وقد سلبت عنه كرامات البشره وقال الشافعي لما تعلم القرآن والحديث في الوجهين ثم ادى في الموعد وبعد قال  
مالك واحد وكذا الخلاف لو تزوجها قبل مهر باطلاق الغير او القوم من القصاص فخذنا بيمين مهر النكاح وعندهم المسمى هم  
لان المصلحة انما العوض عند الشارط يصلح مهره شافعي ادى عند الشافعي لان القصاص تحقق المعاوضة هم لان ذلك تحقق  
المعاوضة فصار كما اذا تزوجها على خدمة وراخبر بضاؤه او على رعي الزوج غنما شافعي ادى تزوجها على ان يرعى غنما شافعي  
فلا وكذا اذا تزوجها على ان يزرع ارضها شافعي هم ولنا ان الشرع عيش ادى في عقد النكاح هم انما هو الاتجار  
بالمال شافعي ادى الطلب بالمال لقوله تعالى ان يتقوا باسماءكم هم والتعليم ليس بل شافعي ادى تعليم القرآن ليس بل فظنا  
ان يكون متقوما وكذا المنافع شافعي غير متقومة هم على اسمنا لانما اعرض الاتبي زنايين ومتقوما في العقد على خلاف  
القياس هم وخدمة العبد ابتجار بالمال فتضمن تسليم رقبته شافعي ادى رقبته العبد كما في الاجارة هم ولا كذا كالحرس شافعي  
يتضمن تسليم رقبته وعلى هذه التكلفة منع جواز النكاح على خدمة اخرى في الغنم قاله الاكل في الحيض ولو تزوجها على خدمة  
حراخر فالصحيح صحة ويرجع على الزوج بقبعة حرمة وعلى رعي غنما وزراعة ارضها يجوز في رواية والجمهور في رواية وفي المخرجات  
روايتان ولو تزوج العبد على رقبته باذن مولاه امته ولو بديرة او ام ولد جاز ولو تزوج عليها حرة او كاتبة لا يجوز  
ولا ينفذ بقبعة لان المنع من جهة الشرع لاس من جهة المال بخلاف عبد الغير حيث يبيع النكاح وحبب قيمته هم ولان  
خدمة الزوج المهر لا يجوز استحقاقها بعد النكاح لما فيه شافعي ادى لما في استحسان خدمة الزوج المهر من قلب الموضوع  
شافعي لان موضوع النكاح ان يكون الزوج بالمال قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء والمرء بالقياس  
المالكية ومتفق على النكاح ان تكون المرأة خادمة والزوج مخدوم والقول عليه السلام النكاح رقة وفي جملة خدمته مهر  
كان الرجل غدا والمرأة مخدومة وهذا خلاف موضوع النكاح بل خلاف هم بخلاف خدمته حراخر بضاؤه لانه شافعي  
يصلح ان يكون مهره لانه مسلم من رقبته كالمتاجرهم ولا منافعة فيه وبخلاف خدمته العبد فانه يخدم مولاه منه  
شافعي من حيث المعنى هم حيث يخدمها بوفد وبامرهم بالنكاح وبخلاف رعي الانعام لانه من باب القيام به  
الزوجية شافعي ليس من باب الخدمة لانها مشتركة في منافع اموالها فلم تنقص الخدمة الا ترى ان الابن اذا  
استاجر ابيه للخدمة لا يجوز له ان يستاجر رعي الغنم ولا رعي البقر ولا رعي الدواب وقد وقع التخصيص في قصة شعيب  
عليه السلام وشعرية من قبلنا لانهما اذا انصرا ليدورسوا بل انكارهم فلا منافعة سئل انه ممنوع في رواية شافعي  
وهي رواية الاصل الجاهل وهو لا يصح ويجوز على رواية ابن ساعدة وعلما يقول لانه من باب القيام بامور الزوجية  
هم ثم على قول صحيح بقبعة الخدمة لان المسمى شافعي ادى الخدمة هم يقال لما شافعي رعي والعقد عليها اذا التفتة تصير للابن

وقال المشافعي له ما تعين القرآن  
والخدمة في الوجهين لان ما يصح  
اخذا العوض عنه بالشروط يصلح  
مهره اذ لا يملك ذلك تحقق العا  
وصا كما اذا تزوجها على خدمة  
حراخر بضاؤه وعلى رعي الزوج  
غنما ولسان المشافعي انما هو  
بالمال والتعليم ليس بل وكذا  
المنافع على اصلنا وخدمة  
العبد ابتغاء بالمال لخدمة  
رقبته وكذا كذا كالحرس لان  
الزوج المهر لا يجوز استحقاقها  
النكاح لما فيه من قلب الموضوع  
بخلاف خدمته حراخر بضاؤه  
لانه لا منافعة وبخلاف خدمته  
العبد لانه يخدم مولاه منه حيث  
يخدمها باذن وامره وبخلاف  
الانعام لانه باب القيام  
بامور الزوجية فلا منافعة  
علما ممنوع في رواية شافعي  
قول المسمى لا يجزى بقبعة اخذ مده  
المسمى

كذا عن غير عن التسليم لكان  
 المناقضة فصار كالزوج  
 على عبد الغير وعلى قول  
 حنفية وبني يوسف لا يجب  
 مهر النكاح لان الخدمة ليست  
 بالاذلا يستحق فيه جمالها  
 فتمتية المهر والحزيرة هذا  
 قولها بالعقد للضرورة  
 من اذ المهر يستلزم  
 العقد لا ينظر بقوله فسق  
 الحتم على الاصل هو المهر  
 فان ترجعها على الف فقبضتها  
 وهبتها له ثم طلقها قبل  
 الدخول بها رجع عليها  
 بخصمانه لانه لم يصل اليه  
 بالعبية عين ما يستوجبه  
 لان الداهم والداني لا  
 في التودد والفسوخ وكذا اذا  
 كان المهر مكيلا او موزنا  
 اخفى الزمة لعدم تعيينها  
 فان لم تقبض الا لفحة  
 وهبتها له ثم طلقها قبل  
 الدخول بها كمر رجع واحد  
 منهما على صاحبه بنبع

عليها هم الا انه يجوز من التسليم اي عن تسليم الخدمة هم لكان المناقضة من وي كون المخدم غادوا والخدم  
 مخدموا وبني حنفية عن استخدام الزوج غير عاقلون لما تيمت المسمى هم فصار كالزوج على عبد الغير فاستحق  
 فلم يمتهم هم وسقط قول بني حنفية وبني يوسف ثبت مهر النكاح لان الخدمة من اي خدمة المهر ليست جمال اذلا  
 فتستحق فيه من اي لا تحتج الخدمة في النكاح قال الرازي نعماني في الموضع بطله ادواتي بي مرسومة لاعدائهم  
 على ان تكون هذه الجملة دليل على ما يباين ان مهر النكاح انما وجب لاعداء المهر لان خدمة الزوج المهر ليست بما  
 اولان خدمته لولا ان تقبض مستقيمة في النكاح هم جمال شل يعني اصلا لان المناقضة ليست جمال تقوم حقيقة لعدم الاحراز  
 وتقومها المعقود للضرورة غير عاجل في القياس واذا انقضا الشرع عن تسليم هذه الفتنة لكان المناقضة لم تثبت تقوما  
 هم لما ذكرنا ان فيه قلب الموضوع فصارت قسمية المهر والغير من شل اذا عقدت وسماها ادا مديها فانه يجب مهر النكاح هم  
 وبذلك ان تقوم للضرورة فاذا لم يجب تسليم شل اي تسليم ليس جمال هم في العقد لم ينظر بقوله فمقتى الحكم الامسك به  
 مهر النكاح شل ان مهر النكاح هو الاصل في النكاح هم فان تزوجا بالشل اي بان تزوج امرأة قبل صداقها  
 ورجعهم لم يقبضها شل اي فقبضت المرأة الالف الصداق هم فو بعتها شل اي المهر هم ثم طلقها قبل الدخول بجم  
 عليها شل اي رجع الزوج على المرأة بنسبتها وبني حنفية المهر وبني حنفية قال الشافعي وقال في الاظهر لا يرجع كما في المهر  
 وبني قال مالك واحم في روايته هم لان شل اي لان الزوج هم المهر اليها بالعبية شل اي ببيت الالف التي قبضتها  
 ثم وهبتها هم له عين ما يستوجب شل اي عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لا يستحق بنصف المهر والمقبوض ليس بمل  
 هو عوض عنه وهو لان المهر دين في الزمة والمقبوض عين نكاح مثله لا عينه فصارت ببيته للمقبوض كبيت مال آخر  
 في سلامة نصف الصداق فلم يسلم فله الرجوع وبذلك لان الدرهم والدينارين لا يتعينان في العقود والفسوخ شل  
 عندنا فصار كبيت مال آخرهم وكذا شل اي وكذا يرجع عليها بالنصف هم اذا كان المهر مكيلا او موزنا او شيئا اخر في المهر  
 كالعدة وليس في كثير من النسخ لفظ او شيئا بل هو او موزنا او شيئا اخر لفظ آخر مفعلة الموزون وقال الا راوي او موزنا  
 آخر غير الدرهم والدينارين شل يعني غير متعين بان تزوجا وقبل مهرها وكذا وكذا كرا من المخطئة او الشيعية او كذا وكذا  
 رطل من الاشياء التي توزن او شيئا اخر معين المكيل والموزون وكل ذلك بلا قبض وظل هذا بقوله هم لعدم تعيين شل  
 اي لعدم تعيين هذه الاشياء عند العقد ولهذا لم يجب عليها رجوعهم فان لم تقبض الالف شل اي فان لم  
 قبض المرأة الالف التي اصدتها عليه هم حتى وهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع فاعتدها شل اي من الزميين  
 هم على ما حكي به شل من ذلك هم في قولهم بعتها شل اس في قول السبب منيف وصاحبه استحسانا



هم وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول نزل لانه من اى لان الزوج هم مسلم المهر لى بالابراء وما سلم له  
 بالابراء غير ما يستحقه بالطلاق وش وهو براءة ذمتها عليهن نصف المهر بالطلاق قبل الدخول فالزوج مسلم لم يغير ما يستحقه  
 هم فلا تراثش اى المراه هم مما يستحقه اى الزوج هم بالطلاق قبل الدخول فالزوج مسلم لم يغير ما يستحقه هم وبذ  
 الاستحسان انه شش ان الزوج هم ومنه يدين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمتها عن نصف المهر  
 شش لكن بسبب آخر وهو الابراء هم والى اى بالى انكشاف السبب عند حصول المقصود وش وهو براءة ذمتها الزوج عن  
 نصف المهر لان الاسباب غير مطلوبه لانهما لى الاحكام الا ترى ان من يقول لانكشاف على الت ورجع شش منه  
 الجارية التى اشترى منك وقال لانكشاف الجارية جاريك ولى عليك الف لزم لى المصل لمصالح المقصود وان كثره  
 فى السبب وهو زوج الجارية هم ولو قبضت انفسا يه ثم وهبت الف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي فطلعت  
 قبل الدخول بهما لم يرجع احد بهما شش على صاحبه عند اى منقضية شش اى نيائية متعين وفيما لا متعين وبه قال الشافعى  
 فى وجهه وهو الصريح وفى وجهه يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول ربه هو القياس هم وقال يرجع عليها بنصف قبضت  
 اعتبار البعض بالكل شش معنى لو قبضت الكل ثم وهبت للزوج فطلعت قبل الدخول يرجع عليها بنصف قبضت كذا  
 اذا قبضت البعض هم لان براءة البعض خط فليس باصل العقد شش اى اجزاء الذى لم يقبض خط والخط لم يزل العقد  
 فكما انه تزوجها قبل انفسا يه المقبوضة ابتداء هم ولا يه حذيفة ان مقصود الزوج قد حصل شش وقد نفي تصوده بقوله هم  
 وهو مسلم انه نصف الصداق بلا عوض وقد حصل فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق كمن على اخرين من قبل فاشتمل  
 قبل حلول الاجل هم والخط لا يلحق بصل العقد فى النكاح شش لانه ليس بعقد معانته ولا سبادة ال بال فالتعق  
 الحامية الى دفع المهرين فلا يلتحق بصل العقد وانما يلتحق فى البيع فانه عقد معانته وسبادة ال بال ومنه يرجع الجارية  
 الى دفع المهرين ثم استوضح ذلك بقوله هم الا ترى ان الزيادة فيه الا لى شش لا يقبض شش وكذا الخط لا يلتحق لان الخط  
 والزيادة شيان فاذا لم يلتحق الخط لا يلتحق الزيادة الا ترى انها لو حلت عن الزوج لانتم لم يزل لما عتده اعتبارا  
 بالابتداء ولو انتم الخط بصل العقد كى ولو انتم لم يزل شش الباقي شش طلقها ما يقبض الباقي اعتبارا بالابتداء هم  
 ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف صورته تزوجها على الف وهبت  
 منه اثنين وقبضت الباقي فعنده الى منقضية يه عليها فجاءت اية ورجع منه النصف هم وعند ما يقبض المقبوضة  
 شش معنى يه عليها اربع اية لان عنده اسلام للزوج العين وعند ما المقبوض مستبرك فانه تزوجها على ما يقبضت  
 المقبوض هم ولو كان تزوجها على عرض شش فى الكافى تزوجها على ايتين باليتين كالعرض وفى جامع قاضى خان

وفى القياس يرجع عليها بنصف الصداق  
 وهو قول نزل لانه من اى لان الزوج هم مسلم المهر لى بالابراء وما سلم له  
 بالابراء غير ما يستحقه بالطلاق وش وهو براءة ذمتها عليهن نصف المهر بالطلاق قبل الدخول فالزوج مسلم لم يغير ما يستحقه  
 هم فلا تراثش اى المراه هم مما يستحقه اى الزوج هم بالطلاق قبل الدخول فالزوج مسلم لم يغير ما يستحقه هم وبذ  
 الاستحسان انه شش ان الزوج هم ومنه يدين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمتها عن نصف المهر  
 شش لكن بسبب آخر وهو الابراء هم والى اى بالى انكشاف السبب عند حصول المقصود وش وهو براءة ذمتها الزوج عن  
 نصف المهر لان الاسباب غير مطلوبه لانهما لى الاحكام الا ترى ان من يقول لانكشاف على الت ورجع شش منه  
 الجارية التى اشترى منك وقال لانكشاف الجارية جاريك ولى عليك الف لزم لى المصل لمصالح المقصود وان كثره  
 فى السبب وهو زوج الجارية هم ولو قبضت انفسا يه ثم وهبت الف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي فطلعت  
 قبل الدخول بهما لم يرجع احد بهما شش على صاحبه عند اى منقضية شش اى نيائية متعين وفيما لا متعين وبه قال الشافعى  
 فى وجهه وهو الصريح وفى وجهه يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول ربه هو القياس هم وقال يرجع عليها بنصف قبضت  
 اعتبار البعض بالكل شش معنى لو قبضت الكل ثم وهبت للزوج فطلعت قبل الدخول يرجع عليها بنصف قبضت كذا  
 اذا قبضت البعض هم لان براءة البعض خط فليس باصل العقد شش اى اجزاء الذى لم يقبض خط والخط لم يزل العقد  
 فكما انه تزوجها قبل انفسا يه المقبوضة ابتداء هم ولا يه حذيفة ان مقصود الزوج قد حصل شش وقد نفي تصوده بقوله هم  
 وهو مسلم انه نصف الصداق بلا عوض وقد حصل فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق كمن على اخرين من قبل فاشتمل  
 قبل حلول الاجل هم والخط لا يلحق بصل العقد فى النكاح شش لانه ليس بعقد معانته ولا سبادة ال بال فالتعق  
 الحامية الى دفع المهرين فلا يلتحق بصل العقد وانما يلتحق فى البيع فانه عقد معانته وسبادة ال بال ومنه يرجع الجارية  
 الى دفع المهرين ثم استوضح ذلك بقوله هم الا ترى ان الزيادة فيه الا لى شش لا يقبض شش وكذا الخط لا يلتحق لان الخط  
 والزيادة شيان فاذا لم يلتحق الخط لا يلتحق الزيادة الا ترى انها لو حلت عن الزوج لانتم لم يزل لما عتده اعتبارا  
 بالابتداء ولو انتم الخط بصل العقد كى ولو انتم لم يزل شش الباقي شش طلقها ما يقبض الباقي اعتبارا بالابتداء هم  
 ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف صورته تزوجها على الف وهبت  
 منه اثنين وقبضت الباقي فعنده الى منقضية يه عليها فجاءت اية ورجع منه النصف هم وعند ما يقبض المقبوضة  
 شش معنى يه عليها اربع اية لان عنده اسلام للزوج العين وعند ما المقبوض مستبرك فانه تزوجها على ما يقبضت  
 المقبوض هم ولو كان تزوجها على عرض شش فى الكافى تزوجها على ايتين باليتين كالعرض وفى جامع قاضى خان

والكسيل والمزودان اذ كانا صديقا فمؤمنة بركة العروص وان كان دينا فمؤمنة بركة الدار بهم فمقبضة او لم تقبض شهورا  
في حكم المسئلة هم فمؤمنة ثم ملطها قبل الدخول بها لم يرج عليها بشئ استحسانا شئ وبه قلل الشافعي في التقديم اولى بالجملة  
يرجع وهو قول مالك واحمد في رواية وهو قول الزهر وفي القياس وهو قول فيرجع عليها بنصف قيمته لان الواجب  
فيه رد نصف مدين المبرطه امر تفرير وشيئ يعني في قوله لانه يسلم له المهر في الابراغلة بترجها متخذه ومبه الامتحان  
ان عقد شئ اى حق الزوج هم عند الطلاق سلامة نصف التقيض من جهتها بلاعرض هم وقد وصل اليه شئ عين المهر  
بلاعرض من جهتها ففصل مقصوده فلا يرجع شئ كما عمل الدين الموبل قبل حلول الاصل وكن قبل الوكافة قبل الحلول هم  
ولمناش اى ولا يل حصول عقد الهم لم يكن لما دفع شئ اخر يكتايش اى مكان اتسحقه بالطلاق قبل الدخول يتينه  
في لاروم بخلاف ما اذا كان المهر دينا شئ يجرى فيه العوض كالكسيل والمزودان حيث يرجع عليها بالنصف لان المقبوض  
لا يتعين شئ بالرد اذ الدين تقضى باشتا له لا باعيانها ومثلان ما اذا باعت شئ بدينه الصداق المعوض هم من روبا  
لانه وصل اليه بدل شئ اى بعوض لانه اشتراه منها والسلامة بعوض كلاسلاست فلا يرب عما اتسحقه بالطلاق فيرجع عليها  
بنصف المهر والمزودان وجه على حيوان شئ بان تزود بها على حمار او فرس او بغيرها هم او بغير شئ اى اوتزود بها على عرض  
حال كونها من الذبته شئ بان قال ثوب بربوى بين جنبه ونوعه هم فكذلك البواب شئ اى لا يرجع عليها بشئ  
قبض او لم يقبض وعلى قول الشافعي لاقص التسمية ويجب مهر المثل وعن مالك في رواية واحمد في رواية بطل النكاح  
لجملة المسعى وعندنا صحيح العقد وجوب الوسط وانما لا يرجع بشئ هم لان المقبوض متعين في الرد وشئ لان الاصل في العرض  
الحيوان العينية وثبوته في الذمته على خلاف الاصل للضرورة لما فيه من الجواز وكان ينبغي ان يفسد العقد ولكنه صح وجوب  
الوسط وهذا شئ اشار به الى اثنين احد جواز النكاح بالحيوان والعروض بلا تعيين والاخر الى ان المقبوض متعين في الرد  
فاشار الى الاول بقوله لان الجواز شئ يعني عدم التعيين هم قد تحملت في النكاح شئ لان جناه على المساحة ما  
وانما قيد بقوله تحملت نهي النكاح احترازا عن المعاد وضعت المحنة حيث لا يقبل فيها الجواز كما لو اشترى فوسا او حمارا  
يجوز له ان يعرف ان جناه على الضمان فيردى الى المنازعة وشار الى الثاني بقوله هم فاذا عين شئ اى عند القبض  
هم يعبرى كان التسمية ونعت عليها شئ ولو كان كذلك كان متعينا وكذلك اذ عين بقبضه وقاية الاول صحة العقد  
ولان كان المسعى مجهولا وضع وجوب المهر وقاية الثاني عدم رجوع الزوج عليها بشئ لان وجهه له وعدم ولاية الاستبداد  
بغيره بخلاف الدارهم والديانيرهم واذا تزود بها على الف شئ اى انما تزوج رجل امرأة على الف ورجع هم على ان لا يرجع بها  
من البهولة او على ان لا يزوج عليها اخرى شئ اى او تزوج بشرط ان لا يزوج عليها امرأة اخرى فان النكاح صحيح

[illegible]

وان كان شرطه لم يسافر أو عدم التزوج فبالدلالة من الشرع فان في الباشع فلهما المسمى بالصلح بشرط ان لا  
 سمي صلحا بل لا يسمى بالمانعة وهو عدم اخرجها من البلد وعدم التزوج عليها وقد تقرر هذا بالشرع في كل المرات بما سمي هم وان تزوج عليها  
 واخرجها بشئ اى من البلدة هم فلهما مثلها بشئ وصورة المستند فبالدلالة ان كان المثل كالمثل لان هم فلهما في المانعة فبشئ حتى  
 شئت بقول المسمى من المثل هم فلهما فبشئ من المثل كالمثل لانهم في المانعة فبشئ بان كرمها ولا يلزمها العمل بالاشارة  
 هم والندية شئ اى وكما في تسمية الندية هم مع الالف شئ بان شرط ما يعث به كمال التسمية الندية مع الالف بان سئل  
 اليها مع الالف الايثاب الفخارة وقال زفران شرط لها مع الالف ما هو مال كالمندية فالجواب بكذا وان شرط ليس بمال  
 كطلاق العزة فليس بها الالف وفي النسخ الشرط في النكاح اقسام ثلاثة الاول يلزم الوفاة به وهو ما يعود ونفسه اليها وهو ان  
 لا يخرجها من دارها او بلدها او لاسيا فربما ولا يخرجها عنها ولا يتسرى عليها فلهذا الشرط يلزم الوفاة بها فان لم يلف فلهما  
 فسخ نكاحها يروى ذلك عن عمر وسعد بن ابى قحاص ومعاوية وعمر بن العاص رضى الله تعالى عنهم وبه قال شريح وعمر بن  
 عبد العزيز وجابر بن زيد وطائفة والادعاءى وانهم وبطلان هذه الشرط الزهرى وقفاة وبشاهدين عورة والليلث والشوكي  
 والملك والشافعي وابن المنذر وقال ابو حنيفة واصحابه كل من لم يلف المثل ان نقصت منه بسبب هذه الشرط والثاني ان يطل  
 فيه الشرط ويصح النكاح مثل ان يعطى ان لا يكون لها مهر وان يفتع عليها وان لا يطأها او ان يعزل عنها ولا يكون  
 عند ما في الجمعة الا بالاولى او بشرط لها ان تار دون الليل او بشرط عليها ان يفتع عليها او تقطع شيئا من المهر فلهذا الشرط ولا يلزمها  
 بالطله لانها تسمى في مقتضى العقد والنكاح صحيح في الصور كلها لانها لا يطل بالشرط الفاسدة والثالث ان يطل به النكاح وهو التزويج  
 في النكاح ونكاح المنة واشترطا الخيار وهذا الاتفاق او يقول زوجتك ان رضيت اخذنا او قلنا او جيت بالمهر في وقت كذا  
 والا فلا نكاح حينئذ وذكر ابو الخطاب فيه وفي خيار الشرط ورضي الله عنهما او رضى فلان روايتان احداهما النكاح فيها صحيح والشرط  
 باطل وبه قال ابو حنيفة وكذا عن ابى حنيفة في شرط الخيار وزعم انه لا خلاف فيها وفي فزانه الاكل تزوجها على ان اباءا بالخيار  
 صح النكاح بطل الخيار وان قال ان رضى ابى النكاح باطل قال ابن قدامة عن عطاء وابى حنيفة والشافعي والادعاءى ان  
 من قال في النكاح الى وقت كذا والا فلا فلهما يعني ان الشرط باطل والعقد صحيح وروى منصور عن احمد ان الشرط والعقد  
 جازان وعن مالك والشافعي وابى حنيفة فساد العقد وفي اشتراط الخيار في الصداق عن القائلين بطلان العقد وبطلان  
 الخيار وصحة العقد وبطلان الصداق هم ولو تزوجها على ان تارهم في بلد ما هم وعلى الذين ان اخرجها  
 شئ يعني من بلد ما هم فان اقام بها فلهما الالف وان اخرجها فلهما مهر مثلها لا يزاد على الفين ولا ينقص عن الالف وهذا  
 شئ اى هذا الحكم هم عن ابى حنيفة وقال الشافعي جميعا جازان حتى كان له الالف ان اقام بها والالفان شئ اى وان

فان وفي بالشرط  
 فلهما المسمى لانه  
 صلح مهر او قد تم  
 رضاها به وان تزوج  
 عليها اخرى او اخرجها  
 فلهما مهر مثلها لانه  
 سمي ما لها فيه نفق فخذ  
 فواته يعدم  
 رضاها بالالف  
 فيكمل مهر  
 مثلها كما في تسمية  
 الكرامة والمندية  
 مع الالف ولو تزوجها  
 على ان اقام لها  
 وعلى الفين ان اخرجها  
 فان اقام لها فلهما الالف  
 وان اخرجها فلهما مهر  
 المثل لا يزاد على الفين  
 ولا ينقص عن الالف  
 وقال الشافعي جميعا  
 جازان حتى كان لها الالف  
 ان اقام بها والالفان  
 ف ف ف ف ف

ان اخبرهما وقال زفره الشغل  
 جميعا فاسنان يكون لها مهر  
 مثلها لا ينقص من الف الاخر  
 على الفين اصل المسئلة في  
 في قوله ان خطته اليوم فلان  
 وان خطته على ذلك نصف  
 وسينها فبدا فاشاء الله فترجوا  
 على هذا العبد على هن العبد  
 احد هما او كسر في اخراج فاني  
 مهر مثلها اقل من لسها فلان  
 اكثر من رفعها فلان  
 بينهما فلان مهر مثلها وهذا  
 عند ابي حنيفة وقالها الا  
 في ذلك كل فان طهرها قبل  
 بها فلان نصف الا كسر في ذلك  
 باجماع لصان المصير الى مهر  
 المثل بعد ايجاب المصير وقول  
 ايجاب الا كسر في الاقل نصف  
 وصار كالمثل الاحتاق على  
 ولاي حنفية وان الموجه  
 مهر المثل اذ هو الاصل العدل  
 عنه عند صحة التسمية وقول  
 مكان المجهالة بخلاف التحمل  
 كانه لا موجه في البذل الا مهر  
 المثل اذا كان اكثر من لا يفقر  
 نصيب بالمحط وان كان انقص  
 من الاكسر فالزوج رضى  
 بالزوج

لما ان الاتفاق هم ان اخبرها بشئ من بلد باقان انهم بها فلما الات وان اخبرها فلما مهر مثلها الا على الفين  
 ولا يثبت مهر وقال زفر الشرحان جميعا فاسنان ش وبه قال مالك والشافعي وذكر شيخنا في المرقا قول زفر الحسن اقول  
 ابي حنيفة ذكره في كتابي فافهم ان في ثمر الطحاوي وعلى هذا الخلاف اذا تزوج بها فلان ان كان للمراة والفين ان لم  
 يكن او بالان كانت حرة وبالفين ان كانت عتية وبالف ان كانت ثيبا بالفين ان كانت بكرا وعن ابي يوسف وغيره ولو تزوجها  
 بالف ان كانت عتية وبالفين ان كانت حرة وبالف ان كانت ثيبا بالفين ان كانت بكرا وعن ابي يوسف وغيره ولو تزوجها  
 ساعته عن مخرج على الخلاف فيه ولو طلق قبل الدخول في بذر الفصول فلما نصف الات عدة هم ويكون لها مهر مثلها الا  
 ولا يراى على الفين ش لم يذكر المصنف وجوده في الاقوال واحالها على باب الاجارة حيث قال هم وهل المسئلة في الامارات  
 في قولان خطته اليوم فلان ويرى ان خطته هذا فلان نصف ويرى ثيبا فيه ش اى في كتاب الاجارة هم انشأ المصنف  
 ش لم يذكر في رواية وذكره بقا لثمة واحد وهو البضع الشئ في ثيبا فيه ش اى في كتاب الاجارة هم انشأ المصنف  
 ويجب مهر مثل ش وبه قال الشافعي والشافعي وروى قوله ان ذكر كل واحد من الشراطين تعيينه فيصالح جميعا وبه قال اسحاق  
 واحد في روايته وروى قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه ان الشرط الاول فتح عدم المهر لانه فيصالح العقد به ثم لم يصح الشرط  
 الثاني لان المهر انشأ منه ولم يفسد الكساح هم ولو تزوج بها على ذل العبد او على ذل العبد فاذا احد بشئ اى المصنفين هم  
 او كسر ش من الكس وبه قال مالك والشافعي وذكر شيخنا في المرقا قول زفر الحسن اقول فافهم ان في ثمر الطحاوي وعلى هذا الخلاف اذا تزوج بها فلان ان كان للمراة والفين ان لم  
 كان اكثر من رفعها فلان مهر مثلها وهذا عند ابي حنيفة وقالها الا كسر في الاقل نصف وصار كالمثل الاحتاق على ولاي حنفية وان الموجه  
 مهر المثل اذ هو الاصل العدل عنه عند صحة التسمية وقول مكان المجهالة بخلاف التحمل كانه لا موجه في البذل الا مهر  
 المثل اذا كان اكثر من لا يفقر نصيب بالمحط وان كان انقص من الاكسر فالزوج رضى بالزوج  
 بذان العبد اقل منه والمهر عند المسمى اذا فسدت على المسمى الا ان يخرج ذلك من ذكره تحليل التلاشي وهو قوله هم  
 لما ش اى لابي يوسف ومحمد ان المصير الى مهر المثل بعد ايجاب المسمى وقد ذكر ان ايجاب الاكس اذا اقل متيقن فصار كما  
 على الف والفين والاتفاق ش اى وصار كالاتفاق على الف والفين على مال يرجع الى الخلع والاتفاق جميعا كذلك الاقوال  
 بالالف والفين هم ولا يثبت حنفية ان الموجب الاكس المثل اذ هو الاصل على ش اى لان مهر المثل جهالا عدل كونه معا ولا يثبت  
 اى مسا وبالف خلاف المسمى لان لا يجوز ان يكون لان قيمة البضع كالقيمة في البيع البضع يتقوّم  
 عند العقد هم ولعل ش اى من مهر المثل عند صحة التسمية بمعنى المخرج العدل عن التسمية عند محتواها وهما لم تصح هم وقد ثبت  
 ش اى التسمية قد فسدت هم لمكان المهر المثل لا يخل فيه كونه لشك هم بخلاف الخلع والاتفاق لانه لا موجب لابي  
 البذل ش حتى لا يثبت ش عند ذكره لم يزل هم لان مهر المثل اقل من الاكسر الا في الاقوال فافهم ان في ثمر الطحاوي وعلى هذا الخلاف اذا تزوج بها فلان ان كان للمراة والفين ان لم

برضاها وهو الواجب في الطلاق قبل الدخول في جواب عما يقال اذ كان كذلك فان الواجب ان لا ينفك الا في حقها او في حق  
 من الا ان الواجب في الطلاق قبل الدخول فكذا في السمي قال المالك الواجب في الطلاق قبل الدخول الى ان ينفك فاما نصف الاوس  
 في ذلك كما لا يجمع وقد قرر الجواب ان الواجب في الطلاق قبل الدخول في مثل في العقد الذي فيه تبيين فيه لم ينفك  
 من فروع لا تخرج بمقتضى واعني قوله والواجب من نصف الاوس في غير هذا في اي على المتعة في العادة فوجب في اي نصف  
 الاوس من لا يخرج منه شي اي الاعتراف الزوج من غير الزيادة في عقد المتعة فان قيل اذا قدمت التسمية عند ان ينفك في  
 ان تجب المتعة كما لو لم يسم شي قلنا ان نصف الاوس بطريق المتعة فان قيل في اي ان يحكم المتعة كما حكم من المثل قبل الطلاق  
 لان المتعة هي الواجب الاصل في الطلاق قبل الدخول كما ان المثل هو الواجب الاصل في الطلاق قلنا انما حكم المتعة لانها  
 لا تزيد على نصف الاوس عادة حتى لو كانت زائدة عليها حكم المتعة من اذ تزوجها على حيوان غير موصوف بمتعة التسمية في صورة  
 ان يسمي جنس الحيوان وكون الوصف بريدان المثل جيد او وسط او دوسى الى غير ذلك من اوصافه واما الوصف بمتعة شي اي  
 من الحيوان من والزوج محيزان شاء اعطاهما ذلك شي اشارة الى الحيوان من انشاء اعطاهما تسمية شي اي قيمة الحيوان من  
 قال شي اي المصنف من جهة العقد على معنى هذه المسئلة ان يسمي جنس الحيوان وكون الوصف بريدان المصنف بهذا قوله  
 القدوس فان المسئلة المذكورة من سائل القدوس قال وان تزوجها على حيوان غير موصوف بمتعة التسمية قال المصنف سقنا  
 انه يسمي جنس الحيوان ولم يذكر وصفه ويدين ذلك بقوله بان تزوجها على فرس او حمار شي فان التسمية فيه صحيحة من اذ اذ لم  
 الجنس بان تزوجها على دابة لا يجوز التسمية به ويجب المثل شي فكذا المثل في هذا الموضع واما لو الكلام ونقصان المصنف  
 سمي الفرس والحيوان ليس كذلك بل جازع من الحيوان كما عرفت في موضعها والجواب من ذلك ان المصنف اراد بان يسمي ما يتوحد  
 العقد او هو النوع باصطلاح غير محتم في المسئلة الاولى صحت التسمية بحسب الوسط وفي المسئلة الثانية لا تصح التسمية للجملة الفاشية ولا يزم  
 المثل وية قال مالك واحد من وقال الشافعي يجب المثل في الزوجين جميعا لان عندنا لا يصح ثمن في البيع لا يصح ثمن في الحكم  
 شي قال الشافعي الحكم في الزوجين المذكورين على البيع لان النكاح عقد معاوضة كالبيع من اذ اكل او امتنع معاوضة وانما  
 معاوضة مال بغير مال شي لانه التزام المال ابتداء في عرض وهو معنى قوله فبعلنا التزام المال ابتداء حتى لا ينفك في مثل الجمل  
 شي المستدرك في الوصف من كذا في شي فان الشرع حل فيها ما يمين من الابل غير موصوفة من والا قايه شي هو جميع اقوالنا في  
 فيما لم يمين في قولنا يكون في مقابل عرض مالي من وشرطان ان يكون المسمى بالوسط معلوم شي قال المالك في الجواب بل لا يقدح به  
 ان يقال لا شبهة عند النكاح بالاقرار في كونه التزاما لم ابتداء في شي ان تصح التسمية فيما اذ اكل الفرس ولم يمين فوصفها كواحدة  
 يصح الاقرار بغيره الديان فقال وشرطان ان يكون المسمى بالوسط معلوم وسط مبتداء معلوم خبره ولا يمين لقوله الا بالوسط

والواجب في الطلاق قبل الدخول في  
 مثله التسمية ونصف الاوس في  
 عليها في العادة فوجب محيزان بها  
 لزيادة اذ اقر وجهها على حيوان غير  
 موصوف بمتعة التسمية ولها  
 الاوسط منه والزوج محيزان شاء  
 اعطاهما ذلك وان شاء اعطاهما  
 قيمته قال من مع هذه المسئلة  
 يصح جنس الحيوان دون الوصف  
 بان يسمي جنس الحيوان او حمارا  
 اذ الموصوف بالجنس يمكن تزوجها على  
 دابة لا يجوز التسمية به ويجب المثل  
 المثل وقال الشافعي لا يجب المثل  
 في الزوجين جميعا ان عندنا  
 يصح ثمن في البيع لا يصح ثمن في الحكم  
 واحد من معاوضة ولنا انه معاوضة  
 صفة مال بغير مال فبعلنا التزام المال  
 ابتداء حتى لا ينفك في مثل الجمل  
 صل الجمل كالدابة والا فامر به  
 وشرطان ان يكون المسمى بالوسط

بفتح السين واصل ان يكون اسم من جنة الله او وسط الشئ او مفصل وخياره وقد رآني صفة كوسط المعجى خير من طريقه والوسط المراتبة  
 لا كوسط خير من طريقه وهما ايضا كذلك لان اسم لما بين طرفي الشئ والوسط بالسكون فهو ظرف لا اسم معنى بن يقال جلبت وط  
 القوم اى ينهمهم رعاية للجانبين شى معنى جانب الزوج وجانب المرأة كما فى الزكاة يدعى ذلك الجانب الشئ ولا يفتيههم وذلك  
 عندما علم انيس لان شئ مثل على الجيد والروى والوسط ذو خط من شى معنى من الجيد والروى لان الوسط بالنسبة الى الروى جيد  
 وبالنسبة الى الجيد روى هم بنات جنة انيس لانه لا وسط له لاختلاف معاني الجانبين شى جهة الى الجنس لانه لا وسط له  
 له وخطا كالترو على وعلى وايداء حيوان حيث لا يكون ذلك لان ليس اما طرفان حتى يكون لهما وسط وحي معنى قوله لا وسط له  
 لان الجنس يشتمل على انواع وليس بعض النوع اولى من بعض بالارادة فصارت الجملة قاضية وقد سدت بالتسمية فوجب مهر مثل هم  
 بنات البلى شى بوابع عن قوله لا اصيله شى بالاصح سمي فى النكاح وتقديره ان قياس الشافعى للزوجة المذكور بن على البيع غير صحيح  
 هم لان نشأه شى اى شى البلى هم على المضائق شى من الجانبين لان كلاهما يفتيه على الآخر فى مورد العقد والمساكنة  
 شى فسر بالاكمل بقوله اى المنازعة وفسره الاترازي بقوله والمساكنة المعادلة وفى التعريب المساكنة ولكن فى البيع وتبين  
 النمرق من باب ضرب ولكن ايضا الجنابة وهو فعل المكس العشاء ومنه لا يخل صاحب كس ابنته هم لما النكاح فنبهنا على المساكنة  
 شى اى المساكنة فلا انيس بالجملة بالمفرد هم وانما تيسر شى اى الزوج من دا والوسط من ادا او قيمته هم لان الوسط لا ينف  
 الا بالقيمة فصارت اصنافا من الايقاف شى وتفسيره القيمة الوسط بقدر الغلاء والرخس عندنا وهو الصحيح وعليه الفتوى وانما قدرا او قيمة  
 بابعين وبنار فى السود وفى البعير خمسة دينارا بالمشاهدة فى زمانه وها جنبا على الاوقات والاكثية كلها والامر على اقالا لان القيمة  
 تختلف باختلاف الغلاء والرخس هم والعبد تسعة شى اى من حيث التسعة فها ذكره مطلقا ولم يفت الى نفسه اما الوضائف  
 الى نفسه ان قال تزوجتك على عدي فليس لان يعطى القيمة لان الاضائق من اسباب المتعريف كالاشارة ولو كان شارا  
 اليه ليس لان يعطى القيمة لكنه ايهنا كذا فى المحيط وغيرهم فيتميز بنما شى اى من ادا والقيمة دين اداء العبد للوسط حتى تجر المرأة  
 على القبول بايما وقال زفر ولك واحد لا تجر المرأة على القبول وقال القاسم بن النخبة تجر المرأة على قبولها ان سعى عبدا وسطا او جديا  
 او روبا قتلنا وفى الذخيرة الوسط فى زماننا اودون لتك وافع السود وفى الوسطى بلادهم السدى لان النخبة هم عند جميع انواع خلاصة  
 روى وسندى وشى عالا على الروى والا فى الشى والوسط السدى وفى بلاد التركى والمثقلة والندى فى فالوسط الصغار والى الوسط  
 ارفع النعم لتك والا اودون الندى والوسط السدى فالوسط على التركى والى الندى وفى بلادنا لان السود لا توجد عننا وفى بلادهم  
 لوترو جها على وصف ابيض صح لا يصح يدوان الوصف فى الوصف اولى واليود عند جميع الروى والوسط السدى والروى الندى و  
 البعيدة من التركى والوسط الروى والروى الندى وقيمة الجيد مسون وبنار والوسط ابعون قولا لقول والمتعريف القيمة باختلاف

هبة للجانبين وذلك  
 عند اعلام الحبس لانه  
 يشتمل على الجيد  
 الروى والوسط والوسط  
 ذو خط منهما بخلاف  
 جملة الحبس لانه  
 لا وسط له  
 معنى الجنباس  
 فجلوا لى لى كى من  
 على المضائق والمساكنة  
 اما النكاح فوجب على  
 المساكنة وانما يتبين  
 الوسط لا يجره الا بالقيمة  
 فصارت اصنافا لا ينف  
 والعبد اصله تسعة

وفي المفتي الوسط من العبد يا سيدي المنصوص في الالهي والروحي والجنسي والجنسي هم وان تزوجها على ثوب غير موصوف  
فلما لم يشرش اى باجماع النائية الرابعة وهو معناه ش اى معنا قولنا تزوجها على ثوب غير موصوف هم ذكر الثوب ولم يشر عليه  
ووجوب ش اى وجوب المثل هم ان يزوجها على ثوب ش اى الثوب وقد ذكرنا ان مراده من الجنس النوع على اصطلاح  
الفتاوى هم اذا شيا بجناس ش اى انواعه كالقطن والكتان والابرسم ونحوها وهو يسمى بنسأ اى نوعا هم بان قال برك  
اصح التسمية وغير الزم ش يفتى بين التسمية والوسط لم يأتنا ش ان الثياب النوع هم وكذا ش اى وكذا يخيرهم اذا بالغ  
في وصف الثوب ش بان ذكر لونه وعرضه وذرع ورقعة وذكر انه على منوال كذا وكذا وصاحبها يحبس المسلم فيه هم في ظاهر الرواية  
ش انما ازعماروى من ابى غيبة ان الزوج يجب على تسليط الوسط وهو قول زفر وقال الكاكي قية ظاهر الرواية لما وردى عن ابى  
ان قال ان ذكر الابل مع ذلك لا يجبر المرأة على قبول القية وان لم يذكر الابل مع ذلك يجبر لان الثياب لا تثبت في الذمة بثبوتها  
سميها الا بوجوبها ووجه الظاهر ما ذكره بقوله من الانهاليت من فوات الاشغال ش ليل ان تسليط الاثني عشر نسل فصارت كالعبد  
هم وكذا ش اى وكذا يخير الزوج بين الوسط وقيمة هم افا همي كليا او موزنا وهو من جنسه دون صفقة ش شل ان تقول برك  
على كونه اذن من زعم ان ولم يشر على ذلك فانه يخير بين الوسط وقيمة هم وان سعى بنسأ ش اى نوعه وصفه التجبرش بل تخير  
على الوسط هم لان الموصوف نكاح ش اى من المكمل والموزون هم ثبت ش وينا هم في الذمة بثبوتها سميا ش مالا او موزنا  
بليل جواز استقائه واسلم فيه وان لم يذكر الصفه فروع وفي المحيط وغيره تزوجها على بيت وهو بدوى يابسه بيت من شعرا وبه  
اذا هو فروع من الثياب وان كان حضر قال محمد لما بيت وسط قال اراد به ثياب بيت وانما قال يابسه من جنس الكاكي والقيمة  
لا يكون بالبيت قال صاحب المحيط وفي عرفنا راد بالبيت الذي يبات فيه من المدرد لا يصلح له الا ما كمن معنا وفي المبسوط  
المراود بالبيت متاع البيت وهو معروف بالعرف وهو يابسه من الكاكي المرأة فينصرف الى الوسط وعن ابى شقيقة قيمة اربعون  
دينارا وفي جوامع الفقه هو على مثل متاع بيت وسطى في عرفهم وفي عرفنا يجب المثل وان عين البيت فهو على عينه بخلاف الاربع  
والذاتية وفي تعيين التبرعات والنفوس التي تزوج كالداهم والعطرافية كذلك وفي المراضع التي تزوج فيها فعيون المكمل  
والموزون والعبد باعيا منها يتعين والزوجية اخذت بها وقال مالك يجوز النكاح على بيت وخادم ويجب فيها الوسط وعند الشافعي  
يجب فيها المثل وفي مسند ابن ابى شيبه قال الحسن وابن سيرين والنخعي يجوز النكاح على الوصفا والوصايت زوجت نفسها  
بماز به وفي الذخيرة وهو الصحيح ولو لم يقل الدخول بها فلها نصفه ويجوز اذا علم مقدار مهرها وفي جوامع الفقه لوتزوجها على مثل مهر  
فلها نصف المثل وكذا اذا تزوجها على مثل هذا الزنيل فله نصفه او قيمته هذا العبد او قيمته عبد او على سبعة دنانير وتوفت او على ان يزوجها  
بما عاش او برهات او على صاهر او ناته من هذه الابل او على ثوب قيمته عشرة اوقال بجميع ما لا يجب في ذلك كالمثل وفي الرغيف

وان تزوجها  
على ثوب غير موصوف  
موصوف خلاها  
مكمل المثل وخلاها  
انما ذكر الثوب  
بغير وصفه فربما  
لهذا وجهه  
الجنس في الثياب  
اجناس واولى  
جنسها كل  
هو في صفه لانه  
في غير الزوج  
بينا كذا اذا بالغ  
في وصف الثوب  
في ظاهر الرواية  
لأنها ليست  
من ذوات الكاكي  
مثل كذا اذا سمع  
مكلا او موزنا  
في جنسها دون  
صفه ولا يشر  
وصف كذا كان  
الموصوف كذا  
في الذمة ثباتا  
صحيحا كذا في  
مسألة كذا في  
قال كذا جازا  
هم متعلقا

هذا القول ابن عنترة رضي الله تعالى عنه وعن ابني عنترة ليطهرا فاقه من ياتر جوابا على من عساه على ان اصوا فماله كان له الصوف تمسكنا  
وترجوا على جارية جليل على ان ابني عنترة فلما الجارية دون ولد باق من كسب مهر المثل الا ان يحكم بالكثر من نفعه في ملكها  
على حكمه لان حكم باق من مهر المثل فلا يزوج منها وفي النسخي لو تزوجها على حكمها او حكمه وفيه لا يصح وهو قول المشافعي وقال في  
يجوز فان وقع الفتر باحكم فيها والافصح ولا شيء اما فان فرض لمسا مهر المثل لورسا النكاح وقال ابن حزم في المسمى النكاح  
فيه ولو تزوج اسرا على الف موبل الا يصح التاجيل ويوم الزوج تبجيل ما تعارف اهل بلدة بمجيلة ويؤخذ الثاني بعد الطلاق والموت  
ولا يصح على تسليم السابق ولا يصح عليه وفي فتاوى عنترة هو عادة خوارزم فان طلقها رجيا لا يصح المهر حال الصحة متفقى العدة به وقال  
عامة المشافعي وقال القاضي المبدع وقاضي بخاري ولا يصح حالا ولو قال بعقبة موبل وبعضه موبل لم يزوج ويحل بالفرقة  
والموت او بالطلاق وقيل يجب حالا وهو اقرب الى الحق وفي الذخيرة والصحيح الصحة للعقد معلومة في نفعها وهو الطلاق او الموت  
وفي المبدع اذا ذكر اجمالا بمهر ولا كالمسرة ومهر برب الرشح ومجي المطر وقال تزوجتك على انك موعدة فمى حاله لان الاصل لم يثبت  
للمهالة الفاشية وان تزوجها على الف على ان يقدر بآية سره البقية الى سنة كان الاكف كمال الى سنة الا ان تقيم المرأة بنية  
على انه قد تمسك من شئنا فاقه في النسخي مبرر بتبطل موبل وان لم يذكر اجمالا وقال القاضي المبرمج وحمله الفرقة وقال ابن  
سبيل لا يحل الا بعبث او فتره وهو قول الشافعي واحسن وحاول الثوري وقال ابو عبيد يكون حالا وقال اباس يزوجها بنية  
وقاية اكمل حتى يطلق او يخرج من مهر او تزوج عليها وعن كمال الاذاعى والنسخي حال الى سنة بعد دخوله وقال الشافعي  
لما مهر المثل وانقارده الخطا بسن العنابة وقال الملك ان كان عن نفعه ان لا يؤخذ الا عند الموت والطلاق فانه ينظر الى مهر المثل  
لكم المرأة فيعطى مثلها ان دخل بها وان لم يدخل بها جليل المهر ولا ينسخ ذكره ابن المنذر عنه في الاشرف وان تزوجها على الف  
الى موبل الرشح او حجب المطر في حالة الجهالة اى المنازعة عند الاصل وان تزوجها الى المصدا او الى الديار او الى  
او المهر بان قال لا يصح باي لا رواية في هذه المسئلة في الكتب الظاهرة وقال النسخي الصحيح صحة التاكيد الى هذه الاشياء في  
الصدوق كالكفالة وفي الرخصة في يجوز الفتر فوج الى المصدا والديار في الصحيح ومن لم يشاخ من قال لا يثبت الا بعبث  
في الصدوق الى هذه الاحوال ووفق بين الصدوق والكفالة بان ما هو المعقود عليه وهو المرأة لا التحمل اليه بالة ابن الاصل خلاف  
الكفالة قال والاولا صح قال تزوجتك بمهر جاري في الشرع ينصرف الى مهر المثل كذا في فتاوى ابني الليث وقاضي خان  
وقال صاحب المحيط يعرف الى عشرة داهم ولو تزوجها على اكثر من مهرها على انها بكر فاذا هي ثبت لا تثبت الزيادة  
تزوجها على حرة او على اندهما عليها فتمت حج وسطا وهو الحج على الراحلة وعند الملك يجب مهر المثل الا ان يكون معه مطلق  
واحد التسمية فاسدة لان الحملان مجبول تلقان فبنا بطلان الاجماع على جواز الاستيفار وان زادهم الى كفة في جميع بلاد اسلام



في القنينة يجوز الزيادة في الكهنة بشرط عدم التامع من غير قبول من شأن تزويج مسلم على غير ما ذكره في النكاح ما بينه وبينها من مثلها  
 شذذه من المسائل القديمة وفي الجواهر لا مالكاً لفتح النكاح قبل الدخول بعده ثبت على المشهور بل فسره على التوبة  
 والوجوب فيه قولان وعن الشافعي يجب مهر المثل وفي قول تيمته وقال ابو عبيد الله النكاح في ذلك كله واتقاه ابو بكر بن  
 عبد العزيز من الحائض وهو قول الظاهرية ومثل العروج على السنة واليوم بقولنا قال الا داعي والثوري واخرون لا يجوز  
 فهوهم لان شرط قبول النكاح شرطاً فاسد فصح النكاح ولو لم يشرط في السنة واليوم بقولنا قال الا داعي والثوري واخرون لا يجوز  
 فكذا اكدواهم بخلاف البيع حيث لا يصح المهر والمهر مبرم لا يبطل بالشروط العارضة ش والنكاح لا ينفسد ولما لو كنت  
 ممن ذكر الشن في البيع يبطل والنكاح لا يبطل بالسكوت عن ذكر المهر حيث يصح ويجب مهر المثل فانقرها لم يكن تمصيح  
 التسمية ش لان شرط صحة التسمية ان يكون المسمى مالا والنكاح لا يبطل بالانقضاء في قوله هو قوله لان التسمية  
 ليس بمال في حق المسلم ش فوجب مهر المثل وقال الشافعي في قوله القديم واحد يجب في المهر مهر المثل وفيه ثلث تسمية  
 وقيل قول المصنف في النكاح ليس بمال فيه نظر فان الاصحاب قالوا فيها انما مال غير متقوم في حق المسلم لان المال يقع فيه  
 القيمة والنكاح بهذه المشايخ هم وان تزوج بذه المرأة على هذا الدفن من المثل فاذا تزوجها مهر مثلها عند ابي حنيفة وقال  
 وزنه خلاش وبه قال احمد والشافعي في قول وفي قول اخر يقول ابي حنيفة هم وان تزوجها على هذا العبد فاذا تزوج  
 ابي حنيفة لم يهرم يجب مهر مثلها عند ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف يجب القنينة ش وقول ابي يوسف ولا يفسد النكاح ش قوله  
 كذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي وشمس الامية السرخسي في شرحه وكذلك لو تزوجها على ثاة ذكيتها فتلته ميتة فالحال  
 فيها كالحالات في الحروف في جماع الفقة اذا تزوجها على هذا الدفن من المثل او على بذه الذكوية فاذا تزوجها ميتة يجب مهر المثل  
 فيما عند ابي حنيفة وعند احمد يجب فيه نكاحاً او ذكوية او قيمتها ولم يذكر التسمية غيره وفي العبد اذا لم يهرم يجب مهر المثل عند ما  
 عند ابي يوسف قيمة اذا لم يعلمها يكون حراً وان علم يجب مهر المثل اتفاقاً وان قال على هذا النكاح الهودي فاذا تزوج  
 فعند ابي حنيفة يجب ثوب هودي مجرودة ولم يذكر قول ابي يوسف ولو قال على هذا الفقة من الخطأ فاذا هوى شعيرة او على بذ  
 المثل فاذا هوى ميت يجب المسمى بقدره عند ابي حنيفة وعن محمد يجب الشعيرة قال والظاهر انه يجب عند مهر المثل ولو قال  
 على هذا الفرق من الحسن وليس فيه شيء يجب لها مثل ذلك من الحسن ولو قال على هذا الفرق من الحسن يجب مهر المثل  
 هم وابي يوسف انش اى ان الزوج هم المعلنش يقال المعلنش ش فطرح حيث سمى لها مهر مالا وعجز عن تسليمه يجب عليه  
 قيمته او مثله ان كان من ذوات الاشياء فالحال من ذوات الامثال هم كما اذا ملك العبد المسمى في العتق بان  
 تزوجها عليه فملك هم قبل التسليم ش اس قبل تسليمها فاما يجب قيمته السيد المالك اتعتفا

لان شرط قبول النكاح  
 شرط فاسد فصح  
 النكاح ويبلغو النكاح  
 بخلاف البيع لانه  
 يبطل بالانقضاء  
 لكن لو وقع التسمية  
 لما ان المسح ليس بمال  
 في حق المسلم فصح  
 المثل في تزويج امرأته  
 الذكوية المثل فالحال  
 فيها كالحالات في  
 الحروف في جماع  
 الفقة اذا تزوجها  
 على هذا الدفن من  
 المثل او على بذه  
 الذكوية فاذا تزوجها  
 ميتة يجب مهر المثل  
 عند ما عند ابي  
 يوسف قيمة اذا لم  
 يعلمها يكون حراً  
 وان علم يجب مهر  
 المثل اتفاقاً وان  
 قال على هذا النكاح  
 الهودي فاذا تزوج  
 فعند ابي حنيفة  
 يجب ثوب هودي  
 مجرودة ولم يذكر  
 قول ابي يوسف  
 ولو قال على هذا  
 الفقة من الخطأ  
 فاذا هوى شعيرة  
 او على بذ المثل  
 فاذا هوى ميت  
 يجب المسمى بقدره  
 عند ابي حنيفة  
 وعن محمد يجب  
 الشعيرة قال  
 والظاهر انه  
 يجب عند مهر  
 المثل ولو قال  
 على هذا الفرق  
 من الحسن ليس  
 فيه شيء يجب  
 لها مثل ذلك  
 من الحسن ولو  
 قال على هذا  
 الفرق من الحسن  
 يجب مهر المثل  
 هم وابي يوسف  
 انش اى ان الزوج  
 هم المعلنش  
 يقال المعلنش  
 ش فطرح حيث  
 سمى لها مهر  
 مالا وعجز عن  
 تسليمه يجب  
 عليه قيمته  
 او مثله ان كان  
 من ذوات  
 الاشياء فالحال  
 من ذوات  
 الامثال هم  
 كما اذا ملك  
 العبد المسمى  
 في العتق بان  
 تزوجها عليه  
 فملك هم قبل  
 التسليم ش  
 اس قبل  
 تسليمها  
 فاما يجب  
 قيمته السيد  
 المالك اتعتفا

والبونيفة يقول انتمت الاشارة في اي قوله هذا هو التسمية في قول الله ههنا الاشارة لكونها الخ في المقصود  
وهو التعريف في كونها قاطبة لاشارة لان الاشارة بمنزلة وضع اليد على الشيء يحصل بها كمال التسمية لان الاشارة الى شيء  
وارادة غير مقتضية والما التسمية فمن باب استعمال اللفظ وارادة غير موضع له من مكانه تنزوع على غير ادعاش اي مكانه بال  
تنزوعا على غير في تنزوعا على هذا الدن من اكل او تنزوعا على حرفي تنزوعا على هذا العبد فالواجب فيها مذهب الشل بلا خلاف  
هم ومحمد يقول الاصل ان المسمى اذا كان من غير الاشارة يتعلق العقد بالشار اليه لان المسمى موجود في المشار اليه ذاتا  
ش اي من حيث الذات هم والوصف تبعه ش اي تتبع الذات لانه تابع للذات وعنده لا يستلزم القدام الذات هم  
وان كان ش اي المسمى من خلاف بنسبه ش اي من غير الاشارة اليه هم يتعلق بالمسمى لان المسمى شل المشار اليه من حيث  
التعريف هم وليس يتابع لش اي المشار اليه هم والتسمية الخ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية ش وهي الحقيقة  
من حيث هي هم والاشارة تعرف الذات ش من غير دلالة على الحقيقة ثم افصح ذلك هم الاتري ان من اشترى نصفا  
على ان ياتي بغيره جاج لانه قد العقد لا اختلاف الجنس ش فيتعلق العقد بالمسمى وهو معدوم وبيع المعدوم باطل هم ولو اشترى  
على ان ياتي بغيره جاج لانه قد العقد لا اختلاف الجنس ش لان المشار اليه من غير المسمى في فعلق العقد وهو موجود ونفسه  
اذا عرفنا هذا قال محمد المرتع العبد بنفس واحد لا شتر كما في الصورة والضمن والمنافع الا انها تختلفان في الماهية فبعد  
الاختلاف وتطلب الاتجا والاتفاق فيتعهد بنفس وكان المشار اليه من غير المسمى يتعلق العقد بالشار اليه وان لا يصلح  
سعدوم كونه لا لافقصة التسمية فيصير الى مد الشل اما المخرج الخل فبعضان يختلفان لانها لا يتخلطان في الصورة ويختلفان  
في الاسم والمعاني فيقل للاتحاد وتطلب الاختلاف لكانا منقسمين فبعضان في فعلق العقد بالمسمى وهو في الاسم والمعاني في  
من الخل والبونيفة يقول ان المخرية والمانية والرقية والمرتية صفات تعاقب على الذات الواحد فلا يتعلق به بنفس كالعبد  
والشاب والشعرية والصغر والكبر فكان المشار من غير المسمى في الصلاة جميعا هم وفي مسالتناش راد به قوله واذا  
تنزوعا على هذا العبد فاذا هو حرهم العبد مع الجنس واحدش وقيل ان الحرة الصغيرة يصير عبد العبد حرا ومنها فصلا متقا  
اشارة اليه بقوله هم لقلة التقاوت في المنافع ش ينظر ذلك في جواب البيع وعنده هم المخرية الخ ش في المسألة المذكورة  
وهي ما اذا تنزوعا على هذا الدن من اكل فاذا هو حرهم بنفسان فبعضان في التقاوت في المقامه ش فاما ان لا يصير  
مسد الاخر ولا يصلح له اكل الاصلح له الخ فكل بعد استحكامه لا يتقلب غيرا بخلاف هذا قال في المبسوط ابو عنيقة يقول لا يخر  
مع الخل بنفس واحد فان الاصل واحد وهو العصبية والمانية واحدة اوصاف تعرض على المعين فلا تعجب تبدل بنفس  
كالصغر والكبر في الادمي فان قلت يرد عليه مسألة الجامع وهو ان اكلت لا يذوق هذه الخمرة فصار مثلا فاذ لا يمش

والبونيفة يقول انتمت الاشارة في اي قوله هذا هو التسمية في قول الله ههنا الاشارة لكونها الخ في المقصود  
وهو التعريف في كونها قاطبة لاشارة لان الاشارة بمنزلة وضع اليد على الشيء يحصل بها كمال التسمية لان الاشارة الى شيء  
وارادة غير مقتضية والما التسمية فمن باب استعمال اللفظ وارادة غير موضع له من مكانه تنزوع على غير ادعاش اي مكانه بال  
تنزوعا على غير في تنزوعا على هذا الدن من اكل او تنزوعا على حرفي تنزوعا على هذا العبد فالواجب فيها مذهب الشل بلا خلاف  
هم ومحمد يقول الاصل ان المسمى اذا كان من غير الاشارة يتعلق العقد بالشار اليه لان المسمى موجود في المشار اليه ذاتا  
ش اي من حيث الذات هم والوصف تبعه ش اي تتبع الذات لانه تابع للذات وعنده لا يستلزم القدام الذات هم  
وان كان ش اي المسمى من خلاف بنسبه ش اي من غير الاشارة اليه هم يتعلق بالمسمى لان المسمى شل المشار اليه من حيث  
التعريف هم وليس يتابع لش اي المشار اليه هم والتسمية الخ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية ش وهي الحقيقة  
من حيث هي هم والاشارة تعرف الذات ش من غير دلالة على الحقيقة ثم افصح ذلك هم الاتري ان من اشترى نصفا  
على ان ياتي بغيره جاج لانه قد العقد لا اختلاف الجنس ش فيتعلق العقد بالمسمى وهو معدوم وبيع المعدوم باطل هم ولو اشترى  
على ان ياتي بغيره جاج لانه قد العقد لا اختلاف الجنس ش لان المشار اليه من غير المسمى في فعلق العقد وهو موجود ونفسه  
اذا عرفنا هذا قال محمد المرتع العبد بنفس واحد لا شتر كما في الصورة والضمن والمنافع الا انها تختلفان في الماهية فبعد  
الاختلاف وتطلب الاتجا والاتفاق فيتعهد بنفس وكان المشار اليه من غير المسمى يتعلق العقد بالشار اليه وان لا يصلح  
سعدوم كونه لا لافقصة التسمية فيصير الى مد الشل اما المخرج الخل فبعضان يختلفان لانها لا يتخلطان في الصورة ويختلفان  
في الاسم والمعاني فيقل للاتحاد وتطلب الاختلاف لكانا منقسمين فبعضان في فعلق العقد بالمسمى وهو في الاسم والمعاني في  
من الخل والبونيفة يقول ان المخرية والمانية والرقية والمرتية صفات تعاقب على الذات الواحد فلا يتعلق به بنفس كالعبد  
والشاب والشعرية والصغر والكبر فكان المشار من غير المسمى في الصلاة جميعا هم وفي مسالتناش راد به قوله واذا  
تنزوعا على هذا العبد فاذا هو حرهم العبد مع الجنس واحدش وقيل ان الحرة الصغيرة يصير عبد العبد حرا ومنها فصلا متقا  
اشارة اليه بقوله هم لقلة التقاوت في المنافع ش ينظر ذلك في جواب البيع وعنده هم المخرية الخ ش في المسألة المذكورة  
وهي ما اذا تنزوعا على هذا الدن من اكل فاذا هو حرهم بنفسان فبعضان في التقاوت في المقامه ش فاما ان لا يصير  
مسد الاخر ولا يصلح له اكل الاصلح له الخ فكل بعد استحكامه لا يتقلب غيرا بخلاف هذا قال في المبسوط ابو عنيقة يقول لا يخر  
مع الخل بنفس واحد فان الاصل واحد وهو العصبية والمانية واحدة اوصاف تعرض على المعين فلا تعجب تبدل بنفس  
كالصغر والكبر في الادمي فان قلت يرد عليه مسألة الجامع وهو ان اكلت لا يذوق هذه الخمرة فصار مثلا فاذ لا يمش

خلوكم تبديل الجنس كمنعت اذ الوصف في الحاضر لغو والمآلة بلا دمي في الضم والكبر بعد طقت يمكن النكاح بان اخل  
والنكاح بينان في العرف ومبنى الايمان عليه وان كان جنسا واحدا في الحقيقة وفي المحيط العبد والحر عندنا في حقيقة ولو  
تزوج بها على هذا العنصر فتم قبل قبضه عن ابني يوسف لما مثله ولم يذكر قولها فان تزوجا على بزين العبد بن بذا  
مبينته على الاصل المذكور والخلاف فيها كالحلاف فيما ذكر منها فكذلك ذكر بالغا فقال فان تزوجا بش  
اي فان تزوج رجل امرأة هم على بزين العبد فان اذ احد بها فليس لها الا الباتى شش اى ليس لها الا العبد الباتى  
هم اذ اساء دى عشرة وراهم عندنا في حقيقة لانه شش اى لان الباتى هم مسه ووجوب السمي ان كل يمنع وجوب مهر اشل  
شش لان السمي ومهر الشل لا يتبعان بيان بذه لان الباتية يقترب الاشارة والاشارة الى الحر يخرج من العقد فكانت  
قسمية العبد الباتى لغو فكانت تزوجا على عبد وليس لها الا ذلك ولا يجب للمهر الشل لانها لا يتبعان ثم العبد الباتى  
لو كان يساوى مهر الشل ليس لها الا ذلك ولا يكمل مهر الشل مع العبد الباتى فان قلت قال المصنف قبل بذا التزوجا على  
الف ان اقام بها الى ان قال ان اخربا فلما مهر الشل فمذا يدل على ان السمي لا يوجب مهر الشل قلت اجيب بان ذ  
الشرا لا يتحقق بعقد النكاح بقواته يوجب قوات رزنا فكل مهر الشل فاما السمي فلم يستحق اصلا فافهمهم وقال ابو يوسف  
لما العبد شش اى العبد الباتى هم قيمته الحر لو كان عبدا لانه المهر سلامة العبد بن وعبر عن تسليم احد ما تجب قيمته شش  
وبه قال احمد والشافعي في قول وكذا لو نظر احد بها مقصودا وعند الشافعي في الاصل بطل في الرود المصوب ويصح في الملوكة  
وتخير فان فسخ مهر الشل هم وقال محمد وهو رواية ابى حنيفة شش رواه ابن جماعة عن ابى حنيفة لما العبد الباتى وتماهم  
مشلها اكثر من قيمة العبد لانها شش اى لان العبد بن هم لو كانا حرين يجب تمام مهر الشل عنده شش اى عند محمد رحمه  
الله تعالى وانما قيد بقوله عند محمد استرا من قول ابى يوسف ولو نظر عند الصداق آخذ لم يجب قيمته او كان عبدا فكذا  
اذا نظر العبدان حرين يجب قيمتهما ايضا وكذا في احد العبد بن اذا نظر حرا هم فاذا كان احدهما عبدا ثبت للعبد وتماهم مهر  
شش اى اذا كان احد العبد بن الذين تزوجا عليها فلهما مهر الشل ولا يخرجوا ويحب العبد تمام مهر الشل ان كان اكثر من  
قيمة العبد هم واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد شش مثل النكاح بغير شيوع ونكاح الاخت في عدة  
الاخت في الطلاق الباتى ونكاح الحائسة في عدة الرابعة ونكاح الامت على الحرة قبل الدخول شش قيد قبل الدخول باجماع  
الرابعة وكذا العبد المملوك لان بعد الدخول لها مهر الشل على ما ياتي عن ربيب هم فلامر لما شش عند اهل العلم مطلوبة وعن ابن حنبل  
يجب كالصحيح والاصل له لان التكليف من الوطى حرام فلا قيام مقام الوطى واما مقام القيد من غير غلوة مقام الوطى وجوب  
بذلك كمال المهر ذكره في المنعني وقال الا تزاوى وانما يجب التفرق على القاضي ليدلوا بمزاج النكاح الخطا اعراض العورة

فان تزوجها على

العبد بن فخلد

حرف على العبد الباتى

اذا اساء دى عشرة

عندنا في حقيقة

لانهم شش وجوب

وان كل يمنع وجوب

المهر الشل وقال ابو يوسف

لما العبد قيمة الحر

كان عبدا لانه المهر

سلامة العبد بن

عن تسليم احد ما

قيمة وقال محمد وهو

عن ابي حنيفة لما العبد

الباتى الى تمام مهر

ان كل مهر مشلها اكثر من

قيمة العبد فلو كان

حرين يقيم مهر الشل عند

فذلك ان احد العبد بن

الى تمام مهر الشل واذا فرق

القاضي الزوجين في النكاح

الفاسد قبل الدخول

فلا مهر

لأن المعرفية لا يجب  
بمجرد العقد لفساد  
وانما يجب باستتاع  
منافع البضع وكونه  
لخلافه كان المحل فيه  
لا يثبت بها العكس فلا  
تقام مقام الوطى فان  
دخل بها فلهما مثلها  
لا يزداد على المسمى من  
خلافه لضرره  
يعتبر بالبيع الفاسد  
ولئان المستوفى ليس  
بمال وانما يتقدم  
للتسمية فاذا ازلت  
على مهر المثل لم  
يجب الزيادة بعد  
صحة التسمية  
وان فقصت

العقد فان خرج منها قبل الدخول فله مهر وانه عدة لان الكساح الفاسد لا يحكم قبل الدخول وكذا اذا فزع بعد الخلوه الصريحة لان  
الخلو الصريح في الكساح الصحيح انما قامت مقام الوطى للتمكن من الوطى وبهذا لا يمكن من الوطى لكون العقد فاسدا واجب  
لرفع الاعتقال بخفي لان يجب نصف المهر لثبوته تعالى وان لا يثبت من قبل ان يسمو به ومن قد فزع من فريضة نصف  
ما فزع من قبل لان قبل في المطلق بعد الكساح من كل وجه لان المطلق يعرف الى الكمال علم بعد الكساح من كل وجه  
انتمى قلت قال الا ترى وانما يجب التفريق على القاضي فمن اين الوجوب عليه وقد قالوا لا يثبت وقت التفريق فيها على  
تفريق القاضي بل لكل واحد منها فخرج هذا الكساح بغير محض من صاحب قبل الدخول وبعده محض منه كالبيع الفاسد لا يجب  
بمجرد العقد فان لكل واحد من قبل القبض وبعده لا يثبت من المهر كذا في النسخة قلت يمكن ان يكون الوجوب على القاضي  
عن ترافق الزوجين اليه لان المهر فيه شئ اى في الكساح الفاسد لم يجب بمجرده للعقد لفساده وشئ وانما يجب استتاع  
منافع البضع قوله لفساده اى لفساد العقد وانما يجب شئ اى للمهر بسبب استتاعه ومنافع البضع وكذا بعد الخلو  
شئ اى وكذا يجب للمهر في الكساح الفاسد اذا وجد التفريق بعد الخلو الصريح ايضا لان الخلو فريضة اى في الكساح  
الفاسد لا يثبت بها التمكن من الوطى فلهما فقام مقام الوطى فصار لخلو الحائض وهذا قول الشانخ الخلو الصريح  
في الكساح الفاسد كالخلو الفاسد في الكساح الصحيح فان دخل بها شئ اى بالمرأة التي تزوجها بكساح فاسد فلهما  
المثل شئ لان الوطى في محل المعصوم بسبب الضمان المجازي او الخد الزاجر وتعذر الدخول في اشبهته الكساح فيه تعيين الاول لقوله  
عليه السلام ايما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحا باطلا فان دخل بها فلها المهر ما استحل من فرجها من عليه السلام ان  
مستحق في الكساح الباطل بالدخول لا بالعقد والخلو هم لا يراون شئ اى مهر مثلها هم على المسمى شئ اى على الذي سمى عند العقد  
هم عندنا فلا فرق من المدعى بغيره بالبيع الفاسد شئ يقينه عليه حيث يجب القيمة في البيع الفاسد بالغة ما بلغت و  
ان زادت على الثمن فذلك المثل هم ولنا ان المستوفى ليس بمال المستوفى شئ هو البضع وهو ليس بمال لا ييس  
تمتقوم في نفسه وانما تقوم بالتمسك به عند العقد فوجب تقدير القيمة وهي مهر المثل بعد التسمية هم فان زادت  
شئ اى التسمية هم على مهر المثل لم تجب الزيادة لعدم صحة التسمية شئ فان قيل يراد على قوله وانما تقوم بالتسمية مسألة  
المفوضة فان مهر المثل يجب فيها ولتقوم منافع البضع قلنا المراد انها تقوم زيدا على مهر المثل بالتسمية في العقد فلهذا العقد  
يمنع انقص عن مسألة المفوضة اى في حق الزيادة لان التسمية في الكساح الفاسد عدم حكم لانه وعد في ضمن الكساح  
الفاسد فاذا كان سعد وما حكمه لم يتغير للزيادة على الموجب الاصل وهو مهر المثل كما في البيع الفاسد اذا كان العثن  
زايدا على القيمة فلا يجب الزيادة بل يجب القيمة وانما اذا كانت التسمية اقل من مهر المثل وجب المسمى ولا يجب الزيادة لوجوب





او دوكذا قال صاحب المحرم ودين بائنتين العمية وهي مجعية وذكر ابن حبان في الصحابة قوله لا كس ولا شطط اس  
 لانقصان ولا زيادة والوكس الشح والواد وسكون الكاف وبالسعين المعلقة هو النقصان والشطط بفتح الشين المجعية والطاء  
 المعلقة وتكرارها الجور والزيادة ومن اقارب الاب ابي ونساو كما اقارب الاب هم لان الانسان من جنس قوم ابيهم  
 ش لا من جنس قوم امه الا ترى ان الام قد تكون امته والابنة قرشية تبعها لابيها ومن المثل مختلف باختلاف هذه  
 الاوصاف هم وقيمتهم الشئ انما يعرف بالنظر في قيمة مبنية ش ابيهم في كل الشئ الا يعرف النظر في قيمته غير مبنية  
 هم ولا تغير باسما وخالها ان لم يكونا من قبيلة ش يريدها من قبيلة ابيها وذلك مثل ان تخرج رجل ابنة عمه  
 فتكلمه بقتل ابنه وجها من رجل يسمى لها مافيد مثل بهاز وجها ثم يطلقها او يموت عنها قبل الدخول او بعد او يطلقها بغير  
 الخلو الصحيح واما من جنسها وجها فانه يكلم لها مافيد مثل امها وهي بنت عم ابيها او مبراخت امها وهي خالها بنت عم  
 ابيها وقال ابن ابي ليلى يعقب باسما وخالها ونساؤها هم من قبل امها لما بينناش اشارة الى قوله وقيمتها الشئ انما تعرف  
 بالنظر في قيمته منه هم وان كانت الام من قوم ابيها بان كانت بنت ممتنع يعقب به لانها من قوم ابيها ش لان  
 الانسان من قبل امه ولهذا كان اكثر من تولي من خلفا ربي المباس بن الاما، ولم يخرجوا بذلك من ان يكونوا من بني شام  
 والماثمية ان ولدت من قبل كان ولدنا بطياهم ويعقب في مثل ان يصادي الزمان في السن والجمال والمال والعقل  
 والدين والبلد والعصر والعفة وهي ثمانية اشياء وفي العفة تعقب الماثة في خمسة عشر خصلة الجمال والحسب والمال والعقل  
 والدين والعلم والارباب والتقوى والعفة وكما قال الخلق وحداثة السن واليكارة وحال ومصال الزوج وان يكون لها ولد وفي  
 المحيط والرخينة في قبل لا يعقب الجمال في بنت الحسب والشرف وانما يعقب ذلك في وساطة الناس اذا رغبت فيهم الجمال بخلاف  
 بنت الشرف وفي المحيط فان لم يوجد في قرابتها من جوشل حالها ايته مثلها في الاجنبيات وفي خزانة الاكل امرأة لا مثل  
 لها في الجمال والماثي تبيلتها بنظر الى قبيلة اخرى مثل قبيلة ابيها وعندها في صنفه لا تعقب الاجنبيات هم لان مثل الشئ يختلف  
 باختلاف هذه الاوصاف ش اشارة الى الاوصاف الثمانية المذكورة فان الغنية تتكلم بانها تنكح الفقيرة وكذا الشابة  
 مع العجوز والحسنة والشابة هكذا البها في هم وكذا يختلف باختلاف الدار والمهشش اراد بالدار والبلد وان يكون من وجهها  
 في بلد احسن لا يتغير بهر باع عشرتها في بلد اخر في فان لم يوجد من ينكحها اعتبر بالاجانب من بلد ما باجمع الامية  
 وتحصيل المقصود بقدر الوسع كذا في المبسوط وفي المحيط والذخيرة يعقبها كما من هو مثلها في هذه الصفات يوم التزوج قوله  
 والعصر اى واختلاف العصري الزمان هم قالوا ش اصحابنا هم ويعقب النسوة في الكيكارة ايضا لانه ش اى لان الشئ  
 هم يختلف باختلاف الكيكارة والقيسوت ش قال صاحب المغرب القريب من النساء التي قد تزوجت والحج غيبات والشيابة

لان الانسان  
 من جنس قوم  
 امه وقيمتها  
 انما تعرف بالنظر  
 في قيمته  
 ولا يعقب باسما  
 وخالها اذا لم  
 تكونا من قبيلتها  
 لما بينناش كانت  
 الام من قوم ابيها  
 بان كانت بنت عمه  
 فحينئذ يعقب بها  
 لما احسن قوم ابيها  
 ويعقب في كل المثلان  
 تتساوى لهما ان في  
 السبع والجمال والمال  
 والعقل والدين والبلد  
 والعصر لان كل الشئ





أثبت خلاف ابن يوسف في خلاصة الفتوى منقول عن المحققان النجاشي وذكر ذلك وإن كان النجاشي عن الأب في  
 من عن الموت فهو باطل وكذلك كل خلاف في من الموت من الوارث فهو باطل والجواب عن النجاشي في جميع ذلك لانه  
 ولي عليه كالمصنف سواء كان الجوزون أصليا أو عارضا ولو تزوج الأب طفلة العنيفة امرأة بمهر معلوم المهر باء إلا إذا  
 ضمن وقال لكك والشافعي في القديم المهر على الأب لا يضمن ولا تملك الصدق على اعتداسك بالانكاح  
 هم وصح إبراهيم الأب الثمن من المشتري هم عند أبي حنيفة ومحمد ش وذلك خمس الآية النجاشي في جميع ذلك  
 الأب لم يذكر الخلاف هم ويملك قبضه بعد بلوغه ش أي يملك الأب قبض الثمن بعد بلوغ النجاشي هذا القول هو  
 العدة على العاقرة في البيع هم فلو صح النكاح ش أي ضمان الأب الثمن عن المشتري في البيع هم بعينها من النفس  
 ش فلو صح وقد مر به أنه هم ولا يملك قبض المهر للأب ش هذا جواب عن سؤال محمد بن عيسى ه إن يقال كيف قلتم إن الأب  
 سفير لا يرجع حقوق العقد اليه وله ولاية قبض مهر العنيفة وقال الكاكي قد تقيده السؤال إن يقال الأب يملك قبض المهر  
 كما لو يملك قبض الثمن فلو صح ضمانه بعينها من النفس وهذا يجوز هناك وكذا في الأب فاجاب عنه بقوله ولا يملك قبض  
 المهر للأب هم يحكم بالابوة ش أي بولاية الابوة هم لا باعتبار عاقدة ش ثم لا يشترط احضار الزوجة بقبض الأب مهرها  
 عند علمائها وعند زفر وهو قول أبي يوسف لا يشترط في المهر فإني لا يشترط ولم يملك خلافاً لما لا ترى أنه ش  
 أي الأب هم لا يملك قبض ش أي قبض المهر بعد بلوغه ش أي عند بيتها أي ما ومن قبض فلو كان باعتبار عاقدة  
 يقبض بعد البلوغ أيضا كما في ثمن المبيع وقال أبو الوالي في فتاواه الأب إن يطالب بمهر البكر وإن كانت كبيرة  
 والقياس أن لا يطالب لأن ولاية الأب تقطع عنها بالبلوغ ووجه الاستحسان أن العادة فيما بين الناس أن الأبا  
 يضمنون صدق البنات ويحرمون بها البنات والبنات تكون راضية تبصر الأب لا تستحي من المطالبة بنفسها  
 ولو رغب الأب عن قبض الصدق لا يملك الأب المطالبة وليس لأحد من الأولاد أن يقبض الجارية المهر مكره سهر بالابوة  
 منها ثم الأب في حق البكر البالغة أنها يملك قبض صدقها المسمى لا غير حتى أن المسمى إذا كان أيضاً لا يقبض المهر ولا يجوز  
 استبدال الأب والأب لا يملك الاستبدال قال خمس الآية النجاشي هذا من ذهب علماءنا وروى عن علماء الجعفر أنهم جوزوا  
 ذلك حتى تزوج قبض بعض العبدان من ميسر المسمى وبالنصف ضياء عما يجوز قال هذا رفق بالانس وقال في الفتاوى  
 العنصرية لو قبض السود مكان أبيه في المجلس لا يجوز وإن قبض العنصرية لا يجوز إلا في موضع جرت العادة كإفني  
 رساتيقنا يأخذون بعض المهر ضياء حاهم فلا يصح ضمانه لنفسه ش توضيح لما قبله هم قال ش أي محمد في الجامع العنصر  
 هم والمهر أن تمنع نفسها ش أي من الزوج هم حتى يأخذ المهر ش هذا إذا كان المهر عاجلاً أما إذا كان موبلاً فقد أفتى

ودعه المهر  
 عند أبي  
 حنيفة  
 محمد بن مالك  
 قبضه بعد  
 بارقه ضلو  
 هم الضمان  
 يصير ضا  
 من أنفسه  
 وكلايته قبض  
 المهر للأب  
 بحكم الابوة  
 لا باعتبار  
 أنه عاقدة  
 لا ترى أنه  
 لا يملك  
 القبض بعد  
 بلوغها  
 فلا يصح  
 ضمان النفس  
 قال والمهر  
 أن تمنع نفسها  
 حتى تأخذ المهر

وقمعه من يزوجها اي يافز  
بها ليتبعي حقها في البذل  
كالتعين حق الزوج في البذل  
وصالح البسيم وليس للزوج  
ان يمنعها من السفر والزوج  
من منزله وزيارة أهلها  
حتى يوفيهما المهر كله الى المجل  
لان حق الحبس كاستيفاء  
المسحق وليس له حق البتة  
قبل البتة ولو كان للمهر كله  
موجباً ليس لها ان تمنعها  
لاستطاعتها حقها بالثأر  
كما في البيع وفيه خلاف في  
وان حصل جواز ذلك  
الجواز ان يثبت في حكمه  
ان تمنع نفسها بالثأر فيما اذا  
كان الدخول مضاعفاً وكما  
مكته او كانت صبيغة في  
ينقطع حقها في الحبس  
بأنهات وعملها في الخلاف  
بما يرضاهن في حق هذا  
الثقة لهما ان العقود عليه  
كله قد صار له بالوطية  
الواحدة او طلاقاً له في ذلك  
بما يجبه المهر لم يبق لها حق  
الحبس كابل ان لم يسل المبيع  
ولم ينفذ

بين ما صرح به على ما يبيح ان انشاء المهر في حق من تمنع نفسها من تزوجها اي يسافر بها  
شفسر الاخراج بالسافة من تعين منها في البذل ش اي تعين حق المرأة في المهر كالتعين في حق الزوج في البذل  
ش وهو البضع من وصار كالبيع ش يعني ان البذل بحسب البيع لطلب الثمن فكذلك المرأة تمنع نفسها لطلب المهر  
وليس للزوج ان ينهها من السفر والخروج من منزله ش اي منعه من الخروج من منزله وزيارته أهلها ش اي ليس له ان يمنعها  
من زيادة البهائم حتى يوفيهما المهر كله ش اي للمجل من المهر لان حق الحبس لا يستيفر استحقاق ش لان حق الحبس لا يزوج  
لاجل ان يثبت في منتهى استحقاقه وهو الاستحقاق بضعها من ليس له ان لا يستيفر قبل الايقار ش اي قبل ان يوفى حقها ولو لم  
وفي الموطأ يخرج في حواجزها وزيادة البهائم وتسافر في غير ارض حتى يوفيهما جميع المهر والظاهر ان التاكيد في كل المهر على المجل منه  
م ولو كان المهر كله موجباً ليس لهما ان تمنع نفسها بالاستطاعتها بالثأر ش اي لا استطاعتها حق طلبها بسبب ما جعل المهر  
وبه قال الشافعي ومالك واحمد من كافي البيع ش يعني ان الثمن اذا كان موجباً للبايع ان يحبس المبيع فكذلك لو حبس  
المرأة نفسها اذا كان المهر موجباً م وفي خلاف ابى يوسف فانه قال لهما ان يمنع نفسها اذا كان المهر موجباً الى ابل معلوم  
سواء كانت المدة قصيرة او طويلة لان ملك البضع لا يبرى عن ملك البذل وعن ابى حنيفة ومالك ليس لهما ان تمنع نفسها  
لانها ربيعية باستطاعتها فلا تمنع نفسها وبه قال الشافعي واحمد ومالك من وان دخل بها كذا كالمجاب ش اي كذا  
للزوجة لهما ان تمنع نفسها حتى تافخر المهر وتمنع من ان يخرجوا فيما قبل الدخول بالاتفاق فكذلك بعد الدخول من عند  
خليفة ش وهذا قول ابى حنيفة اخر الكذا في الايضاح من وقال ليس لهما ان تمنع نفسها ش وهو قول ابى حنيفة ولام  
والخلاف ش اي الخلاف المذكور بين ابى حنيفة ومالك من فيما اذا كان الدخول برضاها حتى اذا كانت بكراً او كانت  
صبية ومجنونة لا يسقط حقها في الحبس بالاتفاق على هذا الخلاف ش المذكور من والخلاف بهما بزيادة ش مثل الخلاف  
في الدخول من ويتبين على هذا الخلاف من استحقاق النفقة ش فعند ابى حنيفة اذا منعت نفسها بعد الدخول لا تسقط  
نفقتها لان المانع محرم وعندهما لا نفقة لهما وقال ابو اسلم البرودي في شرح الجامع الصغير كان الباقع اسم العقارات  
في المانع يقول ابى يوسف ومحمد وفي السفر يقول ابى حنيفة قال وهذا حسن في القيتا يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها لطلب  
المهر فانه امتنعت لا تسقط نفقتها كما هو مذهب ابو حنيفة من لما ش اي لابي يوسف ومحمد ان الموقوف عليه ش وبه  
من كذا صرح مسلم البشير ش اي الى الزوج من بالوطية الواحدة وبالخلوة ولما ش اي ولا لعل كون الموقوف عليه  
مسلم بالوطية الواحدة وبالخلوة من كذا لما ش اي بالوطية الواحدة وبالخلوة من جميع المهر ش فاذ كان الامر كذلك  
من فلم يبق لها حق الحبس كالبايع ان سلم المبيع ش اي بانها قبل قبض الثمن من ولم ش اي ولا ابى حنيفة من انما ش

ان المرأة هم صنعت منه شئ اى من الزوج هم ما قابل البديل شئ وهو البضع هم لان كل وطية تصرف في البضع المهرهم  
فلا تخفى على صنعتها البهرل على البضع المهرهم هم عن العرش شئ يعني لا يجوز اخلاوة عن العوض هم ابانة لظهور شئ اى  
لاجل الابانة يظهر الذمى هو المهر المهرهم هم والتاكيد بالوادة شئ هذا جواب عن قولها ولما تباكك بها جميع المهر تقديره  
ان التاكيد بالوادة اى تكرر المهر بالوطية الواحدة هم لماله ما رواه باش اى لاجل مبالته ما رواه الرطية الواحدة هم  
فلا يصح من احوال المعلوم شئ لان الجهرل لا يراهم المعلوم هم ثم اذا وجدوا فذلك هم وصار معلوما تحققت المرأة  
شئ في احوال الاول كونه معلوما يصير المهر مقابلا وبالاول واذا وجدوا فذلك هم وصار المهر مقابلا بكل شئ اى  
بكل الوطيات ويظهر ذلك بقوله هم كالعبد اذا جنى جنابة يدفع كلبها شئ اى بهذا الجنابة هم ثم اذا جنى اخرى شئ  
اى جنابة اخرى هم واخرى شئ اى وجنابة اخرى الى الماتية ناهى عن منع لم يمسهاش اى جميع الجنابات هم واذا اوطاها  
مهر مثلها الى حيث شاء شئ اى اذا اوطى الرجل امرأة من المهرل كذا قيد الكفاكى تعلما الى حيث شاء من البلاد شئ اى  
عز وجل السكون من حيث سكنتم وية قال الشافعى وما لك واحدا وصاحبهم هم قيل شئ قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى  
وقال الا لازى هو محمد بن مسلمة قلت لا يفرد ذلك لان كلا من ابى الليث ومحمد بن مسلمة قائل بذلك هم لا يجوز الى بلدهم بل  
لان الغريب يؤذى شئ فذكرت في فصول الاسرة وشئ الزوج اذا اراد ان يخرج المرأة الى بلد اخرى وقدر اوطى  
لها مهر باليس له ذلك كذا اختاره ابو الليث رحمه الله تعالى وقال عليه السلام المني في الاخرة يقول المذعر وعل اوله  
من الاخذ بقبول الفقيه قال الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وذكر فى التخميس والفتوى على ان الزوج اسكنوهن  
بها اذا وفاقا بالمهرل لقوله تعالى اسكنوهن الاية ولان الغريب يؤذى فان قيل هذا التعليل معارض بقوله اسكنوهن من حيث  
سكنتم فلا يقبل قلنا قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من مقيد بالنفس تبرك الاخر بليل سياق الاية وهو قوله تعالى  
ولا تعصواوهن وفي النقل الى بلد اخر ومضارة ولهذا اجاز الاخراج برضاها وفي الحديث انما يشايعها ان لا يجوزها من بلدها  
جواز النقل خارجا لروايتها وقال صاحب بلقي البهجد وانما بانه يمكن من نقلها اذا وفاقا بالمهرل ومن المهرل هم وفى ترى المهر  
القرينة شئ اى ما دون مدة السفر لم يتحقق القرينة شئ القرب المسافة بخلاف مدة السفر وما فوقها وسيل البواقي لهم المصفا  
عن من يخرجها من المدينة الى القرينة ومن القرينة الى المدينة فقال ذلك ميتة وليس بسفر واذا جازها من بلدها الى بلد مسافر  
بنيته هم قال شئ اى محمد بن الجابح الصغير هم من تزوج امرأة ثم اختلفت في المهرش اى الزوجان اختلفا في المهرسيته  
بان قال الرجل تزوجك بالف وقالت المرأة بالفين هم قال قول قول المرأة الى تمام مهر مثلها والقول قول الزوج فيما  
نادى على مهر مثل شئ وعند الشافعى نفيها كذا فى البيع والبيع الكماح سواء كان الاختلاف قبل الدخول او بعده ويجب ان لا

منعت منه ما قابل  
بالبديل كن كل طية  
تصرف في البضع المهرهم  
فلا يخفى عن العوض  
ابانة لظهوره والتا  
كن بالواحدة كالمهالة  
مكروا بها فلو يصح  
مهر المهرل المعلوم ثم اذا  
وجدوا على اخر صرنا  
معلوما تحققت المرأة  
وصار المهر مقابلا بها  
لكل كالعبد اذا جنى  
جنابة يدفع كلبها  
ثم اذا جنى اخرى  
يدفع جميع مكرها  
مهر مثلها الى حيث  
لقوله تعالى اسكنوهن  
سكنتم وقيل لا يجوزها  
الى بلدها بل لا بد ان لا  
تؤذى ذوق القرينة  
ولا تحق القرينة قال ابن  
زهر امره انما اختلفا في المهر  
فانقول في المهرل لا تمام مهر  
مثلها والقول قول الزوج  
فيما كذا على المهرل

وقال مالك ان كان الاختلاف بعد الدخول فالقول قول الزوج وكذا لو كان بعد موتها وان كان قبل الدخول  
 فيجوز ان يفسخ النكاح بنار على اصحاب ان فساد الصدقات يوجب فساد النكاح وبه السلك على وجه ذكرت هنا  
 نسما اذا قال للزوج الف وقالت المرأة الفان وكان بعد الدخول قبل الطلاق او بعده بحكم مهر المثل حتى لو كان المثل  
 الف او اقل فالقول قول الزوج مع انكار الزيادة بالنسبة ما تزوجها على الفين وان نكل اعطى بالالفين على سبيل التسمية وبهم  
 الاخبار للزوج فيها وان حلف لا ثبت الفضل واما اقام البيضة قبلت بيضة فان اقام البيضة جميعا كانت بيضة المرأة اولى  
 لانها كانت اكثر اثباتا كالبايع والمشتري اقام البيضة على مقدار الثمن يكون بيضة البايع اولى لما قلنا هذا اذا كان مهر المثل  
 الف او اقل فاذا كان الفين او اكثر فالقول قولها مع العين ما نصبت بالف لانها تنكر للحلف الذي به عية الزوج فان نكلت  
 بسبب لما الالف باعتبار التسمية وان حلفت ثبت لما الالفان الف منها باعتبار التسمية والف آخر باعتبار حكمهم مهر المثل  
 ولما خرج خيار في هذه الالف انتشارا عطاها وراهم كما سماها وان شاء اعطاها من الدنانير ما يساوي الف وراهم فاما اقام  
 البيضة على دعواه قبلت بيضة لان كل واحد منهما مع ظاهرا واذا اقام جميعا فيمنته الزوج اولى وهو الصحيح فاذا كان  
 مهر مثلها الف ونصمها به بسبب التحالف وببدا التحالف بالقرعة ولم تعرض له المصنف فان نكل الزوج ثبت للالفان سهم  
 وان نكلت المرأة ثبتت الالف وان حلفا جميعا يجب الف ونصمها به الالف باعتبار التسمية وانصمها به باعتبار حكمهم  
 مهر المثل وللزوج خيار فيها واما اقام البيضة قبلت بيضة وان اقام جميعا متاهرت البينان للعارض ووجب  
 مهر المثل وبغير الزوج فيما هم وان طلقها قبل الدخول بائنا فالقول قولها في نصف المهرش هذا وجه اخر من الوجوه  
 المتعلقة بهذه المسئلة صورته قال الزوج تزوجك بالف الابل الفين فطلقها قبل الدخول بها فالقول قول الزوج في  
 نصف المهر الا يحكم متعة مثلها هذه على رواية الجابح الصغير المبسوط وقال في الجابح الكبير يحكم متعة مثلها فان شهدت  
 لاحدهما فالقول له مع يمينه ان كانت بين الاثنين حلفت كل واحد منهما وهذا عند ابى حنيفة ومحمد جميعا اصد تعالى شى اى  
 هذا الذكر من قوله من تزوج امرأة الى هنا عند ابى حنيفة ومحمد وقال احمد في رواية وان خصمها بالذكر لان عند ابى يوسف  
 القول قول الزوج في جميع الصور وم قال ابو يوسف القول قول قبل الطلاق وبعده ش لان القول قول الزوج مع  
 يمينه سواء كان الاختلاف قبل الطلاق او بعده وبه قال احمد في رواية هم الا ان ياتي بشئ قليل ش اختلافه في معنى الشئ  
 القليل فقال المصنف ومعناه ش اى بمعنى الشئ القليل وقال الاترازي اى معنى قول ابى يوسف الا ان ياتي بشئ قليل  
 هم على الايعاف مهر المثل بينه تفير القليل ان يذكر الزوج شيئا لا تزوج مثل ذلك المرأة على ذلك المهر عادة فويل معناه  
 وول المهر قلانه مستنكر ثم عاودى فذا عن ابى يوسف وفي تافى فان في تفسيره المستنكر من ابى يوسف روايتان احدهما

دلى طلقها  
 قبل الدخول  
 بهما القول  
 قوله نصف  
 لله هذه عند  
 ابى حنيفة  
 ومحمد دخل  
 بعد نصف القول  
 قوله بعمل المثل  
 وقبله لا  
 ان ياتي بشئ  
 قليل معناه  
 مستنكر  
 مهرها

ما دون النكاح والثاني لما يخرج على مثله وبه سبب الصحيحه انما رايه المصنف بقوله هم هو الصحيح في وكذا قال في  
 البديع هو الصحيح ومنه الخط وقاضي خان رح ويكي عن ابني الحسن في كذا الابن يوسف ان المرأة قد تدعى  
 الزيادة والزواج فيكون القول قول النكاح مع يمينه الا ان ياتي بشئ يكذب به الظاهر فيه شئ بان ذكر اقل من عشر  
 دراهم لان ظاهر الشرع يكرهه فلا بد للمحال كذب به وهذا شئ اى هذا الذي ذكره ابو يوسف هم لان تقوم منافع  
 البضع ضرورى شئ لان ليس بهل وانما تقوم عليها الخطه وقال الا تراهي بينه لغزوة التولد والتماسل هم  
 فنتى امكن ايجاب شئ من السمي لا بصار اليه شئ اى الى مهر المثل لان مهر المثل انما يقرب عند انعدام التسمية  
 اعتبارا على اصل التسمية فلا تحكم بمهر المثل هم ولما شئ اى ولا ياتي بغيره محمد هم ان القول في المدعى قول  
 من يشهد له الظاهر شئ يعني فلا بد للمحال هم والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه شئ اى لان مهر المثل هم هو  
 للمرجب الاصل في باب الكفاي شئ شرعا هم وصار كالصباغ مع رب الثوب شئ اى صار يحكم مهر المثل في  
 الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف الصباغ مع رب الثوب اى صار يحكم مهر المثل في الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف  
 الصباغ مع صاحب الثوب بيان ان رب الثوب قال صبغة يدبرهم وقال الصباغ يدبرهم ومنه قوله هم  
 اذ اختلفا في مقدار الاجرة شئ اى الاجرة هم حكم شئ على صبغة المجهول من التحكيم هم قربة الصبغة شئ ينظر اذ  
 الصباغ في قربة الثوب ان كان وها او اكثر اعطى ذلك ويحلف بالند ما صبغة بما اودعى رب الثوب ويحلف رب  
 الثوب بالند ما صبغة باكثر من ذلك وذلك لان الصبغة شئ غير ال قائم فوجب الرجوع الى قربة وتكملة كذا قال القدر  
 في شرح كتاب الاستحسان هم ثم ذكر شئ اى محمد رحمه الله هم جناس شئ اى في المسئلة وفي بعض النسخ ثم انه ومنه  
 بهناهم ان بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله شئ اى قول الزوج هم في نصف المهر شئ اى عند ابني حنيفة محمد  
 ولا يحكم متعة مثلها هم وبها رواية الجامع الصغير والاصل شئ اى المبسوط هم وذكر شئ اى محمد في الجامع الكبير  
 انه يحكم متعة مثلها شئ فان شددت لاسد بها القول كد مع يمينه وان كانت بين الامرين حلف كل واحد منهما كما في  
 حال قيام الكفاي هم وهو قياس قولهما شئ اى قول ابني حنيفة ومحمد وانما خصها لان على قول ابني يوسف القول قوله  
 الزوج هم لان المتعة موجبة شئ اى موجب للنكاح هم بعد الطلاق شئ قبل الدخول هم حكم المثل قبا شئ اى  
 قبل الطلاق هم فتحكم شئ اى المتعة هم كد شئ اى كد المثل قبل الطلاق هم وجه التوفيق بين شئ اى من رواية الامام  
 والجامع الكبير اى شئ اى ان محمول وضع المسئلة في الاصل في الالف والائمين والمتعة لا تبلغ بده الصباغ في النكاح  
 فلا يثبت حكمها شئ اى يحكم المتعة لان الزوج معترف بنصف الالف هم ووجهها شئ اى المسئلة

هو الصحيح كذا يوسف  
 ان المرأة تدعى الزيادة  
 فيكون القول قول النكاح  
 مع يمينه الا ان ياتي بشئ  
 يكذب به الظاهر فيه وهذا  
 لان تقوم منافع البضع  
 ضرورى فنتى امكن ايجاب  
 شئ من السمي لا بصار اليه  
 البه ولهما ان القول في  
 الدعوى دخول من يشهد  
 له الظاهر فلا بد للمحال  
 يشهد له المثل ان هو المتزوج  
 الاصل في باب الكفاي شئ  
 كالصباغ مع رب الثوب الا  
 اختلاف في مقدار الاجرة  
 القيمة ثم كد مهران بعد الطلاق  
 قبل الدخول القول قوله  
 وهذا هو الصحيح والاصول  
 وذكر في الجامع الكبير انه يحكم  
 مثلها وهو قول ابني حنيفة  
 موجبة بعد الطلاق كد المثل قبل  
 فنتى كد وجه التوفيق بين  
 المسئلة في الاصل في الالف والائمين  
 والمتعة لا تبلغ بده الصباغ في النكاح  
 فلا يثبت حكمها شئ اى المسئلة

في الجامع الكبير في النابية  
والعشرة والتمتع مثلهما عشرة  
فيحد تحكيمها والمذكور  
في الجامع الصغير سكت  
عن ذكره لانه في رجل على ما هو  
للمذكور من رجل وشيخ قولها  
فيما اذا اختلف في حال قيام  
الكحل ان الزوجه اذا ادعى الا  
والمرأة الا لعين فان كان مهر  
مثلهما الفا واقل فالقول قوله  
وان كان العين واكثر فالقول  
قولها وايضا اقاما البينة في  
الموجبين لقبيل فان اقاما البينة  
في الوجه الاول لقبيل بين ما كانها  
ثبتت الزيادة في الوجه الثاني  
بينه لانه ثبتت المطردان  
كان مهرها الفا وخمس مائة  
واذا اختلفا جمع الف خمس  
مائة هذا تحرير الرازي  
وقال الكرخي في رجل فلفل في  
الفصول الثلاثة فشمع  
مهر للثلاث بعد ذلك

من في الجامع الصغير قولها في عشرة مثلهما عشرة  
على ما هو المذكور في الاصل ش اي البسوط وهو المتعارف اذا اختلفت في الاول فقبيل ان البسوط  
صنف اوله ثم الجامع الصغير فيكون المذكور في البسوط كما هو فعمل عليه قبيل في السئلة روايتان هم موضح قولها  
ش اي قول ابى عزيزه ومحمد فاما اذا اختلفا ش اي الزوجه ان هم في حال قيام الكحل ش هذا وجه اخر من  
الوجه المتعلقة بالسئلة المذكورة وهو ان الزوجين اذا اختلفا في مقدار المهر قبل الطلاق هم ان الزوج اذا ادعى  
الالف والمرأة الفين فان مهر مثلهما الفا فاقول قوله ش اي مع العيين لان الظاهر شانه لان في الدعوى والقول  
لمن يشده الظاهر وان كان ش اي مهر مثلهما الفين او اكثر فاقول قوله ش اي قول المرأة مع عيينا هم  
وايهما ش اي ايا الزوجين هم اقام البينة في الزوجين ش اي فيما اذا كان مهر مثلهما الفين او اكثر هم يقبل بينه  
وان اقاما البينة في الوجه الاول لقبيل بينه لانه ثابتت الزيادة وفي الوجه الثاني في ش اي فيما اذا كان مهر مثلهما  
الفين او اكثر هم يقبل بينه لانه ثابتت المباش اي هذا احد الفين والاصل في هذا هو البينة تثبت ما ليس  
ثابتا بها هم وان كان مهر مثلهما الفا وخمس مائة ش هذا وجه اخر من الوجه المتعلقة بالسئلة المذكورة هم هذا ش  
لان المرأة تدعى الزيادة عليه وهو ينكر والزوجه يدعى عليها الخط من مهر مثل وهي تنكر وتبني ان يقرع القاضي في  
البدائية باللف ذكره في جامع قاضيان والقرعة تسحب ولكن يبدأ بما شاء وذكر الامام المحمدي يبدأ بعين الزوج  
لانه اشتهر انكاره وقال مالك بكلها على المشهور هم فاذا اختلفا يجب الف وخمس مائة ش يجب الف بطريق التسمية  
لاخير الزوج فيها لانها على تسمية الف ويجب خمسمائة باعتبار مهر المثل بخير فيها الزوج وايضا اقام البينة  
قبلت بينة وان اقاما ثلثي بالالف وخمس مائة الف بطريق التسمية وخمس مائة الف بطريق التسمية وخمس مائة  
باعتبار مهر المثل لان البينتين باطلتا لكان التعارض فخص تميم في هذا الفصل ان بينة المرأة او لى اثباتها  
الزيادة هم هذا تحرير الرازي ش اي وجوب التحالف في فصل واحد وهو اذا اختلف مهر المثل قولها هو تحرير  
الرازي اي وجوب التحالف في فصل واحد وهو اذا اختلف مهر المثل قولها هو تحرير الشيخ ابو بكر البصيص احمد بن  
علي الرازي من كبار علماء العراقيين صلح بالتصانيف هي القائل قال الكرخي في رجل فلفل في الفصول الثلاثة فشمع  
المعتقين وهو اساتذ ابو بكر الرازي ولد سنة ثمانين ومات سنة ثمانين وثلاثمائة ولد  
سنة خمس وثلاثمائة ومات سنة سبعين وثلاثمائة هم في القدر الثلاثة ش اي فيما اذا كان مهر المثل الفا واقل  
او الفين او اكثر الفا وخمس مائة هم ثم حكم مهر المثل بعد ذلك ش لانها لما اختلفا تعذر التسمية فيحكم مهر المثل قبيل قول

إلى كبر السن هم ولو كان الاختلاف في الأصل السمي بشئ هذا وجه آخر من الوجوه المتعاقبة بالسئلة المذكورة أي ولو كان اختلاف  
 الزوجين في أصل السمي بأن يدعى أحدهما القسبية ويكنى الآخرهم بحسب مهر النكاح بالاجتماع شئ لا يتغير كالمعيار إلى السمي  
 بوجود النكاح ولو كان قبل الدخول تجب المتعة بالاجتماع وكذا أصله بعضهم مطلق المنصف بقوله هم لأنه هو الأصل منه ما  
 أي لو أن مهر النكاح هو الأصل عند أبي حنيفة ومحمد وعنده شئ أي وعند أبي يوسف هم تعذر التقاضي باسمي شئ  
 وجود النكاح في وجوده هم قيسا لا يشئ أي إلى مهر النكاح فليس المنصف هم ولو كان الاختلاف بعد موت أحد المتعاقبين  
 بعد موت أحد الزوجين وهذا أيضا وجه من الوجوه المتعاقبة بالسئلة المذكورة وصوتها تختلف إلى منماح ورثة الميت هم  
 فأجواب في شئ أي في هذا الوجه هم كأجواب في حال حيوتهم شئ أي حال قيام النكاح في الأصل والقدار في الأصل  
 بحسب مهر النكاح أن اعتبار مهر النكاح لا يقطع بحد أحد ما شئ أي أحد الزوجين كما في المقوضة وهي التي تزوجت بها  
 سن قبل بغية هذا كان أحد ما يجب مهر النكاح بالاجتماع هم ولو كان الاختلاف بعد موتهم شئ أي بعد موت الزوجين  
 بأن اختلفت وفي تمام في المقدار شئ أي في مقدار السمي هم فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة شئ مع لم يمت  
 لأنكارهم الزيادة في المقدار أي في مقدار السمي فالقول قول ورثة الزوج المعالان أو ابنتهم هم ولا يشئ أهل شئ  
 أي على ما ذهب إلى حنيفة بل يصدق ورثة وان ادعوا شيئا قليلا هم وعنده محمد شئ كأجواب هم فيه شئ أي في هذا الوجه  
 هم كأجواب في حال الحيوة شئ يعني أن القول قول ورثة المرأة على مهر النكاح فليأخذوا ذلك القول قول ورثة الزوج  
 هم وإن كان شئ أي اختلاف الورثة هم في أصل السمي شئ بأن يكنى أحد ما سمي هم فعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 القول قول من أنكره شئ أي من أنكر أصل السمي ولا يفتني بشئ لأنه لا يفتني بمهر النكاح بعد موتها عنده وعند ما تقتضي بمهر النكاح  
 وجه قال لا شئ نعمي وملك واحد وعليه الفتوى ولكن الشافعي يقول بعد التماثل وعندنا وملك واحد لا يجب التماثل  
 هم وإلى أصل أنه لا يحكم بمهر النكاح عنده شئ أي عند أبي حنيفة هم بعد موتهم شئ أي بعد موت الزوجين استدلل في  
 الأصل وقول الأثرين أن ورثة على ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لو ادعوا على ورثة عمر بن الخطاب  
 رضي الله تعالى عنه مراهم كلهم ثبت على ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لم يقتض ذلك في ميراث عمر إلا أن مقتضى  
 البيعة هم على مبرس على ما بينه من بعد إنشاء الله تعالى شئ أشباه إلى دليل أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في  
 التي على هذه المسئلة وهذا أيضا وجه من الوجوه المتعاقبة بالسئلة المذكورة هم إذا مات الزوجان وقد سمي أحدهما شئ  
 أي والحال أن الزوج قد سمي للمرأة مراهم فلو ثبتا أن يأخذوا ذلك شئ أي السمي هم من ميراث الزوج شئ فمأخذ  
 الورثة جميع السمي من ميراث الزوج إذا ما معا ولم يعلم سبق أحدهما أو علم أن الزوج مات أدل أن السمي ومن في الورثة

ولو كان الاختلاف في أصل  
 السمي بحسب مهر النكاح  
 بالاجتماع لأنه هو الأصل منه ما  
 وعندنا لا تعد إلا الضام  
 لم يمت فصار له ذلك  
 بعد موت أحدهما لا يقطع  
 كالميراث في حيوتهم شئ  
 مهر النكاح لا يقطع بحد أحد ما  
 ولو كان الاختلاف بعد موتهم  
 في المقدار فالقول قول ورثة  
 الزوج عند أبي حنيفة ولا  
 يشئ القليل عند أبي يوسف  
 القول قول المرأة على ذلك  
 قول ورثة الزوج  
 ولو كان في أصل السمي فعند  
 أبي حنيفة القول قول من أنكره  
 فليأخذوا ذلك كالميراث  
 عند أبي حنيفة ومحمد على ما بينه  
 من بعد إنشاء الله تعالى  
 الزوجان وقد سمي أحدهما شئ  
 فمأخذ الورثة جميع السمي من ميراث الزوج  
 إذا ما معا ولم يعلم سبق أحدهما أو علم أن الزوج مات أدل أن السمي ومن في الورثة

ولن ندعي لها كذا في قول  
 شيئا من احدى في قول  
 شيئا من الوجهين مع ان  
 في الوجه الاول وهو المثل في الثاني  
 امثال اول فلو ان المسمى  
 ذمته وقد تكرر بالكون في  
 من تركه الا ان علم انما  
 اذ لم يقطع فصبه من ذلك  
 ولما انشأ في وجه قولها ان  
 المثل صار دينا في ذمته كالمسمى  
 فليقطع بالموت كما اذا مات  
 احدهم اذ في حقيقته كان موثقا  
 يعدل على انقرض خواجه فم  
 قد انقضى من المثل ومن بحث  
 في امره قد شيئا فكل هو  
 مديته وخاله زوج هو من  
 فقول قوله لانه هو الملك  
 كان اعرف بحجة التعليك  
 وان النظام انه يبيع في اسقط  
**فل** الا في الصلح  
 الذي يتركه فان القول قولها  
 ولما لا منه ما يكون مبيعا  
 لانه يباع منه هدية

وقد اقر بالمرء وان علم ان المرأة ماتت اولاً يقطع من المهر فليصيب الزوج من تركته لانه ورث دينا على نفسه على  
 كذا في الآتي من وان لم يكن من له ما هو المثل في قولها ان في حقيقته من المهر فليصيب الزوج من تركته لانه ورث دينا على نفسه على  
 شيئا من الوجهين مع ان في الوجه الاول وهو المثل في الثاني  
 امثال اول فلو ان المسمى  
 ذمته وقد تكرر بالكون في  
 من تركه الا ان علم انما  
 اذ لم يقطع فصبه من ذلك  
 ولما انشأ في وجه قولها ان  
 المثل صار دينا في ذمته كالمسمى  
 فليقطع بالموت كما اذا مات  
 احدهم اذ في حقيقته كان موثقا  
 يعدل على انقرض خواجه فم  
 قد انقضى من المثل ومن بحث  
 في امره قد شيئا فكل هو  
 مديته وخاله زوج هو من  
 فقول قوله لانه هو الملك  
 كان اعرف بحجة التعليك  
 وان النظام انه يبيع في اسقط  
**فل** الا في الصلح  
 الذي يتركه فان القول قولها  
 ولما لا منه ما يكون مبيعا  
 لانه يباع منه هدية

سواء



تقولها فيها م قال في الخطبة والتشويش فالقول قولها فيه م وكذا في الرمي والشهادة واليمين واليمين واليمين واليمين  
لما بينناش اشارة الى قوله وان الظاهر ان يسهل في اسقاطه قيل قائل ابو القاسم نعم العناصم فلا يجب عليه شيء  
في الشرع على الزوج م من النكاح والدفع وغيره كمنع البيت لم يسهل له شيء اى للزوج م من ان يجيبه بنعم ام لا  
حسبته اى عذرت عليه جبا ففتح العيشن الماضي ونمنا في المستقبل م من المهر لان الظاهر ان يسهل له شيء والملاءة لا تجب  
عليه لانه ليس عليه اى لهما امر الخروج وقال المرغنياني عليه غف امره لخروجها في قضية المينة وقع اليها  
فقال كان من سهرى وقال الزوج كان ودعية عندك النكاح المدفوع من خمس مهرها فالقول قولها وان  
كان من خلاف منسبه فالقول قول الزوج عوفي الا شرف بعث اليها فوجب فقال هو من الكسوة وقالت الزوجة بل  
هو مينة فالقول قول الزوج مع مينة وقال ابو مينة والشافعي وابو ثور قال ابو بكر وجه اقول وفي الفتية بعثت  
امرات متاعا وبعثت ابو المرأة اليها متاعا ثم اجمعي الزوج انه كان من الصداق فالقول قولها مع مينة فان حلفت  
والمشاع قائم فلما اذ ان ترد وتزوج بهما وان كان بالكل لا تربع باليه وبعثت اليها ابو بان كان بالكل لم يكن على  
الزوج شيء وان كان نايما وبعثت من مال نفسه يرجع وان كان من مال الزوجة رجعا بالايدي لان الزوجة  
لا تربع فيما وهبت لزوجها وبعثت اليها سبدا وبعثت ثم زنت اليه ثم فارقتا وادعى ان ذلك كان عارية فالقول  
قوله فاذا استره فلما ان تستردا وعوضته عن ذلك قيل لا يرجع كل واحد بما فرق على الناس من ذلك باذن حصة  
صريحها ودلالة ولا بالماكولات من الاطعمة والفواكه الطبية وفي الذخيرة بغيرية فزوجهما ثم زعم ان الذي دفعه اليها  
وكان على وجه العارية عند ما قالت هو لى جزئى به اذ قال الزوج كذلك بعددتهما فالقول قولهما ودون الزين لان الظاهر  
شا بهلك البنت والعادة فوقع ذلك اليها بطريق الملك وعلى عن كزن الاسلام باي الحسن السعدى ان القبول قول لا  
لان ذلك يستفاد من جهة وبه ان بعض المشايخ وقال الصدق الشهد واقعاته انهما للفتوى ان كان العرف ظاهرا  
في البهائم بمثل ذلك كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان شتمها كالقول قول الاب + + +  
فصل لفظة فصل مما يكتب بهذا الا يكون سعيها لان الاعراب يقتضى التركيب وسماوسل يشع ما بعد كيون سعيها وليا  
فرغ من بيان انكته سلسلير شرع في بيان انكته اهل الذمة م واذا تزوج النصراني نصرانية ش بذا التوبة اذ  
لان الحكم في كل اهل الذمة كذا وللهذا ذكرني البسوط لفظة الذمة م على ميتة او على غير مهرش اى وتزوج بها على غير  
وكذا وتزوج على م وذلك ش اى وتزوج بها على هذا الوجه والواجب للمال م في دية غير فذل بها واطاعة قائل  
بما اودات عنها فليس كما مهرش اى مهرثل حتى لو تزواها الى القاضي لا يقتضى بش م وكذلك ش اى الحكم اذا

قال في الخطبة

والشعير فالفعل قوله

لما بينا قبل ما يجب

عليه من النكاح والدفع

وغيره ليس عليه

من المهر لان الظاهر ان

والله اعلم

فصل

واذا تزوج النصارى

فما على ميتة

شأنه في النكاح

وذكر في اوطاها

فصل في دخولها

ما تسمى طاهر

لها هو كذلك

الحرمين في دار الحرب وبما في اى عدم وجوب المهر من الدار في حقيقه ودرش اى عدم وجوب المهر من كل  
 ش اى قول ابى يوسف وما اى قول امام في الجريد من ش كقول ابى حنيفة واما في الذمة هم اى واما الحكم في الذمة  
 ش اذا تزوجت زواجا من غير ش اى عند ما هم ان مات ش اى الذي هم عنها او نزل بها والذمة ش اى  
 ولما التزمهم ان قبل الدخول بها ش اى اذا تزوجت بالثبات او اسلموا بها قال الشافعي ولكل واحد من وقال زفر  
 لما التزم في الزمانين ايضا ش اى ان زوجه ان الشرع ابتغاء الكفاية لا بالمال ش قال المتوفى  
 ان يتزوجوا بالكره وبما الشرع ش وهو قول تعالى ان يتزوجوا هم وقع عاماش لانه عليه السلام بعث الى الكل قال  
 ائمتنا تعالى قل يا ايها الناس الى رسول الله ليحكم جميعا وقال عليه السلام بعثت الى اليهود والامم الى العرب والعجم  
 ولان هذا الدين ناسخ الاوليان كلما هم فثبت الحكم على العوم ش لان الكفاية من باب المعاملات والافعال من باب  
 بالمال ما لمات هم ولما ش اى لابي يوسف ومحمد ان اهل الحرب غير ملزمين احكام الاسلام ش لان الذمة لا تترتب  
 تعال عليه السلام اذا قبلوا عقد الذمة فانهم مسلمين هم وولاية الازام منقطعة لتبائن الدارين ش اى دار الاسلام  
 ودار الكفر والازام الابال لا يتم بخلاف اهل الذمة لانهم الزموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات كالزنا والارياش فقام  
 تيمون عن ذلك ويقام عليهم المحرم وولاية الازام متحققة لاتحاد الدار ولا في حقيقه ان اهل الذمة لا يعرفون احكامنا  
 في الديانات ش اى لا يلزم اهل الذمة المعاملات اى وكذا لا يلزمون احكامنا هم وفيما لا يتقدون عقلا في المعام  
 ش كالنكاح وغيره وجميع الخمر والغنم والضمير في خلافه يرجع الى المعتقدون اى لا يلزمون احكامنا في الشئ الذي  
 يعتقدون خلاف ذلك الشئ كما اننا نفقه حرمة النكاح بغير شهوة وهم يعتقدون خلاف ذلك هم وولاية الازام  
 ش فذا جواب في قولنا وولاية الازام هم متحققة ش ببيان ان وولاية الازام انما يتحقق هم بالسيف والمجاهة ش  
 ليست بوجودة هم وكل ذلك ينقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فانما امرنا ان نتركهم وما يدعون خصارا كابل الحرب ش وفي  
 عدم الازام وانقطاع الولاية هم بخلاف الزنا لانه حرام في الاديان ش جواب من قولنا كالزنا بانه ان القبا  
 عليه غير صحيح لان حرام في الاديان هم كلها ش فكل من وغيره فامته تتركون عليه والربا كذلك هم جواب من قولنا  
 ش والربا بانه ان الربا هم شئ من عقدهم قولهم عليه السلام ش اى لتول النبي صلى الله عليه وسلم هم  
 الامم ابى غلبس بنيتا وبينه عهد ش هذا حديث غريب وذكره الاكل وسكت عنه غيره انه قال الاحرف تبنيته لآخر  
 الاستثناء كذا في السماع والفتح قلت هذا عجب منه لان من ذكرنا حرفه شئنا حتى يروه موكد ابقول كذا السماع  
 والفتح عجب منه ايضا قول الازامى يجوز تبنيته لآخره شئنا كذا وقع السماع مرارا بغير فائدة وبخارجي وكذا سكت

الحرمين في دار الحرب وبما في اى عدم وجوب المهر من الدار في حقيقه ودرش اى عدم وجوب المهر من كل  
 ش اى قول ابى يوسف وما اى قول امام في الجريد من ش كقول ابى حنيفة واما في الذمة هم اى واما الحكم في الذمة  
 ش اذا تزوجت زواجا من غير ش اى عند ما هم ان مات ش اى الذي هم عنها او نزل بها والذمة ش اى  
 ولما التزمهم ان قبل الدخول بها ش اى اذا تزوجت بالثبات او اسلموا بها قال الشافعي ولكل واحد من وقال زفر  
 لما التزم في الزمانين ايضا ش اى ان زوجه ان الشرع ابتغاء الكفاية لا بالمال ش قال المتوفى  
 ان يتزوجوا بالكره وبما الشرع ش وهو قول تعالى ان يتزوجوا هم وقع عاماش لانه عليه السلام بعث الى الكل قال  
 ائمتنا تعالى قل يا ايها الناس الى رسول الله ليحكم جميعا وقال عليه السلام بعثت الى اليهود والامم الى العرب والعجم  
 ولان هذا الدين ناسخ الاوليان كلما هم فثبت الحكم على العوم ش لان الكفاية من باب المعاملات والافعال من باب  
 بالمال ما لمات هم ولما ش اى لابي يوسف ومحمد ان اهل الحرب غير ملزمين احكام الاسلام ش لان الذمة لا تترتب  
 تعال عليه السلام اذا قبلوا عقد الذمة فانهم مسلمين هم وولاية الازام منقطعة لتبائن الدارين ش اى دار الاسلام  
 ودار الكفر والازام الابال لا يتم بخلاف اهل الذمة لانهم الزموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات كالزنا والارياش فقام  
 تيمون عن ذلك ويقام عليهم المحرم وولاية الازام متحققة لاتحاد الدار ولا في حقيقه ان اهل الذمة لا يعرفون احكامنا  
 في الديانات ش اى لا يلزم اهل الذمة المعاملات اى وكذا لا يلزمون احكامنا هم وفيما لا يتقدون عقلا في المعام  
 ش كالنكاح وغيره وجميع الخمر والغنم والضمير في خلافه يرجع الى المعتقدون اى لا يلزمون احكامنا في الشئ الذي  
 يعتقدون خلاف ذلك الشئ كما اننا نفقه حرمة النكاح بغير شهوة وهم يعتقدون خلاف ذلك هم وولاية الازام  
 ش فذا جواب في قولنا وولاية الازام هم متحققة ش ببيان ان وولاية الازام انما يتحقق هم بالسيف والمجاهة ش  
 ليست بوجودة هم وكل ذلك ينقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فانما امرنا ان نتركهم وما يدعون خصارا كابل الحرب ش وفي  
 عدم الازام وانقطاع الولاية هم بخلاف الزنا لانه حرام في الاديان ش جواب من قولنا كالزنا بانه ان القبا  
 عليه غير صحيح لان حرام في الاديان هم كلها ش فكل من وغيره فامته تتركون عليه والربا كذلك هم جواب من قولنا  
 ش والربا بانه ان الربا هم شئ من عقدهم قولهم عليه السلام ش اى لتول النبي صلى الله عليه وسلم هم  
 الامم ابى غلبس بنيتا وبينه عهد ش هذا حديث غريب وذكره الاكل وسكت عنه غيره انه قال الاحرف تبنيته لآخر  
 الاستثناء كذا في السماع والفتح قلت هذا عجب منه لان من ذكرنا حرفه شئنا حتى يروه موكد ابقول كذا السماع  
 والفتح عجب منه ايضا قول الازامى يجوز تبنيته لآخره شئنا كذا وقع السماع مرارا بغير فائدة وبخارجي وكذا سكت

المسكون ابى غلبس بنيتا وبينه عهد





الحنفية هم كما خذ عنيته من ثمان فية قسري حكم عقدا يشراوه في الاخر على وجه الشرع هم ولا لذلك الخ لانه من شي امي لان الخمر قال النكاحي فله على تامل بل المذكور وقال الاترازي على تامل الشراب وجب من الاسماء الموثقة السماوية هم من قوعات الاشغال شي لان بها شلا من جنسها هم الاتري شي فتوجب له اقباهم ان شي امي الزوج هم جبارا تية قبل الاسلام تجيش امي المرأة هم على القبول في الفرية دون الخمر شي كما رواه في الامين فينا اذا تزوج امرأة على فدية و لو تزوجها على غير ذلك من اعطاء الفدية وبين على الامين هم ولو طلقها قبل الدخول بها فمن وجب له المثل طلقا شي هو ابو يوسف هم اوجب النكاح والذى اوجب الفدية شي طلقا هم اوجب له نعمتها شي امي فعرفت الفدية و ابو حنيفة اوجب في الفرية المثل في النكاح

**باب فكاك الرقيق** امي بنابا في بيان ملك فكاك الرقيق امي المملك وقد يطلق على الواضع والجمع كذا في الصراح وفي المغرب الرقيق العبد وقد يقال بالمعينة بمنته هو لا رقيق وفي النهاية المملك فصيل بمعنى مقبول قيل كانه نظرا له معناه الذي هو المملك فانه مقبول لانه من فعل تبعه والاطلاق الرقيق بحيث فاعل لان الرق هو النقص وبه الا وهم وفيه تامل وقال الاترازي انما اخبر هذا الباب عن فصل الفدية والتمسك لسان الرقيق لا ينفذ فكاكه اصلا الا اذا ذن له مولا او مختلف اهل الكتاب فان لم يذ لاية الفكاك بانفسهم فلهذا من لم يذ لاية الفكاك وجب للمسلمين و اهل الكتاب الحق بهم من ليس لهم النكاح بانفسهم وهم الارقاء وهذا الباب على باب فكاك اهل الشرك لان الرق يتيقن في المسلم بها ولم يتيقن ابتداء الرقيق المسلم فية من المشرك الرق قال احمد تعالى وعبد مومن فية من مشرك هذا ما عني من وجه المناسبة وقال بعض الشارحين انما اخرج من فعل النكاح في لان الرق من اهل الفرية والاشترى المورث لانه يتيقن ان يكون وضع هذا العبد باب فكاك اهل الشرك لما قال في المعنى انتهى قلت اراو بعض الشارحين صاحب النهاية السفناتي فانه ذكر في كتابه هكذا وفي كلام الاترازي ايضا نظر لان المناسبة لا تراعي الامين الابواب ودون الفضول فصيل النكاح في الفرية و اهل في ضمن باب المهر ليس باب بالاستقلال وينبغي ان تذكر المناسبة بين باب المهر وباب النكاح الرقيق قد مره بكتاب الرقيق والرقيق يكون مهرها تزوج رجل امرأة مكر رقيق فاذا تزوج الرقيق باذن مولاه فالهزين في رقبته مائة غنية هم لا يجوز فكاك العبد والامة الا باذن مولاهما بشر لا يجوز امي الاية قد كفي في فكاك الفضولي كذا نقل عن العلامة مولانا حافظ الدين وقال السرخسي وكذا قال في البداية والنهاية لا يجوز فكاك المملك بغير اذن سيده وصواب لا ينفذ فانه جائز صحيح لكنه غير نافذ بل انفاذه موقوف الى ايجاب المولى وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وابراهيم النخعي ومنصور والحكم رواه عنهم ابن ابي شيبة قال شيبة بن مرين الدين رحمه الله

كلخذو كذا لك

الحكم لانها من

الاشغال الاتري

لوجوب الفدية قبل

الاسلام تجر على

القبول في الفرية

دون الخمر ولو طلقها

قبل الدخول بها

فمن اوجب فدية المثل

احجب الفدية من

القيمة اوجب فدية

بب فكاك

الرقيق

لا يجوز فكاك العبد

ولا فدية الا باذن مولاه

وهو قول اهل الراى وما لك فيما ملكه الخطا بى عنهم وفروق الراى بين قول ابى غنيمه وما لك فقال مالك صحيح ولا يرد  
 فيه وقال ابو غنيمه موقوف على اجازة السيد وقال شيخنا ايضا لما روى حديث الباب فيه حجة على ان نكاح العبد بغير  
 اذن سيدة غير صحيح وهو قول الكثر اهل العلم منهم جابر بن ابى سليمان والاذن اعمى والاشافى واحمد واسحاق انتهى قلت  
 فعله قول صاحب المداية لا يجوز بمواصوب وكذا قال القدرى ليقطع لا يجوز فان قلت يرد بما رواه ابو داود  
 اذ نكح العبد بغير اذن سيدة فكما حقه باطل قلت قال هذا الحديث ضعيف وهو معروف من ابن عمر رضى الله تعالى  
 عنهما وهو قال ما لك يجوز للعبد ان يملك الطلاق فيملك النكاح شى قديد العبد لانه لا يجوز لظلمته بالاجماع لان  
 النكاح من خواص الانسان فيبقى على اصل الحرية اذا هو مملوك للمولى من حيث انه اذى الاترى انه يملك الطلاق  
 وهو اثر النكاح فيملك سبب وهو النكاح لان من ملك شى يملك ومنه ولكن ذكر فى الجواب لى الكلية لا يملك لعبد  
 الا باذن سيدة فان عقد بغير اذن سيدة صحيح والسيد ان يطلق عليه خلاف الامة فان العقد عليه بغير اذن سيدة  
 ولا يصح باجازه وعنه السيد فى نكاح العبد وهو شاذة والرد والنفقة لازمان يستلزمان بما يحصل فى يده من  
 غير خراج ولا من كسبه وقال ابو عمر فى التمهيد فكما هو موقوف على اجازة السيد وان طلقها العبد قبل اجازة سيدة كان  
 طلاقا لا يخل الا بعد زوج وفى الاثرات لاحد عليه فى الوطى وفيه روى ذلك من الشيعى والغنى وما لك والاشافى واسحاق  
 وابن منبل وقال داود واصحابه يحد بالوطى حد الزانى اذا علم بالمنى وهو بنو يرب ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال نكح  
 ابن عمر بى نكاحه زنا ويرى عليه الحد وبه قال ابو ثور وهو ان قوله عليه السلام شى اى قول النبى صلى الله عليه وسلم  
 هم اى ما عذر زوج بغير اذن مولاه فهو عا به شى هذا الحديث رواه الترمذى من حديث جابر رضى الله تعالى عنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اى ما عذر زوج بغير اذن مولاه فهو عليه وقال حديث حسن صحيح ورواه الحاكم فى مستدر  
 وقال حسن صحيح الاستاذ ولم يخرجه روى ابن ماجة من رواية مسيل من ابن جريح عن موسى بن عقبة عن نافع  
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اى ما عذر زوج بغير اذن سيدة كان عا به او قد مر الكلام فى غير  
 قوله علمى اى ان قاله الخطا بى وغيره وهو وان فى تنفيذ نكاحا متعقبا ان النكاح عيب فيه جاش ولهذا اذا اشترى  
 عبدا وامتة فوجده من وجها فخلان يرددهم فلا يملكانه شى اى فلا يملك العبد والامة النكاح هم يدون اذن  
 مولاه جاش قال الاكل فى هذا التحليل جواب لما لك لان من يملك ليس كما نقل المصنف وقد بيناه وقال الاكل فى  
 ولا يشكلى بمواصوبه بالحدود والتقصا من فلان وجوب قطع العبد فى المصرة وهو وجوب التقصا من يرب فيه جاش على قولها  
 واما على قول ابى غنيمه بمنزلة الاستحقاق وهو ايضا اقوى العيوب فولاية على هذا المعنى يردل هذه النكحة وجوب

وقال الكثر  
 يحسب لعبد  
 كراهة  
 للطلقات  
 فبطلان النكاح  
 ولنا قوله  
 عليه السلام  
 اى لم يرد  
 بغير اذن  
 فهو كره كان  
 فى تنفيذ نكاحها  
 بغير اذن  
 فلا يملكانه  
 اذن مكاحا

بان الرق في حدود الله تعالى اباقي على حرية والرق لا يؤثر فيها وان لم يرد من ذلك تعيب فهو مضمون لا يعيب به  
انتمى قلت هذا كما من كلام السفناني رحمه الله تعالى هم وكذلك المكاتب بل يفرق بينه وبين غيره اذن مولاهم لان الكتاب  
اوجبت فكلم المخرج من الكسب شئ فينال بذلك شرف الحرية والنكاح ليس من باب الكسب هم فيبقى في حق النكاح  
على حكم الرق شئ يعني حتى رقبة موقوفة في حق النكاح كما كان هم ولما نشأ في ولاجل بقا في حكم النكاح على حكم  
الرق هم لا يملك المكاتب تزويج غيره ولا يملك كسب في حق الزوج هم ويملك تزويج ابنته لانه شئ اى لان  
تزويج امته من باب الاكتساب شئ او يحصل المهر وانفق اذ كل مهر وجب للامته بعد ادخل فهو للمولى هم و  
لو كان المكاتب له الاتك تزويج نفسها بدون اذن المولى وتملك تزويج امتهما لما بينا شئ اشارة الى قوله لانه من  
باب الاكتساب هم وكذلك شئ اى وكذلك لا يجوز فكا ح هم المدبرة وام الولد لان الملك فيها قائم شئ ولما  
يعتقدان اذا قال المولى كل مملوك لى حر وفى الميسر والاب والمجد والقاضي والوصى والمكاتب والعنابر والشركاء  
المخاض ويملكون تزويج امته هم واذا تزوج العبد باذن مولاه فاله رين في رقبة يباع فيه شئ وكذا النفقة  
دين في رقبة حتى لو مات العبد سقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد فات كذا ذكره الترمذ شئ وبه قال احمد وبعض  
اصحاب الشافعي يباع فيه اى في المهر لان بذواين وجب في رقبة العبد لو جوب بية من اهل بيته شئ هذا دليل  
لغيره يباع فيه دون ما قبله لئلا يلزم المصادرة على المطلوب تقديره هذا الدين وجب في الرقبة تباع الرقبة  
فيه الماصل الوجوب فلتحقق المشتق وهو وجوب السبب من المأوى من اهل الزوج والسبب هو الفعل والبلوغ المانة  
وجب في رقبة فلهذا فعرض على اصحاب الديون وانفق المانع من جهة المولى لوجوده والا اذن من جهة اشارة اليه بقوله  
وقد ظهر في حق المولى بعدد والا اذن من جهة فمقتضى رقبة دفعا لمصلحة اصحاب الديون معنى النكاح كما في دين  
التجارة شئ اى كما يباع في دين التجارة قياسا على دين الاستهلاك والجامع وقع العذر عن الناس انما قيدوا تزويج  
باذن المولى لان العبد والمهر والمكاتب اذ تزويج غيره اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينهما المولى فلا مهر عليه  
يعتق وهذا مذهب الثلاثة في هذا ما ذكر في كتبهم ففى المسماج للشافعية السيادة اذ لا ينعين نفقة ولا مهر فى المهر وبهذا  
فى كسبه بعد النكاح فان كان ما ذكرنا فى التجارة ففى ما يدره من المال وكذا فى راس المال فى الاصح وفى الميسر  
لهم الاصح ليس فى راس المال فان لم يكن ما ذكرنا ولا كسبا ففى مته وفى قول على السيد وفى الجواهر للمالكية النفقة و  
باله لانه ان لم يعلقان لم يحصل لى يدره لم ليس من خراجه ولا من كسبه وفى المنفى للمالكية المهر وعلق رقبة ومبا  
فيه الا ان يفسد المولى وبهذا التعيين قولنا وفى شرح الوجيز للشافعية دين المهر والنفقة يعلق بدمته العبد وشبهت الخيارات

وكذا الف المالكية كالمالك  
اوجبت فكا المخرج فى حق  
الكسب فى حق النكاح على  
حكم الرق ولما لا يملك  
المكاتب تزويج عبدا و  
يملك تزويج امته لانه من  
باب الاكتساب وكذا المكاتبه  
لا تملك تزويج نفسها  
بدون اذن المولى وقوله  
تزوج امتهما لما بينا وكذا  
المدبر وام الولد لان الملك  
فيهما قائم واذا تزوج العبد  
باذن مولاه فاله رين  
فى رقبة يباع فيه اى هذا  
دين وجب فى رقبة العبد  
لوجود سببه من اهل  
وقد ظهر لى حق المولى  
عبد والا اذن من جهة فمقتضى  
رقبة دفعا لمصلحة اصحاب  
الديون وفى النكاح كما فى  
دين التجارة قياسا على  
دين الاستهلاك والجامع  
وقع العذر عن الناس انما  
قيدوا تزويج باذن المولى  
لان العبد والمهر والمكاتب  
اذا تزويج غيره اذن المولى  
ودخل بها ثم فرق بينهما  
المولى فلا مهر عليه  
يعتق وهذا مذهب الثلاثة  
فى هذا ما ذكر فى كتبهم  
فى المسماج للشافعية  
السيادة اذ لا ينعين نفقة  
ولا مهر فى المهر وبهذا  
فى كسبه بعد النكاح فان  
كان ما ذكرنا فى التجارة  
ففى ما يدره من المال  
وكذا فى راس المال فى  
الاصح وفى الميسر لهم  
الاصح ليس فى راس المال  
فان لم يكن ما ذكرنا ولا  
كسبا ففى مته وفى قول  
على السيد وفى الجواهر  
للمالكية النفقة وباله  
لانه ان لم يعلقان لم  
يحصل لى يدره لم ليس  
من خراجه ولا من كسبه  
وفى المنفى للمالكية  
المهر وعلق رقبة ومبا  
فيه الا ان يفسد المولى  
وبهذا التعيين قولنا  
وفى شرح الوجيز  
لشافعية دين المهر  
والنفقة يعلق بدمته  
العبد وشبهت الخيارات

إذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقل المولى طلقها أو خالفها فليس هذا بملك لونه يجعل الركن من هذا العقد ومتاكره جميع طلاقا ومفارقة وهو الذي يحال العبد المتزوج وهو الذي كان المحل عليه اذ كان قال طلقه لطلقة تنلوه الرجعة فهذا اجازة كان الطلاق الرجعي يكون ابي الحكم صحيح فتعين الاجازة من قال بعد تزوجه هذه الاجازة فتزوجها كالحلفا فسد ودخلها فانيما في المهر عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا فيمن منه اذا اعتق فاصله لان النكاح يقطعا الجاهل بمنع

الملاحة في القول الاصح وفي قول حبيب على المولى لان الاذن في النكاح في عبد لا يكتسب النكاح اما للمولات وهذا في عبد لم يكن له كسب فلو كان مكتسبا يجوز في كسبه بل النكاح حتى لو عصبه المولى واستخدمه في زمان كسبه غرم للملاحة المهر والنفقة وبل العبد ان يزوج نفسه للمهر والنفقة فيه قولان انتهى لان العبد اذا بيع في ماله لم يملك ان يبيع نفسه ثانيا لا يبيع في جميع المهر ويطلب بالباقي بعد الحق وفي دين النفقة يباع مرة اخرى لا يجب شيئا فحشا كذا ذكره الترمذاني ولو زوج عبده امته للمهر لها وبيع قال الشافعي ومالك واحمد والمدره المكاتب يعينان في المهر ولا يباع فيه لانهما لا يملكان ان ينقل من ملك الى ملك مع بقاء الكفالة والتدبير فيؤدي من كسبه مالا من نفسهما تعذر الاستيفاء من الرقبة ثم واد تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها او خالفها فليس هذا بملك لونه اجازة وعنه الشافعي ومالك واحمد لا ينفقه ولا العقد اصلا ولا يصح لغيره الا التحقة والاجازة ولوقال له طلقها فاما اذا بلغته النكاح ان نفسهما زوجه يكون اجازة ثم لا يشئ اى لان كلام المولى طلقها او خالفها ثم يملك الرضوخان روهذا العقد وتساكره لا يبيح طلاقا ومفارقة ويؤيد البيع بحال العبد المتزوج اى الروايتين بحال العبد المتزوج اى المار والمخرج عن الطاعة هم افهوا وفي شئ اى الروايتين لان منع من الثبوت والطلاق موقع بعده والدفع اسهل من الرجوع فمكان الحكم عليش اى على الله هم اولى شئ يختلف مسئلة النفس على لان الزوج كيك التطلق بالاجازة تثبت نعمنا لان فعل الفسخ على احاطة له فلا يملك على الرد فان قلت الطلاق في الحقيقة لا يملك النكاح في الرجوع اجازة العمل بالحقيقة مجازة قلت الحقيقة تدرك بدلالة الحال وهي اقيمت على ارضى لمولى هم وان قال طلقها تطليقة تتملك الرجعة فهذا اجازة لان الطلاق الصحيح للمولى الا في نكاح صحيح فتعين الاجازة شئ وكذا قال وقع عليها تطليقة فان قيل اذا قال المولى لعبده كفر بيمينك بالمال او تزوج اربعاً من النساء لا تثبت به العقد وان كان التكفير بالمال وتزوج اربعاً من النساء لا يكون الا بعد الرية يجب بان ما كان اصلا في اثبات الابلية في التعريفات الشرعية لا تثبت اقتضاها كالايمان في خطاب الكفار بالشرائع وفي الاثبات عمق ذلك بخلاف ما نحن فيه فان النكاح ليس باصل في اثبات الابلية هم ولو قال لعبده تزوج بكذا الا لا تشئ الاقايمة فيه لانه لو قال هذه الحرة على هذا الخلاف وكذلك لانك في ذكر الاشارة في اقيمين لان الحكم في غير المعين كذلك هم فتزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها فانه يباع في المهر عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وقالوا فيمن منه اذا اعتق فاصله ولفظ الاصل واذا اذن له ان يتزوج واحدة فتزوجها نكاحا فاسدا فدخل بها اخذ المهر في حال الرقبة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا تشئ عليه حتى يعتق وعند الشافعي في منته كونهما وفي قول في رقبته وفي انفى وفي تناوله الفاسد احتمال هم واصل شئ اى اسل ابي حنيفة هم لان الاذن بالنكاح ينشأ من الفاسد لا من غيره



اي شيها عن عذابي خيفة هم فيكون هذا المظهر في حق المولى من بسبب اذني فيقبل هم وعند ما يعرف من اى الاولاد  
 هم الى الجائز من اى النكاح الجائز هم لا يعيش ليضع ولا ينظم وبه قال الشافعي في انه قوله وقد ذكرناه هم فلا يكون نكاحا  
 في حق المولى من ولا يواخذ به العبد في الحال هم فيواخذ به بعد العتاق لهاش اى لابي يوسف ومحمد من ان المقصود  
 من النكاح في المستقبل الاعفاف من اى تحصيل النكاح هم فيتحسين من اى تحصيل انفس من المرام هم وذلك ان  
 اى الاعفاف لا يكون الا هم الجائز من اى النكاح الجائز قيد بالمستقبل لان مراده في النكاح في الماضي تحقق الموجه  
 فحسب لابي التحسين لا تتاح له ولمذاش اى لاجل كون المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف هم لو علمت  
 لا يخرج نصف يمينه الى الجائز من ولا ينصرف الى الفاسد فلا يثبت بالفاسد ولو علمت انه مات زوج وقد كان زوج  
 فاسدا بحيث في يمينه لما ذكرنا ان مقصوده تحقق النكاح عند التحسين كذا في المبيط هم بخلاف البيع من معنى لומר ما بيع  
 ينظم الفاسد الصحيح هم لان قبل المقاصد من وهو الاعفاف والبعثه ونحو ذلك من التفقات هم ما حصل من وفهم  
 قوله بعض المقاصد بقوله هم وهو ملك التفقات من وقد ذكرناه هم وليس اى ولا ي خيفة من ان اللفظ من تزوج  
 هم مطلق فيجوز على اطلاقه من ولا يقيد بالصحة لان الصحة والفساد وصفا العقد والاذن من المولى في اصل العقد  
 فكذا يقيد بصفة دون صفته كما في البيع من اى كما ان الامر بالبيع مطلق ينظم الفاسد الصحيح هم بعض المقاصد  
 في النكاح الفاسد حاصل كان هذا جواب عما يقال لاشي يقصد به في النكاح الفاسد فاجاب بقوله وبعض المقاصد  
 حاصل هم كالنكاح من اى كقوله النسب هم ووجوب المهر والعدة من اى وجوب العدة بشرط الدخول واليه يقو  
 هم على اعتبار وجود الوطى من وكذا سقوط المهر من بعض المقاصد وفي قاضي خان العبد ليس له النكاح وانما يشترط  
 رضی المولى عنه لعلق المهر به اليه وفي هذا الفرق بين الصحيح والفاسد وفي البدل لو اذن له في النكاح الفاسد ايضا وغل  
 بهما فيه يلزم المهر في رقبته لعلق بالاتفاق ولو دخل في الموت فثم اجازة المولى نفى القياس يلزمه من ان مهر بالدخول  
 ومهر بالقصد بالاجازة وفي الاستحسان يلزمه مهر واحد هم وسلسلة المعين ممنوعة على هذه الطريقة من بعض طرق الجواز  
 المطلق على الاطلاق ولين كان قول الكل فالعذر لابي خيفة ان تبني الايمان على العرف وقال النكاح في جهة العتاق  
 به طريقة اخرى وفي السلسلة طريقتان احدهما ذكرت في المتن الثانية ان الحاجة الى اذن المولى تشغل رقبته بالامتنان  
 البعض لان العبد في جهة سبقي على اصل الحرية وسلسلة المعين ممنوعة على الطريقة الاولى والى الطريقة الثانية على ما  
 لا يخفى وثمة اختلافا في هذه السلسلة تظهر فيها اذاجد والعقد عليها بشرط الصحة بلا اذن وتزوج امرأة اخرى صحيحا  
 بغير اذن لا يجوز عنه ابي خيفة لانما الامر بالفاسد وعنه ما يجوز لعدم لانتها لانه لا يتناول الفاسد كذا ذكر في المبيط

فكون هذا المظهر  
 المولى وعند ما يعرف  
 الجائز فلا يكون نكاحا  
 في حق المولى في واخذ به  
 بعد العتاق لهاش  
 من النكاح في المستقبل  
 الاعفاف من اى تحصيل  
 النكاح هم فيتحسين  
 من المرام هم وذلك  
 لان مراده في النكاح  
 في الماضي تحقق  
 الموجه فحسب لابي  
 التحسين لا تتاح له  
 ولمذاش اى لاجل كون  
 المقصود من النكاح  
 في المستقبل الاعفاف  
 هم لو علمت  
 لا يخرج نصف يمينه  
 الى الجائز من ولا  
 ينصرف الى الفاسد  
 فلا يثبت بالفاسد  
 ولو علمت انه مات  
 زوج وقد كان زوج  
 فاسدا بحيث في  
 يمينه لما ذكرنا ان  
 مقصوده تحقق  
 النكاح عند  
 التحسين كذا في  
 المبيط هم بخلاف  
 البيع من معنى  
 لומר ما بيع  
 ينظم الفاسد  
 الصحيح هم لان  
 قبل المقاصد  
 من وهو الاعفاف  
 والبعثه ونحو  
 ذلك من  
 التفقات هم  
 ما حصل من  
 وفهم قوله  
 بعض المقاصد  
 بقوله هم  
 وهو ملك  
 التفقات من  
 وقد ذكرناه  
 هم وليس  
 اى ولا ي  
 خيفة من  
 ان اللفظ  
 من تزوج  
 هم مطلق  
 فيجوز على  
 اطلاقه من  
 ولا يقيد  
 بالصحة  
 لان الصحة  
 والفساد  
 وصفا  
 العقد  
 والاذن  
 من المولى  
 في اصل  
 العقد  
 فكذا  
 يقيد  
 بصفة  
 دون  
 صفته  
 كما في  
 البيع  
 من اى  
 كما ان  
 الامر  
 بالبيع  
 مطلق  
 ينظم  
 الفاسد  
 الصحيح  
 هم بعض  
 المقاصد  
 في  
 النكاح  
 الفاسد  
 حاصل  
 كان  
 هذا  
 جواب  
 عما  
 يقال  
 لاشي  
 يقصد  
 به  
 في  
 النكاح  
 الفاسد  
 فاجاب  
 بقوله  
 وبعض  
 المقاصد  
 حاصل  
 هم  
 كالنكاح  
 من اى  
 كقوله  
 النسب  
 هم  
 ووجوب  
 المهر  
 والعدة  
 من اى  
 وجوب  
 العدة  
 بشرط  
 الدخول  
 واليه  
 يقو  
 هم  
 على  
 اعتبار  
 وجود  
 الوطى  
 من  
 وكذا  
 سقوط  
 المهر  
 من  
 بعض  
 المقاصد  
 وفي  
 قاضي  
 خان  
 العبد  
 ليس  
 له  
 النكاح  
 وانما  
 يشترط  
 رضی  
 المولى  
 عنه  
 لعلق  
 المهر  
 به  
 اليه  
 وفي  
 هذا  
 الفرق  
 بين  
 الصحيح  
 والفاسد  
 وفي  
 البدل  
 لو  
 اذن  
 له  
 في  
 النكاح  
 الفاسد  
 ايضا  
 وغل  
 بهما  
 فيه  
 يلزم  
 المهر  
 في  
 رقبته  
 لعلق  
 بالاتفاق  
 ولو  
 دخل  
 في  
 الموت  
 فثم  
 اجازة  
 المولى  
 نفى  
 القياس  
 يلزمه  
 من  
 ان  
 مهر  
 بالدخول  
 ومهر  
 بالقصد  
 بالاجازة  
 وفي  
 الاستحسان  
 يلزمه  
 مهر  
 واحد  
 هم  
 وسلسلة  
 المعين  
 ممنوعة  
 على  
 هذه  
 الطريقة  
 من  
 بعض  
 طرق  
 الجواز  
 المطلق  
 على  
 الاطلاق  
 ولين  
 كان  
 قول  
 الكل  
 فالعذر  
 لابي  
 خيفة  
 ان  
 تبني  
 الايمان  
 على  
 العرف  
 وقال  
 النكاح  
 في  
 جهة  
 العتاق  
 به  
 طريقة  
 اخرى  
 وفي  
 السلسلة  
 طريقتان  
 احدهما  
 ذكرت  
 في  
 المتن  
 الثانية  
 ان  
 الحاجة  
 الى  
 اذن  
 المولى  
 تشغل  
 رقبته  
 بالامتنان  
 البعض  
 لان  
 العبد  
 في  
 جهة  
 سبقي  
 على  
 اصل  
 الحرية  
 وسلسلة  
 المعين  
 ممنوعة  
 على  
 الطريقة  
 الاولى  
 والى  
 الطريقة  
 الثانية  
 على  
 ما  
 لا  
 يخفى  
 وثمة  
 اختلافا  
 في  
 هذه  
 السلسلة  
 تظهر  
 فيها  
 اذاجد  
 والعقد  
 عليها  
 بشرط  
 الصحة  
 بلا  
 اذن  
 وتزوج  
 امرأة  
 اخرى  
 صحيحا  
 بغير  
 اذن  
 لا  
 يجوز  
 عنه  
 ابي  
 خيفة  
 لانما  
 الامر  
 بالفاسد  
 وعنه  
 ما  
 يجوز  
 لعدم  
 لانتها  
 لانه  
 لا  
 يتناول  
 الفاسد  
 كذا  
 ذكر  
 في  
 المبيط

ومن زوج عبد ماؤد ناله امرأة جاز مش المراد بالماؤدون المديون صرح به في الكافي وجاز النكاح والمهر في قرينة  
مكة ذلك امرأة جاز والمراد بالماؤدون  
للزواج في مهرها ومعناها إذا  
كان النكاح بمهر المثل وجوبه  
ان سبب كفاية المولى ملكه  
الرقبة على ما نذكره والنكاح  
لا يلحق في حق الزموا بها  
بطلان مفصود الا انه  
اذا صح النكاح وجب  
الدين بسبب كماله  
فتشابه دين الاستهلاك  
وصار كالدين المدين اذا  
زوج امرأة فهم بمنزلة اسبق المولى  
ومن زوج امته خلع عليه  
ان يزوجها ببيت الزوج ولكنها  
تخدم المولى ويقال للزوج  
حتى ظفرت بها وطيبت مكان  
حق المولى في الاستحقاق ببلق  
والقبولية البطلان له فان  
بواها كعقبتا فلها  
الفقة والسكنى والا فلا

هم من زوج عبد ماؤد ناله امرأة جاز مش المراد بالماؤدون المديون صرح به في الكافي وجاز النكاح والمهر في قرينة  
هم والمرأة اسوة للزواج في مهرها مش وقال الشافعي المهر والنقطة تعلقان يربح على ما فيه الحال حصل بعد النكاح  
وفي المهر كذا ليد البرج سواء حصل بعد النكاح او قبله ويل تعلقان براس المال فيه وجهان فظهر مما لا يتعلق هم ومعناه  
ش اي معنى قولنا والمرأة اسوة للزواج هم اذا كان النكاح بمهر المثل ش تعزيب المرأة في حق العبد بمهرها وتعزيب الزموا  
على قدر ديونهم وذلك كما اذا شتمك العبد بالانسان يكون صاحب المال اسوة للزواج ووجه ذلك اي  
وجه كون المرأة اسوة للزواج من حيث هم ان سبب ولاية المولى ش لان النكاح هم تلك الرقبة على ما يذكر ش اي  
فيما بعد هذه المسئلة ليقوله ولنا ان النكاح اصلاح ملكه لان فيه تحمينه عن الزنا الذي هو سبب الملاك  
هم والنكاح لا ياتي في حق الزموا بالابطال تعزيبه واقيد بقوله ش مقصود والان المانعة انما يتحقق بذلك واما  
اذا كان خفيا فلا يعتبر به وبهذا كذلك لان محالية النكاح لا دميته وحق الزموا لا يلاقيهما الا انه اذا صح النكاح  
ش فولاية المولى تحمينه للملك هم وجب الدين بسبب لامروله ش لعدم انفكاك النكاح عن ثبوت المال  
ان كان كذلك فتشابه دين الاستهلاك فان العبد المادون المديون اذا شتمك مال انسان صار صاحب  
المال اسوة للزواج هم وصار ش اي العبد المادون والمديون هم كالرقيق المديون اذا تزوج امرأة فمهر مثلها  
اسوة للزواج ش اي واراد بالاسوة المساوية في طلب الحق اي غرام الصحة واذا كان مهر المثل اكثر منه فلا يلزم  
بل تؤخر الى شيفائهم مهرها حتم كدين الصحة مع دين المرض فان قلت الميراث بولاية رقبة وفيه اضربا للزواج  
فوجب ان لا يصح قلت لا سلم ذلك فالنكاح لا يتعلق له بالمالية رقبة ولنا ان يصح نكاح الحر ولا ياتي في رقبة الا ان  
والعمر بزوجان الصغيرة وليس لها ولاية التصرف في المال وحق الزموا يتعلق بالمالية فلم يلاقي وجوب المهر حتى يرضى به  
هم ومن زوج امته فليس عليه ان يزوجها ببيت الزوج ش يقال بواه ينزل ابو اياه اذا سكنه اياه والا فلا وفيه  
لا احد الفقهاء ولكن قال الشافعي واحمد بن حنبل هما بالزنا يسلمها ليلها الى زوجها وقال مالك يسلمها ليلها بعد ثلاث  
ديما تزوجا فيما بين ذلك عند المما في الجواهر للمالك استخرا ام الامت لا يطل بالزوج ويجرم على السيد الاستمتاع  
بها وليس عليه ان يزوجها منه الا الا ان يشترط ذلك في العقد وبه قال حماد بن عيسى واما مالك فليس له ان يزوجها  
من تحتها الا ان يزوجها من تحتها حل الوطى في النكاح لا غيرهم ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج حتى ظفرت بها  
لان حق المولى في الاستمتاع باق والتبعية البطلان له ش اي الحق المولى هم فان بواها معه ش اي مع الزوج  
هم بيتا فلها النقطة والسكنى على الزوج والا فلا ش ان لم يزوجها معه بيتا فلا يلزم النقطة والسكنى على الزوج



الادوم الا ترى انه لو اشترى عبد احد من الزنا فله الرخصان في النكاح صوته عنهما هم فيك بما رضاهم اعتبارا بالامة  
 وش والجامع قوام سبب الوالية وبذلك الرقبة وتحسين ملكة عن الزنا لا وجب للمالك والنفقة وليس للسناط  
 في جزاء النكاح الامة بغير تلك منافع بعضها لانه لا يطرح مع الاجبار ولا يعكس فان الزوج يملك منافع بعض المرأة ولا يقدر  
 تزويجها والمولى يملك تزويج الصغيرة ولا يملك منافع بعضها فكان التعديل به فاسدا هم بخلاف الكتاب والمكاتب  
 وش هذا جواب عما يقال لو كان الاجبار باعتبار تحصيل الملك للجاني في الكتاب والمكاتب ولم يخرج فاجاب بقوله بخلاف  
 والمكاتب هم لانها المتحق بالاجراء فاش ام من حيث التصرف ففي ملك السيد نظر الله ما يقصود ملكه فيها لانها المالك  
 يدافعيون في تزويجها فتقويتا الملك التصرف عليها هم فاذا كان كذلك فينتظر رضاهما ش اي اذا اراد المولى تزويجا  
 هم ومن زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها الزوج فلا مهر لها عند ابى حنيفة ش وبه قال الشافعي واهمهم وقال  
 عليه المهر ولو لاها اعتبار اموتها حقت انفاسها اي على الزوج المهر لمولى الامة التي قتلها فميد بقوله ثم قتلها لانه اذا  
 انجس لا يسقط المهر بالاتفاق وقيد بقوله قبل ان يدخل الزوج بها لانه اذا قتلها بعد الدخول لا يسقط بالاتفاق فاذا  
 غيبها المولى بمكان لا يقدر عليه الزوج لا يطالب بالمهر بالاتفاق وكذا اذا غابت في مكان لا يقدر عليها او باعها من  
 سلطان او غيره فذهب بها من المهر فانه يسقط المطالبة بالمهر عن الزوج وكذا لو اعتقت قبل الدخول فاختارت  
 نفسها واذا اردت الامة او الحرة قبل الدخول يسقط المهر بالاتفاق والحرة اذا قتلت نفسها في روايتان عن ابى  
 حنيفة وفي المنهاج لو قتلت المرأة نفسها او قتلها ابني لا يسقط مهرها عند الشافعي قبل الدخول لا يسقط بالاتفاق  
 والامة اذا قتلت نفسها او قتلها ابني لا يسقط مهرها عند الشافعي وفي الجواهر لو قتل الامة سيدها او ابنيها او قتلتها  
 اى قياسا على موتها حقت انفاسها في المغرب ولو لم مات حقت انفاسها اذا مات على الفراش قيل هذا في حق الادومي ثم  
 عمر في كل حيوان اذا مات وقال ابن الاثيرات على حقت انفاسها كانت سقط لانها ماتت والحقت الملاك كانوا يتخيرون ان  
 زوج الزوج يخرج من انفاسها فاخرج خرجت من حراجه هم وبذا ش اى اعتبار قتلها بموتها حقت انفاسها لان  
 القتل حيث باعها ش لال لسوى هذا عند اهل السنة والجماعة فقصار ش اى حكمها هم كما اذا قتلها ابني  
 ش حيث لا يسقط مهره ش اى ابى حنيفة هم ان ش اى ان المولى من منع البديل ش وهو بعضهم فبطل  
 ش اى قبل تسليمه الى الزوج هم فيجاءى بمنع البديل ش وهو المهر هم كما اذا اردت الحرة ش حيث يسقط مهر  
 محبازه لفعلا فكذا همنا محبازه بمنع البديل وقال الكاكي اذا كان من اهل الجبالة تحقيقا للسادة ثم قال  
 وانما قيدنا بقولنا اذا كان من اهل المحازاة لان الصغيرة لو انقضت من امر زوجها او المهرية قبلت ابى زوجها

فيملكه اعتبارا بالامة  
 بخلاف المكاتب  
 لانها التحق بالاجراء  
 ثم قتلها قبل ان يدخل بها  
 قال ومن زوج  
 امته حقت نفاسها  
 ان يدخل بها زوجها  
 خلاه مهرها عند ابى حنيفة  
 رحمه الله وقال عليه  
 المهر ولو لاها اعتبارا بموتها  
 حقت انفاسها وهذا كان  
 المقتول ميتة كجمله  
 فصا كما اذا اقتلها ابني  
 ولان من المهر قبل  
 فيجاءى بمنع البديل  
 اى منعت الحرة

بشبهة قبل الدخول حتى بانما لا يسقط المهر لانها ليس من اهل المباشرة بخلاف المهر فان من اهل المباشرة من يجب عليه  
الكفارة ولو كان المولى مبيعاً فالواجب ان لا يسقط المهر على قول ابى حنيفة بخلاف الصغيرة اذا تزوجت حيث سقط  
مهرها بالارتداد لان الارتداد مظهر في حتمها ولمذموم عن الميراث وانما قيدنا بالارتداد وبالحرية لان في ارتداد الامتثال  
يسقط مهرها بالارتداد عن اصحابنا فيه واختلف الشافعي في قبل لا يسقط قول لا يسقط هم والقول في احكام الدنيا  
جواب عن قولهم لان المقتول ميت باجله بانه ان القتل موت في الحقيقة باجل عند المدعى ولكن في احكام الدنيا  
هم جعل اطلاقاً حتى وجب القصاص في حق العمد والموت في حق الخطا وبذلك لا يجب القصاص على المولى لاستحالة  
انه يجب عليه لكن عليه الاثم فكذا في حق المهر مثل يعني ان القتل جعل اطلاقاً في حق القصاص والدية فكذا  
يجعل اطلاقاً في حق المهر وجعل كانه غير الموت يعني كما ان القتل جعل اطلاقاً هم وان تمت حرية نفسها قبل ان يغل  
بها زوجا فلها المهر خلافاً لفرش وبه قال الشافعي في شرح الكافي خلافاً لفرش من كان خلافاً لفرش قال  
وقال المبسوط قال الشافعي مكان زفر وفي الكافي ذكر ما هو قول من الشافعي وفي الحديث المنصوص انه لا يسقط مهر نسائها  
وفي شرح الوبيز للمصاحب فيه طريقان اشهرهما ان المسئلة على قولين بالنقل والتخرج احدهما ان يسقط كمال  
زفر والشافعي لا يسقط وهو اختيار الزفر في هو يعتبره بالردة شافعي زفر فيس حكم بذه المسئلة على حكم الردة يعني اذا  
ارتدت المرأة قبل الدخول بها هم وقيل المولى امته شافعي ويعتبر ايضا بقول المولى امته هم والجامع شافعي والجامع  
بين المقيس وهو قبل المرأة نفسها وبين المقيس عليه ويورد الردة قبل الدخول وقيل المولى امته هم ما بينا في شافعي  
ان من لم يحكم منه الميراث سجد في بين الميراث وقيل من قبل المولى امته انما يصح على قول ابى حنيفة لان ابا يوسف  
ومحمد لا يقولان لا يسقط المهر في قتل المولى امته ولنا ان جنائية العبد على نفسه غير معتبرة في حق احكام النساء وانما  
قال ابو حنيفة ومحمد شافعي انما تغتسل ويصلى عليها هم فتشبه شافعي انما تغتسلها هم ممتها تحت انفسها شافعي فانما اذا  
ماتت تحت انفسها لا يسقط مهرها بالاتفاق هم بخلاف قتل المولى امته شافعي جواب عن قوله قتل المولى امته هم لانها تميز  
في حق احكام الدنيا حتى يجب الكفارة عليه شافعي يعني اذا قتلها خطا وكذلك يجب النسيان على المولى ان كان عليه ان  
هم واذا تزوج امته فالاذن في العزل شافعي وهو ان يطأ او يغيرل شهوته عنها كيلا يتولد الولد هم المولى عند  
ابى حنيفة شافعي العزل في الامنة المملوكه كمال باجماع العلماء وفي الامنة المنكوسة يجوز عند الشافعي في الاصح وغيره  
وبالاذن يجوز عندنا وللشافعي في وجوب مالك واحمد ولكن ولاية الاذن المولى عند ابى حنيفة هم وعند ابى يوسف  
يجوز الاذن اليها شافعي اي الامنة قاله الا تترامى وفي بعض نسخ الهداية وعن ابى يوسف ومحمد ان الاذن اليها هو

والقتل في احكام الدنيا  
جعل اطلاقاً حتى وجب  
القصاص والدية كذلك  
في حق المهر ان قتل  
حرية نفسها قبل ان  
يدخل بها زوجا فلها  
المهر خلافاً لفرش  
هو يعتبره بالردة  
ويقول المولى ان  
ما بينا في شافعي  
المر على هذا وغيره معتبرة  
في حق احكام الدنيا  
موتها تحت انفسها  
قتل المولى امته يقتبر في  
احكام الدنيا حتى يجب  
عليه واذا تزوج امته فلا  
في العزل في العزل  
حنيفة ومحمد  
ويجوز عندنا

لان هذه المسئلة من مسائل الجاهل الصغير وصورتها مغيرة وهي محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل تزوج امرأة فاراد  
 ان يعزل عنها قال الاذن في العزل الى المولى ولم يذكر الخلاف فدل ان ظاهر الرواية عنهما كما قال ابو حنيفة  
 ولهذا قال في الاسلام بنودى في مشرح الجاهل الصغير وعن ابي يوسف ومحمد ان العزل اليها قلت وفي خبر  
 مطلوب ولم يذكر عنهما خلافا فيه وعنهما ما لا اذن اليها وفي ملتقى البحار لا يستت تحت حر وعبد لا يعزل الزوج عنها الا  
 باذن المولى عند ابي حنيفة رضيته لانه لم ترض وكذا في الميلىع وقاخيرينان وقال ابن خرم في المحلى لا يحل  
 العزل عن المرأة ولا عن الامة وقال ابن المنذر في الاشتراك خص في العزل عن عاتق عاتقة من الصحابة على  
 بن ابي طالب وسعد بن ابى وقاص وزيد بن ثابت وابو ايوب الانصاري وابن عباس وجابر بن عبد الله و  
 ابى الحسن بن علي وجابر بن الارث رضى الله تعالى عنهم وروى عنه قال سعيد بن المسيب وطاوس وعن ابي بكر وعمر  
 ابن مسعود وابن عمر كما رويهم لان الوطى حرامش اى حق الامة المنكوحه حتى تمت لهما ولاية المطالبة شمس  
 فلا يجوز بغير رضاها هم وفي العزل نقص حتما في شتمها كما في الحرة شمس اى كما في شتمها الرضى في الحرة لان المطالبة  
 الزوج بالوطى بالاجماع لان النكاح حسيان لهما عن السنخ وذا الفقهاء والوطى هم بجملة الامة المملوكه شمس  
 يجوز للابن يعزل رضيته او لم ترض هم لانه لا سلطان له لما شمس اى لامة المملوكه هم فلا يعتبر بغير رضاها شمس والمكاتبة  
 كالامة عند الجمهور وقال في الترخية المكاتبة صحيح ذلك عن الحسن وهو قول الحسن وابى قلابة وعبد الله بن زيد السبيعي  
 وقال سفيان الثوري ان يزوجها بعد الكتابة فلا خيار لهما وان تزوجا قبل الكتابة فلها الخيار وقال قوم انها تخير  
 تحت العبد ولا تخير تحت الحر وهو قول الحسن والزهري وابى قلابة وعطاء وعروة ونسب ذلك الى ابن عباس  
 رضى الله تعالى عنهما وهو قول ابن ابي ليلى والادريجي ومالك والشافعي وابى حنبل وابى ابيوت وابى سليمان  
 ودواد الطائفي هم وبيان ظاهر الرواية لان العزل يحل بمقصود الولد وهو حق المولى فيعتبر بغير رضا شمس ولاعت لامة في  
 قضاء الشهوة لان النكاح لم يشترع لهما ابتداء وبقي ولما لا يتكلم من مطالبة مولاهما بالتزويج ويعذر الزوج  
 على ابطال نكاحهما بالاستطاعة ايها وانما كانت الكراهية للولد والولد حق المولى في شتمها رضاه لا رضاهما وفي  
 جامع المحيد في على هذا الخلاف حق المقصود لو وجدت زوجا غنيا فعنده يكون للمولى وعندهما ما روي قال الشافعي  
 ومالك واحمد والاصل فيه ما روي ان الصحابة استاذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في العزل فاذا لم يجدوا وجبا وعن  
 بعض المفسرين في قوله تعالى فاتوا بغيركم الى شتمهم عزلا وان شتمهم عزلا وان شتمهم غير عزلا الى اليهودي كقول المولى  
 ويقر لون هو المودة الصغرى فحدثت فاجمعوا في الحرة ان العزل لا يجوز بغير رضاها لكن ذكر في الفتاوى ان خاف

لكن اوضحهم

محدثا

والاية المطالبة

وفي الترخية

حضره في شتم

رضاه كالمكة

مخلف الامة للملكة

لان المطالبة لها

فلا يعتبر بغير رضاها

وجبه ظاهر الرواية

ان العزل يحل بمقصود

للولد وهو حق

للمولى فيعتبر

رضاه هو

افان علة

محدثا

الولد السوا في الحرة يسعد الغزل في الحرة بغير رضا الفاسد الزمان وكذا يسعد المعاليه لاسقاط المايه تسعين من ثمن غلته  
ثم قال في ما ذكره ابن ابي شيبة عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال قالوا ان لم يعيد اليها او عاودا للثمن بال قبل العود قيل انفق وان  
لم يزل لا لكل النفي كذا روى عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال قالوا ان لم يعيد اليها او عاودا للثمن بال قبل العود قيل انفق وان  
الولد وهو من المولى فارقته الا ان كانت الحرة لان لما حق في الولد دون الالة فلما وجد الفارق بطل المقياس من  
وان تزوجت امته باذن مولاهم اعتمدت قلبا الخياط كان زوجها او عبد الله يعني لما الخياط سوا وكان زوجها حال  
الا عناق حرا او عبد الله ان شاركت امته معه والشاء اختارت نفسها ففارقته ولا مله لان لم يزل بها الزوج وان كان  
دخل بها قاله واجب لسيدها وان اختارت زوجها فالمرسيد با دخل الزوج بها ولم يزل صم ليقول عليه السلام  
اي اقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يبره حيل عتقت ملكك بضعك فاختارني شئ هذا اخرجه الدارمي فطعن عن  
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبره حيل عتقت معك بضعك ورواه ابن سعد في الطبقات اخرجه  
عبد الوهاب بن عبد الله بن داود بن ابي بن سعد عن عامر الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبره حيل عتقت قد  
بضعك معك فاختارني وروى ابن ابي شيبة عن عامر الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبره حيل عتقت قد  
في بريدة ثلاث عشرة الى غير الحديث وفيه وعقدت فنيه بارسل الله صلى الله عليه وسلم من زوجها فاختارت نفسها  
فالتعليل ملكا البضع صدر مطلقا شئ يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل عليه ثبوت النكاح ملكا البضع ولم يفصل  
بينهما اذا كان زوجها حرا او عبدا فم ينظم الفضلين شئ اي في مثل الفضلين وهو ما اذا كان زوجها حرا او عبدا  
الا ثبت لما الخياط اذا كان زوجها حرا او عبدا قال مالك واحمد وهو صحيح شئ اي الشافعي صحيح هذا الحديث لان  
التعليل ملكا البضع مطلقا ينظم الفضلين وتختلف الروايات في زوج بريدة بل كان حرا وعبد الله بن خنيس قال  
لا يفرق بين الحر والعبد في ثبوت النكاح لما الشافعي يقول لما الخياط في العبد دون الحر فمن احاديث انه كان حرا  
وهو الجماعة المسلمة من حديث ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله اني اشتريت  
بريرة لا اعتقها الحديث وفي اخره قال الاسود وكان زوجها حرا قال النجاشي قول الاسود منقطع وقول ابن عباس  
عبد الله واخرجه النجاشي ايضا عن الحكم عن ابراهيم وفي اخره قال الحكم وكان زوجها حرا قال النجاشي وقول الحكم  
ومن احاديثه انه كان عبدا ما روى الجماعة الاسلام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان زوج بريدة  
كان عبدا هو يقال له سفيان الحديث فيها ما روى الجماعة الاسلام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان زوج بريدة  
ما قبل في قصته بريدة وزاد وقال وكان زوجها عبدا فاختارني بارسل الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ولو كان حرا لم

وان تزوجت باذن  
مولاها ثم لقت  
فلها الخياط كان  
زوجها او عبدا  
لقوله عليه  
السلام لم يبره  
حين اعتقت  
ملكك بضعك  
فاختارني  
فالتعليل ملكا  
البضع صدر  
مطلقا فينظم  
الفضلين الشافعي  
في الفناء فيما  
اذا كان زوجها  
حرا وهو  
موجوده

ولانه سينراد  
الملك عليها  
عند العتق  
فيملك الزوج  
بما كانت  
تطلقه فذلك  
رفع اصل العقد  
وفعل الزوجة  
فذلك المكتبة  
بعضه اذا تزوجت  
بأذن موكلها  
شخصت قل  
نفرهم الله  
لاختيارها لان العتق  
لقد عليها ما فعلها  
وكل المهر لها فلا  
معه ثلاث الخمار  
مخلوفا لامة  
لانها لا يتبركها  
ولان العلة  
الذيلة الملاء وقد  
وجدناها في  
المكتبة لان عد  
تبرك الخمار وطلو  
فصلت ان

تغير ما بينهما ما اتوا به وسلم وادوا للنساء عن سواك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عاتبة ان بريرة  
خير ما رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا ومنها ما خرب البيهقي عن ابن خنيس كسفة بنت ابي عبد الله ان زوج  
بريرة كان عبدا وقال اسادة صحيح وقال الطحاوي اذا تملك الزوج التوفيق بينهما فقول انا وجدنا الحرية  
تعتب الرق ولا ينعكس فعل على انه كان حرا عندنا ما خربت عبدا قبله وان ثبت انه عبدا ولا يبق الخمار لما يجب  
الحواذ المخرج عن النبي صلى الله عليه وسلم انه انما خير ما لكونه عبد انتهى وقال الكاكي ولو تعارضت الروايات بقي قوله  
على السلام ملك يفتك فاختارني صم ولا يزا الملك ش دليل مقول في قولنا ان ملك الزوج يزاد صم عليها  
ش اى على الامة صم عند العتق ش اى عند مقتضى معنى مولا بالاية لانها كانت تخلص من زوجها قبل  
بطلان معنى فبعد العتق لا تخلص منه الا بثلاث وهي معنى قوله صم فيك الزوج بعده ش اى بعد العتق صم ثلاث تطليقات  
ش فيزاد ملك الزوج عليها بسبب العتق بتطليقة فيملك ثلاث تطليقات ثم من الاثبات ونفع ملك الزيادة  
الا يرفع اصل النكاح فيملك رفع اصل العقد نعم الزيادة فاثبت الشارع لما الحيا فلا يمكن من ذلك الا برفع  
اصل النكاح فصار هذا كعبد بين اثنين كاتبة احداهما فلان حرا يرد الكل لان ان يرد نصيبه ولا يمكن ذلك الا برفع  
الكل ولهذا الاختار نفسا كان فسما لا طلاقا كخيار البلوغ لان سبب هذا الخيار معنى في جانبها وهو ملكها ان نفسها  
وكل فرقة كانت بسبب جنة المرأة لا يكون طلاقا ثم خيارا يقتصر على المجلس عندنا وعند الشافعي في الاصح على القول  
وفي قول على الترخي وفي الترخي قولان في قول الى ثلثة ايام وفي قول الى ان يملك من وطئها وان اختارت  
نفسها فان كان قبل الدخول فلا مهر لان منع النكاح جاز من قبلها وبعده فالمهر سيدا وبه قال الشافعي حرا لم يند  
تعالى صم وكذا المكتبة ش هذا اللفظ القدرى وفرد المصنف بقوله صم بعضه اذا تزوجت باذن مولا ثم اعتقت  
ش باداء بل المكتبة كان لها الخيار سواء كان زوجها حرا او عبدا لزيادة الملك عليها وبه قال الشافعي  
واما ما وجد صم وقال في خيارها لما لان العقد نفذ عليها ش اى على المكتبة صم برضاها وكان المهر لها فلا معنى  
لثبات الخيار في تحقيق كلامه فروث ثبوت الخيار من الامة لنفوذ العقد عليها بخير رضا وسلامة المهر لمولا وهذا غير مجز  
من لان المهر لها ولا ينفذ كذا ما لا يرضى بالو قال بن ابي ليلى ان اعانها على بل كاتبة لا خيار لها وان لم يرضها  
فلما الخيار سلف الامة لانه لا يقبر رضا في التزوج وقد ذكرناه هم ولنا ان العلة ش اى حلة ثبات الخيار  
لانة بعد العتق صم زوايا الملك عليها وقد وجدنا ما ش اى العلة وهي ان يزايد الملك عليها صم في المكتبة شش  
والدليل على ذلك قوله صم لان عدتها ش اى عدة المكتبة صم قران ش اى حيفتان صم وطلقتان ش وكذا



اليوم ما شئنا ان فازوا وكل ذلك بالعتق كما في الامامة اذا اعتقت فيكون لها الخيار ولان عليه الصلوة والسلام  
خير بيرة وهي مكاتبة ولو قيل تحمل انما لم تكن مكاتبة وقت النكاح وحيد لم يكن نفقة انما هما برئنا ما قلنا  
الظاهر انما كانت مكاتبة وقت النكاح لان الحال يدل على ما قبله على انه عليه السلام رتب الخيار على الملك  
بعضها فكانت عامة لثبوت الخيار والعبرة بالعموم لا بخصوص السبب فان قبل المكاتبة ما لم ينفذ قبل العتق  
ولهذا يكون البديل لها ولم يحل للمولى وطبعا فلم يتناول النص قلنا انما ليست بالامة لبعضها لانها لا تملك نفسها  
جزوا باطلا تملكه وان وجب البديل لئلا يشاء احد بانكسباها ولم يحل وطبعا لانه من شأنها ص وان تزوجت امته  
بغيره ان مولانا انما اعتقت صح النكاح ش وفي المبسوط وكذا الحكم في العبد لو تزوج بغير رضى المولى وكذا الوبا به  
ثم اجاز المشرع في مكان التخصيص بالامة لها مسئلة تملكها وهي المسئلة المتعلقة بالخيار قال الشافعي وملك جسد  
لا يصح لانه كملك الفصولي وبعبارة النساء فلا تنفذ اصلا عندهم وفي المبسوط ومن زفرنا يبطل النكاح ص لانها  
ش اى لان الامامة من ص اهل العبادات ش حتى لو اقرت بدين صح وتطالب بعد العتق والامة العبادات من غير العتق  
وهي فيها ميقاة على اهل الحرية فنفذت نكاحها ص وامتناع النفقة لمحق المولى ش هذا جواب عما يقال اذا كان المولى  
كما ذكرت فاعلم نفذت نكاحها فانما بان امتناع النفقة اى نفقة النكاح لمحق المولى ص وقد زال ش اى تها برة  
ولا خيار لها لان النفقة بعد العتق ص فلا يتحقق زيادة الملك ش للمولى ص كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق ش  
حيث يستقطع المولى ويقيم النكاح فعاد الحرية من جهتها ص وان كانت تزوجت بغيره اذنه على الف درهم وشهرا  
ماية فدخل بها زوجها ثم اعتقا مولانا فاعلم لمولا ش والنكاح صحيح ولا خيار لها وفي نفقة النكاح خلاف زفر  
كما في المسئلة المتقدمة انما قال والحال ان مهر شلها ماية ليعلم ان السمي وان زاد على مهر الشل فهو للمولى اذا كان المولى  
قبل العتق وانما كان المهر كله للمولى ص لانه ش اى لان الزوج ص استوفى منافع ملكية المولى ش فوجب البديل  
ص وان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمرء لانه استوفى منافع ملكية المولى ش فوجب البديل ص وان لم يدخل بها حتى  
اعتقها فالمرء لانه استوفى منافع ملكية لها ش فوجب البديل لها ص والمراد بالامانة السمي ش هذا جواب  
عما يقال كان ينبغي ان يكون للمولى مهر الشل بالدخول قبل العتق بالغايا بل كما قال الشافعي وغيره وهو القياس  
فاجاب بقوله والمراد بالمهر اى المراد بالمهر المذكور بقوله فالمرء لانه استوفى منافع ملكية المولى السمي لا مهر الشل  
لان نفقة العقد بالعتق استند الى وقت وجود العقد ش لان وجوب العقد بالدخول انما يكون باعتبار العقد ص فصوت  
التمسية وقد وجب السمي ش للمولى اذا اعتقها بعد الدخول وللامامة اذا اعتقها قبله فان قبل كمين ليس له الجواز الى وقت الاعتق

وان تزوجت امته  
بغير اذن مولاه  
فنفذت صح النكاح  
لا خيار لاهل الجنا  
وامتناع النفقة  
لمحق المولى وقد  
زال ولا خيار لها  
لان النفقة بعد  
العتق خلاصت  
زيادة الملك كما  
اذا زوجت نفسها  
بعد العتق فانها  
تزوجت بغيره  
على الف درهم مثلا  
مائة فدخل بها  
زوجها ثم اعتقها  
مولاه فالمرء للمولى  
لانها استوفت منافع ملكية  
للمولى لم يدخل بها  
حتى اعتقها فالمرء لها  
لانها استوفت منافع ملكية  
لها والمراد بالامانة  
السمي لانها استوفت  
بالعتق استند الى وقت  
وجود العقد فصح للتمسية  
ووجب السمي



قوله الخامسة وقال السرجي واجمعوا على ان الاب يحرم عليه طليقته ابنة وذكر الترمذي ان العبد لو كان محبدا  
او مكاتباً او كافراً لم تجز عوته لعدم الولايه والاب كالحج عند عدسه واما اب الام فلا ولايته بحال كذا في النكاح  
المجبري هم بمعنى النسبه ان يرضيه الاب ش انما في النسبه بينه لانهما من سبيل البنين الصغير ولم يذكر فيه كونه  
بل قال محمد بن يعقوب عن ابني خليفه في رجل وطئ عاتيه ابنة فولدت منه قال هي ام ولده وعليه قيمته ولا عتية  
وانما ذكر القدر في باب الاستيلاء فقال اذا وطئ الاب جارية ابنة فجارت بولده فادعاه فثبت نسبه  
وصارت ام ولده وعليه قيمته وليس عليه عقرها ولا قيمته ولد باهم وجوبه ش اى وجبنا قلنا هم ان له ش  
ان الاب هم ولايته تنكح مال بنه للحاجة الى البقار ش اى صيانة نفسه بقوله عليه السلام انت وما لك لا يليل  
هم قتل ش اى ظلالهم تنكح جارية ابنة للحاجة الى صيانة الماشي لان الماشي جوه فوجب صون ماله عن التصليغ  
بحال الابن وذلك تنكح جارية لتصح فعل الاستنا واذ الاستنا واذ اخلاص الملك لى واذ اعلما غرم تمسيتها  
لابنة لان حاجته ليست بكاملة لانها ليست من ضرورات البقار هم غير ان الحاجة بش هذا جواب عما قيل لو كان  
صيانة الماشي والبقار الاصل لما وجب عليه القيمة كما في الطعام فاجاب بقوله غير ان الحاجة هم طليق البقار ش  
ولهذا لا يجبر الولد على اعطاء جاريته ولده للاستيلاء ولو كونه غير ضروري هم فلهذا تنكح الجارية بالقيمة والطعام  
بقيمة القيمة ش كانه ضروري هم ثم هذا الملك ش اى الاب هذا جواب عما قيل بطريق المعادضة فان  
يختار الملك كما في المملوكة او حق الملك كما في المكاتبه وليس شى من ذلك وجود فاجاب بقوله ثم هذا الملك  
هم ثبت قبل الاستيلاء بشرطه ش اى مال كونه شرطاً للاستيلاء هم اذا الصحيح ش يعنى الاستيلاء هم حقيقة  
الملك ش كما في المملوكة هم او حق الملك ش كما في المكاتبه هم وكل ذلك ش اى حقيقة الملك وهو  
هم غير ثابت للاب فيما حتى تجزله التزوج بها ش من سبيل جواز التزوج بها ش فلان حتى لا يجزى عنه بنته لعدم  
ثبوت حقيقة الملك حق الملك في جارية الابن للاب ش يعنى جواز للاب التزوج بجارية الابن ولو كان  
فيما حتى لم يجزهم فلا بد من تقديمه ش اى تقديم الملك على الوطئ كما يقع فعله جازماً ولو كونه شرطاً لصحة الاستيلاء  
وشترط الشئ يسبقه هم قتيبن ان الوطئ يلاقي الملك ش اى كان الوطئ وقع في ملكه هم فلا يلزمه العقر وقال في  
والشافعي يجب المهر لانها ش اى لان زفوا والشافعي هم يشترطان الملك حكماً للاستيلاء وش فانه سقط  
الاحصان بهذا الوطئ ولو كان في الملك لما سقط احداهما فدهم كما في الجارية المشتريه ش فانه اذا استولدها  
احدهما وادعى ولده فانه ثبتت نسبته ويوجب عليه نصف العقر هم حكم الشئ يعقب ش لان الاثر بعد الموت وحكم الشئ

ومعنى المسئلة ان يصير  
الاب وجميع ان له  
ملك مال ابنه للحاجة  
الى البقاء فله قتلها  
جاريته للحاجة الى  
صيانة الماشي وغيره  
الحاجة الى البقاء  
نسبه ودمها الى البقاء  
نفسه فلهذا يترك  
الجارية بالقيمة والطعام  
بغير القيمة ش وهذا  
للملك يثبت قبل  
استيلاءه ش هذا  
المعنى حقيقة الملك  
حقه وكل ذلك غير ثابت  
فيما حتى تجزله التزوج  
فلا بد من تقديمه قتيبن  
ان الوطئ يلاقي ملكه فلهذا  
يلزمه العقر وقال في  
والشافعي هم كونه  
لا يثبتان الملك حكماً  
استيلاءه كذا في الجارية  
وحكم الشئ يعقب

## والسنة معروفة قال

ولو كان الابن زوجه اباه فولد

لحم قصر ام ولد له ولا قيمة

عليه وعليه المهر وولد

حركانه مهر الزوج عندنا

حنو ولا لثا فعي يتركه لهما

عن ماله لا يكسر في الابن

ملكها من كل وجه في الحال

ان يملكها الاب من وجه

كذا يملك من التفرقات

ملا يقسم ماله ولا يملك

فذل خلت على التفرقات

لن يقطع المهر المشبه فذل

جاز النكاح صارا في مصرة

فلم يثبت ماله ابين

فلا قصير ام ولد له ولا قيمة

عليه فيما كان في ذل هذه

يملكها او يملكها لغيره بالنكاح

لولا ان اثنان ثبت به الملك لوجبته الملك الا ترى ان هذا لو لم يثبت الا حصان بالاجماع حتى لو قذف افسان لوجب على  
 قاذفه منه القذف وعليه شمس الامة الخسري الماني الجارية المشتركة الملك موجود قبل الوطى فلا يحتاج الى تقدير ملك  
 طعنة الاستيلاء ولكن ملكه لا يقع فوجب نصف العقر بمصادقة الوطى للملك الغير من وجه فان قيل من العجب ان الجارية  
 لو كانت مشتركة بين الاب والابن وولدت وادعاه الاب ثبتت الفرج يجب العقر اجماعا قلنا العقر ان الوطى  
 فيما نحن فيه مساجد بل الخالي عن الملك وشبهة فلا يحتاج الى اثبات الملك في الكل فوجب نصف العقر كما في المشتركة  
 بين الوطى وبين ما ينبغي كذا في الجامع المجري هم والسنة معروفة شمس اي في الجامع الصغير وغيره هم ولو كان الابن  
 زوجه اباه فولدت منه شمس اي من الاب هم لم تقام ولدت شمس اي للاب هم ولا قيمة عليه وعليه شمس اي  
 للاب هم والمهر وولد حركانه الزوج التزوج عندنا خلافا للثا فعي شمس فعنده لا يجوز تزويج جارية الابن لان  
 للاب حق الملك في مال وولده حتى لو وطى جاريته عالمها بخرتها عليه لم يلزم له المهر بل من له حق الملك في جاريته لا  
 تزويج اباه كما لم يوطى او تزويج امته من كسب مكاتبه لان حق الملك من مال وولده ظاهر الا ترى ان استيلاء  
 في جاريته ابيته صحيح واستيلاء المولى امته مكاتبه صحيح ولنا ما ذكره المصنف بقوله لم يملكوا شمس اي يملكون الجارية  
 هم عن ملك الاب الا ترى ان الابن لملكها من كل وجه شمس اي لانه محل الوطى ونفاذ الاعناق فمن لم يملك  
 ان يملكها الاب من وجه شمس لان الجمع بين المملكين شخصين في محل واحد في زمان واحد متنع ولو كان للاب فيها  
 حق ملك لم يملك الابن وطئها كما كتب اليعلى له وطئ امته وكذلك يملك الابن في التفرقات كالوطى والبيع و  
 التزوج والبنية والاعناق والامارة وغيره هم بالاثبات في ماله شمس اي مع هذه التفرقات هم ملك الاب لو كان  
 شمس اي ملك الاب هم فذل ذلك على اتفاق ملكه شمس اي ملك الاب هم الا ان يقطع المهر شمس هذا جازا عما يفتا  
 من بنية الخصم يعني ينبغي ان يجب المهر بالوطى ثم ثبتت الاب حق الملك فاجاب بقوله الا ان يقطع المهر عن الاب  
 للشيء شمس اي اشتهى الملك بظاهر الحديث انت وملكك لابيكم هم واذا جاز النكاح صارا ماله وصوناً شمس  
 اي بالنكاح هم فلم يثبت ملك ابين شمس لعدم الحاجة اليه هم فلا تصير ام ولد له شمس لان لو استولى باخره نصار  
 ام ولد له فبالنكاح اى شبيهة النكاح اولى ان تصير ام ولد له لان لو استولى باخره يحتاج الى ملك ابين لم يكن  
 الامنيانية الماهر ولا قيمة عليه فيها شمس اي ولا قيمة بواجبته على الاب في الجارية هم ولاني ولدت شمس  
 اي ولا عليته في ولد الجارية هم لانه شمس اي لان الاب هم لم يملكها شمس اي لم يملك الجارية والابن هم  
 وعليه المهر التزامة شمس اي التزامة الاب هم بالنكاح شمس اي بسبب النكاح التزامة المهر

هم وولد باحرلانه ملك اخوه فميت عن عليه من وبع قال مالك وقال الشافعي لا يعتق في ملك غيره المولودين والمولودين على ايحي في الاعتاق وعن حميد الدين الفريفي اختلاف عند البعض في بيع قبل الانفصال وثمة في قوله في الارث حتى لو مات المولى وهو الابن يرث المولى على قول من قال يعتق قبل الانفصال وعلى قول من قال لا يعتق قبل الانفصال لا يرث واما اذ مات المولى لان الرق انعتق من الارث قيل الوجه هو الاول لان المولى لم يولد بعد على ملك الابن من بين العلوق فلما ملكه عن عليه بالقرابة بالحدوث قال محمد في الجان العتق هم ما اذا كانت الرجعة عتق فقالت لمولاه اعتقه عني بالثمن ففعل شئ اى ما قالته هم فسد النكاح شئ اى الشئ وبه قال الشافعي والمولى على الزوجة العتق هم وقال زفر لا يفسد واصله شئ اى اصل هذا الخلق هم ان يقع العتق عن امر عتق حتى يكون الولاية له ولو نوى به الكفارة شئ اى ولو نوى بعتقه الكفارة التي عليه اى الكفارة كانت هم يخرج عن العتق عند شئ اى عند زفرهم يقع عن المامور لانه طلب من عتق المامور عبده عنده وهذا محال لانه لا يعتق فيما لم يملك ابن آدم فلم يصح الطلب فيعتق العتق عن المامور شئ اى لم يصح طلب العتق عن الامر فوقع عن المامورهم ولنا ان شئ اى ان الانسان هم اكن صح شئ اى لم يصح طلب الاعتاق هم سنة بتقديم الملك بطريق الاتقنا وش ووجهل غيرا منوطا بصفة المنطوق وزفر لا يقبل بالاثبات هم اذا الملك شئ اى بصفة العتق عنه فيصير قوله اعتق طلب التملك لانه بالان ثم امره باعتاق عبده الامر عنه شئ اى فيصير كانه قال العتق الذي كان ملك الان ملك لي بالف واعتقه عني فان قيل كيف يصح هذا لو مرح به بان قال ملكه عتقك عنه ثم من وكذا باوفاق لا يصح قلنا لم يرد شئ في ثبوت ضمانه ولا ثبت تصداهم وقوله واعتقه تملك ما منه شئ اى من المولى وهو المامورهم منه شئ اى من الامرهم ثم الاعتاق عنه شئ اى بالعتق على انه غير صاى من المولى ثم يصير قول المامور اعتقت اعتاقا مع ان اخره فاذا ثبت الملك الامر فسد النكاح للثنا في بين المالكين شئ اى من ملك الرقبة وملك المتعة قال الا ترى وقال الكاكي بين ملك المكين وملك النكاح فان قيل ينبغي ان لا يفسد النكاح لان الملك ثبت ضرورة العتق واثبت بالان في ثبوت العقد واما الضرورة في ثبوت العتق عن الاطلاق فساد النكاح قلنا الشئ اى انما ثبت ثبوت بلوازمه وضروراته من لزوم ثبوت الملك العاوى عن ثبوت حق الغير به فساد النكاح فان قيل ليس لانه اذا قال عبده كعتقك بالمال عند العتق فيمنعني ان ثبوت عتقه انتقضا لانه لا يمكن من التخصيص بالمال الا بالعتق قلنا الحجة لا تصلح ان تثبت انتقضا لان الثابت بالانتقضا ثابت بالحجة يصير الا للتخصيص بالمال فكانت الرتبة اصلا فلا تثبت انتقضا هم ولو قالت عتقه عني ولم تسم الا لا يفسد النكاح شئ اى لوقالت المرأة المذكورة لمولى العتق عتقه عني ولم تذكر الا لا يفسد النكاح

ودله على كونه ملكا له فلو  
 ففعل عليه القولية قال  
 واذا كانت المرأة تحت عبد  
 ففعلت لمولاه اعتقه عني بالثمن  
 ففعل فسد النكاح وقال  
 زفرهم رجعت لانه لا يفسد اصله  
 انه يدفع العتق عن الامور  
 حتى يكون الكاكي لم يولد  
 به الكفاخر يخرج عن عتقها  
 لوعدها بغيره عن المامور كانه  
 طلب من عتق المامور عبده عنده  
 وهذا محال كانه لا يعتق بغير  
 ملكه اى ادم فلم يصح الطلب  
 فيعتق العتق عن المامور ولنا  
 انما يمكن تملكه بتقديم الملك  
 بطريق الانتقضا ولا الملك شرط  
 لصحة العتق عنه فيصير قوله العتق  
 طلب التملك من ملكه  
 ثم امره بعتقك عني بالثمن  
 قوله اعتقت تملك كانه الاعتاق  
 واذا ثبت الملك للمامور فسد  
 النكاح للثنا في بين المالكين  
 ولو قالت اعتقه عني  
 ولم تسم مالا لم يفسد النكاح

والكلام للفقهاء وهذا  
 عند أبي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله وقال أبو يوسف  
 رحمه الله هذا ولا يزل  
 سواء لأنه يفيد القليل  
 بغير عرض فيجوز  
 التصرف ويستطاع فيها  
 القبض كما إذا كان عليه  
 كفارة ظهر إقراره  
 عن يوان بطعن  
 ولها أن الهبة من قبل  
 القبض بالبيع فلا  
 يمكن إسقاطه كالشأن  
 اقتضاه لأنه فعل حتى  
 تجزأه ليتم كالتصريف  
 شرعي في تلك المسئلة  
 الفقهاء يوجبون القبض  
 أما البسطة فيمنع فيه  
**باب**  
**نكاح أهل**  
**الشرك**  
 وإذا تزوج الكافر بجبر  
 شهود أو في عدة كافر  
 وذلك في ديني من المذنبين  
 مسلم أو يهودي

هم والولد للمعتق وقسط الكفارة عنه ش إذا أوفى ولا يلزم الالف وقال زرارة عن العنق عن الماسور حتى يكون  
 الولد له وقسط الكفارة عنه إذا أوفى ولا يلزم الالف على الأحرار وهذا الحكم المذكور من عند أبي حنيفة ومحمد وقال  
 أبو يوسف هذا والاول سوارش أي عدم فكر المبدل مع ذكر البديل سواء يعني يقع العنق من الأمر في العدة من عند  
 أبي يوسف وبه قال الشافعي م لأنه ش أي لان أبا يوسف رحمه الله تعالى م يقدم التملك بغير عرض ش  
 يعني بطريق البتة م تصحيا تصرف ش أي تصرف الأمر لما ان تصح كلام العاقل واجب منهما المكن وقد امكن هنا بقوله  
 م وقسطا اعتبار القبض ش لأنه شرط وقد امكن ذلك باسقاط القبول الذي هو كمن فلا يملك باسقاط الشاؤلو  
 فكان م كما إذا كان عليه كفارة ظاهرا فمخرجه بان يطعم عنه ش يعني إذا امر الظاهر غيره وقال الطعم معنى شئنا  
 فحصل الماسور يقع الاطعام عن الأمر وان لم يوجد القبض م ولها ش أي لابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى م  
 ان الهبة شرط القبض بالنفس ش وهو قوله عليه السلام لا تصح الهبة الا مقبوضة م فلا يمكن إسقاط ش جواب  
 عن قول أبي يوسف ان القبض شرط فيسقط تبعا كالوكن فاجاب بقوله م فلا يمكن إسقاط ش جواب من أبي قول  
 أبي يوسف م والاشاؤ ش أي اثبات القبض م بطلان فعله ش يعني ليس من قبيل القولي فلا يضمن الشرا  
 اتومي منه م بطلان البيع لأنه تصرف شرعي ش يعني الإيجاب والقبول قول مجازات يضمنه القول وهو قوله  
 اعققت عبداك عني بالفت مع ان الكركن في البيع يحل السقوط كما في التعاطي فان قيل لو قال الاخر اعقبك عبداك  
 بالفت رطل من خر ففعل فانه يصح ويتيق عنه وان لم يوجد القبض والبيع الفاسد كالهبة في اشتراط القبض قلنا قد ذكر  
 الكرخي ان العنق يقع عن الماسور بها على قولهما والمذكور قول أبي يوسف ولين حكم فالبيع الفاسد لمحق بالصحيح  
 وبما ذكره من فاحتمل سقوط القبض كالصحيح لان حكمه يعرف في الصحيح وفي تلك المسئلة ش أي مسئلة الكفارة م الفقيه ش  
 عن الأمر في القبض فاما العبد فلا يقع في يده ش ش بالاعتاق لان الاعتاق ازالة الملك وأحكام المال لية  
 ولما وقع في يده ش م لينوب عنه ش م لينوب عن العبدان الأمر

**باب نكاح أهل الشرك** أي بملاب في بيان نكاح أهل الشرك وهم الذين لا كتاب لهم م وإذا تزوج  
 الكافر بغير شهود أو في عدة كافر أو في عدة الكافر م في دينهم جائز ثم سلم  
 اقترش على صنيعة المجهول م عليه ش أي على نكاحهما المذكور قيد عدة كافر لأنه لو كان في عدة مسلم كان النكاح  
 فاسدا بالاجماع كذا قالوه وفيه نظر لان كلامنا في أهل الشرك ولا يجوز للمسلم نكاح المشرك حتى يكون في عدة كذا  
 قاله الأكمل ثم قال ويجوز ان تصور ان اشتركت بعد الطلاق والعيان بالسد تعالى في عدة المسلم م هذا عند أبي حنيفة

يش قال الا تترضى انما قال وهذا عند ابى حنيفة ولم يقل اجترأ عند ابى حنيفة بدون ذكر هذا لان سلكه القدر  
وليس فيها ذكر الخلاف فقال صاحب الهداية وهذا عند ابى حنيفة كشافا لموضع الخلاف ولكن من حق المسئلة ان  
يصنعها في الفصل المتقدم على باب الرقيق لان ذلك الفصل هو الفصل على النكاح الذي وقدر ادا بالكا فربما اذ من  
بدليل ما ذكره في بيان الدليل وانما لا يتعرض بهم لذكرهم والمشرک لاؤسته له ولانه قال ان حرمة نكاح المعتدة  
مجموع عليه فكانوا لا تعرضون لها والمشرک لا يتبرم احكامها بهلا فعلم ان المراجعين الكا في المذكور في المسئلة المذكورة  
هو الذي وكان ينبغي ان يذكر في باب لا في باب المشرک الذي لا كتاب لا انتهى قلت فعلى هذا الاسطابقة من حيث  
قد الباب باب نكاح اهل الشرك وبين المسئلة التي صدر بها الكتاب هم وقال زفر النكاح فاسمى الزوجين  
ش اى في النكاح بغير شهوة وفي النكاح في عدة الكا فوم الا انهم لا يتعرض لهم قبل الاسلام والمرفعة ش  
اى وقبل المرفعة هم الى الحكم ش اثنا تعرض لهم اعرضا عنهم لا تعرض لهم الفاش القبيح وتركوا التعرض  
لا يدل على الحرمة كما في عبادة الاوثان والنيان فاذا اسلموا اذ تراخوا اليها وجب التعزير ونفا الحرمته القاتية  
هم وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول ش اى في النكاح بغير شهوة وهم كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني  
ش اى في النكاح في عدة الكا فوم كما قال زفر ش وبه قال الشافعي واحمد هم له ش اى لزوم الخطا  
عامته ش مثل قوله تعالى ولا تقربوا عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب عليه وقوله تعالى وان احكم شيمهم بازال  
العد ولا تقرب اباؤهم وقوله عليه السلام النكاح الاب شهوة هم على ما مر من قبل ش اشارة الى ما قال في اول  
الذي فيه تزوج النضر اني بقوله وهذا الشرع وقع مما فثبت الحكم على العموم هم فيلزمهم ش اى الخطابات  
متقضا ما يلزمهم وانما لا يتعرض لهم لزمهم ش اى لاجل كونهم التزموا عدة الذمته هم اعرضا ش عنهم  
هم لا تعرضوا ش على علمهم الباطل هم فانما تعرضوا ش الى الحكم هم ادا سلموا الحرمة ش اى ثابتة والحجاة  
سالية هم وجب التعزير ش بين من كان منهم من الازواج والزوجات هم ولما ش اى لابي يوسف  
هم ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها ش اى معتدة الغير اجمعا على حرمتها سواء كان الغير مسلما او كافرا  
هم فكانوا اسلمتهم لهما ش اى خلافا لاطلاقهم ايضا لانهم اتبعوا لنا ولكن لا تعرض لبعده الذمته فلما تراخوا  
اوا اسلموا وجب الحكم بما هو حكم الاسلام هم وحرمة النكاح بغير شهوة ومختلف فيها ش بين العلماء فان مالكا وبن  
ابى الليلى وعثمان بن عيسى يزوجونهم ولم يترجموا احكامها بجميع الاختلافات هم ولكن عدم تعرضنا لاجل عدة الذمته  
هم لابي حنيفة رحمه الله ان الحرمة لا يمكن اثباتها حق الشرع لانهم انما يطالبون بحقوقه ش اى بحقوق الشرع ولما

وقال زفر في النكاح  
في الوجهين لانه لا يتعين  
لهما قبل الاسلام  
والرافعة الى الحكم وقال  
ابو يوسف فيهما  
في الوجه الاول كما قال  
ابو حنيفة في قوله  
كما قال زفر رحمه الله  
لان الخطا بطلت  
على ما مر من قبل  
واما لا تعرض لهم لزمهم  
اعراضا لا تعرضوا واذا تراخوا  
اوا اسلموا والحجوة قائمة  
موجب التعزير ولها انهم  
المعتنق عليهم انما كانوا  
ملتمسين لهما وحرمة النكاح  
مختلفية ولم يلبسوا احكاما  
مناجيم لا اختلاف وان  
حنيفة من الحرمة لا  
يمكن اثباتها حق الشرع  
لانها لا يحاطون بحقوقه

لا يترتب من ثم في الخوف والخوف من نكاح الرب لا يستقيم بقوله عليه السلام الا من اراد علي بن عثمان وبنه محمد بن ولا  
 وجب لا ييجاب العدة فقال الزوج لانه شى اى لان الزوج هم لا يترتب شى اى لا يترتب وجوب العدة هم بطلوا  
 ما اذا كانت شى اى الذرية تحت مسلم لانه شى اى لان المسلم هم يترتب شى اى لا يترتب وجوب العدة  
 هم واذا سمع النكاح بينهما من حاله المرافعة شى الى الحاكم هم والاسلام شى وقول نخالة المرافعة من فروع بالابتداء  
 ونقول له هم حاله البقاء شى خبره هم والشهادة ليست شرطاً فيها شى اى في حالة البقاء ولهذا الروايات  
 الشهادة ولم يطل النكاح هم وكذا العدة الاثنا فيها شى اى الاثنا في حاله البقاء هم كالمكتوبة اذا وطئت بشبهة  
 شى يجب عليها العدة مسيانة لمخ الوطى ولا يطل النكاح القامير هم فان تزوج المجوسى است او بنته ثم اسلموا  
 فرق بينهما شى باجماع الامية الرابعة هم لان نكاح الممار هم لم يحكم البطلان فيما بينهم عند هاشم اى عند  
 ابى يوسف ومحمد لان الخطاب ببرية هذه الامة مثل ان في دارنا وهم من اهل دارنا فثبت الخطاب في حقهم اذ ليس  
 في وجع المتبلغ التبليغ الى الكل في وجع الخطاب شى اى يجعل شيوع الخطاب كالوصول اليمع اى يرى انهم لا يقولون  
 بهذه الامة فلو كان صحيح في حقهم لتوارثوا هم كما ذكرنا في المعتبرة شى اى اشار به الى ما ذكرنا في المسئلة المتقدمة  
 بقوله ولهذا ان حرمة نكاح المعتبرة جميع عليها فحكموا المتزوين هم ووجب التعرض بالاسلام في حقهم  
 لان الاسلام يتاقيه ولم يلزمهم خلا في حكم الاسلام فيفرق بينهما وفي العناية اذ اسلم احد هما فرق بينهما القاضي  
 سواء وعبد التراجع ان لم يوجد وقال محمد اذ وجد الرفع من احد ما يفرق والا فلا على ما يجرى الآن وفي المبسوط لو تزوج  
 الذمى محرمة لا تعرض له وان علم القاضي المهر بافعا اليه الا في قول ابى يوسف الاخر انه يفرق بينهما اذا علم ذلك  
 لما روى ان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه كتب الى عماله ان فرقوا بين المجوس ومجارسهم قلنا هذا غير مشهور وانما المشهور  
 ما كتب عن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه الى الحسن البصري ما بال الخلفاء والراشدين تركوا اهل الذممة  
 وما هم عليه من نكاح الممارم وافشا المنور والنازير فكتب اليه انما بدلو الجزية ليركوا ما يترقبون وانما انت  
 متابع واست بمبتدع والسلام ولان الولاية والقضاة من ذلك الوقت الى يومنا هذا لم يشغل احد منهم بذلك  
 مع علمهم بها شتم ذلك فعل محل الاجماع هم وعند شى اى عند ابى حنيفة رحمة الله تعالى هم لم يحكم الصحة شى  
 اى النكاح الممار هم لم يحكم الصحة هم في الصحيح شى احترازه عن قول شاذخ العراق ان حكم البطلان في حقهم يقول ابى يوسف  
 ومحمد فلا تعرض لهم لعدم الذممة والصحيح ان الخطاب في حقهم كان غيرة نازل لانهم كذبوا بلوغهم ومنعوا من  
 وولاية الازامه بالسيف والحماية وهذا نقطعت بعد الذممة وقصر حكم الخطاب عنهم شيوع الخطاب اليهم انما يترتب في حق

وجه الى الجباب  
 العدة حقا للزوج  
 لا يترتب العدة  
 ما اذا كانت تحت  
 ما اذا كانت تحت  
 لاصح النكاح في حاله  
 لا يترتب ولا اسلام  
 حالة البقاء  
 ثبت شرط في ما  
 وكذا العدة لو تباين  
 كالمكتوبة اذا وطئت  
 يفرق بينهما  
 ما اذا كانت  
 حكم البطلان فيما بينهم  
 منه كذا ذكرنا في المعتبرة  
 وجب التعرض بالاسلام  
 في حقهم  
 لصحة في الصحيح



من يفتقر رسالة المبلغ فافوا اعتقد بالاسلام فله حكم الخطاب هم الا ان المروية تش جواب عن هذا التشكيك  
 ووجهان المروية هم تتناهي بقا النكاح فيفترق تش بينهما كما لو اعتبرت المروية على نكاح المسلمين برضاع او  
 معاصمهم بخلاف العدة لانها لا تتناهي في تش اي لان العدة تشكك في بقا النكاح  
 هم ثم باسماهم احد بما يفرق بينهما تش بالاتفاق هم وبمرافقة احد بما عدا التش اي لا يفرق بينهما عند ابني مينة  
 هم خلافا لما تش اي لا ييوسف ومحمد وقدر الكلام فيه عن قريب هم والفرق تش يعني بين التفرقة باسلام  
 احدهما وعدم التفرقة بمرافقة احد بهما هم ان استحقاق احد بهما تش يوجب النكاح وهو قد هم لا يبطل بمرافقة  
 صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده تش يعني اعتقاده بمرافقة صاحبه وبذا المعنى موجود فيها اذ الاسلام احدهما ايضا لكن  
 تخرج الاسلام فيفترق بينهما باسلام احدهما وهو معنى قوله هم اما اعتقاد والعرض على دينه الباطل لا يعارض  
 اسلام المسلم لان الاسلام يعملوا تش على كل شئ هم ولا يعلى تش اي لا يعلى عليه شئ فلا يعارضه احدهما الا ان  
 على دينه هم ولو تراخى تش يعني تراخى كلاهما الى الحاكم هم يفرق بينهما بالايجاع لان مرافقتهم تشكك بهما تش يعني  
 اذ احكاما رجلا وطلبا منه حكم الاسلام له ان يفرق بينهما فالعاشي اولى بذلك العموم ولايته هم ولا يجوز ان تيزجر  
 المرتدة مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لان تشق للقتل تش اي لان المرتدة تشق للقتل ففصل الرودة لقوله عليه السلام  
 من غير دينه فاقتلوه فلا يتنظم حكمه معصاة من السكن والازدواج والتنازل لان ذلك للبقاء وهو متحقق  
 للقتل فصاحبا كليت فان قيل له وعليه تشق للقتل قصاصا فانه يجوز له التزويج قلت العقومندوب اليه فيه حكما  
 المرتدة لانه لا يرجع فالحال اذ قد نزل بعد اطلاعه على محاسن الاسلام فيكون ارتداه وعن شبهة قوية عنده وقال  
 يرد عليه ما لو قال لا يجنبه ان تزويجك فانت طالق ثلاثا فان هذا النكاح غير مستقر ولا يتنظم به المصالح لانه يقع  
 به الطلاق الثلاث عقيب النكاح وشبوت النسب مشترك وقال الكاكي ولا يقال مشركه العرب لانه امر فانه  
 لا يقبل منهم الا الاسلام او السيوف وقد صحت المناكحة فيما بينهم لاننا نقول لهم لانا نفي بالملته وينا يفتقد الكفر  
 صحة ولم يكن اقر بطلانه وقد وجب الحد فيهم هم والامهال لعزرة التامل تش بنا جواب سوال وهو ان يقال  
 ينبغي ان لا يميل المرتدة لا تشق للقتل فاجاب بقوله والامهال اي مهال المرتدة ثلاثا ايام لعزرة التامل ليعتدل  
 فيها عرض له من الشبهة ففيا ورا ذلك جعل كانه لاحياة له حكمهم والنكاح يشغله عنه تش اي عن التامل هم  
 فلا يشترع في محقه وكذا المرتدة لا تيزجر وجهها مسلم ولا كافرا لانها محبوبة للتامل وخذت الزوج اشغلها ولان لا يتنظم  
 بينهما المصالح والنكاح ما شرع بعينه بل لمصالحه تش اي لمصالح النكاح من السكن والازدواج والتنازل والتمسك

الان احسبه تنافي بقا  
 النكاح فبغيره يخلفون  
 العدة لانها لا تتناهي في تش  
 بل سلوم احد هما يفرق بينهما  
 ومرافقة احد هما لا يفرق  
 حلولا لهما والفرق ان  
 استحقاق احد هما لا يبطل  
 بمرافقة صاحبه ولا يفتقر  
 اعتقاده اما اعتقاده للمهر  
 بالكلية لا يعارضه اسلام  
 لان الاسلام يعملوا لا يعل  
 ولو تراخى فبغيره بكما  
 لان مرافقتهم تشكك بهما  
 ولا يجوز ان يزويج المرتدة مسلمة  
 ولا كافرة مرتدة لانه مستحق  
 للقتل ولا يميل ضرورة التامل  
 والنكاح يشغل عنه عرض  
 في حقه لانه لا يفرق بهما  
 ولا كافرا ولا يجوز للتامل  
 وخذ من الزوج تشغلها لانه  
 لا يتنظم بينهما المصالح  
 ما شرع بعينه بل لمصالحه

فإذا قامت المصالح بالردة لم يشترع أصلاً ثم وإن كان أحد الزوجين مسلماً فالولد على دينه ثم أي على  
دين الإسلام بما جلع الآية الأربعة ولا يتصور فيها إذا كان الزوج كافراً المرأة مسلمة بل في حالة البقاء  
وإن أسلمت المرأة ولم يعرض الإسلام على زوجها تولدت قبل العرض هم وكذلك إذا أسلم أحد بهاش أي  
أحد الزوجين هم ولده وصغيره الوافر في الحال هم صار ولده مسلماً بإسلامه ش أي بإسلام أحد الزوجين  
هم لأن في جملته يتخلل ش أي لأن جمل الصغير تبعاً للذي أسلم منها هم نظر إليه ش أي للصغير أي نظر يكون  
أعظم من الإسلام وفي الآية ما يريده إذا كان الصغير مع من أسلم في دار واحدة وإن كان الصغير في دار  
ومن أسلم منها وفي دار الحرب وإن كان في دار الإسلام والصغير في دار الحرب لا يبعده مسلماً ولو كان أحدهما  
كتابياً ش أي ولو كان أحد الزوجين من أهل الكتاب هم والأخر مجوسياً ش أو وثنياً والمأصل أن الآخر ليس  
من أهل الكتاب هم فالولد كتابي حتى يجوز لمسلم مناهة وتعل ذبيحة لأن فيه نوع نظر لش لأن في جمل الصغير  
نوع نظر لهم إذا المجوسية شرش من الكتابية هم والشافعي يخالفنا فيه ش أي في جمل الولد تبعاً للكتابي هم  
للتعارض ش لأن جمل تبعاً للكتابي يوجب حل الذبيحة والنكاح وجمل تبعاً للمجوس لا يوجب ذلك فتوقع اعتبار  
ما ذكروه كلفاً له واحدة والترحيل للمحرم هم ونحن بينا الترجيح ش وهو قوله لأن فيه نظر لمن حيث حل الذبيحة  
وجواز النكاح فإن قلت على ما ذكرت كل واحد منا ومن الخصم ذهب إلى نوع ترجيح فمن أين تقوم الموجبة قلت  
بجميع ما يدفع التعارض وترجيحه بدفعه بعد وقوعه والدفع أولى من الرفع لأن حكم من دفع لا يرفع ثم أعلم أن  
لشافعي فيما إذا كان الأب كتابياً قولاً أن أحدهما أن تتبع له حتى يحل ذبيحة ومناكحة وبه قال أحمد تغليباً للترجيح  
ولو كانت الأم كتابية والأب مجوسياً جعل تجاه قولاً واحداً حتى لا تعل مناهة وذبيحة وبه قال وفي الرافعي تتبع الآ  
إذا كان مجوسياً وإن كانت الأم مجوسية قولاً وفي البسيط في التولد بين اليهودي والمجوسي قولاً أن أحدهما  
التحریم والثاني في بوالاصح النظر إلى الأب وتغليب جانب النكاح وفي الجواهر أن أسلم الزوج تفرقت الكتابية على نكاحها  
ويعرض إليها الإسلام فإذا ابنت وقعت الفرقة قبل الدخول وبعده وقال أشبه تعميل الفرقة قبل الدخول كقول  
الشافعي واحد ويتنظم فراغ العدة بعده كقولهما وإن أسلمت المرأة قبل الزوج وقعت الفرقة قبل الدخول و  
بعده تنقضي على انقضاء عدة وفي التمسيد قال مالك إذا أسلم بعد انقضاءها في غيبة فإن نكحت قبل أن تقدم  
أو سمها إسلاماً فلا سبيل له عليها وإن أدركها قبل أن تنكح فهو أحق بها قال ابن قدامه يعرض عليها الإسلام  
أن كانت حاضرة وإن كانت غائبة تعجلت الفرقة وعن أحمد وإبائان في اعتبار العدة أحدهما هو أحق قبل انقضاء

فإن كان أحد

الزوجين

مسلماً

ولد على

دينه

إن أسلم

أحدهما ولد

ولده مسلماً

بأسلافه

في جملته

نظر له

أحد

والآخر

فإن ولد

لأن فيه

نظر له

شأنه

بما خلفه

ونحن

التحريم

عدهما وفي الاخرى فصل الفرقه واختارها المحلل وصاحبها بكونه قول طائوس وعكرته وقمادة والحكم وعمر بن  
عبد العزيز ويروى عن ابن عباس وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بهما قول اذا اسلم ما وامست في دار جبرتها حتى  
يهاتج بهما وامست في المصروعين ايلهم بغيره ان علي نكاحهما وماذا اسلمت المرأة وزوجها كما قولوا فيه للمحل و  
الطلاق المكفر في قوله كما قلدهم بقا المسلم مع الكافر اي كما قرأ في كافر كان هم عرض القاضى عليه الاسلام فاذا اسلم فبني  
وان ابى شى اى الزوج عن الاسلام هم فرق بينهما وكان فلك طلاقا عند ابى حنيفة ومجربى للاسحالات فانت  
الاساك المعروف من جانب فقهاء المصريح بالاحسان فان طلق والا فاقاضى نائب منابه هم وان اسلم الزوج فبني  
مجبوتيه عرض عليها الاسلام مش وقيد بالمجبوتيه لانها ان كانت كتابية فلا عرض ولا تزويج هم فاذا اسلمت فعلى سائر  
واذا ابى فرق القاضى بينهما ولكن الفرقه طلاقا وقال ابو يوسف لا تلون طلاقا فى اربعين شى اى لا يكون  
التفريق طلاقا عنه سواء كان باا الزوج او باا المرأة بل يكون فسخا ونفايه انه لا ينقص من عدله طلاق شى  
هم الا تعرض شى اى عرض الاسلام هم فبني مينا وقال الشافعى لا يعرض الاسلام لان فيه شى اى لان فى شى  
هم فبني مينا هم وقد منعتا بعد الفدية ان لا تعرض لهم لان ملك النكاح شى اى فيه ان ملك النكاح هم قبل خلو  
غيره كدش فينتقل هم نفس الاسلام بعده شى اى بعد القول هم متاكدش فكلهم تفريقش اقلان الذين هم  
فبني مينا شى اى التفريق هم الى انقضاء ثلاث حيث شى قال الشراح قوله ثلاث حيث ليس بصواب بل الصواب  
ثلاثه الطارلان العدة عنده بالاطهار قيل معناه كان الشافعى يقول ينبغي ان يتأجل عندكم الى انقضاء ثلاث  
حيث هم كما فى الطلاق شى يريد ان نفس الطلاق قبل لدخول يرفع النكاح ويعدو اليرفع الابعده انقضاء العدة  
ويقول الشافعى قال احمد وقال احمد فى رواية يفسخ النكاح فى المحال وقال مالك الى سلمت الزوجية او لا فالحكم  
على ما ذكره الشافعى وان اسلم الزوج اولافان سلمت فى المحال يقبها على نكاحها والا فسخ نكاحهما ولان المقاصد  
شى بالنكاح من السكن والا فزوج هم فانت فلا يبين سبب تنجى عليه الفرقه والا فسخ طاعة لا يصلح سببا  
شى للفرقة هم فبني عرض الاسلام على الزوج يحصل المقاصد بالا فسخ شى ان اسلم هم او بنتت الفرقه بالاياء  
شى اى باياء الزوج عمل الاسلام اى باستناده عنه وبني مينا مروي عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما فان جفا  
فى قول الملك سلمت فامر عمر بنى الله تعالى عنه بعرض الاسلام على زوجها فقال ان اسلم والا فارق بينهما ويروى  
ان ومقامنا اسلم فى عهد على بنى الله تعالى عنه فعرض الاسلام على امرته فامرت ففرق بينهما كذا فى المبسوط وروى  
كل سيد بن الجهم والذالك لغة فيه وقول الملك على طريق الكوفة الى اين زاد وقد طول الاصل منها حاصله ان سبب الفرقه الا

واذا اسلمت المرأة فخرجت  
كافرة عن القاضى عليه السلام  
فان اسلم فى امراته وان ابى  
فرق بيني ملكان ذال فطلو  
عند ابى حنيفة ومجربى  
اسلم الزوج وتحت مجربى  
عرض عليها الاسلام فاذا  
اسلمت فبني مينا وان ابى  
فرق القاضى بينهما لو لم تكن الفرقه  
بينهما طلاقا وكان يرونه  
لا يكون الفرقه طلاقا فى اربعين  
اما الذين فسخهنا وقال  
الشافعى لا يعرض الاسلام لان  
فبني مينا هم فبني مينا بعد الفدية  
ان لا تعرض لهم لان ملك النكاح شى  
ان لا تعرض لهم لان ملك النكاح شى  
الملك قبل الدخول غير مينا  
فيقطع بنفسه الاسلام بعد  
مناكدا فيجعل الى انقضاء  
حيث كان الطلاق وان انقضاء  
قد فاقطوبد سبب يتبع عليه  
الفرقة ولا فسخ طلاقا لا يسلم  
سببا لها فبني عرض الاسلام لهم  
مناكدا لا يسلموا ونبت للزواج

من الاسلام لان الاسلام لا يصح سببا لما ذكرنا ولا كفر من الحق عليه لا موجود قبل هذا فاصح سببا الا الا بالانفسا  
بسبب النكاح واذ انصف القول الى انصف ما يشاهد الفوات وبوالفرقة فكانت الفرقة مضافة الى الايام ولما فرغ من  
عن البحث مع المشافعي شرع في البحث مع ابني يوسف وهو قوله ومير قول ابني يوسف ان الفرقة بسبب  
وبوالاياوش ويشترك في الزوجان على معنى انه يتحقق من كل منهما فلا يكون ش اي لفرقة هم طلاقا ش بل  
لكون منعا عندنا لان سبب اختلاف الدين وذلك يتحقق في كل منهما هم كالفرقة بسبب الملك ش بان الملك لا يتردد  
الاخر اذ الطلاق لا يتصور منهما فكل سبب يتصور منهما لا يكون طلاقا هم ولما ش اي لابي حنيفة ومحمد ان بالابا  
اي ابا الزوج عن الاسلام هم اتفق على الاساك بالعرف مع قدسية عليش اي على الاساك هم فينبوي القاضي متبا  
في الترتيب ش بالاحسان هم كما في الحب والعتة ش اي كما اذا وجبت زوجا مجبوا وهو مقطوع الذكر والنسب  
ووجبتة رخصت فان القاضي يفرق بينهما عن طلب المرأة هم اما المرأة فليست بابل للطلاق فلا يزوج ش القاضي  
هم منها بعد اياها ش اعدم تصور الترتيب منها هم ثم اذا فرق بينهما باياها فلها المهران كان دخل بها لانه كالمهر  
اي لما كذا المهر بالزوج ش فليكن لما كمال المهر وان لم يدل بها فلا مهر لها لان الفرقة من قبلها والمهر لم يتاكد  
لعدم الدخول هو فاشبه الردة ش يعني كما اذا اردت قبل الدخول والعياذ بالله هم والمطالبة ش واشبه المطالبة  
ايضابان كنت نفسها من ابن زوجها قبل الدخول فلا يجب عليه لها المهر قبل الدخول والنفقة العدة بعد الدخول و  
قال الاترازي المطالبة بعتة الواو لا كسر بالانها مصدر اي مطالبة المرأة ابن زوجها قالت بجزر كسر الواو ايضا ويكون  
الفاصل من طلاق ويكون المعنى ما يشبه المرأة المطالبة لابن زوجها في تكليف نفسها منه بل هذا الوجه من الفتح لا يصح هذا على  
المدان واذا سلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافرا او اسلم الحربي وتحت مجوسية لم تقع الفرقة ش بينهما في العترة  
هم حتى تحيض ثلاث حيض ش وان لم تكن بمن تحيض فثلاثة اشهر ثم بعد ثلاث حيض وشهور وقع الفرقة ثم لا يبن ثلاث  
حيض وشهور اخرى للعدة هم ثم يمين من زوجها ش اي بعد ثلاث حيض كما ذكرنا هم وهذا ش اشار الى ان الابد  
للفرقين بسبب الاسلام وكذا المهر واختلاف الدين لا يصح ان يكون موجبا للفرقة كما مر في المسئلة المتقدمة  
بين ذلك بقوله لان الاسلام حاسم ش والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية هم لانعدام دليل الاسلام  
عن دار الحرب ش ولا يبن الفرقة وفعل الفساد هم وهو كون المسلمت الكافرة قوله والعرض على الاسلام متعذر  
من باب نحو عشت الناقة على الحوض والاصل ان يقال وعرضت الاسلام على الكافرة تعذرا لانه قلب الكلام لعدم  
كما في قولك ادخلت النار في الاصبع والاصل ادخلت الاصبع في النار ولم تعذر تعذرا بسبب صنف الحكم الى الشرط و

من الاسلام لان الاسلام لا يصح سببا لما ذكرنا ولا كفر من الحق عليه لا موجود قبل هذا فاصح سببا الا الا بالانفسا  
بسبب النكاح واذ انصف القول الى انصف ما يشاهد الفوات وبوالفرقة فكانت الفرقة مضافة الى الايام ولما فرغ من  
عن البحث مع المشافعي شرع في البحث مع ابني يوسف وهو قوله ومير قول ابني يوسف ان الفرقة بسبب  
وبوالاياوش ويشترك في الزوجان على معنى انه يتحقق من كل منهما فلا يكون ش اي لفرقة هم طلاقا ش بل  
لكون منعا عندنا لان سبب اختلاف الدين وذلك يتحقق في كل منهما هم كالفرقة بسبب الملك ش بان الملك لا يتردد  
الاخر اذ الطلاق لا يتصور منهما فكل سبب يتصور منهما لا يكون طلاقا هم ولما ش اي لابي حنيفة ومحمد ان بالابا  
اي ابا الزوج عن الاسلام هم اتفق على الاساك بالعرف مع قدسية عليش اي على الاساك هم فينبوي القاضي متبا  
في الترتيب ش بالاحسان هم كما في الحب والعتة ش اي كما اذا وجبت زوجا مجبوا وهو مقطوع الذكر والنسب  
ووجبتة رخصت فان القاضي يفرق بينهما عن طلب المرأة هم اما المرأة فليست بابل للطلاق فلا يزوج ش القاضي  
هم منها بعد اياها ش اعدم تصور الترتيب منها هم ثم اذا فرق بينهما باياها فلها المهران كان دخل بها لانه كالمهر  
اي لما كذا المهر بالزوج ش فليكن لما كمال المهر وان لم يدل بها فلا مهر لها لان الفرقة من قبلها والمهر لم يتاكد  
لعدم الدخول هو فاشبه الردة ش يعني كما اذا اردت قبل الدخول والعياذ بالله هم والمطالبة ش واشبه المطالبة  
ايضابان كنت نفسها من ابن زوجها قبل الدخول فلا يجب عليه لها المهر قبل الدخول والنفقة العدة بعد الدخول و  
قال الاترازي المطالبة بعتة الواو لا كسر بالانها مصدر اي مطالبة المرأة ابن زوجها قالت بجزر كسر الواو ايضا ويكون  
الفاصل من طلاق ويكون المعنى ما يشبه المرأة المطالبة لابن زوجها في تكليف نفسها منه بل هذا الوجه من الفتح لا يصح هذا على  
المدان واذا سلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافرا او اسلم الحربي وتحت مجوسية لم تقع الفرقة ش بينهما في العترة  
هم حتى تحيض ثلاث حيض ش وان لم تكن بمن تحيض فثلاثة اشهر ثم بعد ثلاث حيض وشهور وقع الفرقة ثم لا يبن ثلاث  
حيض وشهور اخرى للعدة هم ثم يمين من زوجها ش اي بعد ثلاث حيض كما ذكرنا هم وهذا ش اشار الى ان الابد  
للفرقين بسبب الاسلام وكذا المهر واختلاف الدين لا يصح ان يكون موجبا للفرقة كما مر في المسئلة المتقدمة  
بين ذلك بقوله لان الاسلام حاسم ش والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية هم لانعدام دليل الاسلام  
عن دار الحرب ش ولا يبن الفرقة وفعل الفساد هم وهو كون المسلمت الكافرة قوله والعرض على الاسلام متعذر  
من باب نحو عشت الناقة على الحوض والاصل ان يقال وعرضت الاسلام على الكافرة تعذرا لانه قلب الكلام لعدم  
كما في قولك ادخلت النار في الاصبع والاصل ادخلت الاصبع في النار ولم تعذر تعذرا بسبب صنف الحكم الى الشرط و

ويجوز قوله هم فاقترنا شرطها وبمعنى ارض مقام السبب بش لان الشرط ايضا ان السبب الحكم عند تقدير الاضافه  
 ان السبب السبب هم كمنى محر البهش على قاعده الطلوع فان وقع فيها انسلان فان الضمان على المحل فلا يمكن اضافته  
 الى العلة بل هو وصف فاضيف الى الشرط وهو المحر وتصحيق هذا ان علة الوقوع فعل الواقع فلا يصلح سببا لعدم  
 التعدي لان امر طمحي لاصنع الواقع فيه وبسبب الوقوع شبهة فلا يصلح سببا لاضافة الحكم اليه لانه مباح فاضيف الى مضاف  
 الشرط وهو المحل فان ازالة سكينة الارض بالمحر فاذا كان كذلك فوقت الفرقة لانقضاء عدة العدة اعني ثلاث حيض  
 ان كان من تحيض او منى ثلاثه اشهر فكانت ممن لا تحيض وبصرح الكرخي في مختصره وذلك لان الطلاق بسبب البينة  
 وانقضاء العدة بشرطها هم ولا فرق بين المدنول بها وغير المدنول بها والتمشاق في فصل بينهما حيث يقول ان كان  
 قبل الدخول تقع الفرقة في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على انقضاء ثلاث حيض هم كمن لم يش اى المشاق  
 هم في دار الاسلام ش من قوله فان كان قبل الدخول بالتفصيل المذكور الان وبقوله قل مالك وامرهم واذا  
 الفرقة والمرأة حريته ش اى والحال ان المرأة حريته هم فلا عدة عليها ش اى على الحرية بالاجماع لان حكم الشرع  
 لا ثبت في حقه ذكره في شرح الطهاوى سواء كان قبل الدخول او بعده هم وان كانت هى ش اى الحرية هم المسلمة  
 فكذا لك ش لعدة عليها بعد الدخول هم عند ابى حنيفة خلافا لما ش اى ابى يوسف ومحمد ونحوه متعلقة بما قبلها  
 بيان ان احد الزوجين اذا اسلم في دار الحرب تقع الفرقة بانقضاء ثلاث حيض وبعده ذلك لا يلزم العدة على المرأة سواء  
 كانت مدخلا بها او لا وان كانت غير حرة اعني مجوسية او وثنية فلا عدة عليها ايضا كما ذكرنا وان كانت مسلمة فلا عدة عليها  
 عند ابى حنيفة لانه لا يوجب العدة على المسلمة من الحرب واصل المسئلة في المهاجرة الى دار الاسلام فانها اذا باجرت ابى  
 مسلمة او وثنية لم يلزمها العدة في قول ابى حنيفة الان تكون حاملة لا تتزوج حتى تضع حملها هم وسياتي بيانها  
 السدق على ش اى في مسئلة المهاجرة قال الا ترى بعد ثلاثة عشر خطا وقال الكاكي في باب العدة والاول بهما  
 هم واذا اسلم زوج الكتابية فيما على نكاحا حلالا صح منها النكاح ابتداء فلا يتبقى اولى ش لان البقاء اسلم من الاثنية  
 فكم من شى تحيل من النكاح حالة البقاء وان لم تحيل في الابتداء الا ترى ان المنكحة اذا وليت بشية يعتد له وتبقى منكم  
 حلالا يخرج نكاح المعتدة من طلي بشية ابتداء هم واذا خرج احد الزوجين الدنيا ش وفي بعض نسخ هم قال واذا خرج  
 اى قال القدورى واذا خرج احد الزوجين هم الدنيا ش اى الى دار الاسلام هم من الحرب ش حال كونه مسلما  
 غير انهم غنى اذا خرج من مرقعها تقع الفرقة بالاجماع اما عندنا فالتباين الدارين والماحدة في الغرم والعقد كزوجت لى في المبسوط  
 البزورى هم ووقعت البينة بينهما وقال المشافى لا تقع ش وقال شمس الاثنية الشرع يستوى في وقوعه

واقترنا شرطها  
 وهو معنى المحيض  
 مقام السبب كمنى  
 حفر البير ولا فرق بين  
 المدخول بهما وغير  
 المدخول بهما والتمشاق  
 يفصل كما مرله في دار  
 الاسلام واذا وقعت  
 الفرقة والمرأة حرة  
 فلو حلت عليها وان  
 كانت هي المسلمة  
 فلذلك عند ابى  
 حنيفة خلافا لهما  
 وسياتي بيانها  
 الله تعالى ولا اسلم  
 خروج الكتابية خرها  
 على كالحا مكاله هم  
 الكاكي بينهما ابتداء  
 يبقى اولى قال واذا  
 خرج احد الزوجين الدنيا  
 من الحرب مسلما  
 وقعت البينة  
 بينهما وقال المشافى  
 لا تقع

دوسری احد الزوجین  
وقعت البینونة بينهما  
بغير طلاق ولان سبب  
معاديقم البینونة والاشارة  
وقعت فالحاصل ان سبب  
هو البینون دون البینونة  
وهو یقول بعکس له ان  
البینان اثره في انقطاع الر  
لاية وذلك لا یترقی الفرة  
کالمی المستامی والمسلم  
المستامی اما البین فیتفی  
الصفاء للسائی و یجتنی  
الهدا انقطاع الکلام لهذا  
یسقط الذین عن ذمة  
السبی ولانان مع البینة  
حقیقة وحکمها لا یفتلیم  
المصالح خشابه المحرمية  
والسبی یوجب ملک  
الرقبة وهو کاینانی  
النکاح ابتداء فذلک  
بما وفصار کالشراک  
هو قیض الصفاء فی  
محل عمل وهو المال  
لانی محل النکاح

بسمی شرح براهین ان تزوج احد بها مسلما او ذمیاً او حریباً مستاماً ثم احلها مسلماً او ذمیاً لانه صاسم بل انما وفاء له وقوله  
البینونة محل ولی تلك الایة لمن وقعت فی سبب بعد الاستبراء وان کان الخارج الزانی یزوجه ان یتزوج ایجاب سلماً  
وان ختمها النکاح فی ذلک الاسلام هم ولوسی احد الزوجین وقعت الفرة بینما ش اتفاقاً هم وان سبباً عاش ای  
الزوجان هم لم تقع وقال الشافعی وقعت فالما حل ان السبب ش ای سبب تزوج البینونة هم عندنا بول التبانین  
ای تبانین الدارین هم دون السبی ش وحده ولم یوجد هم وبه یحکم ش ای الشافعی علیک ما قلنا میث یقول ان تزوج  
بیسبب البینونة الالبانین وبه قال مالک واحمد بن یوسف وخرج احد الزوجین الیها مسلماً الا تقع الفرة عندهم علی اسلام  
هم له شش ای الشافعی هم ان التبانین اثره فی انقطاع الولاية شش وهو متقوط بالکلیة عن نفسه وماله هم  
وذکر شش اشار الی انقطاع النکاح کالحکم فی المستامین یعنی اذا حصل وارنا ما بان انقطع  
ولاية ولا تقع الفرة بینة بین امراته ص اما السبی فیتفی الصف بالمدش ای المخلوع من یتقی صفاء السبی هم للسائی  
ش ولا یصح فی المملک فی السبی للسائی هم ولا یتحقق الا بانقطاع النکاح ش الزوج عن المحرمية هم وبذا ش ایضاً  
لقد یتقی الصفاء هم یسقط الذین ش الذی للمکفر هم وعن ذمة السبی ش یصرف السبی السابی هم ولانان هم  
التبانین حقیقة وکما ش ای من حیث الحقیقة ومن حیث الحکم ما یحکم فبان لکون احد بان فی الارب حکماً لانه فی  
الرجوع واما حکماً فبان لا لکون فی الدار الی وغدا علی سبیل الرجوع بل لکون علی سبیل اقرار المحرم فی النکاح فی قوله  
حکمنا جواب عن قوله کالمی فی المستامین من المسلم المستامین لان الزوجی المستامین وان کان فی الاسلام حقیقة ولكن هو  
فی دار الحرب حکماً لانه علی نية الرجوع فذلک لم یترب علیه حکم التبانین وكذلك المسلم المستامین حتی لا یقطع نية  
الرجوع کان حکم التبانین ثابتاً فی حددهم لا یتلزم المسامح ش والنکاح شرط للمصالح الی البینة هم فشا بالجزیة ش  
ای فشا بالتابن الحرمية یعنی اذا عرفت الحرمية علی النکاح فانه الیجب معها الفوات نظام المصالح کذا باننا التبانین  
هم والسبی یوجب ملک الرقبة ش بدار دلیل الضم فقدره ان السبی یوجب ملک الرقبة هم وبه ش ای ملک الرقبة  
هم لا ینافی النکاح ابتداء ش بان وجب استغفره هم فذلک ش الاینا فیهم هم فقا ش بان شری منکونه الغیر هم  
ومارش امی السبی هم کالشراش ای کالشرا من غیره من حیث ان النکاح لا یفسد بالشرا فذلک بالسبی الم  
النافاة وكذلك الصدوق والبیه هم شری ش امی السبی هم یتقی الصفاء یعنی مسلماً ان السبی یتقی الصفاء لکن  
هم فی محل عمل وهو المال لانی محل النکاح ش وموثران فی البین باعتبار کونها اومیتة وذلک لیس محل عمل لان ذلک  
من الخصائص الانسانیة لا الدالیه وقد اخرج فی هذا الکلام الجواب عن قوله وذلک یتلزم الذین عن ذمة السبی لان الذین فی

و هو محل عملنا في الرقبة وقوله في المتاسن جواب عن قوله كالم في المتاسن واسلم المتاسن وكان قد حذر  
 بقوله وحكما عن ذلك فان التباين وان وجد في المتاسن حقيقة لكنه لم يوجد حكما وتبين في قوله وفي المتاسن لم يتبين  
 الدارين حكما بقصده الرجوع شمس الى دار الحرب والرجوع منصوب على انه مفعول المصدر والمصدر عمل عملنا  
 قلت استدلالنا في رحمة الله تعالى بقضية زينة بنى الله تعالى عنها ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انها جرت  
 من مكة الى المدينة وعلفت زوجها اباعاص بكه فودا رسول الله صلى الله عليه وسلم بها النكاح الاول فعلم ان التباين  
 لا يوجب الفرقه قلت ردوا على السلام بالنكاح الجديد يعني قوله بالنكاح الاول هي بوجوب النكاح الاول وقد صحت في  
 عند الترمذي وابن ماجه واحمد انما روت بعد ست سنين في روايته وفي اخرى معنيتين وعند الغفر ثبت الفرقه بغير  
 العدة وان ثبت التباين فكيف يتجوز بغيرنا فان قلت استدلالنا بغيرنا حديث ابى عيينه فانه سلم النكاح في مكر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح بينه وبين امراته منه ولم يفتح عليه السلام بكه برب عكرته بن ابي جهم وتكلم بن خزام  
 حتى اسلمت امراته لهما واخذت الامان لزوجها وذهب في جارات به ولم يجرى به عليه السلام النكاح بيننا قلت الصحيح  
 ان ابى عيينه لم يحسن سلامه بغيره وانما اجاز به رسول الله صلى الله عليه وسلم لشفاعة عمه عباس بنى الله تعالى بها  
 وعكرته وتكلم بن خزام انما هو الى اساءة لكانت من حدود مكة فلم يوجد تباين الدارين وقد قال الزبير بن ابي الاسود  
 تميز من دار الحرب بعد فتح مكة ولم يوجد تباين الدارين لم يميزنا قلت قال الله تعالى والمحصنات من النساء  
 ما ملكت ايماكم عدلنكوحات من المحرمات ثم استثنى المأموكات ملك اليمين مطلقا ولم يفضل بيننا اذا كان تزويج ابنة  
 معها ولم يكن له مطلق يجري على المملكات عندكم فكيف لا تجوزون وطى المسبية التي سمى بها زوجها روى في المتن سندنا  
 الى ابى سعيد الخدري بنى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سبايا اوطاس من الاالات واطاس ما عصى  
 ولا غيره ارجع حتى تحيض حيفت ولا فصل في ايضا قلت الاما لية فان قوله تعالى ما ملكت ايماكم عام خص به بعض معينين  
 التنازع بما اذا اشترى الامتة مع زوجها لا يجوز للمشترى ان يطلقها بالاجماع مع وجوب ملك اليمين فلما اذا جرى الات  
 وزوجها كان سلبا او ذميا لا يجوز لاساني ويطامع وجود ملك اليمين فلما كان لبعض خصويا ملكت الية على ما اذا سميت  
 المرأة وحدها وحصل من الزوجين تباين حكما والجواب عن سبايا اوطاس فانه من كسبين وحده من دون ازواجهم  
 فان الرجال كانوا قد خرجوا للقتال وغلطوا النساء والذاري في الحصن فلما انهم مروا استولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم على الحصن وسبوا النساء ودون الازواج واطاس اسم موضع يقرب مكة على ثلاث مراحل من مكة والله اعلم  
 واذا خرجت المرأة الدين مهاجرة شق لى حال كونها مهاجرة من الحرب الى دار الاسلام سواء كانت مسلمة او كفيفة

وفي المتاسن

لم

يتبين

السلام

حكما

لقد

الرجوع

واذا خرجت

المسرة

الدين

مها

حكة









هو الثاني من المقتضى ما زاد على الثلاث وفي الجواهر لم يفتي الملائم الجديدة سبع اذا كانت بكرا وان كانت ثيبا علمنا ثلاث عقبات  
والعلمانية فبعلها كالوجه الكبر والشيخ في الثلاث فبعلها ثلاثا قول اول احدا التسوية بين الحرة والامة الثانية في الملائم نصف كسابقه  
لكبر من الاما اربع للشيخ بعلتان تكليفا لبعض الولاية مذكورة في النهاية الامام الحرمين في الجواهر الزيادة عن الزوجة اوجع الزوج  
او حتما في اختلاف في الجواهر والنهاية لم يفتي على الجبروت ان يطوف على نسائه في النهاية لو ترك حتى واحدة وحض  
بالباقيسته يجب عليه القضاء وعندها مذكور في المحيط والموسم الزوج الاقام عند واحدة ثم طلبت من الباقيات وغير  
طلب ليس عليهن من غير ان يفسر حال فلم يكن عليه ثباني في الذمة لكن ظاهرا من عقوبات تسوية بزوج تسوية او جعلت الحرة بالامان  
ان يزيد في ما يسا فبالملائم ولما اتيه في الما وان زاد في ما يسا لان ذلك شوة والاشوة في الحكم وكذا لو حلت من بياض  
الشرطه قال الشافعي اجماع وقال ابو ثور وهو جازم وهو مذهب الحسن البصري ذكره في الاشراف هم الاطلاق ما روي عن  
قال الماترازي في التكملة طاعة لان عدم قصد نكاحا واداء علم من قوله الاطلاق ما روي وما كان يتجلى الى ذكرها جميعا وقال الكا  
الاختلاف في منوعين في الفرق بين الكبر والشيخ في تفصيل الجديدة على التعدينية قوله المصنف الاول بقوله لا فصل فيما روي انما  
الاطلاق ما روي انما قلت لكن في التصويب ادعاهم ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفسد بينه في ذلك  
ش اي بين النساء هم والاعتبار في مقدار الدور الى الزوج ش يعني افشاء ثلث لكل امة وان شاع لكل واحدة الى غير  
ذلك وليس لمرأة ان تقول بت عندي ليلية وليا امة اخرى عند صاحبتي لان التصديق هو ان ذلك حاصل كيف كان هم وان  
المستحق هو التسوية بين ش اي بين الزوجات هم دون طريشاش اي طريشاشية وفي غايه النسخ ودون طريشاش قال الامام  
اي ودون طريشاش العدل يعني بيت عند المهر اتم مثل ما بيت عند الاخرى فان بات عند هذا ليلية يبيت عند الاخرى كذلك الجواهر  
ان تقول بت عندي ليلية وبت عند صاحبتي مثل انك لان المستحق على العدل لا طريقه لان طريشاشية في الزوج ثم قال الامام  
وقد كبر في غير طريشاش وان كان اجماعا الى التسوية لارادة اعدان مثل انك جازم كما في قوله الاخر مثل انك اجماعا هم والتسوية المستفاد  
البيتية في الجاهل ش قال في شرح الكافي وهو التسوية في البيتية عند المصاهرة المولدة في الجاهل شة في كل ش  
يعتني على النشأ والايقة على اعتبار المساواة فيه بكونه المحببة بالعلم من لاشاش اي لان المجامعة بيني على نشأ  
ش كما ذكرناه وان كانت حرة جارية والاخرى من نكاح الحرة الثلاث من انهم ولامة اثنتي ذلك والاشاش وهو ما  
ابو بكر بن ابني شيعة وعبد الرزاق في مصنفيهما والداقطني في علمه يعني في منتهى ابن ابني ليل من ليل بن عمر عيا وعبد الله  
رضي الله تعالى عنه قال في ذمت الحرة على لامة قلته الثلاث لامة اثنت لان لامة لاشاش لامة اثنت في كل حرة فبها  
بن عمر في مقال وعيا دة ضعيف قال في التتبع قال البخاري في نظره روى البيهقي عن ابن المسيب عن سليمان بن يسار ان الحرة

الاحلاق  
ما روي عن  
القسم من حقوق  
النكاح  
يعني في ذلك  
والاقتضاء  
الذي لا يزوج  
لأنه يستحق  
فيها التسوية  
في البيتية  
للمجتمعة  
بينه على  
احد من  
الامام  
الثلاثين  
الاحكام





نخا بر الراية وحق من جه ثلاث وعنه واحدة وقال الراعي وظاهر المذهب وجهاً واحداً لقول أبي حمزة والثاني  
ثلاث رضاءات اختاره شيخنا وقال ثقات القياس ثلاث رضاءات وهو قول زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه كذا في  
شرح الاطعم وقال ابن عبيد بن ربيعة إنما تحرم الثلاث من منفرم لا تحرم واحدة ولم يستأن وروى من عاصيه رضي الله تعالى  
عنها إنما قالت لا تحرم الاثني رضاءات وعن حفصة لا تحرم الاثني رضاءات صم لقوله عليه السلام شئ اسمى لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم صم لا تحرم لهمت ولا المصتان ولا الملاجة ولا الملاجاتان شئ روى هذا الحديث مرفوعاً مرفوعاً وقوله لا تحرم المصنة ولا  
من حديث بن أبي ليلى عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحرم  
المصنة والمصتان وروى قوله ولا الملاجة ولا الملاجاتان من حديث الفضل بن ثابت قال قال علي بن ابي طالب  
صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اني كانت في امرأة فتزوجت عليها اخرى فوجعت لغيري الا ان  
انما رضاءت الحدي في رضاءة او رضاءتين قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاثني رضاءات ولا الملاجاتان ورواه ابن حبان في صحيحه  
سخر راية لم تصنف من رواية محمد بن دينار وحدثنا بشام بن عروة عن ابي عبد الله بن الزبير عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عاصيه وسلم لا تحرم لهمت ولا المصتان ولا الملاجة ولا الملاجاتان وقال لا ترضي قوله ولا الملاجة ولا الملاجاتان من رواه من تحت رضاء  
علي ما ذكره صاحب السادة ولكن ليس هو مثبت في الاخرى فكتب الحديث وانما الرضاءة التي في جاسود ابو داود في سننه على ما  
لا تحرم لهمت ولا المصتان ولا الملاجة ولا الملاجاتان انما قامت هذه المصانعة في الحديث وتصريحاً في هذا الفن الجاهلي في  
الكلام فكيف يقول وليس في الحديث في المصانعة من كتب الحديث قد رواه سلمة بن كهيل عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
وعنه من حديث الثوري في جاسود ابو داود ولا يستلزم في ان يكون رواه من الاحاديث المشبهة في الحديث في رواية مسلم بن الحجاج في  
الا حديث في المرأة التي تزوجها بعد الاولى والا ملاجة كسرة العنق وبالجملة من الحديث المرأة التي رضاءت وقال ابن الاثير  
لا تحرم المصانة والمصتان ثم قال وليجيب عن من قال في المصانة والمصتان انما هي من رضاءات النساء لا من رضاءات الرجال  
على ما علم قال الكافي المصنة كمين وهو فعل الرضاء والملاجة شدة اذن يقال لمصنة امي رضاءت قلت حاصل كلامه في رضاءات النساء  
والا ملاجة فقال المصنة فعل الرضاء والملاجة فعل المرأة التي ترضع لانه قال بالفارسية شدة اذن يعني اعطى اللبن من فعل المرأة  
قلت ما وجدته لال انما في الحديث المذكور فان من يفسر رضاءات مشبهات والحديث كيف يدل عليه قلت قال الكافي  
وجبة تسكك انما في الحديث المذكور ان المصنة وجملة في المصنة كقولنا يا مومنين حيث لا تقربوا من النساء الا بشدة الحليم  
فكانه قال لا تحرم المصانة والملاجاتان فانتقلت المصنة عن رضاءات فثبتت الحرة بانفس منهن ضعيف قيل من تسكك لاشبهت  
الا بقى منهن ما فاذا انما في الحديث المذكور ان المصنة كقولنا يا مومنين حيث لا تقربوا من النساء الا بشدة الحليم

لقوله عليه  
السلام  
المصنة  
ولا الملاجة  
ولا الملاجاتان









ولا يعتبر الطعام قبل المدة  
 لأن في رواية عن أبي حنيفة  
 إذا استغنى عنه وجهه  
 انقطاع النسب بتغير الغذاء  
 وهل يباح لأهله بعد  
 المدة قد بينا في كتابه  
 إباحته ضرورية لكونه  
 جزءا لا ينفك  
 من الوضائع ما يحرم من  
 النسب للحد الذي روي  
 لإمام أحمد من الوضائع  
 يجوز أن يتزوج ما لا يجوز  
 أن يتزوج أم أخته من النسب  
 لأنها تكون أمه وهو موطأه  
 في الوضائع ويجوز تزوج  
 ابنه من الرضائع كما يجوز ذلك  
 من النسب لأنه موطأه  
 حيث لا يوجد هذا في الرضائع

أعني بغيرهم ولا يعتبر الطعام قبل المدة ثم يعنى إذا قطع الرضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 ثم يعنى عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 بالبر عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 برضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 الفقه على ظاهر الرواية لا يعتبر الطعام قبل المدة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 المبتغى المدة الضرورية للولد والنسب بالضرورة تقديره الضرورية فلا يباح بعد المدة لزوال الضرورة  
 ثم أي لكون اللبن جزءا لا ينفك عن الطعام من الرضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 من الأبيته وقال أبو حنيفة في اختلاف المشايخ في الانتفاع باللبن المدة وقيل لم يجز قائل يجوز إذا علم أنه يربو في  
 والروضة فطمت في السنتين ثم طمعت بالتمام ثم طمعت في المدة من امرأة أخرى لا يكون رضاعا وإن لم تستغن كان رضاعا  
 ذكره إخصاف في رضاعه في بلاد مشرق المولود هو رضاع وفي عمدة القاضى أن خيف عليه الماء كخطأ قبل سنتين فطمت  
 بالاجرة وفي الجمل الرضا بعد الطعام لا يجوز عند أبي يوسف وعند محمد لا اعتبار بالطعام في الرضعين بل ذلك عند محمد قائل  
 أبي حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزوال رضاع يعقب المدة قال لا لا ينبغي أن يملكه ثم قال ش أي القدرى هو الرضا عن أبي حنيفة  
 ما يجوز من أن يملك المحدث الذي رويناش وهو قوله عليه السلام من الرضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 من ذلك المومضون من أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 كما كان أمه موطأه أبيه ش أي أن أمه من النسب كولي موطأه كانت الأم من الرضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 المذكور لم يذكر فيه ويجوز تزوج بنت ابنه من الرضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 لأن لما وطئ أمهاش أي أن الأب لما وطئ أخته ابنه ثم رداؤه عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 ثم لم يوجد هذا المعنى في الرضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 واحد وكذا القول في هذه المسئلة أنت ولدك مثل الذكر والأنثى كان ولي قال الأثراني وقد نسخ في غلط على أنما الخطأ  
 المسئلة وماذا تخرج أم أختك من رضاع من نسب محمد فخرج بنت أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 لا يجوز الرضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 دون النسب الثاني يجوز لأن تخرج بحجة ولده من الرضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى  
 الرابع يجوز لأن تخرج بأبائهم من الرضا عن أبي حنيفة ثم رداؤه عن غيره إذا استغنى

السائل

السواسته يجوز لها ان تتروج باخ انما ما من الرضاع ووان النسب جميع بعين تغايرها على المسائل التي تفارق حكم الرضاع  
حكم النسب فمثل ان تترجوا في الفارق الرضاع حكمه نسبه غنمة مسطورة في الكتاب من وانتم سيدى المهر المهر المهر  
فانقه سيدى ركبته او غنمة خست الولد فانتم العلى كما تنتم سيدى امهم علم عرفه فقه تعالى لا لقيت عروا غنم خاله وان  
لا يخفى من الجملان كما حجب الرضاع ووقع وما عداه فالليل لا ن وقال شيخنا اشقي بعضهم قوله يدر من الرضاع لا يحرم من النسب  
البع سائل شيخنا ما الرافعى في المشرح وزادنا بعضهم ثلاث مسائل اخرى وقد نظم بعض الفضلاء المسائل الاربعة التي اشتملها الرافعى في  
وذلك على ما علمنا بالمسائل الثلاثة الاخرى في فتايل فخرين وقد اتين بها في الاربعة في الرضاع من حلال واذا ما يستبين حرامه عدة ابن  
وذهبت ثم علمنا فيه وما فرقه اسلام والذين راوينا فخرنا بولت عز وجلهم وقال ابن فخرنا من تمام وجهي ليست يوارى على  
النفس لا الشافعى وهو الامم وامرأة ابية وامرأة ابية من الرضاع لا يجوز ان تترجوا بها كما لا يجوز ذلك في النسب روي  
وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب عندنا في سيج تروج حليته الابن من الرضاع قوله وامرأة ابية صرة  
امرأة تروج بها زوج المصرفة ثم فارقه فانما لا تكل لولده ان تترجوا بها كما لا يجوز ذلك في النسب لما رويناه وهو قوله عليه السلام  
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وذكر الاصحاب في النص شذوذ اوجاب على يقال ان تعامل حرم حليته الابن من الصلب  
وحليته الابن من الرضاع في غير ان لا تحرم ان هذا ليس من صلبه فاجاب بقوله ذكر الاصحاب في النص وهو قوله تعالى جل جلاله  
ابناكم الذين من صلبكم هم الا سقاطا اعتبارا لغيره شذوذ فان حليته الابن التي كانت حراما في الجارية فان قيل لم لا يجوز ان  
لا سقاطا حليته من الرضاع او لا سقاطا جميعا وما وجه ترجيح جانب حليته الابن التي في الاسقاطا حبيب بان حرمه حليته من  
ثم اتيت بالحديث المشهور وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فحملناه على حليته الابن التي هي حليته والتمسنا في جواب  
الكتاب السنة المشهورة هم على ما بينه شذوذ في فصل الحومات من الذين يعلق به التحريم شذوذ الاضافة في ابن الفحل من باب  
اضافة اشئ الى سببه لان سببه اللبن فيقول يعلق به التحريم قول عامته محاب الشافعى رحمه الله تعالى وما لك وجه  
رحمها الله تعالى وفي المبسوط قال بعض العلماء وهو داود وابن علقمة يعلق به التحريم وهو واحد قول الشافعى ولكن في شذوذ  
الوجه فيقول اللبن الفعل التحريم عند عامة العلماء ومن بعض الصحابة خلافة واختاره عبد الرحمن بن نزيه الشافعى رواه الشافعى  
لان النص كرهية الرضاع في جانب النساء ولان الحرة لا تثبت في حق الرجال تجديده فعل الرضاع منه حتى لو نزل اللبن  
فارضع به صبيا لا تثبت الحرة فلان لا تثبت الرضاع زوجة اولى وفي شرح الاقلع روى عن عبيد بن السيد ابا عبد الله  
ابن ابن الفحل لا يحرم وهو ان ترضع المرأة صبية تحرم هذه صبية على زوجها وعلى ابية وابناء غيره لغير الزوج الذي نزل  
لها منه اللبن في المصرفة وفي احد قول الشافعى اللبن الفعل لا يحرم لان الحرة تشبهه لبعضية ولبن بعضية ولا ينافي

واهرأة ابية او امرأة  
ابنه من الرضاع  
لا يجوز ان تترجوا  
كما لا يجوز  
ذلك من النسب  
لما رويناه وذكرنا  
في النص لا سقاطا  
اعتبارا لغيره على  
ما بيناه ولبن  
الفعل يعلق به  
لغيره وهو ان ترضع  
المرأة صبية فحرم  
هذه الصبية على  
زوجها وعلى ابية  
وابناء غيره لغير  
الذي نزل لبنها  
منه اللبن اب  
للمصرفة وفي احد  
قول الشافعى  
لبن الفعل لا يحرم  
لان الحرة  
تشبهه لبعضية  
واللبن بعضية  
لا بعضه ولنا  
ما رويناه



شئ اى الى الزوج الا يقال انما قبل الذكر لان الشبهة تقوم مقام الذكر كما في قول تعالى حتى توارث بالجار لرئيسي رسول الله  
موضع الحرة فيجعل كان لم يصبية حصلت بين الرضيع وبين الزوج هم فيجبوزان تيزوج الرجل بانت اخيه من الرضاع لانه  
يجوز ان تيزوج ياخذت اخيه من النسب وذلك مثل الاخ من الاب ان كانت لانت من ميعاز الرضعة من امه ان تيزوج وباش  
او نصح الا تراه في كلام المصنف بقوله هذا ان يرضع زيد لم عرفه فيجبوزان تيزوج اخوت زيد سبا وان كان زيد اخاه كذا  
كما في النسب وذلك مثل الاخوين الاب والامه سبا اخوت من امهم غير امه ابا لان الاخ من تيزوج اخوتهم لان بدخه آية في حق الام  
لا ب على هذا اخت من الرضعة و اخت من النسب كان ينبغي ان يقول اخت اخية و اخت من الرضعة و يقول اخت  
اخية اخية من النسب لكن التقى بذكر الاخ فلهذا رد ذلك هم وكل صبي من شئ اى صبي الصبي لصبيته ليرتفع التحريم كما في قوله في  
وجرحه حتى لشد تعالى عنها فيغلب المذكور على الموثق والاخذ على الا نقل هم اجتماع على تسمى وحديث لا بدية كيف ما كان هم  
لم يجر لانه ما ان تيزوج بالاخرى شئ لانها اخ و اخت لاجل من الرضاعة فلا يجوز كما في النسب هذه المسئلة من سائل القدر  
ولفظ القدر ورى على ثدى واحد على كورة واحدة سقط لثدى والمراد ثدى المرأة كما قد مرنا وفي بعض النسخ وقع على ثدى واحدة  
بانفاة الثدى الى واحدة وتبايت الواحدة على تقدير امرأة واحدة وكذلك مراد لارزى لان في نسخة على ثدى واحدة  
وكذا قال في النسائية على ثدى واحدة كذا حتى لو اجتمع على ضربين هيمت واحدة لم يجرم احدهما  
على الاخرى كان هو بمنزلة طعام اكله من ثداء واحد هم ذابوا لاسل شئ اى اجتماع الصبي على ثدى امرأة واحدة هو لاسل  
في باب الحرة هم لان ما شئ اى الصبي من هم واحدة منها شئ اى الصبيان هم اخ و اخت شئ والاخذت حرام على الاخ  
من النسب الرضعة جميعا هم ولا تزوج المصنعة احد اش الرضعة يفتح الضاحك لا تزوج الصبيته المصنعة هم من لدن  
ارضعت شئ اى من ولد المرأة التي صنعت لصبيته وقال الكاكي لرضعة يفتح ايضا وكذا عن النقات بصبيته الفاعل فيرجع  
يعرف بالتام قال السقافي المصنعة بصبيته هم شعرك بالرفع على الفاعلية فحصل حله على المفعولية هذا هو الاصح من ان  
وفي نسخة اخرى ولا تزوج المصنعة احد من ولد التي ارضعت بعكس الاول في الفاعلية لمفعولية وهذا ايضا صحيح فان كلاهما  
يخلو شئ اى جملته تعالى هم لان ما شئ اى لان لانه الذي ولد ولد التي ارضعتا هم لان ولد الرضعة شئ اى كما في النسب  
هم ولا تزوج الصبي المصنوع شئ اى يفتح الضاحك هم انت تزوج المصنعة لانها حتمت من الرضعة شئ اى كما لا يجرى في النسب هم وا  
احتكموا للصبي بالما والصبي هو الغالب شئ اى الحال ان اللبن هو الغالب على الماء هم يتعلق بالتحريم شئ لان كما لا يجرى  
هم وان غلب الماء لم يتعلق بالتحريم خلافا للشافعي شئ فان عندنا على الاصح يتعلق بالتحريم اذا كان متمازجا خمس منعات من  
وب قال احمد وكذا المصنف بالرد او او لمين بيمينه او كل ما من اى او باءه واعتبر بالملك ان يكون اللبن مستملا في جميع ذلك لعدم

وغيره وان يزوج الرجل  
بأخت اخيه من  
الرضاع كما لا يجوز  
ان يزوج بأخت  
اخيه من النسب فذلك  
مثل الاخ من الاب  
اذا كانت له اخت  
من امه جاز اخيه  
من امه ان يزوجها  
وكل صبي لاجتماع  
على ثدى امرأته وحده  
لم يجر كاحد من ان يزوج  
بالأخرى هذا هو الأصل  
لأنهما واحد فما  
اخره وحده كذا يزوج بالمر  
لحامس الى التي ارضعت  
لأنه اخوها ولا يزوج  
لأنه اخوها ولا يزوج  
الصبي المصنوع كذا يزوج  
او ما حتمت من الرضاع  
وأنه لا يخلو بالما والصبي  
هو الغالب فذلك  
التي تدور وان غلبت  
م يتعلق به التحريم  
خلوها للشافعي

هو يقول انه موجود  
 حقيقة ونحن نقول  
 المغلوب غير موجود  
 حتى لا يظهر مقابلة  
 الغالب كافي اليقين  
 وان اختلط بالاعطاف  
 لم يتعلق به التحريم  
 وان كان اللبغ غالب  
 عندنا حنفية  
 وكل اذا كان لللبغ غلبة  
 يتعلق التحريم قال  
 قولها فيما اذا لم يتسه  
 الساقط لا يطعم بها  
 لا يتعلق به التحريم  
 في قوله جميعا لهما  
 ان العبرة للغالب لا للسا  
 اذ العبرة بغيره من  
 حلاله ولا حنفية  
 ان الطعام اصل لللبن  
 تابع له في حق المقصور  
 فصا را المغلوب

هم هو يقول انه شئ اى الشافعي يقول ان اللبن هم موجود فيه حقيقة شئ غايته انما السبيل ان اللبن انما كفى لغو  
 مستفقة بغيره لما انفردت المودة بين الغريب وعدة تغلبا لحرمة اعتقادها هم ونحن نقول المغلوب غير موجود وكلما حيث انظر  
 لما يابى الغالب كافي اليقين شئ بان طغى لا يشرب اللبن فشر بلنا غلبوا بما ولا حيث كلف المغلوب ان يحجب عنه ويقل  
 ميتة على العرف فلا حيث لان في العرف لا يسمى المغلوب بلنا انما الحرة بغيره على وجوه اللبن لكن لا اولي ان نقول ان العرف  
 لا يتعلق بصحة الاضواء وهو دليل كافي الكبر لا يجرى بل تغلبوا باعبار التثنية لا يظلم بقاء اللحم والمغلوب لا يحصل الا بالانبات لان لا يظلم  
 بقاء قبل بشكل بذابا لم وقعت قطرة وهو في جيب من ما حيث نجاسة ان كان الماء غلبا حقيقة قلنا لما لم يكن كاشرا  
 شرعا بان لم يجر شرا في عيشة لم يكن غلبا لمكانا فمنا فخرجنا نجاسة اعتقادا كما نقل عن العلماء جميعا الذين انفس  
 قال انما كافي كافي لمعت شئ العلماء ولا ناعى بلعزير جسم الله تعالى ان الرجحان لذائق انما يكون حجابا على الرجحان الحجاب  
 اذ لم يكن في الحاشية منصوص قد وجب النص منناه هو قوله عليه السلام لا يكون لمدكم في الماء والديم الحريث وقوله عليه السلام  
 الماء قلتين الحريث وقوله عليه السلام الماء طهور الحريث فلا يعتبر الرجحان الذي لا يشرب بالاجزاء ولا اعتبارا للاختلاف  
 في مقابل نصهم وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غلبا عنه في حقيقة جسم الله تعالى شئ كذا  
 ان وصلته باقيد وكر في شرح الطحاوى ان اللبن اذا كان غلبا بحيث تقاطع من الطعام فمنا في حنفية حرم الله تعالى  
 لا يكون شاعا عا طافا لصا عبيد هم وقالوا اذا كان اللبن غلبا يتعلق به التحريم هم قال شئ اى منعت حرم الله تعالى هم قوا  
 شئ اى قول ابى يوسف ومحمد فمنا اذا لم يتسه لانش اى فمنا اذا لم يتسه اللبن انما هم حتى لا يخرج فينا شئ اى طبع اللبن  
 هم لا يتعلق به التحريم في قوله جميعا شئ لان لا يشرب الطبع من غيره عن طعمه وصفة وذكرنا مناه وان على قول ابى حنيفة فمنا  
 لا يشرب اذا اكل لحمه لقمه اما اذا شابه شوا شربت به قولنا فاصل اللبن الى حلقه معقودا فلا خلاف فيه واذا تناول الشريد  
 فلا خلاف فيه وفي كتاب الرضاع المنصاف اذا شربت له خبزا في لبنها حتى يشرب لبنه ذلك اللبن ولو شربا فطعمه لما كان  
 كان طعم اللبن موجود فمنا الرضاع وذكرنا صاحب الاجناس انه قوله ما في الرضعي ولو شرب في اللبن طعمه ما اوجبت به وقفا  
 يتعلق بالحريث وفي اللبن ولبنه وجب من انما حتى من اى ابى يوسف ومحمد ان العبرة بالغالب كافي في الماش  
 اى كما اذا اختلط بالماء اللبن وهو الغالب هم انما لم يغيره شئ من حاله شئ يعنى اذا لم يغيره اللبن شاعا من حاله بالطنج كما اذا  
 لبن المارة بالماء ولبن هو الغالب هم ولش اى لا يغيره هم ان اطعمهم اللبن تابع له في حق المقصور شئ من الاكل  
 بالموصول الى المعدة ولما لا ياكل ولا يشرب وغيره المايح المستحب المايح هم فصا شئ اى اللبن هم كالمغلوب شئ في نظر  
 المغلوب غير موجود وكلما انما لم يكن مغلوبا ويكون كالمغلوب فلا لم يكن ليس موجودا والجواب ان هذه مناقشة لغوية شائعة

في



واذا حلب لبن المرأة بعد  
 موهنا فالحلب لصبي فحق  
 به الحلب فحقه فالشأن في  
 هو قبول اللبن في ثوب الحمة  
 انما هو الرأفة فتعده  
 الى غيرها كواسطة ما ولو  
 لم يربط حواشيها وهذا  
 لا يجب عليها حمة الصغار  
 ولما ان السبب شبهة فحقه  
 وذلك في اللبن بل في اللسان  
 ولا يثبت وهو قاطع اللبن  
 هذه الحمة نظير حمة اللثة  
 دفنا وتماما بالجرعة في اللسان  
 لكونه موقعا في الحلق  
 وقد نال كونه قاطعاً ولذا  
 اتفق الصبي اللبن فيعلق  
 في بطنه عن كونه في الحمة  
 في يفتن الصور والفرق  
 على انما هو المفسد الصوم  
 اصله البذل في ذلك  
 في ذلك انما هو المحرم في الرضاع  
 معي القسود لا يوجد ذلك  
 في الحمة لان اللبن في  
 وهو لمن لا ياكل

صم واذا حلب لبن المرأة بعد موهنا فالحلب لصبي فحق  
 يقال اوجبة الدوا وجرة واحد المفعولين واوجر للصبي قاصم تمام الفاعل الاخر للصبي اي اوجر لبن المرأة للصبي يجوز ان  
 يرفع يمينه بالفعل على ترك المفعول الآخر وهو اللبن اي اوجر للصبي اللبن صم تعلق في التحريم خلافه فالشأن في بوش انما يشتر  
 صم يقول الامل في ثبوت البرية ش اي حمة الرضاع صم انما هو المرأة ثم يعدي الى غيره باو ثبوتها بالمرتب لم يربح محالها  
 ش اي البرية صم ولما ش اي ولاجل عدم كمال الموت صم لا يوجب طيباش اي وفي الميتة صم حمة له صم لا يوجب  
 وتقدم بقوله صم وبتلك لانه لو قبل الموت لا يتالي خلافه فالشأن في فان عنده على الاظهر تعلق به التحريم كغيره منا وبقوله  
 قال لك احمد صم ولما ان النسب ش اي سبب البرية صم به شبهة بالبرية ش بسبب الرضاع صم وذلك ش اي سبب  
 وهو شبهة بالبرية صم في اللبن ش اي حاصل في رضاع اللبن صم لمعنى الانشاء لا لالتابات وهو ش اي لمعنى المذكور صم فاقول  
 وفيه الموت ش جواب عما قال الخصم انما بالموت ثم يجمع بين ان البرية بسبب الرضاع صم نظير في الميتة وفنا ش اي حمة  
 جواز الرضوع صم وتيماش اي من حيث جواز التيمم وهو صمد من غير تعال عمت المرضع تيمم اذ استحيت حجة ويديه وليقال  
 يثبت الميت وصورة كانت الصغيرة المرضعة ذات زوج فزوجها يصيرها الميتة لان الميتة امر مرتبة فزوج له دفنا وتيماش  
 اما البرية في الوطئ ش جواب عما قاله ولما لا يوجب حمة المصاهرة بالوطئ انما ثبت حكمه ش اي لكون الوطئ صم حمة  
 لمحل الحث ش لثبوت بالبرية صم وقد نال ش اي محل الحث صم بالموت فانما قاش اي الرضاع والوطئ يعني لا يقاس  
 ذلك على غيره بالموت لوجوه الفارق صم واذا اتقن بسبب اللبن ش من تحته وهو واصل في خريطة من ومنه قال  
 المحنة ويطي المرضع من اخله وهو ودفنه بين الناس في المغرب حتم بالضم فريضة وانما الصواب حتم او عوج بالتحقة صم  
 لم يتعلق بالتحريم ش اي لم يتعلق بالاحتقان التحريم بما هو ظاهر الرواية عن اصحابنا ولما ذكر الخلاف في الجاهل اعني وقد  
 ذكر البخاري المسئلة ولم يملك الخلاف وكذا لا يتعلق التحريم بالاطفال في الاصل الا الاذن والجايزة وبه قال الشافعي في الجديد والكل  
 واحده صم وعن حماد ثبت في الحمة كما ينسب الصم ش وبه قال الشافعي في القديم وهو احتيا الرضعي وكذا قال الشافعي  
 في قول القديم في الاطفال في الاصل الا الاذن وفي الجايزة فاقول الى الموت والعرضي انه وفيه في المعصين يجمع الى الاحتقان  
 الذي يدل عليه قوله اتقن صم ووجه الفرق على الظاهر ش اي على ظاهر الرواية عن اصحابنا صم ان المفسد في عدم اصلاح  
 ويوجد ذلك ش اي اصلاح اللبن صم في لدهاء والمجهر ش كسر الراء الشدة صم في الرضاع معنى النش ولا يوجد ذلك  
 في الاحتقان لان المفسد ش بضم الميم وفتح السين المعبره المشدة اسم فاعل من الغداء صم وحمله من الاصل ش اي من على  
 اللبن يعني الى الاغضاء العليا وبالجملة في اللبن الى الاعضاء السفلى الى العليا فلا يحصل معنى الغداء فلا يثبت التحريم بغير

نحو



فان لم ينفذ فيه وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف وقد حصل في المعنى في الحق فيفسد الصوم ثم واذا انزل الى ارجل الرجل فممنوع  
 مسببا لم يتعلق به التحريم ش ولا خلاف للائمة الاربعة فيه وعن اكثر ابيس من اصحاب الشافعي انه ثبت التحريم وقد ذكرنا مرة  
 هم لانه ش اي الاكل من الرجل هم ليس لمين على التحقيق ش كذا لم يمسك ليس لمين على التحقيق فصار كذا لم يزل من شكي الكبر  
 لم يصفه فلا يتعلق بشي وفي المعنى وليس اثني كلبين ارجل هم فلا يتعلق بالشيء والنمو فهاش اشارة الى تولد لانه ليس لمين  
 على التحقيق هم لان اللبن انما يتصور من تصوير منه الولادة فالرجل يتصور منه الولادة فلا يتعلق بالتحريم هم واذا اشترط  
 من لم يشاة لم يتعلق به التحريم لانه لا جزئية بين الادوي والبهايم والحرة باعتبار ما ش اي باعتبار الجارية هم واذا تزوج  
 الرجل صغيرة وكبيرة فاضاعت الكبيرة الصغيرة حرة على الزوج ش فبفسخ الكناح وبه قال الشافعي واحمد وحكي عن ابي  
 انه اذا لم يدخل بالكبيرة بطل كناحها وثبت كناح الصغيرة لان الفقرة سمات منها وبطلان كناحها لم يوجب الجوع وعن ابي  
 اذا لم يدخل بالكبيرة ثبت كناحها وبطل كناح الصغيرة هم لانه يصير جامعين لادم واهنت مضاعف اي من حيث النكاح  
 هم وذلك ش اي الجمع بين لادم واهنت هم حرام كالحج منبهاش اي من لادم واهنت هم نسبش اي من حيث النسب  
 ثم زاد لم يدخل بالكبيرة فلامر لم ياش اي الكبيرة سواء قصدت الفساد او لا وجاز ان يتزوج الصغيرة مرة اخرى لانه انما يشرط  
 ولما كان بها ولا يتزوج الكبيرة لانه ادم واهنت هم لان الفقرة كانت من قبلها قبل الدخول بها والصغيرة نصف المهر لان  
 وقتها لاس من جنباش فان قيل يشكل بسبب صغيرة استداها وحقها بها بالزوج بابت ولا يقتضي لها شي من المهر ولم يوجب  
 لها ثمنها لما علمنا بانها بائنا العاصرات في الحكم كما بنا اريدت والردة بخلاف ما يات بهما محال فلا تبقى مستقيمة النظر فافكر  
 نصف المهر الا انقضاء الاحاصر فلا يسقط المهر فان قيل يشكل قبل الرجل مرة قبل الدخول فانه يقتضي على الزوج بالرد لانه  
 على القاتل شي من القتل فخطو قتلنا وجب القتل قصاصا ودية ولا زوج فحديثنا هو الواجب بالقتل فلا يتضاعف حقه  
 بالتضمين اما الزوج فيما نحن فيه النصيب في شي فبضم من ثمن نصف المهر كذا في الفتاوى النظرية هم ولا انقضاء ش جواب  
 عما يقال عليه لافقرة الانقضاء وبني فعلها فلا انقضاء لافقرة اليها واجاب بقوله ولا انقضاء على انقضاء الصغيرة هم  
 وان كان فعلا منهاش اي من الصغيرة هم لكن فعلا غير متبرش شرعهم في استعاطها كما اذا قتلت موهناش  
 لم تحرم على الميت ما لا خلاف هم ويرجع به ش اي نصف المهر الزوج على الكبيرة ان كانت قعدت الفساد وان لم تقعد  
 بان قصدت دفع الملاك عنها جو عاصر فلا شي عليها وان علمت بان الصغيرة ادم واهنت ش اي ادم واهنت زوجا وفي البسوط  
 يبرع بغير الفساد بان قصده مع العلم بان المهر عاصر معا على الزوج في شرع فلم يعلم ذلك خطا او لم يعلم الكناح او لم  
 تعلم بان انقضاء انفسد الكناح او ما دت اخبر بان خافت على المهر من كبره لا يرجع عليها والقول فيه قولها

واذا نزل للرجل لهن خارصم  
 صبا لم يتعلق به التحريم لاييس  
 بلين على التحقيق فلا يتعلق بشي  
 والنمو هو كذا لاييس ما ينفكر  
 مما يشكونه كذا وكذا واشترط  
 صبا من لبنه لم يتعلق  
 التبركة كذا لاجزئية بين الكادي  
 واليهما كذا وكذا بلبها  
 والنمو هو كذا وكذا  
 فاضاعت الكبيرة الصغيرة  
 على الزوج لانه يصير جامعين  
 بين لادم واهنت مضاعف  
 حرام كالحج منبهاش  
 لان لم يدخل بالكبيرة فلامر لم ياش  
 الفرجات من قبلها قبل الدخول  
 بها والصغيرة نصف المهر لان  
 وقتها لاس من جنباش  
 وان كان فعلا منهاش  
 قلنت زناها برحيم الزوج  
 الكبير ان كانت قد بدلت  
 وان لم تستعمل فلو شئ عليها  
 وان علمت بان الصغيرة ادم واهنت

وعن محمد بن أبي جعفر  
في الرجلين والصبي ظام  
والوايه كلفه وان اكدت  
ما كان على شرف السقوط  
وهو نصف المزدل في سحر  
جري لا لكنها مسبقة  
اسلان من ربيع ليس ذبا  
الكلام وسعا واما ثبت له  
بأنفان في الكون في الكلام  
ليس بسبك نعام المهر من  
سبب سقوطه لان نصف  
المهر يحيط بدم المتع على ما  
من لكن من شرط الطال الكلام  
واذا كانت مسببة فبقية  
تعدى حكمه غير ثم انك  
مقت اذا عذبت بالسكاح  
وقصد بالارضاع الفساد  
اصا الذر وقتها بالكراه او  
علمت بالنكاح ولكنها قصدت  
دفع الجور والهلا لغير المغير  
دون الافساد لتكون متقدرا  
لا انها امره وبذلك  
ولو علمت بالنكاح ولم  
تعلم بالفساد لا تكون  
متعدية ايضا وهذا

ان لم ينفذ منها بعد الفساد ولا شيء في بطنها لا يقع عليه غير ما يقبل قولها باليمين فان تميل بشكل هذا يصنع تين تحت رطل رجل  
اخبره امان فاخذت كل احد منهما العنق من حتى بائنا على الزوج ولم يغربا شيئا وان تعدت الفساد فاعل الكبيرة فليما نحن فيه  
مستقل بالفساد او ما فعل كل احد من الكبيرتين هناك غير مستقل بالفساد فخلاصا في الفرقة الى كل واحدة لان الفساد  
باعتبار الجمع بين الاثنين والاختصاصية قايمة بها فلا تعدد الى المراتم فلا يعتب بغيرها وبها باعتبار الجمع بين الاثنين  
والاختصاصية قايمة بالمرسنة يعتب بغيرها لانها مخاطبة هم وعن محمد بن ابي ايمن الزوج هم يرجع الى الزوجين ش اى  
اذ تعدت الفساد ولا تعدد به قال في قوله الشافعي رحمه الله تعالى في الرواية لاننا ش اى الكبيرة هم وان اكدت ش اى  
الكبيرة هم ما كان على شرف الفقهاء وبوصف الكفيل ابن الزوج اذ اختلفت مدة اشتد به وذلك ش اى تكليفها  
على شرف السقوط هم يرجع الى التاكيد ش في ايجاب العتصان هم لكننا ش اى لكن الكبيرة مسبة فيش اى في  
الاكلاف غير مباشرة قال الا ترى ما كان يحتاج صاحب المداية الى ان يقول بكلمة الاستدراك بل اسم ان خبره بالان لا  
ان يقال ان زيد الكثرة منطلق وبذلك ان تولد سببه يقع خبران في تولد لانا وان اكدت ما كان على شرف السقوط امان  
الا رضاع بنا موقع بيا لمكون الكبيرة مسبة اى حاجته بسبب لعلته يعنى ان الكبيرة لما كانت مسبة لاحد المتعين هم امان  
الارضاع ليس بفساد للكنكاح وضعا ش اى شغل في بيت الصغيرة هم وانما ثبت ذلك ش اى انما ثبت فساد الكناح  
بالارضاع هم بانفاق الحال ش اى بانفق الكبيرة والصغيرة اتفاقا في ملك رجل وهذا تصدق في ذلك هم وتولوا  
لان فساد الكناح ش اى علق على قول الامامان الارضاع ليس بفساد الكناح ولما تجسست الشافعي الامامان فيسببه هم ليس بسبب  
الاولا لهم ش اى غير شمول بالاكلاف لكنه غير متقوم في نفسه لانه ليس بملك عين ولا منفعة على تحقيق ولما لا يقدح على  
وهية ذهابه هم بل بسبب سقوط ش اى سقوط المهر لان نصف المهر ش اى متدر بان يقال كيف قلت  
ان فساد الكناح ليس بسبب الازام المهر وجب على الزوج نصف المهر فغاب بقبول ان نصف المهر ش اى بطريق  
على انفس في باب المهر المتعة تجوز بلهذه الرواية او قوله تعالى وتبين لان المهر وعليه ما اليها سالما هم لكن من شرط  
ش اى من شرط وجوب المتعة هم البطلان الكناح ش فكانت مباشرة شرطهم وانما كانت ش اى الكبيرة مسبة بشرط  
فليقع به كغيره فياخذ في ملكه لا ينسب ما وقع فيها ولو جاز في بطريق او ملك غير يمين ما وقع فيها ش اى انما تكون متعة  
اذا علمت بالكنكاح وتعدت الارضاع والافساد واما ما ذهب اليه من تعليم الكناح او علمت بالكنكاح لكنها قصدت دفع الجور والمال  
عن الصغيرة ودان الافساد ولم يكن تعدد لانا ما مودة فذلك ش اى لا يكون حبيته فرضا عليها وتكون باجرة بالارضاع لدفع الجور  
هم ولو علمت بالكنكاح وتعلم بالافساد لا يكون متعة ايضا ش والقول قولها كما ذكرناه هم وبذلك ش اى القول بان

علمها بالكتاب وبضاده بالارضاع صمنا اعتبارا لكل شئ في جواب عن سوال تقدير ان يقال كيف يكون حمل الكسرة منسما  
بالارضاع حذرا ولا يحمل ليس بعذر في دار الاسلام فاجاب بقوله هذا اعتبارا لكل شئ لمفعول قصد الرضاوش الذي يصير كغسل  
تعدا صمنا للمفعول الحكم شئ وهو وجود النضان تقديره وان الحكم الشرعي وجود وجوب النضان بعينه التعدي والتعدي انما هو  
لنقصه للنضاد وللقصد الى النضاد وانما يتحقق عند علم النضاد واذا اتفق العلم بالنضاد وانفق النضاد فكان اعتبارا لكل شئ لمفعول  
قصد الرضا ولا يقع الحكم فان قلت قصد الرضا ويشترط فيه الحكم فكان اعتبارا لكل شئ لمفعول الحكم قلت لازم ان يكون شيئا فانضمنا  
فلا يتبينه هو ولا يتقبل في الرضا وشهادة النساء المنفردات شئ يعني وحدهن وقال المشافعي قبل شهادة اربع شتمهن وهو  
عطا وعلى الغاية وقال المشافعي ثبت بشهادة اربع من النساء او رجل وامرأتين وقيل بشهادة مربعة ان لم يطلب حرة  
ولا ذكرت ههنا وكذا اذا قالت الرضعة في الاصح ذكره النووي في المنهاج وفي الراعي ثبت الرضا بشهادة رجلين او رجل  
وامرأتين وكذا بشهادة اربع نسوة ولا ثبت باوون اربع نسوة وقيل حمدا وشهادة الرضعة وفي الغني شهادة الواحدة  
مقبولة في الرضا عند احمد وهو قول طائفة من الزهري والاوزاعي وابن ابي ذرير سعيد بن عبد العزيز وعنده شهادة امرأتين  
وعنه شهادة امرأة واحدة وتختلف مع شهادتهما وقطابق وان كانت كاذبة لم يحمل عليها حول حتى يرض شيئا بالبرهان في  
الزهرى قال المشافعي في فرق شهادة امرأة واحدة وقال لا تك ثبت بقول شاهدين ويصح من النكاح ابتداء ووفق بينهما  
لو كانتا كما صمنا ثبوت شئ اى الرضا صمنا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين شئ وهو نذير من الرضا بالكتاب في اليد  
تعالى عنه ذكره في المغني وفي المحيط وهو قول عمر وعلى ابن عباس نفي الله تعالى عنهم وقال لا تك ثبت بشهادة امرأة واحدة  
اذا كانت موصوفة بالعدالة لان الحرمة عن من يحق الشريعة فثبت خبر الواحد كمن يشترى لحما فاخبره فاحداه فوجهه يجوز  
شئ فانه ينبغي للمسلم ان لا يكلم منه ولا يطعم غيره لان الخبر اخبره بجملة اعمين وبطلان الملك فتعينت الحوزة مع بقا الملك  
ثم لما ثبتت الحرمة مع انهاء الملك لا يكلمه ولا يطعمه ولا ان يحبس ليس من على باعه قلت هذا الذي ذكره انه نذير  
مالك ليس بذهب مالك وانما هو بذهب احمد وذهب مالك ما ذكرناه الان صمنا ان ثبوت الرضا قبل الفصل شئ كذا  
شان الحرمة المؤبدة فامنا لا يتقبل الفصل صمنا عن زوال الملك في باب النكاح شئ يعني اذا ثبتت حرمة  
الرضا عن زوال ملك النكاح لاحتماله لان حرمة كل شئ مع ملك النكاح لا يجتمعان فيلزم من اثبات حرمة  
الرضا عن زوال ملك النكاح صمنا وبطلان الملك لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بخلاف المحرم فان  
حرمة النكاح لا تنفك عن زوال الملك شئ لان الحرمة مع ملك اعمين يجتمعان كما في المحرم فاعتبر شئ ذلك  
صمنا او نياش فيقبل فيه ضرب الواحد \*

من اعتبار الحمل الذي  
قصد الفتح كالأرض  
الحكمه كالحمل الرضا  
شهادة كمنه  
واما ثبت بشهادة

رجلين او رجل وامرأتين  
وقال مالك ثبت  
بشهادة امرأة واحدة  
اذا كانت موصوفة بالعدالة  
لان المحرم من حرم

لا شئ فيثبت بخبر  
الحكم اشترى بها  
فان خبر واحد لا يثبت

ولان من لم يرض  
الفصل من الملك  
بطل النكاح وبطل

الملك كذا في  
رجلين او رجل وامرأتين  
فان لم يرض  
يفصل من الملك  
فان لم يرض





علم النكاح ان يطلقها كما علمت لانها لو اخرجها بغيرها من النكاح لان الطهران تجوز الرغبة ومن قصد ان يطلقها فيستلزم  
بالإتياع شئ اى اتياع الطلاق هم عقيب الو قاع شئ اى الجمع فيكون الطلاق يدعيها وانما قال لم يهتف  
والناظر لان محمدا قال في الاصل فاذا اراد ان يطلقها ثلثا طلقتها واحدة او اطلقت من الخيف هم وطلاق البدعية  
ان يطلقها ثلثا بكلمة واحدة او ثلثا شئ اى او يطلقها ثلثا تطلقها من في طهر واحد فافعل ذلك شئ اى الطلاق  
لوا تطلق ثلثا تطلقها بكلمة واحدة اى في طهر واحد هم وقع الطلاق شئ وبانت منه حوت حرمة غلظة هم  
وكان عاصيا شئ لان تركب حراما وقالت الفخا برة والشيعة لا يقع الطلاق في حارة الخيف وثلثات بكلمة واحدة  
الامامية لا يقع شئ اسلاما وبه قال المزي في وعند الزيدية منهم من وقع واحدة وغيرهم ان يقول على رضى الله تعالى عنه  
وعن ابن عباس بن ابي لهبة قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد او كذا في من لبي كذا  
رضي الله تعالى عنه وثلثا من عدة عمر رضي الله تعالى عنه رواه البخاري ومسلم وفي المعنى وكان عطار وطاوس وسعيد  
بن جبيرة وعمر بن دينار وابو شعيبا يقولون من طلق البكر ثلثا نفى واحدة وقال القاضي ابو يوسف كان المحاج بن  
اسطاه يقول طلاق اثلاث ليس بشئ قال محمد بن اسحاق واحدة كقول الشيعة هم وقال الشافعي كل الطلاق مباح  
شئ وبه قال ابو ثور وداد والظاهرى وابن حبيب بن ابي الكية وحمد بن رواحة عند سئل ان ثلثا مباح هم لان شئ  
اى لان الطلاق هم تصرف مشروع حتى يتفاوته الحكم شئ بغير المال لان حال اى مستفاد بالطلاق الحكم وهو قوله  
هم والمشروعية لا تتجانب المحل شئ وكل ما يوشع الا يكون مخطورا هم بخلاف الطلاق في حالة الخيف شئ بذا جوا على  
كيف يصح العموم والطلاق في حال الخيف حرام فاجاب بجوابه بخلاف الطلاق في حالة الخيف هم لان المحرم شئ كذا في المذهب  
اى المحرم للطلاق ويجوز فتحها بان يقال ان المخطور هم تطويل العدة عليها لا الطلاق شئ اى لانفس الطلاق وتطويل العدة  
كما اذا طلقت في سائر الخيف لان الخيف الذى وقع فيه الطلاق ليس بمجبوب في العدة بالاجماع او لم يتيسر او العدة عليها كما اذا  
طلقت في طهر جامعها فيه لان لا بد من انما لم تقبل بالاقراء او حال فتعذر بوضع الحمل والحاصل في هذه المسئلة ان عندنا بتسليم  
في طلاق السنة التفرق والوقت وعندنا لك يعتبر الواحدة والوقت وعندنا شافعي يعتبر الوقت ولا يلتفت الى العدد  
والشافعي يستدل ايضا بقوله تعالى ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء وبنوا الا من طلق فتيما والجمع والتفريق بما روى عن عمر  
العجلاني في نه لما اعلن امره قال كذبت عليا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مكنتها فمخاطب ثلثا فمخاطب ثلثا عليه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اتياع الثلثات بملء فيه وبذلك الحديث تنفق عليه وبما روى عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه انه طلق  
لمرأة تارض في مرض الموت وبعده من حديث عاتقة رضى الله تعالى عنها ان امرأة قالت يا رسول الله ان رجلا طلق امرأته

ولا طهر ان يطلقها  
كما علمت لانها لو  
سرها لم يهتف  
فصل في التطلق  
بلا اتياع عقيب  
الوقت وطلاق البدعية  
ان يطلقها ثلثا  
بكلمة واحدة او ثلثا  
في طهر واحد فاذا  
فعل ذلك وقع الطلاق  
وكان عاصيا وقيل  
الشافعي في كل طلاق  
مباح لا يهتف  
منه حتى يتفاوته  
به الحكم والمشيئة  
لا تتجانب المحل  
محله الطلاق في  
حالة الخيف كان  
المحرم تطويل العدة  
على الاطلاق

بها

وقت طلاقى ولم يكثر تحقق عليه وجارى من حديث فاطمة بنت قيس ان زوجها اسل لهما بثلاث طليعات ووجوب  
 عن الامة قد خرج منها الطلاق حاله الحيض والطلاق في طهر جاسعا فيه تخيص المتنازع وجوب الجمع والجواب عن حديث  
 عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه وما شابه انه محمول على خلاف السنة بان قال انت طالق لست لان  
 يسألهم ان يعلموا على وفاق الكتاب والسنة ولان تقليد الطحاى ليس بحجة عنده فكيف يحج بفعول الصحابي علينا وجوب  
 عن حديث رفاعه انه ليس فيه طلاقا ثلثا بكلمة واحدة ويجوز ان يكون مفرقا على الاطمار والجواب عن حديث فاطمة  
 بنت قيس ان زوجها اباع وجنخص بن المغيرة خرج مع على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه الى ايمى فاسل الى امرته  
 فاطمة بنت قيس طليعة كانت قد تمت من طلاقها واداه سلم ومن ان الاصل فى الطلاق هو الخط لما فيه من قطع النكاح  
 الذى يتعلق بالمصالح الدينية ش من تحسين الفرج عن انما المهر فى جميع الاديان هو الدنيا وبيت ش من كسب الارزاق  
 واكتساب الولد وكلما هو كذلك فبنيان الزوج وتوقعه فى الشرع هو الالباب للحاجة الى الخلاص ش معنى ابادة الطلاق  
 انما كانت الحاجة الى الخلاص عن عدة المرأة هو ولا حاجة الى الجمع بين الثلاث ش للحصول للخلاص بما وده من نكاح  
 على الاطمار ثابته ش ذاجواب عما يقال فلما لا حاجة الى الجمع بين الثلاث فكلما لا حاجة الى التفرق على الاطمار فاجاب  
 بقوله وبني ابي الحاجة الى الجمع بين الثلاث اذ لا حاجة الى الطلاق المتفرق ثابته من نظر الى دليلها ش وهو الاقام  
 على الطلاق فى زمان تجدد الرغبة وهو الطهر والحكم يد على دليل الحاجة لكونها امرابطا كما تقدم ش والحاجة فى نفسها ثابته  
 ش ذاجواب عما يقال دليل الحاجة انما يقام مقام الحاجة فيما يتصور وجوده وبينا لا يتصور لان الحاجة الى الخلاص من  
 عدة الطلاق فى الطهر الثانى والثالث مع ارتفاع النكاح بالاولى فاجاب بقوله والحاجة فى نفسها اى فى ذاتها ثابته  
 هو فامكن تصور الدليل عليها ش لان الانسان قد يحتاج الى جنة باب النكاح لبناء فيها والحاجة اخرى هو والبشرعية  
 فى ذات ش ذاجواب عن قوله والمشرعية لا يجامع الخط فاجاب بقوله والبشرعية فى ذات هو من حيث انه ازالة الرق  
 اى ازالة قيد النكاح هو لثانها فى الخط معنى فى غيره ش تقريره ان يقال يجوز ان يكون الطلاق باعتبار قطع النكاح  
 منطوقا فى جامع المشرعية كالصلاة فى الاصل المخصوصة والبيع وقت النداء فانما شرع وعان بذاتها منظران لغرضهما ولا  
 لاختلاف الجهة فلم يزم من اثبات المشرعية انتفاء المنظر وهو ما ذكرناه ش من فرق المصالح الدينية والدنيوية هو  
 وكذا يقع اثبتين فى الطهر الواحد بدته لما قلنا ش انه لا حاجة الى الجمع بين الثلاث هو وقلنا الردية ش عن اصحابنا  
 فيما اطلق للرجل سرات في طهرها معها طليعة واحدة بانيته هو قال فى لاسل ش اى المبيوط فى كتاب الطلاق جملته  
 انما السنة ش فليكره هو لانه لا حاجة الى اثبات صفة زائدة فى الخلاص وبني ش اى لصفة الزائدة هو المبيونة

ولما كان الاصل فى الطلاق  
 هو الخط لما فيه من قطع  
 النكاح الذى يتعلق به  
 المصالح الدينية والدنيا  
 ولا حاجة الى الجمع بين  
 الثلاث وبني المغيرة  
 لا طهارا ثابته نظر الى دليلها  
 والحاجة فى نفسها ثابته  
 فامكن تصور الدليل  
 عليها والمشرعية  
 فى ذات من حيث انه  
 اذالة الرق كذا فى الخط  
 المعنى فى غيره وهو ما ذكرناه  
 وكذا القيد فى نفس الطهر  
 الواحد بدته لما قلنا  
 ولختلف الرضاى والردية  
 البائنة خالى فى الاصل  
 انه اخطأ السنة لا  
 لا حاجة الى اثبات صفة  
 شرعها فى الخطوطى البنية

دفهر وايت الزيادة  
انك لا يكون للمراجعة الى الملاك  
تأخر او السنة في الطلاق  
من وجهين سنتي الوقت  
وسنة في العدد فالسنة  
في العدد يسبق في سنة  
وقوله لا يجوز ان يكون لها السنة  
في الوقت يثبت المحذور  
بها خاصة وهو ان  
يطلقها في طهر لم يجز  
لان المرعى دليل للمحاجة  
وهو الاقدام على الطلاق في وقت  
تجد الرغبة هو الطهر المحالي  
عن الجماع اذ ان الحيض وقت  
النقود والجماع في الطهر فقط  
الوقتية غير المدخول به لطلبها  
في حالة العمل في وقتها  
وهو قبل طلوعها من اجل  
ان الوقتية في غير الطهر لا تخلو  
لوقت الحيض في وقتها  
انها لا تخلو في الطهر قال  
واذا كانت المرأة في وقتها  
او كبر جاراتها لطلبها  
سنة طلقها واحدة ماذا  
منه شهر طلقها اخرين  
في حقها قائم مقام الحيض  
فلا والله ولا يفسد  
الحيض ان كان في وقتها

لان المحاجة الى الطلاق للمحاجة ولا سبب الى صفة زيادة دم وفي الزيادة استلزامه للمحاجة الى المخلص من اى  
في الحال وقال الاستاذي مني ان يقول وفي زيادات الزيادة لان محمد رحمه الله ذكره لمسألة فيها لا في الزيادة  
فيمثل قولهم وقع معوا من الكاتب كمثل انما قال كذلك لان زيادة الزيادة من تمتع الزيادة كانتا مسألة الزيادة  
هم ولمسنة في الطلاق من يومين سنة في العدد ويستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد ذكرنا ما في معنى في  
اول الباب بين ان السنة في الطلاق من حيث العدد ان يطلقها واحدة ويترك حتى تنقضي عدتها وانما سألوا لعددها  
تجوز الا ان اصل العدد ليس بموعد حقيقة لان العدد ما يوازي نصف حاشية عن بعد سواء ليس للمواحدة الاحاشية واحدة  
هم ولمسنة في الوقت ثبوت في المدخول بها غامضة ش قال الشافعي والملك احمد وانه كالمدخول عندنا في حكم  
العدد ومراعات وقت السنة في الطلاق لاجل العدد وتقام المخلوة فيه ايضا مقام المدخول كذا في المبسوط هم وبنوا  
يطلقها في طهر لم يجز معها فية لان الداعي دليل للمحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر المحالي  
عن الجماع اذ ان الحيض زمان للنقود والجماع مرة في الطهر فقط الرغبة ش فكم يكن فيها دليل للمحاجة لقيامه مقامه  
وقال الكاكي قول في طهر واحد لم يجز ما فيه ولم يسبق طلاق في حيض ذلك الطهر لم يكن الطلاق في ذلك الطهر سنيا  
وان لم يجز ما فيه وكذا لو طهر واحد لم يكن الطهر في سنيا في الذخيرة والزيادة هم وغير المدخول بها لطلبها  
في حال الطهر لم يكن غلاما لقدرش فانك يكره طلاقا في الحيض هم وبنوا ش اي زفرهم بقية ما شل في القيس غير المدخول بها  
هم على المدخول بها ولان الرغبة في غير المدخول بها صادقة ش لان الرغبة فيها لا تعبر بحجتها ورغبة بعض  
كما كانت قبل لان قصوده لم يحصل منها فكان اقداره على الطلاق للمحاجة اليه بالنقود عنه ونجسته هم لا قبل الحيض ما لم  
يحصل قصوده منها وفي المدخول بها تجدد ش اي الرغبة هم بالطهر واذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبرها فلا وان طلقها  
ثلاثا للسنة طلقها واحدة فاذا استنسى شهر طلقها اخرى لان الشهر في حقها ش اي في حق الصغيرة والكبيرة والحيض في حقها هم  
قائمة تمام الحيض ش وكذا اذا كانت لا تحيض بالمثل عندنا لان الحيض في حقها ش اي في حق الصغيرة والكبيرة والحيض في حقها هم  
في حالة الحيض ليس بعبدة وقال ابن من اصحابه بدعة ولا يتاقي بذانها ان شافعي لان ايقاع الشك بالكلية واحدة غير  
عنده ولكن الاولى التقريظ على الاشهر وفي الاشهر وفي البسيط ليس في طلاق الصغيرة والايسة سنة ولا بدعة وبه قال احمد  
وكذا الحال عندهم هم قال ابو عبد وجل واللاي حين من الحيض من نسائك الى ان قال اللاي لم يحض ش وبنوا الله  
الكرية لولا على ان الاشهر يقوم مقام الحيض في حق ايتين اللاتين قوله تعالى واللاي لم يحضن اي الصغيرة اللاتي  
لم يبلغن واللاتي لم يبلغن كذلك بعدد من يبلغن الاشهر كذا في القيس وعن العلامة حميد الدين القيس رحمه الله تعالى



انما قال لم يحضن واما قال لا يحضن لانه لو قال لا يحضن يمكن ان لا تحيض لكن في هذا الزمان ولكن انما قد كانت رات قبل ان  
الزمان فقال لا يحضن يعني لا يرين اصلا وقوله تعالى واللاي لم يحضن مبتداء وخبره محذوف اي واللاي لم يحضن فيقدر  
ثلاثة اشهر والافاقته في حق الحيض خاصة ش اى اى قامة الشهر تمام الحيض خاصة وجزءه عن قول بعض مشايخنا حيث  
قالوا الا شهر في الحيض لا يحضن فيقوم مقام الحيض اطرح جميعا واليه ذهب صاحبنا لما يبيع وغيره وقال شمس الالاية نطق بعض أصحابنا  
ان الشهر في حق التي لا تحيض بمنزلة الحيض والطرف في حق التي تحيض وليس كذلك بل ان الشهر في حقها بمنزلة الحيض في حق التي تحيض  
هم حتى يقدر الاستبراء في وقتها بالشهرش اى في حق الامة التي لا تحيض من صغرها وكبرها وجوش اى لا تستبراء هم بمنزلة  
بالاطرش وقال الكاكي وغيره اختلاف اصحابنا يظهر في حق الزام الحيض على الحيض اى جامع لان الاستبراء يقتضى بالحيض  
على ان الشهر فيقوم مقام الحيض اذ لا يتبع خلط الاصل سببا لالابته فان قيل لما قاطم الشهر تمام الحيض ينبغي ان يكون الاطلاق  
الثاني في الشهر الثاني في حاله الحيض قلنا قد ذكرنا ان الخلف يتبع الاصل سببا لالابته وذات الشهر طهر واشهر اقيم مقام  
الحيض في حكم خاص هو انقطاع العدة في جميع الاحكام الا ترى ان الاطلاق بعد الجماع في ذوات الاقارب وحرمل والابنة  
والصغيرة لا يجرم وكذا الاطلاق الثاني هم ثم ان كان الاطلاق في اول الشهرش يعني ان كان انعقاد الطلاق في اول  
هم يعني الشهر بالابته ش اى يعني الشهر بالقائمة تمام الحيض بالابته كامة كانت وانقضت هم وان كان ش اى لا يقع  
هم في وسطه ش اى في وسط الشهرهم فبالايم ش اى في وقتها بالايم هم في حق التفرق ش اى في تفرق الطلاق  
على الاشهر بالاجماع فيجب كل شهر ثلثا ثلثون يوما في حق انعقاد الطلاق هم وفي حق العدة كذلك عند ابى حنيفة ش لا يحكم  
بانقضاء العدة الا بتامسعين يوما من وقت الاطلاق هم وعندنا كميل الشهر الاول بالاخيه ش اى كميل الشهر الاول بشهر  
الاخيه بالايم هم والمتوسطان بالابته ش اى كميل المتوسطان وجماعين الاول والاخير بالابته لان الاصل في  
الاشهر بالابته هم وبه مسئلة الاجابات ش اى المسئلة المذكورة مثل مسئلة الاجابات على الخلاف المذكور اذ الاستا جوار  
شهورا معروفة او سنة في خلال الشهر فعند ابى حنيفة يكون السنة ثلاثا وستين يوما وعندنا كميل الاول والاخير وثلاثة  
سبعة بالابته وعلى هذا الاجل في البيع هم ويجوز ان يطلق الالاية او الصغيرة هم ولا يفصل بين  
وطيها وبين طلاقهما بزمان ش يعني الاثني عشر الفصل شهرين وطيها وطلاقها وبه قال الشافعي ومالك واحمد والبقية  
وابى عبيد وهو قول الحسن بن سيرين وطا ومن حماد بن سليمان وربيعة وقال شمس الالاية كان شيخنا يقول كذا اذا كان  
الابنة لا يربى منها الحيض والحبل اما اذا كانت صغيرة لا يربى منها الحيض والحبل فالافضل الفصل من جماعها وطلاقها بشهر  
والساقاة بينه وبين قول الحنف لان الافضل لانه في الجوازم وقال فيفضل عن ابى حنيفة تمام الحيض ش فمن

وإلا فلتكن في الحجب  
 خلفه حتى يقدّر الاستبصار  
 في جهة ما ثم يخرج  
 لا بالعلم ثم لا كانت  
 الطلقات في أول الشهر  
 يغيب الشهر كما هذه  
 وإن كان في وسطه  
 في أيام في حق التفرق  
 وفي حق العد كذلك  
 عند الجنيحة منها  
 بكل الأول بالآخر  
 والمتوسطان على هذه  
 وهي مسئلة الأجاء  
**قال** **محمّد** **وإن يطلقها**  
**ولا يفصل بين**  
**وطيها وطلوها**  
**بزمان** **وقال**  
**زفر** **فلا يفصل**  
**بينهما بشهر**  
**لقيامه في الحجب**

لا يكون له طلاق من طلاقها وطبقا بحقيقة فكذلك انما يشترطه ولان الجماع نفقة الزينة فكذلك انما يشترطه ذات الاقراء اذا  
تجدد بولي وهو الشفيع لنا  
منه لا يوقرهم الجبل فيهم الكثرة  
في ذوات المعين باعتبار الان  
عند ذلك حقيقته وجه العدة  
والزينة والكل عتقته على وجه  
الذي ذكره كذا في بعض النسخ  
لا انه ينعط ويغير بولي فورا  
عن من الولد في كل الامان  
نزل الزينة ضار لكل الجبل  
وطلاق الحامل غير نقيب  
للملك كذا يردى الى استباحه  
العدا ورسا الجبل من الزينة  
في الولي لكونه غير معلق اذ  
الحمل ولده منها فهو في الزينة  
بالجماع فطلقها السنة ثلثا  
فصل بين كل عتقين شهر  
عند العتقة والي يوسف  
وقال في كل طلاقها السنة  
لا واحد اولى بالشيء الطلاق  
وقد ذكرنا في التفرقة على  
فصول العدة والشهر  
في حق الحامل ليس من  
فصولها كالمعتد عليها

تخصيص وفيما يفصل من طلاقها وطبقا بحقيقة فكذلك انما يشترطه ولان الجماع نفقة الزينة فكذلك انما يشترطه ذات الاقراء اذا  
تجدد بولي وهو الشفيع لنا  
منه لا يوقرهم الجبل فيهم الكثرة  
في ذوات المعين باعتبار الان  
عند ذلك حقيقته وجه العدة  
والزينة والكل عتقته على وجه  
الذي ذكره كذا في بعض النسخ  
لا انه ينعط ويغير بولي فورا  
عن من الولد في كل الامان  
نزل الزينة ضار لكل الجبل  
وطلاق الحامل غير نقيب  
للملك كذا يردى الى استباحه  
العدا ورسا الجبل من الزينة  
في الولي لكونه غير معلق اذ  
الحمل ولده منها فهو في الزينة  
بالجماع فطلقها السنة ثلثا  
فصل بين كل عتقين شهر  
عند العتقة والي يوسف  
وقال في كل طلاقها السنة  
لا واحد اولى بالشيء الطلاق  
وقد ذكرنا في التفرقة على  
فصول العدة والشهر  
في حق الحامل ليس من  
فصولها كالمعتد عليها



وقول بعض المستأخرون  
انه واجب تكملا بحقيقة  
الامر ونفعا للمصيبة  
بالقدر الممكن من رفع اثره  
وهذه العدة وما فيها  
لنظر تطويل العدة  
قال فاذا ظهرت وجها  
ثم طهرت فان شاء  
طلعتها وان شاء أمسكها  
قال ثم وهكنا ذكرنا كراهة  
وذلك لطلعا وحى انه يلحقها  
في الطهر الذي في الحصة الاولى  
التي ذكرها في ما ذكر الطهر في  
التي حنفية ما ذكرنا في كراهة  
ووجه التكرار الاصل ان  
ان يفصل بين كل طلاقين  
بعضية والغايل هي  
بعض الحصة فتكمل بالثانية  
ولا تتجنى فتكملا واذا  
كاملت الحصة الثانية فالطهر  
الذي بعده زمان السنة فمكن  
تطليها على وجه السنة  
القول اخرا ان الطلاق فالتد  
الموجة فصلان لم يطلعهما  
فحين فحسن تطليها في الطهر  
الذي بعده من المرأة من  
الحضرة قد دخل بها طلاق  
تلك السنة ولا ينفك له في طلاق  
عند كل طهر تطليها

استحب اربعة هم قول المصنف المشايخ وشي وبه قال الشافعي وجمهور الاصحاب انه يش  
الرجوع هم وجوبه بحقيقة الامر وشي لان طلاق الامر للرجوع بحقيقة قال المازني قال صاحب لمدية والاصحاب انه وجب ولا  
فيه نظر من المذاهب في الاصل لفظ الرجوع بل قال في لسانه ما يعبر قال في الاصل ان طلاق الرجل مرات وفي حاضيه فقد جاز  
السنة والطلاق واقع عليها فانه في ان يراجعها وتتمسك الاية في نقل في المصنف لفظه كذا كذا في المصنف ثم قال المازني هم  
يتمم ان يكون الرجوع وجبة لان الامر بالرجعة طلاق وطلاق الامر مل على الرجوع بل بقيت اداة المازني بقوله لم ينفك في  
دواما في التمسك فيه ولا لاعتبار اربعة ذلك هم ونعم المصنف شي اي الرجل في اربعة لان ايقاع الطلاق في موضع صحته  
فوسيل في رفع العاصي يرفعها هم بالقد المكن شي اي بقدر ما كان البيع القاسد وانكاحها سدس يرفع اثره شي اي في  
اثره في سنة الفدية على ما ذكرنا في احكام الحصة الطلاق في حاله الخوض هم وبشي اي فتره بهم العدة شي اي اثر الطلاق  
الذي هو بسبب بوجبه العدة هم ونعم العدة تطول العدة شي اي الرجل في العدة يطول العدة عليها بنوعها بالرجعة هم قال شي  
القدوى في قوله تعالى فاذا طهرت اي بعد الرجوع هم وحاشيتهم طهرت فان شاء طلقها وان شاء أمسكها قال شي اي في  
وجه السدس كذا في الاصل شي اي كذا ذكر في المصنف في المصنف لان قال فيه فاذا طهرت من حصة اخرى طلقها واحدة على الجوار  
وبذلك على ان الطهر الذي يقع في الطلاق هو الطهر الذي بعد نفقة اخرى الا بالرجعة حنفية وقع فيها الطلاق قال المصنف  
وذكره بطي وبنية طلقها في الطهر الذي في الحصة قال ابو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوي في قوله في حنفية وما ذكره في الاصل قوله  
شي اي قول أبي يوسف ومحمد وفي الكافي في جواب الرازي عن أبي حنيفة وبه قال الشافعي في المصنف واما كذا  
الطحاوي برواية عن أبي حنيفة وبه قال الشافعي في رواية المصنف واما كذا في الاصل ان السنة ان يفصل بين كل طلاقين حنفية  
والفصل بينها بعض الحصة فتكمل بالثانية ولا يتجنى شي اي الحصة الثانية هم فتكمل في الرجوع في الاصل ما ذكره بطي  
هم ان اثر الطلاق قد انقضت بالرجعة فصار كانه لم يطلعهما في الحين فليس طلاقا في الطهر الذي عليه شي اي في الحين في علم  
او الحصة من وجه القولين المذكورين بالمعاني القديمة ولم يرجع الى الحديث المروي في الاصل ان كل هذه من المرويات مروية  
في الحديث زوي البناي باستاود الى تابع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر بن الخطاب  
عنه انك فليرجعها الحديث وقد كراهه عن خريب وبدايل على رواية الاصل روى المصنف في جامعها ستاود الى السلام بن  
عمر بن الخطاب السلام قال روى فليرجعها الحديث وقد كراهه ايضا وبدايل على رواية الطحاوي في الاصل ان كل هذه من المرويات مروية  
فمنه ما ذكره في الكتاب هم ومن قال بالمدية في من ذوات الحنفية قد دخل بها طلاق ثلثا السنة ولا ينفك له في طلاق من  
لم يطلعه شي اي اذا رجعا طلقها ولو رجعا طلقها في الحين حتى تحيض من طهر فاولم ينوشها او نوى عند كل طهر طلقها وعندها  
عند كل طهر تطليها





صحة شئ اى الشافعي صديق قال ان الاكراه لا يجتمع الانتفاء وبشئ اى بالانتفاء بمعية القهر الشرعى ولا اعتبار في  
 القهر الا باختيارهم بخلاف المذاهل فانه يحتاج الى اكراه بالطلاق شئ وبشئ الا الشافعي لا يقر على الاكراه على السلف عن ابي الخطاب الشافعي  
 وبما اشكوهوا عليه من ولنا انشئ اى ان المكره هم قصد ايقاع الطلاق في منكره في حال الميعة شئ اى في حال عطفه وتبينه وكونه  
 مخاطبهم وبالاكراه لا يخرج عن ذلك فلا يبرى عن تعينه شئ اى عن حكمه لا يبرى من مخالف الحاكم من عطفه من دفعها لمجته شئ اى لمجته  
 المكره ومجته ان تخلص عما توعد به من القتل والجرح ونحو ذلك هم اعتبارا بالطلب اى شئ وفي وقوع طلاقه دفعا لمجته هم وبذا شئ  
 اشارة الى قوله ولا طلاق هم الا عن عرف الشريعة وبما ابرأه من انشئ اى ابرأه من انشئ هو الطلاق هم وبذا شئ اى اختيارا للشرعية  
 هم آية القصد شئ اى علمات القصد هم والاختيار شئ وبما اجاب عن قول الاكراه لا يجتمع الانتفاء هم الا انشئ اى غير ان المكره  
 هم غير من يحكم شئ الضمير يرجع الى ايقاع الطلاق وحكمه وقوع الطلاق وبما اجاب عما يقال لو كان المكره مختارا لما كان له اختيار  
 فسخ العقد الذي باشره من البيع والاشراء والاجازة وغيره وليس كذلك وتفريده ان غير ارضى بحكمه وذلك شئ اى عدم ارضى  
 بحكم الطلاق هم غير شئ اى بحكمهم كالمنازل شئ فانه يقع طلاقه مع عدم الرضى بوقوعه وانما ابا الاستئناس اى ايضا بما روى عن  
 وابن عباس وابن عمر وانهما قالوا كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه والمهمل وحديث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه ايضا الذي رواه  
 الترمذي وهو قد رواه ابو الجواب عن الحديث الذي يشتمل على ان التبرؤ لا يلزم الاكراه ولا يفتقر الى الطلاق ولما توافق الاصح لانه في  
 ظلم يخل تحت الحديث هم وطلاق السكران اى شئ وكذا يصح اعتنا وقد غلبه قال الشافعي في المنع من الاصح وهو قول الشافعي في ذلك  
 وجهه في رواية وفي المسبحة المنع من الشافعي قد روي اذ وقع طلاق السكران فوص في الظاهر على قولين فاشتمل من الظاهر  
 قول الاى الطلاق وهو ظلم العلماء بصاروا الى وقوع طلاق السكران في الفسخ وهو قول سعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء والمصنف  
 وابراهيم بن النخعي في الادعاء في ميراث بن سليمان بن ابي اسحق بن سيرين وابن خزيمة وسليمان بن حرب وابن  
 عمر وعلى وابن عباس في معاوية رضي الله تعالى عنهم كونه قال قتادة وحبيب بن زيد وابن ابي مليك وغو بن عبد العزيز وابن  
 بن حميد وقال ابن خزيمة اجاز ما كج مع قصر فانه لا يريه الا قول الصحابة وروى بن حبيب عن ابن خزيمة طلاقه دون نكاحه قال ابن  
 مطرف بن عبد الله بن ابي شيعة من تصرفات الاربعة الطلاق والموت والقتل والعنف وعمر بن عثمان رضي الله تعالى عنه لا يقع طلاق  
 وبه قال طلاق النائم من مجرى كجي بن سعيد الانصاري وبهية وعبد الله بن الحسن الليث بن سعيد اسحاق وابو ثور والزهري  
 وابو سليمان بن ابي شريح وابو طاهر الزنادي وابو اسحق الصنعلي وبهية سهل بن الشافعي ويزيد بن زبيل والهيثم بن عمار وابو اسحق  
 الكوفي وقال عثمان بن ابي العلاء بن عتبة ولا يباح ولا نكاح ولا طلاق الا بالمرقة وقال الليث بن ابي العلاء بن عتبة ولا يباح ولا نكاح ولا طلاق  
 سرقه اى في فانه يقع عليه وفي الزهري طلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ ولو اكره على الشرب فسكاه وشرب لافسده فذا

هو يقول ان الاكراه  
 لا يجتمع الاختيار به  
 فيقبر القهر الشرعى  
 بخلاف الهازل  
 لانه مختار في الكل  
 بالطلاق ولنا انه  
 قصد ايقاع الطلاق  
 في منكره في حال  
 اهليته فلا يبرى عن  
 قضيته دفعا لمجته  
 اعتبارا بالطلب وهذا  
 لان عرف الشرع  
 واختاراهونهم هكذا  
 آية القصد والاختيار  
 الا انه غير ارضى بحكمه  
 وذلك غير محتمل به  
 كالمنازل طلاق  
 السكران واقع







كلان حال الحلية  
نفقة وجهها للزوجة  
ان في تصنيف النفقة  
الاموال العقود  
لا يتجزئ في كمال  
عقد ثلثي كمال  
ما ترى ان كمالها  
بالرجال اذا تزوج  
العلم لم يملك  
لا ولا طلقها  
وقد طلوه فله  
طوقه لا يملك  
لان ما في كماله  
العبد فيكون كماله  
اليه دون الولي  
**باب يقع الطلاق**  
الطلاق مع الزوج  
وكذا في خاصه  
ان طلاق مطلقه  
وطلاقه هذا يقع  
الطلاق الرجعي

وقال الدارقطني تفرد به عمر بن مسعود وهو ضعيف لا يحتج به روايته ولا يحسم ما رواه نافع وسالم عن ابن عمر قوله وانما يحكم  
بها من حديث ابن عباس قال الحديث صحيح ولم يخبر به وقال ذلك بعد ان خرج حديث عائشة وقال بن الخطاب بن اسلم شيخ  
من البصرة ولم يذكره احد من المتقدمين شيئا مما وجد الاستدلال به من انه عليه السلام فكر الامة بلام التعريف ولم يكن ثم منعه  
فكان للمفسر من مقتضى ان يكون طلاق هذا الجنس اثنيتين فلو كان اعتبار الطلاق بالرجال كان بعض الاثنيتين في حكم  
الام للمفسر فان قيل يجوز ان يكون المراد بها الامة تحت العبد عملا بالحيثيين اجيب بان مقتضى ان تكون الامة في حكم  
ما يملكها فيكون تخصيصها بما يكون عدتها اثنتين في ذلك لا مرجع للفسرية وما لم يكن كذلك فان عدته الامة اثنتين سواء كان  
او عبدا بالانفاق وفيه نظر لانه ان يكون من باب الاستحرام ويكون المراد بالامة استتحت عبد بفسرية عايد الى طلاق الامة  
والرجل ان ذلك خطابية لا يجري في مقام الاستدلال من ولان كل الحاشية في اي حال ان تكون المرأة بملاك النكاح هم  
نعمته في تمامش اي في حق المرأة لانهما متصل بذلك الى دور النفقة والسكنى والادب وخصم الفرج وغيره وهم والزوج  
اشرف في تصنيف النفقة فيكون للزوجة يدته للعبد والملاك لعبد من الزوج اكثر من اثنتين فكذا في حق النساء فانها لا تزوج  
مع المرأة ولا بعدد كانه جواب عما يقال لما كان كل محلية نعمته في حق المرأة وجب تخصيصه في حق الامة بتطبيقه وصفها  
بقوله من الامة العقدية في اي التطبيقية هم التي تجري في اي المالكين تجوز بها هم فكل عقدتين في اي التطبيقية هم وقوله  
ما روي في اي شافعي هم ان لا يقع بالرجال في اي قول الطلاق بالرجال اي ان يقع الطلاق بالرجال فان قيل في  
معلوم فلكيما جاز الى ذكره اجيب بل كان الى ذكره عايد لان المرأة في الجارية اذا كرهت الزوج غير البعيت وكان ذلك  
طلاقا متنافرا في ذلك يقول عليه السلام الطلاق بالرجال هم واذا تزوج العبد امرأة ثم طلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه  
على امراته لان ملك النكاح حق العبد فيكون الاستعداد اليه وذلك للمولى في لان ملك النكاح من خواص الادمية والمعتق  
فيما على اصل الحرية فكان يجب ان يملك النكاح بدون اذن مولاه لئلا يملكه بغيره للمولى فتركناه  
**باب يقع الطلاق** - اي في باب في بيان ايقاع الطلاق ولما ذكر اصل الطلاق ووصفه شرعا في بيان نوعين  
في ايقاع الطلاق على ايجبي بيانه ففعلنا انشاء الله تعالى هم الطلاق في اي التطبيق هم على خبرين صحيح شافعي اي مداهم صحيح  
وهو انظر المراد بغيره ما بينا بحيث يسبق الى فهم السامع مراده هم وكما في شافعي في كتابه في الالطية المراد من ذلك  
ثم الطلاق لا يقع بمجرد العزم والنية عند ايمته العزم واصحابهم وقال الزمري يقع بمجرد العزم والنية من طلاق هم فالصريح  
قوله شافعي اي قول الرجل لامرته هم انت طالق وطلقة وطلقتك فكذا يقع به الطلاق الرجعي في اي الطلاق الرجعي  
هم لان في الاطلاق تستعمل في الطلاق لا تستعمل في غيره فكان حرجا وانما يعقب الرعية بالنفس وهو قوله تعالى والمعتق

...

في ذلك ساء بعدا فدل على ان الطلاق الرجعي لا يبطل الزوجه فان قلت انظر الرديل على زوال ملكة قامت طلق من  
الرد بعد انعقاد سبب زوال الملك فيكون ردوا سبب من ثبات زوال الملك كيون في سبب الطلاق الرجعي لا يفسخ ك  
يقال رده باليمين وانشع هم ولا ينفع الى النية لانه مخرج فيه نية الاستعمال في على الطلاق ولا ولا على البينة  
وتجرا باجماع الفقهاء وقالوا فيمنع من الرجوع الى النية لاحتمال غير الطلاق قلت هذا الاحتمال مخرج فلا ينعيب في الاستعمال  
في الطلاق ولم ينعيب في تعيين الزوج الا بهام فيما هم وكذا في اي وكذا يكون مقبلا للرجوع هم او انوى الابانة في ش بانظر ان  
هم لانه قصد تخييرها علقه الشرع بالاعتقاد العدة فيه وعليه كالأورث اذا قل من رثته يجرى له يرث لانه قصد جعله اخر وشرع  
هم ولو نوى الطلاق عن خوف ش يمنع الواو كسره بافتتاح الانشع فيمنع من كونى لطلاق عن قديم لم يدين في القضا  
ش يعني لم يصدق قضا وفي الموب قولهم لم يدين اي يصدق هم ولا لانه خلاف الظاهر في ش اي لان نية الطلاق عن خوف ش  
خلاف الظاهر فلا يصدق قضا هم ويدين فيما يدين وبين ان يتعالى لانه ش اي لان كسره هم بيمين ش والى طلاق  
هم ولو نوى بش ش بقوله طلق هم الطلاق عن العمل لم يدين في القضا ولا فيما يدين وبين ان يتعالى لان الطلاق لم يقدر  
وهو غير مقيد بالحصل ش بالتميز كمال الاكل وانب تباديل شخص والذات وليس شى الى انفسه معو الى القيد الذى فيه  
الطلاق وهو الكناح وقال الا ترى وهو غير مقيد بالعمل بالكناح فالتص نية الطلاق عن العمل مسلا او انفسه ولا ولا يدين  
اي اى اى غير مقيد المرأة بالحصل فالتص نية الطلاق عن العمل اصلا هم وعن ابى حنيفة جزمه انه ان يدين فيما يدين بين  
المدة ش هذه رواية واما الحسن عن ابى حنيفة هم لانه ش اي لان الطلاق هم يستعمل للتخفيف ش فكان معناه  
تملكته عن العمل هذا اذا لم يصح بذكره اما اذا قال انت طالق من عمل كذا او من عمل ولا يدين وياته وقضا رواية واحدة  
ولو قال انت مطلقة بيمينك الطاء لا يكون طلاقا الابانية لانها غير مستعملة فيه فاقولم يكن يريها ش اذ لم يكن يريها كان  
كناية لعدم الواسطة والكناية تحتاج الى النية ولو قال الطاء اي طالق لا يقع وان نوى ولو قال انت طالق من هذا  
القيد لم يطلق لانه لم يرد به قيد الكناح ولو قال انت طالق ثلاثا من هذا القيد ثلاثا ولا يصدق في القضا في ترك  
الطلاق لانه لا يصور رفع هذا القيد ثلاثا مرات واثنا عشر تفق ثلاثا مرات قيد الكناح وفيه اذنية لو قال انت طالق من  
قيد او عمل ذكره لمسانة في شوعين فاجاب في احد بان لا يقع في القضا واجاب في الاخرى انه يقع في القضا  
وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لو قال انت طالق من هذا القيد او من هذا الاصل لم يطلق وان قال ثلاثا تطلق ثلاثا لم تقم  
هم قال لا يقع به الا واحدة ش هذا من كلام القدرى رحمه الله تعالى يستعمل بقوله فما يقع به الطلاق الرجعي لا يقع بكل  
واحدة لان الفاظ الثلاث المذكورة الا واحدة هم وان نوى اكثر من ذلك ش كلمة ان ههنا ما قبله وذا قول الحسن البصري

لان هذه الالفاظ لا تستعمل  
في الطلاق ولا تستعمل في  
ذلك صحتها وانه يعقب  
الرجعة باللفظ لا يقتصر  
الى النية لانه مخرج فيه نية  
الاستعمال يمكن الذنوى الابانة  
لانه قصد تخييرها علقه  
الشرع بالاعتقاد القدير  
عليه ولو نوى الطلاق عن  
وقا لم يدين في القضا  
خلاف الظاهر ودين بها  
بينه وبين الله تعالى  
يجعله لم يدين في الطلاق  
عن العمل لم يدين في القضا  
ولا فيما يدين وبين الله تعالى  
لان الطلاق لم يدين  
وهو غير مقيد بالعمل  
وعند الحنفية كوانه  
يدين فيما يدين وبين الله  
لانه يستعمل للتخفيف  
انت مطلقة بيمينك الطاء  
لا يكون طلاقا الابانية  
لانها غير مستعملة فيه  
فلم يكن صحتها  
ولا يقع به الا واحدة  
وان نوى اكثر من ذلك

وعمر بن دينار والاداعي والشواهي والى سليمان والى ثورم وقال الشافعي نفي ما نوى من ثلثات وبه قال  
 مالك والليث وزفر واهموني رواية وهو ذهب بالنظرية وهو قول ابى حنيفة الاول لم يرضه ويرج عنه ذكره في المبسوط  
 وفي البواع وهو غير ظاهر الرواية لانه لا يتحمل لفظ فان ذكر الطالق يعني لفظ الطالق ثم ذكر لفظ الطالق لانه لا يكون لفظ  
 الطالق لانه لا يتحقق بدون اشتقاق منه ثم ذكر انما ذكر لعله لم يشك لان انما كانت لفظه في معنى فانما يتاها بالموصوف لانه  
 فانما ذكر لعله لم يشك لانه لم يشك بالوصوف لا بالوصف ثم ولما اشك اي ولكونه يتحمل لفظه ثم نفي ان العادة في ش اي بقوله  
 انت طالق ثم يكون ش اي اي ومنه نسبا على التمييز ش والتميز بين ثلثات لفظ المصاح التمييز ثم ولما انه ش  
 قول انت طالق ثم نعت فرد في قول الشافعي طالق ان وثلثات طالق فلا يتحمل العادة ش اي لانت الفرد لا يتحمل العادة ثم لان  
 لا يتحمل العادة وذكر الطالق ش جواب عن قوله فان ذكر الطالق ذكر لفظ الطالق لانه لا يتقدم بان ذكر الطالق ثم هو من لانه  
 ش لانه نعت من الشافعي ويبدل على طلاق يكون صفة للمرأة ثم لالطلاق ش يعني ليس بصفة لطلاق ثم يتطابق  
 ش يعني الطلاق الذي يجوز في التطليق كسما سمع على التسليم محل النية بوالاشي لان فعل الرجل ودان الاول لانه وصف ذو  
 متصف بالمرأة ليس بفعل الزوج لكنه يقتضي الشافعي في تسميها لانه كان ثابتا بضرورة صحة الكلام يقتضي ولا عوم له ثم والعادة التي  
 يقتضي به ش جواب عن قوله ولما اشك في العادة بقرينه ان العادة التي يقتضي ان يقول انت طالق ثم نعت لصفة  
 محذوف معناه طلاقا ثانيا يعني نعت طالق طلاقا ثانيا فلا يدل على وقوع الثلث المصدرة من الموصوف بالثلاث  
 لا قول انت طالق ثم ش لانه لو وقع المصدرة الموصوف بالمنعوت بقوله ثم كونه ش اي كقول القائل ثم اعطيت به جزيلا اي عطاء  
 جزيلا ش فالذي على ذكره العطاء والمصدر الموصوف بالمنعوت لا قول اعطيت لانه لا يدل على مجرد العطاء وانما  
 ثم ولو قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا فان لم تكن له نية او نوى واحدة ش اي او نوى  
 بواحدة من هذه الالفاظ الثلث طلاق واحدة ثم او انت ش اي او نوى لثقتين ثم نفي ش اي الطلاق بهذه الالفاظ  
 طلاقه ثم واحدة بعبارة ش وقوع الطلاق بهذه الالفاظ ظاهرا لانهما صريحة في الطلاق لغلبة الاستعمال فيه ثم وان  
 نوى ثلثا ش اي ثلث طلاق طلاقه ثم ثلثات ووقوع الطلاق باللفظة الثمانية ش وهو قول انت طالق الطلاق  
 ثم والثالثة ش اي وقوع الطلاق باللفظة الثمانية وهو قول انت طالق طلاق ثم ظاهر ش لانه غير لعله ووقوع الطلاق  
 ثم لانه ش اي لان الرجل لم يود كذا نعت ش اي صفة ثم وصديقه بالطلاق فاذا ذكره ش اي فاذا ذكرت  
 ثم كذا المصدر مع ش اي مع النعت ثم دانه ش اي الحال ان ذكر المصدر مع النعت ثم يذو كذا ش اي يذو كذا  
 وكذا اي تاكيدا كقولك تمت قريبا او تعدت قريبا او قوله ثم الى ش جواب ذاهر واما قوله ش اي معني الطلاق

وقال الشافعي فيهم ما نوى  
 لانه محتمل لفظه فان ذكر  
 الطلاق ذكر لفظ الطلاق  
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 قول العادة فيكون ضابطا  
 التمييز وانه نعت فرد  
 حتى من لفظ طلاق لانه  
 طلاق ولا يتحمل العادة  
 منه لانه ذكر الطالق ذكر لفظه  
 هو صفة للمرأة لا لغيرها  
 والعادة التي يقتضي به نعت  
 المصدر محذوف معناه طلاقا  
 ثانيا كقول القائل ثم اعطيت به جزيلا  
 اي عطاء جزيلا لو قال انت  
 الطلاق او انت طلاق الطلاق  
 او انت طلاق طلاقا فان لم تكن له  
 نية او نوى واحدة ش اي او نوى  
 واحدة من هذه الالفاظ  
 الثلاثة طلاق واحدة  
 ش اي او نوى لثقتين  
 ثم نفي ش اي الطلاق  
 بهذه الالفاظ  
 طلاقه ثم واحدة  
 بعبارة ش وقوع  
 الطلاق بهذه الالفاظ  
 ظاهرا لانهما صريحة  
 في الطلاق لغلبة  
 الاستعمال فيه  
 ثم وان نوى  
 ثلثا ش اي ثلث  
 طلاق طلاقه  
 ثم ثلثات ووقوع  
 الطلاق باللفظة  
 الثمانية ش وهو  
 قول انت طالق  
 الطلاق ثم والثالثة  
 ش اي وقوع  
 الطلاق باللفظة  
 الثمانية وهو  
 قول انت طالق  
 طلاق ثم لانه  
 ش اي لان الرجل  
 لم يود كذا نعت  
 ش اي صفة  
 ثم وصديقه  
 بالطلاق فاذا  
 ذكره ش اي  
 فاذا ذكرت  
 ثم كذا المصدر  
 مع ش اي مع  
 النعت ثم دانه  
 ش اي الحال  
 ان ذكر المصدر  
 مع النعت  
 ثم يذو كذا  
 ش اي يذو  
 كذا وكذا  
 اي تاكيدا  
 كقولك تمت  
 قريبا او  
 تعدت  
 قريبا او  
 قوله  
 ثم الى  
 ش جواب  
 ذاهر واما  
 قوله  
 ش اي معني  
 الطلاق

هم ما وقوص بالانفلاق الاول في ش وهو قولنا انت الطلاق ش فلان المصدر في كرويا وبه الاسم يقال بل عدلى عادلى  
ش لمسا بقا هم نفسا ش اى قولنا انت الطلاق بمنزلة قول طالق وعلى هذا القول انت طلاق يقع الطلاق يا عياش  
لا بمعنى طالق والخلاف في قولنا انت الطلاق صريح او كانت فيه غمنا واما ك والشافعى في قول صحيح وقال الشافعى انما كانت  
وبه اخذ الفقهاء فان قلت انت الطلاق لو كان بمنزلة انت طالق لما خرج فيه نية الثلاث كما لا يخرج في انت طالق قلت حسب  
بان نية الثلاث انما لا يخرج في طالق لانه نعت فرد كما تقدم واما الطلاق فهو مصدر في صله وان وصفت به لمخرج فيه بان لم يخرج  
وصحت نية الثلاث وقال الطحاوى في غمته فلو قال انت طالق لم يكن كثر من اعادة وان نوى كثر منها وقرن بينه وبين  
انت الطلاق للتوكيد وليس في ك بشء ومخرج بانها هم ولا يحتاج فيه الى النية ويكون جبا لما بيننا لا يخرج الطلاق لغيره  
فيه وقص نية الثلاث لان المصدر في اليوم والكثرة لانه كثر ش قينا والاعلى الكثرة فيه كبر سارها الا انما بيننا  
الاولى ش وهو بواحد صرح جمل الكثر الاصح نية اثنتين فيها خلافا لافوش فانه يقول يصح نية اثنتين وبه قال الشافعى  
واما ك صرح ش اى فهم يقول ان اثنتين بغير الثلاث فلما صحت نية الثلاث ش بالاجماع صحت نية اثنتين  
ش لان المصداق الواحد والثلاثين ولما صرح ان يوصف فيصح النية لا يتخلل لفظ ويقول زفر قال اما ك وياش  
هم ونحن نقول ش ليعنى في جواب زفرهم نية الثلاث انما صحت لكوبه خدش اى كوا ان الثلاث جبا لاطلاق حيث  
ما عدو به صرح لوك كانت المرأة امة تصح نية اثنتين باعتبار معنى الجنبية في قدها ش لان ذلك ليس بطلاقا هم اثنتين  
في حق الحرة عدو ش اى عدو محض لا اواحدة حقيقة ولا اواحدة باعتبارهم واللفظ ش اى لفظ الاثنين هم لا يتخلل العدو ش لعدم  
صدق حد العدو عليهم وبذا ش اى كون اللفظ لا يتخلل العدو هم لان معنى التوعد مراعاة في اللفظ الواحد ان ش لغير الواحد  
جمع واحد قال الجوهري الواحد جعل العدد والجمع وحدان مثل شاب وشبان ودرجات التوحيد اما باعتبار الذات كرميدو اما باعتبار النوع  
كزواج اما باعتبار الجنس كالحريان ولا تنوع في اللفظ الطلاق فلا يبرن مراعاة التوعد فيه هم وذلك ش اى مراعاة التوعد يكون  
باجل الامرين هم اما بالفردية ش بطريق الحقيقة او بطريق الاعتبار وياش اى بقره هم الجنبية ش وهو بطريق الاعتبار  
كما قلنا ان صحة النية في الثلاث بقوله انت طالق باعتبار ان الثلاث بنفس طلاقها وهو واحد اعتبارا وعدوها لا باعتبار  
النية بالثلاث باعتبار ان الثلاث واحد لا باعتبار انها عدوهم انتهى بمخرجنا ش اى انما ان مجرد من الفردية والجنسية  
لم يوجد فيه معنى التوحيد لا بحسب اذات ولا بحسب الجنبية ومعنى جعل بعيد عنه وقال ابن دريد يقال ناعن بذا الامر بعزل اى ناعن  
هم ولو قال انت طالق اطلاق فقال ردت بقول طالق وحده وبقول الطلاق اخرى ش اى طاعة اخرى هم بعقد لان  
كل امرئها ش اى من قول طالق ومن قول الطلاق هم صالح لا لا يقع ش بانها مات هم كنهه قال انت طالق وطالق

واما وقوص بالانفلاق الاول  
فلان المصدر في كرويا وبه  
الاسم يقال بل عدلى عادلى  
فصار بمنزلة قولنا انت طلاق  
وعلى هذا القول انت طلاق  
يقع الطلاق به ايضا كقوله  
الى النية ويكون جبا لما بيننا  
انه صرح الطلاق لغيره  
وقص نية الثلاث لان المصدر في  
اليوم والكثرة لانه كثر ش  
ضعفه بواحد اسم الاجناس  
فتناول الاذى مع احتمال  
الكل ولا تصح نية اثنتين  
فيما خلاها فالمراد هو يقول  
ان الاثنين بعض الثلث فلما  
صحت نية الثلث صح نية  
نقول نية الثلث انما صحت  
لكوبه محض لان كونه  
امة تصح نية الاثنين باعتبار  
معنى الجنبية اما الثمان في  
حق الحرة عدو واللفظ لا يتخلل  
العدو وهذا لان معنى التوعد  
مراعاة في اللفظ الواحد  
وذلك بالفردية والجنسية  
ولم ينعزل عنهما وقال الطحاوى  
انما هو قول ردت بقول طالق  
واحد وهو الطلاق لغيره  
لا يحل ايمانهم صلح لانه

رجععتان لدا كانت  
 مدخلها لدا  
 أمنا الطلاق  
 جملة الأولى ما يجر  
 عن الجواز  
 الطلاق لا يخلو  
 لى محله ذلك  
 مثل ان يقول أنت  
 طالق اثن التلخيص  
 المرأة او يقول قبلة  
 طالق او عقلت  
 طالق او أرسلت طالق  
 او رجعك او رجعك  
 او جسدك او رجعك  
 او رجعك كذا  
 بهما عن جميع البدن  
 اما الجسد البدن  
 فظاهر وكذا غيرها  
 قال الله تعالى  
 فتحرر قبلة وقال  
 فطلعت عنهم فدا  
 عليه السلام عن الله  
 الفروج على الفرج  
 فلول رأس القوم  
 وداو هلاك  
 رجعهم بمضى

جميعتان شى اى طلاقان جميعتان هم اذا كانت مدخلها لدا كانت  
 وقال لا تترى بكذا أهله فى شرح الجاه الصغير عن النقيب ابى جعفر وذلك مروى عن ابى يوسف وسمعته عن الاسلام البرزوى  
 لان طالق لغت وطلاقا مصدره فالتامع الواحدة وكذا فى انت طالق الطلاق هم واذا انضاف الطلاق الى جملة شى اى  
 الى جملة المرأة مثل قولك انت طالق لان التامع الواحدة هم اولى ما يعبر عن جملة شى اى اى وضاف الطلاق الى ما يعبر عن جملة  
 مثل قولك قبلة طالق هو طلاق لانه ضيف الى جملة شى اى لان الطلاق مضاف الى جملة شى اى لان التامع الواحدة هم  
 وجرى عبارة عن المرأة هم وذلك شى اى اشارة الى قوله لانه ضيف الى جملة شى اى لان التامع الواحدة هم  
 عبارة عنك اذكرهم او يقول شى اى بالنسبة ما على قولك ان يقول هم قبلة طالق وعقلت ورجلك ورجلك او فرجك  
 او جسدك او فرجك او جسدك لانه يعبر بهما شى اى بانه الاضافة من جميع البدن الجسد والبدن فظاهر شى اى لانها عبارة  
 عن جملة المرأة هم وكذا غيرهما شى اى غير الجسد البدن لان الاضافة المذكورة ظاهرا ثم شى اى بيان ذلك ويوضحه قوله هم  
 لانه تعالى تخرجه قبلة شى اى تخرجه ملك ولم يرد الرتبة بعينها هم وقال لانه تعالى فطلعت عنكم فدا جميع شى اى وادان  
 الذوات ولانه تعالى فدا ضمة ولوايد بها حقيقة لعنق تيسل فدا ضمة هم وقال عليه السلام لعنك الفروج على السروج شى  
 وادان بالفروج النساء وادان الحديث غريب جدا وقال فخرج الاماويث ولما العيشة عا علماء الحديث حيث تشدد بحدوث  
 ابن موسى فى كمال قال بن عباس بنى الله تعالى عنهما ان يتبصلا الى ما يريد من غنى وادان الفرج ان يكون السروج فان  
 استدلال الحديث المذكور على ان الفرج على الاعضاء التى يعبر عن جملة المرأة كالوجه والعنق بحيث يقع الطلاق باسناده اليه  
 حديث بن عمر بن الخطاب عن ذلك وادان ابن عمر بن الخطاب عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فوات الفروج ان يكون السروج وضعت على بن ابي على وقال تيممهم هم ويقال فلان  
 شى اى كثرهم وليس المراد به العضو بل الشخص كذا يقال فلان علق كذا وكذا ساسا ويقال امرى حى وادان ساسا ساسا  
 بذاقها اذ اكلم بانها فى الاسل ما اذ قال ساسا طالق والاس منك طالق ووضع يده على راسها وقال هذا العضو منك طالق  
 فقال شمس الاميرة الشنفرى فى شرح الكافى لافقه بنى وادان لادان بل ذات هم وادان جلال شى اى انت وادان  
 الاستعمال شائع بين العرب يقول بعضهم يا وعبه ويريدون بل ذات وقال الله تعالى كل شى اى بالاك الا وادان فى اتمهم  
 وبهذه الوجوه اى فقه شى اى اراد به الذات وفى الدنيا مع اى ان اضافة المالى العضو لا يجرى الا الانسان بقوله يقع وان كان  
 بقوله والريق ومثل فى العنق لا يجرى الا الانسان بقوله وقيل هو على القلب قال لمرغنيا فى الادوية فى القلب وفى المحيط وادان  
 عضو الا يعبر عن البدن لا التامع وان نوى ولو قال بفسك طالق ذكر شمس الاميرة الشنفرى انها لا تطلق وذكر شمس الاميرة الشنفرى











وتشبه بهذين جميع حاله يعني هو حر وثبت عند من ان واحدة في اثنين فثان ص وهو ش اي قول فخرم قول الحسن بن داود  
 ش وما كان والشافعي في وجهه ولثان عمل الغريب اشره في كثرة الاجزاء لان في زيادة الغريب ش اي يما ليس لطلوع حر  
 وعمق الماني المسوحات يعني فيما لطلوع عرض كيان لبيان كثرة الغريب فانه لو زاد بالثب في نفسه لم يجمع احد في الدنيا فغير  
 لا يغيب باسكت من رحم في اية فيصير اية ويغيب الما في في اية فيصير اية الف وقال الاكل الغريب في ذواته كسقيع عند سيرة  
 فمعنى واحدة في اثنين واحدة ذات جرتين وقال المازني وجبه قول صاحبنا ولهنا يشهد في كثرة اجزاء الغريب لان في زيادة العدد والاطلاق  
 الذي لاجزاء كثيرة مثل الطلاق الذي لاجزاء طليقة ولما لا تال في طليقة واحدة وسها وطليقة واحدة لاجزاء واحدة وطليقة  
 في الطلاق اذ لا تروى الطلاق على عشرة في عشرة واربعة ونحوها لسان الغريب فعدنا ما يزرع عشرة وعنده في اية الما في  
 الا اذ اوتى في خمسة جميع تلك ويحلفه بالثب اذ اوتى الا تروى بذلك كذا لو كان لنفسه في خمسة وكثيرة اجزاء الطليقة لا يوجب تعدد مباشر  
 كما لو كانت طالق طليقة ونصفها ولها وطليقة واحدة واحدة هم فان نوى واحدة وتبين في ثلاث ش اي ثلاث طليقات  
 ص لا يشبهه فان حرف الواو يجمع والظرف يجمع الطلاق ش لان بينهما اتصالهم ولو كانت غير مدخول بها لوقع واحدة ش اي طليقة  
 واحدة هم كما في قوله واحدة وتبين ش اي كما يقع واحدة في قوله لاجزاء لان طالق واحدة وتبين هم وان نوى واحدة ش اي  
 ش يعني قولنا طالق واحدة في اثنين هم يقع الثلاث ش اي ثلاث طليقات هم لان كما في الثاني بمعنى مع كافي قوله كما  
 فادعني في عبادي ش اي مع عبادي ويقال فعل الما في حده اي مع حده وقال صاحب النكاح ان الكون في معنى مع منها  
 اذ لو كان كذلك لم يقل ادعني حتى وقال على الحقيقة اي ادعني في جملة عبادي هم ولو نوى لفظ يقع واحدة لان الطلاق لا يسلط  
 لفظ فاش لان حله لعددين لا يسلط لفظا لثلاثة من الطلاق لفظ من الما في فاستدله ولو نوى لفظ يقع واحدة لان الطلاق لا يسلط  
 معنى فقصي لا يسلط ان يكون لفظا لثلاثة من الما في فاش اي لو قال انت طالق اثنين في اثنين ش اي لو قال انت طالق اثنين في اثنين هم  
 ونوى الغريب لاجزاء في ثمان ش وبقول الشافعي في الاصلهم وعنده في ثلاث ش يعني يقع ثلاث طلاقات وتقال الحسن بن مالك  
 والشافعي في وجهه اجماع لان تحنيتها ان يكون لاجزاء يعني الحساب هم كثر لغيره في الطلاق على ثلاث وعنده في الا  
 للمذكو لا افعال على ما بيناه ش يعني ان الغريب في كثرة الاجزاء لان في زيادة الغريب وعلى هذا الخلاف سائل الا تروى بان قال  
 عشرة في عشرة او رجم في وينا او كخط في كرسع لم يكن عليه الما كذا ولا عندنا لان ان يقول الواو حرف في غير جميع ذلك  
 فالحق القاضى بانه لا يوجب اذ اوتى الما في خمسة كذا في السبب واهم ولو قال انت طالق من هنا الما في ثمان ش قال المازني في الثمان  
 يسكون التمرة ناحية لثلاثة ليس كذلك بل هو مسموع جميع لاجزاء كثيرة وعظما وشق هم معنى واحدة مكمل اجماعه وقال في اية  
 لانه وصف الطلاق بالطلوع ش هذا التفصيل في لفظ فانه لو قال انت طالق طليقة واحدة فوص على الطول تقع جمعة واحدة مثل

وهو قول الحسن بن داود ولنا  
 ان عمل الغريب في كثرة الاجزاء  
 لان في زيادة الغريب وتكثير اجزائه  
 الطليقة لا يوجب تعددها  
 فان نوى واحدة في اثنين فثلاث  
 لانه يحتمل ان حرف الواو  
 للجمع والظرف يجمع الى الطلاق  
 ولو كانت غير مدخول بها لوقع  
 واحدة كما في قوله طليقة وتبين  
 وان نوى واحدة هم لثلاثة  
 الثلاث لان كلمة في ثانياً يعني  
 مع كافي قوله تعالى فاحلف  
 في عبادي اي مع عبادي  
 ولو نوى الطلاق يقع واحدة كما  
 الطلاق لا يسلط لفظا لثلاثة  
 ذكر الشافعي ولو قال انت في اثنين  
 ونوى الغريب لاجزاء في ثمان  
 فانه لثلاث طليقات لان  
 لكن لا يزيد الطلاق على الثلاث  
 وعندها لا اعتبار بالثب كذا  
 على ما بيناه ولو قال انت طلاق  
 من هنا الما في ثمان في واحدة يملكه  
 الوجوه وقال في وجهه في اية  
 لانه وصف الطلاق بالطلوع



اليوم عندا وتقول عند اليوم فان قيل لم يحل عند الطلاق اخره جيب بان يحتاج الى تقدير انت طالق والاصل خلافه فاما  
 البيني غير موضع الزورة وفيه نظر لان سمون كلامه العاقل عن الالغا انور عن ضرورة والاولى ان يقال معها بالطلاق اليوم عندا  
 وبالطانية الواحدة يحصل بذهاب الصفة فلا حاجة الى غير ما فعل في ذلك ان كان كلامه ناسخا عن الالغا فان قيل في الثانية  
 وهي قول انت طالق عند اليوم لانه وصفها بالطلاق عندا والموصوف به عندا لا يكون موصوفا باليوم جيب بان الالغا الثانية فيها  
 مفضل الى الكبرية وبما يقع في الطائفة من جهة واحدة لا يتحقق لثباتها فيكون قد انقضت لوقوع انت طالق في عندة قال نعمت اخرها  
 فيمنع الاقتصار عندنا في صيغة وقال لا بد من في الاقتصار واما في وصفها بالطلاق في جسيم العرفاء فينبذ قولنا على ما بينا فهو  
 تنقيص للعموم وهو خلاف الظاهر فلا يصدق قطعا فيصعد فياخذ ولدناش اي لا يخل به فيه ومنها بالطلاق في جميع الغنم يقع مشر  
 الى الطلاق صرف في اول جزء منه اي من الغنم عند علم نية وبناش اي وقوع الطلاق في اول جزء منه عند علم  
 لان حذف في اثباته سواء لانظر في الالفاظ والاثبات هم والى صيغة انه نوى مقتضى كلامه لان  
 في الجملة انما هو فاعلم ان كلمة في اللفظ والظرفية لا تستغني الاستيعاب اي استيعاب اللفظ وكذا في الدائقي وجوز  
 في جزم من جزاء اللفظ وقد شغل جميع اللفظ ونكان كلامه محتملا للجهين هم وفيهم ليد الاول ضرورة عدم ملازمة جزمها  
 كان التعيين التعدي من الجهن هم اعمى بالاعتبار من المندوبى بخلاف قوله عندا اش يعني اذا قال عندا بدنى ككافية في هم لا يقتضون  
 الاستيعاب حيث وصفناش اي وصف المرأة هم بهذه المعنى يعني الطلاق حال كون الصيغة مضافا الى جميع العشرة  
 فلا يصدق ويانته في نية اخوانها وقضاءه فظيره وش اي نظيره حكمه المذكور بدون ذكر كونه في اذا قال الله لا يمتن عدى  
 ولفظ الاول وهو المذكور بكلمة في هم فاعلم لا يمتن عدى ش فان الاول يتناول جميع عدى لا يمتن عدى اي يوم جميع العشر  
 وفي الثانية وهو قول لا يمتن في عدى يتناول ساعة من عدى بوجوبها ساعة يمتن عدى على يدناش اي على الحكم المذكور  
 هم الدير في الدير ش يعني قول لا يمتن الدير او قال لا يمتن في الدير في الاول لا يمتن عدى يوم الدير على الثاني بوجوبها  
 ساعة من عدى يمتن عدى ش فان طالع حسن فانه جزمهاش اي الحال انه قد جزمها يوم ش بالانفصال  
 الذي قال انت طالع لم يمتن ش لانه منه ش اي سنة كلامه الى نهاية منجوش اي معا بتمه سنة فانية لما لكى  
 الطلاق فيلغواش كلامه فالتعنى ش هم كما اذا قال انت طالع قبل ان تخلق ش انما يخل ان تخلق ولا خلاف في انما يخل  
 وذلك لانه عندنا بالطلاق في وقت لم يكن في ملكه ولانه يكون تعميم ش انما يخل في الكلام هم اخبارا عن عدم الحكم  
 او عن كونهما مطلقا بتطبيق غيره من الازواج ش اي او يكون اخبارا عن كونه في المرأة مطلقا بتطبيق غيره من الازواج وبنا  
 لا يستقيم ان كانت المرأة كالأول في غير الحكم او متوفى عنها زوجها ولا يمتن الكلام الا في التعليل الاول وبنا التعليل الثاني في

ولو قال انت طالق في عند وقال  
 ذبعت آخر النهار بين القضاء  
 عندا بغير صفة ولا كذا كذا  
 في القدر لو كان صفة واحدة وصفا  
 بالطلاق في جميع الغنم  
 بمنزلة قوله عندا على ما بينا وهو  
 يقع في اول جزء منه عند علم النية  
 وهو ان حدث في ذلك سنة  
 لانه ظرف في الحال في كل حقيقة  
 انه نوى حقيقة كلوه لان  
 كلمة في اللفظ والظرفية لا تستغني  
 الاستيعاب وتعني الجزء الاول من  
 عدم المزاحمة فاذا عين اخر  
 النما كان التعيين القصدي  
 اولى بكلامه بل هو في محمول  
 قول عندا لانه يقتضي الاستيعاب  
 حيث وصفها بهذا الصفة  
 مضافا الى جميع الغنم نظير اذا  
 قال والله لا يمتن عدى  
 والله لا يمتن في عدى على هذا  
 والدهم ولو قال انت طالق استرد  
 تزوجها اليوم لم يمتن ش  
 لانه اسند الى الحال وهو مودع  
 لما لكى الطلاق في عدى اذا  
 قال انت طالق قبل ان تخلق  
 ولانه يمكن تعميمه لغيره  
 عن عدم الحكم او عن كونهما  
 مطلقة بتطبيق غيره من الازواج

طريقهما اول من استوفى  
 التسعة لانه ما سنده  
 الى حالة منافية كما يمكن  
 تخصيصه اختيار الاعضا  
 فكل من اشتهر ولا تلتحق  
 انشاء في الحال فيقع الساعه  
 ولو قال انت طالق قبل  
 ان تزوجك لم يقع شيء  
 استدل بالحال منافية  
 فصار كما اذا قال طلقته انا  
 صبي او انما ازوج احبسا  
 على ما ذكرنا ولو قال انت  
 طالق ما لم اطلقك حتى  
 لم اطلقك او متى لم اطلقك  
 وسكت طلقته لانه قد  
 الطلاق الى زمان حال  
 عن التطبيق وقد وجد  
 حديث سكت وهذا كالحال  
 متى ومتى ما عرفت في الوقت  
 لا يخفى ان شرط الزمان  
 وكذا كونهما للوقت قال  
 الله الى ما دمنا حيا  
 اي وقت الحية ولو قال  
 انت طالق ان لم اطلقك  
 لم يعلق حتى يموت كان  
 العدم لا يحقق الا بالحي  
 عن الحية وهو الشرط  
 كافي قوله ان لم اطلقك

انفس الامر لان عدم النكاح يصدق على ما فاقهم ولو تزوجا اول من وقع الطلاق الساعه لانه ما سنده الى حالته  
 منافية ولا يمكن تخصيصه اختيار الاعضا شئ اى كفا في المسئلة السابقة على ما لم يكن صحيحا اختيارا من كفا في النكاح  
 انشاء في الحال فيقع الساعه من لان الانشاء واجب لم يكن والواجب في الماضي انشاء في الحال فيكون طلاقا في الحال  
 ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء لانه ما سنده الى حالته منافية لانه اضاف الطلاق الى زمان منافي للطلاق  
 لانه لا وجود للطلاق قبل النكاح فلا يقع من فصار شئ اى حكمه كما اذا قال طلقك وانا صبي او انا مت  
 حاله غير معدودة فلا يقرب في الاضافه من اذ يزوج احبسا شئ اى يجب قبل قوله انت طالق اختيارا عن عدم النكاح قبل التزوج  
 في قوله انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء اى نصا حكمه قبل ان تزوجك لان حقيقة عدمه لاخبارا ولكن لم يعمل  
 بهما فلا يعمل انشاء من على ما ذكرنا شئ اشارة الى قوله لا يمكن تخصيصه اختيارا عن عدم النكاح وعن كونها مسئلة تطليق غير الزوج  
 من ولو قال انت طالق ما لم اطلقك شئ اذ متى لم اطلقك حتى ما لم اطلقك من وسكت طلقته لانه اضاف الطلاق الى زمان حال  
 عن التطبيق وقد وجد حديث سكت شئ وبما بانفاق الفقهاء من انشاء توفيق لما قبله من لان كلمته حتى ومتى ما عرفت في وقت  
 لانها من نظر الزمان شئ اذ استوفى فانها لم يسم في الموضع لكون لها مكان الفعل لم يدا دون لا سمح صلت للشرط والابرام فيها  
 دخل على معنى من ان يوجد ويرى ان لا يوجد فحسبت المجازاة بما عرفت في الوقت به فاذا قال لمرأته انت طالق متى لم اطلقك  
 يقع الطلاق تعقيب المين وجود وقت لم يطلقها فيه كانه لم يتغير على كل حال لانه باعتبار اتمام فيه جميع الاشتهار والماضي فانه  
 ايضا حتى في اصل فزيدت فيه كلمته فانها تستعمل للوقت الاحالة فترجحت جوده الوقت من وكذا كلمة ماش اى تستعمل في الوقت  
 كما ذكرنا من قال لمرأته ما عرفت في وقت الحياة شئ وقال الله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام وادعاني بالسلامة  
 والركاة ما عرفت فيها اى مدة وادعاني بسلامة بشرطه ايضا قال الله تعالى ما فتح الله للناس من رحمة فلا تمسك لها وما  
 يسك فلا سئل من بعده فبني ان لا يقع الا اذا كانت للوقت دون الشرط وبني يكون بشرطه من غير وقت ولا وقت كما  
 بخلاف متى ومتى فانها اذا كانت للمجازاة فلا يفتك عن الوقت فاذا قلت متى متى اقتنا كانت للاستعانة عن ان اقتنا لا  
 فيه شرط واذا قلت متى متى فاقصت عن الشرط وكذا متى ما عرفت في طلاق انت طالق ان لم اطلقك لم يعلق  
 حتى يموت لان عدم شئ اى عدم التطبيق من التحقيق الاباليس عن الحياة وهو الشرط شئ اى ليس عن الحياة وهو الشرط  
 فاذا انتهى الى الموت وقد وجد الاليس فوجب الشرط وكل قائم والملك باق فوقع قبل موتك لم يعلل وليس لذلك تعليق حرجي  
 بانفاق الفقهاء ثم ان كان مثل بهاء على الذي يحكم الامر من هذا خلافا لما قلناه فان لم يدخل بها فلا ميراث لها كما في قوله  
 اذ لم البصره شئ معنى كما اذا قال لمرأته انت طالق ان لم اطلقك البصره لا يقع الطلاق حتى يقع الاليس عن الايتان ذاتي

ج

المال وقت فخره منقح الياس فوجد الشرط فوقعهم وموتها بمنزلة موتة شئ اى موت الزوج يعنى فسخ الطلاق قبل موتها ايضا  
 ص هو الصحيح شئ احذر ان اعين داية النود فان قال فيها لا يقع الطلاق بموتها فانه قد اتى في وقوع الطلاق عليها بعد موتها  
 ان لا يرث الزوج سنها لانها كانت قبل الموت فلا تنجى منها واجبة عند الموت وشرط التورث نداء وقد قدمهم لو قال انما  
 طلق اذ لم الطلاق واذا لم الطلاق لم يطلق حتى يموت عندنا في حنفية شئ وبه قال احمد في رواية هم وقالوا لم يطلق حتى يموت  
 شئ وبه قال الشافعي ومالك هم لان طلاقه اذ الموت قال الله تعالى اذا اشركتم كبرت سنا الله لهم سنده الا ان  
 فان فيها لا بشرط ولما دلت في هذا بالجواب وهو قوله تعالى على انفسكم اذ موتوا من قبل ان تكونوا راجع في طلاقه  
 انفسه وكورت كذا ذكره الرافضى ورفعه بانها على طرية مذهبهم وغيره يرفعها بالفعل المقدر على انفسه على انفسه فقاموا على  
 وقال ان قال شواذ يكون كرية اولى كراهه واذا اجاس الحليس يدعى جندب شئ ولم يبين له صنف قال في البصيرة من جرحه والكلام  
 الى عنده الجعبي الحزين صم وعزاه لسيبويه الى رجل من حج وقال لورياس فاليه جام من مراه اخو جاس بن موه قال كليل بن عمر  
 الاعمالي ان الرجل من نجي عبد مناف ليل الاسلام فسماته عام وذكرنا ان البصيرة من تصديقه من الكمال من بيان انما سما  
 واوعاها في الحق الب الذي فتنه وسميته بالمقام في التورية في شرح شواذها شرح اللقيط وقال الكاكي او اللقيط في التورية  
 اذ استغفرت ثم تفرغ فانما البعيدة لا تجب كذا ليس كذلك بل وله يا خمر اخبرني ولم يرد كذا وبه والاول بان فعل الذي لا يكره في  
 ان قال فافتنه ثم تفرغ فانما البعيدة لا تجب واذا اشد اريد بالشداد في قوله سبحانه فانما الحب لا يقرب به ولا يرد سبل السلام وعنده  
 الملاح وحزن من الجندب به واذا يكون كرية اولى كراهه واذا اجاس الحليس يدعى جندب به واوجبه للصغار بعينه الا ان كان  
 ذاك الاب به عجايب السلك فتنه واقام حتى قيل الى تلك فتنه يحب به قوله يا خمر اخبرني فخرهم قوله اجعلكم من اجابة اذ غشبه  
 قوله الملاح بضم الميم وتبشيد الامم نبات اخص من المومن بالفتح ما خزن من الارض وفيها غائلة قوله واذا اجاس الحليس هو متر  
 يخطط بسمن واذا خمر به كذا حتى يخطط قوله وبيدكم الواو في قوله حتى خطكم وعلمكم وسعدكم الصغار بالفتح الذي لم يفسد  
 شئ اى اذا منبه لانه حتى ما شئ يعنى في عدم متولا معنى الوقت عند استعماله لشرطه او شئ كونه يعنى حتى يتولد هم ولو لم  
 شئ اى لعل كونه يعنى حتى هم لو قال لا مراث انت طلاق او شئت لا يخرج الامن يدري انما اقيام شئ من مجلس كفا في قوله  
 متشجيت ولان حنفية رحمه الله تعالى في الشرط ايضا هم واصل الخلاف بين اهل اللغة وانهم شئ الكونيين يقولون ان لو اذ قد  
 تستعمل للشرط ايضا وقد تستعمل للموت على السواء واذا كان معنى الشرط قطع عنه معنى الوقت اسلكوا ان يكون مذهب في حنفية  
 رحمه الله تعالى وعند البصيرين حقيقة الموت وللشرط على جوار او لا يسقط منه حتى الشرط هم قال فاليهم شئ اى قال في الجمع  
 الذين قالوا لا يستعمل للشرط هم واخبرنا انك كذا يعني ما واذا صحت كذا فمحل شئ ومعنى قوله وان تصكب بالحبس

ومع قيامه لزموت  
 وهو بشرطه لو كان  
 بغيره لم يصح  
 او اذا لم يطلق  
 او متى حتى يموت  
 عند التولية او لا  
 انطلق حتى يموت  
 ان لا وقت في الطلاق  
 والشك في وقوعه  
 شئ ولا تكون كرية  
 واذا اجاس الحليس  
 فسمه فتنه متى ومضى  
 من اجله لو قال كراهه  
 انفسه طلاق اذا شئت  
 لا يخرج من امرس يدها  
 بانقياس من المجلس كما  
 في قوله من شئت كراهه  
 حنفية لانه يستعمل  
 في الشرط ايضا قال لهم  
 شئ واستغنى ما لك  
 سرك بالفتى واذا  
 تصبك خصله فمحل













في حق مولاها الذي ملكها وفي الكافي فان قيل ليس له الايجز في المهر ويجوز له ان يملكها قبل ان يملكها  
 نور وجها من غير ان يملكها انما لا يجوز ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 انما تجب الاستبراء في المهر من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 هم من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 لان العتق حكم الاعتراف والدليل عليه ان الاعتراف بالطلاق لا يملكه الا بالطلاق لا يملكه الا بالطلاق  
 فاعتقه ما يشاء من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 ش وهو قوله من عتق مولاك من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 ولو كان فيه قول لا يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 ش اي قد علم ان شرطه ان يكون على غير المهر وهو قوله من عتق مولاك من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 اي قد علم ان شرطه ان يكون على غير المهر وهو قوله من عتق مولاك من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 شرطه ان يكون على غير المهر وهو قوله من عتق مولاك من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 والاعتناق او اذ كان عليه الطلاق من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 وهو من قولهم طلاقه من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 في الاصول وقال لرجل اشترى مولا من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 وعندنا من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 مع ان شرطه ان يكون على غير المهر وهو قوله من عتق مولاك من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 الطلاق المهر من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 والطلاق وقعا معاً فحكم بغيره في المهر قوله بعد وقعا معاً فحكم بغيره في المهر قوله بعد وقعا معاً فحكم بغيره في المهر  
 مولا اي ان كان عليه الطلاق من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 فضا كما لو طلقها فعتقها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 فاستعير الحكم عن عتقها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها  
 من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها من غير ان يملكها

وان قال المهر لم يملك  
 لعينه انما طلق  
 ثنتين مع عتق مولا  
 اياها فاعتقها ملك  
 الزوج المرحومة  
 لانها مملوكة للطلاق  
 بالاعتناق والعتق  
 لان اللفظية تظهرها  
 والشرط ما يكون محققاً  
 على شرط الزوج الحكم  
 تعلقي به والمذكور  
 بهذه الصفة للعتق  
 به النطق لان في  
 الاعلانية بصيرة لشرف  
 نطقها عند الشرع  
 عن مولا اذ امكن التعلق  
 معلناً بالاعتناق والعتق  
 يوجد بعد ذلك الا  
 يوجد بعد الاعلانية  
 فيكون الطلاق متحققاً  
 فضا فيها وفي رواية  
 فلا تحرم حرمة غليظة  
 بالثنتين

يعني شيء وهو ان  
 كلمة مع لفظ ان قلنا  
 قد بين كرلة استكراني  
 قوله تعالى خلع مع  
 الصبر ارجعني عليه  
 بدل من اذ كرلني معنى  
 الشرط ولو قال اذ اخل  
 عند فانت طالق  
 وقالوا اذ اخل  
 فانت حرة ولو اخل  
 لم يخل حتى تكلم  
 زوجا عليه وعلما  
 قلت جعق وهنند  
 الى حنفية والى جوف  
 وقال محمد بن زوجه  
 بملء الرجعة كل  
 الزوج قول الا يخلع  
 بالعتاق المولى حيث  
 علقه بالشرط الذي  
 على به المولى العتق  
 وانما يقع المعلق  
 سببا عند الشرط  
 والعتق بقرن كلفنا  
 لان سببا ماصلا  
 الاستطاعة  
 مع المفعول

الى اصل من اذ اخل لا يكلفه الاول المصنف قوله معلق بالعتق بالاعتاق والعتق فان قلت كيف سمي المصنف اضافة لطلاق  
 الى ان الاعتاق تعليقا لمعلق غير مضاف قلت جيب انه سمي اعتاقا مجازا لا حقيقة لان التعليق توقيف الامر على مرجع الشرط  
 فلما وجد توقيف الطلاق على الاعتاق سمي اعتاقا وان لم يذكر الحق الشرط فاضرا كانه حال في طلاق ان اعتق مولاك ثم سمي  
 ش سمي اشكالا لامر به وان كلمة مع للقران ش عند رباب المسان حاصل نه انه عتق اعمدا وعلى كلام حديث قال يكون الطلاق  
 متاخر عن العتق فهو معلق بان قال المسلم انه متاخر عنه لان كلمة مع للقران وصحة فقال سلمة ذلك كمرهم قل قد ذكر ش افترقا  
 من المتأخر ش مجازهم كما في قوله تعالى فان مع العشرة ان مع العشرة اش لانه لا يكون لمعية بين العشرة المتعاقبة منها  
 على التاخير وتحتية ان كلمة مع قد ذكره الاقران في زمان الوجود وقد ذكره باللات في ان اهل الوجود وكما في قوله تعالى اهلست على  
 وكما في قوله تعالى ان العشرة افلحوا كان لمراد هو الاول في جملة غليظة ولو كان لمراد هو الثاني في الجملة لم يخلط لم  
 لمن تاجره فلا ثبت بالشك الاحتمال فان قيل تقيض بما جاء ذكر في الجاسع بقوله لمرات انت طالق مع انك احكمت لم يصح لم يصح  
 معنى الشرط فينبغي ان يكون كذلك كما في قوله عتق مولاك الى اخره بان العود عن حقيقة معنى القران باعتبار انك لا تطلق  
 تخير تعليقا فكان من ضرورة كلامه ان كل على معنى الشرط اياهنا ملك الطلاق والطلاق مع النكاح متناهيان فلا يلزم العود  
 عن شره القران فليكن ضرورة وقال النكاح وبه الجواب لم ينعى الا انك تملك تملك الطلاق النكاح فكون تعقيب كلامه على اعتبار معنى الشرط في  
 ان كل تعليم فعمل عليه اي اذا كان لا مكنك فعمل النكاح على انك تملك في الاية الكريمة مبرر بل اذكرناش من معنى الشرط  
 ضرورة صحيح الكلام م ولو قال اذ اخل فانت طالق فانت طالق لانه لا يخل الا بالامانة او اذ اخل فانت طالق فانت طالق  
 المولى اذ اخل فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
 عدة المولى وبه المسئلة لانها في رواية الى سليمان الجرجاني وفيها الخلاف على رواية الى حفص الكلباشي الذي يعقوبه وبه  
 عندنا في حنفية والى يوسف وقال محمد بن زوجه بملء الرجعة ش يعني لا يجوز جملة غليظة ولما شاعى قولان لكن سورة المسئلة عند  
 العبد كما ذكرناهم لان الزوج قول الا يخلع ش اي ايقاع الطلاق باعتبار المولى حيث علقه بالشرط الذي علق به المولى و  
 ان الزوج اضافة لطلاق الى زمان اضافة الى المولى الاعتاق وهو مجمل في اذ اخل وانما يقع المعلق سببا عند الشرط  
 انما يكون سببا لا يخلع عند وجود الشرط وانما سقته من في السببية فحكمها ايضا كذلك كما هو اذ اخل الاعتاق لا ش  
 اي لان الاعتاق م عتق ش اي عتق العتق والمعلق لعل فيقران غلبة بهو عند البعض متعاقبان في العلة الشرعية ولما شاعى  
 الشرعية بمنزلة الجوارح اصاله الاستطاعة مع لفظ ش يعني الاستطاعة التي يحصل بها الفعل لا تسبب بفعل لان الفعل معلق  
 فيقران في الحكم لانه لم يصبحت الاطلا ما اذ اخل قبل في زمان الوجود فلو فعل ولا فيقران في الاول قيامه من البعض وفي الثاني يلزم

معلق

حصول العمل بقدرته وبوجوبه فكذلك الاعتناق لا يتبع الحق لان الحق معلوم فكيف ان التعلق بمقارن الحق مشروعه لان  
 الاعتناق ايضا مقارن بمجمل الغرض لا يقتضي الاعتناق لان الحق مقارن لذلك الشيء كالحال فالتعلق بعد الحق فساد لان الطلاق  
 حكم التعلق لا يتبعه فلو تعلق بغير الاعتناق والاعتناق يقارن الحق والطلاق يقارن الحق كان الاعتناق مقارن للطلاق  
 للشيء مقارن لذلك الشيء فليس بعد اجده انتهى قال الكاكي الاشعري قول محمد لان لا يوصف حكم المعايير بغير العلم كما في قوله العبد  
 كما وصفه شمس الامية في مسئلة انت طالق مع عتق مولاك الى اخره وقال تاج الشريعة اختلف المشايخ في جواب تارة العلل  
 عن العمل الشرعية بعضهم قالوا لا يجوز ذلك وبعضهم جوزه لان العمل الشرعية بمنزلة الجواهر على ما عرفت فمحمد اخذ في الطلاق بجواز التاخير  
 وفي الحق بالمقارنة وبوجوبه فكذلك الطلاق يقتضي على الثبوت لثبوت صحة المساقاة والاعتناق مختص بسرعة الثبوت لكنه على فاق الدليل  
 فيقدم على الطلاق فيصاحبه الطلاق وبجورته فيملك الرجوع ولما تارة الملك في البيع القاسم من البيع الى ما يقتضيه بخلاف البيع  
 البعير لما ذكرنا ان حده على فوج الدليل لان التاخير خلافه انتهى على كل من الاسلام القاضى ابو الحسن السعدي حمزة السعدي لمحمد السعدي  
 ان الحق وان كان يقارن الاعتناق لكن الحق لا يزال الرق مع الحق لا يجتمعان فعمل واحد وان يكون نزول الحق بعد الرق  
 الرق فكان الطلاق بعد الرق قيل في الجواب انه يجوز ان يكون مراده بقوله بعد العتق اى حكمه ان مراده بقوله عتق مولاك  
 اى بعترق مولاك ان قيل العمل بالشرط كما سئل عنه فيكون قول المولى عند الشرط عتق مولاك وقال الزوج طالق فتمت من في زمان  
 واحد وتاخرت من في اخرى ضرورة نفيها عن عليهما وبجورته من فساد المسئلة الاولى وبجورته ان كانت طالق فتمت من عتق مولاك  
 اياك هم ولما اتفقدت بعد ما يتكلم في حشيش في هذا ايضا ان قوله التعلق بعد العتق ميانا لان الطلاق مصادف للحرية ولما اتفقدت بعد ما يتكلم  
 فلو صادف الامة لزعموا الاعتقاد بالعتقين كذا مشروعه الامة اى ثم قال على هذا الاستلال الفرضي ورواه صاحب السادة في نظر لان لا  
 يتكلم في حشيش باعتبار انما جوزه فان جواب العدة كما في المسئلة الاولى باعتبار ان الطلاق مصادف للحرية انتهى فقلت بهذا الاستلال لان  
 ذكره ثم فصل بصاحب السادة ثم نظريه ولم يذكره صاحب السادة هنا على ما ينبغي من دماش اى لا يفيده وبلى يوسف ههنا  
 اى الزوج هم على الطلاق باعقوب المولى العتق وبوجهي لغيرهم العتق ايضا ووجهي لغيرهم اى الى المال انما هم كذا  
 ش مسما واما وجهي لغيرهم والطلاقان بغير ان الامة مبررة بغيره فقلت ش فلا يكمل الرجوع من غير ان المسئلة الاولى لا تعلق بالطلاق  
 المولى فيشع الطلاق وبعد العتق على ما تقررنا ش اى في المسئلة الاولى وبوجهي لغيرهم على المنة وبوجهي لغيرهم العدة لا يشع  
 الى ان لا يشاعهم لو غنوا فيها بالاحتياط ش سيما انه لا بد من كذا الوجهة فلو غنوا فيها بالاحتياط ولا وجهي الى ما قال ش اى وجهي لغيرهم  
 لو كان يعلق بالاعتناق لانه عليه ش اى لان الاعتناق على الحق هم فالطلاق يقارن التعلق لانه عليه ش اى لان التعلق  
 على الطلاق من غير تارة ش اى الاعتناق والتعلق لاني كما ان الاعتناق ايضا ووجهي لغيرهم كذا التعلق

فيكون التعلق مقارن الحق  
 ضرورة فطلق بعد العتق  
 فصاحبه المسئلة الاولى  
 ولهذا بقدر رعد لها بنت  
 حبسهما ان على الطلاق  
 باعقوب المولى العتق ثم  
 العتق ايضا ووجهي لغيرهم  
 فكذا الطلاق والطلاق  
 تحت مان الامة حرمه غليظة  
 بطلان المسئلة الاولى لانه  
 عتق التعلق باعتناق المولى  
 فيقع الطلاق بعد العتق  
 على ما قلنا في تحولات العتق  
 لانه لو غنوا فيها بالاحتياط  
 وكذا المحرمه الغليظة فوخذ  
 فيها بالاحتياط ولا وجه  
 الى ما قال ان العتق لو كان يقارن  
 الامة عتق فالطلاق يقارن التعلق  
 لانه عتق فبقدره ان





هم وانما يشترط في كل ما يبين وقال انت طالق كذا في ثمنان من اى طليقة ثمنان يعني طليقتان هما طلاقا ثم سار  
 به قوله لان الاشارة بالاصابع في العلم بعد في مجرى العادة اذا اقترن به بعد لمعهم والاشارة تقع بالمشيرة الى الاصابع  
 المشيرة هم منهاش اي من اصابع اليد لا تقع بالضمير به باعتبار العرف والعادة هم قيل اذا اشار بظهر ياش اي بذا الاصابع  
 الى المراءى من المضمرة منهاش اي تقع الطلاق بضمير من الاصابع لا بالمشيرة هم واذا كان يقع الاشارة بالمشيرة هم  
 الاشارة بالمضمرة من يصدق ويانه لا قضاء يش وبه قال الشافعي لانه كما وجد الاشارة بالمشيرة ومعت بالمعقودة الالة  
 خلاف افطار لان الاشارة المعقودة فيما بين انما يشريان بعد لمعهم بالاصابع المشيرة لا بالجمرة ولا بالكف فادعى فكذا  
 فلا يصدق في القضاء كذا في بسوط شيخ الاسلام هم وكذا اذا نوى الاشارة بالكف يش وصورة الاشارة بالكف ان تكون  
 بجميع الاصابع مشيرة يعني اشار بالاصابع المشيرة ويطبق الى المرات وقال انت طالق كذا ثم قال غلبت بها الاشارة بالكف  
 لا بالاصابع يصدق ويانه لا قضاء هم نعم في الاشارة الاولى في المضمرة ثمنان اي طليقتان يانه يش لا قضاء هم في الاشارة  
 يش اعلى الاشارة بالكف هم واحدة ثم اي يصدق ويانه حق يقع واحدة لا قضاء حتى ثمنان في القضاء لان اشار بالاصابع  
 الاشارة المشيرة وفي المصنفين المتأخرين قالوا جعل طلاق في نفسه ليطون الاصابع اليه الا يصدق في القضاء كذا في بسوط  
 شيخ الاسلام وكذا اذا نوى الاشارة بالكف وصورة الاشارة بالكف ان يكون بجميع الاصابع مشيرة يعني اشار بالاصابع المشيرة  
 ويطبق الى المراءى وقال انت طالق كذا ثم قال غلبت بها الاشارة بالكف لا بالاصابع يصدق ويانه لا قضاء حتى يقع في الاشارة  
 اي في المضمرة ثمنان وذكر الامام المتأخر في قيل لو كان يظن كذا في السام فالعبرة بالمشيرة وان كان ضمنا عن نشرة فالعبرة بالضمير وقيل كما  
 نشرة عن ضمير فالعبرة بالمشيرة وان كان ضمنا عن نشرة فالعبرة بالضمير لا بد من الاشارة بالمشيرة اي لا تقع له نوى الاشارة بالكف  
 يستعمل ما نوى حكمه خلاف ظاهر يش فلا يصدق قضاء هم ولو لم يقل كذا يش يعني اذا اشار بالاصابع بالمشيرة وقال انت  
 طالق كذا لم يقل كذا هم يقع واحدة ثم اي طليقة واحدة هم لانه يش اي ان قوله عند الاشارة بدون فقط كذا هم لا يقع  
 بالبعد لمعهم فاعية وجود الاشارة كعدة ما هم ففي الاعتبار لانه طالق يش فلا يقع به الا واحدة وان نوى اثنان عندنا  
 وبه قال الشافعي عن يمينه هم واذا احدث الطلاق بنسب يش اي نوى هم من الاشارة والزيادة كان يش اي الطلاق  
 هم ما يشان ان يقول انت طالق باين والابتة يش اي انما انت طالق بالبتة اعلى القطع هم وقال الشافعي هم لانه تعالى يقع كذا  
 يش اي طلاقا جميعا هم اذا كان بعد الغول يش وبه قال كذا احمد هم لان الطلاق شرع مقتضا لا يجزى وكان مصنفه بالبينونة  
 خلاف المشيرة وعينها يش اي مصنفه بالبينونة هم كما اذا قال انت طالق على ان لا يجزى لي عليك ولاننا يش اي ان لا يجزى  
 هم مصنفه يش اي وصف الطلاق هم بما يشان وهو البينونة ولم يثبت بالبينونة قبل الغول وبعد القضاء بالعدة بالطلا

وان اشار بالثنتين في ثمنان  
 لما قلنا والاشارة تقع بالمشيرة  
 منها وقيل اذا اشار بظهر  
 هانبا لمعهم منها واذا  
 كان تقع الاشارة بالمشيرة  
 منها فلونوى الاشارة  
 بالمشيرة يصدق ويانه  
 لا قضاء كذا اذا اشار  
 بالكف يصح في الاول  
 ثمنان باذنة وفي الثانية  
 يحمله لكنه خلاف ظاهر  
 وآلهم قيل هكذا يقع  
 لانه لم يفتقر بالعدة  
 فيقول كذا هم لانه طالق  
 المتكلم كذا هو انت طالق  
 واذا وصف الطلاق بالبينونة  
 والنفقة كان باثنا مثل فيقول  
 طالق باين والبتة وقال  
 الشافعي يقع جميعا اذا كانا بة  
 لا الطلاق معصية كذا  
 فكما وصفه بالبينونة فلا ينسب  
 فيلزم كما اذا قال انت طالق  
 ان لا يجزى عليك ولاننا  
 وصفه بما يحمله لفظه

التي هي ان البينة قبل  
ال دخول ولجدة العدة  
تتصل به فيكون هذا  
الوصف لتعيين احد  
المحتملين ومسئلة  
الرجعة ممنوعة  
فتقع واحدة بائنة  
اذا لم تكن له  
نية او نوى التنتين  
اذا ذوى الثلاث لما مر  
من قبل وتوعدى قوله  
انت طالق واحدة وتوعدى  
بان او البتة اخرى  
يقع تطليقتان بائنتان

فان قيل مقتضى ما اذا قال انت طالق ونوى البينة الى الثلاث حيث لا يصح بالاجماع فيبغى ان لا يصح لانه محتمل كلامه انية  
تصير للمنفقة والبينة ما صارت ما فوطه بقوله انت طالق خلاف قولك انت طالق باين فان البينة موطنة وقال الكاكي  
في هذا الجواب نوع ضعف لانه ذكر في المسئلة قولك انت طالق بمثل المبين وغير المبين فكان قوله بانيا تعيينا محتملا لا ان تعذر  
الرجعة بطريق الحقيقة لكنه تحصيل بطريق المجاز فلا يلزم من نية واحدة الا ان يقع السؤال فان قيل بان صفة المرأة لا صفة لطلاق  
تكتيف وهذا لطلاق البينة كذا قيل ان قال الكاكي وفي نوع ما لم تنى قلت قوله بان صفة لطلاق واخره بعد خبره وليس صفة  
الطلاق وانما يكون صفة الطلاق لو قال انت طالق بانيا لم لا ترى ان البينة قبل الدخول وبعد العدة تحصل برش او نفي  
انت طالق هم فيكون هذا الوصف في احدى صفتي لانت طالق بانين هم لتعيين احد التنتين وهو البينة وقول الاستاذ  
بفتح الميم والادبها الرجعي البان وفيه نظر لان الرجعي ليس يحمل الطلاق بل هو موجب له فحمل هو البان وقال الاكل لمخصان  
كلامه لفساد في واعترض بان لو قال محسنا لما جازيته فيقع بقوله انت طالق واحدة بائنة اذا نوى ليس كذلك وجيب بان البينة  
انما عمل اذا لم تكن منقبة للشرع ونية البانين من قولك انت طالق غير لان الطلاق شرع مقبلا للرجعة ورد بان تسليمه ليل فيهم  
ومخرج الى الفرق بين عدم جواز كون البينة غيرة وجواز كون الوصف غير للشرع وجيب بان الفرق بينهما ان الوصف ما فوطه  
اوقى في اعتبار الشرع من البينة بل لانه لو قال انت طالق ولم تقدم التلخيص اعتبر الشارع وذلك طلاقا ولو نوى طلاقا ولم  
يتلفظ بلفظ لم يعتبره طلاقا ليل لا يغير للشرع وهو شرعية الوقوع بالفاظ الطلاق هم ومسئلة الرجعة ممنوعة شس هذا جواب  
عن قول الشافعي كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك معنى ان لا رجعة بانيا بل يقع واحدة بائنة وهو معنى قوله  
هم فتقع واحدة بائنة اذا لم تكن البينة او نوى التنتين شس اي الطلقتان هم هذا ذوى الثلاث اي الطلقات الثلاث فتكاث  
شس اي يقع ثلاث طلقات هم لما مر من قبل شس اي في باب يقع الثلاث بقوله نحن نقول انية الثلاث انما حصلت كونها  
جنسا اخر وقال الكاكي مسئلة الرجعة ممنوعة بمعنى تقع واحدة بائنة فيها ولين كل ما الفرق ان قوله ان لا رجعة صرح بمغى الشرع  
وفي مسئلنا وصف البينة ونفى الرجعة صريحا ولكن يلزم منها نفى الرجعة منها ولكم من شس ثبت منها ولا ثبت تصدك الاستدعاء  
من شس العلامه وذلك الاكل هذا يستحي العلامه وشيخه هو قوام الدين الكاكي وشيخ قوام الدين هو عبد الله  
بن احمد بن محمد البخاري اي الامام العوفي الحق والاصول شمس البزوي وكان في موضع كتابا على الكدلية بسؤال قوام الدين المذكور لانه  
حين اجتمع به تبرند ولفقه عليه وحمل الى كتاب الكحل وخرجه من نية بر والى مضجعه هم ولو عني بقوله انت طالق واحدة وقوله  
بان او البتة اخرى شس اي طلقه اخرى هم يقع تطليقتان بائنتان وقياس قول الشافعي تطليقتان وجبتان وقال في  
الفتاوى الولوالجي قول الاول يقع جنبا وقال الاستاذ اي قول هذا صح عنى لان قول بانين قولك انت طالق بانين يقع خبر البعد



وكن اذا قل طلوع الشيطان  
 او طلوع البدعة كان الوجه  
 هو البدعة فيكون البدعة  
 وطلوع الشيطان بانها وعن  
 ابو يوسف اذا قيل ان طلوع  
 للبدعة فانه لا يكون بانها لا  
 بالبدعة لان البدعة قد تكون  
 من حيث لا يقدر في حاله حتى  
 طلوعه من البدعة وعن  
 محمد بن ابيه اذا قال انت  
 طالع للبدعة وطلوع  
 الشيطان فيكون جهنا  
 لان هذا الوصف قد يتحقق  
 بالطلوع في حالة الحضيض  
 فلو ثبت النبوة بالشك  
 وكذا اذا قال كالجبل في التبت  
 يوجب زيادة الاحتمال وذلك  
 بانها زيادة الوصف كذا  
 اذا قل مثل الجبل لما قلنا ان  
 ابو يوسف يكون جبال الجبل شي  
 واحد فكل تنبيهه في تحققة  
 ولو قال هانث طالع لشد  
 لطلوع او كالف او ملو ابدت  
 فهي واحدة بائنة لان بنو  
 ثلثا اما الاول فلو انه  
 وصفه بالشد وهو  
 الباسر كانه لا يحتمل  
 لانها في الاماكن اما  
 السرج في محتمل

لانه انما يوصف بهذا الوصف باعتبار اشره وذكر ابن سامة في زواجره انه اذا قال انت طالع لم يسمع الطلاق فان نوى ثلثا فثلاثا  
 وان نوى واحدة فهي واحدة جمعية عند ابى يوسف بائنة عند محمد وفي الكافي للمكي كالمشبه وان قال انت طالع كثر الطلاق فهي  
 ثلثا لا يبين اذا قال نويت واحدة وان قال انت طالع المالك الطلاق وشر الطلاق فهي واحدة جمعية وان قال انت طالع  
 طول كذا وكذا او عرش كذا او كن في واحدة بائنة ولا يكون ثلثا وان نوى وان قال انت طالع خير الطلاق او اعد لها سنة  
 او فصله في طالع السنة في وقت السنة وان نوى ثلثا فهي ثلثا السنة وقال الطحاوي في منقحه ولو قال لما انت طالع في  
 سنة او قبله كانت طالع تطليقة يملك فيها الرجعية كانت حايضا او غير حايض لم يكف هذه التطليقة السنة ثم قال في ترك صاحب  
 عن ابى يوسف انما طالع تطليقة السنة كما اذا قال انت طالع حسن الطلاق ثم وكذا اذا قال طالع الشيطان وطلاق البتة  
 ش اي وكذا في اربع الماين واذا قال انت طالع طلاق الشيطان وطلاق البتة ش اي وقال انت طالع طلاق البتة ش اي  
 جالس فيكون ش طلاق البتة وطلاق الشيطان هم بائنا عن ابى يوسف في قولنا انت طالع طلاق البتة ش اي لانه لا يكون بائنا الا بئنة  
 لان البتة قد تكون من حيث لا يقع في حاله الحضيض فلا يبين البتة وعن محمد بن ابيه انه اذا قال انت طالع طلاق البتة ش اي  
 يكون جبالا انما الوصف ش اي وصف البتة والشيطان هم قديم في الطلاق في حالة الحضيض فلا يبين البتة بالشك  
 ش هذا الذي ذكره المصنف عن محمد بن ابيه في رواية شامعهم وكذا اذا قال كالجبل ش اي وكذا يكون بائنا اذا قال انت طالع  
 كالجبل وهذا قول ابى حنيفة ومحمد بن ابي النضر في شامعهم ش اي كالجبل هو بوب زيادة وش وبه البتة لانه لا يحتمل الزيادة حيث  
 العدد لانه ليس بذي عدد وكذا في واحدة في الزيادة التي تنبع الى الوصف هم وكذا اذا قال مثل الجبل ش اي وكذا  
 بائنا اذا قال انت طالع مثل الجبل هم لما قلنا ش اي واحد لان الجبل شي واحد فكان تشبيها في توصيفه ش اي توصيف الجبل هو بوب  
 عن الوصف والعدد في التشبيه في نظر الواقع البتة بالشك ولو قال انت طالع كالحصاة وكما قلنا فان جدي وابن عند  
 محمد ذكره المصنف في وفي الزيادة لو قال انت طالع مثل المزايا والاساطيع وجمعة جمعية عند ابى حنيفة وقد وقع واحدة  
 بائنة هم ولو قال لما انت طالع اشهد الطلاق او كالف او ملو ابدت فهي واحدة  
 بئنة لان نوى ثلثا ش بزم من سائل الجاهل يوقع بهذا اللفظ طلاقا وجمعة بائنة نوايا او ملو ابدت فهي ثلثا فثلاثا  
 هم اما الاول ش ويعد ثلثا طالع اشهد الطلاق وفيه البتة هم فثلاثة وصف ش اي وصف الطلاق هم بالشد وبه البتة  
 ش او الوصف بائنة جمل الطلاق البان لان شدة الطلاق بالبائنة هم لان ش اي لان البان هم لا يحتمل الا في قاض ش  
 اي انقضض هم والارضا ش من الرضا لانه لا يملك فيه الا الرجوع الجدي هم اما الرجعي اي الطلاق الرجعي فيمحل ش اي فيمحل



فمن اصل عند البينة انه  
 متى شبه الطلاق بشيء  
 بالثاني فغير كل الشبه به  
 ذكر العظم والعمود كالمزاج  
 التشبيه حقيقة زيادة وصف  
 عند البينة سلف في كل العظم  
 يكون بالثاني الا خلا في شيء كان  
 المشبه به كان التشبيه قد  
 يكون في التوحيد على ما ذكر  
 العظم فله زيادة كماله وعند  
 زفره ان كان المشبه به عظم  
 بالعظم عند الناس فبالتكثير  
 فهو جرح وفيه محذور من البينة  
 وقبله بم ان يوسف زفره في  
 قوله مثل رأس الاربعة مثل عظم  
 رأس الاربعة مثل الجبل مثل عظم  
 الجبل ولو قال انت طالق تطلق  
 شد بك او طلبة او طوبى  
 في ذلكا بائنه لان ما يمكن  
 نذكر كيه يشهد عليه هو البينة  
 وما يصعب نذكر كيه في  
 هذه الامور طول ودرم في حق  
 البينة سلف انه دفع بها  
 رخصة لان هذه الومع  
 لا يلبق به فليغو

كذلك من الطلاق في واحدة بائنه عند البينة وجبته عند البينة يوسف وعن محمد كالنجوم واحدة وكذا النجوم ثلاث وفي الحديث  
 وغيره قال انت طالق كذا كل شدة على جسد البينة لئلا ينفق واحدة متى يعلم عد وشعره او بل لشعره وذكر الكفرى لو قال  
 انت طالق عد وشعره على عد وشعره كفى وقد طلقت ثلاثا لان لا شدة وعد ووان لم يكن موجودا وان قال كل شدة فهو بائنه  
 هم ثم اصل عن البينة متى لا تعالى عنه ش الا وبنها بيان الاصل الذي في بنى عليه قول الامام وصاحبه زفره لعمد  
 تعالى هم ان ش اي ان الرجل هم متى شبه الطلاق بشيء من الاشياء فبقي الطلاق ما بينا شي كان التشبيه في كل العظم  
 او لم يذكر الباش عن قريب هم ان التشبيه يقتضي زيادة وصف ش وزيادة الوصف توجب البينة هم وعند البينة يوسف ان  
 ذكر العظم كيان ما بينا والا فالاى شي كان التشبيه بشيء معنى سوا كان من غير اكل كبير ام لان التشبيه قد يكون في التوحيد على  
 التبريد ش اي من وصف العظم واما ذكر العظم فلزيادة الاحتمال ش وذلك بالبينة هم وعند زفره ان كان التشبه به عظم  
 بالعظم والا فالاى شي كان لم يكن على وصف عند ان سب العظم فموجب ش سوا ذكر العظم او لم يذكر هم قبل محمد بن حنفية  
 وقيل محمد بن ابى يوسف ش اشار به الى ان قول محمد يشطب وفي الذرية عند ابى يوسف ومحمد بن حنفية كان بائنه  
 وان كان التشبه به عظم وان لم يذكر العظم وان كان له عظم ما بينا والا فالاى شي كان التشبه به عظم وان لم يذكر العظم وان لم يذكر العظم  
 هم في قوله مثل اس الاربعة ش اي شى قوله انت طالق مثل اس الاربعة ش اي في قوله مثل اس عظم الاربعة هم مثل اس ش اي في  
 انت طالق مثل عظم الجبل فموجب ش قوله مثل اس الاربعة باين عند البينة ومحمد بن حنفية وجب عند ابى يوسف لانه لم يذكر العظم  
 وكذا زفره ان التشبه به سوا لا يوصف بالعظم والشد وفي قوله مثل عظم الاربعة يكون بائنه عند البينة ومحمد بن حنفية وكذا عند  
 ابى يوسف لانه لم يذكر العظم وعند زفره جرح لان الاربعة لا توصف بالعظم والشد وفي قوله مثل الجبل باين عند البينة ومحمد بن حنفية  
 وجب عند ابى يوسف لعدم ذكر العظم وباين عند زفره لان الجبل يوصف بالعظم عند الناس في مثل عظم الجبل يكون بائنه عند البينة  
 للتشبيه عند سوا وذكر العظم عند ابى يوسف وكون التشبه بعظمها عند زفره ولو قال مثل اس عظم الاربعة جرح عند البينة ومحمد بن حنفية  
 وعند البينة هم وعند زفره ان طالق تطليقة شديدة او عريضة او طويلة فموجب واحدة بائنه ش اي في طلقه واحدة بائنه  
 وفيه خلاف زفره وقد ذكرنا ان لا يمكن نذكر كيه عليه ش اي على الزوج وبها البينة لان شدة الشى وقوته لا يمكن  
 عليها الانتقاض وذلك في الطلاق البائن وهو متى قوله وبها البائن الضمير يرجع الى كايه فاني قوله لا يمكن هم وما يصعب نذكر  
 يقال فموجب لعمد الامور طول وعرض ش ويقال بذاته شدة وطول وعرض هم وعن ابى يوسف جرحه لانه لا يلبق به ش  
 اي بانه الا فاما رخصة ش اي طلقه رخصة هم لان هذا الوصف ش اي الوصف الطلاق بالشد وطول وعرض  
 هم لا يلبق بشى اي بالطلاق لان هذه الاوصاف من صفات الاجسام فليغو ش اي يصير ذكره لغوا فلا يجزى قوله لا

وصف الطلاق









ان قرفها بهلم الكشاية كان  
صفة للذكور ان قرفها كان  
زيد قبل عمر وكن لم يقرتها  
بهم الكشاية كان صفة للذكور  
او كما تقول جملتي زيدا على  
مرد واقام الطلاق في  
الماضي فيقول في الحال ان  
الاسنا فليس في وسعه  
فالقبلي في قوله انت طالق  
واحد جمل واحد صفة للذكور  
فتبين بالاولى قوله نعم الثانية  
والبعيدة في قوله بعدها واحد  
صفة للذكور فحصلت الكشاية  
بالاولى وروى قال انت طالق  
ولقد قبلها ولقد نعمت ثمان  
لان القليلة صفة للثانية فحصلت  
بجواز الكشاية فاقى في افعالها في  
الماضي وابقاه في الحال غير ان  
الابقاء في الماضي افعال في الحال  
فصل في قوله نعمت ثمان فقول  
قال انت طالق ولقد بعد واحد في  
ثمان لان البعيدة في قوله الاول  
فان قيل افعال واحدة في الحال فحصل  
اخرى تباين في قوله نعمت ثمان وروى قال  
انت طالق واحدا مع واحد واما  
واحد نعم ثمان فهو كقوله نعم ثمان  
وعنه ابو يوسف في قوله نعم بها  
واحدة فهو واحد لان الكشاية في  
اسم المكي بعد لا محالة وللذكر  
يها نعم ثمان الزوج كما في اقسام  
الحبيبة بعد تزوج الوار وروى قال  
ان دخلت الى فان طالق ولو  
وراءه قد غبت فغبت بها واحدة  
عند البعيدة

وبه قال الشافعي في وجهه وقال أبو نصر من أصحابه هو ليس بم و قال القتيبي ثمان وسب قال الشافعي في وجهه وبما اختيارنا قال الشافعي في وجهه  
وهو قول مالك وهو بوجهه والياث بن سعد وابن أبي ليلى لان حرف الميم كلفنا الميم عندهم ولو قال له انت مطلق واحدة واحدة  
ان قلت الدلالة فقلت الدلالة ثنتين بالاتفاق ش بوه من سلك القدرى حرم الله تعالى وفيها ان الشرط وقع تحت المطلق  
لان صدر الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما فيه وجوبه فوجد الشرط فوق جميع ذلك بخلافه لما لا دلالة له في ما قدم الشرط  
حيث يقع واحدة لان المعلق بالشرط بالمنع وجوده فلما طلقت واحدة لغت الثالثة لانها صادقة بما وجب جهاتية وانكثت  
المرأة دعوى لها واقع لجميع ما خلا من عدم الشرط واخره لان الثانية صادقة بما وجب في عدة هم الحاش الى ابي يوسف محمد  
هم ان حرف الواو للميم المطلق في جملة كلامها بغير حصة النساء على ما ذكرنا في الطلقات وبني غير مكررة اى المطلقات  
جملة وكان ينبغي ان يقول في طلقتا وان يقعان الثانية لان الواحدة ذكرت مرتين لاثلاث مرات كما انفس على الثلاث  
كان ينبغي ان يقول بناء ايضا حكم انفس على اثنتين من على الاخرى هم وان الشرط ش اى لما لو اخر الشرط حكماني قوله انت  
مطلق واحدة وواحدة وان دخلت لاديت يقع ثمان كما مر وله ش اى لا في مذنية فتجانبته تعالى عنهم ان الميم المطلق  
يحمل القرآن والترتيب لان تحققه في الحاج لا يكون الا باب اليهم من فعله اعتبار الاول ش اى على اعتبار القرآن ليع  
ثمان هم وعلى اعتبار الثاني ش اى على اعتبار الترتيب الملاقاة الواحدة لكونه غير المدخول بها فالتامة على ما ذكرنا في الواحدة  
بالشك هم كما اذا انجز بهذه اللفظة ش بان قال انت مطلق واحدة واحدة حيث يقع الواحدة بالاتفاق لعدم الحملية  
لثانية هم فلا يقع الزيادة على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه ش اى لان الشرط هم بغير صدر الكلام فوقف الاول  
عليه ش اى دل الكلام على الشرط فثقت جملة ش كان ينبغي ان يقول يقعان جملة هم لانها فيها اذا قدم الشرط فلو وقف  
ش فثقت على الترتيب ثنتين بالاولى والاولى الثانية لعدم الحملية هم ولو عطف بوجن الفاش بان قال انت مطلق واحدة  
فواحدة ان دخلت الدار هم فهو على هذا الخلاف ش يعني عند ابي حنيفة ثمان وعندهما واحدة هم فيها ذكره الاخرى شر  
فانه يحل العطف بانها والواو وسواء وقال ان حرف المطفف يجعلها كالواو وانما قلنا كما في صورة الواو وسواء قدم الشرط  
او اخره عندهما بخلافه وفي المبسوط الطحاوي مكان الاخرى هم وذكر القتيبي ابو الليث ان يقع واحدة بالاتفاق لان الفاء  
للتعقيب ش فثقت الاولى واسل لثانية هم وهو الوجه الصحيح ش اى للاتفاق الصحيح لان الفاء المطفف على التعقيب لغة لا تطلق  
العطف فيتنصفي المعلق على تعقيب فيؤمن كما تعلقت بالاولى يمين فثقت الثانية كذا في المبسوط وفيه لو قال اني خلعت  
الرافعات مطلق ثم مطلق ثم مطلق من الممدخول بها تعلقت بالاولى ودعت الثانية ولغت الثالثة عند ابي حنيفة  
ولو اخرت الشرط وقعت الاولى والثانية في الحال فثقت الثانية في المدخول وغير المدخول ليع واحدة في الحال ولا يقع ما سوا

وكذا لقع ثمان لو

قال لها انت مطلق

واحدة واحدة

دخلت الدار فخلعت

طلقت ثنتين

لها ان الواو للميم المطلق

تعلق على كل واحد من

على الترتيب واخر الشرط

وله ان الميم المطلق

يجعل القرآن للترتيب

فعله اعتبار الاول ليع ثمان

وعلى غير المثال كنعم الواحدة

كما اذا انجز بهذه اللفظة

فثقت الزائد على الواحدة

بالشك على كل واحد اذا

انجزت واحدة مفسدة

الكلام فيتوقف على

ثقت جملة كما في

فيما اذا قدم الشرط فلم

يتوقف ولو عطف

مجرد الفاء فهو على هذا

المحذوف فيما ذكره الاخرى

وذكر الفقيه انه لا يثبت

انه يقيم واحدة بالاتفاق

لان الفاء للتعقيب

وهو الاصح

واما الغضب الثلاثي وهو كالثاني  
لا يقع بها الطلاق الا بالكنية  
او بكلا لئلا الحال لا يضر  
موضوعه لا طلاق بل محمله  
غيره فلا بد من التعيين او  
كلا لئلا قال حتى على اثنين  
منه لثلاثة الفاظ يقع بها طلاق  
حتى ولا يقع بها الا واحدة  
وهي قوله اعتدي واستبري  
سركه وانت واحدا كما افاد  
فراعه في محمل لا يعتد عن  
الكنية ومحمل اعتد نعم الله  
فان حق الاول بعين بيته  
فيقتضي طوله كسابق الطلاق  
يعقب الرجعة واما الثانية  
فلا يعتد بها بمعنى الاعتداد  
كأنه نكح ما هو المقصود منه  
فكان بمنزلة حتى ولا يعتد  
بطلقها واما الثالثة فلا يعتد  
بها لان تكون لغا المصدرا  
محذوف ومعناه تطليقة  
واحدة فاذا اثنوا جعل كان  
تأله والطلاق يعقب الرجعة  
وتحذف غيره وهو ان تكون  
واحدة عندا وعند جوده  
ولما اجمعت هذه الفاظ  
الطلاق ويؤيد ما خرج  
الى البيه ولا يقع الا واحد  
لان قوله انت طالق في  
كلا مقصود كذا كذا

فذلك عنده وعند باقي ما لا شاعى وما لا حكم له من الثلاث بالشرط سواء تقدم او اخر في المدخلة وغيرها وعند وجود شرط انكح  
مدخلة يقع الثلاث والاطلاق واحدة هم واما الغضب الثاني وهو كنايةات ش فمخلف على ما ذكره فينا في الشرع قولنا انت طالق  
في اول باب يقع الطلاق لانه قسم الطلاق ثم الى صريح وكنايته قد فرغ من بيان السج والاذن فشرح في بيان الكنايات والشرع  
ما لم يشوف المراد والكنايات ما يوشى المراد من قولك كنايةات اشقي فاستتره هم لا يقع بها ش اي الكنايات هم الطلاق  
الا بالكنية وادله الى ان ش اذبي دليل على ان كنايةات البيع بالبدن لم يطلقه يوص الى غالب فقد ابلد وكذا اطلق كنايةات في  
يعرف الى الغرض بل ان الحال لم يزل احد من المدعى والادعيا لم يزل في مقام كنايةات في جميع الكنايات في حاله الغضب غيره  
من الزوج وقال اشقي لا يقع الطلاق بشي من الكنايات في حاله الغضب غيره بلانية من الزوج ومن لم يزل وعندها كنايةات في  
الاحتمال لاداة غير الطلاق فيما في بيع الامور وقال انك يقع الطلاق بلانية في الكنايات الظاهرة في قولنا من يتزوجها فاقول  
ما نويت الطلاق لا يصدق لان ظاهره في الطلاق هم لان كنايةات هم غير مخصوصة بالطلاق بل في كل الطلاق في  
فما بين كنايةات ش بالنية هم او لالة ش اي ودلالة على التعيين ونحو ان بيع الشئ الى لال لال ما ذكره في نيت ودلالة  
الحال بان تكون في ذكرك الطلاق وكان اللفظ لا يصلح وادعيا ش اي اقد وحي حمد الله تعالى هم على غير نيت ش اس  
نوعين هم وادعيا الزوج السابق لادعيا لانه فصل فذلك بقوله نكح ش اي من كنايةات هم ثلاثة افعال تقع بها طلاق هي والاقام  
بها الا واحدة وهي قوله اعتدي واستبري نكح وانت واحدة اما الاول ش اي لفظة اعتدي هم فلا يعتد بها لان الاعتداع عن النكاح  
لا يعتد به عند نعم الله تعالى فاذا انوى الاول معين نيت ش اي نيت الاول ويجوز ان يقال نيت الزوج فمقتضى طلاق سابقا  
والطلاق يعقب الرجعة واما الثانية ش اي لفظة استبري نكح هم فلا يعتد بها لان الاعتداع عن نكح بما لم يقصود ونكح  
اي من الاعتداع وهو كان بمنزلة ش اي بمنزلة الاعتداع في جميع اثبات الرجعة لانه في جميع الاحتمال الاعتداع منهم الله تعالى  
هم فمحمل الاستبراء تطليقة ش والاستبراء طلب برادة الزم من الزوجة انما يحتاج الى النية لان قوله استبري حكى كمال  
ان يكون معناه طلب برادة نكح على عملها فانه عن الزم لادعيا لانه فانه كانت فاعتره الطلاق والافعال كانت نيت في الواقع  
الطلاق ولو كانت نيت الاعتداع عن النكاح يقع الطلاق سابقا كما في قوله اعتدي ولذلك يحتاج الى نيتهم واما الثانية ش  
اي لفظ انت واحدة هم فلا يعتد بها لان يكون لغا المصدرا محذوف ومعناه تطليقة واحدة فاذا نوا محمل كانت قال ش اي قال المصدرا  
محذوف هم والطلاق يعقب الرجعة ش اردوا بهذا ان طلاق ش اي الطلاق من الزوجي فيه الرجعة محذوف غير ش اي غير ما ذكره من  
يكون امة عند ش اي عند الزوج هم او عند قومه ش اي عند قومه المرأة هم ولما اجمعت هذه الفاظ الطلاق وادعيا الزوجي  
ومشبهى حكى في واحدة هم الطلاق وغيره يحتاج الى النية ش لال التمييز هم الواقع بها الا واحدة لان قوله انت طالق

ش في قولنا عمري واستبري حكاهما ومنه في قولنا انت واحدة واحدة وعن الشافعي  
 لا يقع شيء بقولنا انت واحدة وان نوى لانه انت واحدة وليس فيه معنى احتمال الطلاق اصلنا قلنا وان نوى يقع لانك من حمل بكلام  
 العاقل على الفاعلة فيل عليه عند فرقة ما بينا بقولنا انت واحدة كما في سائر الكليات وبعض المشايخ جعل الطلاق في حق من لم يملك  
 بالاعتقاد وقيل بطريق الاستعانة بالخصه فان قيل قلت لا يملك الاستعانة بالخصه لانه لا يملك الاستعانة بالخصه لانه لا يملك الاستعانة بالخصه  
 قبل الدخول جعل مستعانا عن الطلاق لان الطلاق سبيل جوب لعدة على ما يراه اهل ذوا الطلاق قبل الدخول فما وقع له من اضرار النكاح  
 لم يوضع له لدا والعوارض غير واحدة في القدر على ان يكون الطلاق سببا لوجوب لعدة فاستدلوا بكونه سببا لوجوب لعدة لانه لو كان الطلاق  
 وقال انت طالق هم الطالق بهاش يعني بانقضاء انت طالق هو الا واحدة ش اي الا طاعة واحدة هم فاذا تولى ش اي الطلاق  
 هم سبب ش في قولنا انت واحدة هم اول ش اي يقع الا واحدة وذلك لان اهل ذوا الكلام المصحح كذا في اول نكاح المصحح  
 لان فيه خصوصية لانه لا يثبت حكمه الا بالنية هم وفي قولنا واحدة وان لم يعدد مذكوره اش في اسوال بيان ان يقال لما كان المصحح  
 فذكرنا في ان المصحح نية الثلاث فاجاب بقوله هم كل من يقع في الا واحدة بينا في نية الثلاث ش بيانه ان نية الثلاث لا يصح بكون  
 انت واحدة وان ذلك المصحح بان قيل انت طالق واحدة لان تخصيص على اوجهة بينا في نية الثلاث للمنافاة بين الواحدة والواحدة  
 فلا يخلو لفظ الحقيقة لانه لا يقع في الا واحدة لانه لا يقع في الواحدة عند عامة المشايخ ش يعني سواء قال انت واحدة  
 بالرفع او بالنصب وبالسكون هم المصحح ش اختاره من قول بعض المشايخ المذكور في شرح الجامع لغيره انه اذا عرّب قوله  
 بالرفع لم يقع شيء وان تولى انما ما عرفت من تخصيصه بما اذا عرّب بالنصب يقع من غير نية لانه تحت مصدر مجزوف وان سكت لم يجر  
 به تسمي الى النية وان نوى كان على الاختلاف يعني عندنا يقع ومدة جعته وعن الشافعي لا يقع شيء وقيل عدم الوقوع في الرفع  
 قول من لم يصحح ان اهل سوا فلا اعتبار بالاعراب هم لان العوام لا يميزون بين وجهه للاعراب ش فلما قيل ان النصب ليس هم قال  
 ش على القدرى حمل لشد تعالى هم وبقية الكليات ش اراد بها ما سوي الالفاظ الثلاثة المذكورة هم اذا تولى بهاش  
 بلفظ فيها هم الطلاق كانت احدى بائنة ش اي طلاق واحدة بائنة هم وان نوى ثلثا ما ش اي ثلثا طلاقات هم وان  
 ثنتين ش اي طلقتين هم كانت احدى ش اي كانت المطلقة واحدة وقال زفر وماكث الشافعي يقع ما نوى وقال حماد بن عيسى  
 ثلاث كفى اكره هم وندره ش اي المذكورين بقية الكليات هم مثل قولنا ش اي قول الزوج هم انت باين اي من ابنته وبها  
 وهنوت المرأة وتحمل ان يكون استبري عن النكاح وعن المعاصي عن الحريات ونحو ذلك هم وقية ش من البتة وبها قطع الفضايلة  
 الاحتمالات المذكورة هم وبطله ش اي تبطل التي اذا تابعت غيره وفي الاحتمالات المذكورة هم جواش اصل المصدا كالموتة  
 بالعتق ومعناه المنع وفي الاحتمالات المذكورة هم وجب على فاعرك ش وهو متعارف عن التحلية والنفاب بالعين المعجمة

ادعهم ولو كان مظهر  
 لا تقع بهما لانه  
 فاذا كان مظهر اول  
 في قوله واحد  
 ان صار المصدا  
 من ذكر الكلى النصي  
 على الواحدة بائنة  
 الثلث ولا يعتبر  
 بل هو الولد  
 عند عامة المشايخ  
 هو الصحيح في العلم  
 لا يميز بين  
 وجهه لانه  
 قال بنية  
 الكليات الواحدة  
 هما الطلاق كلنت  
 واحدة بائنة وان  
 نوى ثلثا كان ثلثا  
 وان نوى ثنتين كان  
 واحدة بائنة وهذا  
 مثل قوله انت  
 بائنة واحدة تبطله  
 حرام وجعلك  
 عينا ربك





هـ من هنا نعلم ان الطلاق في حيزه  
من الذمة **قال** لان يكون  
في حالة من كراه الطلاق فيقع

بها الطلاق في القضاء ولا يقع  
فيما بينه وبين الله تعالى لان

يتوهم حال رضوى بين هذا  
والا فظا وهذا مما لا يليح في

والجمل في ذلك ان الاحوال الثلاثة  
حالة مطلقة وهي حالة الرضا

وحالة من كراه الطلاق وحالة  
الغضب والكنايات الثلاثة

اقسام ما يصلح جوابا وردا  
وما يصلح جوابا لرد او ما يصلح

جوابا ويصلح مساو شتمه  
في حالة الرضا لا يكون شتم

منها طلاقا بل شتمه والعقل  
قول في انكار الذمة لما قلنا

في حالة من كراه الطلاق  
لم يصعد في ما يصلح جوابا

وكان يصعد في القضاء مثل  
قوله خليه وبريه بائن

منه لم اعتد امره بغيره  
اختار ان الظاهر ان مراده

الطلاق عند سؤال الطلاق  
وليس في ما يصلح جوابا وردا

مثل قوله اذهبي اخرجي فريضي  
فحري وما يلحق هذا الحري لانه

في حالة الرضا وفي حالة الغضب في ذكارة الطلاق يقع وان لم يذكره الا كما هو حاصل لا شتم اي لان هذه الاقسام  
تتم الطلاق ونحوه فلا يبين انية شتم الا بالثمين من الا ان يكون شتم في بعض النسخ قال لان يكون اي قال القدر  
جمله لا على الا ان يكون اي لا يمكن من هذه الاقسام في حال ذكارة الطلاق شتم وفي بعض النسخ الا ان يكون باسمه  
الا ان يكون الرد وجان وبوجه تشاؤن قوله ببقية الكنايات اذا قوى بها الطلاق كانت واحدة الا في حال ذكارة الطلاق  
م فوقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يوشى اي الطلاق م قال شتم اي لم يصنف جميع  
بين هذه الاقسام في وقوع الطلاق بلانية حرف في حال ذكارة الطلاق ونماش اي الذي قال من لتسوية م فيما لا يخلو ردواش  
لا في غير شتم فبما يصلح ذلك بقوله م والجملة في ذلك شتم اي في بيان ذلك م لان الاحوال الثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا  
شتم وهي حالة ابتداء الزوج بالطلاق وليست بحالة ذكارة الطلاق ولا حالة الغضب م وحالة ذكارة الطلاق شتم هي ان  
تسال المرأة ونحوه بالطلاق وجها م وحالة الغضب شتم وبما يصلح من الجائزين م الكنايات الثلاثة اقسام شتم الاول م يصلح  
جوبا وردا لا غير شتم اي جوابا لسؤال المرأة اطلاقا وردا كما سماه عند سوابها م وشتم انما في م ما يصلح جوابا لرد شتم اي لا يصلح  
ردا م شتم م ما يصلح جوابا لرد او ما يصلح مساو شتمه شتم فاذا عرف هذا يعرف بقوله م الاقسام م في حالة الرضا لا يكون  
شتما م اي من هذه الاقسام م طلاقا بالانية شتم الاحتمال م عدم دلالة الحال م والقول قول شتم اي قول الزوج م في  
النية لما قلنا شتم اشارة الى قوله لانا غير متوهمه للطلاق بل تحمله ونحوه م وفي حال ذكارة الطلاق لم يصعد شتم اي الزوج  
م في ما يصلح جوابا ولا يصلح في القضاء شتم يتعلق بقوله يصعد اي لا يصعد قضاء في انه لم يوشى الطلاق م مثل قوله عذري  
باين بترام عذري ملك يدي ان شتم م هذه ثمانية اقسام مثل م يصلح جوابا ولا يصلح في حال ذكارة الطلاق  
م وكذا ما علمنا من قريب م لان الظاهر ان مراده الطلاق عند سؤال الطلاق شتم لان كلامه جوابا لسؤال الطلاق ولو لم  
يصلح م في جواب القاضي م سوابا باتباع اظهارهم وليصعد في ما يصلح جوابا وردا شتم قوله اخرجي فحري فحري فحري  
في هذا الجواب شتم اي لا يصلح جوابا ردا كما لا فظا المذكورة وفي قوله عذري وشتم م وقال شتم لا يرد في ما يصلح جوابا لرد  
ونوى به الطلاق كان طلاقا وجبا للبينينة لانه لا يرد مما لا يرد لا بعد زوال الملك م لان تحيل الرد هو الذي فعل عليه  
في حال الرضا لان الاثمين في كل من الرد رافع والجواب رافع لان الطلاق رافع لثمة النكاح والذم م من الرقع فيكون الردا في  
في الجواب م وفي حالة الغضب يصعد في جميع ذلك شتم اي في ما يصلح جوابا ولا يصلح رد او ما يصلح مساو رد او ما يصلح  
المذكورة مثل اخرجي الى اخره م وبسبب شتم اي الاحتمال السبب في هذه المذكورة في اواخر ثمانية وهي خلية الى اخره م ما يصلح



الطلاق ولا يصح له رد ولا يشرع الاستبراء في قول يصدق في جميع ذلك ثم كقولنا يختص بالمرء كقولنا لا  
يصدق فيه ما يشاء اي في هذه المسئلة ثم لان الغضب يدل على راداة الطلاق في الاستبراء في قولنا لا يصدق فيه ما يشاء  
فان راداه ولو قال في حالة الغضب يكون فاداهم وعن ابن يوسف لا ملك على ملك ولا سبيل في عليك وتليت سبيلك فاداهم  
انه يصدق في حالة الغضب لما فيهما احتمال معنى السبيل لان معنى الملك على ملك لا ملك دون من ان تملك معنى الاستبراء  
لي عليك سواد فملك اجتماع انواع الشر في معنى فاداهم اي في المسئلة انما اراد انك ثم تخرج البابين بما سوى ذلك  
الاول في وجوب المذكورة في اول الكنايات بقوله اعتدى وبتبري حرمت انت واحدة ثم نهينا في وجوب نهيب مائة  
الصحيحة كذا في المحرم على وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي يقع بهاش اي بالكنايات ثم نجي شر  
اي طلاق جوي وهو نهيب عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما وقيل احمد في رواية وفي اخرى كقولنا وبه قال لا ملك  
لان الواقع بهاش اي بالفاظ الكنايات ثم طلاق لانها كنايات عن الطلاق ولهذا اشترط النية في اي ولو كونا كناية  
عن الطلاق يشترط النية في وقوع الطلاق ثم انما يتحقق بها العدول اي يتحقق عدد الطلاق بوقوع واحدة منها ثم  
معقب للوجبة كما تخرج ش اي كما هو معقب للوجبة في الطلاق المصحح ولنا ان قصص الابانة صدر من بلش وهو  
لان يملك تصرف البينة وانه اذا اخذ العوض يقع البابين بالاجماع فغير ان الابانة مملوكة للزوج والامسح بالاعتقاد  
عنه ثم مضى الى محاش اي محل التصرف وهو المارة من عن ولاية شرعية في لان انشاء جعل لاية الطلاق لليه  
والانفاذ في الابانة في اي في المارة الزوج ثم والمحاش اي محالية المارة للبينة في النكاح بالاتفاق ثم والدلالة على الولاية  
ش وبها جواب عما يقال لم نقل ان له ولاية شرعية في تصرف الابانة فاجاب بقوله والدلالة على الولاية من الحاجة  
ماسة الى اثباتها كلياته عليه باب التبرك ش قال بعض الشراح اي التبرك بالايام الثلاث والاولية بالقصاص  
النهاية تبارك دفع المارة عن نفسه وذلك لانه لو لم يقع البينة عند نية نقضت الرجعة والزوج يبرأ فاداهم ولا يقع  
ش ان الغضب عطف على كلياته من في عدته ش وفي بعض النسخ في غيرهما صا المارة من غير قصد في فوطه للمارة  
او اكانت فاجرة او بها سلاطة وما ريت شوا حار هذا الموضع كناية في غير ان الامسح الكلام المصنف بغير جدوى  
حيث قال المحقق ان نهيبا جوهين واراد بها قوله والدلالة على الولاية الى قوله التبرك وقوله ولا يقع الى اخره وقد جعلنا  
واحد لان الاول بعبارة تفسير الوجه الثاني وان جعل الثاني في تفسير الاول فلا يستقيم لان وقوع الرجعة من غير قصد لا يستقيم  
على نهيبه فاذا قصد التفسير والمحال الكلام فيه ويراد عودا للجوهين لان قوله لا يقع الى اخره ممة للكلام الذي  
قبله واليهما له وقوله لا يستقيم غير مستقيم لان الطلاق الرجعي يعقب الرجعة والرجعة اعظم من ان تكون بالقول والعمل وقوله

الطلاق ولا يصح له رد ولا يشرع الاستبراء في قول يصدق في جميع ذلك ثم كقولنا يختص بالمرء كقولنا لا  
يصدق فيه ما يشاء اي في هذه المسئلة ثم لان الغضب يدل على راداة الطلاق في الاستبراء في قولنا لا يصدق فيه ما يشاء  
فان راداه ولو قال في حالة الغضب يكون فاداهم وعن ابن يوسف لا ملك على ملك ولا سبيل في عليك وتليت سبيلك فاداهم  
انه يصدق في حالة الغضب لما فيهما احتمال معنى السبيل لان معنى الملك على ملك لا ملك دون من ان تملك معنى الاستبراء  
لي عليك سواد فملك اجتماع انواع الشر في معنى فاداهم اي في المسئلة انما اراد انك ثم تخرج البابين بما سوى ذلك  
الاول في وجوب المذكورة في اول الكنايات بقوله اعتدى وبتبري حرمت انت واحدة ثم نهينا في وجوب نهيب مائة  
الصحيحة كذا في المحرم على وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي يقع بهاش اي بالكنايات ثم نجي شر  
اي طلاق جوي وهو نهيب عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما وقيل احمد في رواية وفي اخرى كقولنا وبه قال لا ملك  
لان الواقع بهاش اي بالفاظ الكنايات ثم طلاق لانها كنايات عن الطلاق ولهذا اشترط النية في اي ولو كونا كناية  
عن الطلاق يشترط النية في وقوع الطلاق ثم انما يتحقق بها العدول اي يتحقق عدد الطلاق بوقوع واحدة منها ثم  
معقب للوجبة كما تخرج ش اي كما هو معقب للوجبة في الطلاق المصحح ولنا ان قصص الابانة صدر من بلش وهو  
لان يملك تصرف البينة وانه اذا اخذ العوض يقع البابين بالاجماع فغير ان الابانة مملوكة للزوج والامسح بالاعتقاد  
عنه ثم مضى الى محاش اي محل التصرف وهو المارة من عن ولاية شرعية في لان انشاء جعل لاية الطلاق لليه  
والانفاذ في الابانة في اي في المارة الزوج ثم والمحاش اي محالية المارة للبينة في النكاح بالاتفاق ثم والدلالة على الولاية  
ش وبها جواب عما يقال لم نقل ان له ولاية شرعية في تصرف الابانة فاجاب بقوله والدلالة على الولاية من الحاجة  
ماسة الى اثباتها كلياته عليه باب التبرك ش قال بعض الشراح اي التبرك بالايام الثلاث والاولية بالقصاص  
النهاية تبارك دفع المارة عن نفسه وذلك لانه لو لم يقع البينة عند نية نقضت الرجعة والزوج يبرأ فاداهم ولا يقع  
ش ان الغضب عطف على كلياته من في عدته ش وفي بعض النسخ في غيرهما صا المارة من غير قصد في فوطه للمارة  
او اكانت فاجرة او بها سلاطة وما ريت شوا حار هذا الموضع كناية في غير ان الامسح الكلام المصنف بغير جدوى  
حيث قال المحقق ان نهيبا جوهين واراد بها قوله والدلالة على الولاية الى قوله التبرك وقوله ولا يقع الى اخره وقد جعلنا  
واحد لان الاول بعبارة تفسير الوجه الثاني وان جعل الثاني في تفسير الاول فلا يستقيم لان وقوع الرجعة من غير قصد لا يستقيم  
على نهيبه فاذا قصد التفسير والمحال الكلام فيه ويراد عودا للجوهين لان قوله لا يقع الى اخره ممة للكلام الذي  
قبله واليهما له وقوله لا يستقيم غير مستقيم لان الطلاق الرجعي يعقب الرجعة والرجعة اعظم من ان تكون بالقول والعمل وقوله





# فصل في الاختيار

واذا قال امرأته

أختارني يني

بذلك الطلاق

او قال لها طلقني

ففسخ ذلك

فطلق نفسها

في مجلسها ذلك

فان قامت منه

الاحذق في عمل آخر

حزبه الا من يرها

كان الخيرة لها

المجلس يلجأ إليها

رحمى الله على من

ولا تملكها فعل

تقضي

منها القليكات

فصل في الاختيار أي هذا الفصل في بيان الاختيار والانتخاب من الخيرة على وزن الغيبة وهي اسم من قولك اختارته الصديق  
عز وجل قال ليوحي لي الخيار اسم من الاختيار قال ايضا الانتخاب الاصطفا وقال ج الاشترية الاختيار الميسل إلى الخيرة  
ما به الاختيار والاولى والاسباب المذكورة قبل على ثلاثة فصول في الاختيار ففصل في الامر بالمدينة ففصل في المنة في قوله  
فصل في الاختيار على التفصيلين المذكورين لانه يورد باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعهم ص و اذا قال المرأة اختارني على ان  
صم فني بذلك ش أي بقوله اختارني صم الطلاق او قال لعلنا في نفسك فلما انطلق نفسها في صورتين جميعا صا  
في مجلسها ذلك ش أي المنة في قوله هذا القول من الرجل وبه الاشتر باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ما في قال النكاح  
ما دامت في مجلسها ذلك يدل على ان المجلس وان تطاول فيه او اكره لا يطل خيار لان المجلس قد يطول وقد يقصر في المبط  
فان قيل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ان الخيار يقتصر على المجلس خلاف انهم قالوا عليه السلام قال لعائشة رضي الله  
تعالى عنها حين نزلت اية التخيير فلا تخي في حتى تستامري ابوك وابو ابليس اسمان في المجلس فكذا قيل على ان الخيار لا يطل  
بالقيام من مجلسها كما قال الشافعي في القديم قلنا احسان الظن بالصحابة رضي الله تعالى عنهم فبعض الامامية الشريعة منهم ما يطل  
فما يجوز من التخيير بالاميل بهن لا دليل لانه عليه السلام ثبت لهما الخيار طلاقا ونكاحا الى غاية استئثاره لا بما هو فان قامت  
ش أي من مجلسها صم واخذت في عمل اخر خرج الامر من يد بلان الخيرة لهما المجلس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم في غير  
عبد الله بن مسعود ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سمعون بن ابى نجح عن مجاهد بن جبر عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال اذا طلقها  
امرأة ففرقها قبل ان تفتني شي فلا امر لها عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ورواه عبد الرزاق ايضا اخبرنا جبر عن ابن النضر  
عن جابر بن عبد الله قال فانه لا يطل امرأة ففرقها قبل ان تفتني شي فلا خيار لهما عن عمرو بن عثمان وعبد الله بن عمرو بن العاص  
رواه ابن ابى شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما حدثنا الشافعي بن العباس عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن  
عمر ابن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما قال لا يطل لك امرأة ففرقها ثم افترقا من ذلك المجلس  
فليس لهما خيار ولما روي في جملة ما اتفق وقاله الجماعة وشذذ الحكم واليه حديث لم يشترط فيه المجلس واختاره ابن المنذر في الاستئثار  
وفي المغني لا يقتصر على مجلسها ذلك وان تطاول لم يفسخ او يطا بد واذ يقول حماد ايضا ويروي عن علي رضي الله تعالى عنه  
وهو قول الجرح وقادة وقال السروي وبه الخلاف في الامر بالمدينة وفي المغني واكثر اهل العلم على ان الخيار على الفور وفي ذلك  
عن عمر وعثمان وابن مسعود وحسب برويه قال عطاء وجابر بن زيد ومجاهد والشافعي والاذاعي والشافعي في ذلك  
والشافعي وهو قول اصحابنا قال ابنه في وقادة واليه حماد وابن المنذر على الاستئثار وهو رواية عن مالك صم ولانه ش  
أي وان قوله اختارني وطلق نفسك صم تملك الفعل منهاش يعني لا تكمل لهما لان التكمل على غيره صم ولان تعليق يقتضي

جواباً في المجلس ثم لانه خطاب فاذ اخذت في عمل خیر بطل التعليل في كلامه خیر بطل التعليل قال مد تعلقاً  
حتى يخرج منها في حديث غيره علم ان الرخص في عمل خیر بطل الاعراض ليس يتكامل لان الكول من عمل غيره وبى عامله لنفسه  
بأن تجلس لنفسه من ذل ريق الكحل في خلاف ما ليقال لا ينبغي طلق امرأتى فانه تكويل لانه امر غيره هم كما في البيع ش ان يفتقر  
الخطاب جواباً في البيع الى ان لا يفتقر القبول في المجلس هم لان ساعات المجلس اعتبرت ساعة واحدة ش لرفع الضرورة  
قال لما كرم الشبهة في الكافي اذا نية المعلن مرارة فلما ان في ذلك المجلس ان تطاول يوماً واكثر هم لان المجلس ش ان يفتقر  
المجلس هم تارة يستدعي لاذاب عنه ش ان يفتقر المجلس هم مرة بالاشتغال بعمل اخر او مجلس الاكل غير مجلس المناظرة وكل من التفتت  
غير ما ش ان يفتقر مجلس الاكل غير مجلس المناظرة والما ش من ذلك الكلام بيان ان التقطاع للمجلس متاركون سبب  
وهو نحو ما من فلك المكان فثابتاً في سبب سبب وبه شبهة فاعلم ان العمل في المجلس ان كانا يتناولان في مجلسين  
مجلسهما مجلس المنظر اذا اشتغلا بالاكل كيون مجلسهما مجلس الاكل ثم اذا اشتغلا بشئ اخر كيون مجلس في كاشي هم بطل  
خياراً بموجبه لقيام لانه دليل الاعراض ش لانه لو انقارت لما قامت وكذا اذا اشتغلت بعمل اخر هم بخلاف العرف والسلم  
لان المفسد بهناك ش ان يفتقر باب العرف والسلم لان الاتفاق من غير قبض ثم لا بد من النية ش ان يفتقر نية الطلاق حتى  
اختار لانه يفتقر على تخير في نفسها ويقتل تخير في نفسها في تصرف اخر غير با ش لانه ان الاختيار يفتقر لوجه اخر سوى اختيار لنفسه بان  
يراد اختيار الكسوة او اللبس او الدار للسكنى فلا بد من نية الطلاق ليزول الاحتمال هم فاذ انقارت نفسها في قوله انما هي  
كانت واحدة بانيته ش قال الحكمي وهو قول علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وقال الشافعي واحمد جميعية وهو قول عمر  
ابن مكرم وهو قول المدعي عني في سائر الكتابات وعنده يثبات وكان جعل على انهم كيون من الاختيار وبه قال مالك وعمر بن  
مسعود ومالك في ما كيون منه وهو طلاق حربي ومعه قول علي رضي الله عنه ان اختار لنفسه انما يفتقر بزيوال ملك الزوج  
حتى تفسر ملكه لنفسها بالثبات والواحدة البانية ولما اقلنا لو نوى ان يثبات بسنة اللفظ لا يقع الا واحدة بانيته  
وقال المتزني خالف اهل العلم في الميراث في عن عمر بن الخطاب ابن مسعود وان اختار لنفسه طلاقته بانيته وكذا عن علي رضي  
الله تعالى عنه واحدة بانيته لكن اهل اختار زوجها واحدة جميعية وشكك عني يرضي الله تعالى عنه الا انه قال ان اختار  
نفسها ثلثات وعنه واحدة بانيته وقال المتزني وبه سبب كثر اهل العلم في قول عمر وابن مسعود ومن بعدهم من اهل العلم والفقهاء  
وهو قول المتزوج الكوفيين وبه قال احمد واهماق وابو عبيد والشافعي فان طلقت نفسها ثلاثاً فليس للزوج ان يكره ذلك عند  
مالك واكثر اصحابه قال ابن جرير ومخون لذك وقال طاهر واختار لنفسه ليس بطلاق لان اطلاق لا يكون الى  
النساء وقال ابن جرير ومثله قال ابو حنيفة في التخيير لا يقع بالطلاق وبخلاف في النقل عنه فان قلت لو قال لهما اكره بغيرك

جواباً في المجلس  
كما في البيع لا سيما  
المجلس اعتبرت ساعة  
واحدة لان المجلس  
تارة يتبدل بالذات  
عنه مرة واحدة بالاشتغال  
بعمل اخر او مجلس  
الاكل غير مجلس المناظرة  
ومجلس لقتال غيرها  
وبطل خيارها بمجرد  
القيام لانه دليل  
الاخر من خياره  
والسلم لان المفسد  
هناك بالاختيار وبغير  
قبض نحو كتابه بالنية  
في قوله لاختار  
لانه يفتقر على تخيرها  
في نفسها ويقتل تخيرها  
في تصرف اخر غير  
ما اختار لنفسها  
في قوله اختار كان  
ولها بائنة

والقياس ان كافي  
 بعد انشئ دن خالو زوج  
 الطلاق كان كافي ملك  
 الا يقام بهن للفظ  
 خلا ملك القويض  
 الى غيره الا انما الحسنة  
 كالحرام الصحابة رضى  
 الله عنهم ولا يسهل  
 من ان يستدير ككثير  
 او يفارجهما بمالك  
 اقامتها مقام نفسه  
 في حق هذا الحكم ثم  
 الواقع بهما في كل  
 اختيارها نفسها بشئ  
 لخصها بهما او ذلك  
 في الباطن. وكذا يكون ثلثا  
 وان نوى المزوج ذلك  
 كان الاحتياط لا ينوي بخلاف  
 الابانة كان البيونة  
 قد تستوعق **قال** الابد  
 من ذكر النفس كلامه  
 اوفي كلامه ما حتى يوقا  
 لها اختيارى فتاقت  
 خالو جهه باطل كان  
 عن باطل جهه وهو النفس  
 احل الجانيين وكان المهر  
 لا يصلح تفسير المهر  
 ولا تعين مع كافي

او قل في نفسك اوانت باين صحيح فيه الثلاث ومهما اصبحت مع ان فيها انقض الامر مع ان لا اعتبارا يتنوع ايضا وجوب  
 الا وفي الا على ما قاله يدين ثابرت قلت جاب بعضه بان لا وقوع بل انقض الاعتبار على خلاف القياس وانما ثبت ذلك  
 باجماع الصحابة حتى المتدلى عنهم والاجماع انعقدا لطلقة الواحدة بخلاف تلك المسائل قلت فيه نظر وقهر ما اثار  
 شيخ الاسلام بان الامر عام بما ناول كاشي قال له تعالى والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كذا في كل فعل  
 فماذا نوى الطلاق صا كان قال له ذلك بيده الصداق تحيل العموم والخصوص فاما اعتبار العمل لغيره من المخلص  
 والصنفه وثبوت البيونة وفيه مقتضى الصنفه فلم يصح فيه العموم ثم لو اختارت المرأة زوجا لا يقع به شئ عندنا وقيل ان شئ  
 وهو قول ابن الخطاب ابن مسعود والدارقطني وغيرهم غير على فتاوت ما يشتهى لى له تعالى عتبا خيرنا رسول الله صلى  
 عليه وسلم فاختاره ولكن ذلك طلاقا على نبي الله تعالى عتبه واية يقع بعينه وبه قال الحسن البصري وبريقه هم باقيا  
 ان يقع بهما شئ انما يقتضى القياس ان يقع بقوله اختارى هم شئ شئ كما ذهب البيطاوس هم وانما على لزوم الطلاق  
 وحصل بالقبول لانه شئ اى لان الزوج هم لا يملك الا يقع بهذا اللفظ شئ اى بقوله اختارى هم فلا يملك ان يقول لى  
 شئ لان من لا يملك شئ كيف يعرف فيه الامانة اختاره شئ اى قلنا بالاحتسان هم لاجماع الصحابة شئ رضى الله تعالى  
 عنهم هم ولانه شئ اى لان الزوج هم سبيل من ان يستدبر نكاحها او يفارقها شئ اى الزوج التفرق في امر ان شاء  
 يدعيها بحسب ما يريد وان شاء فارقها ولا جرح عليه في ذلك فان كان كذلك هم ذلك قاستها مقام نفسه في حق هذا الحكم  
 شئ الادب حكم استامته النكاح بحكم فارقتها هم الواقع بها شئ اى بلفظه اختارى هم بان شئ اى بلفظه باينة هم ان  
 اختيارا فاعته ما ثبتت اختصا بها بها شئ اى بغير ثبوت اختصا بالمرأة نفسها هم وذلك شئ اى بغير الاختصاص هم في باينة  
 شئ حتى وقوع الطلاق الواحدة الباطن هم ولا يكون شئ اى الواقع بلفظ اختارى هم ثلثا شئ اى ثلاث طلاقات هم وان  
 نوى المزوج ذلك شئ اى ثلاث هم لان الاعتبار لا يتنوع شئ وفيه نظر لانه الا وفي الا على ما قاله يدين ثابرت وقد  
 عن قريب هم بلفظ الابانة لان البيونة قد تنوع شئ الى غليظة وخفيفة هم قال شئ اى لحد وى هم ولا يمين ولا ينس  
 في كلامه وكما سمعنا حتى لو قال لها اختارى فتاقت اخبرت بطل شئ يعني لا يقع شئ هم لانه شئ اى لان قوله الطلاق بلفظ  
 الاعتبار باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم شئ في المنسوخ من الحد الجاهل من لزوم والمرأة لا في اللفظة البهيمية من  
 الجاهل من جميعهم لان لهم شئ وهو قولنا اخبرت هم لا يصلح تفسيره بشئ وهو قولنا اختارى لان كل واحد منهما ليس  
 فيه ذكر النفس هم ولا يمين من الاباهام شئ اى باليمين الطلاق مع وجوب الاباهام في الجاهل من الكلام الذي يقره مقام شئ  
 كالطليقة والاعتبار بذكر النفس في المحيط ولا يمين من ذكر النفس والتطليقة والاعتبار في احد الكلامين لان الاختيار في الكلام



كلان هذه الصيغة  
حقيقة في الحال فتكون  
في المستقبل كما في كلمة  
الشهادة واداء الشهادة  
بجمله قولها اطلق نفسي  
لان بعد حمل على الحال  
لانه ليس بحكاية من  
حالة قائمة ولا كذا لك  
قولها انا اختار نفسي  
لان حكاية من حالة  
قائمة وهو اختيارها  
نفسها ولو قل انا اختار  
اختار واختار  
فقلت اختارت الاول  
والوسطى والاخير طلق  
ثلاثا في قول الصيغة مرة  
ولا يحتاج الى نية الزوج قوله  
تطلق واحدا والآخرين  
الى نية الزوج لكانت التكرار  
الاختيارية الطلاق  
هو الذي يكررها او يكررها  
ومما يكررها لانها  
من حيث التوقيت كذا في  
من حيث التوقيت كذا في

تخيير او اوجه براني فقال في ذكر الملك مرافا ملكين وان جعلني حتى تنساري ابويك وقد علم ان ابويك انما في انذاره قال ان  
او يدعى قال ايتها العبدى قل لا زواج لك كنتن قرون للحياة الى قولها وراغبيا نقلت معنى هذا انما ابويك فاني اريد رسول  
سلي عليه وسلم والاراة ثم فعلت انا رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي فعلت وفي لفظه اسلم لي انما رسول  
وسلي عليه وسلم في كبره عن مسروق عن عائشة بنتي بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه في لفظه  
عليه مناشيا وفي لفظه لهما فلهذا في ذلك طلاقا هم ولان هذه الصيغة حقيقة في الحال ويجوز في الاستقبال ش قال لا بد من نية  
خطلان بل اللفظية قالوا ان الصيغة المضاعفة في الحال والاستقبال في كلاهما فيخلق بالبيع والمشتك يدل على ان  
بعض ما قيل في حقيقة كل من رجح احد الطرفين بالذليل وقد دل على زيادة الحال فيما نحن فيه انما في طلاق النكاح في غير سبلان فيه  
خلاف ما منهم من قال مثل قول المصنف ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال بالاشتراك  
وهو قول مرجع لان اللفظ افراد بين الاشارة الى الجواز او الى لان الاشارة الى العمل بالعلم ومعنى قول المصنف رده الى الجواز  
حقيقة في الحال بمعنى بحسب احتمال الشرع والعرف يقال فلان يتبركا كذا وانما اختار كذا ويقال انما الملك كذا من العبيد وغيره  
والمراد بالحال ما شاع الى ذلك بقوله حكم في كلمة الشهادة وفي اداء الشهادة ش اي يدل على الحال لفظا انما في كلمة الشهادة  
وفي اداء الشهادة فان لفظا انما في لفظا لان على الحال شرة عانا ان الرجل اذا قال شرة انك لا اله الا الله والله اعلم ان محمدا عبدي  
وسوله غير ذلك من ايماننا لا وانا لايمان وكذا الشهادة اذا قال شرة كذا فلان ايماننا الى الجوازهم بخلاف قولهم انما في لفظا  
هم اطلق نفسي ش في الجواب عن قول الزوج اختارني هم لانه تمهيد على الحال ش لان الطلاق ليس من عمل القلب بل من الجوارح  
والواقع في هذه الصيغة لانه اختيار عن معنى ثابت وهو قوله لا ليس حكاية عن حالة قائمة ش اي ثابتة لان الطلاق مخلوق  
بالصيغة لا بالقلب كما ذكرنا ولهذا لو اراد الطلاق في قلبه لا يطلق هم ولا كذلك الطلاق نفسي مثل قولها انا اختار نفسي ش الجواب  
مثل قولها اطلق نفسي ش قولها انا اختار نفسي لانه حكاية عن حالة قائمة وهو اختيارها لان الاختيار من عمل القلب فكذا  
الذكر باللسان حكاية عن امر قايهم ولو قال لهما اختارني اختارني اختارني وقالت قد اخترت الاولى او الوسطى والاخيرة  
طلقت ثلاثا في قول في حذيفة بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحتاج الى نية الزوج ولا الى ذكر النفس هم وقالوا ش اي في قول  
ومحمدا في قول انما في طلاق واحدة ش اي طلاق واحدة هم وانما لا يحتاج الى نية الزوج لانه التكرار عليه ش اي على  
الطلاق هم او الاختيار في حق الطلاق وهو الذي يتكرر ش ودون اختيار الزوج هم لهما ش اي في قول يوسف ومحمد اني كره  
الاولى عليكم في مجراش المادبة الوسطى والاخيرة ولهم من مجراش راجع الى ذكر الاولى هم وان كان لا يفيد من حيث الترتيب  
يفيد من حيث الافراد فيجب فيها يفيد ش اي في الافراد فيجب فيها فانما قالت اخترت استطيعه الاولى لان معنى قولها انما





والاصح ان الرواية هي واحدة لا يملك الرجعة لان روايات الميسر والجامع الكبير والزيادات وعامة شرح الجامع الصغير كلها سوى لجامع الصغير لصد اسلام فانه ذكر في شئنا اذكر في الكتاب قلت فليزاد في ان يكون المذكور في الجامع الصغير لصد اسلام وهو ايضا من الكتاب ويمكن ان يحل على تعدد الرواية فينتق الكل هم وان قال لها ارك بيديك في تطليقة او اختارى تطليقة فاختارت نفسها فهي واحدة تحتك الرجعة لا تجعل لها الاختيار لكن بتطليقة وهي مقبلة للرجعة شئ قيل لو كان كذلك كان قوله بديع لا يتطابق فيفسد وقد مر ان قولها انتزعت الصلح جوابا لقوله تطليقتي نفسك واجيب بان خلاصه المصاحفة الاول كان العمال في المفسر والمفسر هو الامام البديع والتخيير وقولها انتزعت الصلح جوابا لكذا في جامع قاضي خان

**فصل** في الامر باليد الفصل الامر باليد من فصل الاختيار لان ذلك سمى بجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين هم واذا قال لها ارك بيديك شئ وفيه من سائل لجامع الصغير هم بنو ثلاثا شئ اقول كونه بنو ثلاث تطليقات قيد بثلاث لان اذ لم ينشأ يقع واحدة بانية عندنا وجبته عندنا فهي واحد وعندنا في ليل والاك يقع ثلاث ولا يصح قضا اذا نوى واحدة وكذا الخلاف لو نوى الطلاق فقط ولو نوى شيئين يقع واحدة عندنا خلافا لما لك وابشأن في واحد هم فقالت قد اخترت شئ وفيه من شئ اخترت بدون لفظ قد هم نفسي واحدة شئ اي بطلقة واحدة هم نفسي ثلاثا شئ اي بالاختلاف بين الالية الاربعة هم لان الاختيار شئ اي قولها انتزعت نفسي هم بصلح جوابا لامر باليد شئ اي اقول ارك بيديك هم لكونه شئ اي لكونه قول ارك بيديك هم تحيكاش لان ارك الامام بديع ما هو ملك له فيصحب قيا ساكنه تحاشا هم كالنحو شئ اي كما في قوله لما اختارى عليك لها هم والواحدة شئ اي الواحدة التي في قولها انتزعت نفسي بواحدة وهو مبتدأ وهو قوله هم صفة الاختيار شئ خبره اي صفة الاختيار المقدرة لان الواحدة صفة فلا بد لها من موصوف وهو لفظ الاختيار والقدرة اخترت نفسي باختيار واحدة هم فصارت كأنها قالت اخترت نفسي بمرة واحدة وبذلك شئ اي بقوله مرة واحدة هم يقع الثلاث شئ لانها ثمانية بمرة واحدة واذا وقع الثلاث وكجي مزيد الكلام فيه هم ولو قالت قد طلقت نفسي بواحدة واخترت شئ اي فعالت اخترت هم نفس تطليقة فهي واحدة بانية شئ وفيه للملكيان جوابا وادعهم على اذكرة لمن اكل بقوله هم لان الواحدة نعمت لمصدر مخدوف وهو شئ اي المصدر المخدوف هم في الاولي شئ انفي المصدر الا على اولى السلك الاولي وهو قولها اخترت نفسي بواحدة اي بابتداء واحدة هم الاختيار وفي الثانية التطليقة شئ هو قولها قد طلقت نفسي بواحدة اي بتطليقة واحدة هم لانها شئ اي لان التطليقة الواحدة بانية لان التوصل في البان شئ اي لان التوصل كان في البان فتولد في البان بطلان هم منقولة كلها امرنا شئ اي منقولة انك لها امرنا فان تملكها يا امرنا فيبقى البنيوت

وان قال لها ارك بيديك في تطليقة او اختارى تطليقة فاختارت نفسها فهي واحدة تحتك الرجعة لا تجعل لها الاختيار لكن بتطليقة وهي مقبلة للرجعة **فصل** في الامر باليد والى قال لها ارك بيديك بنو ثلاثا شئ قد اخترت نفسي بواحدة في ثلاث لان الاختيار اصيل جوابا للامر باليد لكونه نقلها كالنحو والواحدة صفة الاختيار فصار كلفها ثلث اخترت نفسي بمرة واحدة وبذلك يقع الثلاث ولو قالت قد طلقت نفسي بواحدة واخترت نفسي بتطليقة فهو واحد بانية لان الواحدة نعمت لمصدر مخدوف وهو الاولي باختيار وفي الثانية التطليقة لانها ثمانية لان التوصل في البان فتولد في البان بطلان هم منقولة كلها امرنا شئ اي منقولة انك لها امرنا فان تملكها يا امرنا فيبقى البنيوت

لكون للمرأة بين النكاح والمكناية دم وكلاهما شئ اى كلام المرأة من خروج جارية من اى التمتع وكلام الزوج من فسخ  
 الصفقة المذكورة في التمتع شئ بمعنى البينة على التمتع من فسخه في الايتاع على اى في ايتاع المرأة تكون كلامها  
 طابعا لكلامهم وانما تصح نية الثلاث شئ اشار به لان الفرق بين الامر بالبيدة الاختيارية حيث يصح في الاول نية الثلاث والامر  
 في الثاني فقال انما تصح نية الثلاث من قول المراك ببيدك لانه شئ اى لان مراك ببيدك هم يتحمل اليوم والمقصود شئ فاما  
 في الثلاث والمقصود شئ الواحدة لان الامر اسم عام يصلح اسم لكل فصل فاذا سوي اطلاق صاكنة من قول طلاقك ببيدك  
 والطلاق مصدر يتحمل اليوم والمقصود من فسخ نية الثلاث نية التمتع بخلاف قوله انما لا يتحمل اليوم شئ لان الاختيار  
 يكون من وانه لا يتنوع وقد مر مما مضى اشار اليه بقوله هم وقد تقدمنا من قبل شئ اشار به الى ما ذكره في فصل الاختيارية بقوله  
 اذ الاختيار لا يتنوع هم ولو قال المراك ببيدك اليوم وبعد فلم يخل فيه لئلا شئ حتى لو اختلفت في الليل لا يتنوع شئ هم  
 ولو ردت الامر في يومها لم يطل به ذلك اليوم وكان الامر في يد المراك بعد الفسخ لا يصح بذكره فحين شئ معنى اليوم ويظهر من هنا  
 من جنبها شئ معنى الفسخ لم يتنا ولا الارش فانما لو اختلفت نفسها في الفسخ اطلاق هم اذ ذكر اليوم بعبارة الفسخ لا يتنا ولا الارش  
 شئ بذاويل قوله لم يخل فيه لئلا شئ فكيف وان كان طابعا لهم فكانا امرين شئ اى فكل من قولتان اللذان بينهما وقت  
 فاصل امرين هم فيه واحد هما لا يرتد الا فرسخ بمعنى اذ الالة الامر في اليوم المكون ذلك رد انما بعدهم وقال فيهما شئ معنى  
 الذي بيده اليوم والامر الذي بيده باعدها هم واحد شئ انما اذا ارتدت الامر في اليوم لا يتنوع الامر بعد في الفسخ ايضا  
 وذلك هم بمنزلة قول انت طالق اليوم وبعد غد شئ يكون طلاقه يوم الاثنين لكونه حدها مسطحة فاعلى الاخر من غير تكرار  
 لفظ الامر فلفظ الطلاق لا يتنوع في شئ فكان اطلاق اليوم طلاقا بعد وبعد غد وغيره هم والامر بالبيدة يتنوع في شئ  
 انما ثبت هم فيه وقت الامر لا دل شئ اى لكون الامر وقتها بالوقت الاول وهو اليوم حتى يخرج ذلك اى يسلط هم قبل ان في  
 شئ اى الوقت الثاني وهو قوله وبعد غد هم امر مبتدأ شئ اى امره استدار وقال الشيخ ابو الحسين الشافعي في شرح  
 باب الصغير الكبير ذكر ابراهيم بن تميم ان لو قال انت طالق اليوم وهذا طلاق واحد ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلقت  
 طلاقين فعلى هذه الرواية لا يصح قياس زفر من كلام الامام عليه السلام الطلاق هم ولو قال المراك ببيدك اليوم وهذا ايتاع لئلا شئ  
 لان الليل المتوسط يخل تحت الامر وان ردت الامر في يومها لا يتنوع الامر في يد المراك في الفسخ هذا امر واحد لانه لم يتنوع  
 من الاثنين المذكورين شئ في اليوم الغد وقت من فسخها وقتها وله الكلام وقد سيم اليوم لئلا شئ اى يخل من قولك محبت  
 على التمتع بغير كون الفسخ قريبا اذا وقتت عليه فبايعان الليل المتصل بين اليوم والغد لا يكون قاطعا للمجلس ويكون بعد  
 قريبا من اليوم حيث لم يخل بينهما زمان قاطع فلم يجعلهما كالموت فكان الفسخ طابعا باليوم لان الفصل في العطف وقوله

وكلامهم الخروج جارية الى قصر  
 الصفقة المذكورة في التمتع  
 من كونه في الايتاع وانما تصح نية  
 الثلاث في قولك ايتاعك ببيدك  
 محتمل اليوم والمقصود شئ  
 الثلاث نية التمتع بخلاف  
 قوله لاختيار ولا يتنوع في الليل  
 وقد حققناه من قبل ولو قال  
 ايتاعك ببيدك اليوم وبعد غد  
 لم يدخل فيه الليل فان ردت  
 الامر في يومها لم يطل بذلك اليوم  
 وكان مبراها امرين عندنا  
 بذكر الوقتين بينهما وقت من  
 جنسهما لم يفتا اوله الامر اذ  
 ذكر اليوم بعبارة الفسخ لا يتنا ولا  
 الليل فكانا امرين فبذره احدهما  
 لا يستلحق اخره فقال زفر رحمه الله  
 ما من واحد من قوله انت  
 طالق اليوم وبعد غد قلنا  
 الطلاق لا يتنوع في الوقت  
 ولا هو بالبيد محتمل في وقت  
 الامر باول ايتاع الثاني الامر بالبيدة  
 ولو قال ايتاعك ببيدك اليوم وبعد غد  
 يدخل الليل في ذلك وان ردت  
 الامر في يومها لا يتنوع الامر في يد المراك  
 الفسخ لان هذا امر واحد  
 لا يتنوع في الوقتين المذكورين  
 وقت من جنسهما لم يفتا اوله  
 الكلام فحق بهم الليل

و مجلس الشورى لا يقطع فصلا  
 كما اذا قال امرك بديعة في يومين من  
 الى حنفية و انها اذا رعت الاخرة  
 اليوم لها ان تختار نفسها لمن  
 لو انها ملكة في الامم لا ملكة  
 مرد لا يقطع وجهه الظاهر فيها  
 ان الاختار في نفسها اليوم كالمقتضى  
 لها الاختيار في الغد في الاطلاق  
 من وجوبه و لا يكون المختار من  
 الشيعين لا ملكة الا المختار غيرها  
 و عن ابن دوسف انه اذا قال  
 امرك بك اليوم و امرك بديعة  
 غدا انفس امران لما انه في كل  
 وقت خبرا على وجه مختلف ما  
 تقدم و ان قال امرك بك  
 اليوم و امرك بديعة غدا فانه يقطع  
 حرمه و لا يختار لها الا في اليوم  
 بالبر ما تمت في فعل اليوم للقرينة  
 على امرائها و قد حققنا من  
 فين يفتقر فيه خريفه بقطع  
 و منه و اذا جعل امها بديعا  
 او غيرها فكذلك و هو ما لم تقدم  
 قالوا في ذلك من هاهنا لم تكن  
 في محل اخر لان هذا تعليق  
 التعليق من هاهنا المالك  
 من يصرف برأى نفسه  
 وهي بهذه الصفة و التعليق  
 يقتصر على المجلس و لا ينافي  
 من قبل فتاوى اكانت تسع  
 بقية بحسب ما ذكرنا و ان كانت  
 لا تسع مجلسا لم يرد  
 الخبر اليه لان  
 تعليق فيه معنى التعليق

فيما فيها حرم لم يقطع عليه من غير ان يرد العطف على آخرهم مجلس الشورى لا يقطع  
 للمعدة الشورى و بما فيها فتح اليوم من كون اثنين هم مصاركة اذا قال امرك بديعة في يومين من  
 ابني غنية حرمه و لا تعليق في رواية ابني يوسف عن في الهاملي و لكنه قال شمس الاميرة السرخسي في المبداهم انها اذا رعت الا  
 في اليوم لها ان تختار نفسها من الامم لا ملكة و لا امركم لا يملك و لا الايقاع في بيانه ان الزوج نوال لها ملكة و لا يقطع  
 و لا ملكة لامة و لا الايقاع في ملكه و لا امركم لا يملك و لا الايقاع في بيانه ان الزوج نوال لها ملكة و لا يقطع  
 اذا اختارت زوجها و لا امركم لا يملك و لا الايقاع في بيانه ان الزوج نوال لها ملكة و لا يقطع  
 من يداني اندم و ذلك لان الميراثين لا يملك الا اختيارا و لا يملك الا اختيارا و لا يملك الا اختيارا  
 اذا قال امرك بديعة اليوم و امرك بديعة غدا انفس امران لما انه في كل وقت خبرا على وجه مختلف ما  
 نفسها غدا لانه في كل وقت خبرا على وجه مختلف ما تقدم و ان قال امرك بك اليوم و امرك بديعة غدا فانه يقطع  
 به الرواية اصل الرواية و لم يذكر خلاف احد من المجاهدين ان امرك بديعة اليوم و امرك بديعة غدا فانه يقطع  
 لم يرد عليه في حرمه و لو قال امرك بديعة اليوم و امرك بديعة غدا فانه يقطع حرمه و لا يختار لها الا في اليوم  
 عليه السيل جازا و يقال في السيل واجبة بمعنى السيل و لما سئل قال بن اسكيت و يردى جوار السيل الى سدرة ما يتر  
 من ظلمة حرمه فلا خيار له لان الامر باليد ما يتبدل في اليوم المقرون به بش اي بالامر باليد حرمه على بياض النهار في السيل كما ان  
 بعد الغروب لا يقتضيه و لا امر و قال الرباعي اذا قال انت طالق اليوم ايتدم فلان ايتدم ليل الاطلاق و من ثم علم بوجه  
 اليوم على طلاق الزمان كقولنا و اذا لم يعلم بقدره من السيل خرج وقت خيرا فلا يفتي بعده و قد حققنا من قبل في  
 في آخر فصل انما في الطلاق الى الزمان هم فليتوقف بش اي فليتوقف الامر باليد ما يتبدل في اليوم المقرون به بش اي فليتوقف بالفساد و قد تشر  
 اي ثم نقضي وقت الامر باليد بانفسا و بياض النهار و اذا اجل امر ما يتبدل في السيل اذا قال امرك بديعة حرمه او غير ما يشاء  
 قال لما اختار في نفسك فملكك يوما ثم قال لا في يدك اي نعم فلما رجع الى المجلس حرمه ما كان في محل خرس لان الاخذ  
 في محل كونه ميل لا عوض لان بدناش اي محل الامر باليد حرمه ملكك التعلق من بدناش اي من لامة و ليست بامانة حرمه لان  
 من يعرف برأى نفسه و يشاء امي لامة حرمه بغيره و لا يفتي في معرفته برأى نفسها و ملكك ايتدم على المجلس  
 و قد بينا من قبل في فصل الاختيار في قولنا ملكك فتمتضي جوابا في المجلس كما في البيع ثم لمكانت تسع بش يعني  
 الذي ذكرنا فيما اذا كانت المدة ماضية تسع حرمه فيتعين مجلسا و ذلك فان كانت غائبة لا تسع مجلسا على ما في رواية بغيره  
 مجلس عليها و لم يرد في التعليق لان بدناش اي الامر باليد حرمه ملكك فتمتضي معنى التعليق في لامة لتعلق بالطلاق باختاره بانفسها

هم في حق علي ما رواه المجلس ولا يثبت مجلسه اى المجلس الزوج حتى اذا قام بعد ان جعل ليا الامر لا يطل غير ايهام لانه من  
اى لان التعليق هم لازم في حقش ولما ليس لان يزوج ويشع الغياص بخلاف البعش حيث يثبت مجلسه ابلع ولا يثبتى شى  
ان ايسا قام عن المجلس قبل قبول الآخر لطل البعش لانه شى اى لان البعش هم تملك من الايشو لتطبيق شى وبهذا اذا جرح بها  
عن كساره قبل قبول الآخر فله ذلك هم واذا اذاعه مجلسا فالمجلس تارة يتبدل بالتحويل شى الى مجلس آخر هم مرة بالانفاد في عمل آخر  
على ما بيناه في النجاش و هو قول ان مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال غير ما هم ويخرج الامر من بهما بمجره والقيام  
لانه لو اى الاعراض اذا القيام مفروق الذي بخلاف ما اذ امكنتم به ما و لم تفر شى اى حال كونها لم تفر عن مجلسا هم ولم تفر عن شى  
آخر لان المجلس قد يطول وقد يقصر فبقى شى اى المجلس هم الى ان يوجد به التطلع وما يدل على الاعراض شى وقطع المجلس بقاء  
عنده والاعراض ما يحتاج الى عمل فسر او كان وفيه او اينا ويا وكان القياس ان يكون لهما الحيار اية الاطلاق الامر ولكنه ترك  
واخذ بالاحتسان لاجتماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم بقوله لم يفر المجلس هم وقول شى اى قول لجامع التفرع هم كثر ليس  
للتفريق بين شى اى ليس لتفريق الحيار باليوم بل المراد منه امكنتم الامر هم سواء كان قليلا او كثيرا لم يوجد ما يدل على الاعراض  
وفي المنفى للحناية الامر بالية لا يقتصر على المجلس بقول على رضى الله تعالى عنه حتى قيل وقال بن قدامة لا تعرف له مخالفا  
في ذلك فيكون لهما ولا تفر في المطلق فيكون على التفرع كما لو جعل في يد النبي قلت وعواه الامعاء غير صحيح لان قول  
جماعة من الصحابة والتابعين رضى الله تعالى عنهم ان لهما الحيار ما دست فمن الصحابة رضى الله تعالى عنهم من عجز خطا  
وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود و جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم ومن التابعين ابراهيم ومجاهد وعطاء وعمر بن  
دينار وطاوس اشعبي واحرز ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه وقال صاحبنا هم اجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم وعدم  
علم مخالفا لعل رضى الله تعالى عنه لا يستلزم عدم علم غيره لانه اجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم الى خلاف ذلك مع  
عدم شدة ما نسب اليه على رضى الله تعالى عنه وقوله انه توكيل غير صحيح لانه تملك عند الامتة وقوله كما لو جعل في يد النبي باطل لانه  
يتفرع على المجلس في الجانبى ايضا الا اذا كان وكلا عنه هم وقول شى اى قول محمد بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم ما لم تفر في كل آخر يد  
بعمل يعرف به انه قطع لما كان فيه شى اى قطع المجلس الذي كان المجلس واقعا فيه وكراشى والامام في المأثرة كما في  
قوله كرم الله وجهه لكرامى ردكهم المطلق لعل شى اى ليس مراد محمد بن عبد الله حتى لو ثبت شيئا بهما من غير قيام او اكلت او شئت  
او قرأت قليلا من القرآن او اشته ذلك ما هو من عمل افرقة فكانت هي على خيرا ما و هذا كما يكون في قوله اترك بيك كذا  
فمن قوله اترك شى اى وفي قوله طافى فكس هم ولو كانت قائمة فثبت ففى على خيرا لانه لو اقبل فان التفرع  
اجمع للامم شى للملكين فيهم وكذا اذا كانت قائمة فالتكاث او تملك شى اى او كانت تملك هم فله لانه امتثال

في حق علي ما رواه المجلس ولا يثبت مجلسه اى المجلس الزوج حتى اذا قام بعد ان جعل ليا الامر لا يطل غير ايهام لانه من  
اى لان التعليق هم لازم في حقش ولما ليس لان يزوج ويشع الغياص بخلاف البعش حيث يثبت مجلسه ابلع ولا يثبتى شى  
ان ايسا قام عن المجلس قبل قبول الآخر لطل البعش لانه شى اى لان البعش هم تملك من الايشو لتطبيق شى وبهذا اذا جرح بها  
عن كساره قبل قبول الآخر فله ذلك هم واذا اذاعه مجلسا فالمجلس تارة يتبدل بالتحويل شى الى مجلس آخر هم مرة بالانفاد في عمل آخر  
على ما بيناه في النجاش و هو قول ان مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال غير ما هم ويخرج الامر من بهما بمجره والقيام  
لانه لو اى الاعراض اذا القيام مفروق الذي بخلاف ما اذ امكنتم به ما و لم تفر شى اى حال كونها لم تفر عن مجلسا هم ولم تفر عن شى  
آخر لان المجلس قد يطول وقد يقصر فبقى شى اى المجلس هم الى ان يوجد به التطلع وما يدل على الاعراض شى وقطع المجلس بقاء  
عنده والاعراض ما يحتاج الى عمل فسر او كان وفيه او اينا ويا وكان القياس ان يكون لهما الحيار اية الاطلاق الامر ولكنه ترك  
واخذ بالاحتسان لاجتماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم بقوله لم يفر المجلس هم وقول شى اى قول لجامع التفرع هم كثر ليس  
للتفريق بين شى اى ليس لتفريق الحيار باليوم بل المراد منه امكنتم الامر هم سواء كان قليلا او كثيرا لم يوجد ما يدل على الاعراض  
وفي المنفى للحناية الامر بالية لا يقتصر على المجلس بقول على رضى الله تعالى عنه حتى قيل وقال بن قدامة لا تعرف له مخالفا  
في ذلك فيكون لهما ولا تفر في المطلق فيكون على التفرع كما لو جعل في يد النبي قلت وعواه الامعاء غير صحيح لان قول  
جماعة من الصحابة والتابعين رضى الله تعالى عنهم ان لهما الحيار ما دست فمن الصحابة رضى الله تعالى عنهم من عجز خطا  
وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود و جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم ومن التابعين ابراهيم ومجاهد وعطاء وعمر بن  
دينار وطاوس اشعبي واحرز ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه وقال صاحبنا هم اجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم وعدم  
علم مخالفا لعل رضى الله تعالى عنه لا يستلزم عدم علم غيره لانه اجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم الى خلاف ذلك مع  
عدم شدة ما نسب اليه على رضى الله تعالى عنه وقوله انه توكيل غير صحيح لانه تملك عند الامتة وقوله كما لو جعل في يد النبي باطل لانه  
يتفرع على المجلس في الجانبى ايضا الا اذا كان وكلا عنه هم وقول شى اى قول محمد بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم ما لم تفر في كل آخر يد  
بعمل يعرف به انه قطع لما كان فيه شى اى قطع المجلس الذي كان المجلس واقعا فيه وكراشى والامام في المأثرة كما في  
قوله كرم الله وجهه لكرامى ردكهم المطلق لعل شى اى ليس مراد محمد بن عبد الله حتى لو ثبت شيئا بهما من غير قيام او اكلت او شئت  
او قرأت قليلا من القرآن او اشته ذلك ما هو من عمل افرقة فكانت هي على خيرا ما و هذا كما يكون في قوله اترك بيك كذا  
فمن قوله اترك شى اى وفي قوله طافى فكس هم ولو كانت قائمة فثبت ففى على خيرا لانه لو اقبل فان التفرع  
اجمع للامم شى للملكين فيهم وكذا اذا كانت قائمة فالتكاث او تملك شى اى او كانت تملك هم فله لانه امتثال

من جلسة الجلسة  
 ملا يكون لعارض كما كانت  
 مجتبة فترعت قال الشيخ  
 وهذا رواية الجامع الصغير  
 وذكر في غيره ان هذا كان خفا  
 فالكات لا خيار لها ان لا تكاد  
 اظهر لها التهاون بكونها كل لولا  
 واذا زل هو لا هو ولو كانت  
 قاطعة فاضطجعت خفيه  
 مرديان عن ابي يوسف  
 ولو كانت ادعوا الى استير  
 او شروا الشهد فم على  
 خياره لان الاستشارة  
 لتعري الصبر ولا شهادته  
 عن انكار فلا يكون دليل  
 الاعارض وان كانت تسير  
 على اذابة او في محض فوقفت  
 في على خيارها وان سارت  
 بهل خيارها لان سير الدابة  
 ووقوفها مقصدا اليها السفينة  
 بمنزلة البيت لان سيرها  
 غير مقصدا اليها راكبها الا ترى  
 انه لا يقدر على ان يراها راكب  
 الدابة بقدر فصل  
 في المشية ومن قال كرامة  
 طلق نفسه ولا نية له  
 اولوى واحدة فقلت  
 طلقت نفسي في واحدة  
 رجعية ولي طلقت نفسها

مر عليه الى بليت فلما يكون اعراضا كما اذا كانت مجتبة فترعت من فقال اجبني الرجل اذا جئته فطره وساقية بعامة او يدبر  
 فقال ش اي المصنف رحمه الله تعالى هم فباش اي ذوالذي قلنا من كونها على خيارها فيها اذا كانت قاعدة فالكات  
 هم رواية الجامع الصغير لان النكاة نوع جلست مكانها كانت ستر لبعبة فاجتبات اذا كانت مجتبة فترعت هم وذكر في  
 غيره ش اي في غير الجامع الصغير وهي رواية الاصل هم انما اذا كانت قاعدة فالكات لا خيار لها لان الخيار لها ان لا  
 انلها التهاون بالامر فكان اعراضا ش وذكر في المصنف لو كانت قاعدة فالكات لا خيار لها لان الخيار لها ان لا  
 وفي الذخيرة عن ابي يوسف يطل هم والاول بوالشيخ ش اي رواية الجامع الصغير اسمح من دابة غيرهم ولو كانت قاعدة  
 فاضطجعت خفيه روايتان عن ابي يوسف ش في رواية الحسن بن زياد عنه قال لا يطل خيارا وفي رواية الحسن بن ابي  
 قريظ قال زفر في المحيط وهو ظاهر الرواية هم ولو كانت ادعوا الى ش اي لو كانت المرة لهما وسما ولا واحد اوع الى  
 اي اطلب هم استشارة ش اي اطلب منه الراي في امرهم وشوداش اي وقالت ادع الى شهودا هم اشهدهم فم على  
 خيارا لان الاستشارة لتعري الصواب والاشهاد للتحري عن الجور والامكان فلما يكون دليل الاعارض ش الاشهاد والادلة على  
 الاعارض لانها من ثبات الاختيار وفي الذخيرة والمرغى ان لم تجد اعياد عولما الشهود فقامت بنفسها ولم تقبل لئلا  
 بالاشود قبل لا يطل خيارا لعدم ما يدل على الاعارض وقيل يطل لئلا يطل هم فان كانت تسير على دابة او في محض فوقفت  
 فم على خيارا وان سارت يطل خيارا لان سير الدابة ووقوفها مقصدا اليها راكبها الا ترى ان لا يقدر على ان يراها راكب  
 دليل الاعارض واذا قاما بالجمال وهما فيه لا يطل ولا يطل بالزبول عن الدابة بخلاف القعود عن القيام وكذا الدابة  
 قائمة فاجتبة فركبت اوراق فانتقلت الى دابة اخرى يطل ولو انجرت بالسفينة ينبغي ان تقول فترتها هم والسفينة بمنزلة  
 البيت ش يعني انما اذا سارت لا يطل خيارا هم لان سيرها غير مقصدا اليها راكبها الا ترى انه لا يقدر على ان يراها راكب  
 الدابة بقدر فصل لان السفينة لا يحركها راكبها بل تجرى برأكبها قال الله تعالى وهي تجري بهم في موج كالجبال فطره  
 على الاعارض المرة ولكن كلما يطل في البيت يطل الخيار في السفينة سواء كان عمل الدنيا او عمل الدين ٤٠  
 فصل في المشية اي في فصل في بيان المشية قال الجوهري المشية الارادة قال ابن الاثير المشية مسهورة الارادة  
 وقد شئت المشية اشارة وقيل المشية مصدر كالسيرة وهي تلت مصدر في الاصل ولكنها تستعمل استعمال الاسم وهو اسم  
 للوجود وعند اهل السنة والفرق بين المشية والارادة ان المشية عامته والارادة ليست كذلك حتى لو قال اخرج شيت  
 طلائك ونوى يتبع بخلاف قولاروت طلائك فلا يقع ولونواه لانه لا ينبغي عن الوجود ومن قال انما طلق نفسك  
 ولا نية لش اي والمال انه لا تجري الطلاق هم ونوى واحدة فقلت طلقت نفسي في واحدة رجعية وان طلقت نفسها

الطلاق وقد اراد الزوج ذلك شئ اجمعي الحال ان الزوج اراد الثلاث هم قهرن عليها شئ اى وقعت الثلاث على المرأة سواء طلقت نفسها ثلاثا جلية او متفرقا ولو نوى ثنتين الاصح وفيه خلاف الشافعي ومالك واحمد وعن الظاهرية لا يجوز ايضا عما وتوكيل غيره بالطلاق ولا اضافته للطلاق الى الزمان المستقبلي وقال الاكل ترجم لفعل المشيئة وكان لا بد فيبسط فيما ذكر المشيئة اصله وقال الاثراني النظر الى المشيئة ليس من المسئلة التي ابتدأ بها ذكر المشيئة ثم اجاب بقوله المشيئة وان كانت غير مذكورة فعلا مذكورة معنى لان قوله طلقى نفسك تفويض الطلاق اليها بمشيئتها واعتبارها ولهذا يقتصر على المجلس انتهى قلت فيه بعد جواز التفويض لا يراد ان يكون هذه الاشياء لان مقصودهم بيان المسائل بالادلة مع قطع النظر عن التركيب المعنى هم وذاش اى تخرج الواحدة في المسئلة الاولى والثلاث في المسئلة الثانية هم لان قوله طلقى معناه انفصل فعل التخليق هم وپوش اى التخليق هم منهم من شئ لانه مصدر محتمل اى المنس وكما هم فيق لا تفرش وهو الواحدة هم مع احتمال الكل كسر اسما والابناس ولهذا شئ اى ولا يل ان التخليق بهم من فعل فعل فيه شئ اى في قوله طلقى هم في الثلاث شئ لانه محتمل ويقع بالنيية هم وينصرف الى الواحدة شئ اى بطاقة الواحدة هم عند ما شئ اى عن عدم النية هم وتكون الواحدة رجعية لان لمفوض اليها يحل الطلاق بوجوب شئ وصرح بالطلاق لانه قبل الرجعية هم ولو نوى الثنتين الاصح شئ وقال في هذا شافعي ومالك واحمد يصح هم لانه نية العدو شئ اى لان ما نوى نية العدو والثنتان غير عدد المان العدو ولا كونه ثمان هم الا اذا كانت الزوجة امته شئ اى لا او اكانت امرأته هم لانه شئ اى ان الثنتين اذا ذكر الضمير باعتبار المذكور والتقدير لان لفظ الثنتين هم منس في هذا شئ اى حتى اذا لقوله عليه السلام طلاق الامة ثنتين هم وان قال لما طلقى نفسك فقالت اريدت نفسي طلق شئ اى جعيت لان يجوز رجعي وقد امتت بنبأه وصف وهو البينونة فيلحق ذلك هم ولو قالت قد اخترت نفسي لم تطلق لان الابانة ممن الطلاق شئ فصلحت جوابا لقول الرجل طلق نفسك بخلاف ما اذا قالت اخترت نفسي لان الاختيار ليس ممن الطلاق هم الا ترى شئ اشار به الى ايشاح الفرق بين المسلتين ما انه شئ اى ان الزوج هم لو قال شئ اى لمرأته شئ ابتك ينوي الطلاق او قالت ابنت نفسي فقال الزوج قد اجزيت ذلك بامنت شئ اى بامنت المرأة بتطليقة بالنيية هم فكانت موافقة للتفويض في الاصل شئ اى كانت المرأة موافقة لتفويض الرجل بقولها ابنت نفسي في اصل الطلاق ولان وصفه وهو البينونة فيثبت الاصل بموافقتها ولم ينو الاصل لموافقها وهو معنى قوله لهما الا انها ذات في شئ اى في التفويض ويجوز ان يقال في الجواب هم وصفا بهم لاجل الابانة فيلحق الوصف الزائد شئ وهو البينونة هم في الاصل شئ وهو وقوع الطلاق الرجعي هم كما اذا قالت شئ في جواب طلق نفسك هم فطلقت نفسي بتطليقة بامنت

ثلاثا وقد اراد الزوج ذلك  
وقهرن عليها من كان  
قوله طلقى معناه انفصل  
فعل الطلوق وهو من  
جنس فيقع على الاذاع  
لحقال لكل كسر اسماء  
الاجناس فلهذا نقل فيه  
نية الثالث ويشترط الى طلاق  
عن عدلين ما وتكون الرجعة  
رجعية لان لمفوض اليها  
صحيح الطلوق وهو حتى  
ولو نوى الثنتين لا يصح  
لانه نية العدو لا اذا كان  
المنكوحة لانه لا جنس  
في حقها وان قل لها  
طلق نفسك فقالت ابنت  
نفسى طلققت ولو قالت  
قد اخترت نفسي طلق  
لان الابانة من الاناظ  
الطلوق الا ترى ان الخصال  
ابنتك ينوي به الطلاق  
او قالت ابنت نفسي فقال  
الزوج قد اجزيت ذلك بامنت  
فكانت موافقة للتفويض  
في الاصل كما انها لذت فيه  
وصفا وهو تفويض الابانة  
فيلحق الوصف الزائد  
وثبت الاصل كما اذا قالت  
طلقت نفسي بتطليقة بامنت





كان ينبغي ان يذكر جابري موضع ايماننا واما ثم قال فقال التعليل في هذه الصورة موقوف واولا فان كان انشاء  
لا يقدر على الطلاق وليس كذلك وان كان الاول يقتصر على المجلس لكونه لازم للتعليل واجب بان لا يقتصر  
على المجلس من احكامها لتعليل وقد يتنازع المذاهب في شرط الاختيار وجوبه فطائفة تخصص الحلية وموضعه الاصول  
واذا قال لربل طلق امرأتى فلان يطلقها في المجلس وبعده ولاقان يرجع لانه توكيل متعانة فلا يلزم ولا يقتصر على  
المجلس شالما جازا التطليق للتوكيل فلانه اقامه مقام نفسه واما جواز ذلك بدون قيد المجلس فلان التوكيل انجبي  
وقد يقدر على ان يعين التوكيل في المجلس وقد لا يقدر فلم يقتصر على المجلس واما جواز رجوعه عن ذلك فظاهر من  
كلام المصنف ثم يختلف قول الامرات طائفة فنسك لانها عالمة لنفسها فكان توكيلا لا توكيلا بل فليس الرجوع ممن تولى  
هم ولو قال لربل طلقها ان شئت فلان يطلقها في المجلس خاصة وليس للزوج الرجوع وقال زفر بن ابي بكر  
هم الاول شالما يقول الاول وبقوله لا ينبغي طلق امرأتى بدون ذكر شئ من سواش في الحكم وبه قال اصحابنا شافعي  
هم لان التصرع بالمشيئة كعدمه شالما لانها تقوم لانه شالما لان لربل المذي قال لطلق امرأتى ان شئت من تصرف  
من شئ من شالما ففصلت شالما في حكم هذا التوكيل بالبيع شالما بمعنى اذا وكل رجلا ببيع شئ من اموال ربي يعني اذا وكل  
من بعد ان شئت شالما كيون توكيلا لا توكيلا ولا يخرج كلامه ذكر المسئلة من التوكيل فكذا اذ اهر واثا شالما في قول الزجرا  
لربل هم تملك لانه ملقة بالمشيئة والملك هو الذي تصرف من مشيئة والطلاق يحتمل التطليق شالما على ما شرطه البيع  
ذكر المشيئة وبعية لانها هم بخلاف البيع شالما في بخلاف التوكيل بالبيع لانه ذكر المشيئة على وجه الشرط فلا يشيئ لاش  
اي لان البيع هم لا يشيئ شالما في التوكيل بالبيع فليس من مقتضيات البيع فلا يصح ذكر المشيئة وبدون ذكر المشيئة لا يصح  
لانها باقونا قال الشري والليث وقيل التوكيل يتصرف من مشيئة واختيار فقلنا انشاء ذلك الاختيار عن عدمه فافاد  
عليه لعدم الادوية لاصح الصيغة لان الصيغة فرقة اذا صدرت من ذي ولاية فتفي قال لا ينبغي ان شئت فالمشيئة  
جاءت من الصيغة صريحا وبثبت خاصية الملكية كان هذا الكلام توكيلا لا الزامهم ولو قال لما طلق نفسك فلانها فطقت  
واحدة فهي واحدة شالما بالاتفاق وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك لا يقع شئ لانها اتت بغير افوض اليها هم لانها  
ملك اتعلق بثلثات شالما في ثلاث تطليقات بمقتضى كلامهم فملك ابتداء الواحدة ضرورة شالما لان من يملك لكل يملك  
اجزاء هم ولو قال لما طلق نفسك واحدة فطقت نفسها ثلثا لم يقع شئ عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى شالما وبه قال زفر  
بملكهم هم وقال الشافعي ابو يوسف ومحمد يقع واحدة شالما وبه قال الشافعي واحمد هم لانها شالما في لان المرأة هم اتت  
بملكته زائدة شالما عطفا على قوله باو هذا لان الواحدة موجودة في الثلاث فصارت كما اذا قالت طلقت نفسي وهدى

ولو اذال لرجل طلق امرأتى  
فلانها يطلقها في المجلس  
وبعد قول ان يرجع كاذ  
توكيل وان استعدت فلا  
يلزم ولا يقتصر على المجلس  
فحلل قولك كاذنك حلق  
ففسلك كاذنك كاذنك  
ذلك تملك كاذنك كاذنك  
قل لرجل طلقها ان شئت  
فلان يطلقها في المجلس  
خاصة وليس للزوج  
ان يرجع وقال زفر بن ابي بكر  
هذا الاول سولو كان  
التصريح بالمشيئة كعدمه  
لانها تصرف من مشيئة  
فصحاها التوكيل بالبيع فاذا  
قبل له وجه ان شئت  
ولانها تملك كاذنك كاذنك  
بالمشيئة فلانها هو الذي  
يتصرف من مشيئة واطلاق  
محتمل التعليق بخلاف  
البيع لانها كاذنك كاذنك  
طلق نفسك فلانها فطقت  
واحدة فهي واحدة لانها ملكك  
اجزاء الثلث فطقت ايضا  
ضرورة ولو قال لما طلق نفسك  
واحدة فطقت ففصلت  
لم يقع شئ عند ابي حنيفة  
وقالا ففصلت واحدة لانها اتت  
ملكته وزيادة

فصار كما لا يطلقها  
الزوج الفاعل لا حقيقة  
انها انت بغير ما فوض  
اليها فكانت مبيتة  
وهذا لان الزوج ملكها  
الواحدة والثلاث  
غير الواحدة لان الفلوت  
اسم لعدد مركب  
محتتم الواحد  
فرد لا تركيب فيه  
فكانت بينهما  
مغايرة على  
سبيل المضادة  
مخلاف الزوج  
لانه ينصرف بحكم  
الملك وكذا هي  
في المسئلة الاولى  
لا ايضا ملكت الثلث

وواحدة وواحدة وكل اذا قال لها قلتي نفسك فطلقت نفسها وضرتها او قال لبعده عتق نفسك فاعتق نفسه ومجيب  
وكذا لو قال لاجنبي بيع عبدي بها فباعته مع عبد آخر فالذي فوض اليها البيع وانزاد على ذلك ففوض فصار كما اذا اطلقها  
الزوج الناش فان الثلاث الذي يفرض اليها شرعا يقع وانثى في الغولانه لا يملكه شرعا من ان يبيعه انما انت بغير  
ما فوض اليها فكانت مبيتة اذ شئ في كلامها لا يحتمل الكلام الزوج هم وهذا شئ اشار به الى تنوع ذلك بقوله لان الزوج  
ملكها الواحدة والثلاث غير الواحدة لان الثلاث اسم لعدد مركب محتتم الواحد والواحد فرد ولا تركيب فيه فكانت مبيتة  
اي من الواحدة والثلاث هم مغايرة على سبيل المضادة لان الواحدة ليست بمركبة والثلاث مركبة لا واحدا  
والثلاث عدو الواحدة ليس بعدد بخلاف قولها واحدة واحدة وواحدة وواحدة لانها بالكلام الاول تكون مبيتة لما فوض  
اليها وفي الكلام الثاني والثالث مبيتة وكذا لو روت على نفسها وضرتها فان قيل فكذلك هنا بقوله ملكت  
نفسه متمثلة لواقعته عليه وكون مبيتة اذ بقوله ملكا قلنا الزيادة قلنا الطلاق حتى قرن بالعدد وكان الواقع  
بالعدد والواقع الثلاث على غير المألوف اذ بقوله انت طالق ملكا والحال انه يقع ثلاثا بالاجماع وكذا لو ماتت قبل قولها  
ثلاثا يقع الثلاث فان قيل قد ذكر من المبيد في اول فصل الامر باليد ان الزوج اذا قال لها اكرهك بيديك ففوض اليها  
وبقي الطلاق نفسها ثلاثا يقع واحدة عندنا بخلاف الابن ابني علي ما ذكره ابو حنيفة رحمه الله تعالى فيجب ان يقع شئ لا  
انت بغير ما فوض اليها لان الثلاث غير الواحدة قلنا التفويض لم تعرض شئ فقد يكون خاصا وقد يكون عاما فاذا فوض  
فقد فوض تفويضا خاصا وبغيره من التفويض فلهذا وقعت ثلاثا فقد وقعت فيما هو سهل التفويض وهو لا يكون اقل من الواحدة  
فقد وقع الواحدة فان قيل فذهبنا ان الواحدة لا عين العشرة ولا غير فذهبنا ان يقع من حيث انها لا غير الثلاث قلنا  
المغايرة بين سماء الاعداد واسلمها ونفسها فوق المغايرة بين الفاظ العموم والخصوص جري مجرى المجاز بين العام  
والخاص ولا يجري بين اسماء الاعداد لانها بمنزلة الاعلام فيقال ستة ضعف ثلاثة بغير تبيين لمعطية والثاني  
ولا يجوز اطلاق لفظ الثلاث على غير الاطراف الحقيقية ولا لطريق المجاز فعلم ان المغايرة بينهما ثابتة من كل وجه  
قولنا لا غير باقيا بغير اعتبار عدم تصور الاكثر منها بدون الاول منه وبكالا اعتبار لا يقدح ثبوت المغايرة بينهما بحسب الوجه  
والاستعمال مع ان الواحدة في العشرة الموجودة واما الثلاث فهنا فعدم الواحد الموجود وغير الثلاث المعدوم والاحتياط  
هم بخلاف الزوج لانه يعرف بالملكش اي بحكم الملكهم وكذا هي شئ اي المرأة في المسئلة الاولى شئ اي وكذا  
تعرفت المرأة بحكم الملك في المسئلة الاولى وهي فيما اطلقت نفسها واحدة وقد قال لها قلتي نفسك فطلقتهم لانها  
ملكث الثلاث شئ فكانت امانة الواحدة لان الثلاث تدل على الواحدة تضمنت بخلاف ما اذا امرها بالواحدة وقد

بما شئت لان الواحدة لا دلالة لها على الثلاث لا حقيقة ولا مجاز لعدم التضمن واللازم ان كانت الواحدة مما افقت  
فلم يقع شيء من ما ينشأ من اى فى قوله طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا ثم لم تنكك الثلاث واما بت باقوض اليها  
شكك عدم المودة بين قول وجوبهاهم وان امر بالطلاق فمكملت الرجعة فيش اى وان امر بالزوج امرأتان بطلاق نفسها  
بطلاق حال كونها تنكك الرجعة فيم فطلقت بامته ش اى فطلقت نفسها طاققة بامته هم او امر بالباين ش اى  
امر بان يطلق نفسها طاققة بامته هم فطلقت رجعية ش اى طاققة رجعية هم وقع امر به الزوج بمعنى الاول ش وبوتوا لطلقا  
تمكك هم ان يقول لهما الزوج طلق نفسك واحدة الملك الرجعة فيقول طاققة لنفسه واحدة فمكملت رجعية ش اى فطلقت  
على الحال من الضمة الذى فى بيع اوسن المجرى اى قوله بالعنفه اى يقع الطاققة بالعنفه التى عينها الزوج بامته فمكملت  
بذا كالتصديق ولو قال بامته منسوب على انه نصفه الواحدة سلم من بذا التصديق فمكملت رجعية هم لانها تنكك الاول ش اى بطل  
الطلاق هم وزيادة وصف ش اى واما ايضا بزيادة وصف وهو تواما بامته هم كما ذكرنا ش عند قول لانا ما ات  
بما طلق بزيادة هم فليقروا الوصف ش وهو البينونة هم وتجب الاصل ش اى اصل الطلاق هم وهو في الطلاق ش اى بطل  
اى المسئلة الثانية هم ان يقول لهما طلق نفسك واحدة بامته فمكملت ش بالنسب ايضا عطف على ان تنكك هم طاققة  
نفسه واحدة رجعية ما يقع بامته لان قولها واحدة رجعية فمكملت لان الزوج لما عين لهما منه الموضع فمكملت بامته  
الى ايقاع الاصل ودون تعيين الوصف فصار كانا ما افقت على الاصل فمكملت بالصفة التى عينها الزوج بامته بطل لان الزوج  
قوض اليها ذات الطلاق مع الوصف واما ات باقوض اليها واما افقت فى الوصف فثبت الاصل ودون الوصف هم  
وان قال لهما طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة لم يقع شيء ش وبه قال الشافعى واما هم لان معناه ان  
شئت الثلاث وبى ما يقع الواحدة ما شئت الثلاث فلم يوجب الشرط ش لان قوله ان شئت شرط فلا بد منه من الجزاء  
اولم يذكر بعد فكان جزاءه ما ذكر قبل الشرط والمذكور قبل الشرط ثلاث فصار كما اذا قال ان شئت الثلاث وثلاثة  
الواحدة ما شئت الثلاث ش اى الواحدة ولم يوجب الشرط فلم يقع شيء هم ولو قال لهما طلق نفسك واحدة ان شئت  
فطلقت واحدة فمكملت كذا عند ابى حنيفة ش اى لم يقع شيء وبه قال الصحاب الشافعى هم لان شئت الثلاث ليست بشيئة  
للاحدة كما يقع ما ش اى كايقاع الواحدة فيما لو قال لهما طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند ابى حنيفة  
رحم الله تعالى لما بيناهم هم وقال ايقاع واحدة لان شيئة الثلاث مشيئة للواحدة كما ان ايقاع ما ش اى ايقاع الثلاث  
هم ايقاع الواحدة فوجب الشرط ش وترب عليه الجزاء وهو وقوع الواحدة هم ولو قال لهما طلق ان شئت فمكملت  
شئت نوى الطلاق بطل الامر ش اى يقع الطلاق هم لانه علق طلاقا بالمشيئة المرسله ش اى لم يقع شيء

اما ههنا لم تعلق الثلاث فمكملت  
بما قوض اليها فلما كان امرها بطلاق  
ههنا الرجعة فطلقت باقية الموضع  
ببائش وطلقت رجعية وبعها  
او به الزوج فمكملت الاول ان يقول لهما  
الزوج طلق نفسك واحدة املع  
الرجعة فقول طلق نفسك فمكملت  
بما شئت فمكملت رجعية لا دلالة لها على  
در زيادة وصف كذا ذكرنا لهما الوصف  
وبقى الاصل معنى الثانية ان يقول لهما  
طلق نفسك واحدة فمكملت  
طاققة بنفس واحد رجعية فمكملت  
بامته لان قولها واحدة رجعية فمكملت  
منها لان الزوج لما عين لهما منه الموضع  
اليها فخرجها بعد ذلك الى ايقاع  
الاصل ودون تعيين الوصف فصار  
كنا ما افقت على الاصل فمكملت  
بالصفة التى عينها الزوج بامته  
وان قال لهما طلق نفسك ثلاثا ان شئت  
فطلقت واحدة لم يقع شيء هم كما ذكرنا  
ان شئت الثلاث وبى ما يقع الواحدة  
ما شئت الثلاث فمكملت بالصفة التى  
عينها الزوج بامته بطل لان الزوج  
قوض اليها ذات الطلاق مع الوصف  
واما ات باقوض اليها واما افقت فى  
الوصف فثبت الاصل ودون الوصف هم  
وان قال لهما طلق نفسك ثلاثا ان  
شئت فطلقت واحدة لم يقع شيء ش  
وبه قال الشافعى واما هم لان معناه ان  
شئت الثلاث وبى ما يقع الواحدة ما  
شئت الثلاث فلم يوجب الشرط ش لان  
قوله ان شئت شرط فلا بد منه من الجزاء  
اولم يذكر بعد فكان جزاءه ما ذكر  
قبل الشرط والمذكور قبل الشرط ثلاث  
فصار كما اذا قال ان شئت الثلاث وثلاثة  
الواحدة ما شئت الثلاث ش اى الواحدة  
لم يوجب الشرط فلم يقع شيء هم ولو  
قال لهما طلق نفسك واحدة ان شئت  
فطلقت واحدة فمكملت كذا عند ابى  
حنيفة ش اى لم يقع شيء وبه قال  
الشافعى هم لان شئت الثلاث ليست  
بشيئة للواحدة كما يقع ما ش اى كايقاع  
الواحدة فوجب الشرط ش وترب عليه  
الجزاء وهو وقوع الواحدة هم ولو  
قال لهما طلق ان شئت فمكملت شئت  
نوى الطلاق بطل الامر ش اى يقع  
الطلاق هم لانه علق طلاقا بالمشيئة  
المرسله ش اى لم يقع شيء

وهي انت بالعلقة  
فلم يوجد الشرط  
وهو انت قال ما  
يعنيها فليس يكون  
بينها ولا فيهما  
يقول شئت وان  
نفي الطلاق لا يفسد  
في كلام لا ذكر المصداق  
يصير الزوجه شائفا  
طلاقها لا يفسد  
في غير المذكور حتى  
دخل شئت  
طلاقه دكت  
اذ انقضى لانه قضاء  
مبتدأ لا انشائية  
يتبع من الوجود  
بخلاف قوله  
اردت طلاقك  
لانه لا يفسد  
الزوج

من حيث انت بالعلقة شئ بيع المراه انت بالمشيئة المعاقبة بمشيئة الزوج فلم يوجد الشرط وهي شئ اى المراه  
شئت فقلت بالايدي يما شئ بمجانها انتما زوجاها من يد يما شئ لوجود دليل للاعراض هم ولا يعلق الطلاق بقول  
شئت وان نوى الطلاق لا يفسد شئت كلام المراه ذكر الطلاق ليعبر الزوج شئ طلاقا والنية لا تعمل في غير المراه  
شئ لان النية تعمل في الماخذ لا في غيره والطلاق ليس بذكر الا في قوله شئت ان شئت فلا يقع شئاً ثم حصة  
لوقال شئت طلاقك يقع اذا نوى لانه الاتباع مبتدأ اذا المشيئة تبني عن الوجود شئ لانها مأخوذة من الشئ واشتد  
اسم الزوج واما ان قوله شئت يستلزم اوجبت بخلاف الطلاق بايقاعه بخلاف قوله اردت طلاقك شئ لان  
انقضاء اردت هو لا يفسد عن الوجود شئ لان نفي الارادة عبارة عن الطلب قال عليه السلام المني المراه كملت اى طالبه  
وقال اكمل فان قيل فذهب علماءنا في اصول الدين ان الارادة والشيئة واحدة فما هذه التفرقة فالجواب يجوز ان  
يكون بينهما تفرقة بالنسبة الى العباد والقسوت بالنسبة الى الله تعالى لان ما يطلبه ليجد كما يشاء بخلاف العباد  
فقلت هذا الذي ذكره من الغوائد النظرية وقال كما في فان قيل لان الله تعالى طلب الايمان من قرون واني جعل  
وامشاها بالامر ولم يوجد منهم وطلب التقوى من جميع المؤمنين ولم يوجد من اكثرهم قلنا الطلب من الله تعالى على المؤمنين  
طلب التكليف وطلب الاتعلق لا يختار العبد هو المسمى بالمشيئة والارادة والوجود من لازمهما اذ لم يكن ملزم العجز  
ووجوده عنه بخلاف العباد قال في العلامة فاما اشير الميمنة عامة الكتب في بيان هذه المسئلة ولكنها تشكك لان  
ما ذكره يشي الى ان الایجاد هو المفعول لا المفعول لشيئة وليس كذلك فان المشيئة مفسرة في اكثر الكتب بالارادة  
لا بالایجاد ومستعمل في القرآن والحديث وفي تركيب كلام الناس بمعنى الارادة دون الایجاد قال الله تعالى وفيه  
ما دون ذلك لمن يشاء وفيه من يشاء في ربه وقال عليه السلام ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد  
فاقعد واما ان كلامهم ولخصه ان القائل يقول شئت طلاقك لا يبرى الا بغيره جعل الذي هو بمعنى الوجود ومصدرا واخذ منه  
الفعل لان المشيئة مصدر شئ بمعنى اراد فمذا الطلاق يتحمل ان يكون المشي بمعنى الایجاد وشئت بمعنى اوجبت فلان  
الایجاد يتحمل هذا اللفظ لا يوجد فيحتاج الى النية بخلاف الارادة فانها لا تتحمل معنى الایجاد فلا يقع به الطلاق وان نوى  
لان النية لم تصادف محلا كما في قوله بوجبت طلاقك واجبت طلاقك ونسب المبدء لكونه قال لما شئ في الطلاق  
ينوي به الطلاق فمالت شئت فهي طالق وان لم يكن له رية لا تطلق ولو قال لما يريد الطلاق او اوى الطلاق  
فمالت قد فعلت كان باطلا وان نوى لان الارادة من العبد نزع عن خلقه فمالت شئت لا يقع وبها لان المشيئة  
في صفات المخلوقين الزم من الارادة والهوى لانه لا يرى ان المشيئة لانه كرمه فانه لى غير العقل وقد تذكر

الارادة فقال الله تعالى فوجعا فيها جدارا يريد ان ينقض فاقامه وليس الى الجدار ارادة وفيه اهل وقال الازهر  
 في الذي قالوه من الفرق بين الارادة والمشية ضعيف لان من اهل اللغثة كالجوري وصاحب الديان وغيرهما لم  
 يشترطوا فيها قال الجوري في الصحاح في كتاب الالف الممهدة المشية هي الارادة وقال في باب الدال الارادة هي المشية  
 وكذا قال في الديوان وقد صرح اسماعيل بن كعب الكلام ان الفرق عند اهل السنة بين الارادة والمشية وقول الازهر  
 ان المشية المذكورة منتهية الى غير العتلاء فيه نظر لان ابن السكيت انشد في الاصلاح يا مهابه جوار عذراء اذا اتى فزنت  
 لما شام من الشعير والمشية هي الما وشعره ابو محمد بن الحسن بن عبد الله السيرة في العيرج ووجهه عند اهل اللغة وشاد  
 الارادة الى المعنى مجاز وكلامنا في الحقيقة ولا نسلم ان المشية تستعمل في مثل ذلك مجازا وقد فسر الارادة بتخصيص  
 احد المقربين بالوجود فتكون هي ايضا مبنيّة على الوجود وشعره في الطلاق بقوله شدت ملائك بالاتفاق فينبغي ان  
 يقع بقوله شدت ملائك ايضا لانها مترادفان سواء في المعنى يؤيده ما ذكره في خلاصة الفتاوى بقوله وقال في تنقيح  
 وفي القياس كل ذلك سواء انتهى والمآل ان لا يقع كما شتم من الائمة الذي في الاصل قد ذكرناه هم وكذا اذا قالت  
 شدت او انشأ الى او شدت ان كان كذا الامر لم يجز بعد شئ اى وكذا الاليت الطلاق ايضا في اثنين العودتين قول الام  
 لم يجز لوجه قولها شدت او دخل الى الدار ونحوه لم يذكروا ان البائن به شبيهة بملقته وش والزوج فوض اليها بمشيئة ملقته  
 فبطل الامر من يداهم فليقع الطلاق وتطلب الامر ش لانها غاقت زوجا فيها فوض اليها هم وان قالت قد شدت ان  
 كان كذا الامر قد مضى فليقع ش يعني ان اعلقت مشيتها بما راض بان قالت ان كان الباني في الدار وهو في الدار يقع  
 الطلاق هم القاطن بشرا ما كان بنحو ش يعني في الحال التعليق كقولها انت طالق ان كان السما فتوقا فان قيل  
 يرد على ما اعلقت الرزل وقال ابو بصير في ان فعل كذا وهو يعلم انه فعل حيث لا يحكم بكفره فلو كان التعليق بشرا ط كان  
 تنقيحا لكان كافرا واجب بانه لا يرد لانه لا يفر على ما روى عن محمد بن مقاتل الرازي انه كيف فاطر الاصل وليس لنا  
 انه لا يفر على ما روى عن ابن شجاع وعن ابي يوسف ايضا فتقول لنا لا يفر لان الكفر انما يكون بتبديل الاعتقاد وهو  
 بهذا الكلام لم يتبديل الاعتقاد بل قصد ان يصدر في مقابلة او نقول بذواتنا لكانتية عن البين عن فاعيل  
 عليها احتما سيعن بغير المسلم ولو قال لمانت طالق او قد شدت او اذا ما شدت او متى شدت او متى ما شدت فوجت  
 لم يكن رواش فلما ان تطلق نفسها واحدة بعد ذلك لم ولا يتبديل على المجلس ش بالاجماع حتى اذا قامت من المجلس  
 او انقضت في عمل آخر او كلام آخر فلما ان تطلق نفسها واحدة لا غير ثم شرع في بيان كيفية اللع في هذه الصور المذكورة  
 بقوله هم لا كلمة متي ومتي فلا نعم لا الوقت وهي عامته في الاوقات كلها ش اى كل ما متي ومتي عامته فتعزم الاوقات

وكذا اذا قالت شدت  
 ان شاء الله او شدت  
 ان كان كذا لم يجز  
 ما ذكره في قوله  
 معاذة في دفع الطلاق  
 ونص الامم في ذلك قد  
 شدت ان كان كذا لم  
 طلق ان التعليق  
 كذا في خبر ولو قال لها  
 انت طالق اذا شدت  
 او اذا ما شدت او متى شدت

او متى ما شدت قد صح  
 لم يكن كذا ولا يقتصر  
 على المجلس ما كذا متى  
 ومتي ما فلو في الوقت  
 وهي عامته في الاوقات



عموم الاجتماع بان يطلق نفسها ثلثا بكلمة واحدة بان تقول طلقت نفسي ثلثا ثم فاذا كان شئ معنى كلمة كل ما  
 كونه كذا فكذلك شئ اى ايقاع طلاق من جملة ومباشرة قبل مناجاة واحد وقيل اى اى بكلمة  
 ان تقول طلقت نفسي ثلثا واذا بالجمع ان تقول طلقت وطلقت والاوّل صحيح ولو قال لها انت طالق  
 حيث شئت واين شئت لم تطلق حتى تشأش لان علق وقوع الطلاق في الحقيقة بالشرط لان حيث  
 واين من الظروف المكانية ولا تعلق للطلاق بالمكان لان الواقع في مكان واقع في جميع الامكنة فيصير  
 ذكر المكان لغو فبقي الطلاق معلقا بالشرط تشبها فلا يقع حتى تشأش كذا قال انت طالق ان شئت ثم وان  
 قامت من مجلسها فلا يشية لها شئ كما في قول انت طالق ان شئت ثم لان كلمة حيث واين من اسماء  
 المكان شئ كلمة حيث للمكان اتفاقا وقال الاخفش وقد ترد للادب ان ويلزم الاضافة الى الجملة اسمية  
 كانت او فعلية وندرت اضافتهما الى المفعول وان اتصلت بجاء الكاف ضمنته معنى الشرط وكلمة اين سوال  
 عن المكان وان قلت اين زيد فانما تسال عن مكانه ثم والطلاق لا تعلق له بالمكان فيلغو شئ اى يلغو  
 ذكر حيث واين ثم ويقي ذكر مطلق المشية شئ فكذا قال انت طالق ان شئت ثم يقتصر على المجلس شئ كما  
 قوله انت طالق ان شئت فان قلت اذا لقي ذكر المكان فيبقى قوله انت طالق شئت فيغيب ان يقع  
 الطلاق كما لو قال انت طالق وعلت الدرافة يقع الطلاق الساعة فمن اين فيما معنى الشرط قلت  
 قالوا ان حيث واين يعنيان ضربا من التانيه وحروف الشرط ايضا تفيد ان ضربا من التانيه فيشترط ان  
 في معنى التانيه فيجعلان مجازا عن حرف الشرط فان قلت اذا جعل مجازا عن اذا فلا يخل بالقيام عن مجاز  
 فلم يجزا مجازا عن اذا اجيب بان جعلها مجازا عن اى اولى التمهيد في معنى الشرط فكما انت اصلا في باب  
 والاعتبار بالاصل الا ان غيرهم بخلاف الزمان لان له تعلقا بشئ اى لان للطلاق تعلقا بالزمان لان  
 الزمان قد دخل في ماهية الفعل ليدل فعل الطلاق على الزمان ثم حتى يقع في زمان دون زمان شئ يعني  
 في زمان يتقبل دون ان الحرف فوجب اعتباره شئ اى اعتبار الزمان ثم خصوصاً شئ كما لو قال انت طالق  
 وعاء ثم او عواشك كما لو قال انت طالق في وقت ثبوتها وتعمد اليها لتمييزها بعبارة وعاء الفعل معنى وجب وان قيل للمانت طالق  
 كيف شئت طلقت تطليقة تلك الرجعة شئ قوله تلك الرجعة جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقت ضمنته  
 لقوله تطليقة وقوله معناه شئ اى معنى قول محمد لانه ذكر المسئلة في الجامع الصغير وقال طلقت تطليقة تلك  
 فيها ثم قبل شية المرأة شئ اما اذا اشارت المرأة الواحدة اليك او اشارت لغيرك فذلك اذا نواها الزوج

فاذا كان كذلك

خلوه فذلك لا يقيع

جملة وجمعا ولو قال

لها انت طالق حيث

شئت او اين شئت

لم تطلق حتى تشأ

وان قامت من مجلسها

فلا مشية لها كذا

حيث واين من اسماء

المكان والطلاق كذا

بالمكان فيلغو ويقي

ذكر مطلق المشية

فقتصر على المجلس شئ

الزمان لان له تعلقا

حتى يقع في زمان دون

زمان فوجب اعتبار

خصوصا وعموما

وان قال لها انت

طالق كيف شئت

طلقت تطليقة

بملك الرجعة

معناه قبل الشية

فان قالت قد شئت واحدة بائنة مني لعني عقيب قولها انت طالق كيف شئت هم او قالت  
واحدة بالعتق او ثلثا وقال  
الزوج ذلك نوبت جهنم  
كما قال لان عند ذلك  
ثبت المطابقة بين  
مشيتها وارادته اما اذا  
ارادت ثلثا والزوج اراد  
واحدة بالعتق او على القلب  
تقع واحدة رجعية كانه  
لغيره فعدم الموافقة  
ففي ايقاع الزوج وان  
المحضر والنية يعتبر فيهما  
فها قال الزوج على موجب  
التخيير قال رضي الله عنه  
قال في الاصل هذا قول  
ابي حنيفة لا وعندنا لا يقع  
ما لم يوقع المرأة فقتله  
رجعية او بائنة او ثلثا  
وعلى هذا الخلاف

ويومئذ قولهم فان قالت قد شئت واحدة بائنة مني لعني عقيب قولها انت طالق كيف شئت هم او قالت  
ش اى او قالت شئت هم ثلثا ش طلاق هم وقال الزوج ذلك نوبت ش اى الحال قال الزوج نوبت  
ما قالته المرأة من البينة بالواحدة وبالثلثا هم فهو كما قال ش اى فالمرء كما قال الزوج هم لان حمدا ذلك  
ش اى لان عند قول الزوج ذلك نوبت هم ثبت المطابقة بين مشيتها وارادته ش اى بين مشيتها المرأة  
وارادة الزوج فيكون الواقع على ما ذكرهم اما اذا اراد ثلثا ش اى ثلثا طلاق هم والزوج جهة ش  
اى واراد الزوج طلاقه واحدة بائنة وعلى القلب ش بان اراد المرأة واحدة بائنة واراد الزوج ثلثا هم يقع  
واحدة رجعية لانه لعني تصرفا لعدم الموافقة ش اى المطابقة بين قولها وقول الزوج هم ففي القاع الزوج  
ش اى لعني في قولها انت طالق كيف شئت لانه اصل الطلاق فلا يثبت به صفة من ان لم يحضر البينة ش اى لعني اذا لم  
يزال الزوج شيئا من عتبه مشيتها ش فيقع ما اشارت سواء اشارت الواحدة البائنة او الثلثا هم فها قالوا ش اى فها  
قال المتأخرون هم جريا على موجب التخيير ش لان الزوج غير بائنة وصف الطلاق بقوله كيف شئت فيجوز على  
موجب تخييره وانما قال المصنف فيما قالوا لانه لم يرد فيه نص من المتقدمين قال لا تزاوى والظاهر ان يقع الرجعي  
اذا لم يرد الزوج شيئا على اشارة الجامع الصغير لانه وقع الواحدة البائنة او الثلثا بمشيتها اذ انوى الزوج  
فعلم انه اذا لم يرد شيئا لا يقع البائن والثلثا فيبقى القاع اصل الطلاق وهو الرعي هم قال ش اى المصنف  
رحمه الله هم قال في الاصل ش اى قال مجر في المبسوط هم فها قول في حقيقته رضي الله تعالى عنه ش اى المذكور  
من الاحكام المذكورة قول في حقيقته رحمه الله تعالى انما قال المصنف ذلك لان محله رحمه الله لم يذكر الخلاف  
منه الجامع الصغير وانما ذكره في الاصل هم وعندنا لا يقع ما لم يوقع المرأة ش اى لعني لا يقع ش اى لم يشأ المرأة  
هم فها ش اى المرأة هم رجعية ش اى تطليقة رجعية هم او بائنة ش اى او ثلثا بائنة هم او ثلثا ش اى او ثلثا  
ثلثا تطليقات والاصل انها محرمة من هذه الاشياء فان قيل كيف يباح لها ان تطلق نفسها ثلثا والزوج لاهل  
ان يطلقها ثلثا اجيب بان يجوز ان يكون المراد بقول ان شاءت نفسها ثلثا بمشيئته القدرة لا شئته البائنة  
كما في قولنا تاركها فليومئذ ش اى فليكن على انه روى عن الحسن بن زيار عن ابي حنيفة ان ذلك يباح لها  
في تخيير وفي الفوائد النظرية لو طلقت نفسها ثلثا على قولها او متين على قول ابي حنيفة لا يكره لانها مضطرة  
الى ذلك لانها لو فرقت خراج الامتن يد باجلاف مالو اوقع الزوج ذلك هم وعلى هذا الخلاف ش اى الخلاف  
المذكور من ابي حنيفة وصاحبيه هم اتفاق ش اى لعني اذا قال لعنه انت حر ككيف شئت لعني عبيده في الحال

المرء



ولا شئ فيه لم عندهما لما عتق قبل المشقة وبه قال الشافعي لم لما شئ اي لاني يوسف ومحمد انه نفوس الطلاق  
 اليها على اي صفة شئت فلا بد من تعليق اصل الطلاق بمشيتها قبل ان يداو لم تعليق اصل الطلاق كيف اشارت  
 لان الوصف لا يتحقق بدون الاصل لم ليكون لها المشقة في جميع الاحوال شئ يعني سواء كان مامعنى  
 قبل الدخول او بعده شئ وقد فسره بقوله اعني قبل الدخول وبعده فلا يقع الطلاق بدون مشيتها عندهما  
 كما في قولك انت طالق ان شئت او كم شئت او حيث شئت او اين شئت مامعنى عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
 ان كل بنية كيف الاستيصاف شئ اي للسؤال عن وصف الشئ لم يقال كيف اسبغت شئ اي صحح امره كقول  
 وهو اسم وتقبل على جميع احد هما ان يكون شئ عاصوكيت قطع والثاني هو الغالب في ان يكون استصفا  
 حقيقة كوكيت زيد او غير حقيقة كقولك تعالى كيف تكفرون بالله فانه خرج منجب تعجب فان كان وضع كيف  
 لسؤال الحال لان الذات كان لوصف الطلاق في البيونة العدة متعلقا بالمشقة ودون اصله ولكن في  
 غير المدخول بها لا مشقة لها بعد وقوع اصل الطلاق للحصول البيونة وفي المدخول بها يقع ما اشارت اذا وقعت  
 نية الزوج الزوج واذا خالفتم وقع الطلاق الزوجي لم والتوفيق في وصفه شئ اي وصف الطلاق لم شئت  
 وجوده على شئ اي اصل الطلاق لان الوصف قائم به وهو وجود الطلاق بوقوعه شئ اي بوقوع الطلاق فان  
 علت لما كان تفويضا في وصفه لم مشيتها فيجب ان يكون شئ متقبلة في اثبات ما اشارت بالنية الزوج كما  
 سائر التفويضا فيجب ان يكون الزاوي ذكره وان لما المشقة في اثبات وصف البيونة او الثلاث بالنية  
 الزوج وما ذكره في الكتاب قول الجصاص مامعنى ان قال امانت طالق كم شئت او ما شئت طلقت نفسها ما اشار  
 لانها شئ اي لان كم وما هم متعلقان في اي وقت ونزل اليها شئ اي عدو اشارت شئ اما كم فانه كناية عن العدة ولا  
 على سبيل التبيين الا ترى الى قوله كم وجمعا عندك وكم غلام ملك في الاستدنامية والخبرية فوقع عامة  
 لا بها مامعنى ان طلق ان اشارت واحدة وان اشارت شئتين ان اشارت ثلاثا مامعنى فاذا قامت المحل  
 بطل شئ اي لا يقع شئ لان هذا التملك والتملكيات تقتصر على المجلس فاذا وجب لبيل اعراض  
 من القيام من المجلس ومن الاث تغال لمبيل احس به حيث يقع المجلس بطلت مشيتها ولم يقع بعد  
 ذلك شئ بمشيتها مامعنى ان دت الامر كان رد لان هذا امر واحد شئ هذا احتراز عن كلما وقوله وهو خطاب في الحال  
 شئ احتراز عن اذا وتي معنى اذا التملك في الحال لانه ليس في كلامه ذكر الوقت مامعنى جبا في الحال شئ  
 لا يقال ان كم تستعمل في العدة والواحد ليس بعد فني ان يملك الواحد لا نقول ان الواحد اصل العدة

لها انصرف عن التعلق  
 اليها على اي صفة  
 شئت فلا بد من  
 تعليق اصل الطلاق  
 بمشيتها ليكون لها  
 المشقة في جميع الاحوال  
 اعني قبل الدخول وبعده  
 ولا بنية كيف ان كلمة  
 كيف للاستيفاف  
 كيف اصح في التفويضا  
 في وصفه مشقة خبرها  
 واصله خبر الطلاق بوقوعه  
 انت طالق كم شئت  
 او ما شئت طلقت  
 نفسها ما اشارت  
 لانها ليست علوان  
 للعدد فقد فوض  
 اليها اي عدد اشارت  
 فان قامت من مجلس  
 بطل وان ردت  
 الامر كان رد لان هذا  
 امر واحد وهو خطاب  
 في الحال فيقتضيه  
 الجواب في الحال

وان قال لها طلق  
ففسخ من ثلاث  
ما شئت فقلها  
ان تطلق نفسها  
واحدة او اثنتين  
ولا تطلق ثلثا  
عند ابى حنيفة  
وقال تطلق ثلثا  
ان شأوت كل كلمة  
ما حكمت في التعميم  
وكلمة من قد تستعمل  
للتعريف فيجعل على  
تمييز العنصر كما اذا  
قال كل من طلع  
ما شئت او طلق من  
نساء من شأوت  
ولا حقيقة ان كل كلمة  
للتعريف في التعميم  
فيجعل فيها مستشهد  
تزداد التعريف في كل كلمة  
اظهار السامع احتياجه  
الصفة وهي البنية  
حتى لو قال من شئت  
كان على المصنف

وفي الفرق يستعمل في العدد الا ترى لو قيل كم معك استفهام الجواب عن الواحد فثان قيل كم يستعمل للعدد ويستعمل  
للموت كقول تعالى ما دمت حيا فوقع الشك في نفوذ العدد وقلنا ثبت العدد بالشك اجيب بان هذا معارض  
بشكله فالما علمنا بمعنى الوقت لا يطلب بالقيام من المجلس ولو علمنا بمعنى العدد يطلب فوقع الشك بكونه مواردا  
المجلس فلا يثبت بالشك ثم رجعا جانب العدد باصل آخر وبرهان التفويض بمعنى التملك والتمليكات تقتصر على المجلس  
وانما يكون لو كانت معمولا وبمعنى العدد لا بمعنى الوقت قال لا كل في نظر الانغية معنى التعليق في وقت  
على مواردا المجلس في معارض جتا الترتيب والبرهان التملك في معنى التعليق والاول كالاصل فالترتيب به او  
هم وان قال لما طلق نفسك من ثلاث ما شئت قلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين ولا تطلق ثلثا عند ابى حنيفة  
رضي الله تعالى عنه وقال لا تطلق ثلثا ان شئت لان كل كلمة بالتميم وكلمة من قد تستعمل للتعريف في اي للبيان كما في  
قوله تعالى فاجنبوا الرجز من الاوثان وقد يكون اغية فاذا عرفت ذلك قد اجتمع في كلامه الاحتمل والحكم فعمل  
المجلس على الحكم كما هو الاصل وقال اصنف رحمه الله تعالى في فعمل على تمييز العنصر في اي يحيل بيان العموم لعموم  
العنصر اي لتعريف المطلق من سائر الاشياء في التفويض او بعبارة اخرى في البسوط كما اذا قال كل من طلع ما شئت  
شليم الاذن هم وطلق من كان شئت في فطلاق المطلق من شأوت نساء هم ولا في حنيفة رحمه الله تعالى ان كل كلمة  
من حقيقة للتعريف في فية نظر لان من تأتي بمعية عشرة الغالب عليها ابتداء الغاية حتى ادعى جماعة ان سائرهما  
راجعة اليهم والتميم في اي كلمة بالتميم فعمل بهما لان الاكل ان عمل بحقيقة الكلام ملزم بدليل الجواز  
وقال لا تترامى لا يقال ثلثي على هذا ان تطلق نفسها واحدة لان الواحدة ليس فيها معنى العموم اصلا وبمعنى  
حرف الا انقول لما ملكت اثنتين سبكم الامر ملكت الواحدة ايضا وهذا ما خرج به خاطري في هذا المقام قلت سبق لهذا  
غيره لان الاكل سال بنا واجاب بقوله بانه يتنازل الواحدة ولا تهم وفيما شهد به بش هذا جواب عن قول  
ابن حنيفة رحمه الله تعالى في قوله كما اذا قال كل من طلع ما شئت فعمل بهما لان الاكل ان عمل بحقيقة الكلام ملزم بدليل الجواز  
التميم في اي كلمة بالتميم فعمل بهما لان الاكل ان عمل بحقيقة الكلام ملزم بدليل الجواز  
والكرم وذلك بالعموم والعموم اللفظية وهي كشيء في لان النكرة اذا وصف بصفة عامة تعمم حتى لو قال من شئت  
ش يعني لو قال طلق من نسائي من شئت هم كان على الخلاف في المذكورين ابى حنيفة وصاحبه ثم عنده ان  
طلعت نفسها ثلثا لا يقع قروح لو قال لمانت طالق ثلثا الا ان تشاء في واحدة فتشأت واحدة يقع واحدة  
عند ابى يوسف وقال محمد لا يقع شيء ولو قال طلع ما شئت اريد وشئت او قال انت طالق لئن شئت اريد وقلنا او شئت  
كان على المصنف





ما لم يزوج ولا يتيق ما لم يملك قال لا رد في و ابن حبان الوليد بن سلمة كان يقع الخريث على الثقات  
 لا يجوز الاحتجاج به وقال أبو كذاب وحديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه عند الدارقطني من روايته عبد الله  
 وهو ابن داود عن ابن جبر عن عمرو بن شعيب عن طاووس عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لا طلاق قبل تكاح ولا تزويجا لا يملك ورواه ايضا من رواية يزيد بن عياض عن الزهري عن سفيان  
 السيب وداود بن معاذ بن جبل مسلا وكذا سفيان بن السيب ورواه ايضا ابن عدي في الكامل من روايته  
 عمرو بن عمرو عن ابني فاطمة السخني وعمرو بن عمرو وروى الموضوعات وابن فاطمة مجهول لا يعرف وحديث ابن عباس  
 عنه الى الحكم عن ايوب بن سليمان الجندي عن ربيعة عن ابن ابي عبد الرحمن عن عطاء بن ابي بريح عن ابن عباس  
 مرفوعا وقال ابن عبد الجوت في احكامه سناؤه ضعيف وسليمان بن ابني سليمان شيخ ضعيف وقال ابن عيينة ليس بشيء  
 وحديث اسبغ ثعلبة ثعلبي عن الدارقطني من روايته لبيبة بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن مردان عن  
 ابني ثعلبة ثعلبي قال قال لعمري الحديث وفيه الطلاق الا بعد تكاحهم ولنا ان هذا في ابي التعلين بالشرط  
 ثم تصرف بين ش من الحالف في ذمته نفسه ثم لوجود الشرط والبداءش وهو التعليق ثم لصحة قيام الملك في الحالف  
 ش كاليمين بالبداءش والنفذ المعلق بالعتق ثم لان الوقوع عند الشرطش اى لان وقوع الطلاق عند  
 وجود الشرط لا يقع قبل وجوده فمن وجود الشرط يحصل ملك الطلاق لان التزوج سبب لملك الطلاق وذمته  
 الحالف كافيته لصحة اليمين لا يلية هم والملك يتيقن عنده ش اى عند الشرط ويصح مع احتمال الملك عند الشرط  
 منع المتيقن بالملك اولى وبما ان من قال لامرأة ان دخلت الدار وان اتممت عند وجود الشرط بان تصير  
 طلاقه فلان يصح بنا المتيقن اولى هم قبل ذلك اثره المنعش اى قبل وجود الشرط اثر الشرط لم يمنع اياه  
 من ان يحصل بالحل هم وهو قائم بالمتصرفش اى تصرف اليمين الحلف قائم بالمتصرف ولا حاجة الى اشتراط  
 الحل بل ذمته الحالف كافيته هم والحديثش اى الحديث الذي اتجه به الشافعي ومن معه المذكور هم محمول على  
 نفى التخييرش اى لا طلاق قبل النكاح من غير اداء المنع وهو الطلاق حقيقة لا المعلق وتيقنه انهم نكحوا عليه السلام  
 عن كون ذلك الطلاق فقال لا طلاق قبل النكاح وليس الكلام فيه وانما الكلام في تعليق الطلاق بالنكاح  
 ما رواه ليس جازم وليس في الحديث ما يدل على نفي قيام شبهة من الحل على ش اى حل الحديث على التخيير هم ما رواه  
 عن السلفش اى مروى عنهم كاشعبي هو عامر بن شعيب من كبار التابعين نسبة الى شعيب الاصغر بطعن بالوقوف  
 هم الزهري شيخ محمد بن مسلم بن عبد الله بن جهميد بن شهاب ونسبته الى هم غير جاش اى غير الشعبي والزهري

ولنا ان هذا التصريح  
 لوجود الشرط والخبر  
 فلا يشترط لصحة قيام  
 الملك في الحال لان التزوج  
 عند الشرط والمالك متيقن  
 به عنده وقبل ذلك اثره  
 المنع وهو قائم بالمتصرف  
 والمحديث محمول على نفى التخيير  
 والحمل مأثور عن السلف كالشعب  
 والزهري وغيرهما

واذا اضافه الى شرط  
وقر عقيب الشرط  
مثل ان يقول لا هو  
ان دخلت الدار فانت  
طالق وهذا بالاتفاق  
لان الملك قائم في الحال  
والظاهر بقاؤه الى  
دخول جرح الشرط فصح  
بمينه او ايقاعه ولا يفتقر  
اضافه الطلاق الا  
ان يكون المحالف ملكا  
او يضيفه الى ملك  
لان الخراج لا بد ان يكون  
ظاهرا

مثل سالم والقاسم وابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز والاسود وابي بكر بن عبد الرحمن وكلول فان ابابكر بن  
ابي شيبة خرج عن ما دلا في مصنفه في رجل قال ان تزوجت فلانة فمضى طالق او يوم اتزوجها فمضى طالق قالوا  
هو كما قال وفي لفظ اخر ذلك عليه ص واذا اضافه الى اي اضاف الى الرجل الطلاق هم الى شرط وقوع عقيب الشرط  
مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق لان المعلق بالشرط كالمنجز عند وجود الشرط وهو بهذا  
بالاتفاق شرط اخر غير من المسئلة المتقدمة اعني قوله ان تزوجتك فانت طالق لان فيها خلاف الشافعي كما  
قال الامراء في يجوز ان يكون استثناء عن المسئلة التي بعدها اعني قوله لا غنية ان دخلت الدار فانت طالق  
ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق لان فيها خلاف ابن ابي ليلى فعنده تطلق هم لان الملك قائم في الحال  
بما جازا جواب عما يقال سلمنا ان الطلاق يقع عقيب الشرط اذا كان الملك حينئذ قائما اما اذا زال فلان ينبغي ان  
يصح يمينه اصلا لاحتمال زوال الملك فاجاب بقوله لان الملك قائم في الحال لكونه متحققا في الحال هم وبظاهر  
بقاؤه الى وقت وقوع الشرط لان الاصل في كل ثابت استمراره خصوصا النكاح الذي هو عقد العمر ومجبه الاحتمال  
الزوال لا ينفك الية لانه ليس بناشي عن الدليل فلم يصح تعليقه بالنظر الى تيقار الملك ظاهرا او وقع كلامه على  
يمينه على سلمنا لان التعليقات ليست بانبات في الحال عندنا وانما تنقلب اسبابا عند الشرط وعلى اصل الاشياء  
ايقاعا لان التعليقات اسباب عنده في الحال والملك في الحال موجود ثم يصحش ان تعليقه على المسلمين  
هم يميناش اي من حيث انه يمين عندنا هم وايقاعاش اي اوصح من حيث الايقاع عنده وقال الكاكي مشددا  
لاصحنا بنات في هذه المسئلة ولنا قوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون وقد صح عنه فلا يخرج  
ذلك من العموم بما لا يشك فان احاديثهم ضعيفة وقد ضعفنا ابن منيل لقاضي ابو بكر بن العرس في الاشياء  
فقال لا يخرج احاديثهم ليس لها اصل في الصحة فلا يشتغل بها ولما عمل بها مالك وبرقية والاوزاعي من اهل الحديث  
انتم قلتم هذا الحديث ذكره المصنف في فصل بعد طلاق السنة وبذا حديث غريب وكيف يقول الكاكي وقد  
صح عنه واما هذه المصنف ايضا في باب المجرى لم يلفظ المعنوه عوض المجنون واخرج الشافعي عن عطاء بن عجلان  
عن عكرمة بن خالد النخعي عن ابني بن نيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق  
المعنوه المغلوب على عقله وقال بذا حديث لا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان  
ضعيف ذاهب للحديث هم ولا يصح اضافه الطلاق الا ان يكون المحالف بالملكاش يعني الا اذا حلف في الملك  
هم ايضا في ش اي ويضيف الطلاق هم الى ملك لان الجزاء لا بد ان يكون ظاهرا في اي ظاهر الوجود او غائبا في

لم يكن من شيء من الجواهر من غير ما يشي بوقوع الجزاء فيها اذا كان المقصود منه المنع بان قال ان دخلت الدار فانت  
 طالق فمضى تقدير الارتفاع على دخول الدار فمضى الطلاق لانه وانفقته وانما يتبين ان وقوعه طاقا لما قالوا ان  
 طالع برف الشريعة يدل على انهم لما في قوله ان لم تدخل الدار فانت طالق فان قيل لو قال لها ان نخصت فانت  
 طالق صحيح لانه لا يكون فيها فائدة اليقين وهو المنع كما انما في قارعة على منع حيفها قيل الاعتبار للعلل  
 لا للمناورات ان الحكماء في الكلمات التي الافراد والتحمل في الافراد لا ينفذ في نظر لان الحكماء في ان يكون مثلاً  
 الافراد فاذا لم يشهدوا لا يكون كليا انتهى قلت السؤل والجواب لا كما في النظر لانه لا ينفذ ولكن في نظر لا ينفذ كليا  
 ثم يتحقق معنى اليقين ش بالنصب عطف على قوله ليكون هم وبه القوة ش اي قوة خوف نزول الجزاء والخوف  
 انما يحصل بكون الجزاء غالباً لوجود عند الشرط طهر والظهور ش اي تلبو الجزاء هم باحد ذين ش وهو يكون الخائف  
 او خفيهما الى الملك هم والاضافة الى سبب الملك ش اي اضافة الطلاق الى سبب الملك وهو التزويج هم بمنزلة  
 الاضافة اليه ش اي الى الملك وذلك فيما اذا قال لا جنبية ان تزويجك فانت طالق وهو بمنزلة اضافة الطلاق  
 الى الملك لان الجزاء من الوجه وعند وجود الشرط فيه قوله ان تزويجك بمنزلة قوله ان ملكك بالتزويج  
 هم لانه ش اي لان الجزاء من غير سبب ش اي سبب الملك هم قال قال لا جنبية ش هذا اذ قيل على ما  
 من الاصل يعني اذا قال الرجل لامرأة اجنبية هم ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزويجها فمضى الطلاق  
 لان الخائف ليس بالملك وبما اضافة الى الملك وسببه ولا يثبت واما ما في الخائف في هذه المسألة لم يكن بالملك  
 ولا ينفذ الى الملك وسببه ولا يثبت واما ما في الخائف في هذه المسألة لم يكن بالملك  
 فيبقى ان يقع الطلاق منه بهذه الصورة لان المطلق بالشرط لا يجوز عند وجود اجيب بان المعلق انما يكون كالمشترط  
 اذ صرح التعليق ولم يصر في هذه الصورة لا يقدر في نصيب كلامه ان تزويجك ودخلت الدار فانت طالق لا  
 كلامه صحيح بدون تقدير التزويج ولا يخفى ذلك هم وانما في الشرط انما لم يقل حروف الشرط لان كلمة ان خوف  
 وحده والباقي اسماء وكلمة هم ان ش وبه الاصل في باب الشرط لا يدخل على الفعل وفيه خطر من سائر الاضافات  
 فانما تدخل على الاسم وليس فيه خطر في الثلاثة معان انما في الاول معنى بمعنى نحو ان الكافون الا في غرضه والثاني  
 ان يكون مخففة في التقية نحو ان وجبنا اكثرهم لغاتين والثالث ان يكون زائدة نحو ان طلبا بين هم ان  
 ش ما علم ان اذا تردد على وجهين احدهما ان يكون للمناجاة فيختص بالمجلة الاسمية نحو خرجت فاذا زيدا والثاني  
 يكون ظرفاً للمستقبل فتضمن معنى الشرط فيختص بالمجلة الفعلية ويكون الفعل بعد ما فيها كثيرة او مضارعاً ودون

ليكون مخففاً فيتحقق معنى العين  
 وهو القوة والظهور باحد  
 هذين والاضافة الى سبب  
 الملك بمنزلة الاضافة اليه  
 لا طاهر عند سببه  
 فان قال لا جنبية ان دخلت  
 الدار فانت طالق ثم تزويجها  
 فمضى الطلاق لان  
 الخائف ليس بالملك ما اذا  
 الى الملك وسببه ولا يثبت  
 من واحد منهما  
 الفاظ الشرط ان اذا

هم واذا ما دعتي شي حتى ترد علي اربعة اوجبه استغناء مني مني نصر الله واسم شرط كقولته حتى اصنع العمامة تعرفون  
 واسم رادف للموسط يقال وصنت متي كمي وسط كمي وحرف بجي من اوفى وذلك نعت بذي ليقولون ان  
 من كذا مني صحتي ماش وعلت ماني متي وكلاهما لزمان هم وكل من شرط في السهم موضوع الاستعراق انما هو  
 منجز قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع منجز قوله تعالى وكلهم آتية واجزا المفرد المعرف منجز كل زيد  
 حرم وكلما شرط في قوله ذكر المصنف الفاظ الشرط هنا صانع كلمات وفي جوامع الفقه حروف الشرط ان واذا ومتي وتحي  
 ولولا قال بن نفيس في شرح الفصل الاسماء التي يجاز بها احد عشر من وما وما وما وما والظروف اين وان  
 ومتي ومنه تاوميشا وانما واذا ما او عليا ماني المحلل في شرح الجمل ايا وكيف اعنه الكونين ولم يذكر واكلا وكلا  
 وجميعا منجز مثل ان وفي الروضة للمنفرد رحمه الله الفاظ التي تعلق بها الطلاق بالشرط من واو واذا ومنه  
 ومنه واو ايها وماي وليس فيها ما يقتضي التكرار الاكلام وانما لم يذكر المصنف كلمة لومع لانه بالشرط وضعنا ذكر في  
 شرح الفصل باعتبار ان عمل الشرط معنى لا لفظا وغيره بالمثل لفظا ومعنى من سيجز من في مواضع المجموع في غير موضع  
 المجموع ايزم وفول الفارسي من ان الشرط مشتق من العلامة من هذا الكلام لا يتيقن لان معنى ان الشرط  
 هو ان يتيقن الصانع معنى واحدا من انظر الشرطون لفظا لعلامة غير ان الشرط تنكفا وقالوا الشرط بالتحريك  
 العلامة فقهية كلاما الشرط مشتق من العلامة اي من الشرط الذي هو بمعنى العلامة ثم اعلم ان الشرط مشتق  
 من الشرط الفتح الراء الذي بمعنى العلامة لامن شرط الحاكم بشرط العيمن فانه يسكون الراء على شرط في الكثرة  
 والشرط في الفتح كقولهم وانفس في جميع فليس والما الشرط بالتحريك فيجب على الشرط ومنه ذكر الشرط الساتر اي  
 علامتها والشرط هنا عبارة عن امر متعطل على خط الوجود في نفسه واشباهه كقولك ان زيتني اكرمتك وان  
 تبتني ابيتك فمن هذا يعرف ان كلمة ان هي الاصل في باب الشرط لانه جازها على الفعل وفيه خط بحد في سائر  
 الفاظ فانما تدل على الاسم وليس فيه خط وانما المجازاة باعتبار تضمنها معنى ان نكح ان شئني على هذا ان الاصل  
 كل في المجازاة الدخول على الاسم خاصة الا ان الاسم الذي يتعقبه يوصف لفعل لا محالة فيكون ذلك الفعل في  
 معنى الشرط كقولك كل عبد اشترته فهو حر وكل امرأة تزوجتني طالق فالق كل بحرف الشرط ثم اعلم ان الشرط  
 شرعية وعقلية وعرفية فالشرعية كالوضوء للصلاة والعقلية كالبيعة مع العلم يلزم من وجود العلم وجود  
 ودون العكس والعرفية ويقال لها الشرط العاديه ايضا كالسلم مع صعود السلم فيكون العلم بوجود السلم والعرفية  
 المتعلقة كما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق فانه يلزم من وجود الشرط وجود الدار وهو فليز من قوله

واذا ما دخل وكلاما متي  
 ومتي ما لان السروط  
 من العلامة



وتجوز الطلاق من هذه الالفاظ ش اى ان واذا الى اخرها من ما يليها افعال من يستغنى عنها كقولك لا تنكح  
 بشرط حقيقة لان ما يليها اسم الشرط يتعلق به الجراء والاجزى يتعلق بالافعال الاله المحن بالشرط يتعلق بفعل بالاسم  
 الذى يليها مثل كل عبد اشترته وكل امرأة اتزوجها ولمن ذكره الخاتمة في ادوات الشرط هم فكيون علامات على  
 الحثش اى فتكون الافعال علامات على الحثش اى على الجراء هم ثم كلمة ان حرف للشرط ش اى خالص  
 الشرط هم لان ش اى لان نشان هم ليس فيها معنى الوقت ش لكونها اسلا في باب الشرط بدخولها على الفعل  
 وفيه نظر فان قلت قد جاء في الاسم ايضا كقول تعالى ولان احد من المشركين استجارك وقولك تعالى  
 ان امرءك فينفض ان يكون اسلا قلت الفعل فيه مضى لغيره الظاهر تقديره ان استجارك اسدا ان بك  
 امرءا وانما حذف ليلا يلزم الجمع بين المنفرد والمفرد وما رواه ش اى ما رواه كمنه ان هم لم ينجس اى لان  
 باعتبار تضمنها معنى ان هم وكلمة كل ليست بشرط حقيقة لان ما يليها ش اى لان الذى يليها هم اسم ش ولا يفتعل  
 هم والشرط ما يتعلق به الجراء والاجزى يتعلق بالافعال الاله المحن بالشرط يتعلق بفعل ش اى للملازمة الفعل  
 هم بالاسم الذى يليها مثل قولك كل عبد اشترته فهو حثش وكذا اذا قال كل امرأة اتزوجها فمى طالق هم قال ش  
 اى القدورى رحمه الله تعالى هم فمى هذه الالفاظ اذا وجب الشرط اشملت اليمين اتمت لان ش اى لان هذه  
 الالفاظ اى ان واذا ذكرها هم غير متفنية للعموم والتكرار لانه فوجود الفعل مرة تيم الشرط ولا يقاء للميمين بدو  
 ش اى بدوان الشرط وذلك لان اليمين تعليق جزاء معدوم والشرط اذا انتهى بوجوده مرة اعمد ولا تكرر  
 اللفظ على التكرار لا يلقى اليمين الاحكام هم الا في كل مكانا فانما تستغنى عموم الافعال ش وفي بعض النسخ تعميم الافعال  
 هم قال الله تعالى كلما نفخت جلودهم الاله ومن نزوة التعميم التكرار ش انما سائر الالفاظ الشرط فانما تكرر  
 على جنس الفعل لا التكرار ونسب الفعل تحقيق في المرة الواحدة فاذا وجد الفعل مرة اشملت اليمين ولا يقاء للميمين  
 اذا وجد الفعل ثانيا لا لارتفاع اليمين هم قال ش اى القدورى رحمه الله تعالى هم فان تزوجها بعد ذلك  
 اى بعد زوج آخر وتكرار الشرط ش اى الدخول هم لم يقع شيء لان باتيها الطلقات ثلاث المملوكات  
 من ذالك ما سبق الجراء وبقاء اليمين به وبالشروط اى بالجاء وبالشروط لان اليمين ذكر شرطه وجزاء  
 منه المتفق عن ابى يوسف لو قال كلما تزوجت امرأة فمى طالق فزوجها مرة طلقت وتزوجها ثانيا لا طلقت  
 ولا يثبت في ذامرتين كما في قوله المرأة التى تزوجها طالق قالما سل ان عند ابى يوسف ان كلما اذا وقعت  
 على المعينة فوجب التكرار وفي غير المعينة لا تقتضى واستدل على ذلك بما لو قال كلما اشترته بهذا الثوب

وهذه الالفاظ مما يليها  
 فتكون علامات على الحثش  
 ثم كلمة ان حرف للشرط لان  
 ليس فيها معنى الوقت ما وراء  
 ملحق بها وكلمة كل ليس  
 بشرط حقيقة لان ما يليها  
 اسم الشرط ما يتعلق به الجراء  
 والاجزى تتعلق بالافعال الاله  
 المحن بالشرط يتعلق بفعل بالاسم  
 الذى يليها مثل كل عبد اشترته  
 وكل امرأة اتزوجها ولمن ذكره  
 الخاتمة في ادوات الشرط هم فكيون  
 علامات على الحثش اى فتكون  
 الافعال علامات على الحثش اى على  
 الجراء هم ثم كلمة ان حرف للشرط  
 ش اى خالص الشرط هم لان ش اى لان  
 نشان هم ليس فيها معنى الوقت ش  
 لكونها اسلا في باب الشرط بدخولها  
 على الفعل وفيه نظر فان قلت قد  
 جاء في الاسم ايضا كقول تعالى  
 ولان احد من المشركين استجارك  
 وقولك تعالى ان امرءك فينفض ان  
 يكون اسلا قلت الفعل فيه مضى  
 لغيره الظاهر تقديره ان استجارك  
 اسدا ان بك امرءا وانما حذف ليلا  
 يلزم الجمع بين المنفرد والمفرد  
 وما رواه ش اى ما رواه كمنه ان هم  
 لم ينجس اى لان باعتبار تضمنها  
 معنى ان هم وكلمة كل ليست بشرط  
 حقيقة لان ما يليها ش اى لان الذى  
 يليها هم اسم ش ولا يفتعل هم  
 والشرط ما يتعلق به الجراء والاجزى  
 يتعلق بالافعال الاله المحن بالشرط  
 يتعلق بفعل ش اى للملازمة الفعل  
 هم بالاسم الذى يليها مثل قولك  
 كل عبد اشترته فهو حثش وكذا اذا  
 قال كل امرأة اتزوجها فمى طالق هم  
 قال ش اى القدورى رحمه الله تعالى  
 هم فمى هذه الالفاظ اذا وجب الشرط  
 اشملت اليمين اتمت لان ش اى لان  
 هذه الالفاظ اى ان واذا ذكرها هم  
 غير متفنية للعموم والتكرار لانه  
 فوجود الفعل مرة تيم الشرط ولا  
 يقاء للميمين بدو ش اى بدوان  
 الشرط وذلك لان اليمين تعليق  
 جزاء معدوم والشرط اذا انتهى  
 بوجوده مرة اعمد ولا تكرر اللفظ  
 على التكرار لا يلقى اليمين الاحكام  
 هم الا في كل مكانا فانما تستغنى  
 عموم الافعال ش وفي بعض النسخ  
 تعميم الافعال هم قال الله تعالى  
 كلما نفخت جلودهم الاله ومن  
 نزوة التعميم التكرار ش انما سائر  
 الالفاظ الشرط فانما تكرر على  
 جنس الفعل لا التكرار ونسب الفعل  
 تحقيق في المرة الواحدة فاذا  
 وجد الفعل مرة اشملت اليمين ولا  
 يقاء للميمين اذا وجد الفعل  
 ثانيا لا لارتفاع اليمين هم قال  
 ش اى القدورى رحمه الله تعالى  
 هم فان تزوجها بعد ذلك اى بعد  
 زوج آخر وتكرار الشرط ش اى  
 الدخول هم لم يقع شيء لان  
 باتيها الطلقات ثلاث المملوكات  
 من ذالك ما سبق الجراء وبقاء  
 اليمين به وبالشروط اى بالجاء  
 وبالشروط لان اليمين ذكر شرطه  
 وجزاء منه المتفق عن ابى يوسف  
 لو قال كلما تزوجت امرأة فمى  
 طالق فزوجها مرة طلقت وتزوجها  
 ثانيا لا طلقت ولا يثبت في  
 ذامرتين كما في قوله المرأة  
 التى تزوجها طالق قالما سل ان  
 عند ابى يوسف ان كلما اذا وقعت  
 على المعينة فوجب التكرار وفي  
 غير المعينة لا تقتضى واستدل على  
 ذلك بما لو قال كلما اشترته  
 بهذا الثوب

قال فمى هذه الالفاظ اذا  
 وجب الشرط اشملت  
 اليمين لانها غير مقضية  
 للعموم والتكرار لانه فوجود  
 الفعل مرة تيم الشرط ولا يقاء  
 للميمين بدو  
 التعميم التكرار ش انما سائر  
 الالفاظ الشرط فانما تكرر  
 على جنس الفعل لا التكرار ونسب  
 الفعل تحقيق في المرة الواحدة  
 فاذا وجد الفعل مرة اشملت  
 اليمين ولا يقاء للميمين  
 اذا وجد الفعل ثانيا لا لارتفاع  
 اليمين هم قال ش اى القدورى  
 رحمه الله تعالى هم فان تزوجها  
 بعد ذلك اى بعد زوج آخر  
 وتكرار الشرط ش اى الدخول  
 هم لم يقع شيء لان باتيها  
 الطلقات ثلاث المملوكات من  
 ذالك ما سبق الجراء وبقاء  
 اليمين به وبالشروط اى  
 بالجاء وبالشروط لان  
 اليمين ذكر شرطه وجزاء  
 منه المتفق عن ابى يوسف  
 لو قال كلما تزوجت امرأة  
 فمى طالق فزوجها مرة  
 طلقت وتزوجها ثانيا لا  
 طلقت ولا يثبت في  
 ذامرتين كما في قوله  
 المرأة التى تزوجها  
 طالق قالما سل ان عند  
 ابى يوسف ان كلما  
 اذا وقعت على  
 المعينة فوجب  
 التكرار وفي غير  
 المعينة لا تقتضى  
 واستدل على ذلك  
 بما لو قال كلما  
 اشترته بهذا  
 الثوب



فی ظاهر من حیثه ثم اوضح الذي تابعه الامم بتمتع بقوله ثم ان يقول ثم اني ازوج هم ان حلفت فانت طالق  
 وقلنا ان شئ ايجز منه تمها فقلت حلفت طلاق بي ولم اطلق فلانة وقوع الطلاق استحسانا والقياس ان  
 لا يقع شئ اى الطلاق من لسان اى لان الحيف من غير طلاق تصدق شئ اى المرأة من كفاي الزوج شئ اى في قول  
 الله انك انما تنفي ان يكون القول قول الزوج والايقاع الطلاق لا يترك وتكونه تمكينا بالاسل هم يجب الاستحسان انما  
 امينة في حق نفسها لان النساء امينات بانها ياتي ارباع من امور ان ذلك لقوله تعالى والاعلم ان  
 كتمان من اخلق الله في ارباع من هم اولم يعلم ذلك الامم جتمهاش لان لم يعلم الحيف الاممها من يقبل قولها شئ  
 نتمها كما تقبل في حق العدة شئ اى في انفسها تمها والنشيان شئ اى وكما قيل قولها في النشيان واذا قالت  
 انما الحيف حيث يجب الزوج من نفيها تمها ويكون انية عن الولي هم كتمهاش اى لكن المرأة من شاذة في حق من تمها  
 شئ بوقوع الطلاق عليها من بي تنميتها لانها ليست بامينة هم في حق من تمها فلا يقبل قولها في حتمهاش لان  
 شهادة المتهم مردودة وبذا اذ كذبها الزوج اما تصدق ما يقع الطلاق على من تمها ايضا قيل فيه بحث وبيان  
 لا تعلم من الحيف وعدمه والحال شمولى طلاقها وشمولى عايدة لانها ان كانت حافضة فحقه وجب الشرط ويقع طلاقها  
 وان لم تحض لم يوجد الشرط فلا يقع طلاق واحدة منها فان ان يوجب الحيف من تمها ودون من تمها فانه يستمر من كون  
 انية من مجرد واحد من حالة واحدة وهو محال واجيب بان الشرع اثبت بقوله ما حلفت في هذه العدة  
 ومنعين متعاقدين الامانة والشهادة وترتب على ذلك تامين بسبب اتقانها وليس ذلك ببدعيه في الشرع  
 فانه رتب على الكفاح وهو امر واحد لعل للزوج والبيته غيره وفيه نظر لان الحل والجمعة لا يقتضي احدهما ولو  
 والاخر لعدم اختلاف ما نحن فيه والجواب ان مقتضى الوجود والعدم انما يوجب بالنسبة الى الحيف بعينه وليس الكلام  
 فيه لانه امر مني لا يطلع عليه وانما الكلام في الامر الدال عليه وهو قولها ما حلفت وليس فيه اختلاف في مقتضى وجود  
 وعدمه انتهى قلت هذا ذكره الاكل ناقلا عن كلام السفاح وبذا اطول كان كتمتها عنده بشئ منقصر شئ بالان  
 الحيف امر مني لا يطلع عليه الا الله تعالى والمرأة بمناسبتها والشرع رتب عليه الحكم بسبب التمسك بظاهر الحال  
 وكذا انما الحكم في ان القول قول المرأة في حقها ودون حق غيره ما هو لوقال شئ الزوج لامرأة هم ان  
 فانه يجازي عن ذلك الله في ما يجز فانه طالق وعبدى من فمات احبش فالحقول قولها في حق نفسها لا يعلق ولا  
 يقبل في حق غيره فالا يعقن العبد هو او قال شئ اى او قال لزوج لامرأة هم ان كنت تبصمين شئ يجرى بغيرك العبد  
 ويجز ايضا لانه ليس ملازم من المصداق الذي في آخره فلو ان الاعراب من كانت طالق وبه معك شئ وانشاء

مثل ان يقول ان  
 فانت طالق وقلنا  
 فقلت قد مضت  
 طلقته هي والطلاق  
 فلانة وقوع الطلاق  
 استحسانا والقياس  
 ان لا يقع لانه شرط  
 قصد في قول  
 وجه الاستحسان  
 امينه في حق نفسها  
 اذ لا يعلم ذلك الا  
 جهتها لا يقبل قولها  
 كما قيل في العدة  
 والنشيان ولكنها  
 شاهدة في حق من تمها  
 بشئ منقصر فلا يقبل قولها  
 في حقها ولكن ذلك  
 لوقال ان كنت تبصمين  
 ان يوجب الله  
 في ما يجز فانه  
 طالق وعبدى من  
 فمات احبش او قال  
 ان كنت تبصمين شئ  
 طالق وهذه محلة

فقال احبك طلق  
هو لم يصدق العبد  
ولا تطلق صاحبها  
لما بينا ولا يتيقن بكونها  
لا لثابتة بعضها  
قد تجب التحليل منه  
بالعذر او في حقها  
معلق بموكله بالجنابة  
وان كانت كذبة ففي  
رحم عبده بقي الحكم  
عنه كونه من وجه المحبة  
واذا قال لي انا انا  
فانظر طالق فوات  
الدم لم ينع الطلاق  
حتى يستمر ثلثة ايام  
ما ينقطع دونه لا يكون  
حيضا فاذا تمت ثلثة  
ايام حكمنا بالطلاق  
ممن عاينته لا بد له  
عرف انه من الدم فحان  
منه لا تبارك له قال لها  
اذا حضت جنيته فانت  
طاهر تطلق حتى ينقطع  
حيضها لان الحيضة بالدم  
هي الكاملة منها وهذا

بشره الى عزتها وعبدى حرقات من فقلت احبك طلقت بشرش اي المرأة المناطبة هم علم يتيقن السب و  
الطلاق صاحبها بشرش وهي عزتها الطلق عليها صاحبها باعتبار الظاهر وفي الحقيقة به عدم تمام لما بينا بشرش اشارة الى  
قولنا ميتة من نفسها شاهدة في حق عزتها هم ولا يتيقن لكن بها لثابتة بعضها اياه بشرش اي زوجها وبعض  
عند الحب ومثل معنى الابعاض حيث ذكره مفعول او مفعول اياه اي لثمة الابعاض المرأة زوجها هم قد يجب التحليل  
منه بشرش اي من الزوج هم العذاب بشرش اي بعذاب ما يجره لان الجبال قد يخرب عذاب الاخرة على سبب من ينجسه  
فلم يتيقن بكونها من نفسها بشرش اي وفي حق المرأة المناطبة هم ان معلق الحكم بانها بشرش ان يفتح الموضع يجوز ان  
تكون زانية كما في قولنا طالق فلما ان جاز اليه القاء ويقال لما ان جاء اكرهته ويحجز ان يكون  
مصدرة وان تكون منقطة من الثقيلة على ان نمويه الشان فيما مستهم وان كانت  
كاذبة بشرش بطلان ان يرد بالكسر واصله باقبلهم نفى حق غيره باقضى الحكم على الاس وبشرش اي اذا  
هم عاين المحبة بشرش ويقولنا قال الشان واحب من خارجة به وعنه ان كذبها لا يلق  
ولو قال لها انا انا كنت تحبني فليكن طلاقا فانما طالق فقلت احبك بطلان الزوج طلقته عندها  
وقال محمد ان كانت حاذية فيها بينا وبين الدم فاعلى لا تطلق هو ولو قال لها ان حضت فانت طالق فوات الدم  
لا يقع الطلاق حتى تمت ثلثة ايام لان انقطع دونه لا يكون حيضا بشرش لان ما دون ثلثة ايام لا يكون حيضا  
فاذا تمت ثلثة ايام حكمنا بالطلاق من من عاينت لانه بشرش اي لان الذي كاذب عن الدم هم بالامانة وعرف  
انه من الدم فيكون حيضا بالابتداء بشرش اي من اول الامر وقاعدة تطهر في غير الموطر، قوله فانا لما رأت وابشره  
يزوج آخر فاستمر به الدم ثلثة ايام كان النكاح صحيحا ويظهر فاما اذا قال ان حضت فعدى حر الممسك بها  
كان العبد راس من ايام الدم ويظهر من الجنابة من العبد فويل لغيره على الفتح ان يجب بقوله كانت طلقته  
من اول ثلثة ايام فواكل بعد الاستمرار ولا يقول يقع الطلاق لو جرم فم الجمل واللات تبال وعنه الشان  
لو انقضى يوم وليت يقع الطلاق وفيه وجه شهرة ان يقع من اول الرواية وبه قال محمد وقال ابن المنذر لا يعلم  
احدا قال غير ذلك الا الكاين اجم حيث قال فبنيته قبل الحيض ولو كانت حاذية لم يقع حتى تطهر ثم تحيض كذا  
لو قال ان طهرت انت طالق او لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر به قال الشان فم في المعنى هم ولو قال لها  
ان حضت حيضت فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من حيض لان الحيضة بالدم هي الكاملة منها بشرش اي من الحيضة لان النسل  
بالفتح للمرأة من الحيض ليكون الاكل وكما له بانها هي وانما به بالعلم ولذا بشرش اي ولان الحيضة بالدم

أي الحق الكمال والدم الكمال من الحقيقة هم على عيش أي على الكمال هم ومن حديث الاستبراء أي قول علي عليه السلام  
 لا توطأ المرأة حتى يفتن من ملكت ولا الجمال حتى يستبكر بحقيقة رواه ابو داود في سننه عن شريك بن قيس بن سبب  
 عن ابى البردوا عن ابى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبائك او طس ما تو طحا  
 مال حتى تنفع ولا يفرح حتى تحيض فينفق ورؤاه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم واما ابن القطان  
 في كناية شريك وقال انه بدائن وروى الحسن بن سفيان في مسنده عن ابى البردوا عن ابى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلع الا بغير عيب من بابتها واليوم الاخر ان يفتن الله الله الله  
 حتى يتبين ما به حقيقة وروى ابن ابي شيبة في سننه عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلع الا بغير عيب من بابتها  
 ان طحا المال حتى تنفع والجمال حتى تستبكر بحقيقته انتهى والاعمال من ابى ملاوي وروان وروى حبيب بن حماد وكذا في  
 اي وكما في الحديث هم بانما كذا وكذا في اي الاتهام بالبطش لان الشئ حتى ينفذه ثم العلمارة عن ابى شيبة في مسنده  
 عن ابى شيبة في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلع الا بغير عيب من بابتها واليوم الاخر ان يفتن الله الله الله  
 كذا في المسودات في الاسلام بلذا قالوا لو كان الطلاق في الاولين يدعيان في الثانية سببا لوجه في العلمارة عن ابى شيبة في مسنده  
 التبرأ مني هم واذا قال ما انت طالق اذا صحت برأ الطلاق من حيث ان يخلع اليوم الذي تصدع فيه لان اليوم  
 اذا قرأ الفعل منه برأ به بياض النهار واليوم من فعل منه بطلان ما اذا قال صحت مني من غير يادعة عليه في هذا  
 اذا اشترعت في الصوم يقع الطلاق بمجرد الشترع من ان لم يقرأ به بمباشرة على ان يزوج لم يقرأ به بالصوم باليوم والراد  
 من الميعاد الوقت المشتمل على الفعل حيث يطول بطوله وقصره وقت الصوم باليوم من ميعاد لا ظرف بخلاف ان يخلع  
 فان وقت الظرف لا ميعاد كما ذكر في الاحول من وقت وجوب الصوم بركعتين وهو الامساك عن المفطرات الثلاث نهارا  
 ركعة وبداية الغنية والظلمة من الحيف والنفاس من ومن قال لا امرات اذا ولدت غدا فانت طالق واحدة واذ اولدت  
 جارية فانت طالق فنتين فولدت غلاما وجارية ولا يدري اينها اول شئ اي لم يعلم على اولين والاول الغلام وهم لم يذكر  
 لم يبلغ فانواع صار شابا والجارية اسم الانثى لم يبلغ وقدمت الجارية غلاما هم ليس في القضاء ظلية وفي الشترع والاشترع  
 عن السواد التبرع عن مطلق الحرة لان ترك وتلى امرأة يخلع عليها خير من ان يخلعها او كرهت حرة عليه حتى لو نعت  
 عنه بظلية فتنش لان الزوج لا بعد زوج آخر احتياطا كذا في المسودات كذا في اي لا بد من ظلية فان هم وانهن  
 العبد من الولد الاخير من النساء ولدت الغلام واحدة وقضى عدتها لم ينفق الجارية ثم لا يقع ان يزوج بالان  
 حال القضاء العدة وشئ الطلاق لا يقع مع القضاء العدة لانه حال الزوال والمزول لا يخلع حال الزوال هم ولو ولدت

اصل عليه في حديث  
 الاستبراء كما لها  
 بانها معها وذلك  
 بالظن اذا قال انت  
 طالق اذا صحت ما  
 طلقت حينئذ  
 في اليوم الذي يخلع  
 لان اليوم اذا قول  
 لفعل عند يادعة  
 بها من اجل ذلك  
 فاذا قال ما انت طالق  
 لان بقية جميعا قد  
 وجد الصوم من كونه  
 وشترع ومن قال لا  
 اذا ولدت غلاما فانت  
 طالق واحدة واذ اولدت  
 جارية فانت طالق فنتين  
 فولدت غلاما وجارية  
 ولا يدري اينها اول  
 في القضاء ظلية وفي  
 الشترع والاشترع  
 والقضاء العدة لانها  
 ولدت الغلام واحدة  
 واحدة وشترع  
 بوضع الجارية ثم لا يقع  
 الشترع بها حال  
 ولو ولدت



ومع القوة هم وعند تمام الشرط اي شرط طلاق الملك اي تمامه لان طلاق الملك لا يشترط ان يكون الملك متصرفا ولا ينفذ في غير الملك هم وفيما بين ذلك الحاشي اي بين حالة التعليق وتتمام الشرط هم قال بقا اليمين فيستف  
عن قيام الملك اذ ابتداءه اي بقا اليمين هم بمجمل وبوجهه اي في وقت الحاشي وانما ذكر العنصر الرابع الى  
اليمين وان كانت مؤنثة على ما ولي التعليق لان تعليق الطلاق والعاق بين عند انقضاءهم وان قال لما شئ اي  
وان قال بل لا رة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فخلقتهم فثنتين وتزوجا رجل آخر فدخل بها ثم عادت الى  
الاول شئ اي الزوج الاول هم فدخلت الدار فخلقت ثلاثا عند بلبي حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف شئ قال بلبي  
بذا قول ابن عمر وابن عباس شئ اي قال عطاء وشريح وانضى وفي اللبس وهو قول ابن مسعود ومنى المتأمل الى عدمه  
وقال محمد بن علي طالق باعني من الطلاق وهو قول زفر بن وهب وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم والشافعيين  
وبه قال مالك والشافعي واحمد واسماهم هم واصل شئ اي اكل هذا الخلاف هم ان الزوج الثاني يهدم ما دون الفلث  
عند جهاش اي عند بلبي حنيفة وابي يوسف فقتوا اليه بالثلاث شئ اي فقتوا المرأة الى الزوج الاول بثلاث  
تطليقات هم وعند محمد وزفر لا يهدم فقتوا الى باعني من الطلاق وسنتين من البعثة شئ اي في فصول  
ما تمحل به المطلقة هم وان قال لما شئ اي ان قال رجل لا رة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم قال لها  
انت طالق ثلاثا فترجعت فترجعت الى الاول شئ اي الى الزوج الاول هم فدخلت الدار لم يقع شئ  
شئ عند طلاقنا الثلاث وبه قال الشافعي في الجريد على المنصوص وما كنت واحدا قال ابن المنذر اجمع كل من حفظه عن  
من اجل اعلم على ذلك هم وقال زفر والشافعي شئ في قول من يقع الثلاث لان الزنا ثلاث مطلق شئ لان الثلاث للملك  
فيما لم يملك ثلاثا مطلقا سواء كانت مملوكة في المال او مستحقة في المالك وذلك لانطلاق اللفظ واللفظ المطلق  
لا يشترط التمسك لانه منه حكماء وقول في احتمال وقوعه شئ اي احتمال طلاق ثلاث مطلق هم فنتبع اليمين شئ فاذا  
وجب العمل بغير الجواز والدليل على انه لم يصرف الى الطلاق الثلاث المملوكات مسألة الهم فلو انصرف الى الملكات ثم  
يلتزم بما بقي وكما لو قال كلمته وجب فانت طالق ثلاثا فترجعت وبعدها زوج آخر فبقي اليمين ودليل ولو قال لعبد  
ان دخلت الدار فانت حرة فباعه ثم اشتراه ودخل الدار فترجعت فلو اتقيد الجواز بهنذا الملك لما حقق ولما لو قال ان  
دخلت الدار فانت مملوكة لغيري ثم طلقته ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر فبقي ان مطلقا عنها وكيف يبطل التعليق التخييري  
لان ما صار التخييري طلاق وما صار التعليق مطلقا فمما ان الجواز لثلاث بذا الملك بدل الالة الحال هم لان  
اي لان طلاق هذا الملك هم على ما نعت اذا اظاهر عدم ما حدث شئ وكل ما كان مانعا من جود الشرط وحال عليه

ومع تمام الشرط المنزلي لغيرهم  
لان لا ينفذ في غير الملك وفيما  
بين ذلك الحال حال قبله اليمين  
فيستف عن قيام الملك اذ ابتداءه  
هو اليمين وان قال لها ان دخلت  
الدار فانت طالق ثلاثا فخلقت  
واحدة من زوج آخر ودخل بها ثم  
عادت الى الاول فدخلت  
الدار فخلقت ثلاثا عند بلبي  
وابي يوسف شئ وقال محمد بن علي  
طالق باعني من الطلاق هم  
قول زفر واصل من الزوج الثاني  
هدم ما دون الفلث عند جهاش  
فقتوا اليه بالثلاث وعند محمد  
وزفر لا يهدم ما دون الفلث  
فقتوا اليه باعني وسنتين  
من البعثة شئ اي في فصول  
قال لها ان دخلت الدار فانت  
طالق ثلاثا فترجعت فترجعت  
ثلاثا فترجعت فترجعت  
بها فترجعت الى الاول فدخلت  
الدار لم يقع شئ وقال زفر  
يقع الثلاث لان الجواز ثلاث  
مطلقا لا يخلو اللفظ وقد  
بقي احقال وقوعها في غير اليمين  
وكما ان الجواز لثلاث هذا  
الملك لا ينفذ لان  
الظاهر عدم ما يحدث

فروا لهم انهم يتبعون للمنع والكل شئ وجها عقدت للمنع فيكون الجوا، هذا الملك هم واذا كان الجوا ما ذكرناه من وجوه  
 ان طلاق هذا الملك الى اخره وقد فات شئ اي والحال ان الجوا قد فات تنبيه الثلاث المبطل للمعاشرة يعني  
 لا يتبقى محلا لطلاق هم فلا يتبقى للمعاشرة لان بغير محل الجوا، طيل للمعاشرة ان قال ان دخلت هذه  
 الدار فانت طالق ثم جعلت الدار بيتا لا يتبقى للمعاشرة فانت طالق ان قلت ان تعاد للمعاشرة لم ينقض في المنع والكل لم يصح  
 ان يقال ان حضرت فانت طالق لانه لا يتصور فيه من والاصل لكون المصنف مكرها وما قلت اجيب بان الاعتناء  
 للمعاشرة اشأن دون النادر وفيه نظر لان السوال لم يخص في صورة المصنف حتى يكون نادرا وانما هو في الوجه كالحجة  
 والكرهية والجور وغيره والصواب ان يقال ان الشرط في نيل ذلك هو اخبار ما عن ذلك المحل والمنع فيه متصور  
 هم سبيل ما اذا بانها شئ متعلق بقول وقد فات تنبيه الثلاث اي فانت الجوا وتنبيه الثلاث المبطل للمعاشرة بخلاف  
 ما اذا بانها بطارية او بطلقتين هم لان الجوا باق لبقا بمحل شئ اي محل الجوا اولهنا اذا عادت المصنف بزوج آخر  
 عادت بطلقات ثلاث عند ابني خيفة وعند ابني يوسف وهي مسئلة الدم لان في صورة الابانة طلقة او طلقتين من غير  
 المحل للملك والدليل على بقاء الملك ان الزوج الاول تزوجها لم تحلل بزوج آخر والجواب عن مسئلة الدم ان  
 المصنف لم يثبت بقاء الجوا لان المصنف على الجوا كما لا يتصور على الشرط ولما ثبتت المصنف بالملك صا كانه  
 قائل عند الدخول انت طالق ثلاثا وهو يكافئ الثلاث فيقع وعن مسئلة العبدان تطيق عقدة انما لا ينظر للمصنف  
 لان عملية العقد لم تعط بالبيع وقد كان محلا للعقد نصفه الرق والرق باق بعد البيع حتى اذا اعقده لا يتبقى للمصنف  
 لغيرت المحل وعن مسئلة الطهارة ان محل الطهارة لم يثبت بتنبيه الطلقات الثلاث لان حرمة الطهارة غير الطلاق  
 لان الاول متناهيته بالتكفير والثانية بالزوج الاخر وانما لا يصير مظهرا بعد التطليقات الثلاث لان الطهارة  
 تشبه الحمل بالحرمة ولا يتحقق ذلك الا بالزوج هم ولو قال لامرأة اذا سبا معك فانت طالق ثلاثا فبما معناها  
 انك في الختان فقلت ثلاثا في ساعة واحدة عليه العرش اي الحق وهو مهر المثل هم وان اخرجه ثم ولجش من الايلاج وهو  
 هم جيب عليه المهر وكذا شئ اي وكذا لا يجيب المهر باللبث والملك هم اذا قال لامرأة اذا سبا معك فانت حرة وعن  
 ابني يوسف انه لو جيب المهر في الفصل الاول ايضا شئ وهو ما لا يثبت ساعة بعد الدخول هم لوجود الجماع بالردام عليه  
 شئ اي على اللبث وسعناه ان جعل الدوام على اللبث بعد الدخول بمنزلة الدخول الا بتداني هم الا انه لا يجيب عليه المهر  
 للاتجاه شئ اي لاتحاد الايلاج المحلل من اللبث المرام من حيث المقصود وهو نقصا والشهوة مكان الجماع واحد ان  
 وجهه واوله غير موجب للمهر فقط المهر وجب المهر لان الوثلي المهر لا يتحقق من غير واحد وعلى هذا الخلاف اذا قال

والصنف ينفذ للمنع المحل  
 واذا كان المحل ما ذكرناه  
 وقد فات تنبيه الثلاث  
 المبطل للمعاشرة فلو  
 محلول ما اذا بانها كان  
 الجوا باق لبقا بمحل شئ  
 قال لا يملك اذا جعلت  
 فانت طالق ثلاثا  
 هذا المحل الختان طلقت  
 فلو ثبتت سلمة  
 يجيب عليه المهر وانما  
 طهارة وجب عليه المهر  
 وكذا اذا قال لامرأة اذا  
 جامعك فانت حرة  
 وعن ابني يوسف كانه  
 اوجب للمهر في الفصل  
 الاول ايضا لوجود  
 الجماع بالردام عليه كانه  
 لا يجيب عليه  
 المهر للاتحاد

ان





لنقول عليه  
الاستحالة من  
حلف  
بطلاق  
او عتاق  
وقال  
الشيء لله  
هتالى  
متصلا  
به لا حلف  
عليه

الاستحالة في الفصل المتقدم لانها ليست باستحالة بل هي تعليق وارجب بان التعليق بمعية الله تعالى شيئا قويا بالاشتمال  
بمعنى حكم صدر الكلام مما كان قبل الاشتمال بحيث لا يتوقف وجوده على وجود الشرط فكذا حكم صدر الكلام شيخنا صاحبنا في التعليق  
بمعية الله تعالى ولا يتوقف على وجود الشرط فكذا حكمه المناسبة فكذا التعليق بالاشتمال في فصل الاشتمال وقوله متصلا  
على انه منتهى لعدم جزمه في اي قول متصلا والمؤمن الاتصال ان لا يقطع قوله في راد الله تعالى قبل قوله انت طالق  
الكلام آخره وسكوت وانما الفصل لا يقطع انفس فلا عبرة به لعدم إمكان التزعمه ولو اتى بجره في الاشتمال بحيث لا يسمع  
الاشتمال جميعا وبما اختيار الكفر في لان السماع ليس بشرط صحة الكلام ولهذا لم يسمع استثناء الاسم وان لم يسمع هو ايضا  
وعلى شرط الاتصال بمجرى العلم وبما قول الامامية الاربعة ومنهم من جوز الاشتمال باليمين من المجلس فيه قال الحسن البصري  
وطاوس وعن ابن عباس جوازه الى مدة سنته ومنه جوازه ابد او قال سعيد بن جبير بعد اربعة اشهر وقال قتادة ثبنتين  
وقال حماد الاشتمال زاد ما في ذلك الامر ولو جرى على لسان انشاء المدين فخر قصده لا يقع طلاق لان الاشتمال ومعية  
وبما صرح في بابه الصريح لا ينسب الى النية كقولك انت طالق وطلقتك وفيه خلاف الشافعية قوله لم يقع الطلاق وبما  
قال طائفة من ابيهم النخعي والحكم والشافعي واسحاق والبعيد والبوثور وهو قول عطاء وحجابه والزهري واشعبي وحما وعبد الرزاق  
وسعيد بن المسيب والاذاعي وعثمان البقي وبما قال الظاهرية وابو سليمان وقال لك وكحل وقفاة وغيره قال الصمائي لا  
عليه وبما قال الشعبي وابن ابي ليلى واسحاق والبعيد وقال لك الاشتمال في الطلاق والعتاق ولم يصدق وبما قال البصري في الله  
وعنه احمد لا يرفع الطلاق خاصة ويرفع العتاق والايمان ثم اختلفوا في علمه اى في عمل الاشتمال فقال ابو يوسف البطلان فيه  
قال بعض اصحابنا شافعي وقال محمد بن علي وبما قال بعض اصحاب الشافعي ويظهر ضرورة الخلاف فيما اذا قدم المشيئة فقال الاشتمال  
تعالى انت طالق فعند ابى يوسف انه لا يبطل الكلام سواء قدم او اخر بحرف الناء او غيره وعند محمد في الاشتمال في الاشتمال  
ولم يذكره حروف الجواز لم يتعلق بغير الطلاق بل بالشرط كذا في الجامع الكبير في تعيينه وذكر في الفتاوى الصغرى الفتوى على قول  
ابى يوسف وذكر في الايضاح الاختلاف على العكس ثم اختلف ابو يوسف ومحمد في الطلاق المقرون بالاشتمال في موضع  
يلحق الاشتمال بل يكون يمينا قال ابو يوسف ومحمد يكون يمينا حتى لو قال لسانا حلفت يطلائك فبعدي حرثم قال امامنا  
طائفة من الشافعية في يمينه عند ابى يوسف وقال محمد لا يكون يمينا ولا يمين ولا يمين الطلاق وكذا العتاق لو قال لعبد  
ان حلفت بعتك فانك حرثم قال في نسخة من نسخة الامامية هم لقوله عليه السلام من حلف بطلاق او عتاق وقال الشافعية الله  
متصلا فلا حلف عليه اى لقوله النخعي صلى الله عليه وسلم في الحديث بهذا اللفظ غير روى اصحاب الحسن الاربعة من  
حديث ارباب السجستان من منافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف من حلف



منها انك اعد لهم لانه بمنزلة الاستثناء والمبايعة فقد قيل انه مشروط ولما قال في الفتاوى الصغرى انت طالق اطلاقا  
 الصغرى بين من يدعي بفساده حتى لو قال لامرأة ان طلقت بطلاقك فانت طالق ثم قال لمات طالق في اشارة الى  
 يستحق عنها ابى يوسف وعندهم لا يكون بينا حتى لا يخفى به عندهم قال كذا الموت شش وفي بعض النسخ وكذا ان مات  
 وليس فيه لفظ قال وهو محطوف على قوله لم يقع في اول الفعل معنى اذا مات المرأة بعد قوله انت طالق ثم قبل قوله في اشارة الى  
 شش اى لا يقع الطلاق هم لان بالاستثناء خرج الكلام من ان يكون سببا في فساد اطلاق الايجاب بطلان حكمهم والموت  
 ينافي في الموجب شش جواب عن سؤال المقدر بقدره ان يقال لموت ينافي قوله انت طالق حتى لا يقع الطلاق به بعد وتما  
 فينبغي ان يكون منافيا للاستثناء ويؤيد بطلان وقوع الطلاق فاجاب بقوله الموت ينافي الموجب وهو قوله انت طالق  
 واما بطلان شش وهو الاستثناء لا معنى قوله ان شاء الله لان الموجب يستدعي اكل لموت الوفاة لامرأة انت طالق وهو  
 كانت قبل قوله واحدة لا يقع لان لموت ينافي العملية والاستثناء لا ينافي جملة الايجاب الذي يقوم بالزوج  
 والموت ينافي في الابطال هم بخلاف ما اذا مات الزوج لانه لا يتصل به الاستثناء شش اى بخلاف ما اذا مات الزوج قبل قوله  
 ان شاء الله حيث يقع الطلاق لانه لم يتصل بالمعنى وهو الاستثناء باول كلامه فانما يعلم ارادة الاستثناء بقوله قبل ذلك انى  
 اطلق لم يقع في مقتضى حكمه ولو قال انت طالق ثلاثا او واحدة طلقت ثنتين وان قال لا ثنتين شش اى وان قال انت  
 طالق ثلاثا لا ثنتين هم طلاق واحدة شش وفى ذكر المثاليين اشارة الى التهيل والكثير سواء غلظا للفظ او غلظا لانه لا يجوز الاكثر  
 ويدعى انه لم يحكم بالعرب في الفتاوى به بل النجاة من كل لكونه والبصرة الى ان استثناء والاكثر غير جائز وما اختلفوا في جوابه  
 النصف وتبعه احمد فيها ونصب بعض المالكية الى هذا ايضا وفى السبيل والميزان روى عن ابى يوسف وهو قول الفقهاء انه  
 لا يجوز استثناء الاكثر من الكل بصوابه من اكل وفى الابن جابى روى عن ابى يوسف لا يجوز استثناء الاكثر وهو المصوب  
 وزعموا ان العرب لم يوجد في كلامهم على عشرة الا تسعة وتلك كلمة ولا يصح استثناء الكل من الكل وتكرار بن طلبة في معتقده  
 المعروف بالمغلل قولين في جواب استثناء الكل من الكل وقال لا مسمى منع بعض اهل اللغة استثناء العقد ولا يقال له على ما  
 الا عشرة الا خمسة وذكر ابو بكر بن النابله ان الاستثناء لا يكون في الطلاق فاذا قال انت طالق ثلاثا او واحدة وقع ثلاثا  
 وهذا باطل ولو قال انت طالق اربع الاثنا عشر الاستثناء وقع واحدة وفى المحيط الوفاة انت طالق ثنتين وثنتين الاثنتين  
 ان نوى استثناء الاولى والاخيرة لا يصح لانه يتشتمل على فروع الثلاث وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الثانية  
 صح وقع ثغنان وكذا عند عدم النية غلظا لكونه واحدا وفى الذخيرة وهذا قول ابى يوسف وروى هشام عن محمد بن محمد لو قال  
 طالق ثنتين وثنتين الاثنا عشر فوقع الثلاث لانه نوى الاستثناء الكل ولو قال ثلاثا الا انصف فوقع ثغنان عند ابى يوسف وعند محمد

قال وكذا اذا مات

بمراة له اشارة الى الله

لان بالاستثناء خرج

الكلام من ان يكون

انجذابا للموت

ينافى الموجب دون

البطل بخلاف

ما اذا مات الزوج

لانه لم يتصل به

استثناء وان قال

انت طالق ثلاثا

فكانت قد بطلت

قال انت طالق ثلاثا

اكثر من طلاق

يقع الاشتراك فيه قال كذا في الاشتراك ولو قال انت طالع واحدة ونعني الا واحدة ونعني يقع ثنتان عند ابى يوسف  
 ويروى عن محمد وعنه يفتح واحدة وفي الذخيرة قال انت طالع ثلثا الا واحدة وواحدة بطل الاشتراك ووقع  
 الاشتراك عند ابى حنيفة وعندهما يقع ثنتان وعن ابى يوسف يقع واحدة ولو قال انت طالع واحدة وواحدة وواحدة  
 الا ثلثا بطل الاشتراك ولو قال انت طالع ثنتين وواحدة وواحدة فثنتين الا ثنتين ففي ثلثا ولو قال انت طالع ثا  
 وثنيتين لا واحدة يقع ثنتان وليست تشبها الواحدة الواحدة من الثنتين ولو قال ثنتين واربع الا يقع ثلثا  
 ذكره الصدوق وفي المتن قال انت طالع ثلثا وثلثا الا اربعاً ففي ثلثا عند ابى حنيفة ويروى عن محمد ويصير قوله  
 وثلثا ثانيا لغوا فاصلا وقال ابو يوسف تطلق ثنتين وهو الظاهر من قول محمد ولو قال انت طالع عشر الا اربعاً الا  
 يقع واحدة ولو قال انت طالع عشر الا اربعاً الا يقع واحدة ولو قال الا ثمانية يقع ثنتان ولو قال الا سبعة  
 يقع ثلثا ولو قال هذه طالع وهذه طالع الا هذه كان للاشتراك باطلا ولو قال انت طالع ثمانية الا واحدة يقع  
 الاشتراك وفي وجهه لما لم يقع ثنتان هم والاصل ان الاشتراك في الحكم بالاصل بعد التنازل بعينه التنازلية وسكون  
 النون وبهم اسم معنى الاشتراك ومعناه ان صدر الكلام بعد الاشتراك يصير عبارة عما وراء الاشتراك يدل عليه  
 قوله تعالى فليتب فيهم الف سنة الا خمسين عاما معناه لبيت فيهم مائة وخمسين عاما هو الصحيح ش استعمل  
 البعض انه اخراج وفيه معنى المعارضة وهو صفة الاصول ومعناه ش اي منة التنازل ان الحكم بالمتشابه منه  
 اذ لا فرق بين قولنا اكل اكلان على وجهين وبين قوله عشرة الا تسعة فيصير اشتراكا لبعض من الجملة لا يمتنع الحكم  
 ببعض بعده لا يصح اشتراك الكل من الكل لانه لا يمتنع بعد شي كيصير حكمها به وصارقا للفظ اليرش الضمير بعده  
 يرجع الى اشتراك الكل في بيرج الى شي وكذا في ليه وبذلك اذا قال لا امرت انت طالع ثلثا الا ثلثا تطلق ثلثا  
 لبطان الاشتراك وقال شمس الا تسعة السبعة في مبسوطه وعن بعض شائخنا ان اشتراك الكل مجموع وان الرجوع عن  
 باطل ليس كذلك لانه يطل اشتراك الكل من لوسية مع ان لوسية تمثل الرجوع وذكر المصنف في زياداته اذا اشتكى  
 الكل من الكل فما لا يصح اذا كان ذلك اللفظ واما اذا اشتكى بنية ذلك اللفظ فيصح وان كان اشتراكا لكل من الكل  
 من حيث المعنى فانه لو قال كل نسائي طالع الا كل نسائي لا يصح الاشتراك بل يطلق كل من ولو قال كل نسائي طالع  
 الا زيب وعمرة وكبرة وسلمي لا يطلق واحدة منهن وان كان بهم تشابه الكل من الكل وبذلك ان الاشتراك في  
 لفظ فيصير فيها في اللفظ كما اشتكى البراءة عن الكل وصح لفظا فكذا فيما بقي فلو كان الاشتراك في الحكم الشرعي لما صح  
 من قولنا انت طالع عشرة الا تسعة لانه لا يرد على الثلثا شرعا وهو الصحيح باختلافهم من غير اشتراك

ولا يمتنع الاشتراك  
 ككل واحد من  
 التنازلية  
 ان الحكم بالمتشابه  
 الا كقوله بين قولنا  
 لفلان علاج  
 قوله عشرة  
 فيهم اشتراكا  
 من الحكم  
 التنازلية  
 بعد ذلك  
 اشتراكا  
 الكل لا يمتنع  
 بعد من  
 اشتراكا  
 للفظ  
 واحدا

هم اذا كان موطوعا بيش اي بالاستثناء هم لما ذكرنا من قبل في اي في قولنا انت طالق في انشاء الله يعني كما لا يصح  
 قولنا في انشاء الله الاستصلا لا يصح قولنا انت طالق الا واحدة وقولنا انتين الاستصلا هم اذا ثبت هذه في الفصل الاول  
 ش اراو به استثناء الواحدة من الثلاث هم في منتهى اي في من استثنى منه هم ثمان فيقعان وفي ثلث في اي في  
 اثني في اراو به استثناء اثنين من الثلاث هم واحدة فيقع واحد ولو قال الا ثلاثا يقع الثلاث ش يعني اذا جعلت انت  
 انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الثلاث هم لانه استثناء الكل من الكل فلم يصح الاستثناء بش عدم بقا شيء بعد الاستثناء الكلام  
 عبارة عنه والاعلم

باب طلاق المريض اي في باب في بيان احكام طلاق المريض ولما فرغ من بيان طلاق الصحيح شرع في بيان  
 طلاق المريض لان المرض عارض الاصل عدته المرض معنى يزول بجلو في بدن الحي اعتدال الطبيب مع هم واذا طلق  
 الرجل امراته في مرض موته طلاقا بآبنا فماتت وهي في العدة ورثته ش اي ورثته المرأة زوجها المطلق ميراثا الا ان  
 هم وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ش في هذه اربعة عشر قولنا الاول انه لا يقع طلاق وعزاه ابن حزم الى  
 عثمان رضي الله تعالى عنه الثاني يقع طلاق وترثه بش طاقم العدة وهو قول عمر وابنه وابن مسعود والي بن كعب وعما  
 رضي الله تعالى عنه وبه قال الحنفية والشيعة وابن سيرين وعروة وايشي وشريح وربيعة بن ابي عبد الرحمن وطائفة الاثر  
 وابن شبرمة والليث بن سعد بن بيان الثوري ومجاهد بن ابي سليمان الحارث الحنكلي الثالث ترثه مالم يتزوج زوجها آخر  
 انقضت نكاحا وهو قول ابن ابي ليلى واحمد واسحاق ابني عبيد الرابع ترثه وان تزوجت عشرة ازواج وبه قال مالك  
 والليث في رواية عنه وذكره ابن رشد في الموائد الخاسر ش وبه ثمانا وبه قال الحسن البصري الساسون صح حديثه  
 من من آخر لا ترثه عندنا وقال الزهري والثوري والاوزاعي وزفر واحمد واسحاق ترثه ان مات قبل انقضائها من  
 عندهم بن حزم في المجلد السابع ترثه وبه ثمانا اذا كان لها كل وقصد المضارة وهو قول عروة ابن الزبير الثاني ترثه ولو  
 عدتها الى عدة الوفاة الممتنع وبه قال الشعبي الثاني سبعة بعد العدة الاكل من ثلثات حيض واربعة اشهر عند ابي حنيفة  
 ومجاهد العاشر ترثه قبل الدخول عليها العدة وهو قول الحسن واسحاق وابو عبيد الثاني عشر لو خير باطلاق نفسها ثلاثا  
 او اختلفت منه او علفت بطلاقا على دخولها الدار وهو صحيح عند الحنفية مريض عند الدخول او قال وهو صحيح ان قدم فلان  
 فانت طالق ثلاثا قدم وهو مريض طلقت ثلاثا لا ترثه عندنا وعند مالك ترثه في الكل الثالث عشر عشرين حجب المصداق لها  
 كما لا ولا ميراث لها ولا عدة عليها وبه قال جابر بن زيد والرابع عشر لا ترثه اصلا قبل الدخول وبعده وهو قول لفظية  
 وابي ثور واختا ابن المنذر في الاشراف وهو الجريد في الشافعي وفي التهذيب الزوج غار والميراث فيه ثلاثة اقوال الاول

اذا كان موطوعا  
 كما ذكرنا  
 من قبل اذا  
 ثبت هذا ففي بعض  
 الاول المستثمنة  
 ثمان فيقعان  
 في الثلاث  
 واحدة فيقع  
 واحدة ولو قال  
 الا ثلاثا يقع الثلاث  
 لانه استثناء الكل  
 من الكل  
 فلم يصح الاستثناء  
 والله لم  
 باب  
 طلاق  
 المريض  
 اذا طلق الرجل امراته  
 في مرض موته  
 طلاقا بآبنا  
 فماتت وهي في العدة  
 ورثته ش  
 مات بعد  
 انقضائها العدة  
 لا ميراث لها

مثل قولك والاشاء في مثل قولك ابداه وقال الاشاء لا تترش في الزوجين في اي قبل العدة  
ومعنا وفي شرح الاقطع والاشاء في قولك ابداه لا تترش في الزوجين سواء مات في العدة او بعد العدة والاخر انما  
ترش ماله زوج بزواج اخر وان لم تفتت العدة وهو قول مالك الاخر انما تترش وان تزوجت بزواج اخر وهو قول  
ابن ابي ليلى هم لان الزوجية قد بطلت بهذا العارض في اي بعارض الطلاق البائن هم وبسبب اشياء في الزوجية  
بسبب الميثاق هم ولما اشيا الصناح لقوله لان الزوجية بطلت بهذا العارض هم لا يترش انما ماتت لان لا يترش  
تدوال فلا يثبت الحكم بالسبب هم ولما ان الزوجية سبب رثتها في من مته والزواج قصد البطالة في اي بطل  
ارثها هم فيه وعليه قصد في اي يراد على الزوج قصدده وبو قصد البطل لا تترش هم بتاخير عداش في اي عمل الطلاق  
هم الى زمان انقضاء العدة دفعا للضرر عنماش في اي لا يترش في الضرر عن المرأة وكان الطلاق لم يوجد في حق الارث  
هم وقد كمن في جواب عما يقال ان سبب تاخير العمل في الضرر عنها وجب ان يستمر في ذلك المدة طرفة وعقلا  
وما قيل انقضاء العدة والى ما جاء بهما فاجاب بقوله وقد كمن في الضرر وقصد به انما يصح تقديره ما في ذلك من تاخير العمل  
ليكون السبب هو النكاح فاما وقد كمن في ذلك الى زمان انقضاء العدة هم لان النكاح في العدة يترش في حق بعض الاشياء  
ش من حرمة التزويج وحرمة الخروج والبرز وموت نكاح الاخت ونكاح اربعة سواء هم فجاز ان يترش في حق اشياء  
منهش دفعا للضرر عنها هم بخلاف ما بعد انقضاء العدة لانه لا اسكان في اي لا اسكان التاخير في عمل الطلاق لعدم  
بقاء النكاح اصلا هم الزوجية في هذه الحالة في هذا جواب عن قوله ولما لا يترشها اذا ماتت اي الزوجية في  
اذا كان الزوج مريضاً مضى لموت هم ليست بسبب لارثه عنهاش لانه لم يتعلق بموته بالكلية لكونها محمية هم فبطل  
في حقهم قال السخا في فيطيل بالنصب لانه جواب النفي وقال لا يملك قال بعض الشافعين بالرفع بالغير وكل منهما  
وجبه فلا قوله لا غير فانه لا وجه له انتهى قلت اراد بقوله بعض الشافعين الا ترى في فانه قال في شرحه فقوله بطل  
في حقهم بالرفع لا غير اي فيطيل الزوجية بالطلاق البائن في حق الرجل حقيقة وكلما فلا يترشها اذا ماتت لبطلان  
الزوجية اصلا بخلاف ما اذا مات الزوج حيث ترش المرأة لان الزوجية وان بطلت بالطلاق البائن في حقيقة  
حصلت باتية في حقها دفعا للضرر عنها لانه قصد البطلان حقها ولا يجوز ان يقال بالنصب جوابا للنفي لانه في حقهم  
للغرض لانه يكون معناه لو كانت الزوجية سببها ارث الزوج عنها بطلت ولكنها ليست بسببها في المثل الزوجية  
بسبب ان يرثها ولا يقول به احد الا نحن ولا الاشافعي والذي وقع في بعض الشيوخ في نصب اللام هو انتمي قلت لكان  
في حق السخا في فيطيل بالنصب لانه جواب للنفي والذي قاله الاكل هو الزوجية فانهم هم خصوا اذا في ش اي

وقال الشافعي في قولك  
في الزوجين لان الزوج  
قد بطلت بعض الاشياء  
وبسبب اشياء في  
الاخر انما ماتت  
ولما ان الزوجية  
التي في موهبة  
والزوج قصد البطل  
في عليه قصد  
بما في عمل في نهان  
لنقص العدة دفعا  
للضرر عنها وقد كمن  
لان النكاح في العدة  
يترش في حق بعض الاشياء  
فجاز ان يترش في حق  
اشياء عنه بخلاف  
ما بعد انقضاء  
لانه لا اسكان  
في هذه الحالة ليست  
بسبب لارث عنها  
فبطل في حقهم  
خصوا اذا في ش

الاسمان الزوج اذا رضى بحجراته من الارث حيث اقدم على الطلاق واعلم ان اسما بنا استدلو اني هذا السبب لكل  
 ولعل صاحب السبب لا يملكه كذا في النقل فنقول باجماع الصحابة على توريط امرأة الغاربية ان عبد الرحمن بن  
 عوف رضي الله عنه طلق امرأته تافى مرض مودة فورثها عثمان رضي الله تعالى عنه ولم يملك عليه من الصحابة حديث  
 تعالى عنهم فعل كل الاجماع فان قلت لا نسلم الاجماع لانه روى عن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه في حديث  
 حماد بن زيد قال وكان الامر لي لما وثقتما قلت اجيب بانه قد صح عن ابن الزبير رضي الله تعالى عنه انه قال في الكلام  
 في وقت اما بعد يوجب الاجماع والخلاف المتأخر لا يرفع الاجماع السابق ولكن سلمنا انه قال وقت توريط حماد  
 ما رثها خلفا وجعل الاستحسان عليه او نقول كانت تماخر سالت الطلاق فاعتقد ابن الزبير ان سواد المايه سقط الارث  
 وبه نقول لكن عثمان انما ورثها عنه وجود سوال الطلاق عنه بعد له ولي انتهى وفي السورج وجبا لهما عن قول ابن الزبير  
 في خلافة لكونت انما قل تورثها ان لم يكن في ذلك الوقت من الفقهاء وفي البدل وكان الاجماع قد انعقد على ذلك  
 ونحوه بعد وقوع الاجماع من الصحابة لا يتقدم فيه الا انما انقضت المصلحة لشرع المصلحة والاجماع او خلافة لتورثه بعد لهما  
 وقد روى ذلك لعل عثمان كان يريد ان ذلك لا يتطاولهما وفي الجواب والمحل في رواية كانت تورث عثمان بعد  
 انقضاء العدة وروى بشام عن ابن مسلم عن ابيه انه كان بعد العدة وركب عنه ابو عمر كان في العدة وقال ابن حزم  
 ومحمد بن ابي حنيفة لكن ثبت من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابي ليلى انه سأل عبد الله بن الزبير قال قال طلق  
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه نبت الاسبغ الكلبية فبثها ثم مات في العدة فورثها عثمان رواد عنه الحجاج  
 بن المنال وسعيد بن منصور وقد انفك على ان تورثها كان في العدة وهو قول الجهم ومثل قول من قال انه ورثها  
 بعد انقضاء العدة مع انه قد كان تافى المماصرمة واقصره وقع بعد العدة وكان مودة قبل انقضاء العدة يدل عليه قوله  
 فلم يلبث الا يسير حتى مات وتماخر غير المتأخر من فوق وتخصيص المير وكسر الصفا والمجربة وفي آخره انبت عمر بن  
 الشتر السليمة قال ابو عمر وحي الغنم الساعة فبث عمر بن الشتر يدراج بن ثعلبة بن جفا من مراء القيس بن زينة  
 بن سليم فموت على النبي صلى الله عليه وسلم مع قوما فاسلمت فذكره وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي  
 بها يومئذ فبثها فكانت تنثره وهو يقول فيله بنان مومي يديه عليه السلام وانبع اهل العلم بالشرع ان لم يكن له  
 قبلها ولا بعدا اشعرهما وقالوا لم ينفكها منهنه وكانت حضرت حبل العاصرية ومما بنوا اربعة رجال استشهد  
 الاربعة فيها وكان عمر رضي الله تعالى عنه يخطب الى الناس الاربعة اولاد الاربعة لكل واحد ما بقي ويزعم قبيص رضي الله  
 تعالى عنه وفي السورج وروى عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه لما قضى تورثها قال فمن كتاب الله وروى عنه



انه قال في من كتاب لمدى ما قصدت الظاهر حصل لها بالصلح عن بيع سهمي ثمانون الفا وقد بعين كل واحد  
 انما كانت وناية وذكر عبد الغني في الاصلين ان ورثة كذا لولا القطعون سائل لذهب بالحقن يقتسمونها ومن الدليل  
 في هذا الباب ما روي عن ابي بصير النخعي انه قال جارية البارقى الى شيخ من عند عرسى السيد تعالى عنه فخصال  
 منها في اطلاق المرضي امرته ثلاثا ورثته اذ مات وهي في العدة وعن الشعبي ان لم يثنى بنت عتيبة بن حصك كانت  
 تحت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فارتبها بعد ما عرس فارت الى علي بن السيد تعالى عنه فارتبها بعد ما عرس فارت  
 بذلك فقال في حكمها حتى اذا شرف على الموت فارتبها بعد ما عرس فارتبها بعد ما عرس فارتبها بعد ما عرس فارتبها  
 اعلم ان الذي ذكره صاحب الهداية مع الخلاف فيه انه اذا كان طلاق المرضي بانها كما اذا اصرح في اما اذا كان حيا  
 فبالاولى ان ترث لان حكم النكاح قائم فان قلت على ما ذكرت كان في ان الارث ايضا في البائن قلت بمن  
 مرض الموت بمن يتعلق حق الوارث به بالبروت ولما يصح من التبرع بما زاد على الثلث فبقى النكاح في حق الارث  
 فان قلت يصح النكاح اصلا ولما انما يجب عليه لهما اذا وليها ولا ترث اذا كان الطلاق برضاها وكذلك اذا كان  
 الطلاق قيل له قول وكذا الارث اذ مات بعد انقضاء العدة وكذا الارث اذا برأ ثم مات في العدة قلت  
 اجيب ان وجوب لهما باعتبار ارتفاع الحمل ولم يدل على ارتفاع النكاح اسما بل بموافق من ومعه لهذا الوجه للمقتضى  
 ان تزوج بزوج آخر وان الطلاق برضاها مطلقا والاقا منه وان لطلاق قبل الدخول باعتبار عدم وجوب  
 العدة فلم يمكن ابقاء النكاح حكما وان انقضاء العدة يكتفي من تزوج بزوج آخر فوجد المسمى للنكاح الاول فكم  
 قاسا حكما وان في البراءة لم يكن حتما متعلقا بالزوج زمان لطلاق ولم يوجد بعد بطلان النكاح وان موت المرأة  
 لا يقي الزوجية في حقه الحقيقية ولا حكما وفي منقطع الكافي وان كانت المرأة امته او يهودية او نصرانية فابانها في منتهى  
 بنصرته انما اعتقت لامة واملت الكافرة ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لهما منه لانه لم يكن قارا من ميراثها  
 يوم طلق لانه لم يتعلق حتما بالامه وان طلقها ثانيا بامهاش اى قالت له طلقني ثلاثا فطلقها ثلاثا فطلقها في  
 مرض موتهم او قال لهما انما شئ اى او خبره في مرض موتهم فاختارت نفسها شئ اى قالت اخترت نفسي  
 هم واخلفت منه شئ اى اذا خلفت المرأة من الزوج هم ثم مات شئ اى لزوج والحال انها في العدة ويؤخر  
 قوله وهي في العدة لم ترثه شئ جوابا لسائل الثلاث اى لم ترث الزوج هم لانها نصبت بابطال حتما وانما  
 شئ اى انما طلق في بطلان ارثها اى انقضاء حتما لم ترثه شئ وقد نصبت سقوطه في الميراث لوجوب  
 الفرقة من قبلها في مرضه لم ترث منه لانها باشرت بسبب بطلان حتما ولو جارت الفرقة منها في مرضها وشيئا

وان طلقها

ثلاثا بامرها اذ

لها اختارى

فاختارت

نفسها واختار

نفسها وهي

في العدة

لم ترثه لانها

سرعيت

بابطالها

والتلخيص

وان قلت لمطلق الرجعة فقلت لها  
ثلاثة اشياء لان الطلاق الرجعي  
الكل كما ذكرنا في سوالها ارضية  
يطلقون حقها وان قال انها في  
موتها كنت صلتها ثلاثا حتى  
وانقضت عدتك فصدقت  
اخر لها بين اداوى لهلوسية  
فلا الاخر من ذلك ومن الميراث  
في قولهم جميعا على قول آخر  
فان لها جميع ما اوصى ما اوصى  
لان الميراث لما بطل بسواها  
زال للمات من صحة الاقرار  
والوصية وعبر لهما في السلسلة  
الاخرى انهما لما انفصلا قاطعا  
الطلاق وانقضاء العدة صدر  
اجنبية عن حق جاز لان يترجم  
اختصاصا لغرض التمسك كما  
انعتقل ثم هادته لهما يجوز  
وضع الزكوة فيها بخلاف  
السلسلة الثانية

الزوج قبل شئني ان يرثها الا انما جلتا قيام العدة كقيام الكحل في وقتها ولا عدة بينهما عند موتها فلم يبق الكحل كما بعد  
العدة قيل في جوابه لما صارت محجورة على البطلان فحققتنا الكحل في حق الارث وحقا للمرثعة اوله والعدة لما جلتا  
قد كما يمكن في شغل الارث بجرمانه رواه القصة وكذا لو حصلت العدة بسبب الحب والعدة وحيا البليوغ والتمتع  
في مرضه ليرث لمرضاها بالبطلان ان كانت مضطرة لان سبب الاضرار لم يكن من جهة الزوج فلم يكن جانيا في الاضرار  
وفي الجانح لو طارفة في مرضها في خيار العتق والبليوغ ورثها الزوج لانها جارت من قبلها ولهذا لم يكن طلاقا  
وفي النكاح جعل هذا قول ابي حنيفة ومحمد وان قالت للمطلق الرجعة فطلقتا ثلاثا ورثته لان الطلاق الرجعي  
لا يزيل النكاح فلم يكن بسواها ارضية بالبطلان فحققتنا السوال مصدر ساكن الشئ وهو امانة المصدر كالفاعل  
والمفعول متروك أي بسوال المرأة الطلاق الرجعي وفي بعض النسخ بسواله بذكر الضمير المضاف اليه وهو من  
امانة المصدر المضاف الى المفعول والفاعل متروك أي بسوال الطلاق الرجعي كذا قدره الاترازي والتقدير  
على هذا الوجه بسوال المرأة اياه الطلاق الرجعي وان قال لها ش اي وان قال لمرحل لمراتهم في مرضه  
قد كنت طلقك ثلاثا في صحتي وانقضت عدتك فصدقت ش اي لمرات صدقت زوجا بذلك لاسيرت لهما ان  
بالتمسك كالثابت بالبينة ثم اقول ما يرين ش بان قال لهما في صحتي كذا وكذا وديها مثلهما واوصى لها بوصية  
ش من تركتهم فلها الاقل من ذلك ش اي من المقر به والوصية هم ومن الميراث عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بوجوب وصيته واقراره لها ش اي لهما جميع ما اقر لهما واوصى لها سواء كان اقل من الميراث  
او اكثرهم وان طلقا ثلاثا في مرضه بامرأته بان قالت للمطلق وهو مرض فطلقتا ثلاثا ثم اقر لهما بدين او اوصى  
لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا ش اي في قول أبي حنيفة وصاحبه وفي الجانح على هذا  
قول أبي حنيفة ومحمد هم الا على قول زفر فان لهما جميع ما اوصى به وما اقر لان الميراث لما بطل بسواها زال للمات من صحته  
الاقرار والوصية ش ولا ميراث لهما لانها استقطت بسواها ثم اقر لهما ش اي قول أبي يوسف ومحمد في المسئلة  
ش اي فيما اذا قال لهما في مرضه كنت طلقك ثلاثا في صحتي وانقضت عدتك فصدقتهم انما ش اي لزوجين  
هم لما تمادوا على الطلاق ش اي على وقوعهم وانقضاء العدة ش اي على انقضاء العدة هم صارت ثم ببيت  
عن ش اي عن الزوج هم على ذلك لا يترجم لهما الوصية ثم ش اي لزوجين في الاقرار في الفضاغ لافعلهم لثمة هم ان  
ش اي لمن الشان هم قبل شهادته لهما يجوز دفع الزكوة اليها ش لان اقراره صا كاقار له لسايل الجانح  
وكذا اوصية لعدم التمسك افعده الاحكام من بخلاف المسئلة الثانية ش اي ما اذا طلقا ثلاثا في مرضه

هم لان العدة باقية وهي سبب البتة والحكم بدار على ليل البتة على ليل البتة وثبت بهم ولذا قيل ان كان  
 الحكم وايد على ليل البتة هم يد على الحكم ش حيث لا يجوز شهادة احد الزوجين الاخر للتمتع هم والعاقبة ش حيث لا يجوز شهادة  
 القريب للترتيب يعني قربة الولاد لا يجوز شهادة الاخ لان انعدام البتة بمدة الطلاق والمداواة الممنوع في عيال  
 هم والعدة في المسألة الاولى ش لتساويها على انفساء العدة وليس فيها دليل البتة هم ولا في حصة في المسكين ان البتة كانت  
 ش بسبب التواضع هم لان المرأة قد تتحل الطلاق ليعتق باب الاقرار والوصية عليها ش اي على المرأة وبموتها بتجوز البتة فتمت  
 حهاش في الرغ لا فاعل هم والزوجان قد يتواضعا ش من التواضع وهو عبارة عن وضع الشخصين راسا على راس واحد  
 وكذا الملوحة هم على الاقرار بالقرعة وانفساء العدة ليشب الزوج بالزيادة ش اي لابل الزيادة هم على ميراثا وبه  
 البتة في الزيادة فزدنا ش اي الزيادة هم والتمتع في قدر الميراث فصبنا ش اي قدر الميراث هم ولا الموصفة بما  
 ش جواب عن سكتة ايما بيان ان الموصفة عادة لا تكون هم في حق الزكوة والتزويج والشفادة فلا تمت في حق هذا الحكم  
 ش لان الاقرار بتمتع البتة لا يتحقق في حق الاث لاني حق زده الاحكام فاعتبرت في حق الارث دون غيره وفي الذخيرة  
 لا برس حكمه الى المال فكان حال صوته وغضب يقع الطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لم يقع هم قال يوكان  
 مصصا ش وفي اكثر نسخ النسخ افعال محمد في الجامع الصغير ومكان محله بالبيان ان حكم العزاية ينعفي في الميراث لابل كل ش  
 يتجه الى الملك غالبا فهو في معنى مرض الموت هم وفي حصة القتال ش اي وكان في صف القتال في الحرب هم فطلق امراته  
 لثما لم تر ش اي لم تر المرأة زوجها هم وان كان ش اي الذي في صف القتال هم قد بارز جلاش من البارزة في الحرب  
 وعلى خروج من الصف لطلب القتال هم او قد مر ش على صفة الجوهل اي اذ قد مر الرجل للقتال في قصاص ش كانه في القتال  
 اي لابل قصاص نحو قوله تعالى قد كنت الذي تشني فيه في المديث اني امرأة دخلت النار في برة هم او جرح  
 اي وقدم لابل جرح بسبب الزنا هو ش ان مات في ذاك اليوم بقتل ش اي وقتل بسبب آفة فية كانه لا ينفق  
 بينهما اذ مات بذلك بسبب وبسبب كصاحب الميراث بسبب الميراث وقتل بظالم الرواية عن ابن جابر وهو المذكور في المتن  
 والكافي والمبسوط والشان قال ش ان البتة اشترى في بسبب كالتحسين بن ابيان يقول لا يشترى لهما لان مرض الموت  
 بسبب الموت ولما بسبب غرطنا ان مرضه لم يكن مرض الموت ولما ان الموت يقبل بالمرض السبب الاخر لم يكن متملا  
 لا سفاة فثبت الميراث فتر هم وهش ش اي ش ثبوت حكم التزويج بان ش اي اول الباب هم من امراته الفارث  
 اتساهاش لا قياسا كما لم يوجد قول البتة في اللان سبب لانه انما الحكم بالموت ولم يوجد لارتفاعه بالطلاق والحكم  
 الاثبث بدوان السبب جالسا ان هو واثنا في الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ذلك كما ذكرناه فحصلوا ما ثبت

لان العدة باقية وهي سبب  
 التهمة والحكم بدار على ليل  
 التهمة لهما على الحكم  
 والقاربة ولا عدا في المسألة  
 الاولى ولا حصة في المسألة  
 المسكتين ان التهمة  
 لان المرأة قد تتحل الطلاق  
 لينفصم باب كذا في الرواية  
 عليها فيريد حقهما والزوجان  
 قد يتواضعا على الاقرار  
 وانفساء العدة ليشب الزوج  
 بماله زيادة على ميراثها  
 البتة في الزيادة فزدنا  
 في قدر الميراث فصبنا  
 عدا في حق الزكوة والتزويج  
 خلاصة حقهما بحكم قال

ومن كان محصورا في  
 صف القتال فطلق امراته  
 لثما لم تره وان كان قد بارز  
 جرحا او قد تم ليقبل قصاص  
 او جرحا او شات في ذلك  
 او قتل واصل ما بيننا امرأة الف  
 فترت استفسانا ما ثبت

حكم الفرائض يتعلق بمقتضاها من اى مال الزوج م وانما يتعلق بشئ اى الفرائض بموجب من الملاك فغالبها اذا كان  
 بمالكه وانما يتعلق بمقتضاها من اى مال الزوج م وانما يتعلق بشئ اى الفرائض بموجب من الملاك فغالبها اذا كان  
 اهلوه غالبها اذا كان اهلها  
 الفرائض وهو ان يكون جبال  
 لا يقوم بجوابه كالمعقود  
 لا يصح لو قد ثبت حكم الحاكم  
 بما هو معنى للثبوت وجده  
 المملوك الغالب ما يكون  
 الغالب منه السلافة او  
 حكم الفرائض فالحصول  
 والذي في صف القتال  
 الغالب منه السلافة  
 المحسن لدفع باقى العدة  
 وكذا المنفعة فلا يثبت به  
 حكم الفرائض الى ان لا يزوج  
 يقتل الغالب منه المملوك  
 فتحقق به الفرائض ولهذا  
 اخوات تحرم على هذا الحكم  
 وقوله اذا مات في ذلك  
 الزوج واقتل دليل على انه  
 لا خرج بين ما اذا مات  
 بذلك السبيل وبسبب  
 آخر كصاحب الفرائض  
 بسبب المرض اذا قتل  
 واذا اخل بالرجل كمراته  
 وهو صحيح

حكم الفرائض يتعلق بمقتضاها من اى مال الزوج م وانما يتعلق بشئ اى الفرائض بموجب من الملاك فغالبها اذا كان  
 صاحب فرائض وهو ان يكون جبال لا يقوم بجوابه كالمعقود لا يصح لو قد ثبت حكم الحاكم بما هو معنى للثبوت وجده  
 في حق الفتية ان لا يقد على الخروج الى المسجد وفى السوق ان لا يقد على الخروج الى الدكان فى المرأة ان لا يخرج الى السوق  
 ولو كان المريض يقوم بجوابه في البيت كالمشقى الى الخلاء لا يقوم بجوابه خارج البيت على التفضيل الذى ذكرنا فهو في حكم مرض  
 الموت عند ما يتشاخى بجوارى وعند ما يتشاخى بخموفى حكم الصحيح وقال بعض المشايخ من المتأخرين اذا كان جبال عليه  
 ان يخرج ثلاث خطوات من غير ان يستعين بغيره فهو بمنزلة الصحيح وهذا ضعيف فان للمريض جبالا يعجز عن هذا وقيل لذي  
 تميز يلازم الصحة بالتمام الذى لا يقد على الخروج الى الدكان لغيره فيقال ان لا يقد على الشئ الا ان يساوى بين من يقد على الشئ الا ان يساوى بين من يقد على الشئ  
 بمصالح يتبادر والمراد في حال الطلاق في حكم المرض هم كما يقادوا الاسماء اى ان قيامهم بجوابه والاسماء جميع صحيح هم  
 وقد ثبت حكم الفرائض بموجب معنى المرض في توطئة الملاك انما يشئ فيكون ذلك سببا في حكم مرض الموت قال ان  
 يزوجوه المصنف رحمه الله تعالى هم وما يكون الغالب منه السلافة لا يثبت به حكم الفرائض وان كان يخاف منه الملاك  
 فلا يعطى له حكم المرض هم فالحصول الى قوله ولما اخوات ايضا لما قبله بيان ان ذلك ذكره بانها والمقصود هو الزوج  
 يقال حمده اذا عجزهم والذي في صف القتال شئ اى في الصف للقتال الغالب منه السلافة شئ اى شئ على ما عجزهم المصنف  
 في صف القتال السلافة غالبا وان كان يتخ الملاك نادا اطعن بمن لم يرفع باس احد وش وبما يحل لمصنوع لان الغالب  
 الذى في الحسن باس من شئ العدم وكذا المنفعة شئ اى في صف القتال لان حوله من يرفع باس احد وش وبما يحل لمصنوع بالفتنة  
 ويقال فلان سعة من قومى في غزوهم هم فلا يثبت حكم الفرائض يتجلبا قبله هم الذى يبرزش اى الذى يخرج للبارزة  
 هم او قدم ش على هيئة الجهاد لم يقتل ش في قصاص او جرحهم الغالب منه الملاك ش والخلاف ما وهم فمحقق الفرائض  
 لما قبله هم ولهذا ش اى لهذه الصورة المذكورة هم اخوات ش معنى من الصورة الاخرى هم يخرج على هذا الوجه ش اى على  
 هذا الاسل المذكور وحرف كل شى حده فماتية والاسل المذكور وهو موت حكم الفرائض بموجب معنى المرض في توطئة الملاك انما يشئ  
 يتوهم فيما كان الغالب منه السلافة فمن الملال لانزال فى السبعة والراكب فى السبعة وبقي على زوج وكذا انى المحيط وفى جوانب الفتنة  
 كان مسفينة فاضربت الاسل وكان الغالب منه الفرق فهو من الموت وكذا الواقع فى فم السبع ولمسلوك المملوك ولم يتعد  
 لهام من رواه بنون الثانى والاخرين الاول وصاحب صحيح وقدمه اوجع لم يصيب على الفرائض بمنزلة الصحيح فى الطلاق وغيره  
 هم وقوله ش اى قول محمد بن الحارث المصنف فمات فى ذلك الجواب قبل يسكن لا فرق بينهما اذا مات بذلك السبيل وبسبب آخر  
 كصاحب بن سبب لم يزل ش وقدمه الكلام فيمن قريبهم واذا قال الرجل لمراته وبصحيح ش اى الحال في صحيح

هم اذ جازس اشهر واذا سئل عني وقال لها اذ هم فقلت الدار واذا سئل فلان فلان فقلت الدار  
 اربع توطيعه وقوله فانت طالق شربا ساء طالق بان لان حكم الفرائض بالباين هم فكانت شربا  
 فكانت ما تم به هذه الاشياء شربا ساء طالق شربا ساء طالق فقلت الدار والزوج  
 شربا ساء طالق لان الزوج كان مرضيا وقت وجوه هذه الاشياء لم ترث شربا ساء طالق فقلت الدار  
 المستثناة على سبيل النكاح لان المعلق بالشرط كالنكاح عند وجود شرط قلنا لا ترث لان لم يوجد شرط  
 فلا ترث بيانه ان كان حين علق صحيحا ولم يكن حين المرأة متعلقا به فلم يوجد الفار ومين  
 لان الشرط امر ساء طالق لا ينبغي والزوج ليس بقاء على بطلان التعليق ولا على من الفعل  
 ايجابا بشرط فلم يكن فاما لم ترث لعدم قصد العود من الزوج هم وان كان المعلق في المرض  
 شربا ساء طالق المستثناة من الصور الاربعة المذكورة وهذا اشار الى المذكورين الصور المذكورة  
 اذ وقلت الدار الخطاب المرأة او الى انفسهم على وجوه اربعة شربا ساء طالق فقلت الدار  
 قال واذا جازس اشهر فانت طالق وان في بنو قولهم او بفعل لا ينبغي شربا ساء طالق فقلت الدار  
 وانما شربا ساء طالق فقلت بان قال ان فقلت هذه الدار بالانباء عن غرض الرابع هو قوله هم  
 قال مخاطبا لهما ان فقلت هذه الدار هم ولكن يشربا ساء طالق فقلت الدار هم  
 التعليق في الصحة والشرط في المرض شربا ساء طالق فقلت الدار هم او كلاهما شربا ساء طالق  
 الاولان هما ان التعليق بمجي الوقت بان قال واذا جازس اشهر فانت طالق لا ينبغي بان قال  
 فلان الدار او فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
 من الزوج هم ساء طالق التعليق في حال التعليق متصلا بالشرط لان التعليق متصلا بالشرط  
 باكثر من الثلث الابا بما دونه شربا ساء طالق فقلت الدار هم او كلاهما شربا ساء طالق  
 ينزل عند وجود شرط كالنكاح بان ايقاعا في المرض شربا ساء طالق فقلت الدار هم  
 يصح تعليقها عند الشرط حكما لا قصد اشربا ساء طالق فقلت الدار هم او كلاهما شربا ساء طالق  
 ولما لو كان عاقل اعمد التعليق مجزئا عند الشرط يقع اطلاق فلان بان التعليق متعلقا عند الشرط  
 بعد التعليق بالانكاح ثم جازس اشهر فانت طالق فقلت الدار هم او كلاهما شربا ساء طالق  
 فلم يوجد من جبهته منع بعد وجود الشرط ولا بعد ابطال التعليق ولا على من الفعل لا ينبغي  
 عن ايجابا بشرط هم فاما الوجه الثالث

اذ جازس اشهر فانت طالق فقلت الدار او فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
 الدار او اذ اصبحت فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
 اذ اذ اصبحت فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
 طالق فقلت هذه الاشياء  
 والزوج هم مرضي لم ترث شربا ساء طالق  
 الفصل في المرض وقت وجوه  
 قوله اذ اذ اصبحت فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
 على وجوه اربعة على الطلاق  
 بمجي الوقت او بفعل لا ينبغي  
 او بفعل نفسه او بفعل لغيره  
 او كل واحد من اربعة امان كان  
 التعليق في الصحة والشرط في  
 او كلاهما في المرض اما الوجهان  
 لم يكونا وهو ما كان التعليق  
 بمجي الوقت بان قال واذا جازس اشهر  
 اشهر فانت طالق او بفعل لا ينبغي  
 بان قال اذ اصبحت فلان فلان فلان فلان  
 فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
 لكون فلان المذكور ان الفصل في  
 الفرائض متعلقا منه بمسألة التعليق  
 في حال اطلاق حقها امان ان كان  
 التعليق في الصحة والشرط في المرض  
 وقال في قوله بان المعلق  
 بالشرط بان عند وجوه الشرط كالنكاح  
 فكان اطلاقا في المرض فلان فلان فلان  
 السابق يصح تعليقها عند الشرط حكما  
 لانه قد كان اطلاقا في المرض فلان فلان  
 تصرف فلان الوجه الثالث

وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فمولى  
 كان المعلق في الصحة والشرط في المرض  
 او كان في المرض والفعل ماله منه  
 او كان له منه فيصير فاقا للوجود  
 فمضى به اتصال امهات المعلق او  
 يباشرة الشرط في المرض وان لم يكن له  
 من فعل الشرط بدخل من التعلق  
 الف يترك فيه دفعه وقد فعلا لغيره  
 عنها واما الوجه الرابع وهو اذا  
 علقه بفعله فان كان المعلق والشرط  
 في المرض والفعل ماله منه يترك كلامه  
 ويخبره بتركها لانه ارضيته بذلك  
 وان كان الفعل لا يتركها منه كالمعلم  
 وهو شرط العلم وكلامه لا يتركها  
 مضطرة في المباشرة ماله في الاحتياط  
 من خوف العلو في الدنيا او في  
 العمى لا يرضاه مع لا يرضاه في الدنيا  
 بين التعلق في الصحة والشرط في المرض  
 ان كان الفعل ماله منه سدد لا  
 اشكال ان لا يرضاه بها وان كان  
 ماله منه لم يرضه كذلك الجواب  
 عن كون لا وهو قولنا في الكلام  
 يوجد من الزوج منهم بعد ما نقل  
 حقها بما لا يرضاه في حقيقة ما يرضاه  
 ترك لكون الزوج الجاهل الى المباشرة  
 فنقل الفعل اليه كما انه لا يرضاه  
 الا كما قال اذا اطلقها انك  
 وهو معنى قوله ثم انك  
 وقيل ان تركه تركه كانه قصد  
 الفرجين لوقوع في المرض وقد مات  
 وهي في العدة ولكن نقول في المرض اذا  
 تعقبه وهو بمنزلة الصحة  
 لا ينعقد به مرض الموت  
 قتيبين انه لاحق لها

ومع ما اذا علقه بفعل نفسه فمولى  
 كان المعلق في الصحة والشرط في المرض  
 او كان في المرض والفعل ماله منه  
 او كان له منه فيصير فاقا للوجود  
 فمضى به اتصال امهات المعلق او  
 يباشرة الشرط في المرض وان لم يكن له  
 من فعل الشرط بدخل من التعلق  
 الف يترك فيه دفعه وقد فعلا لغيره  
 عنها واما الوجه الرابع وهو اذا  
 علقه بفعله فان كان المعلق والشرط  
 في المرض والفعل ماله منه يترك كلامه  
 ويخبره بتركها لانه ارضيته بذلك  
 وان كان الفعل لا يتركها منه كالمعلم  
 وهو شرط العلم وكلامه لا يتركها  
 مضطرة في المباشرة ماله في الاحتياط  
 من خوف العلو في الدنيا او في  
 العمى لا يرضاه مع لا يرضاه في الدنيا  
 بين التعلق في الصحة والشرط في المرض  
 ان كان الفعل ماله منه سدد لا  
 اشكال ان لا يرضاه بها وان كان  
 ماله منه لم يرضه كذلك الجواب  
 عن كون لا وهو قولنا في الكلام  
 يوجد من الزوج منهم بعد ما نقل  
 حقها بما لا يرضاه في حقيقة ما يرضاه  
 ترك لكون الزوج الجاهل الى المباشرة  
 فنقل الفعل اليه كما انه لا يرضاه  
 الا كما قال اذا اطلقها انك  
 وهو معنى قوله ثم انك  
 وقيل ان تركه تركه كانه قصد  
 الفرجين لوقوع في المرض وقد مات  
 وهي في العدة ولكن نقول في المرض اذا  
 تعقبه وهو بمنزلة الصحة  
 لا ينعقد به مرض الموت  
 قتيبين انه لاحق لها





[illegible]

باب الرجعة أي ذهابها بيان حكم الرجعة ولما كانت الرجعة متأخرة عن المطلق طبعاً آخره ومضاهياً لناسب الموضع الم  
منه فخرج من رجوعاً وجوفاً ورجعت إلى المهر الذي فيه اليم ولما قال في التام تركبك رجوعاً ورجعاً ورجعاً قالوا لرجعاً  
وطلق فلاناً امرأته بملك الرجعة والرجعة قولان ورية قلعت يعني بفتح الراء وكسر الميم فصح وفي المنافع خرج يستعمل لازماً  
ومستعمداً خارجاً مصداً للآدم كالتقود والجبوس الدخول فمن اللازم قوله تعالى لمن رجعنا إلى المدينة فارجعوا إلى  
أبيهم وأما الآية أجواب ومن المعنى قوله تعالى فان رجعتكم الله إلى طائفة منهم فمما يرجع البقرة المخرج مصداً للمعنى  
في الآية استدامة ملك النكاح ولما شرط أن لا يقدم صريحاً انقضاء الطلاق لعوضه انقضاء الكنية كما تقدم في الثانية  
ان لا يكون بمقابلته مال والثالثة ان لا يستعمل في الطلاق والرجعة ان لا يكون المراجعة مدخولاً بها والخامسة  
ان تكون لعدة قائمة ولا خلاف في عتباتها لا يشترطها بالكتاب السنة والاجماع هم واذ الطلاق الزل امرأة لطلقة  
رجعة المقيتين فلان يراد بها في عدتها ضمت بذلك ولم يشرش وهذا جامع ابل العلم لقوله تعالى فامسكوهن  
ش الا مسكوهن بالابقاء وقوله تعالى فاذا لم يكن منهن فامسكوهن فجمعوهن او فارقوهن فجمعوهن يعني اذا لم يكن منهن ففارقوهن  
فانما يلحق ان شيعته فالرجعة والامساك من غير ضرر وان خيتم فالتأخره من غير ضرر وروى ابو داود عن عمر بن الخطاب  
عن ابن مسعود عن علي بن مسعود عن علي بن مسعود عن علي بن مسعود عن علي بن مسعود عن علي بن مسعود قال ارسلناك

وان كان يكثر ايضا

فی الترمذی و بہار

لأن الأهل يعرفون معنى

تعد - الطاهر بن عبد

لقد تأسست جامعة القاهرة في سنة ١٩٢٢م.

۱۱. قاضی

درجہ اولیٰ

بہاؤدین بجلی گھر

وقد لربا وجهه

رضی اللہ تعالیٰ عنہ

والطريق الذي عليك

ففي الجمعة نزلت

١٠٠

۱۰۰

مذہب پرستی کا ماحول

بجملہ اوسطی وکان اسبب

قائم وکل مراد لرفا انہا

نثر انعامتہ ادا

في الآخرة وقد بينا

١٠٠ الجمعة

2011-11-11

10

١١٨

اولیٰ فیضی علیہ السلام

براجعہا فی علیہا



طالع اجماع الحديث متفق عليه من غير فصل في معنى ان الطلاق انفس لم يفصل بين معنى المارة وعدمه بل اثبت الرجعة مطلقا  
 هم ولا يثبت قيام العدة لان الرجعة ابتدائية الملكش ولا ملك بعد انقضاء العدة هم لا ترى انه يحل مساكش او غير  
 لما قبله بيانه ان المدعى على الرجعة اسما كما وذلك باجماع اهل التنفير وهو لا يتلخص من اهل المساكش وانما تحقيق  
 الاستدانة في العدة لانه الملك بعد انقضاء ما شأنا فانما تمتعت العدة لم يبق محل للمساكش الطلاق الرجعي في الحال بسبب  
 ازوال الملك عند انقضاء العدة ولا دخل على كل الحلية عند تنقيها بعد الطلاق هم والرجعة ان يقول شأنا كيفية الرجعة ان يقول  
 للذي طلقها طلقة او طقتين هم المرأة رجعتكش باخطاب لها هم ورجعت لم تقي شأنا او يقول راجعت لم تقي بالنسبة  
 هم وبما يرجع في الرجعة ولا خلاف فيش اي في هذا المعنى بالتقول هم بلين للامتنع اراد ان الرجعة بالتقول الرجوع بالاجماع  
 وكذا اذا قال ترجعتك او رجعتك او رجعتك وبذلك وسكتك وبذلك الا ان طاهرية في الرجعة غير متفق على لينه ومن الكتابات  
 في الرجعة ان عدي كما كنت او قال انت لم تقي ونوى بالرجعة صا ورجعا ذكره في الرجعة وفي الجاوي غير انه احدث على الراجح  
 ما مضى فتنه انما دوني لرد فعله في حصول الرجعة براجعتك بلانية قولان للمالك ككناح الميزان اقول في المساكش للمالك  
 والتمرجع وتلى الرجعة لوقال اجبتك مبررات ورجعتك مبررات والافلا انما يادوة في المدة وشية ما قبله ما في الرجعة في الجاوي  
 راجعتك على ان قال ابو بكر لا يجب النكاح ولا يبرأ في المساكش في الاقامة هم قال شأنا الى الذي في حراية ككناح هم على  
 شأنا الى ويطا الى طلقها هم وتقبلها او لم يسمها بشهوة او فخر الى فرجها بشهوة شأنا الى المبرأ والفرج بشهوة وتلقا  
 الى دخل فرجها بشهوة رجعة ولم يقبلها بشهوة في التيسيل في الكتاب في البلد وهو قول محمد الرجوع اليها انما النظر الى موضع الجماع  
 وبر ما قلنا رجعة وتختلف في الدبر قيل ليس برجعة اليها انما النظر الى القدرى والقوى على انه رجعة هم وبما عدا شأنا الى كمال الرجعة  
 بالوطي وبالمسك بشهوة او بالنظر الى فرجها بشهوة عند اسمها انما النظر الى القدرى ومحمد بن سنان  
 وطاويين عطاء بن ابي رباح والاداعي والثوري ابن ابي ليلى جابر واشعبي سليمان التيمي وقال مالك وهما قاتان اراد الرجعة  
 فودعته هم وقال الشافعي الاصح الرجعة الابا قبل مع القدرة عديش الى القول بان لم يكن خيرا وقيل لسان اذا  
 كذلك فيصح بالاستدانة وبما قال ابو ثور الظاهرية وقول حماد بن عيسى في المدة بوجبة كقولهم هم لان الرجعة بمنزلة ابتداء النكاح  
 عند شأنا الى عند انما في حرم مطيهاش اي عنده هم وعندنا في شأنا الى الرجعة وفي بعض النسخ هو على ما في الرجعة  
 وذكر الموثق على ان اول ما كان في قوله ولا نزل مثل انما شأنا الى ولا ساكن هم استدانة النكاح على ما بينا شأنا الى  
 قوله لا ترى انه يحل مساكش هو مستقره انما الرجعة شأنا الى في آخره الباب عند قوله والطلاق الرجعي لا يبرأ من الطلاق  
 هم والفعل شأنا الى هم قد رجع ولا يبرأ على الاستدانة كما في سقاط النكاح شأنا الى على انه بالخيار لانه لا يبرأ من الطلاق  
 في سقاط النكاح

من غير فصل ولا يبرأ  
 من قيام العدة لان الرجعة  
 استدانة الملك ككناح  
 انما على مساكش وهو لا يبرأ  
 وانما يتحقق الاستدانة  
 في العدة لان كمال مساكش  
 بعد انقضاء الرجعة  
 ان يقول راجعتك  
 او رجعت امرأتى وهذا  
 معنى الرجعة وكذا خلا  
 بين الامتنع قال او يطاها  
 او يقبلها او لم يسمها  
 او ينظر الى فرجها بشهوة  
 وهذا عندنا وقيل الشافعي  
 لا تقهر الرجعة بالانكاح  
 هم القدرى عليه لان الرجعة  
 بمنزلة ابتداء النكاح  
 يحرم وطئها وهذا  
 هو استدانة النكاح  
 على ما بينا هو مستقره  
 انما شأنا الى الله تعالى للفعل  
 قد يقع دليل على  
 الاستدانة كما  
 في سقاط النكاح



والشهاده ليست  
 بسطافيه في حاله البقاء  
 كما في النكاح في الاولاد ولا  
 تستحب الزاوية الاضطرار  
 كيلا يجري التناكر فيها  
 ومناولة المحمول عليه  
 الا ان في ذلك من المفاخرة  
 وهو فيها مستحب  
 ان يعلمه كذا وقع في النص  
 واذا انفقت العتاق  
 كنت الرجعة في العدة  
 فصدقت في رجعة وان  
 كن بنته فالقول بوجوبه  
 اخبركم ابيكم انشاء  
 في الحال فكان منها  
 بالتصديق ترتفع النكاح  
 ولا يجب عليه عند حذيفة  
 وفي مسئلة الاستحلاف  
 في الاشياء الستة وقسم  
 وفي كتاب الكلام اذا  
 الزوج قد راجع  
 فقلت بحجة له فأنقضت  
 عدتي لمصير الرجعة  
 عند أبي حنيفة قال لا  
 تقم كانهما لم ينفقا  
 العدة

والشهاده ليست  
 بسطافيه في حاله البقاء  
 كما في النكاح في الاولاد ولا  
 تستحب الزاوية الاضطرار  
 كيلا يجري التناكر فيها  
 ومناولة المحمول عليه  
 الا ان في ذلك من المفاخرة  
 وهو فيها مستحب  
 ان يعلمه كذا وقع في النص  
 واذا انفقت العتاق  
 كنت الرجعة في العدة  
 فصدقت في رجعة وان  
 كن بنته فالقول بوجوبه  
 اخبركم ابيكم انشاء  
 في الحال فكان منها  
 بالتصديق ترتفع النكاح  
 ولا يجب عليه عند حذيفة  
 وفي مسئلة الاستحلاف  
 في الاشياء الستة وقسم  
 وفي كتاب الكلام اذا  
 الزوج قد راجع  
 فقلت بحجة له فأنقضت  
 عدتي لمصير الرجعة  
 عند أبي حنيفة قال لا  
 تقم كانهما لم ينفقا  
 العدة

والشهاده ليست  
 بسطافيه في حاله البقاء  
 كما في النكاح في الاولاد ولا  
 تستحب الزاوية الاضطرار  
 كيلا يجري التناكر فيها  
 ومناولة المحمول عليه  
 الا ان في ذلك من المفاخرة  
 وهو فيها مستحب  
 ان يعلمه كذا وقع في النص  
 واذا انفقت العتاق  
 كنت الرجعة في العدة  
 فصدقت في رجعة وان  
 كن بنته فالقول بوجوبه  
 اخبركم ابيكم انشاء  
 في الحال فكان منها  
 بالتصديق ترتفع النكاح  
 ولا يجب عليه عند حذيفة  
 وفي مسئلة الاستحلاف  
 في الاشياء الستة وقسم  
 وفي كتاب الكلام اذا  
 الزوج قد راجع  
 فقلت بحجة له فأنقضت  
 عدتي لمصير الرجعة  
 عند أبي حنيفة قال لا  
 تقم كانهما لم ينفقا  
 العدة

اذ هي باقية ظاهرا  
الى ان تغير وقد سبقته  
الرجعة ولهذا القول لها  
طاعتك فقالت بحسب ما  
قد اختلفت عن بقية الفلوق  
ولا يوجب حقة ولا انفاسا  
حاشا لان انقضاء الامانة  
في الاختيار عن الانقضاء  
فاذا اختلفت دل ذلك  
على سبق الانقضاء اقرب  
حول حال حول الزوج  
ومسئلة الطلاق على  
الطهارة ولو كانت على الطهارة  
فالطلاق يقع باقرار بعد  
الانقضاء والرجعة لا تثبت  
والاخلاف زوج الامانة بعد  
انقضاء من ثم ان كنت  
لا اجمعها ومصدق للمولى  
وكنت الامانة فالقول هو  
من اني حليفة وكذا قال  
القول قول المولى لان  
بمنعها مملوكا فقد  
انتهى ما هو خاص حق الزوج  
فشا به لا اقرار عليه بالانكاح  
وهو مقول حكم الرجعة يتحقق  
على العلق والقبول في العقد  
قولها فكذلك انما يتحقق على  
على القلب فحذرها القول  
قول المولى وكذا عنك في الصحيح  
لانها سنة خيرية العلق في الحال  
ودونها من المتعة لغيره ولا يثبت  
فيها في الحال بحقة المولى الاول

م اني اتيه بنظر البر الى ان تنقش اي لامة عملا باستصحاب لمان الرجعة في العدة سميتهم وقد سميت الرجعة ش اي قد سميت  
انما بالرجعية بانقضاء العدة فصحت الرجعة وقطعت العدة وهذا ش اي اهل من انما بام لوقال لما طاعتك فقالت بحسب  
لوقال انقضت من حق الطلاق ش اسبق لينا باقول ش الطلاق على الخلاف الاصح ان يقع الاقرار بالزوج بالواقع كما لو قال  
بل انقضت العدة كنت طلقا في العدة كان مصداقها لان الرجعة في الرجعة لوقال انقضت على انقضائها العدة واختلفا في الرجعة والصحيح  
القول بها وعليه الجواب ولو اتممت على الرجعة يوم الجمعة قالت انقضت بموت يومين قال الزوج يوم السبت قبل العيد بميتة انهم  
ام السابق بالعبودية في ماشية او بصيحه الاول ولو كانت العدة باقية فالصحيح ان يقول لاني بك الانشاء فقامت في الدنيا  
وقيل ان قولها م والابى غنية زمر لسانها ش اي الرجعة م ساءت علة الانقضاء ش اي ما زلت ان انقضت العدة فلا  
الرجعة م ان الانقضاء م لانها ش اي لامة م اينت في الاجماع لانقضاء ش اي غنية في الاجماع م اي ما زلت ان انقضت العدة فلا  
انما لامل من ان ميتين مطلق المدي حاسن م فلو انقضت وانك على سبب الانقضاء واقربا لوالد ش اي قريبا لوالد  
لانقضت م حال قول الزوج ش لان الاجابة تنفي حق الرجعة ولا يمل على مقدار سبعين قربة حال قول الزوج حيفان ما اذا  
سكنت ساءت فان قريبا لوالد لانقضت م السكوت م ومسئلة الطلاق على الخلاف ش بذا منع الاستنباط بها بالاقوال  
لما طاعتك فقالت بحسب ما قد انقضت من حق الطلاق يعني الانسلا مسئلة الطلاق على الخلاف ش ثم اشار الى الجواب بطريق  
التسليم ثم يريهم ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره بعد الانقضاء ش اي بل انقضت العدة ان طلقها في العدة م  
والامانة لا تثبت بخ ش اي وبالاقارب الانقضاء فان فيتمت لانه تصرف على صحيح النية ولادة احوال في الامة بل انقضت العدة  
فوقتها جيتا في العدة ومصدق للمولى وكنت الامانة فالقول لاش اي قول الامة م عن ابى حنيفة ش وقيل ان قولها ش  
واملك احمد وابو ثورهم وقال القول قول المولى لان بعضها مملوك لاش اي للمولى م فقد اقرارها بوجاهة حق الزوج ش  
فلا م واهم ش اية الاقرار عليها بالانكاح ش اي شارة قول المولى على الامة بالانكاح بان قال وجبت حتى من فلان حيث  
يكون القول قوله وهو قول ش اي بوجاهة يقول حكم الرجعة يتحقق على العدة ش انما وانقضت م والقول العدة  
تولم ش ودان قول المولى م فكذا فيما بيني عليها ش اي على العدة ولم يذكر الجواب عن الاقرار بالزوج لغيره م ولو كان  
على الطلب ش اي لو كان لامة والخلاف على القليبان صدقته الامة وكذب المولى م عندها ش اي عند ابى يوسف ومحمد  
القول قول المولى وكذا عنده ش اي كذلك القول قول المولى عن ابى حنيفة م في الصحيح ش من الرواية عنه م لانها  
العدة في الحال فذلك المتعة لا يثبت له منافع بنفسه في الحال م من المولى م فلا تسبق له في الباطل لاش اي بطلان  
حق المولى م بخلاف الرجعية الاول ش وهو لزوم الذي فيه صدرت المولى لزوج وكنت الامانة م يكون القول فيه قولها



[illegible]

5

وكانت ورباع بيان ذلك اذا انفصلت عن المحقة الثالثة فما دون العشرة كمن تركت المصنفه او الاستثناق ممن ابى يوسف رواه ابنان في روايته هشام عندنا لا تقطع الرجعة انما يقول كترك عضو كامل حيث لا تقطع الرجعة فيه وفي روايته اخرى رواه الكرخي تقطع انما رابعا بقوله ثم وعنه شمس اى وعن ابى يوسف ثم وهو شمس اى ترك المصنفه والاستثناق والفظه هو فى محل الرفع على الابتداء وهو قول محمد بن حنبل مخرجه مينة وبين خبره وهو قوله ثم بمنزلة ما دون العضو شمس اى بمنزلة ترك ما دون العضو حيث اذا تركه تقطع الرجعة ثم لان فى فرضيه ما شمس اى فرضيه المصنفه والاستثناق فى الغسل ثم اختلافا شمس فان عندنا كذا والثانى ما شمس ان فى الغسل وفى الوضوء وعندنا واجب ان فى الغسل شمس ان فى الوضوء وعندنا ابن ابى ليلى وعبد الله بن المبارك وحمدو اسحاق وفضان فيها جميعا لكن قال احمد الاستثناق اكرس المصنفه فاذا كان فيها اختلاف فى فرضيه ما فالاحتياط فى القطع بالرجعة ثم بخلاف غيره من الاعضاء شمس فانه لا خلاف لاحد فى فرضيه ثم ومن يطلق امراته وسى حامل شمس اى والحال انها حامل ام ادولت منه شمس اى والحال انها ادولت منه فى نكاحها قبل الطلاق ثم وقال لم اجاب عن فخره الرجعة شمس دلالة قوله لم اجاب عن لان الحمل تنبى فيه فى مدة يتصور ان يكون منه حمل منه شمس لانها اذا كانت حامل ما يوم الطلاق وظهر ذلك بان ولدت لاقبل من سنته اشهر وعساو النسب بانما منه ثم بقوله تعالى شمس اى لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الولد للفراش شمس روى ابنا الى يث عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنهم عنه اخبره الائمة استه من حديث سعيد بن المسيب عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وفى لفظ البخارى الولد لصاحب الفراش وعن عايشة رضى الله تعالى عنها اخبره الائمة الالترندى من حديث عروة عن عائشة قالت فقمتم سعيد بن ابى وقاص وعبد الله بن رضى فى غلام الى بيت الولد للفراش وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنها اخبره الوداؤ ومن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قام رجل فقال يا رسول الله الى بيت وفيه الولد للفراش وللعاهر الحجر وعن عثمان رضى الله تعالى عنه اخبره الوداؤ وايضا فيه حمل وفيه الولد للفراش وعن ابى امة رضى الله تعالى عنه اخبره الالترندى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله قد جعل كل ذى حق فأكبره لو ان الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم ذلك شمس اى جعل اصل منه ثم دليل الوطى منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعله ما يادو ثبت الوطى ما كذا الملك والطلاق فى ما كذا ثبت الرجعة ثم جاز شمس رضى الله تعالى عنه فى نفسها انما ثبت قال ابن جرير وكذا الشيخ الزعيم على ما علم ثم جاز شمس اياه وقيل ثبت من وعين احدهما ان النسب ثبت ولان قوله

وعنه وهو قول محمد  
 بمنزلة ما دون العضو  
 في فرضه، اختلافا  
 بخلاف غيره من الأعضاء  
 ومن طلق أمرته  
 وهي حامل أولاد  
 منه وقال له  
 جعة  
 اجامعها فله الز  
 لان الحمل ص  
 ظهر في مدة يقو  
 ان يكون منه حبل  
 لقوله عليه السلام  
 للفراس في ذلك دليل  
 الناجي منه ولكن اذا  
 قبضت نسب الحمل  
 منه جعل احميا  
 واذا ثبت الوط  
 نال الملاء والطلاق  
 في ملك سائل  
 يعقب بالوجعة <sup>بطل</sup>  
 نعمه بتكليف الشفع

لم اجاسما يبرح والعيرح يفرق الدلالة والثاني انه اقر بقوله لم اجاسما اسقوف حتى سقن له وكذا يبرح المبرح لم يبرح كما لو لم  
يعني لان ان نعم شتر انتم استحققت في يد نعم حصلت اليه امر التسليم الى المقر له وان صار كذا بامر عاويب عن الاول  
بان الدلالة من الشارع والعيرح من العبد ودلالة الشارع اقوى لاحتمال الكذب من العبد ومن الشارع ومن الثاني بان  
لم يعمل باقراره بهناق الغير والعيرح هو الطلاق بعد الدخول ثابت فيترتب عليه الحكم بثبوت المقتضى وانما الدلالة  
بمخالفات المسئلة تشدد بان الدلالة موجودة وتوهم حتى انهم لا ترى شئ توضح بقوله والطلاق في ملك ساكده ليعتبر بتر  
هم انه شئ اي ان انسان هم ثبت بهذا الوطى الاحصان فلان فيترتب الرجعة اولى شئ بيان الادوية ان الاحصان  
مدخل في وجوب العقوبة وحده ان ثبت بهذا الوطى فلا ثبت به الرجعة التي ليست فيها بجهة العقوبة اولى ولانه لا يبرح من ثبوت  
الرجعة ثبتت الاحصان كالامة النفرانية هم وتاويل شاة الولادة ان لا قبل الطلاق شئ قال الا تراه في هذه المسئلة  
من خواص الجاح الصغير ولو بيع المصنف لفظ محمدي في الجاح الصغير جعله كما هو لا يتج الى التاويل ومصدر في الجاح الصغير  
محمود يعقوب عن ابي مينة في رجل تزوج امرأة ثم طلقها وهي حامل فقال لم اجاسما قال له عليها الرجعة وكذا كانت  
ولدت قبل ذلك هم لانا لو ولدت بعد الطلاق تنقض العدة بالولادة فلا تصور الرجعة شئ لغوت الحمل هم فان خلاها  
شئ اي بالمره هم او غلق بالادخني ستر اش ذكر وارنجي ستر او ذكر في كتاب الطلاق وادخني بكلمة او دوا هو الصحيح  
لان احدا من من غلق الباب وادخنا الشرع في ثبوت العدة المبرحة هم وقال لم اجاسما ثم طلقها لم يملك الرجعة  
لان تاكده الملك بالوطى وقد اقر به فيصدق في حق نفسه والرجعة عقد شئ فيصدق في عقد اذا قال لم اجاسما  
هم ولم يعر كذا بامر عاويب جواب عما يقال قد صار كذا بامر عاويب المبرح كما لا اذا كان الطلاق بعد الدخول و  
اجاب بقوله ولم يعر كذا بامر عاويب لان تاكده المبرح المسمى فني على تسليم المبرح شئ اي البضع هم لاسطة القبض  
شئ اي قبض المبرح وهو الوطى يعني ان تاكده المبرح بالعدو المسمى لم يدل على كون الرجل والاطيا حاكما لان المبرح تاكده  
بتسليم البضع ولا يتوقف على الوطى فلم يبرح ثبوت الوطى بثبوت كمال المبرح وذلك ان المرأة قادرة على تسليم  
نفسا وليست بقادرة على جعل الرجل والاطيا فاكده المبرح بالتسليم دفعا للمبرح عنهما بمخالفات الفصل الاول شئ  
مرتبط بقوله ولم يعر كذا بالفصل الاول هو ثبوت النسب فيظهر الحمل حالة الطلاق او بالذلة قيل الطلاق  
صار كذا بامر عاويب في قوله لم اجاسما حيث جعله الشارع والاطيا حاكما لان الرجعة تنبئ عن الدخول وقد ثبت بالنسب  
ثبتت الرجعة لانه لا نسب بلا دولا او بلا دخول ثبتت الرجعة لوجود الدخول فان راجعها شئ معناه بعدا  
خلاها هم وقال لم اجاسما ثم جاءت بولد لاطل من بنتين يوم شئ اي من يوم الطلاق لاسن يوم المبرح

الا يرى انه ثبتت  
الوطى الاحصان  
فان ثبتت بها  
اولى وتاويل  
الولادة ان لا قبل  
الطلاق لا يضا  
لو دلل بعد تنقض  
العدة بالولادة فلا  
تصور الرجعة فان  
ادخل  
خلاها ما علق بابا  
سترا وقال لم اجاسما  
ثم طلقها المبرح  
الرجعة لان تاكده الملك  
بالوطى وقد اقر به  
فيصدق في حق نفسه  
حقه ولم يعر كذا بامر  
عناويب المبرح بغير علم  
المسئلة في القبض  
المسئلة في القبض  
الفصل الاول في  
معناه بعدا خلاها  
وقال لم اجاسما  
ثم جاءت بولد لاطل من  
بنتين يوم مبرح



هم سميت تلك الرجعة شين اى الرجعة السابعة لان شيت النسب منه شين شيت الدخول لاملا والطلاق بعد الدخول  
 سقبت للرجعة هم اذ شين اى لان المرأة هم لم تقر بانقضاء العدة والولد يثبت في البطن بهذه المدة ولا يكون ذلك  
 الا بالدخول هم فترزل واطيا قبل الطلاق دون ما بعد على طي الاعتبار الثاني شين وهو كونه واطيا بعد الطلاق لان  
 المذكور الاول هو كونه واطيا قبل الطلاق هم تنزل الملك بنفس الطلاق شين الى عدة هم لم يرد الوطى قبله شين  
 اى قبل الطلاق هم فجرم الوطى شين لانه انكره بعد النكوة هم واسلم لا يضمن المهر شين ولا يردناه ونفرضه على الدخول  
 قبل الطلاق حملا لامر المسلم على الصلح هم وان قال لما شين اى ان قال بطل الامر هم اذا ولدت فانت طالق  
 فولدت ولدت ثم اتت بولد آخر شين اقل من سنين هم مكره او كره في رجعة شين اى الولادة الثانية رجعة هم سواء من  
 آخر وهو ان يكون بعد سنة شهر وان كان اكثر من سنين هم لم تقر بانقضاء العدة كلمة ان الموصل لى ما كان غير الولدين  
 ستة شهر لا يتفاوت به ذلك بين ان تكون الولادة الثانية في اقل من سنين وبين ان يكون في اكثر من سنين رجعة  
 هم لانه وقع الطلاق عليها بالولد الاول ووجبت العدة فيكون الولد الثاني من معلق حادث منه شين اى من الزوج  
 حال كونه من العدة لانها لم تقر بانقضاء العدة فيصير امر اجاش لان المعلق الحادث بعد الطلاق في العدة سقبت للرجعة  
 فان قيل ذكر في كتاب الدرعي ان المطلقة طلاقا جيا لم تولد اقل من سنين هم لم يولد اقل من سنة شين  
 تكون رجعة احتمال المعلق قبل الطلاق في الاول دون الثاني فلما قد سقط هذا الاحتمال هنا لانها اذا كان من الجنين  
 كان الثاني من معلق حادث ضرورة ولا يصارح الولد الاول من بطن واحد والاشهاد لا يثبت الشك هم وان  
 قال كما ولدت فانت طالق فولدت ثمانية اولاد في البطن مختلفه شين المراد من البطن المختلفة ان يكون بين الولدين  
 ستة شهر فصاعدا هم فالولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا جاءت بالولد الاول وقع الطلاق وصارت  
 ستة شين لان العدة تسقبت الطلاق هم والثاني شين اى وبالولد الثاني هم صار مرجعا لما بينا قبل ايصال المعلق  
 من وطى حادث في العدة ووقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان الجنين معقود وهو كونه كاش وبتحقيق تكرار  
 الجزاء عند تكرار الشطر وجبت العدة وبالولد الثالث صار مرجعا كما ذكرنا اشارة الى قوله لانه وقع الطلاق عليها  
 بالولد الاول اى اخرهم وقع المطلقة الثالثة بولادة الولد الثالث وجبت العدة بالمرأش اى بالحيض  
 هم لانها حامل من ذوات الحيض من وقع الطلاق شين وذوات الحيض عدتها بالحيض ولو ولدت ثمانية اولاد  
 في بطن واحد يقع عليها طهارة لا غير وتقتضى العدة بوضع الولد الثالث لان شرط الطلاقين وجب في الملك سقوتا  
 بخلاف الطلاق الثالث فان شرط وجب في غير الملك لعدم الرجعة قيل ذلك لانهم ولد في البطن واحد فلم يقع لوقوعه

صحت تلك الرجعة لانه  
 ثبتت النسب منه اذ هي له  
 تقر بانقضاء العدة والولد  
 يبقى في البطن هذه المدة فترزل  
 واطيا قبل الطلاق دون ما  
 لان على اعتبار الثاني يقول  
 الملك بنفس الطلاق بعد الدخول  
 تبذلهم الوطى المسلم لا يضمن  
 فان قال لها اذا ولدت فانت طالق  
 فولدت ثم اتت بولد آخر في رجعة  
 من بطن آخر وهو ان يكون بعد  
 اشهر النكاح اكثر من سنين افا  
 لرجعة بانقضاء العدة لانه وقع  
 الطلاق عليها بالولد الاول ووجبت  
 العدة فيكون الولد الثاني من معلق  
 حادث منه في العدة لا طهارة  
 فضاء العدة فيصير مرجعا  
 وان قال كما ولدت فانت طالق  
 فولدت ثمانية اولاد في بطون مختلفة  
 فالولد الاول طلاق والثاني رجعة  
 كذلك الثالث اذا جاءت بالولد الاول  
 وقع الطلاق وصارت معدة والثاني  
 صار مرجعا لما بينا انه يحصل الحيض  
 وطى حادث في العدة ووقع الطلاق  
 الثاني بولادة الولد الثاني لان الجنين  
 معقود وهو كونه كاش وبتحقيق تكرار  
 الجزاء عند تكرار الشطر وجبت العدة  
 وبالولد الثالث صار مرجعا كما ذكرنا  
 اشارة الى قوله لانه وقع الطلاق  
 عليها بالولد الاول اى اخرهم وقع  
 المطلقة الثالثة بولادة الولد الثالث  
 وجبت العدة بالمرأش اى بالحيض  
 هم لانها حامل من ذوات الحيض من  
 وقع الطلاق شين وذوات الحيض عدتها  
 بالحيض ولو ولدت ثمانية اولاد في  
 بطن واحد يقع عليها طهارة لا غير  
 وتقتضى العدة بوضع الولد الثالث  
 لان شرط الطلاقين وجب في الملك  
 سقوتا بخلاف الطلاق الثالث فان  
 شرط وجب في غير الملك لعدم  
 الرجعة قيل ذلك لانهم ولد في  
 البطن واحد فلم يقع لوقوعه

والمطلقة الرجعية تشتر  
وتنزل لأنها محل الزوج  
اذا النكاح قائم بينهما فغير  
الرجعية مستحقة والتزني  
حامل عليها فيكون  
مشروعاً عادياً يستحقها  
ان لا يدخل عليها  
حتى يوذنها او يمسها  
خفق قلبه  
معناه اذا التزك  
من قصد الزنا  
لا يفار بها  
يكون مجردة  
فيقيم بصره على مؤم  
يصير به مراجعاً  
ثم يطلقها فتطول  
عليها العدة وليس  
له ان يسافر بها  
يشهد عدد رجوعها قال  
زفره لذلك لقيام القام  
ولهذا لان خضاها عند  
ولنا قوله كما لا يخفى  
من بين يمينه الاية

في غير النكاح انما كانت العدة بالطلاق لا بالزنا فثبت جبراً في طلقنا الآن ولو دللت ولدين في البطن واحد لطلق بالولي الا  
وانه قد يخفى العدة بالزنا في الواقع به الطلاق لا سيما انما ليست بمسكوتة ولا سعة وهم المطلقة الرجعية تشترش  
لفظ صريح في الاصل والعدّة من الطلاق الرجعية تشترش لزوجه بامه وتزني ش وقيل ان من بدّشفت الشئ تشترش تشترش اذا  
بليته ومنه قوله تشترش المرأة اذا تزنيته وفي رواية ان الادب رايته النساء تشترش في اي نظير ان اي يتطاولون وقيل تشترش  
الزمن لكنه خاص بالوجه والتزني عاظم فيعمل في الوجه وغيره قلت اذا كان التشترش والتزني بمعنى واحد فيكون قوله وتزني  
عطف تفسيرية واذا كان التزني عاكفاً على طلق العام على المصاحم لا تشترش اي ان المرأة هم طلاق ليش اي المزوج هم الذي لا يخلو خباياها  
ان النكاح قائم بين الزوجين حتى يجري التوارث بينهما وكذا جميع احكام النكاح ويقتل في قوله كل امرأة لي طالق ثم لم يرد  
مستحقة ش لانها في حديث ابن عمر بنى الله تعالى عنها قال العدة انك غايه ما تشترش عليه وروى ابو داود عن عمر بنى الله  
تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم احبها وجار فيه اماءه اخرى تدل كلها على مشروعية الرجعية تحتها  
هم الزن من حامل عليها ش اي على الرجعية لان نظره اليها ليس بمحرم فيها اذا نظر الى زنيها رغب فيها وراجعها لم يكون  
ش اي اذا كان الامر كذلك فكيف ان الزن مشروعا بملكات العدة من طلاق ابن حيث لا تشترش لمحرمة النظر اليها  
وهو مشروعية الرجعية ثم وجب زواجها ان لا يدخل عليها ش اي على التي طلقها زوجها ثم في زواجها ش اي عليها  
بالتقدم ونحوه هم اوليسها فحق فعليه ش اي صوته حين يدخل من الباب وهو من فحق التراب فحقا اذا اضطرب هو  
لفظ تشترش يقال فحق النجم فحق فحقنا اذا عاودنا فحق من فحق النجم والفرق اذا استخطا وعزبا فحق القلب فحقنا فحق الرجل  
تفقه اذا نعت ثم انتهى صحنه ش اس من كلام القدرى هم اذا لم يكن من قصده الرجعة لا سائر ما يكون  
متجدة فحق بصره على مؤمن يصير به مراجعاً ش وهو الفرق لا اذا وقع نظره على زوجها يكون مراجعاً ثم يطلقها ش  
بان لم يكن من قصده ان يراجعها ثم يطلو العدة عليها ش فيحصل عليها الاذي بذلك لان فيه استيناف العدة  
وقال محمد بن الميسر ط كره ان يراجعه متجدة اذا كان لا يريد جنتها وان راها لم يكن عليه ش لان الفرق الرجعية وهو الرطل  
فالردية اولى من وليس له ان يسافر بها ش اي بالطلقة الرجعية حتى يشهد على رجعتها وقال فحق ذلك ش اي للمزوج  
ان يسافر بها من قيام النكاح ش الم تقفين العدة هم ولذا ش اي ولابل قيام النكاح هم لان لينا اعدنا  
ش اي لان يسافر بها من قيام النكاح ش اي لا يخرج من بين يمينه الماشي وجب الاستدلال ان الاية تنزل في  
الطلاق الذي بالنقل عن ايمته انفسه اي لا يخرج من بين يمينه من يمينه من ساكنين التي يسكنها قبل الطلاق  
ويثبت الازوج ويثبت اليمن لا فحقها ما بها من حيث السكنى فثبت ان اخراجها للازوج لا يخلو ذلك والاخر من

بني

انفسن قبل انقضاء العدة فاشتت في نفساهم ولان ترافى عمل البطلان بشئ هذا دليل على جواز عدم المسافة بها  
قبل الرجعة بانه ان ترافى عمل البطلان الذي هو الطلاق هم لما جرت شئ اى لما جرت الزوج هم الى المراجعة شئ  
اذا الطلاق بمعنى ان الطلاق معطل للملك النكاح فكان ينبغي ان يبطل النكاح زمان وجود الطلاق لان حكمه فانه  
الى وجود الشرط وهو انقضاء العدة لما جرت الزوج الى الرجعة هم فاذا لم يراجعا حتى انقضت العدة ظهر انه لما جرت الزوج  
الى الرجعة هم فبين ان البطلان لا يملك عمل عليه وقت وجوده شئ اى وجوده البطلان فنعى ذلك كما ليس الذي  
فيه الخيار واما على البيع في اللزوم ثم بالاجازة يعلم من وقت البيع ولذا يملك الزوايا والماملة في مدة الخيار هم  
ولذا شئ اى ولا جيل ان عمل البطلان من وقت وجود البطلان هم يتسبب الاقرار من العدة شئ اى الاقرار المانية  
قبل انقضاء العدة فتسبب من العدة فلهذا كان عمل البطلان يقتصر على انقضاء العدة لا التسبب الاقرار المانية من العدة  
كما لا تسبب في قوله اذا انقضت فانت طالق فان كان المصلحة من العدة لا بشرط وقوع الطلاق فان كان كذلك  
فهم فلهذا كان الزوج المخرج شئ اى اذ جاز الى السنة لان عمل البطلان لا يمكن مقتصر على الانقضاء وكانت الرجعة  
فلا يملك اخر اجبا كما لا يتصوره فتبين ان شئ الزوج هم على جرت العدة فلهذا كان الزوج شئ فلهذا كان السنفات  
فيل السفر بها ولان الرجعة فتبين الرجعة اشهدوا لم تشهدوا بان كلامنا في بل يادى صريحاً بان لا يجزوا البقرة للملازمة  
الصريح ثم كما لا يلج اخره من وخروجه من الى السفر لا يباح البقاء الى ما دون السفر لا لطلاق النفس المحرمه وقوله  
شئ اى قول محمد بن الحجاج الصغير هم حتى يفسد على جرتا مناه الاستحباب شئ بمعنى لا يبرديه ان الاشهاد على  
واجب بل الاشهاد يستحب على ما هم على ما قدمناه شئ بمعنى في ادبيل الباب عند قوله يستحب ان يشهد على الرجعة ثمانية  
وان لا يشهد بحد الرجعة هم والطلاق الربوي لا يحرم الوطى وقال الشافعي بحريمه شئ وبه قال احمد بن حنبل وقال  
الشافعي والظاهر ان ليس بشرط على الاظهر هم لان الرجعية زائلة لوجود القاطع وهو الطلاق شئ قال ابو القاسم قال الشافعي  
فان وليما قبل الرجعة فلهذا هم ولنا اننا شئ اى الزوذية هم فاية حتى يملك مراجعتها من غير رضا لان حق الرجعة  
ثبت فلهذا الزوج يمكنه التذكار عند عرض النكاح شئ واية اشارته تعالى بقوله لا تدري تعلم الله يحدث  
بعد ذلك ان قال الزمخشري الامر الذي يحدثه الله تعالى ان القلب قلبه من نفسها الى محبتها ومن الرغبة منها الى  
الرغبة فيها ومن غريزة الطلاق الى الذم عليه فراجعا والمعنى فطلقوا من بعدته وهو العدة فلهذا هم غير عيون وتندون  
فترجعون هم وهذا المعنى شئ اى ثبوت نظر الزوج هم يوجب استبدادهم شئ اى استقلالهم وفردهم به شئ اى  
بمعنى الرجعة هم وذلك شئ اى تفرد الزوج بحق الرجعة هم يؤذن شئ اى يعلم هم يكونه شئ اى يكون حق الرجعة

ولان تراخى عمل البطلان  
لما جرت الى الرجعة فاذا لم  
يراجعا حتى انقضت العدة  
ظهر انه لا حاجة فليبين ان  
البطلان عمل عليه وقت  
وجوده وهو لا يملك الاقرار  
من العدة فلهذا كان الزوج  
الاقرار المانية ان يشهد على  
جرتا قبل انقضاء العدة وتقرر  
طلاق الزوج وقوله حتى تشهد  
على جرتا معناها الاستدانة  
على ما قدمناه والطلاق الربوي  
لا يحرم الوطى قال الشافعي  
بحريمه لان الزوذية زائلة  
لوجود القاطع هو الطلاق  
ولنا انها قائمة حتى يملك  
مراجعتهما من غير رضا لان حق الرجعة  
ثبت فلهذا الزوج يمكنه التذكار  
عند عرض النكاح شئ واية  
اشارته تعالى بقوله لا تدري  
تعلم الله يحدث بعد ذلك  
ان قال الزمخشري الامر الذي  
يحدثه الله تعالى ان القلب  
قلب من نفسها الى محبتها  
ومن الرغبة منها الى الرغبة  
فيها ومن غريزة الطلاق الى  
الذم عليه فراجعا والمعنى  
فطلقوا من بعدته وهو العدة  
فلهذا هم غير عيون وتندون  
فترجعون هم وهذا المعنى  
شئ اى ثبوت نظر الزوج هم  
يوجب استقلالهم وفردهم به  
شئ اى يعلم هم يكونه شئ  
اى يكون حق الرجعة

اسمدا صلا الشاؤا  
 الدليل ينافيه الطاقم  
 اخر عمله الى مدة اجمعا  
 او نظرا له على ما تقدم  
**فصل فيما تحل به**  
 المطلقة واذا كان الطلاق  
 بالثا دون الثلث فله  
 ان يتزوجها في العدة  
 وبعد انقضائها لان  
 حل المحلية باق لان  
 محلت بالطلقة  
 الثالثة فيعدم  
 قبله ومنع العذر  
 في العدة لا شتبه <sup>الاشتبه</sup>  
 في اطلاقه وان كان  
 الطلاق ثلثا في الحرة  
 او ثلثين في الامه  
 لم يحل له حتى  
 تنكح زوجا غيره <sup>كما</sup>  
 يصح او يدخل بها  
 ثم يطلقها او يموت  
 بها والا اصل فيه

صحت ائتمه النكاح حتى اى طلب دوا منه كما كان هم لا انشاؤا حتى اى ليس بانشا نكاح جديد هم اذا الدليل ينافيه ش  
 اى لان الدليل الدال على سبب اوده ينافي الاقشا اذ لو كان الرجعة انشا ولم يفرد الزوج بالرجعة بلارضى المرأة او رضى لهما  
 هم والقاطع اخر عمله الى مدة ش جواب عن قول الشافعي ان الرجعية زائلة لوجود القاطع بقهره وان وجود القاطع لا ينافي  
 قيام الرجعية بان اخر عمله الى انقضائها العدة هم اجمعا ش يدل ان الرجعية بالقول تصح بلارضى المرأة عن انشا اى ايضا  
 هم ونظر اده ش اى اوان القاطع اخر عمله الى انقضائها العدة هم على تقديم ش بيانه وهو قوله ثبت نظر للزوج لم يكن  
 التدارك عند اخره من التدم  
**فصل فيما يحل به المطلقة اى هذا الفصل في بيان ايجل المطلقة المرأة ولما فرغ من بيان ما يتدارك به الطلاق**  
 الزوجي شرع في بيان ما يتدارك به غيره من العلاقات في الحرة فيا دون الثلث التدارك نكاح جديد وفي الثلث باسباب  
 الزوج الاخر بعد نكاحه وكذا التدارك في الامة في الشين باسباب الزوج الاخر هم واذا كان الطلاق باثا دون الثلث  
 ش ايكانت واحدة باثا او ثنتين هم فليس اى للزوج هم ان تيرجها في العدة وبعد انقضائها لان حل المحلية باق ش  
 اى لان حل المحل باق لان محل النكاح انشى من بنات اوم مع العلم بالحريه والتارك في العدة عن العيم لان زواله  
 ش اى زوال المحل هم متعلق بالطلقة الثالثة ش واذا وجدت المطلقة اثاثة هم فيعدم ش قبلها لغة لغتها الى  
 فان طلقها فلا تمس من بعد حتى تنكح زوجا غيره اى فان طلق الثالثة هم وش الغيرة في العدة ش اى غير الزوج في النكاح  
 في ائمه هم لا شتبه ان نسب ش اى لا يجل اشتباهه ان نسب ميانه هم ولا اشتباهه في الطلاق ش اى لا اشتباهه  
 في الطلاق الشايع الزوج في نكاح معتد كذا فسر الاثر ازمى والاسن لان يقال ولا اشتباهه في الطلاق اى في تجويز  
 نكاح معتد اذ لا اشتباهه انما يكون عند اختلاف الميا و ذلك انما يكون في معتد اذ قال لا لكل وعرض عليه الصغيرة  
 والايته وعدة الميا قبل الدخول ومثله البصبي والمجففة الثانية والثالثة فانه لا اشتباهه في هذه الموضع ولا يحجز الزوج  
 في هذه الموضع في العدة واجب بان ذلك بيان الحكمه والحكم تراني اجنس لاني كل فرد لا لبيان العدة لوجي تخلف فيا كذا  
 من الموضع اتمى قلت اخذ هذا من كلامه بسنا في لمخدا هم وان كان الطلاق ثلثا في الحرة وثلثين في الامة لم يحل له حتى  
 تنكح زوجا غيره كما سماه ايدخل بها ش اى المطلقة الثالثة لا ينكح ولا يوليها حتى تنكح زوجا غيره وطلق الزوج ليس له ان  
 وفرد المحرم وغيره اذ كان ساجا شله ويذكر من قريب افيه من المذهب الا القول وانما  
 قيد بالنكاح الصحيح لان الزوج الثاني اذ تزوجها نكاحا فاسدا لا تمس بالاول سواء دخل بها الثاني او لم يدخل لانه فرد  
 قال زوجا غيره والزوج المطلق هو الذي هم نكاحهم والاصل فيه ش الاصل في هذه المسئلة

بني



اختلاف لاجنه  
و سعید بن مسیب  
نقله عنه  
نقله عن معتز  
نقله به القاض  
نقله بالسقوط  
نقله دون كذا  
كمال  
سبالعنة  
والكمال فيه

تجند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا يكمل له حتى يذوق العيلة وروى الطبراني في معجمه الاوسط من حديث هشام بن عروة عن ابيه قال كانت امرأة بن قريظة يقال لها تيممة تحت جدار الرمن بن الزبير فطلعتها فز وجار فاعة رجل بن قريظة فتم فارقها فارادت ان ترجع الى عبد الرمن من الزبير فقالت والله يا رسول الله ما هو منه الا بدية فقبلي قال والله يا تيممة لا ترجعين الى عبد الرمن حتى يذوق عيلتك بل غير و هذا المتن عكس متن بعض وروى ابو موسى محمد بن الحافظ بن ابي بكر المديني في كتابه الباني باسناده الى مقاتل بن حبان قال قوله بن قريظة فان طلعتها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فزلت في عائشة بنت عبد الرمن بن سبيك النخعي كانت تحت زاعة بن سبيك وهو ابن عمار فطلعتها فاطا ما يافترجحت بعد و بعد الرمن بن الزبير العرقي فطلعتها فانت البني صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي عبد الرمن طلقني قبل ان يسني فارجع الي ابن عمي زوجي الاول فقال البني صلى الله عليه وسلم لا تقي كيون من فابنته انما الله ان ابنته ثم رجع الي البني صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي الذي كان تزوجني بعد رجعي الاول كان قد سني فقال البني صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك الاول فلن اصدقك في الاخر فابنته ثم قبض البني صلى الله عليه وسلم فاقبضت البكر فبني الله تعالى عنه فقالت يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع الي زوجي الاول قد سني فقال البكر فبني الله تعالى عنه قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اقيته و سمعت حين اقيته و علمت ان قال لك فلا ترجعي اليه فاما قبض البكر فبني الله تعالى عنه فبنت عمر بن الخطاب فبني الله تعالى عنه فقال لما لبس اقمي بعد ترك هذا الاوتك و فلف في رفاعه قيل انه زاعة بن شموان وقيل زاعة بن وهب و فرق بينهما ابو جعفر بن احمد بن عثمان بن احمد المديني المعروف بابن شهاب والظاهر انما واحد و كان اختلف في اسم المرأة فبني اسمها ابيته و تيممة والرسيد و الفصاحم و الاثبات فيه شامي في شرط الدخول هم لاندروسي سبيد بن السيب بن خزن بن بن الى وهب بن عمرو بن عابد بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي الى محمد المديني سيد القابعين و الذين من مفتاح من خلافة عمر بن الخطاب فبني الله تعالى عنه امة سنة اربع و خمسين في خلافة الوليد بن عبد الرمن و هو بن حسن و سبعين سنة روى عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم منهم عمر بن الخطاب و عثمان بن عفان و علي بن ابي طالب و ابو سعيد الخدري و ابو موسى الاشعري و ابو هريرة و كان فزع و البنت و اعلم الناس بحديثه و عائشة و ام سلمة و خولة بنت حكيم و فاطمة بنت عيسى رضي الله تعالى عنهم جميعا و روى عن ابيه السيب بن خزن و له صحبة و قال ابو حاتم ليس في التابعين مثل من سبيد بن السيب و هو بن تيمم في ابي هريرة رضي الله تعالى عنه و قول صاحب البداية و الا خلافا فيه سوى سبيد بن السيب ليس على الطلاق لانه ينفذ في ابي البشر المديني و داود و انما هو و انشيدته و الخواص و لكن لا يفتى الي هذا قال المصنف هم و قوله غير مستبش لانه خلاف الاجماع و قال ابن المنذر لا تعلم احدا قال من اهل العلم بقوله الا الخواص و لا اسورغ لاحد المسير فيقال ابو بكر الرازي لا اعلم احدا قال بقوله و قوله غير مستبش في الايجوز

لاحد ان يخذ بقوله طلاقه المحرمات المشهوره وهو ان يسمي بقوله عليه منته الله والملايكه والناس جميعين وذكره في التماسه  
 حتى لو قضى القاضي بشئ اى بقول سيد بن السبب في هذا من لا ينفذش ويعد عليه ويحل وذكره قاضي خان لا ينفذ قضاءه  
 وفي القنينة نقيه بنده عز قال الحكم والقاضي يدعى بحال في المطلقات ياخذ الرشي ونحوه بالمال بدون دخول الفل  
 بل يصح الكساح حال ما جاز من قبيل ذلك قالوا ليسود وجهه ويؤزوني فتاوى النفوس سعيد من مذمبه هذا قال عمله لم يسلو له  
 المشهوره والشرطش اى شرط على المطلقة الثلاث للزوج الاول هم الايلاج شئ اى الادخال هم ودون الانزال شئ  
 يعني انزال الشيء هم لانه كمال شئ اى لان الانزال كمال في الايلاج هم وبالفقيه شئ اى في الايلاج هم وكما قيل  
 شئ في قوله لا ينس المطلق فلا يجوز ولا يثبت الا بديل ولا دليل عليه والدليل يدل على عدس لانه ذكر العيلة وهو التفسير المصنف  
 اى كناية عن صابته طلاقه الجاه وبقي فصل في الايلاج فكما ان التفسير والا على عدم المسح بالانزال فالأدلة تحصل بالجماع قبل  
 الانزال وبالا انزال تزول المدة وقفة الرغبة فلا يشرط الانزال وشهد الحسن البصري رحمه الله تعالى وشرط الانزال لظاهر  
 الحديث هم واليه المراهق في التحليل كما بلغ فيه قال عطاء واثامى وابن المنذر هم لوجود الدخول في نكاح صحيح واثامى  
 اى النكاح الصحيح هو الشرط بانفس لان الشرع علق علما للزوج الاول بنكاح نزع آخره وطيه وحصل ذلك هم ولك  
 بينا لفقيه شئ اى في المراهق فان عنده انزال شرطه وطيه وجوبه قال حماد بن الحسن البصري كما ذكرنا هم والجمعة عليهم شئ اى على  
 ذلك هم ابنا شئ وهو قوله ان الانزال كمال وبالفقيه وهو قيد الدليل عليه وقال الاثرى والجمعة عليه قوله تعالى حتى  
 تكمل زوجا غيره والمراهق يسمى زوجا اذا وجد شرط النكاح وقال الكاكي والجمعة عليه ابنا هو الحديث المذكور وما ذكرناه هؤلاء  
 هم وقروا شئ اى في قوله المراهق هم في الجماع الصغير وقال غلام لم يبلغ وشاة يجاج باح امرأة وجب عليها الفل واعلموا  
 للزوج الاول شئ وبذا كلفه في المراهق وفي الجماع قال حماد بن عيسى يعقل ابن اثني عشرة سنة قلت هذا دليل  
 على ان المراهق ينبغي ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال القاضي من المتألفة فيستر ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال  
 القاضي من المتألفة فيستر ان يكون ابن اثني عشرة سنة هم وبني هذا الكلام شئ اى الكلام الذي نقله من محمد في المراهق هم  
 ان يتحرك كونه في شئ اى الشرط ان يتحرك كونه المراهق والجماع واثامى شرط ذلك لانه عليه السلام شرط الذوق  
 من الطرفين هم واثامى وجب الفل عليها شئ هذا جواب عما يقال اذا لم يكن الانزال شرطاً فله يجب الفل على المرأة فاجاب بقوله  
 واثامى وجب الفل عليها اى على المرأة هم النقاء الثمانية وهو سبب لفعلها بها شئ فاجابهم بسبب انظارهم سبب  
 الباطن وهو الانزال فوجب الفل على من قبله لان سبب ظاهره وانما يكون كذلك اذا كان المستفص بالثنا وكذا سبب في غلبه  
 وجب بان كلامنا فيما اذا كان العصى متحركاً فله في الجماع لافيه دون ذلك هم والجمعة لا الاجاب في هذا شئ اى ما سبب

واشد الصبي المراهق  
 في التحليل كالبالغ  
 لوجوب الدخول في نكاح  
 صحيح وهو شرط بان  
 واثامى بينا لفقيه  
 والجمعة عليه ما بيناه  
 ونسره في الجماع اى  
 وقال غلام لم يبلغ  
 ومثله بجماع امرأة  
 وجب عليها الفل  
 واحلها على الزوج  
 الاول **مع هذا الكلام**  
 ان يتحرك التزويج  
 واثامى وجب الفل  
 لانها التحاين في  
 لفعلها بها شئ  
 لفعلها بها شئ  
 لفعلها بها شئ

الى ايجاب اصل في حق المرأة لان امرئ مثل شئ على الامتناع وجاع مثله بسبب فاجر لان الزنا لا يوجب الفل عليها هم الامتناع  
على العصى شئ لعدم الغناصم وان كان شئ ومنزل بما قبل اى وان كان العصى هم بغير شئ اى بغير شئ كما شئ  
اى من حيث التعلق بغيره ويصير بغيره قبل بلوغه حتى لا يشق عليه عند بلوغه فوجه في الجواهر ان الكنية لا يحل وعلى من جنى وان كان  
يتمرى على البلع وهو قول ابى عبيد ويروى عن ابن مسعود في البسيط وهو على انه يحل لبطن العصى ويحتمل باستعمال المرأة ذكر  
زوجها ووجاهة لا يشترط الانتشار في البسيط وعلى العصى والمؤمنين يحلها وعلى المحبوب لا يحلها الى اذ اجلت وفي البسيط في رواية  
ابى حفص ان كان المحبوب لا يزال لا يحلها ولا ثبت نسب الولد منه لانه اذا جفت ما به صار كما العصى اذ هو وقيل هذا اذا جوب  
وذكره في الاصل ولو بقي بقدر الغنصه لربح في فرجها مثل وذكر الاستيعاب انه لو كان غنيا بجماع شئ حلت وفي المفيد وذكر المسلم  
وفي المدونة ان علة ما نهى عن فرجها ما حلت للاول فثبت احصائها وان لم تلم لا يحلها ولا ثبت احصائها وان زوجت شيئا  
فلم تنسها فاحت في فرجها بغيرها ان احتش على حلت والا فلا ولو لم تكن بغيره حتى لا تنس من وجوده حرارة فرجها الى ذكره  
يحل ذكره الرضا في ان لو كانت المرأة غنفا وحلت من الثا في حلت للاول بل وقوع الوقاع في قلبها وعلى النكته والنهي عليها  
يحل غناها في احد قولى الثا ففى ذكره الثوري والوطي في الدر لا يحل ولو ادعت وصول الحمل صدقت وعلى النكته الزنية  
يحلها للاول عندنا والثا ففى محمد بن عيسى قال الحسن والثوري والربيع بن عيسى قال مالك بن عيسى لا يحلها ولو نزلها الزوج  
الثا في ادوات عندنا لا يحل هم قال شئ اى القدر حتى يرضى الله تعالى هم وعلى المولى امته لا يحلها شئ بان يعلق رجل امرأته بغير  
وهي امته لغيره فوطيا المولى بعد انقضاء العدة لم تحل للاول هم لان الغاية نكاح الزوج شئ اى لان غاية الحرمة نكاح  
الزوج لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لم يوجد لان المولى المسمى زوجا وقال في شرح الاقطع روى ان عثمان بن مغيرة رضي الله عنه  
عنه مثل عنه عن ذلك وعنه على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهما فخص ذلك عثمان وزيد وقالوا زوج فقال على  
رضى الله تعالى عنه غضبا كما لا ما لا وقال ليس بزوج هم واذ تزوجها بغير التحليل شئ بان قال تزوجك على ان يملكك  
او قالت هى ذلك هم فالتكاح كرهه لقوله عليه السلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمن الله الحلل والحلل له  
شئ هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اخذ حديثه الزيدى  
والنخعي من غير وجه عن سفيان الثوري عن ابى قيس واسم عبد الرحمن ابن ثروان الاودى عن زهر بن زهر بن  
الاودى عن عبد الله بن مسعود وقال الحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلل والحلل له قال الزيدى حديث حسن صحيح و  
عن على رضى الله تعالى عنه اخذ حديثه ابو داود والزيدى وابن ابي عمير عن علي رضى الله تعالى عنه قال لو نكح رجل  
سلى الله عليه وسلم الحلل والحلل له وفي لفظ ابى داود فيه شك فقال لراه رضى الله تعالى عنه سلى الله عليه وسلم الحلل والحلل له

انما لا يحل على العصى ان كان  
يريد تحقضا قال ودعى  
الموا منه لا يحلها  
لان الغاية نكاح الزوج  
تزوجها بغير التحليل  
فالتكاح كرهه لقوله  
السلم لعن الله الحلل  
والحلل له

٥٢



هذين جملتين لا يجوز في كل واحد منهما ما لا يجوز في الآخر  
 يعني الله تعالى في قوله لا يخرج بحدية وقال ابن المديني المارث كذاب ومن جابر بن عبد الله  
 يعني الله تعالى في قوله لا يخرج بحدية عن ماله عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله  
 حديثه ابن ماجه عن النبي بن سعد قال ابو بصير بن شرح بن اعلان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 انما النكاح ما لا ينفك عنه الا بالطلاق او بالفساد او بالطلاق او بالفساد او بالطلاق او بالفساد او بالطلاق او بالفساد  
 في علماء الكبرياء النبي بن سعد قال ابو بصير بن شرح بن اعلان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 حديثه احمد والبيهقي والترمذي والحاكم والبيهقي والترمذي والحاكم والبيهقي والترمذي والحاكم والبيهقي والترمذي والحاكم والبيهقي  
 يعني الله تعالى في قوله لا يخرج بحدية عن ماله عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله  
 الصنف بهذا الحديث على كل رتبة النكاح المشروط بالتحليل وعلى رتبة النكاح المشروط بالتحليل وعلى رتبة النكاح المشروط بالتحليل  
 على جهة النكاح لان المحلل هو الميثاق المحل فلو كان فاسدا لما ساه محلهما فان قلت لم يمنع من حصول التحليل قلت لا لا بأس  
 ذلك بهتك المودة واما التيقين في الوطئ فيكون غير ذي فائدة انما يطأها ليرى منها الوطئ والغير وهو قوله حية ولما قال عليه السلام  
 هو متيقن المستأرا انما يكون ستارا اذا سبق الناس من المطلق وقال السدي وخلف العلماء في سماعه فغير ارا ديه  
 طالب المحل من نكاح المستأرا والموت وساه محلهما وان كان لم يحلل لانه يتقدمه ويطلب المحل منه والمطالب المحل من طريقتي  
 الاستوجب للموت وقيل هو التزوج بلفظ الاطلاق والتحليل وفي الاستيجاب الموت وجا بنية التحليل من غير شرط حملت الاول  
 ولا كبره ولا نية ليست بشي وقال بعض مشايخنا توتر وجا بنية الاول فهو مثاب ما جرى ذلك حكاه المصنف في غيره ولكن  
 ير وعليه ان المعروف كالمشهور لا خلاف في كراهية التفرقة في الجملة المتعينة للمحلل والشرط والشرط الاول فيصير كاشترط في العقد فيفسد العقد  
 ولو كان بشرط الطلاق فسد العقد ولم تحل بفسد بشرط عدم الوطئ فاذا فسد فرق قبل البناء وبعد بطلان بنية ولما السمي في  
 في البسيط وان شرط فيه طلاق قبل بطل العقد كالموت ومنهم من قال لا يفسد بشرط الاطلاق في ان لو قال زدك بشرط ان  
 لا تزوج عليا او لا تسمى اولادنا فربما كان النكاح لا يفسد بذلك كله ولو قال بشرط ان لا تطاردا فخرقناه وذكر الترمذي في  
 ان لا يطلقا الثاني فتقول زوجت في نفسي بك على ان امرى بدي الملق نفسي كالأريد ويقول تزوجت او قلت ما ز النكاح  
 وصار الامر في يد ايم فان طلقا ش اى فان طلقا محلل المرأة لم يفسد بشرط الاطلاق ش اى حلت المرأة للزوج الاول  
 هم لوجود الغفل في نكاح صحيح اذ النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ش وبه قال الحكم وطافهم وعن ابن يوسف  
 انه يفسد النكاح لانه معنى الموت فيه ولا يلحق الاول الفساد ش وهو قول ابراهيم النخعي والحنابلة وغيرهم  
 عبد الله المزني وقادة وقال ابن المنذر وروينا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال لا ادنى بمحلل ولا محملة الا

وهذا هو محله فان  
 طلقها بعد  
 وطئها حلت  
 للزوج لوجود الغفل  
 في نكاح صحيح اذا  
 النكاح  
 لا يبطل بالشرط  
 وعن ابن يوسف  
 انه يفسد النكاح  
 لانه في معنى الموت  
 فيه ولا يلحق الاول  
 الفساد





فان الرواية منصوصة في آخر كتاب الاحسان بان الزوج الاول لا باس عليه ان يزوجها اذا كانت عندة نفقة او وقع في قلبه انها قد اتت بنتا قلت استدل بالرواية كتاب الاستحسان برواية قوله وليس الامر كذلك لانه ذكر فيه كونهما قد وقع صدقة في قلبه وقبح ذلك القدرى بقوله اذا كان في غالب ظنه انها صادقة وعلمه بقوله لا باس عليه وليس مطبق حتى يترتب عليه الوهم الذي ذكره هم لانه يشي اى لان التكاح هم معاليش لكون البضع متقوا عند الغول واذا كان معاملته فخر الواسم يقبل فيها بشرط التميز كالولايات والمضاربات والاذن في التجارة هم او امرؤي يتعلق المحل به يشي اى التكاح ويقبل قولها فيه ايضا كما انبرت بجاست الماء وطهارة وروت حديثهم وقول الواحد فيها مقبول يشي اى في المعاملة والامر الديني الماني الديانات فلان المعاملة كانوا يقبلون خبر العدل من غير اشتراط العدد واما في المعاملات فلي فومين الاول هو الحق ليس فيها معنى للزمام كالكالات ونحوها كما ذكرنا في غير هذا غير منبره لا كان او فاسفا صعبا كان او لينا سلا كان او كما ذكره كان او عبدا ذكره كان ام اتي من غير اشتراط العدد والعدالة دفعا للضرورة النوع الثاني الذي فيه الزمام من حقوق العباد في بشرط فيه العدد والعدالة وتعيين لفظ الشهادة لانهما تبني على المنازعة فليست الى زيادة التوكيد دفعا للضرورة والحمل هم وهو غير مستكشش اى اجناب المرأة المذكورة غير امر متكرر فيه هم اذا كانت المدة تحتها شش اذا كانت المدة التي ذكرتها محتمل ذلك لان القول قول اليمين فيما لا يتكررهم وختلفوا في ادنى بده المدة شش اى ثلثت ابو يمينه وصامبا في اوفى المدة التي تصدق المعتدة في القصار لعدة واعلم ان الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قطعوا في المدة التي تصدق المرأة في الغفلة عدتها على اقوال الاول قال ابو يمينه اقلها شهران وثلاث حيفش بشهر واطهران بشهر وثلاثة اطهار ثمانية والرعيين يوما وثلاث حيفش ثمانية عشر يوما كل حيفش خمسة ايام الثاني قال ابو يوسف ومحمد تسعة ثلثون يوما اطهران ثلثا ثلثين وثلاث حيفش بستة اعتبارا لاقبل الحيض الثالث قال شريح لو ادعت انها حاضت ثلاث حيفش في شهر اوفى فسته ثلثين يوما فحاضت بنته من النساء العدل من بطانة الهما انهارات الحيض وتقتل عند كل سماء وتصل نقد الغفلة عدتها الرابع قال الشافعي انها تصدق في اقل من اثنين وثلاثين يوما فادعته به او قول من ذكره ابن المنذر الخامس قال ابو ثور لا تصدق في اقل من سبعة والرعيين يوما على ان اقل الحيض يوم وقل الطهر خمسة عشر يوما والذكر قال مالك الرعيون يوما ذكره في الجواهر السالغ قال اسحاق بن ابراهيم والريعيان انهما اقراا حلوته لغيرها بطانة الهما يصدق على شهده به والا تصدق في اقل من ثلاثه شهرا فان قال الجارية اقله تسعة وعشرون يوما قالوا لان قلنا اقل الطهر عشرة ايام فان قالنا خمسة عشر يوما زاد الرقة ايام فليكون ثلاثه ثلثين وان قلنا اقل الطهر ثلثة عشر يوما زاد الرقة ايام فليكون اربعه ايام فليعد في عدتها في باب العدة انما كانت تعال شش اى سبسين

لانه معاملة  
او امر ديني  
لتعلق المحل  
به قول الواحد  
فيهما مقبول  
وهو غير  
مستكر اذا  
كانت المدة تحت  
ولتخفف في ادنى  
المدى وسبسينها  
في باب العدة

هناك العدة في باب العدة وقال الامام الراسي هذا وعد لم ينفذ بالا حجاز وقال السفاني في الحواشي وقعت فيه بالجملة انه ما قال في عدة  
هنا كتاب حتى تقع الحواشي غير راسخه قال الاكل في رد كلام السفاني في الحواشي ورد من حيث الملاحظة المعنى اما الرد فعلان مثل  
هذا معي وعد الاحواله فكانت في ان يقول وعد غير مخبر واما المعنى فانه لم يقل في باب العدة من هذا كتاب فيجوز ان يكون وعد  
سجزي في باب العدة من كتاب آخر انتهى قلت الذي من جسته المعنى انه من شجرة الكاكي ومع هذا لم يحجب احد منهم عن هذا ويمكن  
ان يقال انه وعد لم ينفذ بل من عن وفاء بسبب اشتغاله بغيره من كتب

باب الاطلاق اي ذهاب بني بيان الحكم الاطلاق وهو مصدر من اطلق على يولى الجلاء والى حلف والاسم المائتة قال الحكمي الاطلاق  
والائتة المئين لغته وجوز الاطلاق وجميع المائتة البات كركبة اركبات وقال المحرر جري والاولياء لا يرفع يعني حلف والائتة المئين لغته  
على فيضلة والجميع الاطلاق وكذلك الاطلاق في العزرة قامت اصل الاطلاق والاولاء غلبت والاولاء اسكونها وانكسارها قبلها وفي  
المغني في الحلف على الاطلاق والمعلق المئين على افضل القسم المئين فيها ثم الاطلاق نفسه شرعا وهو الحلف على ترك قراب  
المنكوتة على ترك اربعة اشهر فصاعدا بشرط وهو كون المئين محققا وعلى المنكوتة دال وهو ان يكون من اهل الطلاق  
وكم هو متعلق باللفظ المتعلق بالكفارة ومدة وهي اربعة اشهر عند الجمهور على ما في الخلافات فيه وبسبب هو قيام الشارة  
وعدم الموافقة لما في سبب الطلاق الصحيح وقال الاطلاق في كل القياس ان يذكر الخلع قبل الاطلاق لان الخلع نوع  
من الطلاق الا انه لما كان لغرض تباعد عن الطلاق فاخرج عن الاطلاق وقدم الخلع عن الظهار لان الظهار ينكر من القول  
فوزور وليس الخلع كذلك ثم قدم الظهار على الفان لان الظهار اقرب الى الابائته من اللعان بدليل ان سبب اللعان  
وهو الغفلة بالزنا والضعف الى غير الزوجه بحجب الحدود الموجب للمحرمية محضته بلا شائبة لاحكام اذا قال الرجل لامرأته  
والله لا اقربك او قال والله لا اقربك اربعة اشهر فهو بولش اصله سولي فاعل احكام قاض وهما صورا وان وهما قوله  
والله لا اقربك اربعة اشهر فهو بولش اصله سولي فاعل احكام قاض وهما صورا وان وهما قوله  
والله لا اقربك اربعة اشهر فهو بولش اصله سولي فاعل احكام قاض وهما صورا وان وهما قوله  
واحد واسحاق فان عندهم لا يكون سولي حتى يحلف على اكثر من اربعة اشهر بناء على ان النفي عندهم لعدة اربعة اشهر فلا بد  
مدة زائدة على اربعة اشهر حتى يرد له عند الملك والحظ عند الشافعي ويرد قوله خارج القرآن حيث لم يجعل الرعي اكثر  
من اربعة اشهر وعشرين في عدة الوفاة وخلافة قوله في عدة الطلاق فلا يجوز الزيادة في هذين الرعيين فكذلك في عدة الاطلاق  
ثم اعلم ان عند الايمية الاربعة واصحابهم والجمهور الاطلاق لا يكون بغير حلف وعنده ابن السيب وغيره من الاصحاب  
من ترك جلع امراته بغير حلف يصح سولي فاعل الزم في احكام القرآن وعن بعض العلماء ولو حلف ان يكلمها بغير حلف  
لكونها مخالفة للنص فقولوا لهن ان يكون من فاسخهم بربع اربعة اشهر فان فاسخهم بربع اربعة اشهر فاسخهم بربع اربعة اشهر

بَابُ الْإِيْلَاحِ

واذا قاتل

الرجل لامرأة

والله لا اقر

إِنَّا لِلّٰهِ

\_\_\_\_\_

آخرتك وبعده

اشهر فہرست

نقوله تعالى المن

بولون صين شياطين

تاریخ المعتمد



[illegible]

وهو المأثور عن

عثمان بن عفان و آلہ و اصحابہ

من: اخيه وزيد بن

ثُمَّ لِيُخْبِرَ بِهِ

بابت طہوان عملہ

عليهم اجمعين

وَكَيْفَ بِهِمْ قُدْوَةٌ

ولانہ کان

در میان مردم

طرح وافی اعجاز

فحكم الشرع بتأ

۱۲ زیتون ۱۲، ۱۳

فی اعلیٰ مقام

فان كان

خلف علي الرضا

البيروت

استهرفقہ سمطہ





من امراته لا يقر بها ثم طلقها ما طلق الا لا ولا عندنا خلافا لرواية لان الاطلاق موقوف على التعليل فلو كان كذلك  
ولم يشر في شي منها بعد وتوقع الفساق عليها وكذا لو كانت بالايلا ثلاث مرات ثم تزوجها بعد ذلك فزكوا من مولاها الا انه  
زفوا له الكفارة عند الوطى فليقار بهمين واطلاقا ووجود الحث هم فان وطئها كفر عن عهده بيمينه لوجود الحث في فاهمين  
انحلت وحيث الكفارة هم فان حلف على اقل من اربعة اشهر بان يقول لا اقربك شهرا وهو وضع البسوط او قال لا  
اقربك شهرا او ثلثة اشهر شمس لم يكن مولا به وقال الاية الاربعة واكثر لعلا فيهم فحين جبر وطئها وسد الاواري  
ولو تفرقوا ولو جبروا فاحرقه ابن المنذر وروى بعض القراء وقال ابراهيم النخعي دفعة واحدة وما دونه الى الليل وسماق  
من حلف على قليل المدة او كثيرة فاحرقه كما اربعة اشهر فموسول وتفرق تلك المدة ثلثة وبعثت الطاهرية وفي التوراة فكان  
يجوز في معنى الله تعالى عنه يقول به ثم يرجع الى قول ابن عباس المص عنه هم يقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الايلا  
فيما دون اربعة اشهر شمس قال في الاصل لم ينفذ ذلك من ابن عباس كذا نقله الا تراسي واكتفى به وفيه من الشرح كسوة من  
تخبر به ولا انصاعا لا يرضون بذلك قلت روى هذا ابن ابي شيبة في مصنفه حديث علي ابن سهر عن سيد عن عامر الاحول  
عن عطاء عن ابن عباس قال اذا الى من امراته شهرا او اثنين او ثلاثا لم يخلع الى غير ذلك بالايلا ووافق نحوه عن عطاء وطاوس  
وسعيد بن جبير الشيبه فان قيل فعدي ابن عباس مما نقله النسخ ظاهر لان تعالى اطلق الايلا وقيده باليمين بمدة وذلك  
يعتق ان من الى من امراته ولو مدة يسيرة لم يزوج او ساقط لم يزوج من اربعة اشهر فالتقي بمدة زيادة على النسخ هو لا يجوز  
يعتق ان من الى من امراته وان فتره تفريقا للنفق لا في الرأى لا داخل في القدرات الشريعة هم ولان الاستثناء  
ان قرا بها في اكثر المدة بلان في شمس خبر لان اى لان الاستثناء عن القران حاصل بلان دارا بالمالع اليمين بيان ان المولى  
من ترك قرا بها في المدة ولم يزوج شي وهاهنا يمكن من قرا بها بمعنى الشهر من فترتي فلم يكن مولا كما لو ترك مجامعة في المدة من  
غيره من كذا في البسوط وقال الا تراسي وقيل اكثر المدة ليس بقدر لازم لان الاستثناء عن القران بلان ان يراك من في  
اقل المدة بان حلف الا يقر بها ثلثة اشهر مثلا فبعد فترتي ثلثة اشهر حتى شهرا انزل الى تمام المدة والاستثناء فيه بلان له لاحواله  
قال صاحب الهداية رحمه الله تعالى في بعض المدة قبل قوله في اكثر المدة فكان اولى لان البعض اعم واشمل وقال الكاكي  
في قوله اكثر المدة اى مدة الايلا وهو ثلثة اشهر مثلا فبعد فترتي ثلثة اشهر حتى شهرا انزل الى تمام المدة والاستثناء فيه بلان له لاحواله  
فلا يكون الاستثناء عن القران في اكثر المدة بلان له واجب عنه ان وضع المسكة في الاصل فحين حلف الا يقر بها شهرا فنفذ  
لا يكون مولا به عند الوطى بلان يكون مولا به حتى لو لم يقر بها اربعة اشهر فطلق وقال في جواب الاستثناء عن القران في اكثر المدة بلان  
انه لان المانع وهو اليمين محذورة في ثلثة اشهر من هذه المدة وقيل المانع اكثر اربعة اشهر وهو صحيح المدة مما اكثر اعتبار

كفر عن يمينه  
لوجود الحث فان حلف  
على اقل من اربعة  
اشهر لم يكن مولا  
بقول ابن عباس رضي  
لا يخلع فيها دون  
اربعة اشهر لان الاحتياط  
عن قرا بها في اكثر المدة  
بلان كنه وبمثل لا يثبت





و صورة المحلف بالاعتق ان

يقرب بانها حق عبدة و دنيه

خلف ابى يوسف فاذ يقول

يملكه البيع ثم العتق ان يلزمه

نفي وهما يقولان البيع هو

فلا يمنع المانعية فيه و المحلف

ان في الطلاق ان يعلن بقر

طلوقها او طلق صحتها

و كل ذلك ما انزله ان من

الرجعية كان موليا وان الى

من البائنة لم يكن موليا

الزوجية قائمة في الاولى و

الثانية و محل الابلاء من

من نسا اثنا بالنظر فلو انقضى

العقد قبل انقضاء مدة الابلاء

سقط الابلاء لفوت المحل

ولو قال لاجنسية و الله لا فرق

او انت على كملها حتى تبت

لم يكن موليا ولا تظاهرا ان

الكل في محرجه فهو باطل

لا تدام المحل فلا يغلب

بذلك وان قربا كفر بتحقيق

المحلف فلهذا ان يحلف في

الطهارة او حدة الشاوة او قرة العتق او المصاهرة في بيت المقدس لم يثبت فليس بمول الطهارة و لو قال على ان تصدق  
 كذا على ان المكين لم يصح لانه لا يمين كان حق العبد و كذا في ما يثبت في المكين لم يصح لان يميني التصديق يروى  
 انخر ان من ابى فينصف قال ان قرتك فعلى ان تصدق بهذه الذرية على هو لاء المكين لم يميز موليا و لو قال و الله  
 لا اقربك حتى يفر عيسى بن مريم او يخرج الدجال او يخرج او ادله و اذ لم يقطع اثناس من مفرها فهو مول استمنا و  
 هو يصح من ذنب الشامي و لو قال و الله لا اقربك حتى تصدق الساء او حتى تشيب الغراب فهو يميز موليا و صورة المحلف ان  
 ان يعلق بقر بانها حق عبدة انما يمين بيان صورة المحلف بقر بان امراته يمتنع عبده لان في خلافه ابى يوسف ذكره في المنة  
 السخري في مبسوط اشار اليه بقوله و في غلات ابى يوسف فانه شى اى فان ابى يوسف هم يقول بكونه البيع شى بان بيع  
 عبده هم ثم بقران شى اى ثم كونه بقران امراته بعد بيع العبد هم فلا يميز شى و هاشم اى ابو ينيق و محمد هم بقران البيع  
 هو هو من يميني تيميل ان يبيع و تيميل ان لا يبيع هم فلا يميز في شى اى في الالا و ولكن ان لم يقطع الالا و الا  
 اذ صار حال يك قربانها من غير ان يميز شى فان اشتراه الزهر الالا و من وقت اشتراكه ان ملكه بارث خلافا لما لكت لمعها  
 بعد ما اشتراه لم يكن موليا سقط اليمين لوجود شرط الموت بعد بيع العبد فان العبد قبل ان يبيع يقطع الالا و لا يميز  
 من قربانها بعد موته من غير ان يميز شى هم و المحلف بالطلاق ان يعلق بقر بانها طلاقا او طلاقا و ما جئناش ذكر في شرح  
 الطحاوى و يختلف ان ابى يوسف قال لا يكون موليا هم و كل ذلك ما شى اى كل الاجزى المذكورة و ان من الوطى على  
 ما ذكرناهم وان ابى من المطلقة الرجعية كان موليا شى اجماع الائمة و جمهور العلماء و ابو يعين احمد و من ان ابى من  
 شى المطلقة هم البائنة لم يكن موليا لان الزوجية قائمة في الاولى شى اى في المطلقة الرجعية هم دون البائنة شى  
 اى دون المطلقة البائنة هم و محل الالا و من ان يكون من نسا بانهم شى و هو قوله تعالى الذين يولون من نسايم  
 و بعد البائنة تنفى الزوجية لكننا اذا و طيا لمزك الكفارة الا ان ليس بمول في حق الطلاق دون الكفارة بخلاف العتقة  
 الرجعية حيث يصح الالا و انقام الزوجية لان وطيا سابع و نسايم فلو انقضت العتقة قبل انقضاء مدة الالا و سقط الالا و  
 سقطت المحل شى اى لان محل الالا و فوات وقال الحكم الشيب في الكافي و نوالى من استه ادام و له لم يكن موليا و  
 ان قريبا كفرهم وان قال لا يمينه و الله لا اقربك او انت على كفرهم اى نعم ثم و هلم يكن موليا و لا تظاهرا لان الكلام  
 في وجوبه و مع باطلا لانه هم المحل فلا يغلب على بعد ذلك شى اى بعد وقوع الكلام باطلا و من قريبا كفرهم انقضت فائز  
 متعقبة في متش شى اى في حق الميت نهاني قوله و الله لا اقربك لاني قوله انت كفرهم لان الاولى يمين دون الثانية هم و  
 قد وجب له في الكفارة و مدة الالا و الائمة من شى و كان نروجا او جوا به و قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه و قال

في



يرد لفظه لا يرد ذلك عند العجز وما عند القدرة قاضي بالابعاء هو الاصل وكذلك نقل عن الشافعي حيث قالوا ولا خلاف انك  
 اذا نفي باللسان انما يقرب من العجز عن اليمين هم لان لو كان فيما كان حثناش لان العلق بالفي مكان الكفارة واستناع  
 الحكم الفقرة ثم نفي باللسان لا يقرب من حق الكفارة فكذلك في الاخر وتحقيقه عن نفي رجوع عن الخطأ المكنون النفي ترك  
 البر وترك البر بالبعاء وهو النفي اذا لم يكن النفي باللسان حثنا لا يصير بالانسان تاركاً للبر فلا يكون فيما هم ولما ائش  
 ادى ان الزوج اذا اجماع اى اذى المرأة شئ يذكره المنع اى يمنع خصا من الجماع هم فيكون شئ ارشاداً بالوجود باللسان  
 لان الزوج اذا كان عاجزاً عن الجماع حالاً لا يلاءم كمن قصده الامر بمنع خصا في الجماع اذا لاقى له ما فيمنعه او ما قصده  
 الاستباح باللسان ويشل في الخطأ يقع باللسان هم وادار يقع الخطأ لا يجازى بالطلاق شئ لا يلائم به تجب الجنابة هم ولو قيد  
 على البواع في الدنيا شئ من شئ من النفي ان قدر اى المولى المكيف على ان يحيا سعيها في مدة الايام هم بطل ذلك النفي  
 شئ من النفي كان باللسان هم فصا فيه بالبيان لانه قد روى على الاصل شئ الذي هو الجماع هم قبل حصول المقصود بالخطأ  
 وهو نفي باللسان فصا كما لم يتم اذ اوجبا لما في مثال سلامة ولا خلاف فيه للائمة الامامية هو اذا قال لامرأته انت على حرام  
 شئ في كلامهم بهتم بتمتع به ولا يثبت بالبعين عن البعض الابا لاداة ولا بل ذلك قال هم شئ من نية فلان قال اردت للكنة  
 فكم قال شئ من نية يكون كذا بهم لانه نوى حقيقة فلا شئ لانها لم تطل لانها لم يقع بطلاق الابا او لا في ذلك هم وتدل بالبعين  
 في القضاء لانه يمين ظاهر شئ لانه تحريم العمل والى انما يمينه ومن الله تعالى فيصدق وبذلك القول فتقول عن المحادى الكفرى  
 فاستأقالاتي فتمتع بها لانه لا يصدق في الطلاق لا يلاءم في القضاء وقد اختلف اهل العلم في لفظة الحرام اختلافاً كثيراً فابرق الى  
 منته عشرة جهات الاول انه شئ من نية وهو قول ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضى الله تعالى عنهم وبه قال  
 الحسن البصرى وعطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ورواية عن احمد وسليمان بن ابيارة قتادة والاذى اى البقرة  
 وكان ابن عباس يقول يمينى اني ان الحرام ثلاث روى ذلك عن علي بن زيد بن ثابت وابن عمر وقال الحكم وابن ابي ليلى  
 والى الا ان قال يمينى في غير ذلك بل سبها ثالث ان فيه كفارة الظاهر روى عن ابن عباس وبه قال ابو عبيدة وحماد والرحم  
 بن عوفى بن شاذان فثبت ان هذا قول الزهرى وزفر الخاس انه تطبيقاً بانيته لا غير وهو قول حماد بن ابى سليمان الساس  
 القوت فيه روى عن علي بن رضى الله تعالى عنه قال انما يمينك ولا يجوز عليك ولا امرك ان تقدم وان شئت فاخر اسابع  
 اذ لم يكن نية فليس شئ روى ذلك روى اخرى عن النخعي وعندها شافعية ثمانية اوجه احدها مثل الرواية عن النخعي  
 الثاني ان فيه كفارة والثالث صح في حرمة الامانة كناية في حق الحرة وان نوى بالطلاق ففى طلاقه بنية وان نوى  
 ثنتين او ثلاثاً ففى نوى وان نوى طهراً فهو طهراً وان نوى التحريم فليس فيه الا كفارة الخاس قاله سفيان الثوري

لانه لو كان فينا لكان  
 حثنا ولنا انه اذاها كذا  
 المنع فيكون ارضاءها  
 باللسان اذا انقطع الظاهر  
 لا يجازى بالطلاق ولو  
 قد روى الجماع في المدة  
 بطل ذلك النفي وصار  
 فيه جماع لانه قد روى  
 عن الاصل قبل حصول  
 بالخطأ واذا قال لامرأته  
 انت على حرام سئل نية  
 فان قال اردت الكذب  
 فهو كما قال لانه نوى  
 حقيقة كلامه  
 وقيل لا يصدق في  
 القضاء لانه يمين ظاهر

وهو مثل نحو بينة من قبله قال ابو سلمة بن عبد الرحمن الساجي الموصى في الوعدة بانيته وان نوى كلاً ما  
 اثبات وان لم يكن لوفية ثلثين نسي وهو ذهاب النوى والعاشر انما تصير الزنا بغيره ولم يذكره داخل ما روي في ذلك عن  
 ابي هريرة وجلس ابن عمر وجابر بن زيد انهم اخرجوا بانيته بانقط المادى عشر ان نوى واحدة او لم يثبتها في واحدة وان  
 نوى ثلثاً ما اثبات اثبات وان نوى ثلثين فثبث بردي ذلك عن ابيهم وعليه المتأخرون من شايخنا الا في نية الثنتين فانه  
 لا يصح عندنا اثبات اثباته والثاني عشر موطن لكن كذا في متن رتبة روي ذلك عن ابي عباس وقال السافرون وهو بين فقط وانما  
 عشر موطن في غير الزوجة وليس بين في الزوجة بروي عن الحسن ورويه لنا في نية والراعي عشر ليس بشي في الامة الا في الزوجة  
 والطعام كالامة ورويه قال مالك والناظر عشر ان ذلك باطل كذب روي رويته وان زاد كاليته والدم ولم ينزله ونوى  
 بذلك الطلاق اوله بنو ذكره ابن نزم في المحلى وزعم انه مذاهب ابن عباس وشمسي وابي سلمة بن عبد الرحمن وابي سليمان  
 الخطابي وجميع الظاهرية فان قال اردت الطلاق فعي ثلثية بانيته الا ان نوى اثبات شئ لانه من الفاظ الكليات  
 يقع على المادى مع احتمال الكل واذا نوى ثنتين كانت واحدة بانيته عندنا الا ان اللفظ لا يتحمل العدد خلافاً لفرق الا اذا كانت  
 المرأة امة فحينئذ يقع اثباتان لان ذلك منسب لطلاقها وقد ذكرناه في الكليات شئ اشار به الى انه قد تم البحث في الكليات  
 ثم ومن قال اردت الطلاق فاعطى شئ كذا ذكره القدر روي ولكنه ليس بطاير ورواه عن اصحابنا ولم يذكر الطحاوي  
 والكل في التثنية في مختصره ما علم اذا نوى الطلاق وذكر خمس الائمة الشريفة من اهلنا اقل من انوار ان يكون طلاقاً في ثنية  
 وابي يوسف اشار الى المصنف في قوله ص وبذا شئ اي كونه طلاقاً هم عند ابي عبيدة وابي يوسف وقال محمد بن ابي بكر  
 التثنية بالموتة شئ ولم يبعد التثنية لعدم حرج التثنية وهو الكاف فلم يفتح فيه مذهبهم وهو الكون فيه شئ اي التثنية المذكور هو  
 الذي كره في الطلاق هم وكما شئ اي لابي عبيدة وابي يوسف هم انه شئ اي القابل لقوله انت على طلاقهم اطلق الحرمة  
 شئ حيث لم يقيد بالشئ والمرأة مائة تكون محرمة بالطلاق وقارة بالظهار ومطلق الحرمة تحمل القيد وفي الطلاق نوع حرمة لانه  
 اذا قال لامرأتك على ظهر ابي قد حرمت عليك حتى كبر عن طلاقهم والمطلق تحمل القيد شئ ومن نوى مثل كلامه صدق  
 هم وان قال اردت الترخيم اوله اردت شئ اي قال لم ارد به شئ فهو بين يصير به سوا لاش حتى اذا قهرها كفر عن بيعته  
 وان لم يقربها حتى صفت اربعة شهرات بالايلاء او اذا اراد الترخيم فانه يكون بينا لان تخريم الباح يمين لقوله تعالى يا ايها  
 الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً قد فرض الله لكم حكمة بما كنتم وماذا لم يرد شيئاً خلافاً لحرمة الثابتة اليمن اذ في  
 الموت لان في الايلاء الوطى حلال قبل الكفارة وفي الطلاق كذا وكذا واذا اراد به الطلاق وضع يميناً ويحرم الوطى والايلاء  
 لا يحرم الوطى فلما كانت حرمة اليمن اذ في الموت تعيينت تبعها هم لان الاصل في تخريم الطلاق انها هو اليمن عندنا شئ لان تخريم الطلاق

وان قال اردت بطلان  
 في طليقة بائنة كذا  
 بنوى الثلث وقد ذكرنا  
 في الكليات ان قال  
 انظار فهو ظاهر وكذا  
 عند ابي حنيفة في ابي  
 يوسف وقال محمد بن  
 بطحا لا تقدم التثنية  
 المحمود هو ولكن فيه  
 انه اطلق الحرمة وفي  
 انظار نوع حرمة ووطى  
 بحتم المعين لن قال  
 الترخيم او لم ارد به شيئاً  
 فهو بين يصير به سوا لاش  
 لان لا حصل تخريم الطلاق  
 انها هو علي عندنا

نيس من العبد من انما قال لا يملك المشرق لكن المبدية من نفسه عن ذلك انتهى فاذا باشره فعليه الكفارة هم ومستدركه  
 في الايمان انما الله تعالى شي اى شذكة الفصل في كتاب الايمان انما الله عز وجل هم ومن المشايخ من يعرفون لفظة التبريم  
 الى الطلاق شي في قوله ما انت على حرام هم من غيرنية بحكم المرفوش لان المعادة جرت بين الناس في زماننا هذا انهم  
 يبردون الطلاق بهذا واذا من المشايخ ابا بكر الاسكاف و ابا بكر بن سعيد والفقهاء ابا جعفر السند و ابا وهب من كبار علمائنا  
 الامنيين يسلخون فانهما قد يقع الطلاق وقال الفقهاء ابو الليث و بنناخذ وكذا الجواب في قوله كل حل على حرام وحلال الله  
 على حرام او قال لحلال السليين على حرام وفي الذخيرة هذا كله طلاق باين بالطلاق وان كان لا اربع نسوة وقع على كلوا  
 احده طلاقه باينة وفي فتوى الاذنهدي والامام سعود بن حميد الكشاني انه يقع واحدة و ابيان اليه قال صاحب  
 الذخيرة وهو الاظهر والاشبه وفيه لو قال على حرام ولم يكن له امرأة لم يفسد شئ لا يمين بالطلاق ولا وجه له فان تزوج  
 امرأة و باشره شرطه اختلفوا فيه قال ابو جعفر بنين الزوجه وقال غيره لا يمين و به اخذ الفقهاء ابو الليث وعليه الفتوى لو قال  
 انت حرام الف مراتبى واحدة ولو طلق المرأة واحدة ثم قال انت على حرام بنين اثنين لا يفسد نية وان نوى الثلث صححت  
 ويقع طلاقان اخران وان لم ينو اليمين فحيين لان تحريم الملالع جميع اليمين في الزوجات ايلاء ولو قال انتما على حرام فتوى  
 الثلثات في اميدى واحدة في الاخرى كان كما نوى عندى صيغة ذكره المرناني ولو قال انت سمنى في الحرام ولو قال اهلك  
 حرام او قال طلاق فقلت انت سمنى او على مثل انت على جميع اهل البصر فمطلق ان نواه ولو قال الطلاق لم يفسد نية يقع جرح  
 وهذا الكلام ناش من اهل مرفوع الى من امراته ثم قال لاخرى اشتركا في ايلاء هذه كان باطله ولو قال انت على حرام  
 ثم قال لاخرى اشتركتكما كان مولىا منها وكذا لو قال ان وطيتك فبعدى هذا حرثات العبد او عتقه بطل الايلاء و به  
 اتفق الشافعي والملك و احمد ولو قال والله لا وطيتك في الذرية فمبادون الفج لم يفسد مولىا خلافا لما لك و نوقال والله  
 لا باسك الاجماع سواء سئل عن نية فان قال اردت الوطى في الدبر صار مولىا ولو قال اردت به جماعا ضيقا لا يبيد  
 على التقاء الفتانين لم يكن مولىا ولو قال اردت التقاء الثنائين فهو مولى كما لو قال والله لا طاك الا فيمادون فاعلم ان  
 له نية فليس بشئ ولو قال ان قربك فعلى ان شئ في السوس لا يكون مولىا عند الجمهور الا رواية عن احمد ولو قال الذى يفسد  
 لا اتركب فهو مولى عندى صيغة لانه من اهل الطلاق و بقال الشافعي وكذا اظهره و به قال احمد وابو ثور وقال الملك سيقطع اسنما  
 وقال ابو يوسف ومحمد ان حلف بالله لا يصير مولىا ولو حلف بالعتق والطلاق يصير مولىا ولو حلف بالعصم لم يجز ولو حلف  
 لا يصير مولىا بالطلاق بالاتفاق ولو الى سلم من امراته ثم اردت سلم ثم تزوجها يكون مولىا عندى صيغة مروى ابو يوسف  
 من بطل ايلاءه ولو قال غا هرت ثم اردت سلم فهو على ظاهره في قول ابى صيغة من ظاهره بطل عند ولوا باننا في

وستدركه في اي  
 ان رضاء الله و  
 من يصرف لفظة  
 التحريم الى اطلاق  
 من غيرنية بحكم  
 الحر والله اعلم  
 بالصواب





أى شدة قبضها إياهم فقتلوه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتروني عليه حقيقة قالت نعم قال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قبل الحقيقة وعلقها ولاية نزلت في ثياب و امراته وهو أول غلط في الاسلام قال الزمخشري واختلفوا في امراته  
قالت بن عباس فقبل جديته سئل قبل جديته سئل قبل جديته سئل قبل جديته سئل قبل جديته سئل قبل جديته سئل قبل جديته  
ابن بن أبي سلول والاول اكثر واما قال لا بأس بان تفتدي نفسها لان الطلاق القبيح المباح عند الله تعالى  
مدوحى الترمذي من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المثلقات من المناققات وقال غريب وروى الترمذي  
ايضا عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيا امرأه سالت زوجها الطلاق من غير إياس فإمها رايحة لمهنته  
ثم اعلم ان طلاق في جواز الخلع الاكبر من عبد الله المزني فزع عن الامامية التي دلت على جواز منسوبة آية النساء وهي قوله تعالى  
وان امرأته استبدلت فوج الآية وليس لذلك لان شرط النسخ ما في تاريخ النسخ والاختلاف وتقدر الخلع ولم يوجد واحد  
منها قال ابن شبرته وابو قلابة النخل حتى على طبعنا رجلا لقوله تعالى ولا تفضلوهن ان قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة  
بينية وقالت الظاهرية لا يجوز الخلع الا بشرطين الا اذا كرهته المرأة وخافت ان لا توفيه فقه قلنا ان تفتدي نفسها بغيرها  
وقالت طائفة لا يجوز الخلع الا باذن السلطان يروى عن ابن سيرين وسعيد بن جبير وأحسن البصري وقالت طائفة  
لا يجوز الخلع الا ان تقول المرأة لزوجها لا طبع لأمرو ولا تنفصل لك من جنبته وقالت طائفة لا يجوز الا ان تقول لزوجها  
أمر فاذ فعل ذلك شئ وفي بعض النسخ فاذا فعل ذلك بالثقة اي الزوجان اذا فعل ذلك اي الخلع الموصوفهم  
تطبيقه بآيته ولزمها المال شئ وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود وأحسن وابن المسيب وعطاء وشريح والشافعي وقبيصة بن  
زبيب ومجاهد وابو سلمة والشافعي والزهري والاوزاعي والشافعي وكحول وابن أبي شيحة وعروة والشافعي في  
المجدي وعليه الفتوى ذكره في المبسوط وقالت الظاهرية تطبيقه بآيته حتى لو اجمعا وعليها ما عده وقال احمد واسحاق  
بن راهوية فرقة بغير طلاق وهو قول ابن عباس والشافعي في القديم قيل ذكرت الشافعية ان الشافعي فصل كنية القديمة  
واشهد على نفسه بالجمع عن ثمانين رجلا نذيرها فقد كذب عليه قال امام الحزبين وغيره ما قال ان الفتوى عليه من القديم في سنة  
عشر سلة فذلك لا اجتهاد منهم ولم ينسب الى الشافعي رتبة الله تعالى هم لقوله عليه السلام شئ اى يقول النبي صلى الله  
عليه وسلم الخلع تطبيقه بآيته في الحديث رواه الدارقطني ثم البيهقي في سننها من حديث عباد بن كثير عن ايوب عن بكير  
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الخلع تطبيقه بآيته واهل بيته عباد بن كثير عن ايوب عن بكير  
واسند عن البخاري قال تركوه وعن النسائي قال تركوه الحديث وعن جعته قال فقد رواه حديثه وسكتوا عنه الا اذا خرجت  
عن ابن عباس خلافا من روايته طاحس عنه قال الخلع فرقة وليس يطلق انتهى ولم يذكر احد من الشرح وليل لنا

فان افاض ذلك

وقم بالحق

تطبيقه بآيته

ولزمها المال قوله

عليه السلام

الخلع تطبيقه بآيته



ولا يجهل الطلاق  
صار من الكنايات الواو  
بالكنايات بائي  
الا ان ذكر المال  
اعني عن النية  
هنا ولا فلا لا تسلم  
المال الا لتسلم لها  
نقسمها وذلك  
بالبينونة وان  
كان النشور  
من قبله يكره  
لها ان ياخذ منها  
عوضا لقوله تعالى  
وان اردتم استبدال  
مكانكم فلا تأخذوا  
منه شيئا ولاه واحشها  
بالاستبدال فلا يزيد في  
وحشها باخذ المال

فلا يجهل سبها انقسم من هو الذي صح جرحه وروايت فان كان الاعتراف على التمسح روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الكتاب الباب فقد وقعت على ما سيج ان يروى عنه خلافة كما ذكرناهم ولانهم اى دلان النكح هم يحمل الطلاق حتى يمازن  
الكنايات والواقع بالكنايات باين شس سوى قوله انت واحدة واعتدى واستبرجى ركم هم الا ان ذكر المال شس  
جواب عما يقال لو كان النكح من الكنايات لكانت النية شرطه وليست شرطه طابا ببقوله الا ان ذكر المال هم اى  
عن النية ينشأ شس اى في النكح تقريره ان جانب الطلاق يتعلق بذكر المال وقبوله بمقابلته فدا ونفسا قلتم يتبع الى النية  
كما في حال ذكره الطلاق هم ولانهم شس اى ولان المرأة هم لا تسلم المال الا لتسلم لها نفسها شس بيان ان النكح يحمل  
الاختلاع عن اللباس وعن الخيرات وعن النكاح فلا ذكر العوض كان المراد الاختلاع عن النكاح كما مر فذلك اشارة  
الى ما ذكر من سلامة نفس عند تسليم المال هم ولا يكون ذلك الا بالبينونة شس فقلنا يكون النكح بانها هم فان كان  
شس من نكح المرأة او استعبت عليه وانفسه وقال الزباج هو الكبرية والاعراض من كل واحد من الزوجين على الآخر  
وكذلك النشور بقا ان نشرت المرأة عن زوجها ونشبت فتم ان كان النشور هم من قبله شس اى من قبل الزوج  
هم كبره له ان ياخذ منها شس اى من المرأة هم عوضا شس قليلا كان او كثيرا هم بقوله تعالى وان اردتم استبدال  
زوج مكان زوج الى ان قال الله تعالى فلا تأخذوا منهم شيئا شس تمام الآية وايتمم احداهن قطارا فلا تأخذوا منه  
شيئا تأخذونه بنتا وانما بينا فالزوج يشترك فيه الذكر والانثى كما في قوله تعالى واغللت ورجبك الجنة والعقار على  
سك ثور ذبا واقعة ويقال هو سبعون الف دينار ويقال هو الف وبانها واقعة كذا قال صاحب ديوان الادب والادوية  
اربعون درهما وقال الزمخشري القنطار للمال العظيم والبهتان ان يستقبل الرجل بالمرئيه وهو بر من منه والايته  
نص على كراهته اخذ العوض ومع هذا لو اخذ العوض بازاله النسي لنعني في غيره وهي زيادة الاستحاش فلا يجرم منه وثمة  
كالبس وقتل لنداء يوم الجمعة يجوز ذكره ويجوز النكح على مال وفيه قال الشافعي ومحمد ومالك في رواية ابن القاسم قال  
الزهرى ومالك لا يحل له اخذ شئ اذا كان النشور منه ومع ذلك او تتاح لها الزمة الطلاق ويرد اخذ منها وفي الذخيرة  
لما عاينهم قال لم فوبه الطلاق فان لم يذكر كبره لا صدق قضاء وديانته وان ذكر لا يصدق قضاء وفيه رضى يكون النكح  
فما قال بعض اصحابنا فيغذ لانه مروي عن ابن عباس وقال بعضهم لا يغذ وفي كتب الشافعية النكح حلقة اذا كان  
الطلاق ولقبضا فليغذ ونسخ والمقاراة ان نوى الطلاق فطلاق وان لم ينو الطلاق فغذ لان قوله طلاق اوضح للغير  
نشى ونظا فليغذ مري وفي قول كناية والمقاراة كالتلف في اللص لانها في غدره ان الكناية تتحقق بلانته وخالف فيه  
الايته انما شس هم ولانهم شس اى لان الزوج هم او شيا بالاستبدال فلا يزيد في وحشها باخذ المال شس حتى يحصل المازن من جبين

استبدال

استبدال الزوج واخذ المال من وان كان النشوز منها من ان من المرأة ثم كرهنا له من اى للزوج هم ان ياخذ  
 منها اكثر مما اعطاه من وهو انما يفضل على ما ساق اياها ما قدر له من غيرها واخذ وهو رواية كتاب طلاق الاسلم هم  
 وفي رواية الجاهل الصغير طالع الفضل البهاش اى الفضل على مقدار مهرهم لا طلاق ما لم ياتوا به وهو قولنا على فلان  
 جناح عليها ما ياتت به وهو باطلا ثم قيل القليل والكثير والمهر وغيره وفى التمسيد وجوز مالك واثنا عشرى الخبيث جميع المال اذا كان  
 النشوز منها لقوله تعالى فلا جناح عليكم ما فيما اوتيت به ومن مولاة تصفية ثبت ابى عبيد اخذت بكل شئى لما علم نكرك ذلك  
 ابن عمر وقال ابن عمر وابن عباس رضى الله تعالى عنهما لا باس ان ياخذ منها اكثر مما اعطاه وهو انما يفضل على ما ساق  
 اياها وهو قول مكره ومجاهد وابراهيم ومن قال مكرهه ياخذ منها حتى مرطها وقال ابراهيم ومجاهد ياخذ منها ما عفا راسها  
 وفى المحلى وكرو على بن ابى طالب والحكم بن عتيبة وحماد بن ابى سليمان وميمون بن مهران ان ياخذ زيادة على ما اعطاه  
 فى التمسيد وهو قول الحسن وعطاء وطائوس ومن ابن اسيب والنسبى لا ياخذ منها اكلا اعطاه اذا كان النشوز منه وهو سندا را  
 هم بدو شى اى او لا يعنى الماتية التى بدلتها بها او لا وهو قولنا على فلان جناح عليها ما ياتت به ومن وجوب الاثرى شى اى  
 الرواية الاخرى اراد به رواية القدورى وهو قوله كرهنا له ان ياخذ من مما اعطاه وهو رواية الاسلم هم قوله  
 عليه السلام فى امرأة ثابتة تقيس بن شماس اما الزيادة فلا شى يذروى من سلع من عطا ومن ابن الزبير رضى الله تعالى  
 عنهم فى شى عطا رواه ابو داود وفى رواية اخرى قال جابر امرأة الى النبى صلى الله عليه وسلم فتكفون وجبا فقال اتردين  
 اليه صدقة التى اصدىك قالت نعم زيادة فقال اما الزيادة فلا حديث ابن الزبير اخرجه الدارقطنى فى مسنده عن جابر  
 عن ابن عمر جرح قال اخر فى ابو الزبير بن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينة بنت عبد الله بن ابى بن سلول  
 وكان اصدقا صدقة فكرهته فقال النبى صلى الله عليه وسلم اتردين عليه صدقة التى اعطاك قالت نعم زيادة فقال  
 النبى صلى الله تعالى عليه وسلم اما الزيادة فلا ولكن صدقة فخذوا وحسب سبيلا انتق وقال للترابى وجبا روى اصحابنا  
 امرأة ثابت بن قيس بن شماس اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا انا ولا ثابت فقال اتردين عليه  
 صدقة قالت نعم زيادة فقال اما الزيادة فلا فقال النبى صلى الله عليه وسلم فخذوا وحسب سبيلا انتق وقال للترابى وجبا روى اصحابنا  
 طحال واعلم ان هذا الزيادة المذكورة فى حديث ثابت بن قيس ليست ثابتة فى رواية البخارى وغيره من الصالحين وقال الاثرى  
 اصحابنا ائتمروا فى رواه ائتمروا فى كتب الفقهاء انتهى قلت هذا معنى فى اصحاب الانهم ائتمروا من عندهم بل عندوا ما على مثل  
 بنى داود وسهل ابن الزبير الذين ذكرناهم ولو انما الزيادة شى اى ولو انما الزيادة فيما اذا كان النشوز  
 من قبلها هم جازى فى القضاء كذا اذا اخذوا النشوز منه شى اى وكذا اذا اخذوا الزوج والمسال ان النشوز منه

وان كان النشوز  
 كرهنا له ان ما  
 منها اكثر مما  
 اعطاه وفى رواية  
 الجامع الصغير  
 طاب الفضل  
 لا طلاق ما لم ياتوا  
 بوجه الاخرى  
 قوله عليه السلام  
 فى امرأة ثابت  
 بن قيس بن شماس  
 اما الزيادة فلا  
 النشوز منها ولو اخذ  
 جازى القضاء وذلك  
 اذا اخذ النشوز منه

هم لان مقتضى الملاءمة وهو قوله تعالى فإذا افترقت بهم شيان من شئتين شئ اشارة الى احدى ايهما بقوله لم يلزم  
الحكم اى شرعا وشار الى الاخر بقوله هم والاباحة شىء اى العمل به وقد ترك العمل فى حق الاباحة لمعارض شىء اى لاسبابها  
وهو قوله عليه السلام ان الزيادة فلاحه فبقى شىء اى النفس هم سموه لانه فى الثاني شىء وهو الجواز لانه لا يلزم من نفي الاباحة نفي  
الجواز كما فى البيع وقت النزاع فان قيل فليس الجواز والاباحة عسائر ان عن معنى واحد لانه لا يجوز ان يكون الاباحة  
هو الاباحة بدون الجواز فكيف يجوز احدى باح انتفاء الآخر يجب بل هما شيان مختلفان لان نفي الاباحة الكراهية ونفي الجواز العزيمة  
لوهيئة التبيين الاستنباط وكذا شيان لا ينفصلان الا ترى ان البيع وقت النزاع عاين مع الكراهية وليس بمباح لما ان الاباحة  
عبارة عن عدم الكراهية والعمل ان يكون الشئ مباحا مع الكراهية وهذا كراهية النظر فان بيع صورته فى الافعال الشرعية كذا  
فان قلت الحديث الذى فيه الزيادة فلاحه واحد فكيف يعارض قوله تعالى فإذا افترقت بهم شيان من شئتين شئ اشارة الى احدى ايهما بقوله لم يلزم  
النفس اذ نفس شئتين اى يجوز نفس افرقة فخرج عن كونه قطعا فخرج تخصيصه بغير الوارد مع ان هذا الحديث ان كان  
معارض للنفس فهو موافق لمن افرقه وهو قوله تعالى فإذا افترقت بهم شيان من شئتين شئ اشارة الى احدى ايهما بقوله لم يلزم  
فما جزا منكم به لانه موافق لاسد النصين هم وان ملقا على اى شىء بان قال قلت على اى الف درهم وبارك على الف درهم  
فى المجلس هم وقع الطلاق ولزمنا المال شىء المذكور وكذا الحكم اذا قال فإذا افترقت بهم شيان من شئتين شئ اشارة الى احدى ايهما بقوله لم يلزم  
وكذا اذا بدأت المرأة فقلت على الف درهم واما لى اوبارنى هم لان الزوج يبتدئ اى متى يتعلق هم بالطلاق فخير  
وتعليق شىء اى من حيث التخيير بان قال انت طالق من شئتين شئ اشارة الى احدى ايهما بقوله لم يلزم  
الزوج طلاقا بغيرها المال لان الحكم ساد من جانب المرأة بدليل اقتصاره على المجلس وولاية الرجوع فلا بد من القبول  
لانه شرط فى المعادات هم والمرأة تملك التزام المال بولايتها على نفسها شىء فاسئل عن هذا المصنف ساد من جهة الية التخيير  
وصلاية العمل لآبائيه الزوج فلما استبد بذلك كما قد مناه واما الية المرأة فلانها تنبى السور نفسها واما صلاية العمل فلهذا  
يقوله هم وملك النكاح مما يجوز الاعتياض عنه شىء هذا كانه جواب عن ايقال كيف باز الاعتياض فى الفلح وليس البفع  
بمقوم حاله الخروج فاجاب بقوله وملك النكاح مما يجوز الاعتياض عنه هم وان لم يكن بالاش وهو واصل هم ما قبل  
هم كاعتصام شىء فانه ليس بهال فما رزق العوض عنه والمباح وهو الاخر اى من المهر قال الاكل كذا فى بعض وادوية  
الاخر اى فانه قال فى شره هذا مكان الاكل ما عجز به اى نسب الى غيره ولكنه لو كان عنده اوجه منه لم ينعى قال الاخر اى  
فان قلت لاسلم ان الفلح تعليق الطلاق بالقبول ويجوز ان يكون تعليقا بالاداء قلت لان الفلح من البدوات ولا يجب  
الاداء فى المعاديات الا بالقبول فكان تعليقا بالقبول دون الاداء هم وكان الطلاق شىء اى الطلاق الواقع على المال

لان مقتضى ما تلزاه نشأ  
الجواز حكما والاباحة قد  
ترك العمل فى حق الاباحة  
لمعارض فيه سموه لانه  
وان طلقها على حال قبلت  
وقع الطلاق ولزها المال  
لان الزوجه ليست بالطلاق  
تخييرا او تعليقا وقد علقه  
بقبولها والمرأة تملك  
التزام المال بولايتها  
على نفسها وملك النكاح  
مما يجوز الاعتياض عنه  
وان لم يكن مالا كالتصا  
وكان الطلاق  
شئ شئ شئ شئ  
شئ شئ شئ شئ

هم بانها لما ينشأ ونشأ به الى قوله والورث بالكنائيات ايمان هم ولان شى اى ولان الطلاق المذكور هم وما وشته  
 المال بالنفس شى لانها تخلص نفسها بالمال الذى تدفعه اليه هم وتلك الزوج احد البدين شى وهو المال هم فكذلك شى  
 شى اى المرأة هم لانهم هو نفس تنجبها لسا وانشى بينهما لان انفسها لا تسلم لها الا بالابن لان من الزوج فى العجى ليس  
 ينقطع فلعل جعل النكح جعلا لذهب الدائم والعوض ولم يحصل غرضه و ذلك لا يجوز وكذلك يترسما المال لئلا ينسحب المثل للانكح  
 وقد نفرت فى نكاحها فلعل لم يترسما بعد قبولها لزم التعرض على الزوج وذا لا يجوز ولان لم يرضى لقبول عقد بالعوض هم  
 قال شى اى القدرى رضى الله تعالى هم وان جعل العوض فى النكح مثل ان يتخلل المسئلة على فخر او خسر او يتيته  
 فلا شى للزوج والفرقة بانيته شى اى يقع الطلاق البائن واكمل حكمها اذا انما على فخر او دم كذلك وبه صرح فى النكح  
 والنكح لولا لما على فخر او خسر او يتيته او دم او فخره كالمثل لغير عرض لا يترسما عند الايتمه الثلاثة واما ما هم ويقع من ذلك  
 واما هو مما قد فرغ منه وهو عند الشافعى يجب مهر النكح ويقع طلاق البائن لقولنا انتهى واعلم ان النكح والطلاق على  
 الاكمل كالنكح واخرها جازية ويقع الطلاق بوجوه واشترط ولا يجب له عليها شى لانها لم يغيبه ولا المزدان كانت اياها كلها  
 ليست بمقتومة لان الشرع امانه والامر فى اليتمه اظهر لانها ليست بالامساك لثلاث ما اذا اغترت وقالت اتخلع منك مثل  
 فاذا هو غير طليان تروا الماخذ فى قول ابى حنيفة وفى قولها عليها مثل كل ذلك من نكح وسط كذا ذكره لثلاث فى  
 مبسوط خمس الايتمه السرى واما لم يطل النكح بطلان العوض لان النكح لا يطل بالشرط الفاسدة هم وان يطل بالشرط  
 فى الطلاق كان شى اى الطلاق هم جميعا شى اى فى الموطوعة ودون الثلاث وبه قال فى الايتمه الثلاثة هم فروع الطلاق  
 فى الزوجين شى اى بطلان العوض فى النكح وبطلان العوض فى الطلاق وانشأ به الى وجه الاقرار بينهما فقال وقهر  
 الطلاق فى الزوجين هم للتعليق باقبل شى اى لاجل التعليق الطلاق باقبل المرأة هم وانما شى اى الزوجين هم  
 فى الحكم لانه شى اى الثلاث هم لما بطل العوض كان العامل فى الاول لفظ النكح شى قال تاج الشريعة لفظ النكح مسبب  
 العامل ويرفع لفظ النكح بطلان العوض انتهى وازاد بالاول بطلان العوض فى النكح هم وهو اى لفظ النكح كناية شى  
 من الفاظ الكناية والورث بالكنائيات باقى سوى الفاظ الثلاثة التى مر بها فانها تقدم وقال الكاكي هو كناية لا تقتضى  
 بل يجب ان يقال وهو كناية واما دلالة على قطع الوصلة لانه مشتق من قطع الميثاق او التقيصم واما ما شى الى هذا  
 الفادى لانه من الكنائيات اهو جوى انتهى قلت هذا زيادة تصف فى التعريف على الاخيرى هم من الثاني شى وهو بطلان  
 العوض فى الطلاق هم البصر شى اى مرجع الطلاق هم وهو شى اى المرجع هم لقبيل حجة شى البقاء العمل هم  
 واما لم يجب للزوج شى عليها شى اى على المرأة هم لانها ما سمت بالاستعما حتى تغير غارة له شى اى للزوج فاذا

باعتها لما ينشأ ولاه معة  
 المال بالنفس وهو ملكه  
 الزوج احد البدين فله  
 هي الاخر وهو النفس حقيقة  
 للمساواة قال وان  
 العوض فى النكح مثل ان  
 بخالم المسئلة على فخر او خسر  
 ارميته فلو شى للزوج  
 الفقه بانه وان جعل العوض  
 فى الطلاق كان وجعاً فو  
 خرج الطلاق فى الزوجين بالتصريح  
 بالقبول وانما اقرهما فى  
 الحكم لانه لما بطل العوض  
 كان العامل فى الاول لفظ  
 النكح وهو كناية وفى الثاني  
 الصريح وهو يتبع الوجوه  
 واما لم يجب للزوج شى عليها  
 لانها ما سمت بالاستعما حتى  
 حتى تغيير غارة له





وجباته مستمرة كتحول المصداق والدياس والى القطاعات وهبوب الرياح لا يجوز وكذا الى الميسرة والبيع التباين وفي الموطأ  
 يجب المال حالاً في جباته البذل نفسه التسمية به هو قول احمد وقال ابو ثور نفسه بالجباته وهو قول ابى بكر من الخبايا وقال  
 الشافعي يجب مهر النسل كالنكاح هم قال شافعي القدر في حصة الله تعالى هم جازان يكون مهر جازان يكون بدلا في النكاح  
 شافعي وبداجماع العلماء وانما لم يذكر كبريت حيث لم يقل ولا يجوز ان يكون مهر الا يجوز ان يكون بدلا في النكاح لان سن  
 الا شيئا بل لا يصح للمهر ويصلح البذل النكاح كدبرهم الى تسعة دراهم هم لان ما يصلح عوضا للتفهم اولى ان يصلح فيه التفهم شافعي  
 هو البضع ايضا لان غير تفهم حالة الخروج ولهذا اذا اختلفت على ثوب موصوف جازا كافي المهر وان اختلفت على ثوب لا يتسببه  
 فاسدية للجباته كافي المهر ولا المهر لا ينشأ عنه ولا يجوز بهنا الا يجوز ثمه كما اذا اختلفت على الاصيل كالمهر البتة لكن بهنا لا شافعي لا يجوز  
 على المرأة اذا وقع النكاح بغيره لا الزوج بخلات النكاح على المهر ونحوها يجب مهر النسل هم فاذا اختلفت على امر المرأة  
 لزوجهما فاشي على من يبيضا فاعلم ان كمين في يد شافعي فاشي لا عليها شافعي لا شافعي على المرأة لان كلمة عامية فاعلم ان  
 المال وغيره هم لاننا لم نقره بتسببه المال شافعي لان المرأة لم تغزو بها بذكر ما لا قيمته والمهر من اليد المبسو وكذا  
 اذا اختلفت على ما في ذهاب البيت او على ما في شجرى او على ما في بطون غنمى فلم كمين شافعي في تلك الساعة لا يرجع عليها كما ذكرنا  
 اما اذا كان في تلك الساعة شافعي فله ذلك لان الساعة النشائية من الجباته ترفع بالاشارة الى العمل وفي النكاح  
 يجب مهر النسل في هذه الصورة لان البضع متفهم عند الدخول وفي الصورة المذكورة يقع الطلاق وبه قال مالك  
 واهم وفي البسيط لو وقع النكاح بدون ذكر المال قبل يجب المال بخلات النكاح فاذا اختلفت لا يجب بل يقتصر على القبول  
 فيل يفتقر لان المائة مائة مائة كالمائة والمعارضة فلا بد منه والنكاح قد لقيت على القبول كنعك السفينة والعنفرة على مال  
 وفي الوسط لو قال فالتك على ما في كفك مع النكاح ان صح ما راجع الغايب وترك على ما في كفها وان لم يصح فسد العوض  
 ويجب الرجوع الى مهر النسل قال النووي وقال ابو مينة ان كمين في كفها شافعي نزل على ثلاث دراهم وعلل وقال الشافعي  
 ذهب ابو مينة وصاحبه انه لا يلزم شافعي البتة من غير خلاف ونقله عنه غلط فيجوز تقليد وهم وزيان اطل منى على الخطاء  
 او لما يزوج فيه وقال وكان قد اتفق ثلثا ثمانية منقضى على ابنة دمه في ايام السلطان محمود حجة الله تعالى وافترقا بقتله  
 سن اهل اعتقادهم ذهب الحكماء فقال السلطان محمود انما رجل عامي لا اعرف هذا الامر ان وجب قتله فاقوله فخلعه  
 منهم الامراء باندسى من العينة ثم منعت احياء علوم الدين وذكر فيه مناقب ابى مينة والطب في دمه ما علم والزمه  
 والبرع وذكر ابن عطية في تفسيره في سورة التكاثر ذهب قوم من المسلمين الى ان الشافعي لم يرضهم من النكاح  
 يميناً ورجاسه والعشاء ساقاه وذلك عند موتة وكفره بما مور منها ليس في المكن ابداع من هذا الما لم

قال وما كذا

ان يكون مهر كذا

ان يكون بكذا

في الخلع لان ما

يصلم عوضا للتفهم

او ان يصلم لغير

التفهم فان قالت

له خالعة

ما في يدي فكذا

لهم ما في يدي فكذا

شيء فلا شيء عليها

لا حصة له ولا نفقة

والنكاح طلاق  
على ما في يد من  
من ما في النكاح  
ذلك في يد من  
دوت عليه مهر  
لاها لما سمعت  
ملا لم يكن الزوج  
راضيا بالزوال النكاح  
لا وجه على النكاح  
وتيمته للبرائة  
التي فيه البضع  
للكان فيه شجر  
الزوج معين عليها  
قام بطلان الزوج  
للمهر وقلت خا  
على ما في يد من  
او من الذي فعل  
بني في يد من  
لكنه في يد من  
من هذا الصلة دون  
التي في يد من  
يختل بدونه

هم وان قالت راعني على ما في يد من المال فاعلمكم بين في يد انثى تزدت عليه مهر لانها سمعت المال لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا بغيره ولا وجه لا سبب المسمى وتيمته للبرائة ولا وجه شجر اى ولا وجه البضع بالرجوع هم الى تيمته البضع اعني مهر النكاح لانه غير متقوم حاله الخرج شجر لان الزوج لم يملك شيئا بل سقطت عنه جميعا سبب باقامهم على الزوج اى ايجاب باقامهم البضع بالمال على الزوج وهو المهر وبه قال القاضي من البرائة وفي النكاح عليها البضع عليه اسم الشغل وعند احمد وعند الشافعي عليها مهر النكاح قول واحد ادهم دفعا للفرع شجر اى عن الزوج لان فيه دفعا للفرع وبغيره الا اسكان ولا يقال البضع مناسه ملكا ولا اسكان بضع الخلع فحجب تيمته البضع عليها لانها تقول سيطر ذلك بارتداد المرأة فان استملك البضع حاصل مع هذا الرجوع بغيره البضع عليها وفي قاضيهان لو قال لما خلعتي نفسك بالمال او بما شئت وقالت لا يقع الطلاق لانه يصير شجر او مستغصا وهو محال وكذا لو قال باعن فقلت اخلصت في الركاكة انه يقع وفي الطلاق انه لا يتم ولو قال خلعتي نفسك ولم يذكر المالك او ذكر خا هرزاده انه يقع طلاقه واحد بغيره وفي المنقضى لا يقع ولا يكون وغربا الا بالمال الا ان ينوي الزوج الطلاق بغيره او لو قال غيرا فخلعت امراتي فليس لان نكاحها الا بالمال وذكر ابن ساعته عن محمد انه يكون طلاقا بانيا بغيره او به اخذ الشافعي وفي جراحه البغية لو قال فبك نفسك بكذا كان خلعاً ولم يذكر البعل في ردويه هشام وابن ساعته عن محمد وعن الكوفي وعلي القاضي ان ليس بخلع وفي موضع آخر انه يقع بطلاق باين ولا بد من الزوج عن المهر وعن ابن سلام وغيره او غيرا او شجره لم يكن في الفتاوى وفي الفتاوى ان نوى الطلاق يقع ولا بد من المهر وقال القاضي نفسك كذا فقلت فعلت لم يذكر البعل كان سؤالا وعليه الممنوع حتى لو قال فانتك بكذا توقف على قبولها كذا في الاصل وعن محمد يقع بغيره شجر وكذا لو قالت خلعتي مال وفي الفتاوى لو قال فترى نفسك مني ولم يذكر الا فقلت اشتريت لا يقع بخلع قوله خلعتي نفسك مني فقلت اخلصت ولو قالت خلعتي كذا فقال طلقك فهو جواب وقيل ابتداء ولو قال طلقك لسنه هو ابتداء بخلع و لو قال فانتك بكذا فقلت نعم فليس بشيء كما سنا قالت نعم فخلعتي ولو قالت رضيت او اخرجت هم ولو قالت خلعتي على ما في يد من وراهم او من الدرهم ففعل ولم يكن في يد انثى فاعلم انما تده وراهم لانها سمعت الجمع واخذت ما تده هم وكل من هذا الصلة شجر اى للبيان هم دون التبعيض لان الكلام شجر اى اى بدون من لانها لو قالت خلعتي على ما في يد من وراهم كان الكلام مختلفا فكان صلة وفيه لفظ الجمع فيلزم ما تده وراهم فان قلت ينبغي ان يلزم ما وراهم واحد لان الجمع الموعود باللام للبس قلت نعم اذا كان الجمع مجردا عن الاضافة والاشارة لاختصاصه كما تحريره وراهم حقيقة فوجب اعتبار سمي الجمعية على اننا نقول ان اللام الداخلة على الجمع فيه اختلاف قيد لبعض

شجر

بمطلق الجمع معلن المصنف ذهب الى هذا القول ولا يرد عليها ما اذا قال لامرأة اختاري من الثلث ما تشئت فانما اذا اختارت الواحدة او اثنتين يصح لان من فيه البعض منه من اخلال الكلام بدونه بخلاف صورة الخلع فان من فيه الثلثين والصلح لا يخلو الكلام بدونه ولا يقال المصوم من اختاري ما تشئت غير المصوم من اختاري من الثلث ما تشئت لانما يقول المفارقة بين الحينين لا يقتضي الاختلال في الكلام لان المدعى صحته الكلام بدونه كمن وصحته ليست بموقوفة على عدم المفارقة ثم اذا اخلعت على عبد لها بقى على انسابه رتبة من زمانه شى اى اى به ينعى لا يطبق على تحصيله ان وجده سلطة وان فلا تسمى عليها ثم تبرأش وعندك انك الاضمان عليها عند الشافعى يجب له ان يخل لان صح النكاح في الاصح عنده لا يصح النكاح ثم عليها تسليم عينية شى اى وعلى المرأة تسليم عين العبد ثم ان قدرته وتسليم قيمته ان عجزت لانه شى اى لان الخلع هم عقد المعاوضة فيقتضى سلامة العوض واشتراط البراءة عن شى اى عن الزوج هم شرط فاسد فيطل شى اى الشرط هم الا ان الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد شى وكذا التبرعات لا تبطل بها فان قيل سلنا ان الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد ولكن ينبغي ان تفسد التسمية ويرجع الزوج عليها بالمهر والجواب ان بنى الخلع على التوسع فلا يصح صحته باعتبار الاباق لان العقد اذا كان صحيحا كان باينا ففسد من الشرط فاسدا ساقطا والساقط لا يؤثر فى شى فان قيل الخلع كما يجب تسليم المسمى فكذلك يجب تسليم بوصف كونه سليما واشتراط البراءة عن وصف السلامة صحيح فصيح اشتراطها عن تسليم المسمى ايضا اجيب بان استحقاق التسليم بوصف السلامة الاترى ان يرجع الا لا يقدر على تسليمه لا يجوز وبيع بشرط البراءة عن العيوب يجوز فلا يلزم من جواز الادنى جواز الاعلى هم وعلى هذا الكلام شى لى على هذا الحكم اذا تزوجا على مطلقين لا بشرط البراءة عن زمانه جاز النكاح ولم يرد عن زمانه يجب تسليم عينية اذا قدر والا تسلم قيمته هم واذا قالت طالقنى فلما بان فطلقها واحدة فعيلما لث الالف شى وبه قال الشافعى وعند مالك نفع باف وعند احمد نفع ليشترى هم لانها لما علبت الثلث بالالف فقد طلبت كل واحدة بثلث الالف وهذا لان جوف الباء تعيب الاعراض والعوض تقسم على العوض اى على اجزاء العوض فيقابل كل طلاق بثلث الالف فان قلت هذا شكل بابيع فلو قال بعثت منك هذا العبد لثلاثة كل واحد بثلث الالف فقبيل البيع وفى واحد بعينه لم يجز ولم يجب بثلث الالف فان قلت الطلاق لا يبطل بالشرط الفاسد لبعوله التعليق والاطهار ولا كذلك البيع هم والطلاق باين لوجوب المال شى اى بالاجماع هم وان قالت طالقنى فلما بان على الف فطلقها واحدة فلا تسمى عليها عند بنى حنيفة شى وبه قال اهل كقولهم فى الباء وقال مالك كالكلام فى الباء هم ويملك الرجعة شى لانه لما لم يجب المال لان الشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط كان الطلاق رجحيا لان الزوج كان متبرعا فى ايقاع الطلاق ومرجع الطلاق معقب الرجعة

وان اخلعت على

عبد لها انى عليها رتبة

من زمانه ليشترى عليها

تسليم عينية ان قد

وتسليم قيمته ان عجزت

ففيقتضى

لانها عقد المعاوضة

سلامة العوض اشتراط

البراءة عنه شرط فاسد

فيبطل به لان الخلع لا يبطل

بالشرط الفاسد وكذا

هذا النكاح ولو اخلعت

طالقنى ثلثا باف فطلقها

واحدة فعيلما لث الالف

لانها لما طلبت الثلث

بالف فقد طلبت كل

واحدة بثلث الالف

هذا لان جوف الباء تعيب

الاعراض والعوض تقسم

على الاعراض والطلوق باين

لوجوب المال وان قالت

طلقنى ثلثا اعلى فطلقها

واحدة فلا شى عليها

عند بنى حنيفة ر

ويمال الرجعة





وهو جاز إذا كان المهر فذلك  
 ردت الخياري الثلث بطل  
 بان لم يرد طلاقته والرضا  
 لا يقع هذا عند حقيقته  
 وقا له الخيا بطل في الوجهين  
 والطلاق واقع وعليها كانت  
 دهره لان الخيار لم يقع بعد  
 الا انعقادها للمهر من كونه  
 والتصرف فان لا يحتملون الفسخ  
 من الجانبين لانه في جانب  
 يمين ومن جانبها شرطها  
 كونه حنفية لان المهر في  
 جانبها بمنزلة البيع حتى  
 يصح رجوعه ساكنا يتوقف على  
 ما رواه المجلس فيمن انشا  
 الخيا في المهر فمعه المهر  
 على ما رواه المجلس في المهر  
 انما العتق من جانب المهر  
 لان المهر طلاقته على المهر  
 فقلد قيلت ههنا في المهر  
 تلا في المهر من هذه الماهية  
 اصبحت في المهر فقلد قيلت  
 للمهر في المهر فقلد قيلت  
 من جانبها فقلد قيلت  
 بالشرط صحة به وبما لا يمتنع  
 لكون المهر في المهر

وقع هم وهو شئ اي الخيار هم جاز اذا كان المرأة فان ردت الخيار في الثلث شئ اي في ثلثه اي هم هم بطل  
 شئ اي الطلاق هم وان لم ترد شئ اي الخيار هم طلق وتزويج المال هذا شئ اي هذا الذي ذكرناه هم  
 عند بل حقيقته وقالوا شئ اي ابي يوسف ومحمد هم الخيار بطل في الوجهين شئ اي هذا اذا كان الخيار من جانبها او  
 من جانبهم والطلاق واقع وعليها انف درهم شئ وبه قال الشافعي واحمد هم لان الخيار شئ اي شرعية الخيار هم  
 للفسخ بعد الانعقاد والفسخ من الانعقاد شئ يعني ان الخيار في الفسخ بعد صحة الايجاب لاني المنع من الايجاب هم  
 شئ اي ايجاب الزوج وقبول المرأة هم لان المهر من الجانبين شئ اي من جانب الزوج وجانب اليمين هم  
 لانه شئ لان الفسخ هم في جانبين شئ لانه ذكر شرط وجزا يعني اليمين لا يقبل الفسخ هم ومن جانبها شرط  
 اي اليمين فان يمين الزوج تتم بقبول المرأة فاذا قبلها لم يكن اليمين في عدم اتمام الفسخ هم ولابي حنيفة ان المهر في جانبها  
 بمنزلة البيع شئ لان ملك مال موقوف هم حتى يصح رجوعها شئ ولو قامت من المجلس بطل كفا في البيع واذا كان كذلك  
 صح اشتراط الخيار فيه هم ولا يتوقف على ما رواه المجلس فصح اشتراط الخيار فيه لاني جانب شئ اي اما المهر في جانب الزوج  
 هم فمين حتى لا يصح رجوعه ويتوقف على ما رواه المجلس ولا خيار في الايمان وجانب العبد في العتاق شئ لان الجانب في الطلاق  
 شئ يعني يصح الخيار من العبد اذ هو في العتاق على مال كما يصح المهر من جانب المرأة فمعه اذ اطلقها على ما جعل لها  
 الخيار لثلاثة ايام جاز عند ابي حنيفة لانه في معنى البيع فكذلك اذا عتق عبد على مال وجعل له الخيار لثلاثة ايام جاز لانه في  
 معنى البيع وعند ابي حنيفة لان بدل المال شرط اليمين ولا يصح الخيار في اليمين وكذا في شرطها فان قيل فبطل الخيار  
 ثبت بخلاف القياس فليعبر عما اتينا الخيار من ابد الفسخ لا بالقياس فان ثبت الخيار في البيع لم يخفى  
 في الاموال واليمين في النفوس احرم والمعاينة الى المراهي فيه اكثر فانه ربما يفوته هذا لا بد وان على وجه لا يحصل له مثله  
 ابد ابيع فيه الخيار للمعامل وبذا المعنى يعرف كل من يزوج الفسخ يكون باطلا الفسخ هم ومن قال الامارة طلاقك اس على  
 انك درهم فقلد قيلت فقلت فاعقول قول الزوج شئ من يمينه هم ومن قال فمعه وبعثت منك هذا العبد بالف درهم  
 فقلد قيلت فقلت فاعقول قول المشتري وجه انفرد شئ اي من اسكتين سلكه الطلاق وسلكه البيع هم  
 ان الطلاق المال يمين من جانب شئ لان تعليق الطلاق بشرط قبول المرأة المال واليمين يتم بالمال هم فالأقرار بشئ  
 اي باليمين وانما ذكر الغيبة على ما قبل المهر هم ليكون اقرا بشرط شئ اي بوجود الشرط لانه اذا وجد الشرط انحلت  
 اليمين وانقضت فكان القول قول الزوج مع اليمين هم مع شئ اي لصحة اليمين وجه تذكير الغيبة لانهم هم بدون  
 شئ اي بدون الشرط هم اما البيع فلتايم بالايقيل فالأقرار بشئ اي بالبيع هم اقرار بالثايم الا بشئ الفسخ المستتر

...

في التيميم يرجع الى البيع ايضا فاما كراه القبول بوجوه منه فاما لا يصح قوله ثم قال شئ ابي القدر في رجمه الله تعالى  
 هم المبارات كالتلفش المبارات من باري شريك ابي ابراهيم وكل واحد منهما ما به وبى بالتميز في المغرب ترك للضرورة فظاهر  
 كلاما شئ ابي كل المبارات وتلفش يقتضيان كل حق لكل واحد من الزوجين ما يتعلق على الاخر بالكل شئ ابي بسبب النكاح  
 شئ المهر والنفقة المائنة دون المستقبل لان النكاح والمباينة تنقض النفقة ولكن ما دامت في العدة وبهرج المالك المتيقن  
 في الكافي وقوله ما يتعلق على الاخر بالنكاح احتراز عن دين وجب بسبب اخر فانه لا يقطع على ظاهر الرواية ونفقة العدة لا يقطع  
 ايضا الا بالتيسير وكذا السكني بالاجماع وهو ما لا يملك ويذكر المال وقلت لا يقطع شئ من المهر في ظاهر الرواية وقال الشيخ  
 الامام السعدي في فتح الاسلام سقطان كان عليه ولا يجب عليهما روايتي فثبت لان المال يذكره فاجد كالمطلع هم من اذن في  
 وقال محمد لا يقطع فيها شئ ابي في المباراة والمطلع هو الماسيا شئ ابي الزوجان يعني لا يقطعان شيئا سوى السكني في المهر  
 وبه قال الشافعي هم وبني يوسف منه شئ ابي بن محمد في التلفش وبني يوسف في المباراة محمدان بنوه شئ ابي المباراة والمطلع  
 هم معاونته وفي المعادونات فتبره الشرط لا يغشش ابي الذي وقع عليه الشرط والمطلع لا يقطع ان المباراة من البراءة  
 شئ وباب الخا على نفقته نجسة الفعل الى فاعلين الى ابيهما مبرما الى الاخر فثبتت براءة كل واحد منهما بالآخر وهو  
 معنى قوله فمقتضى بياش ان مقتضى البراءة من الجانبين وان شئ ابي وان لفظ البراءة وان كبر اعتبار المذكور  
 هم مطلق شئ يعني غير مقيد بشئ هم مقيد بانه يجوز النكاح لدلالة الغرض شئ وهو وقوع البراءة عما تحت البراءة والمطلع  
 وهو المشرى الحاصل بسبب صلة النكاح وانقطع المنازعة انما يكون باسقاطا واجب بسبب تلك الوسيلة كذا قال بعض  
 المشرع وقيل الغرض هو قطع المنازعة الناشئة بالنكاح فتقيد البراءة بالمحقوق الواجبة بالنكاح هم المطلق فمقتضاه  
 الانحلال وقد حصل في نفس النكاح فلا ضرورة الى انقطاع الاحكام شئ ابي سائر الاحكام لاننا لم نكن بسبب صلة النكاح  
 هم ولا يبي منقصة بجملة الله تعالى المطلق يعني من الفصل ومنه فلع الفعل فلع الفعل شئ وهو الفعل العامل منه هم  
 وهو شئ ابي المطلق هم مطلقا للمباراة شئ فيضات الى الكامل هم فيعمل بالباطل بما شئ ابي باطلاق المباراة فظهر  
 هم في النكاح واحكامه وحقوقه شئ الواجبة به ودون سائر الدين وقال الزاوي ثم المطلق بل يقع البراءة من دين  
 اخر سوى دين النكاح في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي سيفقة يقع وكذا المبراة بل وجوب البراءة من  
 سائر الدين فيه اختلاف المشايخ وجميع انما لا واجب وكذا في الفسادی والمعزى اما اذا كان العقد لفظ الطلاق  
 على مال فمل يقع البراءة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح ففي ظاهر الرواية لا يقع لان لفظ الطلاق لا يدل على اسقاط الحق  
 الواجب بالنكاح وفي رواية الحسن عن ابي سيفقة يقع البراءة عما لا تام المقصود ولو كان المطلق لفظ البيع وانما يتعلق

فان كراه القبول رجوع منه

**قال** والمباراة كالطلاق

كلها يسقطان كل حق

لكل واحد من الزوجين

على الاخر ما يتعلق بالنكاح

عند ابي حنيفة ورواه

محمد لا يقطع فيهما الا

ما سببه او بالبراءة

معد في الطلاق ومع ابي حنيفة

في المبراة لمجرد ان هذا مضافا

وفي المعادونات يقيد بالشرط

لا غير ولا يبي يوسف ان

المباراة معاملة من البراءة

فتقضيها من الجانبين

وانه مطلق قيدنا بمقتضى

النكاح كذا في المتن ما لا يخفى

فقتضاه الاطلاق وقد حصل

في بعض النكاح كذا في المتن

الاحكام ولا ينفق ولا في المطلق

ينبغي من الفصل ومنه فلع الفعل

فلع الفعل وهو مطلق كالبراءة

في المتن ما لا يخفى

ومن خلع البتة وهي صغيرة بما يكمل  
 يخرجها كأنه كخارجته اذ البضع  
 في حالة الخرج غير متقوم والبدل  
 متقوم بخلاف الكحل كالبضع  
 متقوم عند الدخول ولهذا يخرج  
 المهرية من المثلث وكحل البضع  
 بمهر المثل من جميع المثل واذا لم  
 يخرج البضع لم يخرج المهر  
 يقع الطلاق في رواية وفي رواية  
 يقع الكلام على تعليق بشرط قبله  
 فيعتبر التعليق بسائر الشروط وان  
 حاكمها على الله سبحانه وتعالى  
 وقع وكذا يقع الاب لا يشترط بدل الخلع  
 على الاخير عليهم فكل كتاب ابي لا ينعطها  
 لانها يدخل تحت كناية الاب لا يشترطها  
 عليها فتوقف على ما ان كانت من اهل البيت  
 نكحها فوقع الطلاق لوجود الشرط في المثل  
 فان لم يكن من اهل البيت فوقع الطلاق  
 فيه فواجب ان يكون خلعها على مهرها  
 منى كلامهم فيوقف تعليقها ان كانت  
 للقتل كما يقع المهر وان قبل لا يقعها  
 في الروايتين

والشيخ عليه السلام في قوله ابي حنيفة قال في الفتاوى الصغرى والصحيح انه كالحل والمباراة هم ومن منع ابنته وهي صغيرة وما لها  
 لم يخرجها ايش وبر قال الشافعي وهو وقال الباكي يجوز ان ولاية تفرغ فيه لم لا نظر بان ايش اي في هذا الخلع هم واذا البضع  
 ش اي لان البضع من حال الزوج غير متقوم هم ولما لا يخرج المهرية من المثل هم والبدل متقوم هم ولا نظر  
 في الزام ما هو متقوم بمقابل ما ليس بمتقوم هم بخلاف المثل ش فان الزميل اذ ازوج ابنته الصغيرة امرأة بمهر المثل سج  
 هم لان البضع متقوم عند الدخول ش اي حال الدخول هم ولما لا ش اي ولا يل كونه البضع في حالة الزوج غير متقوم  
 ومتقوم عند الدخول هم لم يخرج المهرية من المثل ش اي من ثلث الزكاة هم فكل المهرية ش اي يخرج كحل المهرية  
 هم بمهر المثل من جميع المال ش كما يبقاؤه التمتع والمتقوم وبما من وجوه انظر هم واذا لم يخرج ش اي الخلع هم لا يستحق  
 المهر ولا يخرج المهر ش اي لا يتحقق الزوج بالمبادل الخلع هم فكل الطلاق في رواية ولا ولا ش اي وقوع الطلاق  
 هم صحيح ش قال المصنف السيد والامام الثاني في شرحه الجواب الصغير انه لا يعلق بشرط قبله ش اي لان الخلع  
 تعليق الطلاق بشرط قبول الاب وقد وجد هم فيعتبر التعليق بسائر الشروط ش ان يقول ان دخلت اليك فغير  
 وذلك اذا وجد الشرط فذلك اذا وجد القبول هم فان قالوا ش اي فان خلع الاب الصغيرة هم على ابي ان  
 ش اي ان الاب هم فاسم فخالع وقع والاف على الاب لان اشترط ايدل الخلع على الابني صحيح فكل الاب اولى ش  
 ومعنى العتقان هنا التزام المهر على نفسه لا كالفراة الصغيرة لان الزوج لا يخرج عليه الا ما يجزى عنها احد هم ولا يصدقها  
 لانه لا يدل تحت ولاية الاب ش بل يبي الكل ان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها هم وان شرط الا لا يملكها ش  
 اي وان شرط الاب الا لا على الصغيرة هم توقف على قبولها ان كانت من اهل البيت ش اي ان كانت عاتقة وقال  
 المتناهي ان كانت تقبل العقد وتبرع عن نفسها هم وان قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ش وهو القبول هو لا الجلبال  
 لاشناش اي لان الصغيرة هم ليست من اهل العزلة ش بل يجب الكل ان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها هم  
 وان قبله الاب فاشناش اي فان قبل بدل الخلع الاب من الصغيرة هم فخير ش اي ففي هذا القبول قاله الاكل و  
 قال الامام في اي في وقوع الطلاق هم روايتان ش عن اسماء بنت علقمة التي قاله الاكل هو الصحيح روايتان في رواية  
 صحيح لان هذا يقع محض لان الصغيرة تتخلص من عتقها لغيره فكل نفع من الاب القبول المهرية وفي رواية لا يقع لان هذا القبول  
 بمعنى شرط المهرين وذلك لا يتمل للمهرية كذا في ميسرة شيخ الاسلام في الكافي وهذا الصحيح هم وكذا ان خالعا على مهرها  
 وكذا الحكم ان خلع الصغيرة زوجها على مهرهم ولم يضمن ش الاب هم المهر توقف على قبولها فان قبلت فلا يصدق  
 مهره وان قبل الاب عنها خلع المهرين ش قال تاج الشريعة يعني في قبول الاب المهر روايتان في رواية صحيح وهو قول

في



لما تارة المشايخ لا ينفق من حق رواته لا يصح لان هذا القبول بشرط الميعين وذلك لا يكمل النية به هم وان ضمن الاب المهر  
اي في صورة خلع الاب مع الزوج هم ووشش اي المهر هم الف درهم طلقت لوجوب قبوله وهو الشرط ويلزمه ش اي يلزمه الاب  
هم خسمائة استماش لان المسئلة مسعرة في غير الموطورة بدليل ايراد اهل هذه المسئلة في الكبيرة التي يدخل بها ما كانت  
الصغيرة غير موطورة واضيف الخلع الى مهر والمهر لا يجب بالكلح والواجب بالنكاح في الطلاق قبل الدخول فنصت المهر  
وبخسمائة فكانه ما على خسمائة هم في القياس يلزمه الف شس بحكم الغنائم هم واصله شس اي واصل ما ذكر من بدلية  
هم في الكبيرة شس اي في المرأة الكبيرة هم اذا افتاحت قبل الدخول على الف ومهر الف نفق القياس عليها خسمائة زائدة  
شس اي على المهر زائدة لان المهر يتبع الغنائم اليه كما في قوله تعالى سبع اقبوات سمان لان الصداق اذا لم يكن متقربا  
استحق الزوج عليها الغنا باعتبار القبول في الخلع ولما على الزوج خسمائة في الطلاق قبل الدخول في خسمائة قصدا خسمائة  
فبقي للزوج عليها خسمائة زائدة هم وفي الاستحسان لا شيء عليها لانه يراو به عادة حاسل المهر ما شس اي يراو بالغ  
عادة حاسل المهر المدة على الزوج وقال تاج الشريعة وجبه الاستحسان انهم يريدون بالخلع على المهر الميزنة لما وهو  
خسمائة في الطلاق قبل الدخول فيكون الخلع على مهر في الحقيقة خلاصا على خسمائة وقد سقط عن الزوج خلتا في طيسا  
شيء فانهم فروع لوقال خلتك ولم يذكر عودنا فقلت لا يقطع شي من مهراني ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام  
والسعدى يبرأ من مهر ما يبرأ المهر ولو قبضت وعن ابي جعفر روايتان لم يذكر العوض في الخلع والاصح براءته وفي  
شس انما نفى يبرأ من مهر عند وفي المحيط والصح ان ما قبضته فهو لها وما كان العينا في ذمة يقطع وشرط البراءة عن  
نفقة العدة وولم يسكن سقطا بالاختلاف وشرط البراءة عن السكنى لا يصح لان السكنى في براءة العدة التي لا تعلق بالبراءة بل بغير العدة العاقبة  
الا بالشرط بالطلاق ولا يقع الا ببراءة عن نفقة الولد وهو مونة الرضاع والرضاع بالشرط ولو وقت له وقتا جاز ولو مات الولد  
قبل تمام الوقت يرجع الاب الى تمام المدة والمصلحة ان لا يرجع اليها ان يقول الزوج خلتك على ان يبرأ من نفقة  
ولذلك خان مات فلا يرجع الى عليك ولا يدخل نفقة العدة في قوله خلتك بكل حق لك على لانه لم يكن حق عليه عند الخلع وفي  
النيابح لو ابرأته من نفقة العدة بعد الخلع صح بخلاف الابراء من العدة حال قيام النكاح قال صاحب النيبات هكذا ذكره  
الطحاوي وفي النفقة قالها على نفقة ولده وشرطين وبني مسرة وطالبته بنفقة ما سجر عليها وفي الزخيرة قالها على رضاع  
ابنة بنتين بعد اخطا من يجوز ذكره انما على ان كسره من المال في المدة ولا يفره الجواز ولو لم يشترط ذلك فلها ملك كسوته  
ولو كان في البطنان المسئلة سجالا ثم ولدتها بياض عليها بالبراءة الرضاع سنتين ونفقة وشرطين انتاحت على ان تحرك  
ولما عند الزوج قالها بياضه بالشرط باطل فالت بعتك مهرى ونفقة صدق فقال اشترط في اظهار انما لا تطلق ولكن

وان ضمن الاب المهر

هو الف درهم

طلقت لوجوب

وهو الف درهم

استحسانا وفي القياس

يلزمه الف واصله

في الكبيرة اذا فصلت

قبل الدخول على الف

ومهر الف ففي القياس

عليها خسمائة زائدة

وفي الاستحسان لا شيء

عليها لانه يراو بها

عادة حاسل ما

يلزم لها

الا وهو قوله في النكاح المتمكنة طيمنا مرجع الطلاق في العدة عندنا وهو قال الظاهر فيه وهو قول ابن ابيسب وشريح وطحاوس  
 وابن بزي وائلكم واما وكحل وعطاء والشوري وهو قول ابن مسعود والي المدد واوران بن حصين رضي الله تعالى عنهم  
 وعنه الشافعي واما وحده الطيمنا ولا يينا واما الطلاق في قوله ناسي طوان عندهم +++ ++

**باب النظم لاري ذباب في بيان احكام النظم** وهو مصدر ظاهر بظاهر ظاهر لاري في الصحاح يقال ظاهر من امراته وطارها  
 وطارها الظاهر وطارها وطارها كل ذلك قول الرسل لامرأته انت على كظمي واطفر في قوله عليه السلام لاصدقة الاغن فخرني فقم كما  
 في ظهر العقب وقطر العقب وطارها وطارها وطارها في قولين اولهما ليس احداها فوق الاخره عدي بمن وان كان ظاهرا استدل  
 لاسم في ظاهره واما بعد واما كافي الا لا وافي المحيط والنيابج انظر لفته مقابلته انظر لاطر والرجل والمرأة اذا كان بينهما  
 شخا يبر كل واحد منهما فطره الى الاخره في ميسوط الطوسي سمي لطارا شخا قاسم النظم خص به دون البطن والفرج والغن  
 لان كل واحد يركب بطرا فاما كانت الزوجة تركب وتشتي شجعت فذلك والغني ركوبك على محرم كركوب فخر في وجابح الاموال منهم  
 ارادوا انت على كبطن امي يعني على جاعا فكنه عن البطن انظر لانه عموم لبطن وللها ورة وقيل ان اتيان المرأة من فطر كان  
 مورا عند ابيهم فيقصد بطلاق النظم في تحريم امرأته تشبها بانظر ثم لا يفتتح بذلك حتى يحكمها فطره واما انظر لاشرة فاقول فيه المملكة  
 بالحرية على وجه التام بغير كالا والاخت والجملة سواء كانت من نسب او فراح او مصاهرة وقيل الشافعي يقول واما لك  
 وجمد وفي قوله القديم فبقية على التشبيه بالام وفي قول لم يبق بها المجد ثم انظر له كمن وهو قوله انت على كظمي فمقع انظر له  
 سواء وجدت الفية او لم تجد لانه مرجع في الظاهر وكذا اذا شبهه بمصنوع شايخ اوسج عن جيع البدن كافي الطلاق بشرط وهو ان  
 يكون الظاهر مسلما فلا يقع طهارا الذي عندنا فالشافعي وجمد وجعلنا قال مالك ومن شرط ان يكون منكوبة وفي المرأة  
 كونهما زوجة حتى لا يصح انظما من امته او من برته او ام ولد له وانه قال الشافعي واهمد وقال مالك والشوري يصح انظما من  
 مكل امته ومن شرط ان يكون اهلنا بغير مفرقات وهو العاقل البالغ خلا فصيح طهارا العصبي بالاجماع ومكلم وهو حرية الوطى  
 ودواعيه موفقا الى وجوه الكفارة مع بقاء اصل النكاح كما في حالة الجنس وسبب وهو انفسه زفان اية الظاهر نزلت في  
 غولة وكانت ناشئة وهم وانه قال الرسل لامرأته انت على كظمي فخرت عليه لا يعمل له وطيمنا ولا سسا ولا تقبلها حتى  
 يفر عن طهاره بقوله تعالى والذين يظاهرون من نسايتهم ثم لم يردون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يماسا ذلكم فوطون  
 به والله باطلون في غيرهن لم يجد بعدا ثم يبرهن متنايعين من قبل ان يماسا فمن لم يقطع فاطما فستن سكتنا وسبب نزول  
 الآية مروي في الواحدي في كتاب اسباب نزول القرآن باسناد له الى جرة قال قالت عائشة رضي الله تعالى عنها تبارك  
 الذي فتح سمع كل شئ اني لاسمع كلامه خلية بنت ثعلبة يومئذ على بعضه وهي تشكي زوجها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

**باب**  
**الظفار**  
 واذا قال الرجل  
 لا طهره استحل  
 اي فقد رمت عليه  
 لا يحل له وطيمنا  
 ولا سسا ولا تقبلها  
 حتى يكون ظفرا  
 تقبلتها الى الدين  
 بظلم من نسا  
 لان خلافه فدية  
 من قبل ان يماسا

نحو



كالقول فيهمون بن في الجاهلية في تعاطي الظهار وهو قول الثوري هم ثم الولي اذا حرمهم به واما عيش وبي المس والاصابة الانما  
 وبعين الى الولي وبه قال الزهري والاذاعي وشمس ومالك والشافعي في المداخلة وحديث رواية وقال الشافعي في قول لا تحرم  
 الله اعي وبه قال احمد في رواية هم كبايع فريش ابي في الولي هم كبايع الزهري ابي في حالة الاحرام المخرج حرم الولي ووجه  
 ايضا وكذا في الاعتناق والاشارة لان من حرم على المولى لو شك ان يقع فيه من خلاف المالين والاصابة لا يكتفي بوجودها فلو حرم  
 المداخلة يعنى الى المخرج شمس هو يمتنع بالنفس هم ولا ذلك لك الغدار والاحرام شمس فانما يقعان قليلا لا يقضى حرمة المداخلة  
 فيما الى المخرج هم فلان وليها قبل ان يكره شمس عن يمينهم استغفر الله تعالى ولا شئ عليه غير الكفارة الاولى شمس هي المداخلة  
 بالظهار على الترتيب المتعدي وهو قول الجمهور واما الشافعي واما احمد وقال عمرو بن العاص وقبيصة بن ذؤيب وسعيد  
 بن جبر والزهري وقادة وعبد الرحمن بن مهدي يجب كفارتان وقال الحسن البصري والشافعي يجب ثلاث كفارات ولنا  
 حديث بن عباس رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعنه الله عليه من لم يكره ما كره الله عليه من كفر قال ما كره الله عليه  
 قال رايت نكاحا في منكره قال لا تقربا حتى تفعل ما انزل الله ورواه ابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وفي الكفا  
 بوسيلة بن شيبه البياضي قلت هو في رواية الترمذي عن سلمة بن مهران عن النبي صلى الله عليه وسلم في المنكاح ما كره الله عليه من كفر  
 قال كفارة واحد ثم واحد شمس بن غريب وسلمة بن مهران هذا معروف بالبياضي وليس منهم واما كانت دعوتهم فممن نسب اليهم وهو  
 بن المخرج وهو سلمة بن مهران سليمان بن الصمت بن حاشية بن الحارث بن زيد بن شاذ بن حبيب بن عبد مارية بن مالك  
 بن عيسى بن جهم بن المخرج الاكبر وقد ذكره الترمذي في الخلاف في اسم سلمة واسلمان هم ولا يلجأ دوش ابي ولا يلجأ دوش  
 هم حتى كيف يقول عليه السلام شمس ابي يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الذي وقع في طهارة قبل الكفارة استغفر الله  
 ولا تودعني فانك شمس وقد ذكرنا هذا الحديث النافع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن سلمة بن مهران وهو لو كان  
 شيئا آخر واجبا عليه شمس هذا وجه الاستدلال بالحديث المذكور ابي ولو كان يجب على المظاهر المذكور شيئا آخر واجبا عليه  
 غير الكفارة الاولى هم بنية عليه السلام شمس ابي بنية النبي صلى الله عليه وسلم هم سلمة قال شمس ابي قال المصنف رحمه الله تعالى  
 هم هذا اللفظ شمس يعني قوله انت على الظهار ابي لا يكون الاظهار لان مخرج فيه حتى لو نوى الطلاق والايلاء ولم يشأ يكون ظهارا ولو نوى الطلاق  
 لا يصح لانه يفسخ فلا يمكن من الايمان بشمس لانه تغير موضع الشئ وليس في العبد ذلك لان التعيين يفسد محتملات اللفظ واللفظ مخرج محتملا  
 فيه فلا يصح فيه الطلاق وكذا اذا نوى تحريم الميمن لانه مخرج في الظهار وكذا اذا قال اردت به المخرج من الماضي كما لا يال في  
 تحضارهم وهو قولنا انت على طعن ابي او كقولك كرهنا وهو ظاهر لان الظهار ليس الا تشبيه المحلة بالحرمة وهذا الكنى يتحقق في محض  
 لا يجوز انظر اليريش اعترض عن التشبيه بالحرمة والرجل والشعر والظفر لا يكتفى بالنظر اليه وقالت الظاهرية يفتقر الظهار بنظر الاعم

شمس على اذ احرم  
 بن داعية كبايع  
 فيه كبايع المحرم  
 المحقق والمصنف  
 لانه يكتفي بوجودها  
 فالوصم الذي يعنى  
 الى الكفر كما كلف  
 الظهار ولا يحرم  
 وعليها قول ان يكفر  
 استغفر الله تعالى  
 كذا في عليه غير الكفارة  
 الاولى ولا يلجأ دوش  
 يكره ما كره الله عليه  
 الذي دونه في طهارة  
 قبل الكفارة استغفر الله  
 دلالة حتى وان كان  
 في غير واجب الله عليه  
 المسوق قال وهذا اللفظ  
 لا يكون كذا في الكفارة  
 صريحه ولو نوى الطلاق  
 لا يصح لانه يفسخ فلا يمكن  
 من الايمان بشمس لانه تغير  
 موضع الشئ وليس في العبد  
 ذلك لان التعيين يفسد  
 محتملات اللفظ واللفظ  
 مخرج محتملا  
 فيه فلا يصح فيه الطلاق  
 وكذا اذا نوى تحريم  
 الميمن لانه مخرج في  
 الظهار وكذا اذا قال  
 اردت به المخرج من  
 الماضي كما لا يال في  
 تحضارهم وهو قولنا  
 انت على طعن ابي او  
 كقولك كرهنا وهو  
 ظاهر لان الظهار ليس  
 الا تشبيه المحلة  
 بالحرمة وهذا الكنى  
 يتحقق في محض  
 لا يجوز انظر اليريش

قال





بغير تبرع جوابي يوسف في انفعال جازان يكون انما البانته على قوله وكان هذا رواية منه هم وقد عرفت في موضع من  
 اى في شرح الكافي قال التازي قال الكافي اى في مسودة هم والى في حنفية انش اى ان قوله انت على حركه كغيره  
 هم مخرج في انظاره على حركه في قوله ولما لا يحتاج في الدلالة عليه الى الزينة فالتجمل غير من الطلاق والايلاء هم نعم هو محكم  
 ش اى عدم احتمال الغير وقوله انت على حركه تجمل تحريم الطلاق وغيره من التبرع اليه ش اى الى الطهار كما هو الاصل في  
 رد التجمل الى الحكم هم قال ش اى محذوف في البانته الصغير هم ولا يكون الطهار الا من الزوجه حتى لو طهر من امه لم يكن  
 سفاها ش وكذا لا يكون من ام ولد وولد برته وقال لك يصح طهر من وقد ذكرنا ان الطهار فيمن قريب هم لقوله تعالى  
 من نسائهم ش والنساء اسم للزوجات والمملوكه الانسى زوجه فلا يصح الطهار منها كذا قاله التازي قلت النساء راجع امراته  
 من غير نفقة فيتناول الزوجات وغيره ولكن نفسيه النساء من الزوجات مكن من حيث قصد الاية يدل على ان المراد الزوجات  
 والا فلا يظن النساء من حيث اللغة اعم من الزوجات وغيرهم ولان العمل في الاية ان ش ليس بمقصود لان المقصود ملك  
 اليمن هم فلا يلحق بالسكوت ش بدليل انه لو اشترى امه فوجدها محررة عليه برضاها او معاورة لم يثبت المشتري ولا يبرأ  
 بسبب الحرية فلما تكون الاية في معنى السكوته حتى يلحق بها فان قلت قوله تعالى وانما نسايتكم فطهرن في الامار والحرية بالاجماع  
 قلت الاجماع ممنوع والايه الموطوءة حرام باعتبار انما من امات نسايتكم فطهرن في الامار والحرية بالاجماع  
 بالنسبة لانه النفس لا يبرأ من معنى ما ورويه النفس هم ولان الطهار منقول عن الطلاق ش هذا دليل خسه اى كان  
 الطهار مطلقا في الجاهلية فعمل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة هم لا يطلق في المملوكه ش حتى يكون منها الطهار فان قلت الاية  
 محل الطهار بقا فيجب ان يكون ابتداء كما طهرن امراته وحي انه ثم اشترى اى حكم الطهار بهى امه اوجب انه كم من شى ثبت  
 بقا ولا يثبت ابتداء كالبقاء الكفارة في المعتدة وان لم يثبت ابتداء هم وان تزوج امراته من غير امرتها طهر منها ثم طهرت  
 الكفارة فالطهار باطل ش امره وذهبه اسيلة ببيل التعريض لما قبله لانه لما قال ولا يكون الطهار الا من الزوجه فرع هذه  
 المسئلة عليه معنى لو طهر من امراته كما هو موقوف بالصحة فلهذا لا نسايتن طهر منها الرجل لم تكن زوجه فلم يصح طهارها  
 هم لانه ش اى لان الرجل الذي طهرها مصادق في التشبيه وقت التعريف ش اى وقت تشبيه الحرمة بالحرمة لا يصدق  
 فيه غير كاذب هم فلم يكن ش كلامه هم منكر انش والطهار منكر من القول وروى هم والطهار ليس بحق من حق قوله ش  
 فاجواب سوال مقدرو هو ان يقال الطهار ينسب على الملك والملك موقوف ههنا فينبى ان يكون الطهار موقفا فاجاب بقوله  
 والطهار ليس بحق من حقوق اى من حقوق الكفارة هم حتى يتوقف عليه ش اى على الكفاح لان الكفاح امر مشروع والطهار  
 منكر من القول به منها منافق فلا يتوقف المخطوطة توقف المشروع هم بخلاف اعتناق المشتري من الغاصب ش هذا كاذب جواب

وقد عرفت في موضع من  
 ولا في حنفية كذا  
 في الظاهر خلافه  
 ثم هو محكم في قوله  
**قال** كذا كذا  
 الا من الزوجات  
 لو طهر من امه لم يكن  
 مظهر القول  
 نسائهم لان الحمل فلا  
 تابع فلا يعلق بالكلية  
 ولا ان الطهار منقول عن  
 الطلاق ولا خلاف في  
 للمملوكه فلو تزوج امراته  
 بغير امها فطهرها  
 فلهذا ان الكفاح  
 فالطهار باطل لانه منافق  
 في التشبيه وقت التعريف  
 فلو كان منكر من القول  
 والطهار ليس بحق من  
 حقوقه حتى يتوقف  
 بخلاف اعتناق  
 المشتري من الغاصب

لا لأنه من حقوق  
الملف من قال النكاح  
انتهى على كونه  
مظاهر لمن جميعا لا  
اضاف الظاهر الى  
كما اذا انقضت الطلوق  
وعليه لم يخلو كفاة  
دون نكاحه بغير  
كل واحدة والكفاة لا  
لنوعه فليعد تبعدها  
بما لا يخلو من لان الكفاة  
فيه من كفاة لا  
ذكر الاسم فصل  
في الكفاة قال  
الظاهر في حقها  
حسب ما يظهر من  
دعوى فان لم يسطع

عن قياس في السائل لما لا على توفيق اعراف المشتري من القاسم على عبارة المالك لانه اذا جاز به فيغذو فغيره بوجوب ان  
اوقاف المشتري من القاسم فانتهى توفيق على عبارة المالك هم الاورش اي لان الاعناق هم من حقوق المالك  
فيكون من توفيق اعراف المشتري من القاسم على كفاة المالك من مظاهر من جباش هذا لان الاعناق  
فيه كما لو قال انتن طواق وعليه واحدة كفارة توفيق عليه اربع كفارات اذا قصده طبعين وبه قال الشافعي في الجديد وهو قول  
الشافعي والنخعي والزهري ويحيى بن عبيد الله والشافعي والحكماء الثوري وقال مالك واحمد وابو ثور وسحاق عليه كفارة واحدة  
روي في ذلك عن عمر وعلي وعروة وطاوس وعطاء وبرقة هم لان اعراف الظهار طبعين فصار كما اذا انقضت الطلاق طبعين  
ش وقال انتن طواق هم وعليه لكل واحدة كفارة لان الحرمة ثبتت في حق كل واحدة منهن ش كما اذا ظاهر من كل  
واحدة منهن على مدهم والكفاة لانها الحرمة ش اي وجوب الكفاة لاجل ان تنتهي الحرمة الموقوتة هم فبعد وبعد  
ش اي تعدد الكفاة بعد الحرمة هم بخلاف الايلة منهن ش حيث لا يتعد الكفاة هم لان الكفاة فيه ش  
اي في الايلة هم النسيئة حرمة الاسم ش اي اسم غرض هم ولم يتعد ذكر الاسم ش اراد به قوله والله  
وانما لم يتعد لانه قال مرة واحدة فوقع بوقالت هي انت على كفاة اي او قالت انا عليك كفاة اك لا يصح الظاهر عندنا  
وفي البسيط عن ابني يوسف عليهما كفارة يمين وقال الحسن بن زياد هو لم يمار قال محميس شئ وهو صحيح وبه قال الشافعي  
مالك واحمد والثوري والشافعي وسحاق وابو ثور وفي النسيئة والروضة يمين عن ابني يوسف فلهما عند الحسن وفي  
شرح المختار على خلاف من ابني يوسف والحسن على العكس وشك في ما يفيد المزيد والحديث واوجب الاو راى عليهما كفارة  
الظهار ووقالت انت امي لا يبيد ظاهرا وفي النسيئة انا منك مظاهرة او قد ظاهرت منك فوه ظاهرا ويكره ان يقول لامرته  
يا حي لور ووالنخعي عن ذلك ولو اخر المظاهرة التكفير فلها مائة بنة به والشافعي يحجره عليه ويمنع نفسها من القربان ليس  
وانقبيل ولو قال قد كرت صدق المبعوث بالكذب ولو ابني من الكفاة ليس بظواهرها يحبس فان ابني يفرق بالانقبيل في  
فصل في الكفاة اي بذا فصل في بيان احكام الكفاة ولما ذكر حكم الظهار وهو حرمة الوطى ودوايعه الى نهاية ذكر  
في بذا الفصل ينتهي تلك الحرمة وهو الكفاة والكفاة عبارة عن الصلعة او الصلعة التي من شأنها ان تكفر المصلحة  
اي ليس بزوجها على وزن فاعلة للمباينة فتناله وقرانه هي من الصفات الغالبة في باب الاسمية واسل اشتقاقه من  
وهو السرة ومنه الكافر لانه ليس بالايان ويظهر الكفر والبراع ايضا لانه ليس له الحب في الايمن مه قال ش اي القدر  
رحمة الله تعالى في منتهى هم كفارة الظهار منق رتبة ش اي اعناق رتبة او العنق لا ينوب عن الكفاة في لورث  
بانه في الكفاة لا يخرج من المدة هم فمن لم يحد ش اي رتبة هم فبما هم من متابعين فان لم يسطع ش

الظاهر



الصيام هم فاطمة سبتين سكتيا للنفس الوارد فيه ش وهو قوله تعالى والذين يطعمون من ناسيهم ان يوقوا قال  
سبتين سكتيا هم فاطمة ش اي فان النفس مغيبة الكفارة ش اي كفارة انطمارهم على هذا الترتيب ش ووا انخير  
لان الله تعالى ذكرها بحرف انفا وهى المترتب هم قال ش اي القدورى رحمه الله تعالى هم وكل ذلك تليج هر  
ش اي كما ذكر من الاعتاق والصيام والاطعام قبل الوطى هم وهذا ش اي الترتيب هم في الاعتاق والصوم  
ظاهر للتضيض عليه ش لان الله تعالى قال فخير برتبة من قبل ان يتاسم وكذا في الاطعام لان الكفارة فيه ش  
اي في الاطعام هم منية للمرتبة ش الثابتة بانطماره اقرب بيها هم فلا بد من تقديمها ش اي تقديم الكفارة هم  
على الوطى ليكون الوطى عللا لاش لانه لو عمل الوطى قبل الكفارة بالاطعام لم يكن المنهي منيا وهوناسد وفي شرحه الكرخي  
وقال لك يجوز الاطعام قبل المسيس وبه قال وادوم قال ش اي القدورى رحمه الله تعالى هم ويجزى في تحقق الرتبة  
الكفارة والمسئلة وان ذكره ولا شى والصغى والكبير لان اسم الرتبة يطلق على هولاء ش لانه ليس فيه تقييد بعبقة دون  
حصة فيجزى لكل هم اي شى اي الرتبة هم عبارة عن الذات الملوك الموقوف من كل رتبة ش اعترض على مصنف  
هناسن ومبين احد هان في قوله الملوك بالذكيرة لان الذات موشية ولا يجوز ذكرها والصواب عن الذات الموقوفة  
من الذات تستعمل استعمال النفس الشى وعن ابن سديد شى ذات وكل ذات تنى ذكرها باعتبار المعنى الثاني والوجه الانزاع  
المخوف عن ائمة اللغة استرق العبد اتخذه رقيقا ولم يسمع رقة حتى ينتق منه الموقوف وانما يقال رق فلان اي صادر رقيقا  
اي عبدا والى جواب عن ان المازى همى على عن ابن السكت ان با عبيد موقوف وكما هان فتوقال ناج انشعية ووجه ان يكون  
من رق له اذا رقه فهو موقوف انتم قد نقت الصلة كما في المندوب وعلم ان قول من كل رقة تعلق بالموقوف دون الملوك  
لان الكمال في الرق شرط دون الداك ولذا لو تحقق المكاتب الذى يرد شيا من الكفارة ولو غش الى بر لم يهر  
لان الرق فيه اقص هم وانشا في بيانها في الكفارة ش فاشنا لا تجزى في كفارة انطماره وبه قال مالك  
واحد لان ما كما يقول بجواز اعتاق الجوسى مما انه يجزى على الاسلام عنه فحصل الاسلام به بالاكراه عليه هم وهر  
اي اشافى هم يقول هو ش الله فلا يجوز من اى عدو الكا ذكاة ش اي كما لا يجوز من الزكاة الى الكافر لانه  
عدو الله وفي بعض النسخ فلا يجوز من اى مرتضى الله تعالى هم ومن يقول للمندوب عليه اعتاق مطلق الرتبة وقد تحقق  
ش لان المطلق عبارة عن ما يعوض للذات دون الصفات وقد يتحقق لانه ليس فيه باس على الامان والكفر هم  
تقصده من الاعتاق وانكون من الطامات ش هذا جواب من قول من اشافى الكفارة ش الله تعالى تقديره اقصه كافر  
بالاسلام هو ان يكون المنق من الطامات معلوم عن عدو الله هو ش ثم مقارنته ش باعتاق عبيد الميمى ثم انما به

فاطمة سبتين سكتيا  
لنفس الواحدة فيه فاطمة  
يفيد الكفارة على هذا  
الترتيب قال ذلك  
ذلك قبل المسيس وهذا  
في الاعتاق والصوم  
التضيض عليه ولكن في طام  
لان الكفارة منهية الى  
خلد من تحت يمين الوطى  
ليكون له حلا قال  
دخري في العتق رتبة  
الكفارة والمسئلة و  
الذكيرة لان في الصغى  
والكبير اسم رتبة لطف  
هو كذا خرج من الذات  
موقوف الموقوف على رتبة  
ولما نفع كذا انما الكافر  
وقيل الكفارة رتبة الله  
فلا يجوز من اى عدو الله  
كلا رقة ونفى لغير المندوب  
عليه صفة لاقوة وقد  
تحقق قصد من الاعتاق  
العتق من طامته فمؤقتة

هم المحمية بحال الى سوء اختياره في التفسير في يرجع الى المقارنة على ما قبل الاقرار والكلب لان المقارنة تمنع  
 الاقرار وهو كسب لينة ثم تخرج حتى في الكلام ان يقال تحرير الكافر ليس لينة من وجوب بل يجوز من كل وجه  
 لانه تخليصه من الرق وتخليصه من الطاعة وانظر في محاسن الاسلام لانه احسن اليه فان لم يفعل ذلك فهو من سوء  
 اختياره فلا يعين ذلك الى العبد وان يقول مقارنته المحمية بحال الى سوء اختياره لكون لم لا يكون قصور ذلك  
 منه انما عن العرف اليه كافي الزكاة والوجوب ان القياس جواز من الزكاة اليه ايضا لان فيه حواصة عباد الله لكون  
 قوله عليه السلام غدا من انما انهم ودوافي فقرهم انهم من المعرف وقد اطلق الشرح هنا يذكر دليل من جهة انهم ورد من  
 جهتنا فذكره لغيره فقوا الكفارة منطوقه والكافر غير بل لذلك قال الله تعالى ولا تقيموا له نصيبا من ما تركتم ولان  
 انهم من الكفر ولما لا يجوز الرد لان الايمان شرط في كفارة القتل بالنفس والاجماع فكذلك في سائر الكفارات لانها منس  
 واحد ولان المطلق يحل على المقتدى بنس الواحد والكفارات بنس واحد ولانها متعلق بجهة واحدة من كل وجه ولما  
 الزمى والكافر ميت قال الله تعالى او من كان ميتا فاحيياه ولان الكفارة مسته واعناق الكافر ميتة لما فيه من كفره  
 بالعبادة الاوثان ولانه عليه السلام قال لعادية بن الحكمين في سبابة جوسية وقال رسول الله على رقبته فاقمها من  
 فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم اين الله فاشارت الى السماء فقال اعقبا فانما سوسية وادس لم والناس على احوال  
 عن سبب وجوب الكفارة فدل ان الايمان شرط في الجميع ولانه لا يجوز التقرب الى الله بغير ايمانه ولا العمل بالعباد  
 بالليلين لان المطلق جزء المقتدى قلنا جواز الموت به اعتبار انما فيه لا لانما سوسية وكذا الكفارة كما في الآية والمقتدى  
 وبنيها تضاد والتمسك بغيره عند البعض لا يجوز لانه يستحق القتل حتى يحجز بالردة بالاعلان والقبض على الايمان  
 زيادة على النفس وهي نسخ ولا يجوز قصده بالقياس على كفارة القتل ايضا لانه قياس المقتدى على المقتدى فلا يجوز ذلك  
 لما زعم اعتقاد النقص فيما تولى الله تعالى بيانه ولا يكل المطلق على المقتدى اذ امكن العمل بها واطلاق الميت على الكافر  
 مجاز فانه لو قال كل ملوك احيى عريق جميع عبده الكفار بالاجماع والقبول بان اعناق الكافر ميتة غيرتهم لقتلهم  
 ولانه تعاون على البر والتقوى كما ذكر من قريب وحديث سارية بن الحكم سويل عند الثقات فان فيه السؤال عن مكان  
 الله وهو محل على الله عز وجل او نقول الحديث محمول على كفارة القتل بل قولان على رقبته سوسية وفي رواية اخرى  
 وقولهم لا يجوز التقرب الى الله تعالى بالعق اعدايه مخالف للنفس قال الله تعالى لا ياتيك الله عن الذين يقاتلكم الى قوله ان  
 تبروهم ونقطوا ايهم فانه تعالى ما منها عن الاحسان اليهم ولما لم يصح التذرع باعناق العبد الكافر قد جرت المالكية  
 اعناق الجوسي نصا بين ولم يحجز ال كتاب وقولهم العمل بالمقتدى على اليليجي باطل لان الاطلاق ضد التقييد فلا يكون العمل

للعتبة بحال به

الى سوء اختياره



ثم عني عنه لم نجد في الميوسم ولا في غيره من كتب الحديث خلافا لما في م لا يري حوازيه وبقا قال احمد وثمان البغوي وداود  
 الظاهري م ودم الولد ش اي وعق ام الولد لم يغير عقده وقال ثمان وداود يجوز عتق ام الولد بنا وعل جواز بيعها عند ما  
 ولا يجوز عتق الحسن ومن ذكرنا منه الام لا يستحقانها الحرة بجملة ش وهي جنة التدبير وجنة الاستيلاء هم فكان الرق  
 بينهما انقضاء ش من غير العتق اليها قبل هم وكذا ش اي وكذا لا يجرى هم المكاتب الذي ادى بعض المال لا الا  
 يكون سبيل ش اي بعوض والعوض يطيل معنى القرينة هذا ظاهر الرواية وبه قال فرد الشافعي واما مالك واهل بيرويه  
 هم ومن ابى ميثقه اية تجزئ ش اي ان عتق المكاتب الذي ادى بعض المال تجزئ رواه الحسن عن ابى حنيفة هم قيام الرق  
 سن كل جبة ش لان رده لا يفيض بها ادى من السبل هم ولما ش اي ولا لعل قيام الرق من كل جبة هم فبذل الكتاب  
 الانفس ش سواء كان بى استيفاء بعض او قبله هم بخلاف اموية الولد والتدبير لانهما لا يجعلان الانفس ش  
 فلا يجوز تفقدها عن الكفارة لان الكفارة عتق الرقية وهي اسم لذات المرقونة فتردها فتنقض قيام الرق مطلقا والطلاق  
 يقع على الكامل لان ان تقوم الاستيلاء والتدبير لم يكن لانفسا في جاز فلا يجوز هم وان عتق مكاتب لم يورث ش اي من  
 ال كتابهم هم جاز ش عتقنا وبقا قال احمد في رواية هم خلافا لما في رتبة الله تعالى ش فزرو مالك واهل بيرويه  
 له ش اي مضافي هم انه ش اي ان المكاتب هم اتق الحرة بجملة الكتابية فاشبهه بالدية ش اي على مذهبه لان مده  
 بيع الدبر وعقده عن الكتابية بايز وبقا الروا من الشافعي على اصحابنا على ما جاوز يعني ان الدبر لا يجوز امتناعه عن  
 الكفارة عن كل كرم قلتم انه يستحق العتق بجملة يعني ان لا يجوز عتاق المكاتب ايضا لانه يستحق العتق بجملة وهو باطل لانه  
 ينفق وذلك لاهم ولنا ان الرق ش اي في المكاتب هم فاعلم من كل وجه على ما يناس اشار الى قوله ولما قبل  
 الكتابية الانفس هم وقوله عتق اسلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم المكاتب عبد باقى عليه وهرهم هذا القيد  
 انزعه ابو داود ومن حديث عمر بن شبيب عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد باقى عين الكتابية  
 شى انتهى علم ان الرق فيه كامل قبل او بعد الكتابية فيدخل تحت مطلق اسم الرقية هم والكتابية لا تانفك ش اي عتقنا  
 الرق يعني لا يميز من وجود الكتابية ارتفاع الرق لعدم النافاة هم فانه ش اي فان عقد الكتابية في بعض النسخ  
 من فائنا اي فان الكتابية هم فك الجرح عن ابو دى حق المكاسب هم بمنزلة الاذن في العتابة ش فذا لا يكن  
 نفعا في الرق فان قلت لو كانت الكتابية فكلمة بمنزلة الاذن في العتابة لا يستبعد المولى بان يبيع كفى في قول  
 الماؤد ش فاجاب بقوله الماؤد ش اي ان عقد الكتابية هم بعض فيلزم من جانب ش اي من جانب المولى  
 بخلاف الاذن فانه فك بغير عوض هم ولو كانت ش جواب بطريق التزليل معنى ولسلان الكتابية لو كانت ش

والاخرى عتق المذموم والارضا  
 الموهبة منه كان المولى في ملكه  
 قصا وكذا المكاتب الذي ادى بعض  
 المال لان استيفاءه يكون سبيل  
 ومن الى حنيفة كغيره لقيام الرق  
 من كل جبة وهو القدر الكتابية  
 الكفارة بطلان هو مية الولد  
 ولنا ان مكاتب لا يجوز ان لا ينفق  
 خلف لعتق مكاتب لم يورث ش جاز  
 خلو فالكشاف في قوله الله تعالى  
 الموهبة بجملة الكتابية فاشبهه الله  
 ولنا ان الرق ش كل وجه على  
 ما ينفي لعله عليه السلام  
 للمكاتب عبد باقى عليه هم  
 والكتابية لا ينفك فانه  
 فلهما الجرح بمنزلة الاذن في  
 التجارة لانه مضمون في قول  
 جاز بغير عوض

جواب

وقوع الاعتراف عن الكفارة ثم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 ثم ادبى ش اي الكفارة ثم يفتقش اي يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 الكفارة ثم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 لما يفتقش باعده فم يفتقش ان يكون الكسب والاداء للمولى فلابد من اعداءه فم يفتقش ان يكون الكسب والاداء للمولى  
 ثم لان العتق في حق المملوك الكفارة ثم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 الفسخ فم يفتقش اي الفسخ فم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 بالضرورة لا يوجد ومنه ما هو ان اشترى ش اي المظاهر م اياه او ابنته بنوعى بالشر الكفارة جازعنا ش اي  
 عن الكفارة واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي وكذا لو اشترى كل ذي رحم محرم فم يفتقش عليه م وقال الشافعي لا يجوز ش  
 وبه قال الرضا ثم ادبى مملوك واحد فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 بالاجماع م وعلى هذا الخلاف كفارة امين ش وكذا كفارة الغدار والقتل م واسئلة تاتيكم في كتاب الايمان  
 ان شاء الله تعالى فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 بعد شريك وهو موصوف ش اي والمحال انه يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 لانه اعتراف بوض م فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 جميعه عن الكفارة اجزاء م وكان موصوف فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 وللا م لا يملك نصيب شريك بالعتق فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 م مملوك لكان العتق م لازم وجب عليه السعاية في نصيب الشريك فيكون اعتقانا بوض ش فلا يجوز بالاعتراف  
 م ولا يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 ش باقي منه م ومثله منع الكفارة لكن النقصان منه فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 العتق بصفة الاستعداد الى زمان وجوده بيب فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 شريك ومثله لا يمنع الكفارة وجب بان المالك في المضمون ثبت بصفة الاستعداد وفي حق المضمون في حق غيره م الكفارة  
 غيرهما فيمكن النقصان في مضافا لم يجره من موصوف فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 ما ش استنادا بعباس ان لا يجوز عتق م يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 ما ش اي بقوله م لانه عتق م يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار

ينفع بمقتضى الافتقار  
 بمقتضى الافتقار  
 الكسب او لا ولا يفتقش  
 في المحل فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 ضروري لا يظهر في حق الولد  
 والكسب ان اشترى اباه  
 او ابنته بنوعى بالشر الكفارة  
 جازعنا م وقال الشافعي م  
 لا يجوز م وهذا خلافا لغيره  
 والسئلة تاتيكم في كتاب  
 الايمان ان شاء الله فان العتق  
 نصف عبد مشترك وهو موصوف  
 ومثله عتق م يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 ويجوز عتق م يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 بالعتق فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 عن الكفارة وهو مملوك م  
 لكان العتق م لازم وجب عليه  
 السعاية في نصيب الشريك فيكون  
 اعتقانا بوض ش فلا يجوز بالاعتراف  
 م ولا يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 ش باقي منه م ومثله منع الكفارة لكن النقصان منه فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 العتق بصفة الاستعداد الى زمان وجوده بيب فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 شريك ومثله لا يمنع الكفارة وجب بان المالك في المضمون ثبت بصفة الاستعداد وفي حق المضمون في حق غيره م الكفارة  
 غيرهما فيمكن النقصان في مضافا لم يجره من موصوف فم يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 ما ش استنادا بعباس ان لا يجوز عتق م يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار  
 ما ش اي بقوله م لانه عتق م يفتقش اي الكفارة ثم يفتقش الاعتراف من معنى ضرورة صفة الاعتراف بطريق الافتقار





كذا في الطحاوي هم اوقية ذلك شئ ابي ابيطيم قبيصة ذلك لكن من غير الاعداد والمنفعة منه مطلقا ان في الاعداد  
 المنصوصة فلا يجوز ادواقيته اذا كانت اقل قدر ما قدر الشرع ان كان من الاوقية حتى لو ادوى نصف صاع من  
 تمجيد يبلغ قيمته نصف صاع من خطلة لا يجوز وكذا لو ادوى اقل من نصف صاع من خطية يبلغ قيمته صاعا من آخر  
 لا يجوز والاصل فيه ان كل منس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بولا عن جنس آخر هو منس من عليه وان كان في  
 اقيسته لانه اعتبارا لمعنى في المنصوص عليه وانما الاعتبار له في غيرهم بقوله عليه السلام شئ تحليل لقوله ابيطيم كل سكين  
 نصف صاع الى قوله لا يغير وليس تحليل لقوله اوقية ذلك ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم من في حديث اوس  
 ابن العاصم شئ الحديث لقوله ثبت ثعلبة زوج اوس بن العاصم اني عبادت من العاصم كذره ابو الوفاء  
 من طريق ابن اسحاق عن عمر بن عبد الله بن خطلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن ثعلبة بن ثعلبة قال  
 قاله مني زوجي اوس بن العاصم فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكوا اليه وهو يجاوبني فيه ويقول ات الله  
 فانما هو ابن عمك فارجت حتى انزل الله قد سمع الله قول النبي صلى الله عليه وسلم اني عبادت من العاصم كذره ابو الوفاء  
 قال لا يوجب قال فيصوم شهرين متتابعين قالت لا شئ كبير لا تطعم ان يصوم قال يطعم ستين سكيناً قالت من عنده  
 شئ يعقد في قال فاني اعينه بقرق من تمر قالت يا رسول الله وانا اعينه بقرق قال حسنت فاطمعي بهما ستين سكيناً  
 واجبي الى ابن عمك قال العرق سنون صلباً قال العرق سنون صلباً قال العرق سنون صلباً قال العرق سنون صلباً قال العرق سنون صلباً  
 ذكر في المبسوط قال ابو عمر بن عبد الله هو سلمة بن محرز بن سليمان بن حارثة الانصاري ثم البياضي مدني ويقال سلمان  
 بن محرز سلمة مع وهو الذي ظهر من امرته ثم وقع عليها فامره رسول الله عليه وسلم ان يكفر وكان من البياضين وقال ابو عمر  
 ايضا سلم بن محرز سمعته وروايته حديثه عن يوسف بن خالد عن ابيه عن جده انه ادماه وقال يا بني الله املكك ثمن  
 عبد فاشترى عبد افان الحدود في نوامى الرجال ولم يذكر له شيا متعلقا بالظهار وقال الذي سئل بن محرز البياضي وقيل  
 سئل نزل البقرة وحديثه عند خالد لم يسمع من ابيه ولم يذكر شيا غير ذلك وقد عرفت من ذلك تفسيره صاحب المداية فيما ذكره  
 واعجب من هذا الترامى الذي طول الكلام في هذا الموضوع وقوه الناظر فيه وقال في مرض الاستدلال ولنا مروي  
 الشيخ ابو الحسن الكرخي في جامع في قد خولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فليطعم وسقا من تمر ستين سكيناً ثم قال  
 والحديث مسند في سنن ابى داود وبطوله انتهى وكان ينبغي ان يذكر الحديث بلفظ ما رواه ابو داود وبطوله وانما عبادت  
 الاكل حيث قال في شرحه وما ذكره المصنف موافق لما ذكره المتنفري في معرفة اصحابنا قال سئل بن محرز ونظر فيه في  
 منحوعين احداهما ان الاصح فيه سئل كبر كراه ولم يغيره عليه بل لم يغيره كما وجد بخطوط من لا يعتبر بغيرهم ولا يفرق على ما ذكره

اوقية ذلك  
 لقوله عليه السلام  
 في حديث  
 اوس بن  
 العاصم  
 وسئل ابن  
 كعب  
 صاحب من



المعصية موافق الى اخره حيث يحرم من ابن بزة المواقعة لان المعصية ذكرها وليلا لما ذكر ولم يرد شيئا اصلا عن سهل  
 بن جهمير ما يتعلق بالنكاح را المستغفرى ذكره في الصعابة لا يتاخر رواية شتى منه في الطهار وليس المقصود من ذكر  
 المعصية اياه معرفته كونه معصيا ليس الا وكذا الكاكي قال سهل بن جهمير ذكره في المسم المستغفرى والمال الجال وقال ايضا  
 انما حديث اوس بن الصامت كما ذكر في المتن رواه ابو داود ورواه ابو داود في الحديث فلو كانت في الحديث لم يرد شيئا  
 واكتفى بقوله كما ذكر في المتن فان بزة الاستبراء والتقليد وانما هي هنا يعلم من اس طلعهم من ذلك من غالب  
 قوت البلد من الجبوب والتمار التي يجب فيها الزكاة وقال الكاكي يجب مدبر بنام وهو مدان بعد البني على الله عليه وسلم  
 وقبل انه ورواهما لا عليه السلام نص علي بن ابي ناس في قدية الاذي وانطمار شله وقال احمد يجب من البر مدون من التمر من الشير  
 طان لانه روى عن عطاء بن اوس اني عباد بن الصامت انه عليه السلام اعطى ثمانية عشر مائة من نسيه قال ابو داود ورواه  
 شقيط لان عطاء لم يلق اوسا م ولان المعبر في مائة اليوم لكل مسكين في مائة ليلة الفطرش يعني في المقدار  
 لكن بينهما فرق فانه يجوز التفرق في صدقة الفطر فان اوى مناس في الخطة الى مسكين من االى اخره بنا لا يجوز بل يجب طيلان ثم  
 على ذلك المسكين فانه لم يرد في الحديث ان علي بن ابي ناس في صدقة الفطر المقدار دون العدد وفي الكفاية العدد والنفر قال  
 الله تعالى فانما هم متبينين سكيكنا كما في بسوط فخر الاسلام وشرح الطحاوي هم وقوله او قيمته ذلك مدبرناش اي قول  
 القدرى روى عنه الله تعالى لان المسئلة فذكره في القدرى كذا هم وقوله كراهه في الزكاة ش اي وقوله كراهه  
 في كتاب الزكاة وفي فصل الثمان والفضلان هم فان اعطى مناس من برونين من نرا وشيعر جازش برون  
 سائل الاصل ولم يذكر في القدرى ولا في الجاه الصغير فذكر المعصية روى الله تعالى على سبيل التفرغ ونفطه الاصل  
 لو اعطى لكل مسكين مائة من برونين من نرا او تمرا براه هم لم يحصل المقصود وهو دفع حاجة الفقير او الجنبس متحدش  
 وهو الكفاية وهو متحد من حيث الاطعام لان كل واحد من الصالحين اصلا في فقر المعصية من كل ما لو منها وجزء سائة  
 المحتاج في يومه يحصل ذلك بخلاف ما اذا اعطى من نصف اقل مما قد فيه لكنه لا يواى كما لو اوجب من نصف فانه لا يجوز كما اذا  
 ساء هو يواى صا مناس شير او اعطى نصف ماع من نرا وهو يواى نصف ماع فخطه لا يجوز لان اوى من نرا هو يواى  
 فلا يعبر فيه بقيمت فان قيل لو اتفق نصف اثنين بان كان مائة من شير كذا فحين فاعتق اربعة مائة من الكفاية  
 ان الجنبس متحد من حيث الاعناق قلنا نصف الاثنين ليس بربعة كاملة او الاكثر كذا في كل رتبة من الكفاية  
 بان في سمانتين منها من شيرها حيث يجوز لان الاكثر لا تمنع الا خمسة كفاى البديهة كذا في البسوط هم وان  
 ان يعطى كذا من نرا ففعل ابراه ش هذه ايضا من سائل الاصل فذكر بسبيل التفرغ هم لانه يتفرغ من معنى ش

ولان المعصية دفع  
 حاجة اليوم لكل  
 مسكين فيجب بصفة  
 الفطرو قوله او قيمته  
 ذلك من هبنا وقد كذا  
 في الزكاة فان اعطى منا

من برونين من نرا  
 شعير جاز لمحصل المقصود  
 اذا الجنبس متحد من نرا  
 ان يعطى مائة من نرا  
 ففعل ابراه ش هذه ايضا من سائل الاصل

والله  
 قابض أو لا ثم لنفسه  
 فتحقق تمليك ثم تمليك  
 فان غداهم وعشائهم  
 جاز قليل كان ما أكلوا  
 أو كثر أو قال الشافعي  
 لا يجزيه إلا التملك  
 اعتبارا بالزكاة وصدقته  
 القطر وهذا لأن التملك  
 ادفع الحاجة فلا يوجب  
 منابه إلا بآبحة ولنا ان  
 المنصور عليه هو الاكل  
 وهو حقيقة في التملك من  
 وفي الآبحة ذلك كحاشي  
 التملك أما الواجب في الزكاة  
 الاثناء وفي صدقة الفطر

أمره لا الطعام عن طلب الفطر منه من حيث المعنى هم ذوقه قابض له أو لا ثم لنفسه شئ اى قابضا لا يابته عنه ثم يكون  
 قابضا لنفسه ثم تحقق تمليك شئ اى تمكلك الامر هم تم تمليك شئ اى ثم تحقق تمليكك الى الفقير كما هو سب الدين من  
 غير من عليه الدين وأمره بقبضه فانه يجوز له يصير قابضا له ما هو سب ثم يحمله لنفسه كذا هنا لا يقال كيف يجعل الفقير قابضا وهو  
 مجهول والرضى بكونه قابضا لا بالقول انما يراعى شرط الدين بآبحة أو كانت تصدقة لا بمنتهى ما عن ان ما ثبت مننا لا يراعى  
 شرطه قال الكاكي ويرد على ظاهر الرواية النزوح على عبد الغية أو ثوب الغيرة فاما جعل فيها قرضا لا بآبحة وان كان في الفطر شك  
 والفرق ان في معنى الاطعام معنى القرينة والصدقة فقصده بآبحة القرب والواجب دون المال غلات غير ومنهم من يقول الصدقة  
 تقع في يد الرحمن قبل ان تقع في يد المحتاج ولذا لا تقرب الجواز في الصدقة لان القابض معلوم ولذا لا تصدق يد التملك القسمة  
 على فقيرين جاز على فقيرين لا يجوز والفرق ان القابض في الصدقة معلوم دون البتة هم فان غداهم وعشائهم جاز شئ هذه  
 من سائل القدرى اى فان غدا ستمين سكيننا معنى الطم الغدا هو طعام الغدا قوله وعشائهم اى طعام العشاء وهو  
 طعام العشاء والرواية لا يوروا ولا بان التقدمة الواحدة دون العشية والعشية من غير التقدير لا يجوز ذكره في المبسوط  
 وعن ابى حنيفة وعزى ستمين سكيننا وشئ اخرين لا يجوز وقال الكاكي وما في بعض نسخ المداينة ان عشائهم اراد به غداهم  
 من امين وعشائهم عشائهم ذكره في الحديث فاعلم ان المراد غدا وعشائهم ان وعشائهم قليل ما أكلوا وكثيرا شئ  
 بعد اسبوعا اذا قصد الشئ لا المقدار لان القصود وقع حاجته اليوم وفي الحديث العبرة اكلتان غيبتان ولا يغير في مقدار الطعام  
 حتى لو قدم اربعة رغفة او ثلثة في كفاية ليعين بين يدي عشرة وشعبوا اجزاء وان لم يبلغ ذلك ساعا او نصف صاع  
 ولو كان احد هاشبعان لم يجوز فكل الشايع فيه قال بعضهم يجوز لانه وجب الطعام عشرة قال بعضهم لا يجوز لان الماخوذ  
 عليه اشباع عشرة ولم يوجد بيقولنا قال ابراهيم النخعي وما لك هم وقال الشافعي لا يجزيه الا التملك شئ وبه قال احمد  
 وانما يجزيه التملك وون الاباحة هم اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر شئ اى قياسا عليها هم وهذا شئ اى  
 وجب اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر هم لان التملك ارفع للمأثرة فالتأثب من آبحة شئ لان الاباحة ليست شئ  
 التملك في دفع المأثرة هم لئان المنصوص عليه هو الاطعام شئ ويجوز جعل الغير طاعا هم وهو حقيقة في التملك من الطم  
 شئ بعض الظاهر هو الاطعام والطعام بالفتح مذاق الشئ هم وفي الاباحة ذلك شئ اى الاطعام هم كما في التملك  
 شئ اى كما في معنى التملك الاطعام فاذا كان كذلك فيتاوى الواجب بكل واحد منها فكانت الاباحة ثابتة بالنفس  
 والتملك في سناو بل هو فوجه فيما هو المقصود وهو سد حاجة الفقير واغناؤه هم الواجب في الزكاة شئ جواب عن قول  
 الشافعي اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر فقرر ان الواجب في الزكاة هم الاثنا عشر وهو الاطعام هم وفي صدقة الفطر

الاداء هم دها التملك شش اي التملك هم حقيقة شش فلا يجوز الاباحة في الكافي الاصل ان الاباحة تقع في كفارة  
 الطهار والافطار ويضمن وجزاء الصيد والفدية دون الصدقات كالنكاح وصدقة العطف والخلق عن الاودي والعشر فانه يشترط ان يكون  
 التملك في صدقة الخلق عن الاودي خلاف بين ابي يوسف ومحمد فابو يوسف يجوز الاباحة ومحمد يشترط التملك هم ولو كان في بيعهم  
 من غيرهم لا يجزئ شش هذه من مسائل كتاب الايمان ذكره بسبيل التفسير اي ولو كان في المساكين الذين غلبهم في بيعهم من غيرهم  
 لا يجزئ بغيرهم لان ابي الفقيه لا يشترط الا ان يشترطه وتعدية ما تجزئ عن الكمال فان قيل تجزئ في  
 البائسين فليسا لما اكملوا كونه البائسين ان يجزئ في البائسين قبل اتمامه لان الكمال التام فيه ما نحن فيه بل انهم ولا بد من  
 الاداء في الشعيير يمكنه الاستيفاء اني الشش اور وهذا ايضا على سبيل التفسير والاداء ما لو لم يرد به وهو الذي لو كان  
 فيه واما شرط الاداء في خبر الشعيير ودون خبر البائسين لان الفقير لا يستوفي من خبر الشعيير اجماعه الا اذا كان ما وكدرك في قوله  
 والذين يختلف خبر البائسين في شش اجماعه ما وكدرك في قوله والذين يختلف خبر البائسين في شش اجماعه ما وكدرك في قوله  
 الماني وباري انما يدين الخبر هم وفي خبر الحنفية لا يشترط الاداء شش لان ادائه فيها لا سيما اذا كان سخيا وانما يتوقف  
 اكله على الاداء عند اهل الرفاهية ودون المساكين هم وان اعطى مسكينا واحدا مستين يوما اجزأ شش يعني اذا كانت المسكينا  
 مستين في كل يوم ودون من ابي يوسف في غير رواية الاصول انه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي عليه قال الشافعي رحمه  
 في الاخر هم وان اعطاه في يوم واحد لم تجزئ الا عن يومه شش لان المقصود سد حاجة المحتاج والمجاعة تجزئ في كل يوم من الشش  
 اليه في اليوم شش في كذا في غير شش بخلاف ما اذا اعطاه في يوم واحد لان الواجب التفرق على مستين مسكينا  
 لهم يوجد ذلك لا حقيقة لانه مسكين واحد لا يكال هم مجرد المجاعة بخلاف المسئلة الاولى لان الطاعة في مستين يوما  
 كاطعام مستين مسكينا لما قلنا هم وهذا في الاباحة من غير خلاف شش اي يوم الا اذا رويها اذا اعطى كل مسكينا واحدا في يوم  
 واحد بطريق الاباحة بخلاف معنى التجزئة بالتجدة الايام لان الواحد لا يستوفي بالاستوفى مستين مسكينا في يوم واحد هم  
 ولا التملك شش يعني اذا اعطى الطعام كل مسكينا واحدا في يوم واحد بطريق التملك هم من مسكين واحد في يوم واحد  
 بطريق التملك بدفعات ففقد قيل لا يجزئ شش وهو الاصح كذا في المحيط لان التبريد الغلبة هم وقد قيل يجزئ لان المجاعة في التملك  
 تتجدد في يوم واحد بخلاف اذا وقع بدفعه واحدة لان التفرق واجب بالنفس شش فاذا جمع لا يجزئ الا عن واحد والامام  
 اذا رمى الحصىات بسبع وقعة واحدة كذا في المبسوط هم وان قرب التي ظاهرهما في خلال الاطعام لم تفت لانه غير محيل  
 شرط في الطعام ان يكون قبل السيس شش وبه قال الشافعي واما لان ذلك ينافي وجوبه في كل يوم هم لان السيس من  
 السيس قبله شش اي قبل الطعام هم لانه بما يقدر على الاحتاق والمصوم فيقتان بعد السيس شش فالتسعة الاخرى

الاداء هم دها التملك شش اي التملك هم حقيقة شش فلا يجوز الاباحة في الكافي الاصل ان الاباحة تقع في كفارة  
 الطهار والافطار ويضمن وجزاء الصيد والفدية دون الصدقات كالنكاح وصدقة العطف والخلق عن الاودي والعشر فانه يشترط ان يكون  
 التملك في صدقة الخلق عن الاودي خلاف بين ابي يوسف ومحمد فابو يوسف يجوز الاباحة ومحمد يشترط التملك هم ولو كان في بيعهم  
 من غيرهم لا يجزئ شش هذه من مسائل كتاب الايمان ذكره بسبيل التفسير اي ولو كان في المساكين الذين غلبهم في بيعهم من غيرهم  
 لا يجزئ بغيرهم لان ابي الفقيه لا يشترط الا ان يشترطه وتعدية ما تجزئ عن الكمال فان قيل تجزئ في  
 البائسين فليسا لما اكملوا كونه البائسين ان يجزئ في البائسين قبل اتمامه لان الكمال التام فيه ما نحن فيه بل انهم ولا بد من  
 الاداء في الشعيير يمكنه الاستيفاء اني الشش اور وهذا ايضا على سبيل التفسير والاداء ما لو لم يرد به وهو الذي لو كان  
 فيه واما شرط الاداء في خبر الشعيير ودون خبر البائسين لان الفقير لا يستوفي من خبر الشعيير اجماعه الا اذا كان ما وكدرك في قوله  
 والذين يختلف خبر البائسين في شش اجماعه ما وكدرك في قوله والذين يختلف خبر البائسين في شش اجماعه ما وكدرك في قوله  
 الماني وباري انما يدين الخبر هم وفي خبر الحنفية لا يشترط الاداء شش لان ادائه فيها لا سيما اذا كان سخيا وانما يتوقف  
 اكله على الاداء عند اهل الرفاهية ودون المساكين هم وان اعطى مسكينا واحدا مستين يوما اجزأ شش يعني اذا كانت المسكينا  
 مستين في كل يوم ودون من ابي يوسف في غير رواية الاصول انه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي عليه قال الشافعي رحمه  
 في الاخر هم وان اعطاه في يوم واحد لم تجزئ الا عن يومه شش لان المقصود سد حاجة المحتاج والمجاعة تجزئ في كل يوم من الشش  
 اليه في اليوم شش في كذا في غير شش بخلاف ما اذا اعطاه في يوم واحد لان الواجب التفرق على مستين مسكينا  
 لهم يوجد ذلك لا حقيقة لانه مسكين واحد لا يكال هم مجرد المجاعة بخلاف المسئلة الاولى لان الطاعة في مستين يوما  
 كاطعام مستين مسكينا لما قلنا هم وهذا في الاباحة من غير خلاف شش اي يوم الا اذا رويها اذا اعطى كل مسكينا واحدا في يوم  
 واحد بطريق الاباحة بخلاف معنى التجزئة بالتجدة الايام لان الواحد لا يستوفي بالاستوفى مستين مسكينا في يوم واحد هم  
 ولا التملك شش يعني اذا اعطى الطعام كل مسكينا واحدا في يوم واحد بطريق التملك هم من مسكين واحد في يوم واحد  
 بطريق التملك بدفعات ففقد قيل لا يجزئ شش وهو الاصح كذا في المحيط لان التبريد الغلبة هم وقد قيل يجزئ لان المجاعة في التملك  
 تتجدد في يوم واحد بخلاف اذا وقع بدفعه واحدة لان التفرق واجب بالنفس شش فاذا جمع لا يجزئ الا عن واحد والامام  
 اذا رمى الحصىات بسبع وقعة واحدة كذا في المبسوط هم وان قرب التي ظاهرهما في خلال الاطعام لم تفت لانه غير محيل  
 شرط في الطعام ان يكون قبل السيس شش وبه قال الشافعي واما لان ذلك ينافي وجوبه في كل يوم هم لان السيس من  
 السيس قبله شش اي قبل الطعام هم لانه بما يقدر على الاحتاق والمصوم فيقتان بعد السيس شش فالتسعة الاخرى



هم وان اختلفت منها رتبة واحدة او اصحابهم من كان له ان يجعل من ايهما شاء وشاءوا بغير ايمان ولا يجوز له ان يقول في ذم الزوج  
 الا من يدهم وان اختلف عن طهارته لم يجز من واحد منها وقال زفر لا يجزى عن احد هاتين الفاضلين وقال الشافعي  
 لا ان يجعل من احدهما في الفضلين لان الكفار انما ابا اعتبارا لاعتقاد المقصود وليس واحد من خالفته في الجنس الواحد  
 لا يفيده في جنس الكفارة وذلك كما في قوله ان يجعل بعد ذلك عن ايهما شاء وقال ابو ثور يرفع في الطهارين ايهما  
 احبهما التفرقة على طهارتهما ومبعض قول زفر انه اختلف من كل طاهر نصف بعد وليس له ان يجعل من احدهما بعد ما اختلف عنهما  
 في ذم الزوج الا من يدهم وشاء بعد ما اختلف فصلا كما اذا اختلف عن طهارته لم يجز من واحد من ايهما في الجنس الواحد لا يفيده  
 فتلغوش اى ينفقه بهما جواب عما يقال لان السلم اختلف الجنس فان الحكم هو الكفارة بهما بالاعتقاد في القتل والظهار  
 واحد فاجاب بقوله لا يفيده اختلف الجنس في الجنس المتعلق لا يفيده في الحكم هو الكفارة  
 بهما باختلف السبب فان القتل بخلاف الظهار لاحاطة باختلاف السبب يدل على اختلاف الحكم لان الحكم في موم السبب  
 واختلف المزموم يدل على اختلاف الملزومات ولما اختلف الجنس صفة لثبته فكان اعتقاد رتبة واحدة عن طهارتين  
 مختلفتين فيكون لكل منهما نصف الرتبة فلا يجزى من غير المصنف لكل واحد من الجنس المتحد واختلفت بهما ذكره في العموم لا يفيده  
 فقال هم في طهر الاول شئ يعني الجنس المتحد هم او اصحابهم او بان قضاء رمضان عن يومين يجزى عن قضاء يوم واحد  
 بناء على منوية التوزيع وبقاء أصل البنية اذا لم يجز من واحد من الجنس المتحد هم ونظر الثاني شئ يعني الجنس المتعلق هم اذا كان عليه يوم  
 القضاء والنفذ فانه لا بد فيه من التمييز شئ فان نوى من الليل ان يصوم غدا فهما كانت البنية غير متحدة فلا يصح ما  
 اصلا اذا لم يجز من واحد من طهرين في يومين فانه لا يجزى من واحد وان اتحد الجنس قلنا لان السلم لا يتحد في  
 لا يخلط باختلاف الخطاب والسبب فان لكل منهما سببا وخطا على حدة فاما اختلفا في ظاهرهما والسبب فان ولو كان  
 الشمس في اليوم الثاني غير الاول بخلاف قضاء رمضان لان الخطاب بزمان يجها وهو اشتهر ولا يحتاج الى تعيين  
 يوم السبت والاحاديث اذا كان في قضاء من رمضان شراطين معينين ذكره قاضي خان فروى عن النعماني عن ابى ثور  
 لم يقصد في بدرهم من طهارته ان يجعله من احدهما استحسانا وفي جراح الفقه ظاهر عن اربع فافترق بعد ضمن  
 ثم مرض فاعلم سبطين مسكينا عن جاز استحسانا لا اتحادا للجنس ونقصان المال لا يمنع وفي المزاينة صام تسعة فميز  
 يوما للمال وصام قبله تسعة عشر لم يجز وقيل لا يجوز ويجب اتصاف بالعدد وفي الاثرين يجزى بالاله ثمانية وخمسون  
 يوما في قال الثوري وانك واهل النجاشي وابو ثور وابو عبيد وان لم يقتل المال وقال الزهري لا يجزى  
 يوما وقال ابن المنذر راجع اهل العلم على ان موم سبطين يوما ان صام غير الاله وفي المنهاج يجوز اعتقاد عید عن كفارة

وان اعتق منهما رتبة واحدة  
 او صام شهرين كان له ان  
 يجعل ذلك من ايهما شاء  
 وان اختلف بين طهارتين  
 لم يجز من واحد من ايهما  
 زفر لا يجزى من احدهما في  
 الفضلين وقال الشافعي لم  
 ان يجعل ذلك من احدهما  
 في الفضلين لان الكفار  
 كلها بغير اتحاد المقصود  
 جنس واحد وجه قول زفر  
 انه اعتق من كل طاهر نصف  
 العبد وليس له ان يجعل من  
 احدهما بعد ما اختلفت عنهما كالحج  
 الا من يدهم ولذا انية التعيين  
 في الجنس المتحد غير مفيدة فتلغوش  
 وفي الجمل المختلف مفيد واختلف  
 الجنس في المحركة وهو الكفارة بهما  
 باختلاف السبب فطهر الاول  
 اذا صام بمائتي قضاء رمضان  
 عن يومين يجزى من قضاء يوم  
 واحد وقطرت اذا كان عليه  
 صوم الاصل والنفذ فانه لا يفيده  
 من الصغير والله اعلم



اولا الشاوة وعنده من كان اهل البيوت بخلاف جري اللعان الا بين زوجين يمينين جريهما طلاقا للبعث غير محرم ودين في القذف  
 عنه زنا عند زوجين يمينين السليم وامرته اكلت ثيابه ودين الكافر وامرته ودين العبد وامرته وتقول انما في حال الملك واحد في رواية اخرى  
 هم مرق ونية اللعن والغضب شمس منه لما قبله وهذا المجموع هو اللعان وهو الركن اللعان هم قائمه شمس اى اللعان قائمه  
 انما يشاهد باعتبار الملاءمة او باعتبار انما يشاهد انما هو هم مقام حد القذف في حقه شمس اى في حق الزوج ولم يشرط  
 كونها من بعد ما قد قبلت شهادته بعد اللعان ابداهم ومقام حد الزنا في حقها شمس اى في حق الزوج ولم يشرط كونها  
 حرار كفى لعان واحد اى كالمهم مقول في رجل ولم يكن لهم شهاده الا انفسهم شمس وجب الاستدلال ان الله تعالى قال والذين  
 يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهاده الا انفسهم يستنوا والازواج من الشهاده والاستنواء انما يكون من الجنب شمس  
 فوجوه الاسل والشهاده والا يشاهد ولا يشاهد فيما نحن فيه الا كالكالات اللعان فدل انما يشاهد انما يكون من الجنب  
 المستنهم وقال الله تعالى انما يشاهد واحد يرمي شهادته بانفسه على الشاوة واليمين فنعلم ان الركن هو الشاوة الموكدة  
 باليمين شمس لان الحجة بها لا يحجب الحكم في الطرفين والذي يصلح للايجاب الحكم الشاوة وكون اليمين الا انما سوكدة  
 باليمين لان يشهد نفسه التأكيد باليمين لا يخرج من ان يكون شهادته فنعلم ان الركن الشاوة الموكدة باليمين علما بحقيقة لفظ القذف  
 واستنوا على الماني وقال الماوردى في الحواشي وما يدل على خطأ لان شهادته الموكدة على نفسه فمقبولة فاسد لان من قال بحقيقة لفظ  
 الشاوة المذكورة في القرآن والحديث لم يكن قوله تاويل لما يدل قول من ترك حقيقة اللفظ بالاشهاد الفاسد ونحوه  
 بالحديث والاشاوة بنفسه فخير مقبول لكان القصة لالة لا يصلح للشهاده والاشاوة الى قوله عز وجل شهد الله الاية وكان  
 من اصدق الشهادات لانها واثمة قبا نحن في حقيقة باليمين مع انما ياذن الله تعالى وشرع رسول عليه السلام  
 واما كبر الشاوة فقيامها مقام اربع شهادات فان الواجب عليه قيامه اربع شهادات من شهود اربعة وقد عجز عن قيامه  
 شهود اربعة ولم يعجز عن قيامه اربع شهادات ثانيا عجز عنه ثم قرن الركن شمس هو الشاوة هم في جانب شمس  
 اى في جانب الزوج باللعن لو كان كاذبا شمس انما يراه هم هذا يرمي القذف شمس ولما لا يشهد بالشاوة  
 على الشاوة ولا يشاوة النساء وكتاب القاضي الى القاضي هم وفي جانبها شمس اى وفي جانب الزوجين بالغضب  
 شمس اى قرن الشاوة بالغضب وانما خص الغضب في جانبها في المرة الخامسة لانهم يتعلمون اللعن كثيرا في البيوت  
 على امار في الحديث انهم كثير اللعن ويكفر العشرة وسقط حرمة اللعن عند ائمة من فخرين على الاقدام عليه كثره  
 حربه فافهم الغضب قائمه في ضمن يكون اوجي لمن من الاقدام وانما افوت الحاشية بالغضب لانها ليست من جنس  
 الشاوة لعدم ذكر الشاوة فيها هم وهو قائم مقام حد الزنا شمس ولعن لو قد فادار كفى لعان واحد كالمهم فان

قائمة مقام حد القذف  
 في حقها ومقام حد  
 الزنا في حقها كلفوا  
 تعالى وليكن انما يشاهد  
 الا انفسهم ولا يشاهد  
 انما يكون من الجنب  
 وقال الله تعالى فشهدا  
 احدهم اربع شهادت  
 باللغة خص على الشهادتين  
 فنعلم ان الركن هو الشاوة  
 الموكدة باليمين شمس  
 الركن في جانبها  
 للعن لو كان كاذبا هو  
 قائم مقام حد القذف  
 وفي جانبها بالغضب  
 وهو قائم مقام حد الزنا





بأننا اذ يجب منه جملناه كالصريح باننا بالضرورة كما بيناهم ويشترط عليها شئ اى طلب المرأة بموجب الغدق هم لانه  
 اعتقادها من طلبها كسابر الحقوق شئ لانه باللعان يندفع عنه عار الزنا وبه قالت الشافعية هم فان اشتهت عنه شئ اى  
 عن اللعان هم جسد الحاكم حتى يلعن شئ وهذا عننا وقال الشافعي والملك واحمد قيام عليه جد الغدق بنا على ان  
 بموجب الغدق عند جهم اى وعندهما اللعان هم ويكذب نفسه فيمد يده حتى يلعن عليه شئ اى على الزنوج هم وهو قادر  
 على ايقاض شئ قال الاكل فيقال ان الزنوج الذين يلعن فان الذين يلعنهم ولكنهم غير قادر على ايقاض فلا يجب قتلهم  
 بهذا الكافي فانه يشرح في الموضوع هم فمبعض فيتمى ياتي بما عليه ويكذب نفسه شئ فاذا كذب نفسه فينبغي عيبه  
 هم لانه يقع السبب شئ اى سبب اللعان اى علمته وهو انكاذب لان اللعان انما يجب اذا كذب بكل واحد منهما الاخر  
 فيما يبرح حتى لو كذب نفسه للموجب اللعان في بعض النسخ ليرفع الشين اى العار انكاذب وهو يفتح الشين للمجته وسكونه  
 آخر الحروف وبالنون هم ودون لعن شئ اى الزنوج هم وجوب عليها اللعان لما لم تكن شئ من النفس وهو قوله عز وجل  
 فتشادة وامرهم بالرجع فتشادات بالندم لانه بالزواج لانه هو المسمى شئ بنا على ان اللعان فتشادات  
 والمطالب بها هو المسمى والاستثناء بمعنى لكن كما انه يشترط ان يقال المتكلم من النص للعدل على البدو به فقال  
 الا ان يبري به هم فان اشتهت جسد الحاكم حتى يلعن اى تصدق الزنوج هم لانه حتى يستحق عليه  
 اى قادر على ايقاضه فمبعض فيه شئ وقال الشافعي والملك لا تجب بل ترجع للزنا بعد ان يغفل بها ولا مد في جسدنا بان  
 هم واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محمدا واني قد قذفت فقد من امة فعليه الحد شئ بصورة ما اذا كان الزوج كافرا  
 المرأة مسلمة بان كان الزوجان كافرين فاسلمت المرأة فقد فاء الزوج قبل عرض الاسلام عليه هم لانه تعدد اللعان  
 لمعنى من جهة شئ وهو كونه من اهل الشادة هم فيصار الى الموجب الاصل شئ وهو مد الغدق هم وهو النكاح  
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واللعان خلف عنه شئ فانه كان هو الشروع او لانهم صار اللعان خلفا  
 عنه في الزوج عند وجود الشرايط فاذا عدت ميراث الاصل هم وان كان هو من اهل الشادة اى امة شئ اى  
 ان المرأة اسلمهم او كافرة او محمودة واني قد قذفت او كانت من لا يحد فاذا هما بان كانت عبيدة او مجنونة او اذنية شئ  
 اى وكان ثلثون زنا من الناس كذا كذا او تزوجا بملك فاسدا او ولد با من غير اب معروف هم فلا حد عليه واللعان  
 شئ اى من مسائل القدوري رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت عبيدة او مجنونة او اذنية فانه تفسير من المصنف هم  
 لانهم اهل الشادة وعدم الاحسان في ما بينناش اى في جانب المرأة هم وابتناع اللعان لمعنى في ما بينناش  
 اى لا يجل امتناع وجوب اللعان لطلقة في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذا كذا هم فيسقط الحد كما ان امة قد تمة

ويشترط طلبها اذ لا مدفع  
 من طلبها كسابر الحقوق  
 امتنع من حبسه الحاكم حتى  
 يلعن اى او يكذب نفسه لانه  
 حتى يستحق عليه وهو قادر  
 على ايقاضه فمبعض فيه حتى ياتي  
 بما هو عليه او يكذب نفسه  
 ليرفع السبب كلعن وجب  
 عليها اللعان لما لم تكن النفس  
 الا انه يتنزه بالزواج لانه هو المسمى  
 فان امتنع حبسها الحاكم حتى  
 تلعن او يلعن اذ حتى يلعن  
 عليها اى قادر على ايقاضه فمبعض  
 د اكل الزنوج عبدا او كافرا او محمدا  
 في حد قذفت اى ان فعلها لانه  
 اللعان لمعنى في ما بينناش اى في جانب المرأة هم  
 لانه يقول تعالى والذين يرمون المحصنات  
 الآية واللعان خلف عنه شئ فانه كان هو الشروع  
 الشرايط فاذا عدت ميراث الاصل هم وان كان هو من اهل الشادة اى امة شئ اى  
 من لا يحد فاذا هما بان كانت عبيدة او مجنونة او اذنية شئ  
 اى وكان ثلثون زنا من الناس كذا كذا او تزوجا بملك فاسدا او ولد با من غير اب معروف هم فلا حد عليه واللعان  
 شئ اى من مسائل القدوري رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت عبيدة او مجنونة او اذنية فانه تفسير من المصنف هم  
 لانهم اهل الشادة وعدم الاحسان في ما بينناش اى في جانب المرأة هم وابتناع اللعان لمعنى في ما بينناش  
 اى لا يجل امتناع وجوب اللعان لطلقة في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذا كذا هم فيسقط الحد كما ان امة قد تمة







شس اى دل على عدم وقوع الفرقه ثم قول ذلك الملاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم كذبت عليهما يا رسول الله ان استسما  
 نى طلاق ثلثا قال بعد اللعان شس واراد بالملاعن عويمر الجعفي وجعل الاستسلال انه قال كذبت عليهما عند النبي صلى الله  
 عليه وسلم الى آخره ولم ينكح عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلو وقعت بينهما مجرد الملاعن لانكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فان  
 قيل قد انكر عليه بقوله اذهب فلا سبيل لك عليهما احييان ذلك فيصيرت الى طلبه رد المهر فانه روى انه قال اذا كنت  
 صاوا فافسولهما بما استحللت من فرجها وان كنت كاذبا فلا سبيل لك عليهما والتركيب للعدو قولن جدا حتى في بعض النسخ  
 دل عليه قوامي الله عليه وسلم لذلك الملاعن ان استسما ففى طلاق ثلثا قال بعد اللعان اى بعد وقوع اللعان واليمين  
 فخر لا يخفى ولو ذكر الحديث ثم بين وجه الاستسلال لكان حسن ووافى والمحدث ما رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن  
 ابن السبيع ان سهل بن جندب السدي خبره ان عويمر الجعفي جاء الى عاصم بن عدي الانصاري فقال له يا عاصم اريدت جللا  
 وجعدت امراته جللا ايقنته فقتلته ام كيف فعلت لى من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عاصم ارجع عاصم الى الجلاء  
 عويمر فقال له عاصم اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عاصم اكنت لتايفي بخير فذكره رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم المسئلة التي سالت عنها قال الله لا اتقي حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم اساله عنها فاني عويمر النبي صلى الله عليه  
 وسلم وسط الناس فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اريدت امراته جللا ايقنته فقتلته ام كيف فعلت فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قد انزل الله لعلي انيك وفي صاحبك اذهب فأت بها قال سهل فقلنا وانا مع الناس من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فلم يفر فاس ملاعنهما قال عويمر كذبت عليهما يا رسول الله ان استسما فقلت لى ان يامر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قل ابن شهاب فكانت تلك سنة الملاعن ورواه البخاري في صحيحه عن سميل عن مالك عن ابن شهاب ورواه سلم  
 ايضا وابودودوني رواية عويمر بن اشقر قلنا حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ايضا انه عليه السلام الملاعن من رجل وامراته لمحق  
 الولد بانه ذكر وفي الصحيحين وعن سهل بن جندب السدي عن علي بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن عمر بن الخطاب  
 فرق بينهما من خلافهما فمده الاحاديث الصالح كما تدل على عدم وقوع الفرقه تمام ملاعنهما حتى يفرق بينهما وكذا ايقاع الطلاق  
 الثلاث ولم يرد وفي حديث انه عليه السلام فرق بينهما قبل لعان المرأة بعد لعان الرجل قال الطحاوي قول الشافعي ثلاث  
 الفرقن والحديث يوجب على قوله ان الملاعن المرأة املا لانها ليست زوجة عند لعانها ثم تكون الفرقه شس اى الفرقه  
 الملاعن الملاعن هم من طلاقه بانيته من ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان فعل القاضى انقب اليشس للمينا بانه عنه  
 هم كما في المنهون شس حيث يوجب له اقامته سنة فان قيل لينا ولاقه القاضى فيما لو طلقت المرأة الفرقه والفرقة بالطلاق  
 لا تبا بغير انما بانيته لان القصد ودفع الظلم عنها فلا يحصل ذلك الا بالابان وهاهنا يجتمع ايضا ما روى سلم عن ابراهيم بن

قول ذلك الملاعن  
 عند النبي عليه السلام  
 كذبت عليهما  
 رسول الله فقال  
 له امسكها فقال  
 ان امسكتها فليطعنني  
 ثلثا قال بعد اللعان  
 ويكون الفرقه طلاقه  
 بايالة عند ابي حنيفة  
 ونحن لان فعل القاضى  
 انقب اليشس كلتي العنين

وهو حاد لانه الكتاب  
 فانه عندهم كالحال  
 يوسف هو حرم يوسف  
 لقوله عليه السلام  
 عنان لا يحتمل عنان  
 نص على التلبد والجماع  
 الاكذاب سر جرحه والشماتة  
 بعد الرجوع لا حكم لها  
 ولا يحتمل ما دام  
 متلاعين ولم يبق  
 التلاعن ولا حكم بعد  
 الاكذاب فيجب طلاق  
 ولو كان الطلاق في الولد  
 نفى القاضى بسببه والمطقة  
 بامع وصورة اللعان  
 ياتر الحاكم الجرح فيقول  
 اشهد بالله اني لم اقبل  
 فيمكر ميتة من نفى الولد  
 وكذا في جانب المرأة ولو كانت  
 بالرمان في الورد في النعناع  
 من نفى القاضى لنبى الولد  
 ويحكم بطلان ما روي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 امره ان ياتى من امية  
 هن والحقة بها

واللعان تقليد بائنه ولان الثابت بالنفس اللعان فلو ثبت الموت لزم الزيادة على النفس وذلك لا يجوز لانه  
 هم وهو مطالب اذا كذب نفى هذه سلة بنت ارقم بن ابراهيم بعد الاكذاب ما راجع الى من الخطاب اى يجوز ان يزوجها  
 كما في قوله تعالى في تزويجها فاعيد اليها كاذب نفسه ثم عداش اى عدايا منيفه ومحمد قال ابو يوسف هو تزويجهم موبش بن  
 بعد التلاعن بقي المدة ولم عليه ايد فليأخذه ان تزويجها وبه قال زفر ومن ادنا نفى القول عليه السلام المتعلقان بالجماع  
 ايد وتسدر الكلام عن قريب بقصى وهو قول الصحابة نفى الله تعالى عنهم ولم يرد فوعاهم نص على التبايش اى نفس  
 ظاهره انما على تاييد الحرمه ومما شى اى الابى حنيفه ومحمد ان الاكذاب شى اى الاكذاب الرجل الملعن نفسه ثم رجوع  
 وانما دونه بعد الرجوع الحكم لها شى ينى يطل مكرهاهم واجتماعان او انما شاعين شى ولا شاعا فام من نفس التبايش والعود  
 فاعيد لان مناه ما وافي حال التلاعن هم ولم يبق التلاعن ولا حكم بعد الاكذاب شى اى لم يبق حقيقة التلاعن ولا حكم  
 ينى الا حقيقة ولا كما اما حقيقة فاعيد واما حكم فاعيد لما كذب نفسه وجب عليه ايد فليأخذ اللعان فاذا بطلت الاهلية  
 بطل مكرهاهم فام شى اى المتلاعنان لعني يجوز اخراهما بعد ذلك التزويج وقال الكاكي اذا كذب نفسه قبل تفريق القاضى  
 ملكت لسن غير تزويجه النكاح هم ولو كان الطلاق بولده نفى القاضى نسب والمطقة بامه شى اى الحق الولد يامه وبه قال  
 وشافى وجمعه وقال ابراهيم وابن اعقل وسوسى لا ينفق نسب الولد على الفرائض النفى القول عليه السلام الولد للفراش  
 وللعاهر الحجر ذكره فى الصحيحين للجمهور حديث ابن عمر بنى الله تعالى عنمان بجلا لاعن له رتة فانتفى ولده ووفر من بينهما ومن  
 الولد بامه رواه الجماعة قال فى شرح الطحاوى ثم ولد المرافقة بعد ما قطع نسب جميع الاحكام بسبب من الاب سوى الميراث والنفقة  
 نفى ان شمادة الاب لا تقبل وشمادة لانبه لا يقبل ووقع الزكاة اليه لا يجوز ولو كان نفى فروجه بالابا او تزويج بنته منه  
 ان كان ابنا لا يجوز وغير ذلك من الاحكام بنسبهم وصورة اللعان شى اى نفى الولد هم ان يامر الحاكم ابراهيم فيقول  
 اربع مرات اشهد بالله اني لم اصادق من فيما بينك به من نفى الولد شى ونوقد فاما بالزنا ونفى الولد ذكره فى اللعان  
 الام من هم راويها الزنا ونفى الولد شى ثم نفى القاضى نسب الولد ولم ينفقه بامه هم لما روي انه عليه السلام شى اى  
 ان النبى صلى الله عليه وسلم نفى ولد امارة هلال بن اية من هلال والمطقة شاش الحديث رواه ابى داود بنى  
 قال مدنا الحسن بن على قال حدثنا يزيد بن ابراهيم قال انما عابا بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن  
 اية وهو احد الثمانية الذين ناب الله عليهم فما بين ارضه عشا فوجد عند الهل جلا فزاعى بعينه وسبح باذنه فلم يسمع حتى اصبح  
 ثم عدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى جئت اعلى عشا فزاعى عندهم جلا فزاعى بعيني وجعلت  
 باذنه ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما باربه وشهد عليه فزاعى والذين يرون انهم لم يسمعوا الا انهم



خلو من ذکره فان  
 الزوج والکذب نفس واحدة  
 القاضی لا یزوجه بحوب  
 التحمد علیه وحمل الیه ان  
 یتزوجها و هذا عندهما  
 لانه لما حد لم یستأهل  
 للعان فارتفع حکم النکاح  
 وهو التحريم و کذا ان  
 قد ف غیرها عند به لما  
 بینا و کذا ان ثبت تحقت  
 لا تنفک اهلیه للعان  
 من جانبها و اذا فخر فامرت  
 وهي صغيرة او مجنونة فلو  
 لعان بینهما لانه لا یحد  
 فلو فخر لو کان احبها فکذا  
 یلوه عن الزوجه لقیامه مقلمه  
 و کذا اذا کل الزوج صغيرا او مجنونا  
 لعدم اهلیه الشهادة و قد  
 لا یزوجه لانه یعلق به للعان لانه  
 یعلق بالصبر کما فی القذف  
 وفيه خلافه لا یعلق به لانه  
 لا یزوجه عن الشهادة و لم یحد  
 من ذری جهما

اوله نکاح عن التعزیر فی الذم من ثمره و تعزیر فی العان فی الولد کما لو مات الولد فانه یفرق بینهما للعان ولا یفرق فی النسب عنه  
 فلو بد من ذکره من ای من ذکره فی الولد لا یزوجه لانه لو مات الولد فانه یفرق بینهما للعان ولا یفرق فی النسب عنه  
 العان ولا یفرق فی الولد فان عاد الزوج فاکذب نفسه شیء یزوجه للعان هم هذه القاضی لا یزوجه بحوب  
 قد فخر من ذریه البسوط و لا یزوجه لانه یعلق به ما یأید بعد القذف اما لو کذب نفسه بعد البینونة لا یجب الحد ولا للعان لان البینونة  
 بالعان لا یفرق و لا یتانی و کذا بعد البینونة و لا یزوجه لانه قد فخر کان یوجب للعان و القذف الواحد لا یوجب الحد  
 هم و حل له ان یتزوجها قال الاکل هذا کما فی القول و هو غلط اذ کذب نفسه عنه یزوجه ان یقال ذکر من کذب نفسه  
 و نقل من لفظ القدری هم و هذا عندنا من ای جواز حل الزوج بعد العان و التکذیب و الحد عندنا یمنع و هو من لانه  
 لم یبق الالعان فارتفع حکم النکاح و شیء ای نفع العان بکماله یزوجه هم و هو التزویج کما ارتفع للعان هم و کذا کذب شیء  
 یحل نکاح من ان قد فخر من ای غیره اذ بعد تعزیر القاضی هم غیره شیء ای بسبب قد فخره لما بینا شیء یرید  
 قوله لا یزوجه لانه یعلق به ما یأید بعد القذف اما لو کذب نفسه بعد البینونة لا یجب الحد ولا للعان لان البینونة  
 فان قبل ما یزوجه للعان بینا علم منها زوجان علی مقصد الاحصان و الحد و الرجل اذ انما یزوجه ما یزوجه من جانبها  
 کان قوله فخرت منها و حیث یزوجه لانه یعلق به ما یأید بعد القذف اما لو کذب نفسه بعد البینونة لا یجب الحد ولا للعان لان البینونة  
 الزوج قبل ان یزوجه لانه یعلق به ما یأید بعد القذف اما لو کذب نفسه بعد البینونة لا یجب الحد ولا للعان لان البینونة  
 ان یزوجه لانه یعلق به ما یأید بعد القذف اما لو کذب نفسه بعد البینونة لا یجب الحد ولا للعان لان البینونة  
 فلو العان بینا لانه لا یزوجه لانه یعلق به ما یأید بعد القذف اما لو کذب نفسه بعد البینونة لا یجب الحد ولا للعان لان البینونة  
 الالعان من الزوج لقیامه مقامه شیء ای یقیم العان مقامه بعد القذف هم و کذا شیء للعان هم اذ کان الزوج  
 صغيرا او مجنونا و عدم اهلیه الشهادة و قد فخر من ای غیره اذ بعد تعزیر القاضی هم غیره شیء ای بسبب قد فخره لما بینا شیء یرید  
 فی النکاح و قد فخر من ای غیره اذ بعد تعزیر القاضی هم غیره شیء ای بسبب قد فخره لما بینا شیء یرید  
 و بینهما سمود و العان و لا یسبل فاذ فانی الحال لان فعلها لا یوصف بالزنا بخلان قوله زنی و انت ذمیرة او من ذریه  
 اربعین سنة و عمره ثمانون سنة حیث یزوجه لانه یعلق به ما یأید بعد القذف اما لو کذب نفسه بعد البینونة لا یجب الحد ولا للعان لان البینونة  
 للعان هم یتعلق به ما یأید بعد القذف اما لو کذب نفسه بعد البینونة لا یجب الحد ولا للعان لان البینونة  
 شیء فانه یقول یصح قد فخره و ما لانه لان اشارة الاخرس کبارة انما یطلق هم و هذا شیء ای اشارة الاخرس هم لانه  
 شیء ای کان قد فخر من ای غیره اذ بعد تعزیر القاضی هم غیره شیء ای بسبب قد فخره لما بینا شیء یرید

و



يا شبيهة وكذا اذا كانت المرأة خرسا لا يجزي العلمان منها وما اذا قال الزوج ليس حلك بنى فلما علمان شى اى ولا يجزى العلمان  
 ولا العلم به وهذا شى اى عدم وجه العلمان من قول ابى بن ميفة وزفرش وبه قال احمد والشافعي وهو قول ابن الصغرى  
 والشعبي والقنبري وابن ابى ليلى هم لانه لا يتيقن ببقاء من شى على كونه رجلا من علم به من فاذناش فلا يكون رجلا  
 العلمان هم وقال ابو يوسف ومحمد العلمان بحجب بنى الخ لى اذا جارت به لاقبل من سنة شى وبه قال الاكثرون  
 واحمد والشافعي او لا وعين ابى يوسف طامع فى الخ لى انما يقوله او اجارت به لاقبل من سنة شى لانه اذا جارت به  
 الاكثرون من سنة شى لانه لا يتيقن بوجه دخل عند القذف هم وهو معنى ما ذكر فى الاصل شى اى قبيده  
 بمعنى الولد لاقبل من سنة شى لانه لا يتيقن بوجه الله تعالى فى الاصل هم الا يتيقن بقاء من لم يزل عنه شى اى من فاذناش  
 هم فيحقق القذف شى فمذا فنفية بعد الولادة سواء ولما ثبت حكم الارث والوصية اذا ولدت لاقبل من سنة  
 اشبه بتيقن وجودهم فلما اذا لم يكن قذفنا فى الحال شى هذا جواب من جهة ابى ميفة بمعنى اذا لم يكن قول ليس حلك بنى  
 قذفنا فى الحال لا احتمال هم بغيره كالحمل بالشرط كانه قال ان كان كذب لم يمس معنى والقذف لا يصح تعليقه بالشرط شى  
 فبطل وجود الشرط ولا ممانعة الى البقاء كونه الى وجود الشرط لعدم الحاجة الى السجباب الحمد لان الحمد واليمين الى درهما  
 الى انبائها بخلاف الارث والوصية فاسما يتوقفان الى انفصال الولد ولا يتوقف القذف وقيل ان طلال بن ابيته  
 قذف امرأته بنى لى وقيل لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى ما جيب بالما لا نسلم انه قذف امرأته بنى لى نعم انه قذفنا  
 موى حامل وذلك لا يدل على قذفنا بنى لى لان الحديث قال اذا راسى امنا رجلا على امرأته فذلك يدل على ان كان قذفنا  
 بصرى الزنا لا بنى لى ولهم هم واذا قال لما زنت وقذفنا لى من الزنا ما عانا بوجه القذف حيث ذكر الزنا لم يعلم نفع القاضى  
 لى وقال الشافعي مفيه لانه عليه السلام نفى الولد عن طلال وقذفنا ما لا شى وقد ذكرنا عن قريب حديث طلال  
 بن ابيته بما هم ولما ان الاحكام لا يترتب عليه شى اى على لى معنى ان نفى الولد لم يكن الاحكام ولا الاحكام لا تترتب  
 عليه هم الا بعد الولادة فكيف لا احتمال قبله شى اى قبل انفصال الولد او قبل حصول الولد فان قيل بل يترتب عليه  
 قبل الولادة كما هو واجب والميراث والوصية به وجيب بان العلمان فى حق الزوج بمنزلة الحمد فلا قيام به شبهة  
 بخلاف الرد والعيب لا يثبت مع شبهة والارث والوصية يتوقفان على انفصاله ولا يفرق فى الحال وما صل الجواب  
 ان قوله الاحكام لا يثبت يراى به بعضا ونفى الولد منها لا يلزم اقامته الحمد مع قيام شبهة هم والحد شى اى بنى  
 لى هم محمول على ما شى اى ان ابى بنى صلى الله عليه وسلم عرف قيام لى بطريق الوصى دليل ان فى الحديث  
 ان جارت به بسبب الحديث الى اخره كما ذكرناه وشى ذلك لا يعرف الا بطريق الوصى ومن اصحابنا من قال

واذا قال الزوج ليس حلك بنى فلما علمان شى اى ولا يجزى العلمان  
 فلو علمان وهذا قول ابى بن ميفة  
 وزفرش ولا يتيقن ببقاء من شى على كونه رجلا من علم به من فاذناش فلا يكون رجلا  
 العلمان هم وقال ابو يوسف ومحمد العلمان بحجب بنى الخ لى اذا جارت به لاقبل من سنة شى وبه قال الاكثرون  
 واحمد والشافعي او لا وعين ابى يوسف طامع فى الخ لى انما يقوله او اجارت به لاقبل من سنة شى لانه اذا جارت به  
 الاكثرون من سنة شى لانه لا يتيقن بوجه دخل عند القذف هم وهو معنى ما ذكر فى الاصل شى اى قبيده  
 بمعنى الولد لاقبل من سنة شى لانه لا يتيقن بوجه الله تعالى فى الاصل هم الا يتيقن بقاء من لم يزل عنه شى اى من فاذناش  
 هم فيحقق القذف شى فمذا فنفية بعد الولادة سواء ولما ثبت حكم الارث والوصية اذا ولدت لاقبل من سنة  
 اشبه بتيقن وجودهم فلما اذا لم يكن قذفنا فى الحال شى هذا جواب من جهة ابى ميفة بمعنى اذا لم يكن قول ليس حلك بنى  
 قذفنا فى الحال لا احتمال هم بغيره كالحمل بالشرط كانه قال ان كان كذب لم يمس معنى والقذف لا يصح تعليقه بالشرط شى  
 قال ان كل بلى حمل فليس معنى  
 والى ذلك لا يصح تعليقه بالشرط  
 فلن قال لى زنت وهذا  
 لى من الزنا لا ينعى الجرح  
 القذف حيث ذكر الزنا لى  
 ولم ينفى القاضى لى وقال  
 الشافعي مفيه لانه عليه  
 السلام نفى الولد عن طلال وقد  
 قذفنا حامله ولما ان الاحكام  
 لا تترتب عليه الا بعد الولادة فكيف  
 لا احتمال قبله والحد شى اى بنى  
 لى هم محمول على ما شى اى ان ابى بنى صلى الله عليه وسلم عرف قيام لى بطريق الوصى دليل ان فى الحديث  
 ان جارت به بسبب الحديث الى اخره كما ذكرناه وشى ذلك لا يعرف الا بطريق الوصى ومن اصحابنا من قال

بطريق الوصى



الحمل إلى حصة يجعل كالمات ولدت لان هذا النفي في مقدار ما يقبل التسمية على اسلماني مقدار مدة النفاس بعد القدر ولم لان  
النسب لما يترجم بالبعد العلم فصار حاله القدر ومكانه الولادة هم قال ش اي القدر وري هم واذا ولدت ولدت  
في بطن واحد ونفي الاول واخرت بالثاني ثبت نسبها من هذا اذا ولدت لائل من ستة اشهر هم لانها ش اي  
لان الولدين هم تو امان خلقا من ماد واحد ش التوام يقال لكل واحد هو الاسم لانه تحت كل واحد واحد وجميع  
تو واحد هو اسم جمع وليس صحيح حقيقة هم واحد الزوج لانه الكذب لنفسه بدعوى الثاني ولو اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت  
نسبها لما ذكرنا ش اي كذب نفسه هم ولا عن لانه قاذف بنفي الثاني ولم يرت عيش اي عن النفي هم والاقرا بغيره  
سابق ش هذا جواب عما يقال بنفي ان يحد لانه الكذب لنفسه بعد القذف لان الاقرار الاول يثبت النسب بان بعد  
الثاني فغيره قيام الاقرار بعد القذف بالبدء الاقرار ولو وجد الاقرار بعد النفي ثبت الاكاذب فيجب الى فكله اذا جاب  
بقوله والاقرار بالغيره سابق هم على القذف ش حقيقة والاعتبار بالحقيقة هم فصار كما اذا قال هي حقيقة ثم قال هي  
زانية وفي ذلك التلاعن ش اي واجب هم كما اذا ش اي كما ذكرنا لكم في المحيط والميسر فلو اننا جازمنا  
احدهما وقتل الزناه ونفي منه الكفر لايحجب اللعان عند بل يوسف ويحب عند محمد ولو ولدت احدهما ميتا فقاما بها لاوليها  
ولزمه الولدان ولو ولدت ولدا ونفاه ولا عن ثم ولدت اثنى هم لزناه وفي النوا من الى حقيقته رواه الحسن بن عرفة  
جاءت بثلاثة او لا وفي بطن نفي الثاني واقرار بالاول والثالث لا عن درهم نحوه ونفي الاول والثالث واقرار بالثاني  
يحد وهم نحوه وفي النفي التوام ان يكون ميتا اقل من اثنى وشك عن الك و اذا ولدت فتك لم يكن له نفيه بعد ذلك هو  
قول الثاني وقال ابن قدامة وما ذكره ابو سيفه بطل بخيار الر وبالعيب يعني ان يبطل بالسكوت ونفاه عن خطه وذلك  
مذهب الناقل وبطل مذهب الجمهور فانه لا يبطل بالسكوت ولو اتى به فاس على ما يترجم وكذا ان قال حسن جزا او بارك  
اشبه فيك او رزقك الله شك لزمه الولد وكذا عندنا عند الشافعي لا يلزمه وكل موضع لزمه الولد لا يكون له نفيه بعد ذلك  
عند الايمه الاربعه واصحابهم وبقول ليس هذا هو الذي اوليس ولدي ولم يذكرنا فاحلصه ولا لعان وكذا لو قال اكبريت  
على الزنا لحد ولا لعان وفي المحيط ونفي ولد زوجته وفي اللعان لا ينفى وان كانت كاتبة او ام ولد ثم اعترفت بولدها  
ثم قسمت لامر نفيه ولو ولدت بعد اللعان الى ستين لزمه الولد وان لم يكن عليها عا يترجم بايمه وبين ستة  
اشهر لانه مطلق بكم ولو لا عنهما بول ثم ولدت الى ستين لزمه لانما معتدة ويقبل شهادته عليها بالزنا فاس ثلثه وفيه  
خلاف الايمه الثمانية ولو قدما ثم شهد مع الثمانية بالزنا لا يقبل لانه سقط عنه اللعان الواجب عليه ولو شهد ثلثه  
فغيره دل خلاصه ولا لعان ولا على المشهور قذف امرأة رجل بالزنا فقال الزوج صدقت لم يكن على الزوج الصدق حد

قال

ولدين

تبع الاول

بالثاني

لو جازمنا

خلقنا

وهذا

الكذب

بدعوى

وان اعترف

ونفي الثاني

نسبها

عن كاذب

بنفي الثاني

والاقرار

على القذف

فصار كما اذا

انها عفيفة

قال هي زانية

في خلاف

عن كذا

واللعان الا ان يقول محقة هي كما قلت فيكون قاذوا ولو بين الذي رابا به وطلب الرجل حدا اعتقد بحد لعنه او قال  
 الشافعي واماك لا يسجد في الروضة نيت قبل تفرق القاضي بعد التسلم من ليقطط اللعان عنه في حقيقته وصل له وعليه ما ولو اقام  
 الرجل البيعة على صفة سقط عنه اللعان وحده وهو قول الظاهرية وقال مالك بلا من وقال الشافعي بلا من من كان معها ولو  
 هو الا لا لعان في البابين الا في العدة ولا في غيره لعنه او يسجد وبه قال الشافعي وحميد واماك والشافعي واهل الحجاز واهل  
 العراق بعد اللعان يجب له نصف العدة بقاؤه عن زنا وبه قال مالك وسعيد بن جبير وقتادة ولسن قال حاد بن ابي سليمان شيخ  
 ابي حنيفة يجب له المهر الكامل قال الزهري لا صداق لها وقلنا المتفرق بينهما طلاق قبل الدخول فيجب نصف المهر فروع اخرى  
 في البسوط لو مات ولده المأخوذة عن مال فادعى المأخوذة لا يثبت نسب ولا يفرط المدون ان ترك ابنا وبنات يثبت نسب من الاب  
 وورثة الاب لو كان الولد ايسر فشاركه ولو لم يشاركه بنفسه يثبت عنه في حقيقته فلا لها وقيل الخلاف على العكس في جوارح  
 الفقهاء الشافعيان اونا بعد ما عدل القاضي باللعان وفي المال يعني بخلاف ما لو عيا او فسقا او ارتد اجمعت بلا من بينهما ولو  
 الحر ايشبه بغيره فاحك فاسد ليقطط احصاها فانا لا يبي يوسف ثم خرج وقال هو يلحق بالوطى الملال في ثبوت النسب وجوز للعدة  
 وللعان في النكاح الفاسد ولا في الوطى يشبهه عن زنا وقال الشافعي وحميد يجب اللعان منهما اذا كان في الولد وعنه ابي يوسف  
 فيه الحد واللعان لا لانهما بالنكاح الصحيح ولو قد فاما نكاحا سقط اللعان ولا يجب له وكذا التزويج بعد ذلك لا يقطع  
 الا بعد وبه قال الشافعي واماك احمد واقر به بعد الاستبراء في تزويجها انه لا لعان في النكاح الفاسد بغيره ولو لم اعان الا ثبت  
 التحريم المودعي في وجهه عند النكاح وقذف الباتية واما فاما الى حال قيام النكاح وبينها ولدي ينفية بلا من والاحد ولا لعان  
 عند الشنا فعه واماك وعندنا يجب ولا لعان وهو قول عطاء وهو قول عطاء وهو قول عطاء وهو قول عطاء وهو قول عطاء  
 النبي وهو قول ابن عباس يعني الله تعالى عنه ولو قد فمطلقة الرجعية بلا من وبه قال الثوري والزهري وقتادة واماك  
 والشافعي وحميد واسحاق وابو حميد والظاهرية وهو قول ابن عمر وجابر بن زيد وقال ابن عباس ولا لعان وفي جوارح  
 الفقه قال قد نكح بعد ان تزوجك او تزيت قبل ان تزوجك فهو قاذو في المال بلا من وقال الشافعي واماك وحميد  
 ولو قد فاما نكحت او طيلت حرما لا لعان عنه زنا وبه قال الشافعي ولو قد فارق القاضي بعد التسلم فاما نكح فانه لا ينفق  
 عندها وعنده زفر وبقية الايسة لا ينفق ولو بداء بلعان المرأة فقد اخطا ولا يجب اعادته وبه قال مالك وقال الشافعي وحميد  
 يجب اعادته ويسقط اللعان بردهما ولو سلمت بعد الا بعد في الذخيرة قد فاما نكح في ولد فاعلم تملكا حتى قد فاما يعني بالولد  
 فخر الا من يثبت نسب الولد والله ينفق بعد ذلك لان حد قاذو حكم كذب

باب  
 العنين  
 وغيره

باب العنين وغيره اي هذا باب في بيان احكام العنين ولما ذكر احكام الاستحالة المتعلقة بالنكاح والطلاق شريحا



ويجوز ان يكون الاستعمال على وجهين احدهما ان يكون  
 من مصادره معرفة لذاته  
 وقد رتبها بالسنه في كتابها  
 على الفصول الاربعة فكذا  
 مضت المذاهب ولو حصل  
 انهما يتبين ان العجز يافى  
 اصلية ففانك الاسك  
 بالمشهد وجببت التسريح  
 بكلا حاصل فاذا انتمدنا  
 القاضى مناه ففرق بينهما  
 ولا بد من طلبة كان التفرقة  
 حقا ولو كان الفرقه تطبيقه  
 باثباته ان فعل القاضى  
 اضيق من فعل الزوج فكانه  
 طلقها بنفسه على ان لا يقع  
 فحول الى الشاغل لا يفسد الفهم  
 عند ما دام مقصوده كان  
 المقصود وهو فعل الظاهر  
 لا يحصل الا بها لا ينفك  
 باثباته تقوم معلقة بل على وجه  
 وله كمال هو هان كل حال  
 بها فكل خلقه الغيب محيطة

ان الوعى يحصل ان يكون الاستعمال على وجهين احدهما ان يكون  
 من مصادره معرفة لذاته  
 وقد رتبها بالسنه في كتابها  
 على الفصول الاربعة فكذا  
 مضت المذاهب ولو حصل  
 انهما يتبين ان العجز يافى  
 اصلية ففانك الاسك  
 بالمشهد وجببت التسريح  
 بكلا حاصل فاذا انتمدنا  
 القاضى مناه ففرق بينهما  
 ولا بد من طلبة كان التفرقة  
 حقا ولو كان الفرقه تطبيقه  
 باثباته ان فعل القاضى  
 اضيق من فعل الزوج فكانه  
 طلقها بنفسه على ان لا يقع  
 فحول الى الشاغل لا يفسد الفهم  
 عند ما دام مقصوده كان  
 المقصود وهو فعل الظاهر  
 لا يحصل الا بها لا ينفك  
 باثباته تقوم معلقة بل على وجه  
 وله كمال هو هان كل حال  
 بها فكل خلقه الغيب محيطة

لا يفسخ عندهم وجوب العدة في الاصل نعم لا يفسخ من قبل شئ يعني في باب المهر هم يباشرون اي تأجيل العتدين  
 سنة واثني عشر بعد استنادهم اذا اذ الزوج انه لم يعجل الباش يعني كان قد سها في الاول هم ولو اختلف الزوج ولا توفى  
 الوصول الباش فقال الزوج وصلت وقال المرأة لم يعجل لي هم وان كانت شئ اي المراهق هم ثيبا فاقول قوله  
 سمعته لانه يكثر استحقاق حق الفقرة والاصل هو السلامة في الجملة شئ اي سلامة الا ان في اصل الفقرة وقال غيره ان يولي  
 يولي القول قولها هم نعم ان حلف بطل ضمانه فلا يملك شئ من البين هم يوكل سنة وان كانت  
 بكرة فاطرها النساء فان قلن اني كرا بطل سنته شئ الطهر كذبه هم وان قلن هي ثيب يخلف الزوج فان حلف لاقول لها  
 وان نكل يوكل سنته شئ بعد ذلك الوادة في الفقرة في الاثنان او في الباطل او في الاستسجاني فبطل ثم  
 كيف يعرف انك لا توفى في هذا من غير سنة من بقاء الزوج فان دخلت بلا عتق في ثيب والا فبكره قيل ان الكون بها  
 ان يقول على الجوار فبكره والا فبكره في شرح الطحاوي اذا وقع الشك للنساء في امر البعل ذلك وعن احمد في التيسير قال  
 اخرج المني فان خربه وقال ليس بمني يتحقق النكاح فان تصادقا على اني يخرج من عنقه لانه الغالب عدم خروج مني البكر  
 هم وان كان محبوبا شئ اي وان كان الزوج محبوبا وهو الذي استوصل ذكره وضعيتا من الحب هو القطع هم فرق ثيبا  
 في الحال ان طلبت المرأة لانه لا يابى في التأجيل شئ لانه لا يري منه الوصول هم وانفص شئ من خصية بغير قصد  
 محمد ودا اذا سلمت خصيته واطع خصيانا وضعيتهم يوكل كرا بول العتدين لان طهره فخرج شئ فان حكمه كالمعتدين هم  
 ولو بول العتدين سنة وقال قد جاءتهما وكرت نظر اليها النساء فان قلن هي بكر غيرت شئ اي يخرج القاضى بدون عتدها  
 فلو انشأت الفقرة فرق القاضى فيها كذا ذكر محمد في الاصل وفي المتنق لو انشأت نفسها بانت سنة على هذه الرواية لا يجزى  
 ان قضاء القاضى لوفى الفقرة لان ثيبا ومن شئ اي شاة او نساء هم تأيدت شئ اي تقوت هم بموعد شئ  
 على وزن اسم الفاعل هم وهي البكارة شئ اي المودة وثيبا ومن هي البكارة اذا البكارة هي الاصل هم وان قلن  
 هي ثيب حلف الزوج فان نكل شئ اي عن البين هم غيرت ثيبا بانكول شئ اي لا يذرعوى المرأة نكول الزوج  
 فان انشأت الزوج او قامت من مجلسها او اقامها او ان القاضى او قام القاضي قبل ان تنكح ثيبا بطل خياره لان ثيبا بطل  
 تخيير الزوج امره وذلك هو بطل المجلس فذا انشأه فان انشأت نفسها في المجلس يوم الزوج بالتفريق فان لم يفرق القاضى  
 هم وان حلف بالخير شئ بطلان عتدهم وان كانت ثيبا في الاصل فاقول قوله سمعته وقد ذكرناه فيما مضى شئ  
 وهو قوله فاقول قوله سمعته لانه يكثر استحقاق حق الفقرة والاصل هو السلامة في الجملة هم فان انشأت زوجها لم يكن لها  
 بعد ذلك الخيار لانها ضمنت بطلان عتدها في التأجيل بعد سنة ثيبا ومن شئ طلق محمد في الاصل ولم يقيد بالقرينة

وتجب العدة لما بدأ من قبل  
 هذا اذا اقر الزوج انه لم يعجل  
 اليها ولو اختلف الزوج ولا توفى  
 في الوصول اليها فان كانت ثيبا  
 فاقول قوله سمعته لانه يكثر  
 استحقاق حق الفقرة والاصل  
 هو السلامة في الجملة هم  
 ان حلف بطل ضمانه  
 وان نكل يوكل سنته  
 وان كانت بكرة فاطرها  
 النساء فان قلن اني كرا بطل  
 سنته لاقول لها  
 ثيب يخلف الزوج فان  
 حلف لاقول لها وان نكل  
 حلف سنة وان كان محبوبا  
 فبطل ثيبا  
 في التأجيل المني فان خربه  
 وقال ليس بمني يتحقق  
 النكاح فان تصادقا على اني  
 يخرج من عنقه لانه الغالب  
 عدم خروج مني البكر  
 فان حكمه كالمعتدين هم  
 ولو بول العتدين سنة  
 وقال قد جاءتهما وكرت  
 نظر اليها النساء فان قلن  
 هي بكر غيرت شئ اي يخرج  
 القاضى بدون عتدها  
 فلو انشأت الفقرة فرق  
 القاضى فيها كذا ذكر محمد  
 في الاصل وفي المتنق لو  
 انشأت نفسها بانت سنة على  
 هذه الرواية لا يجزى  
 ان قضاء القاضى لوفى  
 الفقرة لان ثيبا ومن شئ  
 اي شاة او نساء هم تأيدت  
 شئ اي تقوت هم بموعد شئ  
 على وزن اسم الفاعل هم  
 وهي البكارة شئ اي المودة  
 وثيبا ومن هي البكارة اذا  
 البكارة هي الاصل هم وان  
 قلن هي ثيب حلف الزوج  
 فان نكل شئ اي عن البين  
 هم غيرت ثيبا بانكول  
 شئ اي لا يذرعوى المرأة  
 نكول الزوج  
 فان انشأت الزوج او قامت  
 من مجلسها او اقامها او  
 ان القاضى او قام القاضي  
 قبل ان تنكح ثيبا بطل  
 خياره لان ثيبا بطل  
 تخيير الزوج امره وذلك  
 هو بطل المجلس فذا انشأه  
 فان انشأت نفسها في  
 المجلس يوم الزوج  
 بالتفريق فان لم يفرق  
 القاضى هم وان حلف  
 بالخير شئ بطلان عتدهم  
 وان كانت ثيبا في الاصل  
 فاقول قوله سمعته وقد  
 ذكرناه فيما مضى شئ  
 وهو قوله فاقول قوله  
 سمعته لانه يكثر  
 استحقاق حق الفقرة  
 والاصل هو السلامة في  
 الجملة هم فان انشأت  
 زوجها لم يكن لها  
 بعد ذلك الخيار لانها  
 ضمنت بطلان عتدها في  
 التأجيل بعد سنة ثيبا  
 ومن شئ طلق محمد في  
 الاصل ولم يقيد بالقرينة

وتحتسب  
بأيام  
الحبس  
وهشهر  
وهضاد  
لوجود ذلك  
في السنة  
ولا تحتسب  
بمرضه وممر  
ضها لان  
السنة قد  
تخلو عنه  
واذا كان  
بالزوجه  
عيب خلو  
خبر الزوج  
وقال لا تطلق  
يرد بالعيب  
الخمسة  
وهي الجذام  
والبرص  
والجنون  
والزرق  
والقترن  
لا يحكم

والأباحتسب في طرح الظاهر في رواية روى الحسن بن زياد عن أبي عبيدة أنه لم يبرئ  
تسميته وهي تزيد على القوية بإيام وذهب شري في شئ الكافي إلى رواية الحسن انخذابا لا يحيط وقال أبو جعفر في فتاوى  
الحنين لم يجل سنته قرية لا شمسية وهو الصحيح لان المنطوق هو السنة والسنة تعرف إلى القرية مطلقا وهي أقل من التسمية  
بأيام عشر يوما وذكر الملو في التسمية ثلثة أشهر وستون يوما وربع يوم وجزء من ليلة وخمسين جزءا من اليوم والقوية لا تأثم  
يوم واربعا وخمسون يوما وتحتسب شئ أي المدة هم أيام الحيف وشهر رمضان شئ يعني لا يعوض عن أيام الحيف  
وشهر رمضان الواقعة في مدة التاجيل وذلك لان الصابة رضي الله تعالى عنهم قد روادرة التاجيل سنة ولم يستثنها  
أيام الحيف وشهر رمضان من علم ان السنة لا تحلوا عنها وجود ذلك في السنة شئ أي لوجود ما ذكر من أيام الحيف  
وشهر رمضان في السنة هم ولا تحتسب بمرضه ومضها شئ أي لا تحتسب المدة بسبب مرضه ومضها هم لان السنة لا تحلوا  
عنه شئ أي المرض يعني لا يكون زمان المرض محسوبا في مدة التاجيل قليلا كان المرض أو كثيرا بل يعوض ذلك من أيام  
آخر وعن أبي يوسف إذا مرض أحد هادما لا يستطيع البلاع معه فإن كان أقل من نصف شهر احتسب عليه وإن كان أكثر لم تحتسب  
عليه وفي البدائع روى ابن سماعة عن أبي يوسف ان صح في السنة يوما أو يومين احتسب عليه وفي رواية عثمان ما فوق  
الشهر كثره لا تحتسب في رواية عنه ان مدة الكثرة السنة وفي رواية عنه أكثر السنة وعن محمد لومض في السنة لم يجل مقدار مرضه عليه  
الفتوى وعن أبي يوسف لو حبت أو هربت أو نابت لا تحتسب على الزوج لانه من جهتها ولو حوج هو أو غاب احتسب عليه ولو  
وتنقذ من الجحى إلى الجحى لم تحتسب عليه مدة الحبس وكذا الوعدة القامى بعده ولم يحفه وإن لم تنقذ وكان في السجن مريض  
خلوة احتسب عليه وإن لم يكن ويضمنه لم تحتسب قال محمد إن كان محبوا لم يجل بعد إقراره ولو رافقه وهو مظان فترتبه المدة  
من حين المرافقة إن كان قادرا على الاعتاق وإن كان عاجزا عنه أصلا شهر من عدم القدرة على الجلاء فيها ولو ظاهرا لم يجل  
لا يفتت اليه ولم يزد على المدة هم وإذا كان بالزوجه عيب شئ أي عيب كان هم فلا خيار للزوج شئ وبه قال علماء  
والنخعي وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابة وابن أبي ليلى والداؤد الأعمى والثوري وأبو سليمان الخطابي وداؤد الظاهري وفي السبط  
وهو مذموب على وابن سعد وهم وقال الشافعي يرد بالعيب خمسة وهو الخبث شئ وهو علة روية تحدث من انتشار المرأة  
السوداء هم والبرص شئ وهو بياض يظهر في البدن ويكون في بعض الأعضاء دون بعض وربما يكون في سائر الأعضاء  
حتى يكون ظاهر البدن كالأبيض وسببه سوء فراج العضو إلى البرودة وغلبة البلغم والجنون شئ وهو زوال العقل هم  
والزرق شئ وهو سوء من قولك امرأة زرقا بنية الزرق لا ينفطع هو جاعلان لا يكون لنا عيب سوى البلال هم والقترن  
شئ يسكون الراد وهو لثمة من ملوك الذكر في الفرج من غلظ أو غيرهم لانها شئ أي لان هذه العيوب



هم متنع الاستيفاء حاشى اى من حيث ائسن فى القرن والرتق هم او طباش اى اوسن حيث الطبع فى الجذام  
والبرص والجبن لان الطباع السليمة تنقر من جماع هو لا ووربايسرى الى الاودام والطبع موير بالشرع ش اى  
يسخ الاستيفاء من حيث الطبع وقد ايد بالشعر حيث ورد فيه الامتناع منه انما رايه لقولهم قال عايى السلام فرمن الجذوم  
فراى من الاسد ش هذا الحديث اخره البخارى تعليقا عن سعيد بن مساعن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال  
رسول الله لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر وفرمن المجذوم فزارك من الاسد ومن الاسد وقال الكاكى ناقل عن  
ابن خرم هذا الحديث غير صحيح لانه لا يجب على احد ان يفر من المجذوم ويجوز الجلوس عنده ونياب على ترفيفه وغدوة له  
بمعامله ولهذا الوجدت ذلك بعد سنين لا يفسح النكاح فان قلت استدل الشافعى ايضا بان النبى صلى الله عليه وسلم  
تزوج امرأة من بنى ريا فبنته فوجدت تحتها ياضا فردا وقال لمستم على قلت اجاب الاتراى عن هذا بان المراد من رو  
النبى صلى الله عليه وسلم هو الرد بالطلاق وقال الكاكى هو رواية جميل بن زيد عن بن كعب بن عجرة وهو متر وكى زيد  
مجهول لا يعلم لكعب بن عجرة ولد اسمع زيد فان قيل روى عن عمر بنى الله تعالى عنه الرد بالجنون والجدام والبرص قال  
الكاكى يده رواية لمكة وبن طلق عبد الله بن حبيب وهو مالك وقال الاتراى منعه الرد بالطلاق هم ولنا ان فدت  
الاستيفاء اصلا لموت لا يوجب الفسخ وقتل المبهذ العيوب اولى ش اى فوت الاستيفاء بالكلية بموت احد الزوجين  
لا يوجب الفسخ حتى لا يقطع شى من المهر قوله فانتال اى فانتلال الاستيفاء بهذه العيوب المذكورة اولى ان لا يوجب الفسخ  
لان الاستيفاء ههنا يتاقي ومقصود النسل يحصل غير انه يوجب نفقة جبرية وهذا لا يوجب الرد كالنحو والقرع الفاضل  
فيما قاله المصنف منع لان النكاح يتوقف بجماعهما وهذا ش اى كون هذه العيوب لا توجب الفسخ هم لان الاستيفاء  
ش اى الوطى هم من الثمرات ش اى ثمرات النكاح وقوات الثمرة لا يؤثر فى عقد النكاح الاتراى انه لو لم يستوف  
بغيره ودفرو قرح فانتست لم يكن ايق الفسخ فيهم والمستحق للمكمن ش اى المستحق بالعقد هو المكمن من الوطى هم وهو  
ش اى المكمن من الوطى هم حاصل ش فى جميع الصور واما فى الجذام والبرص والجنون فظاهر واما فى الرتق والقرع  
فما فتق واشتق ولا يرفق لعدم الكفاية فيا البلوغ لان ذلك فسخ قبل تمام العقد وذلك امتنع من تمام العقد وكان  
الفسخ بخيار العاقبة لان ذلك امتنع من ازوياد الملك عليها قبل التمام والنكاح لا يحيل الفسخ بعد تامة الاتراى ان  
بالاقالة فلان الفسخ بهذه العيوب كما لا يفسخ العيوب بالاختيار الزانية والزوج والفردهى واشل قال ابن خرم فى المعلى المالكى  
وانما فيمنع فسخ خصم الرد بالعيوب المذكورة فبطل قيا سهم بالبيع فكيف يشبه بالنكاح البيع وليس خلافا فانه نقل ملك الثمرة  
والانقل فى النكاح والنكاح بيع من غير ذكر بدل والبيع لا يفسخ وقالوا لا يفسخ بجماع يرسا ولا بجمعة منه ولا يقدر

منهم الاستيفاء  
حاشى طبة  
والطبع  
موت بالشرع  
قال عليه  
السلام  
من الجذوم  
فزارك من  
الاسد  
ان قوله  
الاستيفاء  
اصلا  
لموت لا يوجب  
الفسخ فاختله  
له بهذا القيد  
اولى وهذا  
لان الاستيفاء  
من الثمرات  
والمتحقق هو  
المكمن  
وهو  
حاصل

ولا كان بالزوج  
او يوصى او يجلد  
خيار له فليس  
او حنفية في بطلان  
وقال محمد لا يلزم  
دفع الضرر عنها كما  
في الحب والعنة  
مخلوف بطلان  
متكس من دفع الضرر  
بالطهارة ولها ان لا  
من عدم الخيار لما فيه  
من البطلان حتى الزوجه  
انما ينبت  
في الحب والعنة  
لانها مخلوق بها  
لمقصود المصلحة  
لانها هذه العينة  
غير محذرة بخاصة  
ولانها علمها بغيرها  
**باب العدة**  
واذا اطلق الرجل امرأته  
طلاقاً باتناً وجهاً

على جماع الرقود او انما يزوجها للموطى فتناسيط النفس على الجماع ليس بشرط فان كان الجموعه انما البطلان المصاعدا  
اي سنة او مرتين بالزوج السل لا يرد منه عند الاطباء يجوز هذا اما الاشكاف من الصلوات لم امر الله تعالى به وهو الاسكاف  
بالمعروف او تسريحاً بامان ولم يات لمن صحيح فيما لا يتوقف عنده هم واذا كان بالزوج بر من او جنون او جنون فلا خيار لما  
عنه بل في حنفية وفي بولس وقال محمد لما خيارش وبه قال الشافعي والملك وحماد وفضل الله عننا كما في الحب والعنة ش  
اي مكان لما الخيار في الحب العنة فخير من دفع الضرر عنها حيث لا طريق لها سواء بمخلوف بطلان ش اي جانب الزوج  
هم لانه لا يمكن من دفع الضرر بالطلاق ش لان بالطلاق يندفع الضرر عنه هم كما في الحب العنة في بطلان ش اي الجانب  
الخيار هم لما فيه من البطلان حق الزوج ش برفع النكاح هم وانما ثبت الخيار في الحب والعنة لانها بمخلوف المقصود  
له النكاح ش اي المقصود الذي شرع النكاح لاجله وذلك المقصود هو الموطى لا الشرعية النكاح لاجل الموطى هم  
وبه يعيوب غير محذرة ش اي الموطى هم فانه قاش اي الفرق القيس وهو المبنون والوزم والبر من القيس  
عليه وهو الحب العنة فان قيل قبل المصنف الموطى فيما اذا كان بالمرأة من العيوب الخمسة من الثمرات ولم يثبت له الخيار  
انفس وفي سلة الزوج العنة جعل المقصود المشرع له النكاح وليزوم من ذلك ان يكون المقصود المشرع  
له النكاح وان لا يكون ذلك باعتبار الضمين وهو محكم حبيب بان هذا السؤال نشأ من تفسير المشرع له النكاح  
الموطى وليس ذلك بمرادهم وانما المراد به التمكن وبما يتصل به بمخالفات العيوب الستة والشد اعلم  
**باب العدة** اي في باب في بيان احكام العدة ولما كان اثر الفقرة بالطلاق وغيره اعتباراً بذكر وجوده والفرق في  
باب على عدة لان الاثر لعيب المونة والعدة في العنة المام فاول مرة وفي الشريعة ترعس المارة عند زوال ملك  
المتعة تنالك بال دخول او الخلو او الموت وقيل هي عبارة عن ترعس المارة بعد زوال النكاح بغيره ويقال عدوت الشيء  
عدو اي احقيقته قال الله تعالى واحصوا العدة والعدة الغنم الاستعداد والتمية للام والعدة ايضا ما عدته لمواث  
المرء من المال والصلح والعدة بالفتح اسم لمرء من العدة في المنافع العدة بمعنى العدد وسمى زمان الترعس بها  
لانما تعد الايام المفروضة عليها في الشرع وسبب العدة نكاح تنالك بال دخول او بالموت وكنها حرات ثمانية الى اربع  
تكون شهر ونصف ووضعت محل وشرط الفقرة بالطلاق وغيره وكلها عدم جواز الغير واختار ربع سراً او يجرى مجراً او موطى  
كالزينة والطيب في البانية والخرج عن البيت عموداً والعدة على اربعة عشر يوماً بعد ثلثة قرو ووجهي عدة الحرة المطلقة  
ثلاث اشهر وعدة ثمانية اشهر ووجهي عدة الحرة المطلقة التي لا تخفى مغيرة كانت او كبيرة وعدة باربعة اشهر وعدة ايام ووجهي  
عدة المتوفى عنها زوجها وعدة اشهر من خمسة ايام ووجهي عدة الامة المتوفى عنها زوجها وعدة ثلثة اشهر ووجهي



والنوبة هم من جازى شئ اى والخال ان الامة حرة كايته هم ممن ينجس فمدها شئ سبتاء وقوله هم ثلثة اقراءش  
 خبره والبناء جواب قوله اذا ولم يذكر الدخول فى الطلاق بناء على الاصل اذا الاصل فى النكاح الدخول لان العدة لا تجب على  
 غير الدخول بالنفس هم بقوله تعالى والاطلاقات تبين بالنفس ثلاثه شئ والمواد من المدخلات بسن من ذوات اليمن من جازى  
 فى معنى الامر وسئل الكلام فليكن المطلقات قال لكن من لام الامر محذوف فاستغنى عن ذكره ودخل فى صورة الامر فى صورة الخبر  
 تأكيد الامر واشعرا بانه ما يجب ان يلتقى بالسارعة الى التثالة ونحوه قوله فى الدعاء يحرك الله اخراجه فى صورة الخبر لانه لا استجابة  
 كما هو حديث الزينة فوجبه عنها وبناء على البتداء يدل على زيادة التأكيد ودليل تير ليعن المطلقات لم يكن ذلك التأكيد لان الجملة  
 الاسمية تدل على عدمه والنيات بخلاف الفعلية وفى ذكر النفس تبيح لمن على التربع وزيادة التبعث اذ النفس بطرح  
 الى الرجال فامر ان الطبعين نفسهم بغيره على الطرح ويجوزها على التربع فله تعصب ثلثة على النظر اى تير ليعن مارة  
 ثلثة قروا وجاء المية على جميع الكثرة ودون القلة التى هى الاقراء لوجوه استعمال الصالحين سكان الاخر لاشتركة فى البنية ولعل القروا  
 اكثر من جميع قروا من الاقراء واثر عليه تنزيلا لتعليل الاستعمال منزلة المصلحهم والفرقة اذا كانت بغير طلاق شئ قدر من قريب  
 ان الفرقة غير الطلاق هم فمضى فى معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم شئ حتى لا يشبه النسب هم فى الفرقة  
 الطارئة على النكاح وذا لم يمتنع تحقيق فيها شئ اى فى الفرقة بغير طلاق لكن بما فيها اذا كانت المرأة مدعوة لان غير المدخول  
 لعدة عليها سواء كانت الفرقة بطلاق او بغير طلاق والخلو جعلت كالدخول فاسدة كانت وصحيفة فى حق العدة احتياطا احتسابا  
 منهم الشغل هم والاقراء اليمن عن نأش وهو قول الخلفاء الاربعة والعبادة وابى بن كعب وسماذ بن جيل الى الدرود  
 وعبادة بن الصامت وزيد بن ثابت وابى موسى الاشعري وزاد ابو داود والنساي معبد الخنسي وعبد الله بن قيس بنى  
 الله تعالى عنهم وهو قول طاوس معطاء وابن المسيب سعيد بن جبير والحسن بن جى وشريك بن عبد الله والقاسم بن الحسن  
 البصري والقوري والادراعي وابن شبرته وابى عبيدة وبهجة ومجاهد ومقاتل وقنادة والخنك وعكرمة والسدي السجاني  
 واحمد وصحاب الغار وقال احمد كنت قول الاطهار ثم دعت بقول الاكابر وقال ابو بكر الرازي واليه طاعت رياسة الحقيقة  
 بنجد وبعد الى الحسن الكرخي ان الشعبي روى عن ثلثة عشرة من الصحابة ان رجلا قس امراته ما لم تنقل من الحيفة الثالثة هم  
 وعند الشافعي الاطهار شئ اى عند الشافعي الاقراء هى الاطهار وبه قال مالك ومير روى ذلك عن عائشة وابن عمر وزيد بن  
 ثابت بنى الله تعالى عنهم فائدة الخلاف فيما اطلقه فى الطه لا تنقض عدتها ما لم تنقل من الحيفة الثالثة عن زنا وعند طهر  
 كاترى قطرة من الدم من الحيفة الثالثة بمعنى كما عرفت فى الحيفة الثالثة هم واللفظ شئ اى لفظ القروا هم حقيقة فيما  
 شئ اى فى الطه واليمن هم اذ هو شئ اى لفظ القروا هم من الاضداد شئ جازى بمعنى اليمن والى الطه جميعا

فمضى حركه لمن  
 تحصى تعد  
 بها ثلثة  
 اقراء قوله تعالى  
 والاطلاقات  
 يتربعين بها  
 نفس ثلثة  
 قروا والفرقة  
 اذا كانت بغير  
 طلاق فمضى  
 من الطلاق لان  
 العدة وجبت  
 للنفس بركة  
 للرحم فى الوقت الثاني  
 على النكاح وهذا  
 يتحقق فى كل الا  
 قراء اليمن عند  
 وقال الشافعي  
 الاطهار واللفظ  
 حقيقة هم الا  
 هو من الاضداد

هم كذا قال ابن السكيت وغيره من أهل اللغة وقال الجوهري هو من الأضداد كما جوف لا نظير له في النور والعدو لا يلبس  
 والنساء هم ولا ينظمها شيء ولا ينظم المعنيين هم جماعة لا تشترك في اللفظ العام بل تشترك في اللفظ الخاص والجماع والجمع والجمع  
 في الموضع والجمع في الصفة والجمع في العمل والجمع في اللفظ والجمع في اللفظ والجمع في اللفظ والجمع في اللفظ والجمع في اللفظ  
 من الأضداد وإشارة إلى نفي قول من قال إنه مما في معنى اللفظ لا يلبس بالجماع من مناسبتة وكونه من الأضداد في معنى اللفظ كان اللفظ  
 كذا كما أشار بقوله هم وأصل على اللفظ أولى من لسان كثيرة إن أرادوا قوله هم أو لفظ اللفظ في معنى اللفظ واللفظ في معنى اللفظ  
 في الآية جمع قرأ لفتح القاف كذا قال الجوهري وجميعه قرأ وقرء وكذا قال القفي لفتح القاف وروى فيهم القاف الفينا  
 قاله الزمخشري ووجه العمل لفظ الجمع أن أصل الجمع ثمانية فلا يتحقق ذلك إلا إذا علمناه على اللفظ لا على اللفظ على اللفظ  
 والطلاق يوجب في طه لم يبق جبايش بيانه أن أصل الجمع ثمانية وذلك أنما يتحقق عند العمل على اللفظ لا على اللفظ لأن اللفظ  
 في الطلاق أن يوقع في الطهر ثم يمتنع من الاقراء عند من يقول بالاطمأن فكيف يمكنه بقاءه مع ما تروى من بعض النسخ  
 اللفظ الثمانية فهو قوله تعالى ثمانية قرء وخاص لكي لا يمتنع معنى معلوم على الاقراء وهو التحليل المقصود فان قلت الجمع  
 يطلق على اثنين وبعض الثالث كما في قوله عز وجل لم يجز أنتم معلومات والمراد منه أن وبعض الثالث قلت في بطريق الجواز  
 ثبت على خلاف الأصل بالاجماع فلا يقاس عليه غيره من أن ذلك إنما يستقيم في جمع غير مقرر بان يرد وبنائه وبنائه وبنائه  
 وهو الثمانية وهو لفظ خاص لم يرد في قوله عز وجل وشار إلى المعنى الثاني بقوله هم أو لانا شيء أي أو لانا المعنى  
 هم معرف لبراءة الرحم شيء أو تعرف بقاء الرحم يحصل اللفظ لا باللفظ لأن العمل على مقتضى نية ما كان فلا يحصل التعريف  
 بانما حائل أو جابل هم وهو المقصود وشار إلى المعنى الثالث بقوله هم أو نقول عليه السلام شيء أي أو نقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم وعدة الامة فيفستان شيء هذا الحديث قد مضى في كتاب الطلاق قبل باب الاعتاق الطلاق بأربعة أسطر  
 سني الكلام فيه هناك والحاصل أن المصنف استدلل على أن القراء اسم للحيض لأن الرق إنما يؤثر في التعصيف لما  
 في النقل من الطهر إلى الحيض ثم فليفتق شيء أي هذا الحديث هم بياناً لشيء أي من حيث البيان بياناً لغيره الوارد  
 وإن كان لا يصلح به الزيادة على كتاب الله تعالى لا يصلح بياناً للمنفية من الاجمال والاشارة ترك نكاح قوله عليه السلام عتبا  
 فيفستان بياناً للنفية في قوله تعالى ثمانية قرء وكنات الحيضة هي المأدبة هم وإن كانت التحيض من منتهى أو كبر فبعضها  
 ثمانية أشهر شيء تقوم مقام ثلاث حيض في النفي التحيض وهذا بالاجماع هم بقوله تعالى واللاتي يمين من الحيض الآية  
 شيء وهو قوله تعالى واللاتي يمين من الحيض من نساكم أن اترتم فبعض ثمانية أشهر لكن حذف اللفظ الآية الذي هو قوله  
 تعالى أن اترتم أن ثلثتم في يوم البائعات ببلغ الياس هو يوم حيض أو يوم الاستحاضة فإذا كان عدة الحرام لما دونه

كما قال ابن السكيت  
 لا ينظمها جملة  
 لا لا تتركه والحمل  
 على الحيض أولى أئنا  
 عملوا بلفظ الجملة  
 للحمل على الألفاظ  
 الطلاق بوضع طهر لم  
 يتجعبا أو كان من  
 لبراءة الرحم وهو  
 المقصود لقوله عليه  
 السلام وعدة الامة  
 حيضتان فليفتق  
 بياناً لانه كان من  
 لا تحيض من صغير أو كبير  
 فعدته ثلثة أشهر  
 لقوله تعالى واللاتي يمين  
 من الحيض من نسا  
 عكة الآية

غير الأولى وروى البخاري عن مجاهد قال ان لم يعلموا يحضن لهم لا يحضرون اختلاف في حد الالباس ففي الفتاوى العصري هذا الالباس  
غير مقدر شيء وفي رواية مقدر بان رات بعد ذلك وابل يكون حيفا على رواية عدم التقدير يكون حيفا على رواية عدم التقدير يكون حيفا على  
حيفا على رواية مقدر في رواية فقال محمد بن الرويسا خمس شحون منه وفي المولود ستون شحون منه في الرواية السادسة عشرة عشرة شحون في رواية مقدر  
في ثنتين الى ثنتين وقال محمد بن مقاتل الزعفراني خمسون وكذا روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وكذا قال عبد الله بن  
المبارك سفيان الثوري قال الكاكي روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت انوا بلغت الحقة ثنتين سنة لازي في  
حين ابي القاسم روى رواية في حطب القديس وقيل بعينه بركيب بينهما فانما تختلف بالسمن والجهل وقيل لانه ثنتين  
الافريقية وقال الصفا سبعون سنة فاذا رات بعد ذلك لا يكون حيفا كالمدم الذي تراه الصغيرة وعلى رواية عدم التقدير  
لو عدت بالاشهر ثم رات الدم لا تبطل الاشهر وهو المختار عندنا ذكره الاسبغاني هم وكذلك التي لم يمت بالسمن شي ابي وكذا انبأته  
اشهر عدة المدة التي لم يمت بالسمن خمس عشرة سنة على قول ابي يوسف ومحمد وست عشرة سنة على قول ابي حنيفة وم لم يخص  
شي ابي والمال انما لم يخص هم باخر الاية ش وهو قوله تعالى والاماني لم يحضن لانهما داخله فيه لانها لم تحض بعد قال  
في تيمم الفتاوى اختلاف مشايخنا في وجوب العدة على الصغيرة لانها غير مخاطبة لكن ينبغي ان يقال تعد وقال في الدبر الحرة  
قال علي بن ابي الخطاب بالاعتد ولكن المولى ساطب بان لايزد بها حتى تنقضي مدة عدتها ان العدة مجردة عن المدتها  
في مقابلة روى الى قوله الخطاب عليها هم وان كانت حاملها شي ابي وان كانت المطلقة حاملها بعد ثمان تضع حملها حتى  
تعالى واولات الامال اجلن هم ان يضعن حملن شي ولا يلزم فيه خلاف وكذا لو كان حمل النكاح الفاسدا بابل في البشنة  
والحمل الذي تنقضي به العدة هو الذي استبان فلقه لم تنقضي به العدة هم وان كانت امه شي ابي وان كانت المطلقة امه هم  
فعدتها حيفتان بقوله عليه السلام شي ابي بقول النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيفتان  
شي هذا الحديث قد مر في كتاب الطلاق في او اخر الفصل الذي فيه قد مر الحكم فيه يستوفى هم ولان الرق نصف شي  
بابل قوله تعالى فليكن نصف ما على المعتات من العذاب هم والحيضة لا تجزئ فكلت شي ابي الحيضة هم فعدت حيفتين  
شي لان النصف مستقر لان الدم تارة يقطع وتارة لا يقطع وبه قال احمد وقال الشافعي ومالك وقولان وهما طهران وكذا لو كانت  
مربة او مكاتبة او ادم ولد لا طلاق المديث فان قيل النفس اوارو في الطلقات مامر فجميع العام ابتداء لا يجوز فخر الوارد  
والقياس ولما قال ابو بكر الاصم وابن سيرين والظاهر عليها لانه اشهر كعدة الحواجر ابي حنيفة في اشتهار على بابل العدة  
والاعين واتفقة الامة بالقبول فليل في هذا الشاير هم واليه اشار عمر رضي الله تعالى عنه شي ابي الى عدم تجزئ في حيفتين  
اشار عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه بقوله هم مو استطعت جعلها حيفته ونفعا شي ولقوله عدة الامة حيفتان لو ا

وكذا التي بلغت  
بالسوء ولم  
تخص بالخراة  
وان كانت حيا  
ملا وقد  
تساوى فيهم  
جعلها كقولها  
واكلات لاجل  
اجلهم في حيفتين  
جعلن دانكا  
امه وقد رت  
حيفتان لقوله  
عليه السلام  
طروق لانه تطليقتان  
ومعدتها حيفتان  
لان الرق نصف  
والحيضة لا تجزئ فكلت  
فصارت حيفتين  
واليه اشار عمر رضي  
بقوله لو استطعت  
جعلتها حيفتين  
ونفعا

الاصم



واستعياها به فقال الا ذراعي حتى يحجز لهما ان تزوج في اليوم العاشر الفصل الثالث اذا كانت ما لا فائدة منها وضع الحمل عند المرأة  
وعن علي بن ابي نضر الله تعالى عنه تعدى بعد الاملين كما ينجح الفصل الرابع ان عدتها متعبة من وقت الوفاة عند الاكثر وكان  
علي بن ابي نضر الله تعالى عنه يقول من وقت العلم بالموت هم وعدة الامة شهران خمسة ايام لان الرق نصف شئ لان الشهر  
قابلة للتصنيف فتعصف عدتها وعليه الامة الاربعة والجمهور من السلف الا انقل عن ابن سيرين والظاهرية وقد ذكرناه  
في كتاب الحكم في المدينة والكتابة واهم الولد والاستساعة على قول ابي حنيفة اما اذا مات سولى ام الولد فعدتها ثلثات حيض  
او ثلثة اشهر على ما ياتي انشاء الله تعالى هم وان كانت حامل شئ معنى وان كانت المتوفى عنها زوجها حامل ما هم فعدتها ثمان  
تضع حملها شئ سواء كانت حرة او ابنة او ام الولد او مطلقه او بعد الفسخ من النكاح الفاسد او ولو طي بالنبذة هم الاطلاق  
قوله تعالى واولات الاحمال اجلسن ان يضعن حملن شئ وعليه قضاء الاسعد و اكثر السلف وعن علي وابن عباس بنى  
الله تعالى عنهما في روية تعدت المتوفى عنها زوجها بالبعد الاملين تفسيره الاربعة اشهر وعشر فبها ثلثات حيض حتى لو ماتت ثلثات  
حيض لم يمس لاربعة اشهر وعشر لا تقضى العدة حتى تيمم الاربعة ولو تمت الاربعة ولم تحض لا تقضى حتى تحيض ثلثات حيض ذكره  
في فتاوى قاضي خان هم وقال عبد الله بن مسعود من شاء بالهنة ان سورة النساء والقصرى نزلت بعد الامة التي في سورة  
البقرة شئ امر و هذا عن ابن مسعود انشأه الى قوله تعالى واولات الاحمال اجلسن متاخرا عن قوله تعالى تيمم لبعين النفس  
فيكون ناسخا في ذوات الاحمال قوله بالهنة من الباطل اى الملاغاة من الجبل وهو الامن يقال عليه سبله الله يفتح الباب  
ونمسا اى لغة الله وتبادل القوم وابتدلو اذا لا اعتوا وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شئ سبلت الله على الكاذب منا قالوا  
اى شئ وعنه في زماننا ايضا دارا وسورة النساء والقصرى ما بها البنى اذ اطلقتم النساء وهى بعد سورة التعلقن والاسورة  
النساء الطولى فبى بعد اذن عمر ان وهى قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة الى اخر السورة وادرك  
بالتى في سورة البقرة الامة التي فيها وهى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يمسن النفسن اربعة اشهر وعشر  
بمعنى ان قوله تعالى واولات الاحمال في سورة النساء والقصرى وهى اخر الايتين نزلت لا تسخه لقوله تعالى اربعة اشهر وعشر  
حق عده والحامل قاضية عليه قال لا ترازى وروى اصحابنا في البسوط وغيره عن ابن مسعود انه قال من شاء بالهنة الى اخره قلت  
هذا اخره البخارى في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل البقرة عنه قال يجعلون عليها التخليط ولا يجعلون عليه الرخصة انزلت  
سورة النساء والقصرى بعد الطولى واولات الاحمال اجلسن ان يضعن حملن وقال لا ترازى ايضا ورواية اصحابنا في البسوط  
وغيره عن ابن مسعود انه قال من شاء بالهنة الى اخره قلت هذا اخره البخارى في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل سورة البقرة  
وروى في السنن مسندا الى مسروق عن عبد الله بن مسعود قال من شاء لا عنة لا نزلت سورة النساء والقصرى بعد الاربعة

دع الامة  
شهران  
ايام الرق  
نصف  
وان كانت  
حامل  
فعدتها  
تضع حملها  
لا طلاقا  
تعدى ثلاث  
احمال  
ان يضعن  
حاملن وقتل  
عبد الله بن  
مسعود من  
شأنها هلكت  
سورة النساء  
نزلت بعد البقرة  
في سورة البقرة



أشهر وعشر انتهى فقلت هذا خبر أبو داود والشافعي وروى ابن ماجه واخرجه البزار في مسنده عن ملقمة عن عبد الله بن شريح قال ان اولات  
الاحمال المملوكات ان لم يضمنن حملن نزلت بعد اية التوفيق فاذا وضعت التوفيق عننا حملنا فقد حلت وقروا والذين يتوفون بكم مكرهم فيكون  
ان رجعا الالة بدروعي الترمذي سند الى ابراهيم بن الاسود عن ابى النابيل بن ليك قال صنعت بعتة بعد وفاة زوجي بثلثين  
بدرعته وعشرين يواظفها فقلت تسوقك الشكاح فأكافرك ذلك عليها فذكر ذلك لعنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان تفعل فقبل اهلها قال  
ابو عيسى حديث ابو النابيل حديث شهير وروى على هذا الحديث عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غيرهم  
وهو قول سفيان والشافعي واحمد وسحاق قال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت ما بعد الاجلين  
الاول من انتهى قلت نعم ابى النابيل عرو قيل حبه من المولقة فلو لم يهرج يهرج صخر سبعة اشهر المارث الاسلية واسم زوجها  
سبح بن خولوات بكلة فولدت بعده نصف شهرهم وقال عرو بنى الله تعالى عنه لو صنعت وزوجا على سريرة لانقضت عديتها  
وحل لها ان تزوج شس هذا رواه مالك في موطاه عن ابن عوف عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو صنعت وزوجا على سريرة  
انذا صنعت حملها فقد حلت فاجبه رجل من الانصار ان عرو بن الخطاب نفي الله تعالى عنه قال لو صنعت وزوجا على سريرة  
لم يفر من بعد حلت وعن مالك رواه الشافعي مسنده وبعده الرزاق في مصنفه والسرير تحت المروسة الذي قيل عليه المير  
واذا ورثته المطلقة في المرض فعدتها بعد الاجلين شس اراد به امرأة الفار لعنبي المير من الموت ان اطلق امرأته ثلثا او اربعة  
بانية شمس وهي في العدة ترث بالطلاق احبابنا وفي العدة اختلاف بينهم في ان يرثوا له وهذا شس اي كون عدتها بعد  
هم عند ابى حنيفة ومحمد شس وارادوا بعد الاجلين اي الاجلين الذين هما ثلثات فيض والبعة اشهر وعشر ايه كان البعد فاحض  
اي بذلك احتياطا حتى لو اباها شمس اربعة اشهر تحت اربعة اشهر وعشر ايام بعد الموت ولما حلت في هذا المدة الا حنيفة فعليها  
حيضتان اخريان هم وقال ابو يوسف ثلثات فيض شس يعني ازارات ثلثات فيض لم يهرج بعد اربعة اشهر وعشر ايام تقضى  
عدتها مائة وسبعة شس اي تنفي الخلاف في بعد الاجلين هم اذا كان الطلاق باينا او ثلثا اما اذا كان شس اي الطلاق  
هم جميعا فعليها عدة الوفاة بالايجاع شس لعدم انقطاع النكاح هم لابي يوسف ان النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق  
شس لابي حنيفة واهلها عدة الوفاة وبعدها ثلثات فيض شس وهي عدة الطلاق هم وانما يجب عدة الوفاة اذا زال النكاح بالوفاة شس  
فلا يلزمها عدة الوفاة وبعدها ثلثات فيض والشافعي والشافعي وروى ابو داود وروى ابو يعقوبهم الا ان بقى في حق الارث شس هذا جواب عما يقال  
لو كان كذلك لما بقى في حق الارث وجاب بقبول الا انه اي ان النكاح بقى في حق الارث بالدليل الدال على تورثها  
بسبب الفرج لاني في تغيير العدة بجلات الزوجي شس اي بجلات الطلاق الزوجي هم لان النكاح باق من كل وجه  
شس لانه لا ينقطع بالرجوع ولما اذا مات المير او قتل ترثه امرأته المسكوة ومع هذا لا يلزمها عدة الوفاة لان النكاح لم ينقطع

وقال عمر بن الخطاب  
وزوجها على سريرة ولا  
تقصت عدتها  
وحل لها ان تزوج  
واذا ورثت المطلقة  
في المرض فعدتها بعد  
الاجلين وهذا عند  
ابى حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف ثلث  
حينئذ ومعناه اذا كان  
الطلاق باينا او ثلثا  
اما اذا كان جميعا فعليها  
عدة الوفاة بالايجاع  
كلابي يوسف لان النكاح  
قد انقطع قبل الموت  
بالطلاق ولو لم يمت  
ثلثه حينئذ واما  
فحب عدة الوفاة  
اذا زال النكاح في الوفاة  
الا انه بقى في حق الارث  
لاني في تغيير العدة بجلات  
الزوجي لان النكاح باق  
من كل وجه



شخص اخر من قول محمد بن عمار الرزدي فانه كان يقول ان الحكم بانها فانما اذا انقطع الدم من امر انجي بكم يا ايها  
 وكانت ابنة سبعين سنة وعمرها ثمانون الدم بعد ذلك لم يكن فيها وقيل ان علي بن قول بن وقت الالباس وقتا ثم نكح ابنها  
 ثم طهر بخلاف وقت ان العدة بالمبيض كذا ذكره الحساص ثم لم يطهر له لم يكن مطلقا وهذا من ابي عدم فهو انما يقيم لان شرط الخلقية  
 تحقق الياس وذلك شئ اي تحقق الياس ثم باسنة ابنة ابتر الى المات كالقضية في حق الشيخ الغاني شئ يعني ان شرط  
 الخلقية في الشيخ الغاني استمر الا بغيره العدة فكذا انها ثم لو ما حدثت حية فحينئذ ثم ليست تعد يا شمر ثم زناش اي اخر زناهم  
 عن الجنب بين البديل والمبدل شئ فانما لا يجوز فان قلت يصحك بين يعليل بالابا حيث يجوز ولا يشترط العزل للمات قلت ان  
 العدة بالابا ليست بعلق بل لا يابا وبغير الشئ لا يكون مطلقا كالكروع والسرور والامعة بالاشهر بل عن العدة بالمبيض كالكل  
 والاصل البديل غير ممكن فان قلت يصحك اذ سبقته الحديث ولم يجد المات حتى تجمد في حجر فقلت لبديته في الطهارة وان كانت لكن  
 لا يرجع منها لان لا يكل احد ما اصابا ميتا وماه والمنكحة كما فاسدا والموطورة بشبهة عدتها بالمبيض في الفقرة والموت شئ  
 اربا بالكل الفاسد النكاح بغير شهود وكالح الاخت في عدة الاخت وكالح الخامسة في عدة الرقيقة اربا بالموطورة بشبهة  
 ما زلت الية غير امارة وقال الحكم الشيباني الكافي اذا دخل الرجل بالمرأة على وشبهة او كحل فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث  
 ميسون كانت حرة وحيضتان ان كانت امه وسواهن ماتت غنا او فرق بينهما وهو حي فان كانت لا تحيض من غير او كبره  
 الرقة ثلاثة اشهر وعدة الاثني عشر ونصف هم لان العدة هم المتعرف عن برادة الرحم لانفسا لا حق النكاح  
 شئ او لا حق النكاح الفاسد والوطى بشبهة هم والميض هو المعروف شئ ولا فرق في ذلك بين الفقرة والموت فان  
 قيل فلي هذا وجب ان يفتي بحيفته واحدة او شهر كما في الاستبراء وليس كذلك يجب بانها انما كانت ثلاث ميسون لانها بالثبته  
 بالحققة فان احكام العقد الفاسد ادا برؤن من حكم الصحيح كما في البيع الفاسد والابارة الفاسدة فانها يفيدان اعادة البيع  
 غير ان ثبوت الملك يتوقف على القبض كونه فاسدا وذلك ثبت ابراء الشئ والى السعي كذلك وهو انما لم يثبت عدة الوفاة  
 كونه فاسدا فان عدة الوفاة لزيادة انظار الان سعة نفوت فتمت النكاح والنفقة في النكاح الصحيح وون الفاسد فلذلك ثبتت  
 بالصحيح ولكن لما كانت فيه جنة النكاح الخ بالصحيح في اعتبار عدة العدة احيانا طام واذا مات مولى ام الولد او بنتها فقلت  
 ثلاث ميسون وقال الشافعي حيفته واحدة للمتا جنب بزوج والملك للميت فثبت الاستبراء وشئ ولذا لا اختلاف بالحياة والوفاة  
 وجه قال مالك وحماد بن عوف لم يدايشه وابن اسيب وابن سيرين وابن جبير وطاس وعمر بن عبد العزيز والزهر بن الاور  
 واسحاق وعنه الظاهر لا استبراء على لم الولد في النكاح ولا في الموت وتزوج من ثارت اذا لم يكن حاملا وقال الاثرابي  
 وتطل الشافعي عدتها حيفته واحدة ان كانت من نكاح وان كانت من لا تحيض شئ وقال مالك في الموطاة وعدتها حيفته

فظهر انه لم يكن خلا  
 وهذا لان شرط الخلقية  
 تحقق الياس وذلك  
 باستلامه الفرج الى  
 المات كالقضية في  
 حق الشيخ الغاني ولو  
 حاضت حية فحينئذ  
 شئ ليست تعد يا  
 شمر ثم زناهم  
 بين البديل والمبدل  
 والمنكحة كحافا  
 والموطورة بشبهة عد  
 تهما الميسون في الفقرة  
 والموت كما لا يخفى عن  
 برادة الرحم لا فسخا حق  
 النكاح والميض هو المعروف  
 ولا خلاف في ذلك  
 انتم اذ عدتها ثلاث  
 حيفتين قل الشافعي  
 حيفته واحدة وانها  
 تجب بنوال ما لا يعين  
 فثبتت الاستبراء

ولنا انها وجبت بغير  
 الفرائض فكتبه عن النكاح  
 ثم ما سئل فيه عن كونه  
 قك عتقك الولد ثلث  
 جيعي ولو كانت من  
 تحيض فقد بها ثلثة شهر  
 كما في النكاح والامساك  
 الصغير عن امه او بغير  
 فعدت بها ان تضع حملها  
 وهذا عند ابن حنيفة و  
 محمد بن قيس ابو يوسف  
 عن ثمانية اشهر وعشر  
 وهو قول الشافعي والاکمل  
 ليس ثبت النسب منحصرا  
 كالحادث بعد لقوا لهما  
 اطلاق قولهما اذ اولات  
 لا حمل لهن ان يضمن  
 حملهن ولا يضاعف عدة  
 وضع الحمل في اولات الحمل  
 قصرت المدة او طالت  
 لا تتوعد فرائضه سلكا  
 ثم جردوا له لكن اخصوا  
 النكاح هذا الذي يقتضيه  
 وان كان الحمل جردا لم يملك

واحدة واداء المقتضى فكلما اشهر وربع قال محمد بن حنبل وقال في شرح الاطلاق ومن سماها بالشافعي من قال ان ليس لعدة وانما هو  
 استبراهم واداءها من اشهر اى العدة هم وجبت بزوال الفرائض فثبتت عدة النكاح شى معنى اذ اطلق اسم الولد وجب  
 وبى من لا تحيض فعدت ثمانية اشهر وربع لا يكتفى بحقيقة واحدة واما سانية شى اى فى الحكم المذكور هم عمر بنى النكاح  
 فانه قال عدة ام الولد ثلث حيض شى هذا غريب ولكن روى ابن ابي شيبة فى مصنفه ثلثا عيسى بن يونس عن الاوزاعي  
 عن يحيى بن ابى كثير عن عرو بن العاص ام ام الولد اذ احدثت ان ثلثه ثلث حيض وكتب ابى عمر بنى الله تعالى عنه فكتب  
 بحسن رايه وروى محمد بن الحسن فى الاصل عن علي وابن مسعود وابى بصير عنهم قالوا عدة ام الولد ثلث حيض فسموه عدة  
 قدره واثلاث وقال الكوفي فى مختصره عدتها روى قال عدتها محمد بن خنبل قال عدتها يحيى بن آدم عن ابى خالد عن جراح عن  
 عن المارث عن علي بن عبد الله بنى الله تعالى عنها عدة ام الولد ثلث حيض اذ ماتت غنما سيدة باوروى الحكم عن علي بن رضى  
 الله تعالى عنه قال ثلث حيض عن عطاة ثمانية قروء عن ابى بصير عدة ام الولد ثلث حيض هم ولو كانت شى اى لم الولد  
 هم من لا تحيض فعدت ثمانية اشهر كما فى النكاح شى معنى كما يجب ان تعد ثمانية اشهر اذ اطلقها وجبها واذات الصغير  
 عن عمر بن وهب عن جابر بن عبد الله ان نفع ملما وذا عن ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف رمة الله عدتها اربعة اشهر وعشر وهو قول  
 الشافعي شى واما ذلك وهو قول ابى حنيفة او لا هم لان الحمل ليس ثابتا بالنسب منه شى اى من الصغير هم فعبار  
 كما لو اوث بعد الموت شى معنى بان نفع بعد الموت لسته اشهر فصاعدا من يوم الموت عدتها مائة المشايخ وقال بعضهم  
 بان ثانيا به لاكثر من مائة وقال فى النهاية والاولى صح وتفسير قيام الحمل عند الموت ان تملك لاقبل من مائة اشهر من وقت موته  
 كذا فى الفرائض نظيره هم ولما شى اى لابي حنيفة ومحمد اطلاق قوله تعالى واولات الاحمال يملكن ان يضمن حملهن لانه  
 شى معنى من غير فصل بين ان يكون الحمل من الفرج ومن غير الفرج عدة الطلاق او الوفاة بخلاف ما اذا حدث الحمل بعد موت  
 البعض حيث تعد بالاشهر لانهما لم يكن حاملين عند الموت فلم تدخل تحت الآية المذكورة ولا يرد عليها اذ البقرة اذ جعلت لغيره  
 لاقبل من مائة حيث تعد بوضع الحمل وان لم يكن الحمل وقت الموت لان النسب لما ثبت منه وهو امر شرعى حكم بوجود الولد  
 ايضا عند الموت كما ثبتا لحكم شرعى وهما فيما نحن فيه لا يثبت النسب فلم يكن انجاب الحمل عند الموت حكاهم ولا ما سئل من  
 دليل مقول لهما اى ولان عدة الوفاة مقدرة هم بوضع الحمل فى اولات الاحمال قصرت المدة او طالت لا تتعرف شى  
 اى غير مقدرة لا تتعرف هم عن فراغ الرحم بشرعنا شى اى بشرع عدة الوفاة اى بشرع وميتها هم بالاشهر وجردوا لافرا  
 لكن قدرت لقضاء حق النكاح وهذا المعنى شى معنى قضاء حق النكاح هم تحقيق فى البعض وان لم يكن الحمل منه شى فاذا  
 كان كذلك تعد امه بوضع الحمل نفس قوله تعالى واولات الاحمال هم بخلاف الحمل لما حدث شى جواب عن قول الشافعي

بنا

فصار كالمحل للموت بعد الموت ثم لا يشئ اي لان الشان انهم وجبت العدة بالشعور بشئ فقال النكاح باية الشعر ليس  
 هم فذا لم يجدوا المحل فبما نحن فيه شئ اي فيما اذا مات الصبي عن امراه وبها جل هم كما وجبت شئ العدة هم وجبت  
 مقدرة شئ اي حال كوننا مقدرة هم بمدة المحل شئ وهو موضع المحل لانا عدة اولات الاما حل هم فذا فاشئ اي  
 انزق المحل القاسم عند الموت والموت بعد هم ولا يلزم امراه الكبير جواب عما يقال اذا مات الرجل ولم يكن له امراه ما انفك  
 الزمان العدة بالشعور ثم اذا ظهر المحل تكون عدة شئ موضع المحل فبما نحن فيه العدة بوضع المحل فاجاب بقوله  
 ولا يلزم امراه الكبير هم اذا حدث بها المحل بعد الموت شئ اي بعد موت الزوج هم لان النسب ثبت  
 سنة فكان شئ اي المحل هم كانهما بعد الموت مكاش شئ الحكم شرعي اخر وهو ثبت النسب لان النسب بالمحل  
 لا يثبت في امراه الصغير لما لم يثبت النسب لم يتبع الى محل المحل فاجاب بعد الموت فكان المحل مضاعفا الى القرب الا اذا  
 فكان ابتداء عدة بها بالاشهر لا بالما تهم ولا يثبت نسب الولد في الزوجين شئ اي فيما اذا كان المحل فاجاب عند موت  
 الصغير وفيما اذا كان جازا بعد موتهم لان الصبي لا ما ولد فلا يصور منه العلوق شئ بل ما ولد فلا يثبت النسب هم  
 والنكاح يقوم مقامه شئ اي مقام الماء وقال لا تترزى اي مقام العلوق بذا جواب عما يقال النكاح هو زوج وقام  
 مقام الماء لقوله صلى عليه وسلم الولد للفراش فاجاب بقوله والنكاح يقوم مقامهم في موضع التصور شئ اي في موضع  
 تصور الوطئ هم واذا طلق الرجل امراته في حاله الحيض لم تعتد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق شئ لم تعتد اي لم تعتد  
 يجوز فيه ان يكون على حيضة لمحصول تستند اليها في حقه وان يكون على نياها لمعلوم تستند اليها لانه عدة مقدرة  
 بتلات حيض كواحد فلا ينقص عنها شئ وهذا بالاجل بخلاف الطهر الذي وقع فيه الطلاق فانه محسوب عند الناس انما هي  
 هم واذا وطئت العدة بشبهة شئ اي العدة عن طلاق باين رجل وطئها بشبهة ان قال فطئها تحل لي هم فعليها عدة  
 اخرى وقد اخلت العذبان شئ ويقال الثاني في قولنا والشار الى صورة الدخول بقوله فيكون امره شئ اي كونه  
 هم من الحيض مبتدأ شئ اي من العدين هم جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها انقضاء  
 العدة الثانية شئ هذا الذي ذكره المصنف اعلم من ان تكون العذبان من جنس واحد او من جنسين واعلم من ان  
 يكون الواطئ هو الزوج او غيره فلهذا رتبة صور الاول ان تكون العذبان من جنس واحد بان كان الكل من جنس واحد  
 ان يكونا من جنسين بان يكون احدهما عدة الوفاة والثانية ما ذكرناه وهو ان الواطئ هو الزوج والمراتب ان يكون  
 الواطئ غير الزوج بان المطلقة تزوجت في عدة بها رجل فوطئها رجل ثم فرق بينهما فوطئها لفساد فوجب عليها عدة اخرى  
 ففي هذه الصور كما يجب العذبان ويند اطلاق عذبا وصورة الدخول ذكرها المصنف بقوله هم وهذا عندنا

لان وجبت العدة بالشعور  
 فلا يتغير بعد موت المحل  
 فيما نحن فيه كما يجب ثبت  
 مقدرة بعد المحل فذا فاشئ  
 ولا يلزم امراه الكبير اذا حدث  
 لها المحل بعد الموت  
 النسب ثبت منه فكان لقا  
 عند المتحكما ولا يثبت  
 نسب الولد في الوجه كان  
 الصبي كما ولد فلا يصور  
 منه العلوق والنكاح يقام  
 مقامه في موضع التصور  
 اذا طلق الرجل امراته في حاله الحيض  
 لم تعتد بالحيضة التي وقع فيها  
 الطلاق لان العدة مقدرة بتلات  
 حيض كواحد فلا ينقص  
 عنها واذا وطئت العدة  
 بشبهة فعليها عدة اخرى  
 وقد اخلت العذبان  
 فيكون سائر امراه من الحيض  
 محسوبا اليهما جميعا  
 واذا انقضت العدة الاولى  
 ولم تكمل الثانية فعليها  
 انقضاء العدة الثانية  
 وهذا عندنا

سوق في مدخل العدين ثبوتها ثم قال الشافعي لا يندخلان شئ في ذنبه فليس هو الزوج والعدين اذ كانا من شخص واحدة اختلفت اذ اتفقا بان لم يكن اجمال وكانت من ذوات الاشهر والاقراء وان اختلفت بان احدهما لم ينفى تركها وجها واحدا منها انما دخل كالمقضي في الثاني لا وان كانت العديتان من شخصين لم يندخل في ذنبه في قولنا في قوله تعالى المالكية المتفقان في الاقراء والاشهر سند اطلاق لاس من واحد او من شخصين ولو اختلفا كانت واحدة بالحل فيقتضيان وعند الشافعي واحد ان كانت احدهما بالحل وقد ثبت ثم تعود الى الاقراء لان المقصود من العدة هو العبادوة فانها شئ اى فان العدة هم عبادوة كمن التزوج والخروج شئ من البيت والمنع عن الزينة في غير في مدة معلومة فلا يندخل كالصومين في يوم واحد شئ اى كما لا يندخل في الصوم وانه كف عن اسفاد الاطراف في وقت مقدور وهو اليوم فلا يتاخر في صوم في يوم واحد فلا يندخل فيه وكذلك في العدة هم دناء المقصود شئ من العدة وهو معرفت عن فراغ الرحم شئ في حق ذوات الاقراء وقد حصل شئ المقصود هم بالواحدة شئ بالعدو الواحدة فلا حاجة الى عدة اخرى هم فبئذ اطلاق شئ ولا يقال ينبغي ان يكفى بالحيضة وعدة الموطورة بالشيء وكما ان الفاسد شيئا شئ او فائتة اشهر لا اياما ان الفاسد يقع بالحيض في اعتبار مدة العدة هم بمعنى العبادوة كمن التزوج جواب عن قول الشافعي لان المقصود هو العبادوة وتقدير الجواب لان معنى العبادوة في العدة كمن غير مقصود لان ركنها حرمة الازدواج والخروج قال الله تعالى ولا تغزوا عتدة منكم حتى يبلغ الكتاب اجاب في بطل والاحمال اذ اجتمعت بسدة واحد فكل على ديوان مولى له لابس بانها تقضي بدة واحدة ثم استوضح كون معنى العبادوة فيها طريق البعثة لابل المقصود لقولهم الا ترى انها شئ اى ان العدة هم تقضي بدون علمها شئ اى علم المرأة هم ومع تركها شئ عن الخروج والاذى حتى اذا خرجت او تزوجت بزوجة اخرى لا تبطل العدة ولو قال معنى العبادوة فيها ركن المقصود لم يقتض بدون الكف لان العبادوة لا تحقق بلك من فان قلت لا نسلم ان المقصود وتوف براءة الرحم فلو كان كذلك لم تجب العدة على العبيته واللايسة والمتوفى عنها زوجها لانه لا تشغل في العبيته وفي المتوفى عنها زوجها لا يشغل في ذلك فقلت العبيته التي تحتل الوطى تحتل العلوق وكذلك لايسة فدار الحكم على دليل لا تشغل هو الوطى لان العدة كفى في ارجائها قوم تشغل وان كان بخلاف العادة المتوفى عنها زوجها لا يشغلها الى التعرف تأييد لعبانة ما الزوجين عن الاختلاط لان ما الاول محترم في نصيبه وكذلك الثاني فان قلت لو كان النذر اخل بجبره اخل اقراء عدة واحدة قلت لا نسلم للممازرة لان التوفيق ببعثته واحدة ليس كالتوفيق بثلثات في حصول المقصود لان المقصود ومن الاول في تعريف الطلاق ومن الثانية اظهار خطر الفلح فاما فيمنه من الاسباب ومن الثالثة اظهار شرف الحرمة

وقال الشافعي لا  
تدخلان شئ  
المقصود هو العبادوة  
فكأنها علة كمن  
عن التزوج والخروج  
فلا تشغلها كمن  
في يوم واحد لا المقصود  
التعرف عن فراغ الرحم  
وقد حصل بالواحدة  
فبئذ لا يشغل معنى  
تلك الا ترى انها تقضي  
بدون علمها و  
مع تركها الكف

بذلك المقصود ولا يحصل بالحققة الواحدة وقال الاكل فيه نظر لان المصنف لم يحلل الا بالاعتقاف عن فرغ الرجوع فكان المصنف  
 واراد عليه انتهى قلت تعليلها بالاعتقاف عن فرغ الرجوع يقتضي تعليلها في الاعتقاف بغيره فلا بد عليه من عدم العدة عن  
 وفاة او طلاق فثبتة بعد الشهور فثبت ما تراه من الغرض فيها شئ اى في الشهور وهم تحقيقا للعدا فثبت بالاعتقاف الا ان  
 شئ قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فذبل بها الثاني ففرق بينهما فليسا بالقيمة تحتجب من الاولى تمام الرجوع  
 وعشر عليه ثلاث حيف لا حقيقة فثبت بعد التفريق من عدة الوفاة ايضا هم وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق  
 في الوفاة عقيب الوفاة شئ لان العلة الموجبة للعدة الطلاق او الوفاة فلا بد من اقتران المعلوم هو وجوب العدة  
 بامتناعه عليه الاية الارضية وجوبه بالصبيات والناكحين هم فان لم تعلم شئ اى فان لم تعلم المرأة هم بالطلاق او بالوفاة  
 شئ اى او لم تعلم بوفاة زوجها بان كان غايها هم شئ فثبت مدة العدة لقد انقضت عدتها لان سبب وجوب العدة  
 الطلاق او الوفاة شئ اى وفاة الزوج هم فبغيره ابتداء من وقت وجود سبب شئ وعن علي رضي الله تعالى  
 عنه انها تعد من يوم يمتها الجزر قال كل من فاست بليته تعد من يوم الموت والطلاق والاف من يوم الجزر وقال  
 داود وطلاق الغائب يقع اهلا حتى ياتيها الجزر وتعد المتوفى عنها زوجها من خبر يومه وشا غيها شئ اى اريد يومه ولا يجزى  
 وهو تعد لاجتماعه المقصود الذين هم اهل البعد هم فيقولون في الطلاق ان ابتداء شئ اى ابتداء العدة هم من  
 وقت الاقرار فليانتمية الموتة شئ بان خبره انما على الطلاق وانقضاء العدة يصح اقراره لغير سبب بالدين  
 والموتية او تيمنا على انقضاءها بان يزوج اختها او ارباسه الام في الذخيرة قال مح في الاصل يجب العدة من  
 وقت الطلاق وانتاراشاخ على انها تجب من وقت الاقرار عقوبة عليه ونزجرا على كتمانها الطلاق ولكن لا تجب  
 لها نفقة العدة والسكنى لان ذلك مقتدا وقد اقرت هي بسقوطه فيبقى على قول هو لاء ان لا يكمل له التزوج باختها وارج  
 سواها لم تنقض العدة من وقت الاقرار هم والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق او غرض الوطى على ترك وطئها  
 شئ بان خبره انه ترك وطئها والابنار ام ظاهره فيدار الحكم عليه اما اخر الوطيات فلا يعلم لاختلال وجوده في غير الوطى الذي  
 وجد وفي الملاحظة وكذا في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول بقوله تركك او باليقوم فحاشا بان يقول  
 تركتها وخليت سيدها هم قال زفر من اخر الوطيات شئ وبه اخذ ابو القاسم الصغار وقال ابو بكر البجلي تجب العدة من  
 وقت الفرجة وقال داود لا عدة في النكاح الفاسد لان الوطى هو السبب الموجب شئ اى للعدة او لو لم يعلم الم  
 تجب العدة هم ولنا ان كل على وجد في العقد الفاسد مجرى مجرى الوطية الواحدة شئ فقدره القول بالموجب بان  
 يقال سلنا ان الوطى هو السبب الموجب هو يمكن جميع الوطيات التي بعد العقد الفاسد سبب لية وطية واحدة

بمنه  
 والموتى وفاة اذا وطئت  
 تعد بالشهر ودر عقب  
 جات او من الحيض فيها  
 تحقيقا للعدا فثبت  
 الا مكان وابتداء العدة  
 في الطلاق عقيب الطلاق  
 في الوفاة عقيب الوفاة  
 لم يعلم بالطلاق او الوفاة  
 حتى مضت مدة العدة فقد  
 انقضت عدتها لان سبب  
 وجوب العدة الطلاق او الوفاة  
 فيغير ابتداءها فثبت  
 السبب ومشا غيها  
 في الطلاق ابتداءها فثبت  
 الاقرار فليانتمية الواحدة  
 والعقد في النكاح الفاسد  
 عقيب التفريق او غرض الوطى  
 على الرجوع وطئها قال زفر  
 من اخر الوطيات لان الوطى  
 هو السبب الموجب لانا  
 ان كل على وجد في العقد  
 الفاسد مجرى مجرى  
 الوطى الواحدة

هم لا تستأدوا لكل شئ اى كل الوطيان هم الى حكم عقد واحد شئ وهو ان يشبه العقد ذلك البتة انما ترقيق الباشا كذا كانى  
النكاح ترقيق باطلاق هم ولو نكح شئ ايضا فقولوا مستأدوا لكل الى حكم عقد واحد هم كفى فى النكاح بهما واحد فقبل  
التمسك او النكاح انما ثبت العدة مع جواز وجوده غير شئ فلا يكون الذى قبله انما هو تقديره وان العدة ثابتة ولا باخر  
وطية لا يؤخذ الا بالتفريق والنكاح والوطى الاخير لا يتوقف عليه لما قلنا ان يجوز ان يوجب غيرهم والان التمسك شئ مطلق  
اخر اى لان التمسك من الوطى هم على وجه البتة اقم مقام حقيقة الوطى بخلافه شئ اى لبقاء الوطى هم واسباس الحائض  
شئ جراب ما يقال لانك ان حقيقة الوطى اخرجى بالنسبة الى الزوجين والحائض الى سعة الزوجين والحائض الى سعة  
ايها ما جاب بقول واسباس الحائض هم الى سعة الحكم فى حق غير شئ اى غير الوطى وغيره هو الزوج الذى يريد ان يتزوجها  
واخت الموطوعة وارباع سواهم واذا خالت العدة انقضت عدتي وكذا بها الزوج كان يقول قولها ان يمين  
الاستاء ايمنى فى ذلك شئ اى فى اخبارها انقضت عدتها لان هذا لا يعلم الا من جهتها وقد انتهت بالكذب فبطلت كالزوج شئ  
انقضت الالفاظ اوى الرد او المالك فكذلك الزوج كبر الدال وقال فخر الاسلام اذا سلفت صدقت عناه ان طهرت بطلت اية  
وان بطلت لم تطهر بل بقيت كما كانت وقال الا ترى وذا ليس باطلاق على الزوج بل على ابقاء العدة فلا ينفق على حصة  
يمنى الاستحقاق عنده فى الرجوع هم واذا طلق الرجل امراته طلاقا بانها تنكح غيره عدتها فطلعت قبل الدخول بها فله الرجوع  
وعليها عدة مستقبلة وهذا شئ اى هذا الحكم المذكور هم عند ابى حنيفة وابى يوسف شئ وانما زاد هذا اللفظ  
اقولوا بانه ابى حنيفة وابى يوسف لان هذه المسئلة من سبيل القدرى ولم يتركها ابى حنيفة وابى يوسف ولما قالوا طلق الرجل  
طلاقا بانها الى قواد عليها عدة مستقبلة ثم قال شئ فقال المصنف هم وقال محمد بن ابي نعيم المهر عليها اتمام العدة الاولى شئ  
وعنه زفر يوجب نصف المهر الثانى ولاى عدة عليها وعلى هذا الخلاف اذا تزوجت المرأة غير كفوء ودخل بها وفارق القاضى بينهما بمحض  
الولى والزمن المهر الزمها العدة ثم تزوجها فى عدتها غير وفى فارق القاضى بينهما قبل ان يدخل بها كان لها على المهر الثانى  
كاملا وعليها عدة مستقبلة فى قول ابى حنيفة وابى يوسف ولو كان تزوجها بعد انقضائها العدة كان لها نصف المهر فى قولهم  
كذا ذكره المالك المشيب فى النكاح باب النكاح وفى شرح الكافى قوله طلاقا بانها وكذا الوتقت العدة بينهما فبطلت ثم تزوجها  
فى العدة ثم قال وموثرها انما تزوجت بغير كفوء وكذا بانها لان وفى الذخيرة هذه السبيل بنية على اصل واحد وهو  
ان الدخول فى النكاح الاول بل يكون دغولا فى النكاح الثانى ام لا فعند ابى حنيفة وابى يوسف يكون وهو رواية عن  
احدهم لان هذا طلاق قبل الميسر شئ اى قبل الدخول والخطوة ليعتبرهم فلا يوجب كمال المهر شئ وكل طلاق كذا التوبة  
كامل المهر بل هو نصف المهر انفس هم ولا يستأنف شئ اى ولا يوجب ايها استئناف هم العدة شئ لان العدة

لا تستأدوا لكل الحكم بعد  
واحد ايضا كفى فى النكاح  
بهم واحد فقبل الماتكة او  
الغرم لو ثبتت العدة مع جواز  
وجوده لان التمسك على وجه  
الشبهة اقم مقام حقيقة  
الوطى لبقاءه واسباس الحائض  
الى سعة الحكم فى حق غير  
واذا خالت العدة انقضت  
عدتي وكذا بها الزوج كان يقول  
قوله ايمنى لانها ايمنة  
في ذلك وقد انتهت بالكذب  
فبطلت كالزوج اذا طلق الرجل  
امراته طلاقا بانها تنكح غيره  
في عدتها فطلعت قبل الدخول  
بها فله الرجوع عليها  
عدة مستقبلة وهذا عند  
ابى حنيفة وابى يوسف  
وقال محمد بن ابي نعيم المهر  
وعليها اتمام العدة الاولى  
لان هذا طلاق قبل الميسر  
فلا يوجب كمال المهر ولا يتأنف

العدة



والتجيب في الطلاق قبل الميسر بنفسه ايضا وكمال العدة الاولى وانما وجب الطلاق الاول الا انه لم يقرب من بني كمال  
 العدة الاولى من حاله اذ يقع الثاني من عدم اتمامه الياءه فاذا اتمش اي تزوج الثاني من الطلاق الثاني في  
 غير حكمه ش اي حكم الطلاق الاول لانه لما طلقها ثانيا لم يدخل فصار النكاح الثاني كالمعدوم فيجب عليه كمال العدة الاولى  
 كما لو اشترى ام ولد ثم وقع مقدماته ثم اشترى امه او ابنته او ابنته فولدت منه فسد النكاح وكانت حلالا له الملك  
 فلما باس بان تميزن والى الطيب لانهما غير معتدة في عقد لان العدة اثر النكاح فلما كان الملك ينافي اثر النكاح ينافي اثره  
 لكننا معتدة في غير محرم اذا اراد ان يزوجه من غيره وليس له ذلك حتى تحيض حقيقتين فان الفقرة بعد الدخول كانت معتدة  
 في غير محرم اذا وقعها بعد النكاح فليست معتدة لانها صارت ام ولد ليس اشترى امه بعد ولدت بالنكاح وعلى ام الولد  
 ثلاث حيض كمنها حتى الطيب الزينة في الميعتين الاولتين استحسانا في القياس ليس لما ذكرنا لان الى اوله لم ينعقد وقفا  
 الفقرة فلما لم يزوها بعد ذلك وجب الاحتمان ان العدة وجبت عليها بالفرقة لكنها لم تقرب ذلك في حق المولى لكونها حلالا له الملك  
 فظهر ان العدة وقع المولى والعدة بعد الفقرة من كل وجه صحيح فيها انما ادنا في الميعنة الثانية فلاحا وعليها انما حكم  
 بسبب النكاح بل القس والادع على ام الولد ولما ش اي ولما في حقيقتي ابي يوسف هم انما مقبوضة في يد ش  
 اي ان ام الولد مقبوضة في يد مولا ام حقيقة المولى الاول اذا لم يولد في هذا الباب بمنزلة القبس من وقد بقي اثره في  
 اي والحال ان يبقى اثر المولى والاول هم وهو العدة فاذا بعد النكاح وهي مقبوضة ش بالدخول في النكاح الاول  
 هم ناب ذلك القبس ش اي في الدخول الاول هم عن القبس المستحق في هذا النكاح ش فاذا طلقها سارا كانه طلقها  
 بعد الدخول في النكاح الثاني فيجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله فان قيل لو كان الطلاق بعد النكاح الثاني  
 كان النكاح بعد الدخول كان مريته متعقبا للزوجة كالطلاق الصريح بعد الدخول وليس كذلك فان الواقع باين ايجابانه  
 ليس بطلاق بعد الدخول وانما هو كالطلاق بعد الدخول والمادة للنسب لا يلزم ان يباو في جميع الوجوه والامر  
 ان الخلو كالدخول في حق كميل المهر وجوب العدة لانها سواهما حتى لو طلقها بعد الخلو كان الواقع بانها هم كانهما  
 يشترى الغنصوب الذن بصيرة قابضا بمجرد العقد شبة الحكم المذكور حكم الغنصوب الذي اشترى الغنصوب الذي في يده  
 من الملك يصير فاسدا بقبض الذي نعيم العدة هم فوضع هذا ش اي فظهر باقرنا من الدليل هم انه ش  
 اي هذا الطلاق هم طلاق بعد الدخول ش تشبيها لا حقيقة بديل قواه قبله ناب ذلك القبس من القبس المستحق  
 هم وقال زقر لامة عليها اصلا لان الاول ش اي العدة الاولى هم قد سقطت بالتزوج فلا تعود ش لان الساقط  
 لا يعود والثانية ش اي العدة هم الثانية لم تجب ش لانه طلاق قبل الدخول هم وبواب ما قلنا ش اي جوزني

والكمال العدة الاولى  
 انما يجب بالطلاق  
 الاول لانه لم يدخل  
 التزوج الثاني فاذا اتمش  
 بالطلاق الثاني ظهر  
 حكمه كما لو اشترى  
 ام ولد ثم وقع مقدماتها  
 انها مقبوضة في يد  
 حقيقة بالوطية كالا  
 وبق اثره وهو العدة  
 فاذا احببت النكاح  
 وهي مقبوضة ناب  
 خلاف القبس من القبس  
 في هذا النكاح كالفا  
 يشترى الغنصوب  
 الذي في يد بصير  
 قابضا بمجرد العقد  
 فوضعه بعد الدخول  
 بعد الدخول وقال  
 زقر لامة عليها  
 اصلا لان الاول قد  
 سقطت بالتزوج فلا  
 تعود والثانية لمر  
 تجب وجوز ما قلنا

واذا طلق الذي لا يمينه  
 خلاه عن عليهما وكذا  
 اذا حوت الحوية  
 الدنيا مسلمة فان  
 تزوجت جاز لان  
 تكون حاملوهذا  
 كله عند ابي حنيفة  
 وقال عليه وعلى الذرية  
 العدة اما الذرية  
 فالاختلاف فيها  
 نظير الاختلاف في  
 محارمهم وقد بينا في  
 كتاب النكاح قول المجتهد  
 فيها ذلك فقد اختلف  
 عليها واما النكاح فاجتهدوا  
 ان الفرع وجب العدة  
 لعد فلما لم يثبت  
 في النكاح وجب العدة  
 على كل من طلق  
 حيث تزوجت في  
 احوالها حتى  
 كان حملها لغيره  
 تكون حاملها  
 ولذا ثبت النسب

فانما من الدليل وهو انما يقبض في يده ويغادر اثر القبض وهو العدة هم قال ش اى القدرى هم واذا طلق الذي لا يمينه  
 العدة عليها وكذا ش اى وكذا العدة هم واذا تزوجت الربية ش سن دار الحرب هم الدنيا ش اى الى دار الاسلام  
 حال كونهم مسلمة ش والاسلام ليس بشرط في عدم وجوب العدة بل الشرط هو الخروج على سبيل المرافعة اى المغانمة  
 وعلى نية ان لا تعود الى دار الحرب ابد ايقال فلان راغم قوله اذا تابهم وخرج منهم ذكره انما شى وقال فخرج احد الزومين  
 الدنيا اسلاما وديما او مسانما ثم سلم اوسا رديا والاخر على حرب ثم نفذت الزوجية فان تزوجت ش اى هذه كما جرت  
 الى دار الاسلام هم جاز ش ولا عدة عليهم الا ان يكون حال شى فلان تزوج حتى تقع طلاقا وعليه نص الحاكم الشيب في الكافي  
 وقال المصدر الرشد في شرح الجات العنيد وروى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن ابن عمر بن بكاح المهاجرة فكن  
 لا يفر بها زوجا ولا يصح جواب الكتاب يعنى لا يجوز تزوجها مع بل شى هم وهذا المذكور هم كقول ابي حنيفة واما  
 شى اى وقال ابو يوسف ومحمد وعليهما شى اى على التخي شى سن دار الحرب هم وعلى الذرية شى التخي طلاقا وجها  
 هم العدة اما الذرية فالاختلاف فيها نظير الاختلاف في كاحهم مما هم شى يعنى ان كاح المهاجرين بينهم صحيح عنده او كان  
 مستقدهم ذلك هم وقد بينا في كتاب النكاح شى في باب كاح اهل الشرك وقول ابي حنيفة فيها اذا كان متقدهم انه  
 لامة وعليها هم يعنى قول ابي حنيفة في جواز تزوج الذرية المطلقة من الذرية بالعادة او بما جرت العادة الكافي اعتقاد اهل الذمة  
 جواز ذلك هم واما المهاجرة شى التخي اجرت سن دار الحرب الى دار الاسلام هم هم قوله شى في ذلك هم ان الفرقة  
 شى بين الزوجين الذين هم هم لو وقت بسبب آخر شى كاطلاق هم وجبت العدة فكذا شى يجب بسبب التباين  
 شى سن دار الحرب هم بخلات اذا اجر الربل شى اى الزوج الى دار الاسلام هم ومن كاش فى دار الحرب لا يجب  
 العدة عليهما بالاتفاق هم عدم التبليغ شى اى عدم تبليغ حكم الشرع اليها هم وليس اى دلالي منيفهم قوله  
 تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن شى نفى الجناح في نكاح المهاجرات طلقا فتقيد بهما بعد انقضاء العدة زيادة على  
 انفسهم ولان العدة شى دليل يستعمل فيه ان العدة هم حيث وجبت كان فيما حق نكاح آدم شى لانما يجب  
 صيانة لما يحترم ولذا لا يجب قبل الدخول هم والمولى الحق بالمبادى حتى كان محلا لتكاث شى يباع فى الاسواق كالبهايمة  
 هم الا ان يكون حال شى يجوز ان يكون تهنئا وسن قوله والمولى الحق بالمبادى لان سناء والمولى الحق له الا ان يكون  
 امره ما لا يراه لان فى بطنها ولذا ثبت النسب شى الفرض قائم بها حاشا فيستلزم الحج بين الفرضين ولا كذلك اذا لم يكن  
 حالها فان قلت قوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلق لا يفصل بين الممال والمال فتقيد به بالمولى زيادة على النص  
 فلا يجوز قلت ان قوله صلى الله عليه وسلم كان يوسن بالشر واليوم الآخر فلا يقين بانه زوج غير حديث شى لا يجوز

مختار

بالقبول مجزئة الزيادة بحملات العدة فليس فيها شبهة وعن أبي عبيدة قال روى الحسن عنه حماد بن عمار قال سألت  
عنه عن الزناش أي لآخرته المأزوجة لما أنزاهم والاولى من وهو ما عدهم من كلامهم من شئ لان ائمة من الزنا  
الانساب له وهما النسب ثابت من الحرب ثم اعلم ان المصنف لم يذكر في هذا الباب وجوب العدة على الصغيرة والكاتبة وفي غير  
علق الصغيرة بعد الدخول تعدد ثلاثه شهر وعن الفضلي اذا كانت بريرة تعدد ثلاثه اشهر بل يوقف حالها الى ان يظهر منها  
بذلك الولي ام لا فان طرقت عدتها بوضع الحمل والافا لاشهر ولو عاشت في الاشهر تساع العدة واختلفت مشايخي في  
الطلاق ايجاب العدة على الصغيرة واكثر المشايخ لا يعلقون لفظ وجوب العدة لانها غير مطلبة لكن ينبغي ان يقال تعدد  
وجوب العدة على الكاتبة اذا كانت تحت سلم كالمسلة لو كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في موت والاخرق عند أبي عبيدة  
وعندهما يجب واختلف العلماء في عدة المتخاضة فعدها بي وغيره اسود لانها اذا كانت صاحبته العادة روت الى ايامها عادتها وتعد  
والناسية عادتها تعدد ثلاثه شهر وعندها ثلثي واحدا لثلاثة اشهر او اتم بوجوبه وقال الكاسبي في الطلاق كالوفات فتسعة  
اشهر او ثمانية اشهر عدة حرة كانت او امته او كاتبة

فصل ابي هذا فصل في بيان ما يجب على المعتقات من الفعل والترك ثم قال شئ اي القدوري في فقهه هم  
على البيهقي شئ هذه اللفظة تقع على المطلقة بانيا ولا على المعتقة هم وهو المتوفى عنها زوجها اذا كانت بائنة سلمة  
الحداد شئ كبر الحاء الهاء وتخفيف الدالين والمعتقين مصدر من حدت المرأة اذا تركت الزينة والحداد بعد وفاة  
زوجها وهو من نهر نهر وفرب يفرب وفتح يفتح واعدت المرأة العينا اعداد او ابى الا معنى الا اعدت نفى محمد كذا قال ابن  
دريد وقال ابن شداد في انكاسه احد وعد لغتان وهو من الحد وهو المنع وانما صنعت نفسها والحداد ايضا ثبات الماتهم  
السودهم اما المتوفى عنها زوجها فاقوله عليه السلام شئ اي القول البني على الله عليه وسلم هم لا يحل لامرأة تؤمن بالله  
واليومم الاخران محمد على ميت فوق ثلاثة ايام الا سطر زوجها الية شهر وعشر اشئ هذا الحديث اخرجه الجماعة الا الترمذي  
عن اصم غطية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليومم الاخران محمد على ميت فوق ثلاث  
ايال الا على زوج اربعة اشهر وعشر او البس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا ثوب لثام ولا ثوب طيب الا اذا دخلت نبذة من قسط  
وانهار وفي لفظ البخاري وسلم وقد رخص للمرأة في طهر اذا اغسلت من جيفتها في نبذة من قسط او اطار وقال الاكل  
وفي وجه الاستدلال بهذا الحديث اشكال لان مقتضاه احلال الاحداد للمتوفى عنها زوجها لكون الاستثناء من  
التحريم احلال وليس الكلام فيه وانما هو في ايجاب ثم قال وقال في النهاية يمكن ان يقال قوله عليه السلام لا يحل  
نفى احلال الاحداد ونفسه فيمنع كان في المستثنى اثبات الاحداد لامحالة وكان تقدير الحديث لا تحل المرأة على ميت فوق ثلاثة

وعنه البيهقي  
انه يجوز  
لنكحها كما  
يطلب على  
من الزنا  
ولا دلل  
فصل  
وعلى البيهقي  
والمتوفى عنها  
اذا كانت بائنة  
مسلمة  
اما المتوفى عنها  
زوجهما فلقوله  
عليه السلام  
لا يحل لامرأة  
تؤمن بالله واليومم  
الاخران  
محمد على  
ميت فوق  
ثلاثة ايام  
الا  
زوجهما  
اربعة  
اشهر وعشر

هذا الحديث  
منهنا  
وقال الشيخ  
أحمد  
عليه كونه  
وجيب  
التسلف  
على حديثهم  
وفيها  
لا عامة فقد  
أحسنها  
بكلابته خلا  
تسلف  
بفتح وثنائسا  
مروى إلى  
عنه للتصنيف  
وسلم على المتن  
أنه مختص  
بالأخت  
وقال المحقق  
طبيب

أيام الله المتوفى عنهما زوجا فأنسا حتى اربوثة أشهر وعشر فكان هذا الخبر باعدا والمتوفى عنهما زوجا فكان واجبا لان اجناب  
الشرع أكد من الامر وبذا انسب ما وجدت من الشرح حتى قلت بهذا التصنف لثبوت من التقصير من الشرح في تمام الحديث فان  
المصنف ايضا اخرج الحديث بما سدد وقدر كذا وفيه تصريح بوجوب الاعداد على ما لا يخفى على السائل والمصنف من برو  
اليمين يصح غزله ثم يحاك قوله بنذرة من قسط بفهم القاف وسكون اليمين المملد وهو ضرب من العود وقيل ضرب من الطيب  
الواحد من لفظه وقيل واحدة لظرف ويروي من قسط ظفار بدون الالف لوزن قظام وهو اسم مريضة طرية باليمين قوله  
بنذرة أي قطعته وهو بفهم النون وسكون الباء الموحدة والمتوفى عنهما زوجا حتى وعليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو نذرب اسماء وسفيان والثوري والكلب والشافعي واحمد واسحاق سوا كانت حاله او غيرها وقال الشيخ والحسن البصري  
والحكم بن عيسى لا يجب قال الظاهرية فرض عليها الاعداد فان قيل الاعداد التام سلف على فوت النكاح وذلك مذموم قال  
الله تعالى لكيلا تنالوا سوا على ما حكم ولا تفروا بما أناكم كيف صار واجبا بالجزء عارضا بالكتاب جيب بان المراد بقوله تعالى  
لكيلا سوا الآية الاسمي مع العصل والغصب مع العصل نقل عن ابن مسعود وقوفنا ومرفوعنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم واللبتوتة فذهناش وبه قال الشافعي في القديم واحمد في روايته وقال الشافعي في الجديد لا حد عليها  
ش وبه قال مالك وحمد في روايته وفي المتن لا يجب حم لانه ش أي لان الاعداد هم وجب لظهور  
فما سلف على فوت زوج وفي تصدقناش أي وفي تعدد المرأة فافاننا من جن الشرة الا ان فرق الموت بينهما  
فقد اختلفا بالابانة ش حيث آسارا لهما بالفرق واشاره غير عليهما فلا تاسف بفوت ش أي بفوت هذا الزوج هم  
ولنا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي المعتدة ان تختضب بالحناء وقال المناطبيش عليه السلام كره المصنف يدل على  
انه حديثان ذكره السرخسي حديثا واحدا كما زعم السرخسي وقال مخرج الاماديث هذا وهم منه لان المصنف استدل بهذا  
الحديث على ان البتوتة عليها الاعداد كما للمتوفى عنهما وفيه خلاف الشافعي فيمن ان يكون الحديث واحدا فان قلت  
استدل بعضهم بقول المصنف ولنا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله وقال المناطبيش بحديث اخرجه ابو داود في سننه  
عن ام حكيم بنت اسيد عن ابيها عن مولاهما عن ام سلمة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا في عدي من غداة  
الى سلمة لا تمشط بالطيب ولا بالحناء فانه نضاب قلت يا بشي تشط يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بالسر فطعن به راسك  
قلت حديث ابى داود وهذا اجنبى عن المقصود على ما لا يخفى فالاستدلال بغير مطابق وقوله نهي المعتدة اهم من ان يكون  
مستندة الوفاة ومستندة الطلاق وتمام الحديث المناطبيش الحديث واحد واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة في الحج  
عن ابن لبيبة عن كبة بن عبد الله بن الاشج عن خولته بنت حكيم عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يطيب

بج

بانت محرمة ولا تحسب الطلاق طيب وغدا السروجي في الغاية الى النساء لفظه نهي العدة عن التكليف والدين والطلاق  
 بالثنا وقال الخليل وقال البيهقي سنا ونصيف فان ابن لميعة الراجح بقلت تكلفوا فيه كثيرا ولكن روي عن احمد انه قال  
 من كان مثل ابن لميعة بمصر في كثرة حديثه ومبطله واثقانه وحدث عنه احمد كثيرا وروي له سلمة بن ابراهيم المارث  
 وروي له الاربعه والطحاوي هم ولان شئ اى ولان الاحاد وهم يجب انكار القاسف على فوت فتمت النكاح الذي سبب  
 بعد نكاحه ان يصون المرأة عن النكاح بالابحوزهم وكفاية سونناش ولا يلحق كفاية سونناش وهو صحيح سونناش فبقيا  
 فحسبتهما والابا قطع لهما شئ اى فتمت النكاح هم من الموت شئ لان حكم النكاح باق بعد الوفاة الى ان تنقضي  
 العدة هم حتى كان لهما ان تغسله شئ اى حتى كان للمرأة ان تغسل زوجها حال كونهم ميتا قبل الابا بعد الطلاق لا يفي  
 النكاح بعد اصالها فان قيل البتة يتناول في تناسف النكاح وقد ائتمت نفسها بالمال مطلب للنكاح منه وكذا البتة  
 كيف تناسف وقد جفا بالابا لا بد ان يغربا عليها بل قط السروجي بالتمسك عن مثل هذا الزوج كما قال الفقيه جيبان وجوب  
 الاحاد وادير بقوت النكاح الصحيح بالشبهة بالابا اعتبارها والزوج وجباية وفي هذا الفرق بين النكاح والمبوءة فان  
 قيل لو كان كذلك ينبغي ان تجب على الازواج كما تجب على الزوجات لمان فتمت النكاح مشترك بينهما جيبان انفس  
 لم يرد الا في الزوجات والازواج ليسوا في سناهم لكونهم اولى بنسب في فتمت النكاح لمان فيمن صياتهم لمانهم ثم  
 على ونهم درود المفقعة عليهم لكونهم معايل عن الكسب نحو جبر عن الغلب ولا كذلك الازواج هم قال الحارثي وادير الاحاد  
 شئ اراد بهذا التعريف الاحاد وكان سونناش في اول الكلام قوله الحارثي مبتدأ وخبره قوله ان يترك الطيب الى آخره  
 قوله وادير الاحاد وجلة سونناش اى يقال في الاحاد والمداد ايضا هم والفتان شئ جملة سونناش ايضا اى الحارثي وادير الاحاد  
 في اوله والاحاد وخبره ففتان سونناش وقد مضى الكلام فيه عن قريب هم ان يترك الطيب شئ اى يترك العدة متعلقا  
 الطيب هم والزنية شئ اى واما الزنية هم والكل شئ نعم الكاف اى يترك الكل وهو مصدر وبالضم اسم  
 هم والدين شئ اى يستعمل الدين الطيب وغير الطيب الاسن عذر كذا لفظ القدرى ولفظ محمد وفي الجاس  
 الصغير الاسن وجع شئ وهو اشارة الى ان العدة هو التداوى هم والسخي فيه الى جيبان شئ اى في اجاب ترك الطيب  
 والزنية وجبان هم احدهما المذكور اسن انكار القاسف على زوال النكاح هم والثاني شئ اى وجبان شئ هم اى هذا الاشياء  
 شئ اى الطيب والزنية والكل الدين هم وداعى الرغبة فيها شئ اى في المرأة لانها اذا كانت طليقة تترزق  
 تترزق بغير الرجل فيها فوقي يكون اذا كانت خالية عن الاشياء المذكورة هم اى ممنوعة عن النكاح شئ اى المرأة المحجورة  
 ممنوعة عن النكاح اداست في عدة النكاح والوفاء هم تختبئها شئ اى اذا كان الامر كذلك تختبئ به المحدة

لا يجب الطلاق  
 للتأسف على  
 فوت نكاح  
 الذي هو سبب  
 لصحها وكفاية  
 مشوها لآبائه  
 اقطع لهما من  
 الموت حتى كان  
 لهما ان تغسله  
 ميتا قبل الابا  
 لا بعد  
 والحداد وقال  
 الاحاد هم  
 ففتان ان يترك  
 الطيب فتمت  
 والكل والدين  
 الطيب الطيب  
 الاسن عن جيبان  
 الجامع الصغير  
 الاسن وجع شئ  
 وجهان احدهما  
 مأخوذة من الطيب  
 للتأسف على  
 هذا الاشياء  
 لرغبة فيها  
 وهي ممنوعة  
 عن النكاح  
 فتمت



ويجوز لما لبس الاسود وعقد البايعة الاربعة ان لا يقصد به الزنية بل المني في الحدود قالوا انما جبرته بحسب ما لم يلبس الاسود  
 كما في المصباح بالجمرة والجمرة والجمرة على الطيب والتجريد والبايعة ولم يكن كسب الاسود ولم يوافق عليه  
 قال محمد بن النوفاري لا يحل الاحد او لمن مات ابوا او ابنتها او امها او اخوها فانما هو في حق الزوج خاصة قليل اريد  
 بذلك فيما زاد على الثلاث اذ في الحديث ابنته الاحد او المسلمات على غير ازيد من ثلاثه ايام ولم يحك خلافا في المنهاج  
 لما الاحد او على غير الزوج ثلاثه ايام وتحرم الزيادة هم قال شئ ابي القدر يريهم ولا احدا وعلى كافتة لانها غير  
 مخاطبة بحقوق الشرع شئ وقال الشافعي ومالك وانما جبرته عليها الاحد او هم ولا على صغيرة لان الخطاب  
 موضوع عنما شئ يعني غير واحدة في الخطاب وعند هؤلاء عليها الحد او في عدة الوفاة فان قلت ما الفرق بين الحد او  
 والعدة حيث تجب العدة على الصغيرة قلت لا نسلم ان العدة تجب عليها لانها ليست بمخاطبة بل المولى يوم بان  
 لايزوجها حتى تنقضي العدة لمحق الشرع ولهذا شرط الايمان لوجوبه ونما يشترط الايمان لمحق الشرع تعالى فعلى هذا لا ما تميز  
 الى الفرق لعدم وجوب العدة ايضا هم وعلى الامة الاحد او لانها مخاطبة بحقوق الشرع تعالى فيما ليس فيه ابطال  
 حق المولى شئ لان فروع الشرع التي ليس فيها ابطال حق المولى يلزم الملكة كالعموم والصلاة فيلزمهما الحد او  
 هم بخلاف اللانع من الخوف من البيت في العدة لان فيه شئ اى فى منعها من الخوف هم ابطال حق من اى  
 حق المولى من الاستحرام ونحوه لا يفيوت الاحد او بذلك هم وحق البعد مقدم شئ على حق الشرع هم لما تميز  
 اى لما تميز البعد واستثناء الشرع الا ترى ان للمولى منعها من الخوف ومنع العدة من سبها والجمعة والجمعة  
 وكذا الحكم في المديرة وام الولد والمكاتبه والنسابة والمنكوحات في الوفاة والطلاق لغوات نعمة النكاح  
 وبه قال الشافعي ومالك واحمد فان قلت لوجوب الحد او لغوات نعمة النكاح لوجوب بعد شئ من ملكة لزوال النكاح  
 بالشرع قلت لم يفت الحل بقاءه بملك اليمين هم قال شئ اى القدر يريهم وليس فى عدة ام الولد شئ يعني  
 اذا عتقت هم ولا فى عدة النكاح الفاسد احدا ولا نه شئ اى لان الشان هم فانما نعمة النكاح ليظهر  
 والناسف شئ امام الولد انما يجب عليها العدة بالعتق الذي يرد له ذلك العتق فالتسبب في ذلك  
 السرور لا الخزن لانه فانما نعمة بل حصل نعمة الحرية التي صارت بها اهل اللولاية واما النكاح الفاسد وكذا  
 المولى عن شبهة فلا يلزم الحد اوهم والاباثة الاصل شئ كان ينبغي ان يقول الاصل الاباثة قال الا ترى  
 اريد بها اباثة الزنية لها وذلك لقول تعالى قل من حرم زنية اعد التي اخرج لعباده وقال الكاكي اى اباثة  
 الزنية اصل خصوصاً في النساء وقال الاكل الاصل هو الاباثة في الزنية وقال السفاح في اباثة الزنية اصل

قل لا اجد

على كاذب الا انها

غير محاطة بغير

الشهر وكل على

صغيرة او السفاح

موضوع عن

وعلى لامة لا اجد

لا انها مخاطبة

بحقوق الله تعالى

فيما ليس ابطال

حق المولى

المنع من الخوف

لا اجد حق

العد من كذا

قال ليس

ام الولد لا اجد

الحكم الفاسد

لونها فانها

نعم النكاح تظهر

التسفة كل حاجة

اصل

والكل في الحقيقة سخي واهل وقال تاج الشريعة فان قلت ما وجه ايراد قوله والاباحة اصل قلت وجهه انه لما ذكر قوله  
 فانما نعمة النكاح يمكن ان يقال عليه ان هذا التعليل بالعدم وانه لا يصح فاجاب بقوله والاباحة اصل يعني انا اثبت  
 بعدم فوات نعمة النكاح بل في الاصل المقضي للاباحة السلام من وجوب العلة المحرمة لازمة انتهى قلت تنعصص الباحة الزينة  
 كونهما اسما على الاطلاق ولا وجه لادان الاصل للاباحة في كل الاشياء التي شئت قولاه فضلا على ان مذهبنا في الاسلام  
 ان الاباحة ليست باصل هم ولا ينبغي ان يتخذ المعتد شئ الخطية التزج فيكاح المعتد لا يجوز وقدم في الحوات  
 هم واسباس بالتعريض في الخطية شئ التعريض النكاح حقيقة المالة الكلام الى غرض يدل على التعرض منه قوله  
 عليه السلام ان في الاما ليس لندوته عن الكاذب وذلك مثل ان يقول انك لمجيلة وانك نشابة وان النساء لمن  
 حاجتي فاحل الله سبق اليك خيرا او الماشبه ذلك من الاشارة وكون التعريض بالنكاح ان لا يجوز ان يقول امر سجا اريد  
 ان الحكم او تزوجك او خطبك لان الخطية التزج كما ذكرنا وافرقت بين الكناية والتعريض ان الكناية ان يذكر  
 لا يشي بغير اللفظ الموضع على قوله كطويل النجاد وطويل القامة كثيرة الراء للخصيات والتعريض ان يذكر شيئا يدل على شئ  
 لم يذكره كما يقول النكاح للتحاج اليه جيتك لاسلم عليك ولا انظر الى جيبك قاله الزمخشري فقال تاج الشريعة التعريض الكلام  
 ولا لا ليس وفيها ذكر لقوله كاتج البخل تعريض بانك بخل والكناية ذكر الريدن واردة المردون كقولك فلان طويل  
 النجاد يعني طويل القامة كثيرة الراء بمعنى انه ضعيف وفي شرح التا ويات ايراد التعريض للتوفي عنما زوجها او التزج  
 لا يجوز في المطلقة بالاجماع لانه لا يجوز لها الخروج من مهرها اصلا فلما يمكن من التعريض على وجه لا يخفى عن الناس واما  
 المتوفى عنها زوجها بالما الخروج منها فليكن التعريض على وجه لا يقف عليه سواء اوجها على منع الخطية وجوز التعريض في التوفى  
 عنها زوجها وفي النكاح للتعريض المجتبه وسيل في عدة الوفاة وكذا في البابين في الظاهر بقوله تعالى ولا جناح عليكم  
 فيما عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم علم الله انكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا  
 قولاً سوياً فهم بقوله تعالى ولا جناح عليكم اي لا اثم عليكم ان تكونوا بخطبة النساء في عدتهن من وفات ارجوزهن  
 من غير تصريح بقوله تعالى او اكنتم اي اسرتم في قلوبكم فلم تذكره بالنكاح لاسوئين ولا سرحين والمتدرك بقوله  
 تعالى ولكن لا تواعدوهن محذوف تقريره علم الله انكم ستذكرونهن فاذا ذكره من ولكن لا تواعدوهن سرا  
 ويلا لانه ما سر وقال الحسن والنخعي وقتادة ومعناك ومقاتل بن جبان والسري يعني الزنا وهو رواية الغوفي  
 عن ابن عباس وقتادة ابن جبر وقيل علي بن ابي طلحة عن ابن عباس ولكن لا تواعدوهن سرا لا تقولوا لها  
 اني عاشق وعاهدني ان لا تزوجي غيري ونحو هذا قوله تعالى الا ان تقولوا قولا سوياً فانه لو قالوا لا تزوجوا

لا ينبغي ان  
 يخطب المعتد  
 كما لا يخفى  
 في الخطبة  
 لقوله تعالى  
 ولا جناح عليكم  
 فيما عرضتم  
 من خطبة  
 النساء الا ان  
 قال لكن  
 لا تولد من  
 مكرها تقولوا  
 قولا سوياً



والاستثناء فيعلق بقوله تعالى و لا تواعدوهن اى لا تواعدوهن سوا هذه الا مواعده معروفه  
 فسر القول المعروف سيد بن جبير بما ذكره المصنف على ابي الان وكذا فسر وجها بد القورى والسيدى وقال ابن سيرين  
 قالت عبيدة ما سمعتى قوله تعالى الا ان تقولوا قول الاسود قال يقولون فيها لا يفتنى بها ليعنى لا تزوجها حتى تعلمنى ربها ابن  
 بنى حاتم هم وقال عليه السلام السر الفكاك شئ اذا غيب قاله خريج الاحاديث اراد انه لم يثبت ولم يبرهن اليه احد من  
 الشرح غير ابن الاثرانى قال ولنا في صفة هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فظهر وقال ابن عباس التوفيق ان  
 يقول لاني اريد ان اتزوج شئ اخر به البخارى عن جابر عن ابن عباس لا يخل عليك فيما عتقتم يقول لاني اريد التزوج  
 ولو دوت ان تيسر لي امره صالحهم وعن سعيد بن جبير في القول المعروف لاني فيك لا رغب واني لا جوار ان تفتنى شئ  
 اخر به الباقية عنه الا ان تقولوا قول الاسود قال يقول لاني فيك لا رغب واني لا جوار ان تفتنى شئ  
 والقبولة شئ اى المطلقة طلاقا بائنا او اعدا بائنه او طلاقا هم الخرج من بيتها لئلا ولانها راو المتوفى فمناز وجها  
 تخرج منها راو بعض الليل والابيت في غير منزلهما شئ واوجب البيت على المتوفى عما زوجهما وثمان وابن مسعود  
 وابن عمر وعلم منه ففى الله تعالى انهم وبه يقول بن السيب والقاسم بن محمد والاذري ومالك والشافعى واحمد وجها  
 بن راهويه وابى عبيدة وجها من فقهاء الاسما وعن علي وابن مسعود وجها بد عايشة بنى الله تعالى انهم لم يفتنى  
 حيث شئت وهو قول الحسن وعطاء والظاهرية هم المطلقة شئ اى الما الدليل على عدم جواز خروج المطلقة من بيتها  
 لئلا ونهارهم فلقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين باغشته ببيتة قيل الفاشية نفس المخرج  
 شئ قاله ابراهيم النخعي وبه قال ابو حنيفة فيكون سناه الا ان يكون خرجها فاشته كما يقال لا يسب النبي الا كافرا  
 ولا يزنى احد الا ان يكون فاسقا هم وقيل الزنا شئ اى الفاشية هو الزنا هم ويخرجون لاقامة الحد شئ عيسى بن  
 قاله ابن مسعود بنى الله تعالى عنه وبه اخذ ابو يوسف وقال بن عباس جى شذرا او يكون يديه اللسان تبدوا على  
 زوجها هم واما المتوفى عنها زوجها شئ اى والى جوار خروج المتوفى عنها زوجها منها راو بعض الليل هم فانه لا نفقة  
 لها فتحتاج الى الخروج منها راو الطلب للمعاش شئ وقيل لا يخرج لانها اسفلت هم وقد يمتد الى ان يهجم الليل ولا ذلك  
 المطلقة لان النفقة داره عليها من مل زوجها حتى لو اختلفت على نفقة عدتها قيل انها يخرج منها راو قيل لا يخرج لانها  
 اسفلت حتما فلا تطلب به شئ اى باسقاط حقها هم حتى عليها شئ وفي شرح الكافي وان كانت غيبه فلها ان يخرج  
 لانها لا تخاطب بها هو اعظم من بذل حق الشرع كالصلوة والمداود وليس للزوج ان يمنها في الطلاق البائن لانه  
 لم يقرب لها عليه ملك ولا يزوجها قالوا الا ان يكون مرا بقة تزوجه ان تحمل فبيد جى كالكتابة هم وعلى العدة ان تعد

قال عليه السلام السر الفكاك  
 وقال ابن عباس التوفيق  
 ان يقول لاني اريد ان اتزوج  
 وعن سعيد بن جبير رفر  
 في القول المعروف فيك كلف  
 واني اريد ان تفتنى  
 المطلقة الجميلة البتة  
 اخرج من بيتي ما ليدركها  
 والمتوفى عن راو مسخرهم بها  
 ونقص الليل لا يكتب  
 ما زلها الما المطلقة لفقها  
 ولا يخرج من بيوتهم  
 الا ان ياتين بها حنة  
 مينة قبل الفلحة شئ  
 الخرج وقيل الزنا يخرج جى  
 الحد واما المتوفى عنها زوجها  
 فلا نفقة لا كفقة لها فخرج  
 الى الخرج بها راو الطلب للمعاش  
 دفن يمتد الى ان يهجم الليل  
 ولا كذلك المطلقة او النفقة  
 داره عليها من مل زوجها  
 حتى لو اختلفت على نفقة عدتها  
 قبل فخرجها راو قيل لا يخرجها  
 اسفلت حتما فلا تطلب به شئ  
 وعلى المعتدة نفقة المعتدة  
 انما لا يسب الا كافرا  
 ولا يزنى احد الا ان يكون فاسقا  
 والبرقة كذا في خروجهم من بيوتهم  
 والبيت بها هو البيت الذي تسكنه

في المنزل الذي يعطى ايهما يسكنه حال وقوع الفزقة والموت لقوله تعالى ولا يخرج من بين يديهم والبيت المضاف  
اليهما هو البيت الذي تسكنه نسب البيوت اليه بنى يسكنه ولما قال الله تعالى وقرن في بيوتكم وانما البيوت للمازول  
والسكنى عام يشمل البيت والملوك والتاجر والمستأجر جميعا ولم يدرش اى ولا بل وجوب اعتداده في المنزل الذي  
يعطى اليه بنى يسكنه ولم يدرش اى ولا بل وجوب اعتداده في المنزل الذي يعطى اليه بنى يسكنه ولم يدرش اى ولا بل  
اي وقال الغني صلى الله عليه وسلم للذي قتل زوجا يسكنه في بيته حتى يبلغ الكتاب اجله شئ هذا الحديث اخرجه  
السنن الاربعة كهم من طريق سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمة زينب بنت كعب بن عجرة ان الربيع بن كعب  
بن سنان وهى اخت ابي سعيد الخدري اخبرتنا انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالته ان تخرج الى اهلها  
في بني خديرة وان زوجها خرج في طلب ابي عبد الله البصري اذ كان بطريق المروم لم تسمع فتسلوه قالت فسال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان يرجع الى ابي فان زوجي لم يترك سكتا ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نعم قالت فافترست حتى اذا كنت في الحجرة اخذني المسجد فاداني رسول الله صلى الله عليه وسلم او امرني ففوت بيتي ففقت  
كيف قلت فردت عليا للفقعة التي ذكرت له من ثمان زوجي قال يسكني في بيته حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فافترست  
فيه اربعة اشهر وعشرة قالت فلما كان عثمان رضي الله تعالى عنه ارسل الى فسالني عن ذلك فاجزته فاجتبه وقضى به  
واخرجه الترمذي حديثنا الانصاري حديثنا اسعدي حديثنا مالك عن سعد بن اسحاق الى اخره ثم قال هذا حديث حسن  
مصحح اخرجه ابو داود والنسائي من طريق مالك واخرجه ابن ابي عمير من رواية ابي ظلال الاحمر ورواه احمد واثق ورواه  
الطحاوي واثق ورواه ابو يعلى الموصلي في سائدهم ورواه ابن جابر في صحيحه واخرجه الطحاوي من ثمان طرق  
وقد طعن ابن خرم فيه بانه من طريق زينب بنت كعب بن عجرة وهى مجهولة ولا روى عنها غير سعد بن اسحاق بن كعب  
وهو غير مشهور واجيب بانه لا يلتفت الى كلامه بعد ان حكم الترمذي بصحة وقال ابن السكيت ثبت دليل حديثه في نسخة  
في تصحيح الترمذي اياه توثيقا توثيق سعد بن اسحاق ولا يفرق النقطة ان لا يروى عنه الا واحد وقال ابن عبد البر  
حديث مشهور معروف عند علماء العراق والمجاز واولئك في رواية يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد بن اسحاق  
بزيادة الباء بعد العين وكذا وقع في رواية عبد الرزاق والبخاري في تاريخه ووقع في رواية الجمهور عن سعد  
بدون الباء وهو تصحيح بطرق القدر ومقتضى القاف ونعم الدال النصفة وهو اسم موضع على ستة اشبال من المدينة  
وجاء في حديث اخر ان ابراهيم عليه السلام اجتمع القدر وم قوله حتى يبلغ الكتاب اجله يعني ان الزوجي حتى تقضى عليه  
فان قلت حديث التيمم على الذنب وهو اراه الدار قطن عن محبوب بن محرز عن ابي مالك النخعي عن عطاء بن السائب

ولهذا لولا ان  
اهل كطقت  
زوجها على عليا  
ان تقول ان  
فقت فيه  
وقال عليه  
السلام لاني  
قتل زوجي  
اسكن في بيته  
حتى يبلغ  
الكتاب اجله  
نصيب  
من البيت  
لا يكفينا

عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المتوفى عنها زوجها ان تغتسل ثلث ثلثات فقلت قال الدار  
تغطي لم يندبه غير ابني الكاكي وهو ضعيف وقال ابن القطن ومجرب بن محرز ايضا ضعيف وعطاء بن وهب وهو من كان  
نصيبا وارليت الكيفيا ش بان كان نفيها واما الكيفيا هم واخبرها العوزة من نصيبهم ش بان لم ير منها  
بسكناءهم انتقلت لان هذا انتقال بعذر والمعاذات يوفى فيها الا عذارش والدليل عليه ما روي ان عليا رضي الله  
تعالى عنه نقل كنبه ام كلثوم حين قتل عمر رضي الله تعالى عنه من بيت العدة لان عمر رضي الله تعالى عنه من كان ليكن  
اني دار الامارة وقد انتقلت الدار الى عثمان رضي الله تعالى عنه فصار كما اذا نكحت على تناسل في ذلك المنزل  
من سرقه او نهبهم او نكحت سقوط المنزل ش عليها هم او كانت فيها باجرش يعني باجرة هم ولا تجدهم والتوديع  
ش اى لا تقدر على اوائها او كن اذا كانت في بعض الرسايق فبذل عليها من السلطان او غيره فكلما انتقل  
الى المهرهم ثم ان وقعت الفرة الطلاق باین اذ ثلاث ش اى ثلاث تطليقات هم لا بد من ستره بينها ش اى  
بين الرجل والمرأة قال في النهاية يعني اذا لم يكن للزوج الابيت واحد وكذا في الوفاة اذا كان في ورثة من ليس  
لهم مهرهم ثم لا لباس ش اى بعد وجود السرة لا لباس ان ليكن في بيت واحد هم لا ش اى لان الرجل سلم  
هم حترق بالحرية ش وقال من هو كذا يجنب للمهرم الا ان يكون فاسقا ش استثناء من قوله لا لباس مع  
السرة هم بخلاف عليها سة فيخرج لانه عذرش ولو كانت بينها سرة فيكون ذلك المنزل كالنزل الاول فانتقل  
منه الا بعض الا عذر وهو معنى قوله هم ولا يخرج عما نقل اليه ش اى ولا يخرج عن المنزل الذي انتقلت اليه  
قالوا في شرح الخالص الضعيف وان اخرج الزوج فمواولى وهو معنى قوله هم والاولى ان يخرج الزوج ش من بيت  
هم ويترك المرأة ش فيه اخرج عن المخرج هم وان جلاش اى الزوجان هم بينها امرأة فقد تقدر على الميولة  
ش اى على كونها عالة بينها هم فمن ش حصول القصد وان لم يصب امرأة فقد قلما الانتقال الى منزل آخر  
ولو كان الزوج غائبا فعلى اجرة المنزل ان يطلبها صاحبها باذن القاضي ليرجع على الزوج هم وان ضاق عليها المنزل  
فلخرج ش اى المرأة هم والاولى خروج ش اى خروج الرجل فيكتمى منزلا آخر نفسه وية كما في المنزل الذي  
وقعت فيه الفرة هم واذا خرجت المرأة من زوجها الى كة فقلما لانا اودات عنها ش في بعض الطريق هم فان كان بينها  
بين مهر اقل من ثلاثة ايام جئت الى مهر الا ان ليس بائنا الزوج معنى ش اى من حيث المعنى لان خروج المستدة  
ما دون السفر مباح هم لا بل هو بناء على المخرج الاول ان كانت ش اى مينا وبين مهرهم ثلاثة ايام ش جئت  
الى مهر الا ان ليس بائنا واخرج بل هو بناء على المخرج الاول وان كانت اى المدة هم مينا وبين مهرهم ثلاثة ايام

فاخرجها الوتر من نصيبهم  
انتقلت كان هذا انتقال  
والعباد اخرجوها الا غل  
او صلها اذا كانت متاوتا  
او فاسقا المنزل وكانت فيها  
باجر وكما جئت ش اى جئت  
الفرقة الطلاق بان  
كليه وسبحة يعني ما لا  
معترف بالحرية وان لم  
عنا عليها فخرجت  
عذر وكما جئت اى جئت  
والاولى فخرج هو وكما  
جعلوا بينهما امر او فاسقا  
على الميولة خسران  
عليهما المنزل فخرج هو  
جئت  
خروج ولا يخرج المرأة مع  
فطلقها لثلاثة ايام  
فاخرجها من مهرها اقل من  
جئت الى مهرها اقل من  
اخرجت من مهرها اقل من  
مسيبة ثلثة ايام ان كانت  
مهر جئت ثلثة ايام ان كانت



عليه السلام اما النسب فليس اي الماتوث النسب هم فلانناش اي فلان المرأة هم فرائشه ش قال عليه السلام الولد  
 للفراش وللعاهر الحجر اي للعاصب الفراش والفراش العقد كذا فسره الكرخي فلانناش اي لان المرأة هم لما ماتت  
 بالولد ستة اشهر من وقت النكاح فقد جازت ش اي بالولد ما قبل منهاش اي سبع ستة اشهر من وقت  
 الطلاق فكان العلوق قبله ش اي قبل الطلاق هم في مهلة النكاح والتمسوا ثابت ش اي تصور الوطى والاعلان  
 ثابت وبن ذكك بقوله هم بان تزوجها ش اي بان تزوج هذه المرأة هم وهو ما لم يباشروا اي والما لم يباشروا  
 يعني كان تزوجها وهو على بطنها وانما سيمون كلامهم قواخي الانزال النكاح ش ستاننا للطلاق وقال  
 الانزال اي اذن من الجائز ان يكون على بطنها وماله الانزال تزوجها والشهود عند ردود طقت من ساءة فيكون وقت  
 النكاح ووقت الوطى واحد وهم والنسب يتحا في اثباته ش هذا ثبت في الايمان جواب على افعال هذا تصور بعيد وافر  
 ينبغي ان لا يثبت النسب كما هو قول زفره قول محمد والافا باب بقوله والنسب يتحا في اثباته فثبت استحسانه  
 يحتمل في امره كما ذكرنا ومن الشايخ من قال لا يحتاج الى هذا التكليف وقيام الفراش كان ولا يعتبر النكاح الدخول  
 وذا النكاح قايهم مقام الماء كما في تزوج المشتري بالمغربية ومنها مسير مستفاد بالولد ستة اشهر ثبت النسب ان  
 لم يتزوجهم الدخول بعد واما قبل التصور شرط فيه ولذا الوجبات امرأة الصغيرة لولد الا يثبت نسب وحق المشتري النكاح  
 وجوده كرامة الاولاد يعني بان يكون صاحب خطوة هم واما المهر فلان ما ثبت النسب منه قبل واما مكافئها كالمهر  
 ش اي الوطى كما هو اقوى من الخوة فيجب المهر كما لو قال الفقيه ابو الميث قال ابو يوسف في الاما في شئني في  
 القياس ان يجعل على الزوج مهر ونصف لانه قد وقع الطلاق عليها فوجب نصف المهر منه اخر بالدخول قال الا ان بابا  
 حنفية أحسن وقال لا يجب الا مهر واحد الا ما جعلناه بمنزلة الدخول في طريق الحكم فتأكد ذلك المصادق فاشتبهت به الزنا  
 وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية زواجاً بغير تيقن او اكثر المهر بقضاء عدتها لا اتمال العلوق في حالة العدة يجوز  
 ان تكون ممتدة عليهم فكان وطية لازم من ثبوت النسب الواقع في العدة رتبة عليهاش وان جازت به  
 لا قبل من سنتين بانث من زوجه بالانقضاء العدة هم موضع اكل وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة  
 لا يصير واجبا لا يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحمل بعدة فلا يصير واجبا بانك ش فان قيل ينبغي ان يصير واجبا لان  
 الوطى باحلال فاحتمل العلوق الى اقرب الاوقات وهي حالة العدة اذا الاصل في الواو ان يحل اقرب الاوقات  
 فثبت الرجعية قلنا في ذلك اصل امر وعلى خلاف السنة لا يصير واجبا دون الاشهاد بالفعل فاحتمل العلوق الى قبل  
 الطلاق صيغته حاله كذا في البسوط نسخ الاسلام وهذا كله اذ لم يقر بانقضاء العدة البابين او الرعي الما قربت بالانقضاء

وعليه المهر ما انجب  
 فلو انها فرائشه لانها لم تجنس  
 بالولد الستة اشهر من وقت النكاح فقد  
 جازت ش اي لان المرأة هم لما ماتت  
 فكالعلوق قبله في حالة النكاح  
 والشهود ثابت بل تزوجها وهو ما لم يباشروا  
 فواخي الانزال النكاح ش ستاننا للطلاق  
 في اثباته واما المهر فونه لما  
 ثبت النسب منه جعل طيا  
 حكما فتأكد المهر فيقال  
 وثبت نسب ولد المطلقة  
 الرجعية اذ جازت سنتين  
 او اكثر ما لم يقر بانقضاء عدتها  
 لا يحتمل العلوق في حالة العدة  
 لمحو اذ لا يمكن ممتد الطهر بعد  
 لا في حق سنتين بانث من زوجه  
 بانقضاء العدة وثبت النسب  
 لوجود العلوق في النكاح او في  
 العدة لا يصير واجبا لان  
 يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحمل  
 بعدة فلا يصير واجبا بانك



بشأنه

فخرجت بالولد لاقبل من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت لاناء فاعلم ان الاقرار اذ في البطن اولد له لم يثبت بشي  
 يلزم بالنسب هم حتى تاتي بشي اى بالولد هم لاقبل من ستة أشهر عن اى حنفية ومحمد وقال ابو يوسف ثبت النسب  
 سنة الى سنتين لانما ستره تخيل ان يكون حالاً ولم تقرب القضاء العدة فاستثبت الكبيرة وشي وبیان الاحتمال اقبل  
 ان الكلام في الاربعة المذكور بل سائر ما في الجمل سائر ما في مقتضى ان يكون حالاً وقت الطلاق فيكون القضاء  
 مدتها موضع الحمل يتحمل استناجها من القضاء العدة ثمانية أشهر واذا كانت كذلك كانت كالباقي الا ان المقتضى  
 بالقضاء العدة ثبت نسب ولد اى سنتين هم ولما شى اى والى حنفية ومحمد ان القضاء عدها بغيره  
 وبى الاشهر ثلث بقوله تعالى والابى اليك من هم فيه مضياً بحكم الشرع بالقضاء وهو شى اى الشرع بالقضاء  
 هم في الالة الشرع بالقضاء هم في كل الشرع بالقضاء هم وبى شى اى حكم الشرع هم فوق اقرار  
 اى ان الدلالة على القضاء العدة فوق اقرار المرأة هم الالة شى اى ان حكم الشرع هم لا يحمل الخلاف والاقرار  
 شى اى اقرار المرأة بغيره شى اى الخلاف والكذب فاقبل في كل على ما في عدها ثمانية أشهر وبى الجمل  
 من الالة أشهر شى اى الجمل فاعلم ان ثمانية أشهر ثبتت الى سنتين عدها ثمانية أشهر وبى الجمل فاعلم ان ثمانية أشهر  
 هناك الاحتمال بالقضاء العدة ثمانية أشهر ثبتت الى سنتين عدها ثمانية أشهر وبى الجمل فاعلم ان ثمانية أشهر  
 الاجبال وبما لان الاصل في الصغيرة عدم الاجبال في الكبيرة ايضا لا قبل ذلك في غير النكاح فاعلم ان الاجبال  
 فاعلم ان الاصل فيه الاجبال كما في البس بام وان كانت شى اى الصغيرة فاعلم ان الاجبال فاعلم ان الاجبال  
 اى عدها بغيره ومحمد يعنى ان ولدت لاقبل من ستة أشهر ثبت النسب والافلام وعدها شى اى عدها بغيره  
 ثبتت الى سبعة وعشرين شهراً لا يحمل وبما في اخر العدة وبى الثمانية الأشهر ثم فاقبل لاكثر من مدة الحمل وبى ثمانية  
 فان كانت الصغيرة وحدث الحمل في العدة فالجواب فيه اذ في الكبيرة سواء لان باقرار الحكم ببلوغها مناه وادعوا بامر  
 عدها بمحكم باقرارها ببلوغها ثبتت نسب لداقل مدة تبين في الطلاق البان والاقبل من سبعة وعشرين شهراً  
 في الزوجي وبصرح في شرح الطلاق هم وبى ثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها بامين الوفاة وبى سنتين شى اى اذا  
 لم يكن المتوفى عنها زوجها صغيرة لان نسب ولد اى ثبتت اذا وادلت لاقبل من عشرة أشهر وعشرة ايام واذا وادلت  
 لاكثر من ذلك لا ثبتت عدها بغيره حنفية ومحمد فاعلم ان اى يوسف هم وقال زفر اذا جازت بعد القضاء عدة الوفاة  
 ستة أشهر لا ثبت النسب لان الشرع حكم بالقضاء عدها بغيره بامين الوفاة شى اى لان المالكين الجمل فاعلم ان  
 حكم الشرع بالقضاء بعض اى اربعة أشهر وعشرة ايام فاعلم ان اى يوسف هم وقال زفر اذا جازت بعد القضاء عدة الوفاة  
 اى اربعة أشهر وعشرة ايام فاعلم ان اى يوسف هم وقال زفر اذا جازت بعد القضاء عدة الوفاة

لغيره مدته حتى تاتي بشي اى  
 اشتهر عن اى حنفية ومحمد  
 وقال ابو يوسف لا يثبت النسب  
 الا سنة من اى ما عدها بمحمد  
 ان تكون حامل ولتقرب القضاء  
 العدة فاعلم ان ثمانية أشهر ثبتت  
 لا قضاء عدها بغيره حنفية ومحمد  
 الا في موضعها بحكم الشرع بالقضاء  
 وهو في الالة عدها بغيره  
 لانه لا يحمل الخلاف والاقرار  
 يحمل لان كانت مطلقه طلاقاً  
 حنفياً فاعلم ان ثمانية أشهر ثبتت  
 وعن ثمانية الى سبعة وعشرين  
 شهراً لا يحمل وبما في اخر العدة  
 وهي ثمانية أشهر ثمانية ايام  
 من الحمل وهو سنار وان كانت  
 الصغيرة وحدث الحمل في العدة فالجواب  
 فيه اذ في الكبيرة سواء لان باقرار الحكم  
 ببلوغها مناه وادعوا بامر  
 ثبتت الى سبعة وعشرين شهراً  
 فاعلم ان ثمانية أشهر ثبتت نسب لداقل  
 مدة تبين في الطلاق البان والاقبل من  
 سبعة وعشرين شهراً  
 عن اى يوسف هم وقال زفر اذا جازت  
 بعد القضاء عدة الوفاة شى اى لان  
 المالكين الجمل فاعلم ان  
 حكم الشرع بالقضاء بعض اى اربعة  
 أشهر وعشرة ايام فاعلم ان اى يوسف  
 هم وقال زفر اذا جازت بعد القضاء  
 عدة الوفاة

اذا اولدت لافل من ستة اشهر ثبت النسب للافقضاء بوجوب الحمل قبل انعقاد النكاح واذ اولدت  
 اكثر من ذلك فلا يقال بوجوب الحمل فلا يثبت النسب بالشك هم كما بينا في العنيفة في الشارح الى قول لان الافقضاء وعدة  
 بوجوبه من ستة اشهر لان النكاح في اي غير النكاح هم لان النكاح عتبا بوجوبه اخرى وهي وضع الحمل بخلاف العنيفة لان اصل  
 النكاح في اي في العنيفة هم بعد الحمل لانها ليست بحمل في اي لان العنيفة ليست بحمل للحمل هم قبل البلوغ  
 وفيه في اي في العنيفة هم شك في وكان العنيفة تباغلا في قول بالشك هم واذ اعترفت المعتدة بالانقضاء  
 ثم ماتت بالولد لافل من ستة اشهر ثبت نسب لافل من وقت الاقرار هم لانهم فيهما يمينين فقبل الاقرار و  
 ان جاءت بولادة لافل من ستة اشهر ثبت نسب لافل من وقت الاقرار هم لانهم فيهما يمينين فقبل الاقرار و  
 به لافل من ستة اشهر ثبت نسب لافل من وقت الاقرار هم لانهم فيهما يمينين فقبل الاقرار و  
 المعتدة ولم يقبل ياهم لانهم لم يعلموا بطلان الاقرار لاحتمال الحدوث بعده وهذا اللفظ في اراوية قوله واذ اعترفت  
 هم بالطلاق فقبل ياهم لانهم لم يعلموا بطلان الاقرار لاحتمال الحدوث بعده وهذا اللفظ في اراوية قوله واذ اعترفت  
 عتبا ثم جاءت لافل من ستة اشهر ثبت نسب لافل من وقت الاقرار هم لانهم فيهما يمينين فقبل الاقرار و  
 هم واذ اولدت المعتدة ولد لم يثبت نسب لافل من وقت الاقرار لانها لم تعلم بطلان الاقرار واما ان لان  
 يكون هناك حمل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيشك في كبر الطاف وفتح الباب للمعتدة هم فيثبت النسب من غير  
 شهادة فيشك ثم قوله المعتدة بالطلاق فقبل ياهم لانهم لم يعلموا بطلان الاقرار واما ان لان  
 الزوجة في شئ من الجاهل العنيفة وان ادعت انها اولدت وذلك بعد الوفاة او طلاق بان لم يثبت ذلك الشهادة  
 بيمين او رجل وامرأتين عند ابني صنفه وكذلك بعد الطلاق الزوجي هم وقال ابو يوسف ومحمد ثبت في البيع شهادة  
 امرأة واحدة في شئ من الجاهل العنيفة وان ادعت انها اولدت وذلك بعد الوفاة او طلاق بان لم يثبت ذلك الشهادة  
 يثبت بشهادة امرأتين وعند زفر لا يثبت بشهادة النساء وعند زفر لا يثبت بشهادة النساء وعند زفر لا يثبت بشهادة النساء  
 والمعتدة وذكره في البسوط وقال في الاصل انما يثبت بشهادة القابلة عند ابني يوسف ومحمد وفي المختلف لا يقبل  
 شهادة القابلة على الولادة الا بسوط وهو ظهور الحمل واقرار الزوج بالحمل او قيام الغرض يعني ان المعتدة عن  
 وفاة او كذبها الوترية في الولادة وفي الطلاق البائن اذ كذبها الزوج وفي العلق الطلاق بالولادة لا يقبل  
 الا بيمين ولا يقبل شهادة القابلة الا عند ذكرنا من القرائن وعند زفر لا يثبت بشهادة القابلة واحدا الى هنا لفظ المختلف  
 وفي المحيط لا يثبت الحد ليلالك النظر الى العورة وقال شلح في لسان في شرط لفظ الشهادة لانها سوية على غيره

الابن في العنيفة كما انما نقول  
 لان النكاح بعد اربعة اشهر  
 ومن ومن الحمل بخلاف  
 العنيفة في اي في العنيفة هم  
 الحمل لا يثبت نسب لافل من  
 قبل البلوغ وفيه في شئ  
 واذ اعترفت المعتدة  
 بالانقضاء  
 ثم جاءت بولادة لافل  
 من ستة اشهر ثبت نسب  
 لافل من وقت الاقرار  
 هم لانهم فيهما يمينين  
 فقبل الاقرار واما ان لان  
 يكون هناك حمل ظاهر  
 او اعتراف من قبل الزوج  
 فيشك في كبر الطاف وفتح  
 الباب للمعتدة هم فيثبت  
 النسب من غير شهادة فيشك  
 ثم قوله المعتدة بالطلاق  
 فقبل ياهم لانهم لم يعلموا  
 بطلان الاقرار واما ان لان  
 يكون هناك حمل ظاهر  
 او اعتراف من قبل الزوج  
 فيشك في كبر الطاف وفتح  
 الباب للمعتدة هم فيثبت  
 النسب من غير شهادة فيشك  
 ثم قوله المعتدة بالطلاق  
 فقبل ياهم لانهم لم يعلموا  
 بطلان الاقرار واما ان لان  
 يكون هناك حمل ظاهر  
 او اعتراف من قبل الزوج  
 فيشك في كبر الطاف وفتح  
 الباب للمعتدة هم فيثبت  
 النسب من غير شهادة فيشك



لأن الفرائض فأنه يمتنع  
 وهو من نسب إلى أبيه  
 نسبهما فليس بينهما  
 كما في حال قيام الفرائض  
 لأن العدة تنقضي بأقربها  
 جزم الحكم بنقصتين  
 فسدت الحاجة إلى إثبات  
 النسب ابتداءً فثبت طوكال  
 المحلة فلهذا إذا كان طوكال  
 المقتضى من الزوج لا النسب ثابت  
 قبل الإكراه والتعيين ثبت فلهذا  
 حالها معن قد في فاصدها  
 الوتر في الولادة ولو شهد بالوادة  
 حد فلهذا فلهذا جميعاً  
 في حاله لا يكون له حاله  
 نص فيهم أم لا حق النسب ثابت  
 في حقهم فلهذا إذا كانوا من أهل  
 النسب لا ثبت قبله فلهذا  
 شتوط لفظ الشهادة ولو كان  
 لأن النبوت في حقهم  
 للنبوت في حقهم فلهذا  
 وما ثبت بغيره لا يبرهن  
 فيه الشرط

لأن الفرائض فأنه يمتنع  
 وهو من نسب إلى أبيه  
 نسبهما فليس بينهما  
 كما في حال قيام الفرائض  
 لأن العدة تنقضي بأقربها  
 جزم الحكم بنقصتين  
 فسدت الحاجة إلى إثبات  
 النسب ابتداءً فثبت طوكال  
 المحلة فلهذا إذا كان طوكال  
 المقتضى من الزوج لا النسب ثابت  
 قبل الإكراه والتعيين ثبت فلهذا  
 حالها معن قد في فاصدها  
 الوتر في الولادة ولو شهد بالوادة  
 حد فلهذا فلهذا جميعاً  
 في حاله لا يكون له حاله  
 نص فيهم أم لا حق النسب ثابت  
 في حقهم فلهذا إذا كانوا من أهل  
 النسب لا ثبت قبله فلهذا  
 شتوط لفظ الشهادة ولو كان  
 لأن النبوت في حقهم  
 للنبوت في حقهم فلهذا  
 وما ثبت بغيره لا يبرهن  
 فيه الشرط

لأن الفرائض فأنه يمتنع  
 وهو من نسب إلى أبيه  
 نسبهما فليس بينهما  
 كما في حال قيام الفرائض  
 لأن العدة تنقضي بأقربها  
 جزم الحكم بنقصتين  
 فسدت الحاجة إلى إثبات  
 النسب ابتداءً فثبت طوكال  
 المحلة فلهذا إذا كان طوكال  
 المقتضى من الزوج لا النسب ثابت  
 قبل الإكراه والتعيين ثبت فلهذا  
 حالها معن قد في فاصدها  
 الوتر في الولادة ولو شهد بالوادة  
 حد فلهذا فلهذا جميعاً  
 في حاله لا يكون له حاله  
 نص فيهم أم لا حق النسب ثابت  
 في حقهم فلهذا إذا كانوا من أهل  
 النسب لا ثبت قبله فلهذا  
 شتوط لفظ الشهادة ولو كان  
 لأن النبوت في حقهم  
 للنبوت في حقهم فلهذا  
 وما ثبت بغيره لا يبرهن  
 فيه الشرط



أخبرنا ابن مريج عن الزهري فذكره هم ولا ننشئ أي ولان المرأة عنى القابلة هم لما قبلت في الولادة فقبل في بيتي عليها وهو الطلاق مش لان وقوع الطلاق يتعلق بهامهم ولان معنى انشئ أي ان المرأة التي هي الزوجة هم وقت انكحت مش على الزوج وهو وقوع الطلاق والزوج يكره ذلك هم فلا يشيت الابحجة تامة مش أي كالملة وهذا يشي الى عدم ثبوت دعوى المرأة الابحجة كالملة هم لان ثبوتها من ضرورة في الولادة مش لان مجلس الولادة لا يطلع عليه الرجال والثابت بالضرورة لا يتعدى موضع الضرورة هم فلا يطرئ من حق الطلاق لان مش أي لان الطلاق هم فيك عنها مش أي عنى الولادة في الجملة يعني يوجد به ونحو ذلك الولادة توجد به وان الطلاق وان صار الطلاق جناسا لولائها كمن اشترى عا فشده مسلم انه بغيره يجوزي قبلت في حوت الاكل ولا يشيت تمسك الزوج في حق الرجوع على البائع شيئا الواحد كذا في جامع قاضي فان هم وان كان الزوج قد افرقها بمجلس مش يعني اذ افرق الزوج بمجلس ثم علق طلاقا بالاولى فقالت المرأة ولدت وكذا بها الزوج هم طلق من غير شهادة عند أبي معيضة وعند عائشة وشهادة القابلة لانها لا بد من ثبوت دعواها انكحت وشهادة صاحبها فبشر مش أي شهادة القابلة تجوز في انكحت هم على ما ينشئ يعني في المسئلة الاولى هم ولش أي دلي معيضة هم ان الاقرار بمجلس اقرار بما يفيضه اليه مش أي بالنسبة الذي يفيض بمجلس الى ذلك المشي هم وهو الولادة مش الفخيرة من وهو يرجع الى اهام ولا تفرق بينهما مش لان علق طلاقا بمكرهان وهو الولادة والقول قول المؤمنين في دهم رد الامانة هم فيقبل قولها في رد الامانة قال مش أي القدرى هم واكثر مدته اكل سنتان لقول عائشة رضي الله تعالى عنها الولد لا يشيت في البطن اكثر من سنتين ولو بطل مغزل مش افترج الدار ثم البيضة في سنين طريق ابن المبارك مدتها اود بن عبد الرحمن عن ابن مريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة في قالت انزله المرأة في الحمل على سنتين قد رايت رجل نزل بمغزل في لفظ لا يكون الحمل اكثر من سنتين وانجز الدار فظني ايضا من جهة البيضة عن الوليد بن مسلم قالت قلت لما لك بن انس حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت لانزله المرأة في حملها على سنتين قد نزل المغزل قال كان من يقول هذا جارية امرأة محمد بن عثمان امرأة صدوق وزوجها رجل صدوق حملت ثمانية بطن في اثني عشر سنة كل بطن في اربع سنين قوله ولو بطل مغزل أي بقدر كثر فليعال الدوران لان طلق حال الدوران في زواله من سائر الظلال والغرض السباغ في تعليل المدد في بعض المنفع ولو بطله من غير ما يولد في وقت الطلق والافصاح أي بطله فليعال مغزل في شرع الارشاد ولو بطله مغزل هم واقله ستة اشهر لقول عمر بن الخطاب وفضل الاثون شهر انهم قال الله تعالى وفضل ان عامين فقبله لعل ستة اشهر والاشهر في غير الاثون مش أي اكثر

ولاها لما قبلت في الولادة مش فيما يعني عليها هو الطلاق ولا يعني في ذلك الحنة فلا يشيت الابحجة تامة وهذا لان سها نحن ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينقك عنها وان كان الزوج قد افرقها بمجلس

طلقت من غير شهادة عند أبي معيضة وعندها تشترط شهادة القابلة

لانها لا بد من مجلس هوها انكحت وشهادتها حجة فيه على ما يوافق لان الاقرار بالحمل اقرار بما يفيض اليه هو الولادة ولا تفرق بينهما مش افترج الدار ثم البيضة في سنين طريق ابن المبارك مدتها اود بن عبد الرحمن عن ابن مريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة في قالت انزله المرأة في الحمل على سنتين قد رايت رجل نزل بمغزل في لفظ لا يكون الحمل اكثر من سنتين وانجز الدار فظني ايضا من جهة البيضة عن الوليد بن مسلم قالت قلت لما لك بن انس حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت لانزله المرأة في حملها على سنتين قد نزل المغزل قال كان من يقول هذا جارية امرأة محمد بن عثمان امرأة صدوق وزوجها رجل صدوق حملت ثمانية بطن في اثني عشر سنة كل بطن في اربع سنين قوله ولو بطل مغزل أي بقدر كثر فليعال الدوران في زواله من سائر الظلال والغرض السباغ في تعليل المدد في بعض المنفع ولو بطله من غير ما يولد في وقت الطلق والافصاح أي بطله فليعال مغزل في شرع الارشاد ولو بطله مغزل هم واقله ستة اشهر لقول عمر بن الخطاب وفضل الاثون شهر انهم قال الله تعالى وفضل ان عامين فقبله لعل ستة اشهر والاشهر في غير الاثون مش أي اكثر

الامانة قال والكره في الحمل سنتان لقول عائشة رضي الله تعالى عنها لا يشيت في البطن اكثر من سنتين ولو بطل مغزل والامانة ستة اشهر قوله تعالى وحمله وفضاءه ثم انهم قال في فصلها من اهلها فقبله لعل ستة اشهر والاشهر في غير الاثون مش أي اكثر

بارك من في الجنة عليه  
 من كبره الطلاق انما كانت  
 ما عدا العقل لا يعتد به في  
 تزويج امرأه فطلقها فانما  
 قل جعلت بول كافل من  
 ستة اشهر منذ يوم انشأها  
 لزومه والام بزوجها كانت في  
 الوجه الاول ولد المعتق في  
 العلق سابق على النكاح في الوجه  
 الثاني ولد المملوك لانه حصا  
 الحادث الى اقرب منه عليه  
 من حق وهذا اذا كان الطلاق  
 واحدا باثنا اضعافا او بوجها  
 اما اذا كان اثنتين بنيت للنسب  
 الى سنتين من وقت الطلاق  
 لانها لم تعلقه حرة مطلقا  
 فلا يقتضي العلق الا الى قبله  
 لانها لا تحل بالشراء او بفعل  
 لامته ان كان في بطنها له  
 فهو حق فثبت على الولادة  
 امانة في امه وله ان الحجة  
 الى دعوى الولد وثبتت  
 ذلك بشهادة القليل بوجه

الولد المطل هم باي سنين من وقت قال مالك في المشهور وهو كذا قال عباد بن منصور بنين وقال الزهري ست  
 سنين وقال ربيعة بن عبد الرحمن سبع سنين وقال الليث ثلاث سنين ويقولنا قال الثوري والعنكا بن فرهم وهو  
 ابن جبان وروى عن ربيعة بن ربيعة والوجه عليه ش اي على الشافعي هم ما روينا هـ وهو حديث عائشة هم وانما هم انما  
 قالته ما عاش اي الطاهر ان عائشة قالت الليث المذكور من حديث السباع عن النبي صلى الله عليه وسلم هم اذا بقول  
 لا يستدعي اليه ش يعني العقل لا يدرك هذا لان ما في الرحم لا يلزم الا ان الله تعالى هم ومن تزوج امرأة فطلقها ثم انشأ  
 ش يريد بطلانها بعد الدخول او لو كان قبل الدخول لا يلزمه الولد الا ان يحكي الاقل من ستة اشهر منذ فارقها فان  
 جارت الولد لاقل من ستة اشهر منذ يوم انشأه ش اي الولد هم والام بزوجها ش اي واذا جارت به اكثر  
 من ذلك لم يلزم به لانه في الوجه الاول اراد به ما اذا ولدته الاقل من ستة اشهر ولد المعتق فان العلق سابق  
 على الشراء وفي الوجه الثاني ش اراد به ما اذا ولدته ستة اشهر او اكثر من وقت الشراء هم ولد المملوك لانه  
 ايضا الحادث الى اقرب وقت ش هو وجوب وقت كونها مملوك فلا يثبت الا بالمدعى وهو متى قولهم فلا يلزم  
 ودعوى ش يعني الاثبات بالنسب الابان يدعيهم وهذا ش اي هذا الحكم الذي ذكرنا هم فيما اذا كان الطلاق  
 ابنا او ملعا او جوا اذا كان ش اي الطلاق هم اثنتين ثبت بالنسب الى سنتين من وقت الطلاق لانها  
 حرة غليظة ش بطلقتين ولا تحل لشيء تنكح زوجا غيره هم فلا يضاف العلق الا الى اقبله ش اي باقبل الطلاق  
 وهو بعد الاوقات هم لانها لا تحل بالشراء ش اذا لم يلزم الا قبل الشراء لانها حرة غير حرة غليظة اثنتين  
 واذا لم يحل وطيبا بملك اليمين لا يقتضي بالعلق من اقرب الاوقات او في القضاء بالعلق الى اقرب الاوقات  
 يلزم حمل امر السلم على الحرام وهو المكن للوطى الحرام من المولى فان قيل وجب ان يحل بقوله تعالى الا على ازواجهم  
 او مملكت ربا نسهم فلما لا تحل لقوله تعالى فلا تحل لشيء تنكح زوجا غيره وانما يثبت في الامانة كالنكاح في المدة و  
 لا بد من الحيل وطيبا فلا يضاف الى اقرب الاوقات بل يضاف الى الابد وهو باقبل الطلاق فيلزمه الولد او اجابت به  
 الاقل من سنين منذ الطلاق هم ومن قال لانه ان كان في بطنك ولد فهو من ستة اشهر من وقت الولادة امرأه  
 فهي ام ولد هـ ش اي بالاجماع هم لان الحاجة الى تعيين الولد وثبتت ذلك بشهادة القابلة بالاجماع ش اي  
 باتفاق اصحابنا وقال احمد وقدمه المطام فيه وهذا اذا ولدت الاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولوددت  
 ستة اشهر او اكثر لا يلزمه الاحتمال انما حلت بعد مقالة المولى فلم يكن المولى مدعي هذا الولد بخلاف الاول ليقضا بقا  
 في بطن وقت القول فثبت المدعى هذا في جامع قاضي خان وقال الا تزاوي ومثله مسئلة كتاب العتاق وان قال

فاني لم يكن حر فولدت بعد ذلك ستة أشهر لم يبق ولان ولدته لاقل من ستة أشهر عرق وكان ينبغي لك ان تعرف ان زنيما  
 اذا قال ان كان في الطلح ولد او قال ان كان بها جمل فهو في لفظ التعليق اما اذا قال ان بها جمل مني يلزمه الولد وان  
 جاءت به كالتسعة من ستة أشهر الى سنتين حتى ينفية وبه مرجح في الاجناس في كتاب الاعتاق هم ومن قال ان غلاما هو اني ثم  
 مات فباعت ام الغلام فقالت انما امرته فليطرحه بغيره يرائيس اى الام والابن يرثان الميراث هم وفي النكاح جعلت  
 اى محرم هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح  
 الفاسد وبالوطى عن شبهة وبذلك اليمين فلم يكن قوله ان ارثا بالنكاح شىء واغرض الله في ان لا يكون لها الميراث في الاستحسان  
 لان هذا النكاح ثبت اقتضا ثبت بقدر الضرورة وهو يصح النسب وولدت استحقاق الارث واجيب بان النكاح  
 على ما هو الاصل ليس بمنفوع الى نكاح موجب لاستحقاق الارث النكاح ليس بسبب له فلا ثبت النكاح بطريق الاقتضاء  
 وثبت ما هو من لوازمه التامى لا تفك عنه شرعا وانما قال على ما هو الاصل ليلامير ذلك الكتابية والامانة لانه من العوض  
 هم وجه الاستحسان ان المسئلة فيما اذا كانت شىء اى ام الغلام هم معروفه بالحرية وكبرها ام الغلام شىء فليكونها  
 معروفه بالحرية انما لو لم يكن معروفه بانساخته من الاصل لما ارث لان المورثة ان يقولوا ان كنت ام الولد لمورثنا  
 وانما عرفت بموت غايته فاني الباب انساخته في الحال والتمسك باستصحاب الحال لمعرفه الحكم في الماضي يعبر للرفع  
 الالاباث فيندفع عنها الرق ولا ثبت الارث وقيد ايضا بكونها ام الغلام لانه اذا لم ثبت انساختها ام الغلام فلما ارث  
 هم والنكاح الصحيح وهما المتعين لذلك شىء اى الثبوت بالنسب هم وضعا وعادة شىء اى من حيث الوضع ومن ثمة  
 الشرع ومن حيث العادة بالشرع بين الناس هم ولو لم يعلم انساخته فقالت المورثة انت ام ولد فلما يرث لما شىء  
 قد قرنا هذا لان قولنا فيه بكونها معروفه بالحرية لان ظهور الحرية باعتبار الدار شىء اى دار الاسلام هم محبة في  
 دفع الرق فاني استحقاق الارث شىء لان الارث لا يثبت الا بنسب صحيح وقال التمر تاشي لامييراث لما ولو كان لها  
 مهر المثل لانهم اقروا بالدفول بها ولم يثبت كونها ام ولد لم يعلم وقال الا ترازى وفيه نظر لان الدفول انما يوجب  
 بمهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطى عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم شبهة فباى دليل  
 يجعل على ذلك فلا يجب مهر المثل

**باب في تسمية الولد** اى في بيان حكم الولد في المصانة والترقية لمن هم ومن اقرب من لان الولد عام  
 عن النظر لنفسه والقيام بحقوقه فليقبل الشرع الولاية الى من هو متفق عليه فليقبل ولاية التفرع الى الاب لقوة رايه  
 النفقة وحق المصانة الى الام لقوة رأيها فكسب الشفقة عليه وهى اقدر على ذلك للزومها البيت وكونها شفق

ومن قال ان غلاما هو اني  
 لمسات لمسات امر  
 الغلام وقال انما لونه  
 فليأمره وهو ان يرضى  
 وفي الزاد جعل هذا  
 جواب الاستحسان  
 والقياس ان لا يكون  
 لها الميراث لان النسب  
 كما ثبت بالنكاح  
 الصحيح يثبت بالنكاح  
 الفاسد وبالوطى شبهة  
 وبذلك اليمين فلم يكن  
 قوله ان ارثا بالنكاح  
 لا استحقاق ان المسئلة  
 فيها اذا كانت معروفه  
 وبكونها ام الغلام والنكاح  
 الصحيح وهما المتعين  
 لذلك وضعا وعادة  
 يعلم انها حق فليقبل  
 انت ام ولد فليأمره  
 خذوا اليه بلدا الدار  
 دفع الرق فاني استحقاق  
 المهر المثل

**باب في حصوله**  
**الولد من حق**

واذا وقعت الفروقة

بين الزوجين فلام

احق بلبس البطل

روى ان امرأة قالت

يا رسول الله ان ابني

هذا كان بطي

له وعاء وجرى له

حوى وثقله

سقاء وزعم ابوه

ينزع عنه

فقال عليه السلام

انت احق به

ماله تزوجي ولا

اشفقوا قد على

الحضنة فكان الدفح

اليها نظروا اليها اشار

ريقها خذله من

سند غسل عندك

قال حين وقعت الفروقة

وبين امرأتها والصحا

متولين والفقص البطل

ثم المناهضة بين الناس ظاهرة لا محتاج الى بيان هم واذا وقعت الفروقة بين الزوجين فالام احق بالولد مثل سوار  
كانت كناية او مجوسية لان الشفقة لا تختلف بانتكاث الدين هم لها روى ان امرأة قالت يا رسول صلى الله عليه وسلم  
ان ابني هذا كان بطي لدمار وجرى له حوى وثقله في سقاء وزعم ابوه ان ابني هذا كان بطي لدمار وجرى له حوى  
ثم تزوجني شس هذا الحديث رواه ابو داود في سننه حدثنا محمد بن خالد السلمي حدثنا الوليد بن ابي عمر يعني الا ورائع  
حدثنا عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا كان  
بطي لدمار وجرى له حوى وثقله في سقاء وزعم ابوه ان ابني هذا كان بطي لدمار وجرى له حوى وثقله في سقاء وزعم ابوه ان ابني  
لم تكلمني رواه الحسن بن علي بن فضال عن احمد بن محمد بن عبد الله بن عمار عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان ابني هذا كان  
مرسلا واذا اراد به عبد الله كان الحديث متصلا وبنها قد مر عن جده عبد الله بن عمرو ان ابني هذا كان بطي لدمار وجرى له حوى  
قولها وجرى بفتح الحاء وكسر الجيم والاشارة الى الحوى كسر الحاء والمهملات وتخفيف الواو بيت من الرجز اجمع الا حوى لذي النعمان  
وقال ابن الاثير الحوى اسم المكان الذي يحوى الشئ اي يضمه ويحمله كذا فسر في هذا الحديث ثم قال الحوى بيت مجتمعة  
من الناس اجمع احوية فسر في حديث آخر السقاء بالسر لولو هم لانهم شفق عليه اقدر على الاحتضار شس اخو الحنفية  
وهو ما دون الابطال الكشح وضم الشئ جانها وضم الناز وبغية اذ ضمته الى نفسه تحت جناحه وكان المثل  
للول يتخذ في حفنة ويضمه الى جانبه هم فكان النوع اليها انظر شس اي فكان دفع الولد الى امه انظر في حقه يعني اوتوا  
نظر في حاله من غيرهم واليد شس اي الى هذا المعنى هم اشار الصديق شس اي ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه  
يقول هم ريقها خذله من سند غسل عندك يا عمر قال بنين وقعت الفروقة بينه وبين امراته والصحا حاضران متواذون  
شس هذا غريب بهذا اللفظ وقصة رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا محمد بن بشر عن ناس من بني عروة بن قنادة  
عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه طلق ام عاصم التي عليها ابنيها فاجابها عاصم فاراد ان يخذله فخطا  
فخطا دلاه بينهما حتى كى الظلام فانطلقا الى ابوبكر رضي الله تعالى عنه فقال سمعوا رجلا وريحا في غير مكانك يا عمر حتى يشب الصبي  
فيشبه نفسه رواه عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن عاصم بن عكرمة قال نهجت امرأة عمر رضي الله تعالى عنه الى ابوبكر  
رضي الله تعالى عنه وكان طلقها فقال ابوبكر رضي الله تعالى عنه عي طلق الطلق ارحم ورسن ارفق فابى حتى بولدها ما  
لم تزوج وتفسيه الذي ذكره المصنف قوله ان ابني ام عاصم امه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه واهما جميلة وقوله من شهد  
بضم الشين وتحتها غسل في شمة وفي المبسوط روي في رج قاعها وهو ثوب تشتمل به المرأة فيلزم من سمن فمسل عندك  
يا عمر قد عند ابوقضى بضمزة عن الصحا رضي الله تعالى عنه ولم يكره على احد من الرجال اجماعهم والفقهاء لا يكرهون شس اي الفروقة









بالادب الرجل واخلاقه  
والادب احد رطل الشدايب  
والثقيف والخصاف ربه  
قد لا يستغناء بسبب من  
اعتبار الغالب والام والجد  
احق بالمجارية حتى يضمن  
بعد الاستغناء محتجرا في مونة  
ادب النساء وان عمل ذلك  
انقد روي بعد البلوغ لغير النضوب  
والحفظ والادب في حق اعد  
وعلى محرماته فعمل الى ادب  
اذا بلغت حد الشرف لم يفتق  
الحاجة الى الصيانة ومن سوس  
الام والجد لم يفتق  
يلتزم حتى في الجامع  
الصغير حتى يستفي الاكراهة  
على استخداها ولها الاخراج  
للخدمة فلا يحصل المقصود  
مجنون الام والجد لغيره  
شرا قال والامه اذا انفقا  
مولها وام الولد اذا انفقت  
كالحره في حق الولد لانها حران  
او ان ثبوت الحق وليس لوالدين  
العتق حق في الولد لغيرهما من  
الخصانة بهما شغال  
لجنة للمل

فانه ذلك وهو اليه فان عاودوا الفتن الاول اعيد اليه كذا ايدى قال في النفي وهذا لم يقل عن احد من السلف والمعتمد  
لا يخرج ويكون عند الامم والام والمهدة في الجارية حتى يضمن لان بعد الاستغناء يحل ان يضمن ادب النساء في النفي  
والمنع ومن الشيا بام والامه على ذلك اقدرش لانها لو دعت الى الادب فخلطت بالرجال فخل حيا واداليا في  
النسابة فيهم وبعد البلوغ يحتاج الى التخصيص والمفظ والادب في حقهم وادب في شئ النساء بلوغ يحتاج الى التزويج  
والادب فيه هو الاصل في التخصيص والمفظ والادب في قدرته على التقدير عليه الام وادب في طريق سورة ذلك لا يميز  
عنه لثقت وطمة الرجال والنساء فيهم عن محمد شرواهاشام عنه من انما تمنع الى الادب اذا بلغت حد الشهوة  
تتعلق بالمجارية الى الصيانة والادب اقدر على هذا وفي خياش المعنى الاعتماد على رواية هشام فساد الزمان واذا بلغت  
الحد في سورة سنة فليقتل حد الشهوة في قولهم وعند الشافعي اذا اختار الغلام امه يكون عند بليل وعند الادب بالنساء في  
ايها انما تكمون عند ميلادها راعى بالكم ومن سوى الام اقرب الجارية حتى تلج حد الشفئ شئ حكموا في حد الشهامة  
ينبغي عليه ثبوت حرمة الصاهرة وكون الادب اولى وقالوا اذا كانت بنت ثمن سنين وادوة لم تكن شهامة واذا كانت بنت  
ست سنين وثمان سنين فيظن ان كانت عينا فبوجه كانت شهامة والا فلا وقال الفقهاء لو بليت في ايمان فصادى الغالب  
انما انتمى الى المتكلمين سنين قال ثمن لا يمتد الشفئ ويدان من في الجان الصفي حتى يستغنى شئ وذكر الامروا لرواية القدر  
ان الصغيرة تترك من سوى الادب لوجه الى ان تفتي شئ ذكر رواية الجان الصغير ان تستغنى واستغنا وان تاكل بعد ان تاكل  
فاذا بلغت الى ان تفتي وتفتت تم في الادب لان من سوى الام والجد مثل الاغوات وغواهم لا تقدر  
على استخراهم اش اى على استخراهم الصغيرة التي استغنت وان كانت تحتاج الى تعلم ادب النساء ولما ش اى والابل  
عامة برة من سوى الام والجد على استخراهم اما لا توجد اش اى الصغيرة لهم كمنه ش اى لابل خذته من  
كان يريد استخراهم فالحاصل المقصود ش وهو تعليمهم بخلاف الام والجد لا تقدرهما عليها ش اى على الاعتماد  
هم شراش اى من حيث الشرع بدليل الجارية هم قال ش اى القدرى هم والامه اذا انفقا مولها وام الولد  
انما اقرت كالحره في حق الولد ش وذلك لان زوجه مولها هم ولدانهم فحقا كانا الحق بالولد من مولها لان المصنوع  
هنا انما تكون مع المولى لان الزوج لاحق له في الولد اذا الولد يمتد الام في الملك والملك المملوك الحق بين غيره كذا  
الكافي واختلف المالكية في ام الولد اذا انفقت مع اقامتهم على ثبوت الام ذكره في الجاهم لانها ش اى الامه و  
ام الولد الملتزم اقامتهم فبان ش فكانا الحق بالولد من مولها هم وان ثبوت الحق ش اى وقت ثبوت  
الحق هم وليس لما قبل التفتي في الولد لغيرهما من الخصانة بالاستغناء بخدمته المولى ش وبه قال علماء والنوري

والشافعي

هو الشافعي وهو عندنا ما كتبت الخصال للشافعي وهو الذي يمتنع من قولها المسلم بالمعقل الا ودين ش فان عقل الا ودين انما  
 يشهد ويؤيد الى الراجح به قال مالك في الشهادة والبراهين انما هو في نفسه لا في غيره وان فيه ضم الناس من المسلمين  
 وقال الشافعي وهو انما هو له ما وجب روي عن مالك هم او يخاف ان يابى الكفر ش اي بان يابى الكفر فان مصدريه  
 اي يخاف الله الكفر والما قول او يخاف فيخوفه في المنة او به الاول الذي سئل تقديره الى ان يخاف كما في قوله انك لو طعني  
 حتى ادى الى ان طعني الثانية الرفع على انه يتنكر في سبب انما كانت في قوله لا المعقل فغيره او يخافهم للنظر  
 قبل ذلك ش اي الذي يمتنع من قولها المسلم بالاجل للنظر حتى يصغر قبل ان يعقل الا ودين قيل ان يخاف من عقبة الكفر  
 هم واما الضرب بعده ش اي والاجل احتمال حصول الكفر في نفسه والاجل احتمال حصول الضرر لانه بافتقار احوال الكفر في نفسه  
 بعد ان يعقل الا ودين هم والنيار والخاصة والمالية ش يعني بين الا ودين بان يكون الولد عند الامم لم تزج بزوجه آخر  
 الى المدة التي ذكرنا او به قال مالك هم وقال الشافعي لما الحيا ش اذا بلغ من التميز في سلم الى من انتاره و به قال احمد  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم غير ش روي اصحابنا عن الاربعة عن بلال بن اسامة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سليمان  
 سوني من اهل المدينة رجل صدق قال ما انا جالس مع ابلي هريرة رضي الله تعالى عنها امرأة فارسية سمعها ابن فاجعا  
 وقد طلقها زوجها وقالت يا ابا هريرة وطلعت بالفارسية روي ان يذهب ابني فقال ابو هريرة استماعا عليه لو طلق بك  
 فجاره زوجها وقال من يحاقدني ولدي فقال ابو هريرة الامم في الا قول هذا الا في سمعت امرأة جارت الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وانا قاعد عنده فقال يا رسول الله ان رجلا يريه ان يذهب ابني وقد سقاني من برة الى بنة وقد فتنه فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم استماعا فقال له ما من يحاقدني في ولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوك وبه الك فخذ بيدكما  
 شئت فاخذ بيد امه فانطلقت به وجهه الا انه لم يزل يقول عليه وسلم فخذ بيد الوك وبه الك فخذ بيد امه شئت  
 قوله طلت من الرطبة ففتح الراد كره في كلامه الفصحى للجمهور وانما هو موافقة بين اثنين او ثلثة والعرب تخص بها  
 قالها كلام الجمهور من يريه في تحية كبره العين المعهلة وفتح النون وبالباء والوحدة و هي برة معروف بالمدنية عند اعراس رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم صحابه لما سار الى بدر قوله يا فتني بالاء المعهلة وبالفتح اي من يريه في تحية و استدلال الشافعي فينا بحيث  
 رخص بينان وهو الذي ذكره المصنف واجاب عنه على ما ياتي انما هو لو داود والناسي عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده  
 رافع بن سنان انه سلم وابنت امراته ان سلم فاجابا من لما سئله لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب بهما والامم مناهم  
 غيره وقال الامم امة قد هرب الى امه ونظما بلى واود وسلم وابنت امراته ان سلم فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم فاجلس النبي صلى الله  
 فغيره وقال رافع بن خديج النبي صلى الله عليه وسلم الامم فاجلسه والاب فاجسه واهم العصبى بهما وقال لهما واما قالت العصبية

والذي يمتنع

بوله السلم

ما لم يعقل

الا ودين ارجح

ان يابى الكفر

لنظر قبل ذلك

واحتمال الضرر

بعد ذلك

للعلاوم والحق

وقال الشافعي

لهما الخبر

لأن النبي عليه

السلام خير

الى اما فقال عليه السلام العبد اذا مات الى ابيه فاخذ اذ اخبره احمد بن محمد بن وهب في نسخة وفي نسخة في ولد صغير هم ولدا ان شئ اى  
 ان الصغير هم قصور عقله اختيار من عند الله شئ بفتح الدال والعين اللامه اى الرأفة والخفض والما فيه عوض عن الواو  
 لانه من ووج الرجل بالواو ونعم الدال فهو ووج اى ساكن وهو من باب فعل النفعل بنعم العين فيها كمن يحسن هم تجلته فيه  
 وبين اللعب شئ اى بسبب تخليه من عنده الامة بين العبي وبين اللعب هم فلا يتحقق النظر شئ وعدم تحقق النظر  
 على العبي اذ انتقل باللعب ما هم وقد سمع ابن الصعبة لم يخبر واشئ لم تعرض اليه احد من الشراح وقد روى مالك بن النضر  
 عن ابى بكر بنى الله تعالى عنه انه دفع الغلام لاسمه لما قسم فيه عرضي الله تعالى عنه فاما قال فيه سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول لا تولدوا لولد من ولد اى لا يفرق بينا وكل شئ غارت ولدا فمضى والله وقد ولدت له ولما فمضى الله  
 ووالد والولد ذاب العقل واليخرج من شدة الوجع والمصنف اخرج سبدا وسبع هذا وروى ما يخالف هذا روى عبد الرزاق في  
 مصنفه خبرنا ابن جريح انه عبد الله بن عمر يقول انهم اب وامهم في ابن لهما لى عرضي الله تعالى عنه فاما قال فيه سمعت  
 بروى ابن جبان عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه انه خير غلاما بين ابيه وامهم والما الخيش اشبه بالى الى ان ياستد ان شئ  
 وهو قوله لان النبى صلى الله عليه وسلم خيره و اشار به الى الجواب عنه فقال قال عليه السلام اللهم ابره فوفى لامتياز  
 الا نظر بما يشئ هذا جواب عما استدلى به الشافعى فى حديث التميمي يانه انه لو كان التخيير اعتبارا لم يقبل النبى صلى الله عليه وسلم  
 اللهم ابره فوفى لامتياز الا نظر فى حصه بركة وما يعلية السلام ولم يوجد ذلك فيما نحن فيه هم او يحل على ما اذا كان الفاش  
 هذا جواب ثمان عن حديث الشافعى ولكن ليس بموجبه ولا يرضى المصنف لانه صرح فيه بخلافه ابن اما صغير لم يبلغ وهو حديث  
 رافع بن سنان الذي مضى عن قريب وفى روايه اخبرها ابو داود وعن رافع بن سنان وعظمه انه اسلم وابت امره فانت النبى  
 صلى الله عليه وسلم فقال انت نبى وبى فليهم وقال رافع انت نبى واعد النبى صلى الله عليه وسلم الامم يانه والاب نادية فاقدم العبيته  
 بينها وقال لها ادعوا فانت العبيته الى اما فقال النبى صلى الله عليه وسلم اللهم ابرها قالت الى ابيها واخذها انتى وذا العياد  
 صرح فيه العبيته وانما فليهم كيف يكون الولد لهما والمعنى ان احبا تقصروا فى هذا الباب حيث يستدل المصنف بالما وبيت  
 اصعبه وبيت لرون بالليل للعله واجاب عن حديث ابى هريرة بالوجه الاول انه عليه السلام امر اباها بالاستمام وهو  
 بالاولح والثانى لم يذكر فيه الطلاق وقوله ان زوجى دليل على قيام الشك والثالث ليس فيه معنيين والمصنف شئ في التخيير  
 معنيين واللام الى به ابى عبيته كانت بالمدينة ولا يكون للصغير ان يقي منها ولا يخلو الكل عن كامل واعلم ان الابن لو بلغ  
 بغير من ابره فان اراد ان يفر فقل ذلك الا اذا كان فاسقا مضى عليه شئ فحينئذ يضره الاب الى نفسه لانه اقدر على ميانة لاما  
 فان كانت كبره فيمنعها الى نفسه سواء كانت مأمورة او غير مأمورة فان كانت مأمورة ليس له ان يحرمها حتى تكون محررة ولا لانه

لنانه لقصو  
 عقله اختيار من  
 الامة لتخليته  
 بينه وبين اللعب  
 فلو يتحقق النظر  
 وقد حمل على  
 ما يخبر واما  
 المحدث فقلنا  
 قد قال عليه  
 السكوا اللهم  
 اهلا فون كفتا  
 الا نظرد علته  
 عليه السكوا  
 على ما اذا كان

عندما كان في نسخ الفتاوى وغيره قال لا تزني وفي الكافي اختلفت على ان ترك ولد بعد الزوج فالجواز والشرط باطل  
فصل اى هذا فصل في بيان حكم من يريد اخراج العتقة الى القرى من ذلك بقوله في فصل على حديثهم واذا راوت الطائفة  
ان يخرج بولد باس للمعفليس من ذلك شئ هذا بعد القضاء عدة متافئة مع في باس فاضى خان وغيرهم لما فيه من الاضرار  
بالابش اى في المخرج بالولد لا يقطع ولده عنه هم الا ان يخرج شئ بولد باس المعصم الى وطنها شئ هذا اشتنا  
من قوله فليس لما ذكروه وقد كان الزوج شئ اى والمحال ان الزوج هم قد تزوجا فيه شئ اى في وطنهم لانه ان  
المقام فيه غدا وشعاش اى العرف فلان الزوج يقسم في البلد الذى تزوج فيه عادة الا انه يلزمنا استالمة الزوج انما اوطأ  
جميع المعفريت بذلك ولم يفرغ من جند واصل الزوجية ليعود الام الاول والمشرط فلان العقد حتى وجد في مكان العقد  
والاولاد من ثمرات عقد الفلح فيجب اسكانهم في موضع العقد بملوك ما ذكروا والنقل الى معفليس هو مسموع لم يكن شئ  
اصل الفلح ليس لما ذكروا نقل الاولاد وكذا اذا راوت كانت حال بالاولاد الى معفليس ثم اصل النكاح بعد  
دليل العرف والشريعة هم قال عليه السلام شئ اى قال النبي صلى الله عليه وسلم من تاهل ببلدة فهو من شئ ثم  
احد من الشرح لهذا الحديث والابجد وذكره وردى هذا الحديث ابن ابى شيبة في مصنفه مثله العلى بن منصور عن  
عكرمة بن ابراهيم الازدي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن ابى وا ب عن ابيه عن عثمان بن شئ لعله ان  
صلى بنى ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تاهل ببلدة فهو من اهلها يصلى بصلاته المقيمة وان تاهل ببلدة  
قد ميت مكة ورداه ابو يعلى الموصلى في مسنده كذلك ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا تزوج  
الرجل من ببلدة فهو من اهلها وانما سمعت لاني تزوجت بها منذ قد متها ورداه احمد في مسنده ولفظه سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول من تاهل ببلدة فيصلى بصلاته المقيمة واستدل بمصنف يقول لا يزوج المقيم فيه شرعا ما صلا ان الرجل فان تزوج  
امراة في بلد هو موطن المرأة يكون من اهل ذلك البلد هم ولهذا يصير الحرفي به شئ اى بالزوج قاله الاثر اى والا كفى فيا  
وقال تاج الشريعة الفقيه يرجع الى التزام المقام ويانه لما استدلل بقوله التزام المقام فهو غدا شئ انما تعامل ان يقول  
ههنا التزام المقام فلما ذاب يصير بقية انما بزمان التزام المقام انما لهذا يصير الحرفي في ذواته فلان المقام  
من كلامه وقال صاحب النهاية هذا وقع غلط اى قوله ولهذا يصير الحرفي به ذميا فانه ذكره في غيبة هذا الكتاب  
ان المتناسن اذا تزوج ذميا لا يصير ذميا لانه كونه ان يطلقها ويرجع وقد رجعت بخط شئ ليس في النسوة التي قولت بغير  
هذه الجملة وقال الاثر اى ونقل عن الامام حافظ الدين الكلبى ان هذه الجملة ليست في النسوة التي قولت مع نسوة  
فصل في هذا يكون السوم والكاتب لانه قال في البيهقي لم يجد كتاب الحدود وفارض الحرب باب واذا دخلت المرأة من اهل

فصل

واذا ارادت المطلقة

ان تزوج بولدها

من المعفليس

لهذا ذلك لما فيه

من الاضرار بالكلية

تخير به الى طهرها

وفعلك الزوج تزوجها

فيكونه التزم للمقام

عروفا وشعاعا عليه

من فعله يلا فيهم

منهم ولهذا يصير

الحرفي به ذميا



والا فلا ودعي الزوج عليها بالزنى واكثر من ذلك فاقول لها ولو قالت طلقني وعادني ان لم يصح الزنى فاقول لها وان عينت لا يقبل قولها في الطلاق وان كان سحر فقال العتة الاولى اولى بغيره الا ان طهرت ابرة فالتمة اولى وهو الصحيح . . . . .

**باب في احكام النفقة** اى هذا باب في بيان احكام النفقة وهى اسم على الاتفاق وهى عبارة عن الاداء على الشئى بغيره بقاؤه والنفقة تجب بالاسباب الزوجية ومنها النسب ومنها الملك والكلى على ما بينه على الترتيب ثم على ان يفصل على كل من اثنائهما هم قال ش اى القدر الذى هم النفقة واجبة للزوجة على زوجها سواء كانت المرأة مسلمة او كافرة او اسلمت نفسها في منزل عليه نفقتها وكسوتها وسكنائها اى في منزل الزوج قال الا قطع في شره تسليمها نفسها شرط في وجوب النفقة والاختلاف في ذلك وقال الا ترى اى فاعلم بهذا اذا دعي بعض الشئ للمداية بقوله هذا الشرط ليس بالزنى في ظاهر الرواية فانه ذكر في البسوط وهو ظاهر في صحة العقد النفقة واجبة له وان لم تنقل الى بيت الزوج الا ترى ان الزوج لو لم يطلب اذ قالها الى بيتها باذنان ان تعاليم النفقة وقال في الاصلح وهذا لان النفقة حق المرأة والاتصال حق الزوج فاذا ايطا بها بالنفقة فقد تركه وقد ايطا بها لطلبها ان تعاليم وقال في النامية وقال بعض المتأخرين من اية لم لا تستحق النفقة اذ لم تزف الى بيت زوجها والقوى على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تزف فان كان الزوج قاطبا لها بالنفقة وان لم تنقل من الانتقال الى بيت زوجها فلها النفقة ايضا واما اذا كان الاستئجار حتى بان انتهت تستوفى مهرها فلها النفقة ايضا وان كان الاستئجار بغرض بان كان او فاما المهر او كان المهر سرجلا او بهته منه فلما نفقة لها فكل من كان مجبوسا لغيره حتى مقصود كانت نفقة عليه هم والاصل في ذلك ش اى في وجوب النفقة هم قوله تعالى السيفق ذو ستة من ستة ش امر بالاتفاق والامر للموجب واستوفى القدر هم وقوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوتين المعروف ش المولود له هو الاب وزرقن الامهات قوله تعالى المعروف اى بالوسط وقال الزوج في تفسيره ما عرفون انه العدل على قدر الاسكان وكلية على الايجاب هم وقوله عليه السلام ش اى قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبر الوداع ولهن عليكم رزق من وكسوتين بالمعروف ش هذا الحديث رواه مسلم عن جابر بن عبد الله وهو حديث طويل جدا وفيه فاقوا الله في النساء فاما كذا فمعهن من امان المهر واهلهن من بكاه الله وكلمهن ان الاوطان فتركنكم احد اكثر هونه فان فعلن ذلك فاعتر لهن من غير ما غير مخرج ولهن عليكم رزق من وكسوتين بالمعروف الحديث اخرجه مسلم في باب جبر الوداع هم ولان النفقة جزء الا مبناس ش اى مبناس المرأة عند الرجل هم فكل من كان مجبوسا حتى مقصود لغيره كانت نفقة عليه ش الا ليقال يريد على هذا النفقة الزين فانما على الراهن مع انه مجبوس بحق المترين لاننا نقول سلنا انه مجبوس عن المترين ولكن لاسلم انه مجبوس حتى هو مقصود المترين فحب فانه كما تفصيل مقصود المترين يحصيل مقصود الراهن ايضا الا ترى انه اذا اهلك اهلك الدين الذى على الراهن فمضمونا باقل من قيمته ومنه لا يضمن

**باب النفقة**  
قال النفقة

للزوجة على زوجها  
مسلمة فاستلكت  
اذا اسلمت نفسها

الى منزل له  
نفقتها وكسوتها

وسكنائها  
في ذلك قوله تعالى

لنفق ذو ستة  
من ستة وقوله

وعلى المولود له  
وكسوتين بالمعروف

وقوله عليه  
في حديث جبر الوداع

ولهن عليكم  
وكسوتين بالمعروف

وكان النفقة  
لا احتباس كل

من كان مجبوسا  
بحق مقصود لغيره

كانت نفقة عليه

على هذا كان ينبغي ان تجب النفقة عليهما جميعا الا ان النفقة لما كانت البقية الزهرن وهو على كلف الرهن حيث عليه خاتمة كذا  
يجب نفقة على صاحب البال هم وملكش اى هل ين كان مجوسا النفقة ترجع الى غيره الفاضل والمعامل في الصدقات والنفقة  
اجبا انفسا اصل السليين يجب كفايتها ما ذكرنا كذا للفتي والسولي والرومي والمضارب اذا سافر وبال المضاربة والمقاتلة  
اذا قاموا بخاتمة السليين في دفع مدونه يجب كفايتها هم وبه الدليل اى ش اشارة الى ما ذكره من الكتاب واستند وقال لا يترك  
اى الليات الا على وجوب النفقة والدليل العقلي هم الا فصل فيها ش اى لا فرق فيها بل على المطلقة هم فيستوى فيها  
المسلمية والكافرة ش والعتية والفقيرة والموطورة وغير الموطورة والمتنقلة الى بيت الزوج وغير المتنقلة هم ويعتبر في ذلك  
مالها بما يشاء اى حال الزوجين وهذا لفظ المتقدم وهو قال ش اى المصنف هم وبهذا اختيار المصنفين وعليه الفتوى  
ش اى على اختيار المصنفين والفقيرة والموطورة عن صاحبنا اعتبارا حال الرجل في اليسار والاعسار دون حال المرأة  
وبه مرجح محمد في الاصل والمالك في الكافي وصاحب الناشل في قسم البسوط والامام الاسماعيليين في شرح الطحاوى واليه ذهب  
الكرخي وكثير من شايخنا المتأخرين كصاحب التحفة وصاحب النافع وغيرهم وهو قول الشافعي هم وتفسيره ش اى تفسير  
قول المصنف هم انما ش اى ان الزوجين هم اذا كانا موسرين يجب نفقة اليسار وان كانا موسرين نفقة الاعسار  
ش اى يجب نفقة الاعسارهم وان كانت المرأة مسرة والزوج موسر ش اى وكان الزوج موسرهم نفقة ما  
دون نفقة الميسرات وفوق نفقة المعسرات ش وفي الذخيرة بياض اذا كان الزوج موسر البقر اليسار نحو ان ياكل  
المطبوخ اللحم الشعبي والباقيات والمرأة فقيرة كانت تاكل في بيتها خبز شعير لا يؤخذ الزوج ان يعطيا ما ياكل نفقة والما كانت  
المرأة تاكل في بيتها ولكن يعطيا فيما بين ذلك ويعطيا خبز البر وابتعة وابتين فكذا سمي اعتبارا حالهما واما اذا كان الزوج مسرا  
والمرأة موسرة لم يذكر المصنف هذا التفسير قال الماتريزي الا ادرى كيف ذهب عنه ولا بد من ذكره فقال المصنف في كتاب  
يفرض النفقة مسانحة بمعنى وسطا فيقال انكف الى ان تعطى خبز البر وابتعة وابتين كيلا يطعمها الفرو قال الماتريزي  
هذا التكليف تكليف الييس في الوسع فلا يجوز قال الامام الشافعي لم يذكر صاحب الكتاب انه لو اكلها يعنى المصنف لم يذكره  
في كتاب النفقات ثم قال لكن شايخنا قالوا السب لانه لو اكلها لانه ما يجوز من عشرة معاد وادنى ان لو اكلها يكون نفقتها  
ونفقة سواهم وقال الكرخي لعين حال الزوج وهو قول الشافعي فتعذر جعله ليفيق ذو ستة من ستة وهو ظاهر الرواية و  
قال الشافعي في وسن قدر عليه زنة فليفتق ما افاد الله بين ان التكليف بسبب الوسع وان النفقة على حسب حاله ولما جرت  
نفسا من مسرقة زينة نفقة المعسرين فلا يستوجب على الزوج الا بحسب الزوج وماله ودفعه الاول ش اى انما  
حالهما وهو اختيار المصنف هم قوله عليه السلام ش اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم المندلولة ابى صفيان فذكر

اورى القاضى والاعمال  
في المصنفات  
وهذه الاكل كذا  
فتسببها المسئلة  
والكاخرة ونفسه  
حاله جميعا قال  
العبد الضعيف  
وهذا اختيار المصنفين  
وعليه الفتوى وتبين  
انهما اذ كانا موسرين  
يجب نفقة لايك  
ولكن كل امسرين  
نفقة الاعسار  
والكانت معسر الزوج  
موسر اذ نفقة ما دون  
نفقة الموسر دون  
المعسر وقال الكرخي  
حال الزوج هو قول  
اشافعي فتعذر جعله  
لا يستحق وكذا قول  
قوله في النفقة  
المعسر فليس على  
حاله في النفقة

٢٥٨



سئل ان زوجك يكره ان يركب بالمعروف وسبق هذا الحديث اخرجه بطريقه الترمذي عن هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة رضي الله تعالى عنها انهم ساءوا بغيره قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان البسيفان رجل يحرم وليس لغيره ان يقطعني وري الاماخذت سنة وهو لا يعلم فقال عليه السلام مندي يا كفيك وكذلك بالمعروف هم اعتبارا لما شئ اى اعتبارا بالسلامة حال المرأة والحق ان يقول هذا الدليل غير مطابق للمعنى وهو الاعتبار بما لا يثبت على اعتبار حالها والاعتبار بحالها لا يثبت على عليه والختم يدل عليه فاذا الآية تدل على اعتبار حاله والحديث على اعتبار حاله فوجب الجمع بينهما بان يكون حاله سعة من جهة وحاله كذلك فان قيل هذا على تقدير التعارض والحديث لا يعارض الآية لكونه من الامايد فالجواب ان الحديث تفسير بقوله تعالى وعلى المودلة رزقهن وكسوتهن بالمعروف فلكون المعافاة بينيين الاتيين فيخرج بينهما وهو الفقه ش اى اعتبار حال المرأة هو الفقه اى هو الذى يفهم من الدلائل وانما يثبت الى انه اختار قول الخصاف في اعتبارها لكن ذكر الدليل من جهة نفسه لما اختاره وانما قلنا من جهة نفسه لئلا يرد عليه عرض الاترازي حيث قال قوله فان نفقته ش قوله فلما سئى للزيادة وفيه لفظ لا يبق من الدليل والمدلول مطابقة لان صاحب العمادية اوردوه ولما يقول الخصاف وقول الخصاف اعتبار حال المرأة وما سئى من قولنا نقول اختيار المصنف لما اختاره والخصاف ولكن دليلا من جهة ويراد ذكره ثم بين ذلك بقوله ان النفقة سم تجب بطريق الكفاية والفقرة لا تفقه الى كفاية المورسات خلاصتها للزيادة ش معنى كفايتها نظر الى حال الزوج ثم اجاب عن قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته بقوله واما النص فمعنى نقول بموجب ش اى بموجب النص وهو انه هم مخاطب بقدر وسوءه ش لئلا يلازمهم التكليف باليس بالوسع لكون زاول كفاية متاعا على ما في وسعه لكون دينا عليه وهو متخى هم والباقي دين في ذمته ش علما بالدليلين والابوديه مع العجز والعرض الاترازي على المصنف بقوله وهذا لا يكون جوابا لما ذهب اليه الكرخي من ظاهر الرواية لان نص القرآن لا يثبت الزيادة على نفقة الاعا فمن اين ثبت الزيادة بموجب النص حتى يكون دينا عليه انتهى قلت المصنف لم يثبت الزيادة بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته حتى صدقنا قال وانما ثبت الزيادة بقوله تعالى وعلى المودلة رزقهن وكسوتهن الآية وفيما قاله عل بالدليلين وهذه الآية تدل على وجوب كفايتين كجبة على خزانة او عجز عن الكفاية لا يكلف في الحال بل الزيادة على الكفاية في ذلك الوقت يكون دينا عليه واعلم ان الضرر اولى من ترك احداهما ومعنى قوله بالمعروف الوسط ش اى قوله عليه السلام بالمعروف في قوله لسد المرأة الى عيانه خدي من بل زوجك يا كفيك وكذلك بالمعروف وكذلك في قوله تعالى وعلى المودلة رزقهن الآية الوسطي هم وهو الزوج ش اى الوسط هو الواجب وفي البسوط يجب على القاضى اعتبار الكفاية بالمعروف فيما فرض في كل وقت وزمان كما يفرض لما قدر الكفاية من الطعام فذلك من الارام لان المبدأ لا يتناول الا عادة ما وما جاع في تاويل قوله عز وجل من الوسط

لعتبر حالها  
وهو الفقه  
فان النفقة  
تجب بطريق  
الكفاية لا تفقه  
لا تفقه كفاية  
الموسر فلهذا  
لا يركب حاله  
النص فخص  
نقول بموجب  
هذا طبقه  
وسعه البان  
دين في سعة  
ومعنى قوله  
بالمعروف  
الوسط هو  
الساحب



في كسوة الخادم ولم يذكر الخلف ايضا وان كانت النية من تنجيز ان تنجيز الى الخواص فلما انقضت والكسوة يجب كافيها  
 والاما الزوجة فانما المودة بالقرن في البيت ممنوعة من الزوج فلا تستوجب الخلف والكعب على الزوج وكذلك الاستوجب الزوجة  
 لانها تكون مبيتة نفسها بانها لا تخرج فليس على الزوج تنجيز لا يحول بينه وبين معة فلما ذكر الازواج انما انقضت في شرح الكافي  
 وقال في خلاصة الفتاوى في هذا في ما يجرى حكم العرف انما في اربابنا فيفرض الازواج والكعب ويفرض انما عليه وقال في خلاصة  
 فيجعل لما انما عليه في مثل الفرائض والعتق في الشراء ولما فائدة على يقال شمس الاية السخري في شرح كتاب النكاحات  
 فيذكر لما كتبنا على حدة ولم يكتب في فرائض واحد لانما جاز في خزل عنه في ايام لم يفيض وفي بان مرضها وقال انما كاشفة قال في  
 لا ينبغي ان يوقت النفقة على الدوام لان السهر لغيره او يرضى لكان يجعل النفقة على الكفاية في كل مان في غير قيمة فيغير  
 لما عليه في شهر البشعة قال السخري في هذا بناء على ما دسهم وبعض السخريين من شاشنا قالوا ليعتبر في ذلك حال الرجل فانه  
 ان كان مخترا فيفرض عليه النفقة في ايامه لا يغير عليه او النفقة شهر او معة واحدة وان كان من السخريين فيفرض عليه الزاد  
 شهر او ان كان من الراقين فيفرض عليه النفقة على الكفاية في كل مان في غير قيمة ذلك فيغير لعل عليه في شهر البشعة قال السخري  
 وهذا بناء على ما دسهم وبعض السخريين من شاشنا قالوا ليعتبر في ذلك حال الرجل فانه ان كان مخترا فيفرض عليه النفقة في ايامه  
 وان كان من الراقين فيفرض عليه النفقة سنة سنة في ايامه لا يغير عليه ذلك عند ارباب الغاية واتخاذ غلة الخواص والاما  
 الكسوة فيفرض في السنة مرتين هم لان ما وجب كفاية لا تعدد شرعا في نفسه لانها ما يملك فيها احوال الناس في السلب  
 والمهر وجب في الاوقات والاما ان في التقديرة قد يكون انما الزاد في المبسوط وكل جواب عرفة من اعتبار حال او حالها  
 في فرض النفقة فهو الجواب في كسوة هم وان استفت من تسليم نفسها حتى يعطيه امره فلما النفقة لانه منع حتى فكان فوت  
 الاعتبار في معنى من قبله فيجوز كالاموات شمس الزاد من المهر في العاجل وفيه من في شرح الطحاوي فقال ولو انما استفت  
 نفسها لاجل مهر العاجل فلما النفقة لان هذا منع حتى فقال في النفقة وان كان الامتناع فيخرج بان اوفاء الزوج المهر  
 سوا فانما لا يسهل النفقة لانه وجب للنفس منما امكن في ذلك ان لم يوفه لان الامتناع لطلب المهر في احوال قبل الدخول في الرجل  
 النفقة اتفاقا لانه منع حتى وكذلك بعد الدخول اذا كان برضا اعند في ميفة قالا لا نفقة لما كان في التماثل وفي فتاوى  
 قاضي خان ولو كان الزوج ساكنا سماني منزلهما منع زوجهما من الدخول عليها كانت ناشرة الا اذا استفت لغيرها الى  
 منزله او لغيره في لها منزله لا ينفذ لكون ناشرة ولو كانت قيمته في منزله ولم يكن من الوطى لانها ناشرة هم وان نشرت  
 فلا نفقة لما احتج بها في منزله لان فوت الاعتبار منما شمس تفسير الناشرة والناشعة هي المالة نفسها من زوجها  
 فيخرج وقبل شرح بل لناشرة من نفقة فقال نفقة قليل كم فقال جواب من تراب حناء لا نفقة لهما واذا كان الرجل

لان ما يجب

كتابا لا ينفذ

شروط في نفسه

وان امتنع

من تسليمها

حتى يعطيهما

مهرها فلها

النفقة لانه

منع حتى وكل

فوت الاحتيا

بغى من قبله

فيجعل كذا

ولن تنزل

فان نفقة لها

حتى يوفى

منزله لان فوت

الاحتياط

وانه لعلات جله الاحتباس  
 فقبيل النقة بجمع ما اذا  
 اقتضت من التمكن في  
 البرج لان الاحتباس في  
 والزوج قد على الوسطى كما  
 وان كانت من ذكرا لستهم  
 بها لستهم لان استسلم  
 الاحتباس على في الاحتباس  
 الموجب ما يكون وسيلة  
 الى مقصود مستقى بالكل  
 ولم يوجد لحدوث النقة  
 على ابناءى و دخل الشافعية  
 لهما النقة لاهلهم على ما لستهم  
 عند ذاك في الملوكة ملاك العين  
 وذلك لانهم عرضوا على النقة لستهم  
 العوض من معوض طرد فلها  
 المودع لستهم وان كان الزوج  
 صغيرا لستهم على ذكرا  
 فلها النقة من ملاك النقة  
 تحقق منها او اما العوض من قبله  
 فصل كالحبيب والعوض لستهم  
 المودة في دين لستهم لان  
 فون الاحتباس منها بالطلقة  
 لستهم من بها بالكلية وتاخذ  
 فون

في الارض المتعدية فزوجت المرأة لاجل انه يمكن في الفموة بالكون اشترطه لاسماحة ونقل في خلاصة الفتاوى عن فتاوى  
النفقة لو كان الزوج لم يمتد وادارة بنصف غيبه اليسا اجنبيا ليجعلها الى طرفه فلو ذهب لعدم المحرم ليرض لما النفقة هم و  
فوا عادت شئ اى المرأة الى منزل الزوج هم جاز الاجتناس شئ فلما هم فجب النفقة شئ لوجود العايم هم بخلاف  
لما اذا اشنت شئ تستعمل بقوله لان فوت الاجتناس منها هم من التكين في بيت الزوج لان الاجتناس قايمة الزوجة  
يقدر على الوطى كراش اى من حيث الكره هم وان كانت شئ اى وان كانت الزوجة صغيرة هم لا يستعمل بها فلما  
نفقة لما شئ المراد من الاستعمال الجماع لان الحاكم لم يمد قهرج به في مقصده الكافي وكذلك الشرى في شرح الكافي  
الذى هو مبسوط وعليه هو العلماء وعند الثوري والظاهرية والشافعية في قول لما النفقة لاسما مال تنجب بالعتق كالنكاح  
الكبيرة والصغيرة والامم عند الشافعية وجوبها لو كانت في المهر بالطلاق الفهم هم لان استناع الاستعمال لعنى فيناش  
وهو غير سلمة ففسما الى الزوج فصارت كالاشترط هم والامتناس للوجوب شئ اى النفقة هم ما يكون وسيلة الى مقصود  
سنتق بالكل شئ وهو المانع او دوا عيهم ولم يوجب شئ فلا يجب شئ هم بخلاف المرفعة على البنين اى قربان  
ختمه عشره فظالمعنى يجب النفقة في المرفعة وان تورد الجماع هم وقال الشافعية لما شئ اى للصغيرة النفقة هم لاسما شئ  
اى لان النفقة هم عوض عن الملك عنه شئ اى عند الشافعية هم كافي الملوكة ليلاك البنين شئ حيث تنجب نفقتها  
على الاماك هم ولما ان المهر عوض عن الملك شئ لان الفرض هو بايد نيل تنجب بالعتق بالسمية والدخل تحت هو المهر  
النفقة فاذا كان المهر عوضا لكون النفقة عوضا هم والنجح العوضان عن عوض واحد شئ فلما تنجب النفقة لاجلها  
المهر هو عوضى قولهم فلما المهر دون النفقة شئ كما هم وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى وبي كبره شئ  
والحال ان المرأة كبره هم فلما النفقة في ماله لان التسليم قد تحقق منها وانما العجز عن قبله فصار كالجور ولبنين شئ حيث  
يجب عليها النفقة لان العجز منها وعليه الجمهور وقال مالك النفقة لهما وان كان صغيرا لا يطيقان الجماع لافقة لهما  
بالاجماع لان المنع جاء من جهتها كذا قاله الكاكي وقال الاثر ازمى ولو كانا صغيرين جميعا لم يذكر حكم النفقة لاني الاصل و  
لاني الجامع ولكن فيهم من التحليل المذكور فاذا كانت صغيرة والرجل كبير اذا لافقة لهما في هذه الصورة لان تلك العلة  
وهي عدم تسليم النفس بوجودها وقدرج بها فلما اى لعدم وجوب النفقة في الذخيرة الفيناهم واذا مست المرأة في  
دين فلا نفقة لهما لان نفقة الامتناس منها بالمال لا شئ لانها لما ملكت عارت كانها اى التي مست نفسها فصار  
كان اشترط هم وان لم يكن منها شئ اى وان لم يكن الاجتناس من المرأة هم بان كانت عاجزة شئ عن اداء الدين  
هم فليس منه شئ اى من الزوج الفيناهم فلا يطالب بالنفقة هم وكذا شئ اى وكذا لافقة لهما

هم اذ غصبها رجل كرا فذهب بها من بيتها  
وانتكره السعدى هم والنفقة على الاول من اى على ظاهر الرواية وهو ان النفقة في الغصب فيما سقى هم لان قول الامتياز  
ليس منه شى من الزوج هم لم يجعل باقيا تقديره ان النفقة عوض عن الاجتناس في بنية فاذا كان الغوات  
لمعنى من جهة جيبيل ذلك الاجتناس باقيا فاذا كان الغوات لمعنى من جهة باقيا تقديره ان مكانه لم يفت فوجب النفقة كما اذا  
نفسا قبل الدخول لابل الصدوق او جسد الزوج لابل دين عليه او ارتد او سكت بهى وبنى الزوج الاسلام واطلقها  
بعد الدخول هم وكذا اذا جبت محرم شى اى النفقة لهما هم لان فوت الاجتناس منهاش الا اذا كان الزوج يتما  
على ما يحى الان هم وعن ابى يوسف ان لهما النفقة لان اقامته الغرض عذريش فوجب النفقة وقال محمد النفقة  
لها لعدم الاجتناس من جهة التامين من الاستمتاع بالجماع ووداعيه هم ولكن تجب نفقة الحفرش لمعنى قيمة  
الطعام من السفر ولا يجب عليه على السفر هم دون السفرش اى دون نفقة السفر لانها تزيد على نفقة المنزل في شرح  
كتاب النفقات هم لانها على المستحق عليه شى اى لان نفقة الحفرش الواجبة على الزوج لان الماور هو النفقة المبرور  
وهو عباد وة عمالا اسراف فيه ولا تقبره وفي النفقة السفر اسراف السفر فلا يكون مردوا فلا يجب ذلك هم ولو تكرر  
الزوج تجب النفقة بالاتفاق شى وبه قال الشافعى هم لان الاجتناس قائم بقياسه عليها شى اى اقيام الزوج على امر  
هم ويجب نفقة الحفرش دون السفرش لهما هم ولا يجب الكراهة لاننا شى اى في قوله لانها اى استحققتهم وان  
مرضت في منزل الزوج فلها النفقة شى هذا الموضع ومن المصنف بقوله قبل هذا جملان المرعية على ايتين اعلم ان النفقة  
مطلقا لهما النفقة في ظاهر الرواية سواء كانت مريضين من الجماع كما في الميض هم والقياس ان النفقة لهما اذا مرضت  
ومريضين من الجماع لغوات الاجتناس لا استمتاع وجبه الاستحسان ان الاجتناس قائم فانه شى اى فان الزوج  
هم يتا سوا ويسما وتحفظ البيت والمال شى اى من الجماع هم لبايض شى اى بسبب عارض وهو المرض هم فانه  
المريض شى في كونه لانا وتجب النفقة هم وعن ابى يوسف انها اذا سكت نفسها ثم مرضت تجب النفقة للمحلل فيكون  
نعم سكت لا تجب لان التسليم لم يصح بسبب المرض قالوا شى اى كمال شى انما هم هذا حسن شى اى هذا التفصيل  
حسن هم وفي لفظ الكتاب شى اى كتاب القدورى هم الاشارة الى شى اى الى ما روى عن ابى يوسف في ظاهر الرواية  
لانها قال ومن مرضت في منزل الزوج لانها قيمت من لانها سكت نفسها لانها في منزلها ثم مرضت فيه هم قال لا يرضى  
على الزوج النفقة اذا كان مريضا او نفقة نادما شى اى من سائل القدورى ولما كان ظاهرها تكرار الا انه قال  
في اول الباب النفقة موجهة للزوجة على زوجها عذره المصنف بقوله هم والمراد بهذا شى اى بقوله لا يرضى للزوجة على زوجها

لا يرضى لزوجها فذهب بها  
وعلى ابى يوسف ان لها النفقة  
ولفقته على الاول لان قول الامتياز  
ليس منه ليحصل باقيا تقديره  
وكذا اذا جبت محرم شى اى  
لا اجتناس منها من جهة  
ان لها النفقة لان اقامته الغرض  
عذريش فوجب عليه نفقة  
الحفرش من السفر لانها على  
المستحق عليه ولو سافر  
معها الزوج تجب النفقة  
بالاقل لان الاجتناس قائم  
عليها وتجب نفقة الحفرش  
السفر ولا يجب الكراهة لاننا شى  
مرضت في منزل الزوج فلها النفقة  
والقياس ان لها النفقة لهما اذا  
مرضت من الجماع لغوات  
الاجتناس لا استمتاع وجبه الاستحسان  
لان الاجتناس قائم فانه شى اى فان الزوج  
هم يتا سوا ويسما وتحفظ البيت والمال  
بعارض فانه شى اى بسبب عارض وهو المرض هم فانه  
المريض شى في كونه لانا وتجب النفقة هم  
نعم سكت لا تجب لان التسليم لم يصح بسبب المرض  
حسن هم وفي لفظ الكتاب شى اى كتاب القدورى هم  
لانها قال ومن مرضت في منزل الزوج لانها قيمت من لانها  
سكت نفسها لانها في منزلها ثم مرضت فيه هم قال لا يرضى  
على الزوج النفقة اذا كان مريضا او نفقة نادما شى اى من سائل  
القدورى ولما كان ظاهرها تكرار الا انه قال في اول الباب  
النفقة موجهة للزوجة على زوجها عذره المصنف بقوله هم والمراد  
بهذا شى اى بقوله لا يرضى للزوجة على زوجها



حم ان الواحد من اى المادوم الواحد يقوم بالامر من سق اى بمصالح الحاج ومصالح الدخول ثم فاعزودة الى تين سق  
 لان الاول على ذلك غلظتية وانجل حم ولا نه ش اى والان الزوج هم لو تولى كفايتها بنفسه كان كافيا فكله اذا انعام الواحد ش  
 اى المادوم الواحد هم تمام نفسه ش ولو كانت الزوجة امة فلا نفقة لها وما لو كان له ولد لا كفيته خادمه وان فرض مائة بين  
 او اكثرهم وقاواش اى الشايع هم ان الزوج المورس لم يره من نفقة المادوم المورس من نفقة امراته ش اى ايسارنا  
 مقدره بصلب حران الصدقة لا بصلب وجوب الزكاة وهو ان تصاب من المال النامى الفاضل عن حاجته والغنى الذى يحرم  
 به الصدقة وتجب به العطرة والاضحية هو ان يملك ان يادى تأتى درهم فاضلا عن ثيابه وادارته وعادته وسكنه وفرضه سائر  
 وكتب العلم ان كان من المدة المكنة افضل عن ذلك هم وهو ادى الكفاية ش والغير يرجع الى قوله يايهم والمحل  
 ان نفقة المادوم ادى الكفاية وهو يايهم المعسر نفقة امراته وفى النوادر روى قتادة عن جلاس عن علي بن ابي طالب  
 رضى الله تعالى عنه انه فرض للمرة وعادته ما فى الشهر اثنى عشر درهما للزوجة للمادوم وثمانية لامة نساء بهان المقطن والكتاب  
 روى عن شريك انه قال شهدت ابن ابي ليلى ان فرض للمرة ست دراهم للمادوم ثم ثلثاهم وقوله فى الكتاب ش اى العدة  
 هم اذا كان سوسر الشارة الى انه لا تجب نفقة المادوم عند عساره وهو راية الحسن عن ابن حنيفة بن ابي زيار والمروى  
 قال لا ترازى حال شيخنا بران الذى يزوج من ثمنه الفقة اصحابنا المروية الحسن بن زيار واذا ذكره طلاقا فى نفسه  
 فى المروى الحسن البصرى هم وهو الاصح ش اى الذى رواه الحسن عن ابن حنيفة هو الاصح خلافا لحد ش فانما قال لا اذا  
 الزوج سوسر فان كان اياه ففرض نفقة المادوم وان لم يكن فلا يفرض هم ان الواجب على المورس فى الكفاية هم روى  
 قوله كفى بجدية نفسها ش بذاليل لما رواه الحسن هم ومن احسن نفقة زوجه لم يفرق بينهما ش اى بيه ودين امرته  
 هو قول الزهرى وعطاء بن يسار والحسن البصرى وسفيان الثوري وابن ابي ليلى وابن ثبيرة ومادون ابى سليمان والظاهر  
 هم ويقال لما ش اى المرأة هم استدعى عليه ش اى على الزوج ومعنى الاستدانة ان تشتري الطعام على ان  
 روى الزوج ثم روى وقال لثناق معنى الاستدانة الشراوية النسبية ليقضى الثمن من مال الزوج هم وقال الشافعى ليرق ش  
 وبه قال الاك وهو على هذا الخلاف العجز عن الكسوة والعجز عن السكن وفى المذهب فى العجز عن الكسوة والسكن وجان  
 قال ابو يوسف من اصحابه فى العجز عن الكسوة والسكن ليغنى قولوا وادى هذا التعريق فسخ عند الشافعى وادى وقال مالك طلاق  
 وفى عدة حكم القاضي بالتعريق قولان فى التعديج يوم اعداده وفى المبدى يمل ثمانية ايام ولو ناب عنها لم يوفى منه عتق  
 لها الفسخ كذا فى الحاشية ولا شافعى فى الفسخ من الاضرار على مصاديق الواجب ثمانية اقول امد بار الفسخ قبل الدخول وبعده  
 وادى فى الاضرار لا قبل الدخول ولا بعد وهو اختيارنا فى الثالث لما الفسخ قبل الدخول لا بعد وادى المروى

ان الواحد البصرى  
 بياهم فلا ضرر  
 الى اثنين ولا نه  
 فضايتها بنفسه  
 كل كافيا فكله  
 الواحد فكم  
 وقال المروى للزوج  
 يلزمه من نفقة  
 ما يلزم المعسر  
 انه وهو ادنى  
 الكفاية وقوله فى  
 الكتاب ادا كل مو  
 استادة الى انه لا يجب  
 نفقة الخادم عند  
 عساره وهو راية  
 الحسن بن حنيفة  
 وهو الاصح خلافا  
 لما قال محمد لا اذا  
 على المعسر ادى الكفاية  
 هو فكم على نفسه  
 روى بغيره كذا  
 وهو الاصح  
 وقوله الشافعى فخر





يشتق من سبيل سعيد بن المسيب كمالا ولا غيره في الشراعية في العمل بالمرسل ان يردى من طريق اخر مما اودع بعض الصحابة  
وقال ابن خزيمة وروى عن ابن المسيب قولان في ثلثين غايها ما كان السنة والا فثلث السنة فثلث السنة لا منظر به ومخالفة  
بعضه بعضا وقال ايضا خالف ابن المسيب عمر وعليا وغيرهما والجواب عن حديثه الاخر ان قيل لابي هريرة سمعت هذا من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال لا هذا من كس ابي هريرة رواه عنه كذلك البخاري ولان ذلك من قول المرأة وليس فيلان الرجل  
ليزعم فان قلت الشافعي استدل ايضا بقوله تعالى فما سلك بالمرء من قول المرأة وليس فيلان الرجل بالمرء  
فيعين التفسير بالامان فلا بد ان ذلك ناب القاضى من باب ما ذكرنا قلنا نحن الضارته للنا بقوله تعالى وان كان  
ووجهه فمطرفة الى ميرة نفس الله تعالى وهو رجل على ان المولى تخرج الا فثلاثة الاموال فلو اجابته المرأة في النفقة كان ايمان  
تطلب بالفرقة فكذلك اذا ثبت الاصل شرعا وقد ذكرنا بقرينة هذا عن غير ما علم ان الزوج عن الاتفاق لا يوجب التعديل  
عن ذلك ولكن مع هذا اذا فرق القاضى بينهما بل ينفذ قضاءه ام لا قال الامام ابو حفص محمد بن محمود والاستاذ شافعي في الفصل الثاني  
في القضاء في الميراث من كتاب الفصل اذا ثبت العجز لثبوتها في الشبهة فان كان القاضى شافعي المذهب ووقع مينا لفظ  
قضاء به بالتفرق واذا كان حنفيا لا ينبغي له ان يعفى بجلان مذهبه الا ان يكون بمحمد او وقع اجتماعه على ذلك فغنى مخالفة  
من غير اجتماعين الى حنفية واما ان يجوز قضاءه ولم يعف ولكن امر شافعي المذهب يعفى مينا في هذه المادتين بمقتضى الحديث  
اوله ثم ليس الامر بالمسور بان كان الزوج غائبا فرفضت المرأة الامر الى القاضى واقامت البيعة ان زوجها الغائب غاير  
عن النفقة وطلبت من القاضى ان يفرق بينهما قال شافعي سرقن جازة نفقة لانه قضاء في فاسلين مختلف فيما التقوى بالبيعة  
عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما ثبت فيه وقال القاضى طه يديرين المرناني لا يصح هذا التفرق لان القضاء  
اشبه بجوز عن رافضى واحدى الرويتين عن ابى حنيفة اذا ثبت الشبهة بعند القاضى وهو العجز لان المال غادور راجع  
ومن الجارية ان الغالب انما سار غنيا ولم يعلم به الشاهد لما بينهما من السابقة وقال صاحب الذخيرة الصحيح ان لا ينفذ قضاءه  
لان العجز لا يعرف حاله الغيبة لجواز ان يكون غادورا فكان هذا ترك الاتفاق لا بالعجز عن الاتفاق فان رفع هذا القضاء الى  
قاض اخر كان جاز قضاؤه فالصحيح ان لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في مجته فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت هم فاذا قضى القاضى  
لها نفقة الاعسار ثم السيرة فاصحتم تمام النفقة المورثش اى نعم القاضى لها نفقة الرجل المورس هم لان النفقة تختلف  
بسبب اليسار والاعسار لانها تجب ثانيا فثمة فيعجز عنها في كل وقت هم واقضى به بش كلته ابتداء وقضى بمجول  
ويجوز ان يكون معلوما اى قضى القاضى الثاني بيمينه الى البيت او هو قوله الله القدر بش الرغ من المبدأ وهو قوله  
ما جرى به سيرة من سيرة القاضى فانهم هذا جوازه فيقال ان لا ينفذ ما نفقة المبدأ لان فيه نقض لنفقة الاول فاجاب

وذا قاضي قضا  
لها نفقة  
الاعسار  
السيرة  
تمتع بها  
لنفقة المأوى  
لان النفقة  
تختلف بحسب  
اليسار والاعسار  
وما قضى به  
دمتير

لنفقة لم يجد فلذا  
 تبدل حلالها للحل  
 تمام حكمها اذا تمت  
 حريق الزوج عليها  
 بطلته بطلت  
 فلا شيء لها الا ان يكون  
 لقاضي خرم بها لفقته  
 ارضا تحت الزوج  
 مقدار نفقتها لفقته  
 لها بنفقة ما لم يكن  
 لفقته صل ولايت  
 يعوم عندها ما  
 من قبل فلا ينفق  
 الزوج فيها الا انفق  
 كالدية لا تجوز ملكه  
 الا هو ملكه وهو لفقته  
 والصلح بمنزلة  
 الفقه لا ولاية  
 على نفقة اخرى كولاية  
 القاضى في حق المولى  
 فهو على ملأ الزوج  
 بعد ما قضى عليه  
 بنفقة ومضى فيها  
 سقطت النفقة

ان القاضى لا ينفق لهم نفقة لم تجب من لان النفقة تجب شيئا فثابتا بقوله ليس بواجب الا يكون لان الزمان تبدل التبعين  
 قبل مجوبه فاذا لم يكن لان التبعين لم يكن الحكم فاذ تبدل حاله شي اى حال الزوج ان صار مبرها فلهما المطالبة بما هو  
 شس والفرق السابق لا يمنع الاتمام لانه فرض قبل الوجوب فلا ينفق عليه وذلك مثل العسر اذا حثت في كنفه فشرع في صوم  
 الكفارة ثم لم يجز عليه التكفير بالمال لزال الاعاظم واذا سفت مدة لم ينفق الزوج عليها شي اى على المرأة في هذه المدة  
 هم والمطالبة بذلك شي اى وطالبت الزوج بما كان لها من النفقة هم فلا شيء لفقته من عندنا لان النفقة لا تغير دينا بمعنى  
 المدة كنفقة الاقارب الا ان يكون القاضى فرض لها النفقة بغير استثناء من قوله فلا شيء لها ما سلمه ان النفقة لا تغير دينا  
 في الذمة الا بالامتنين احسبها بغير القاضى النفقة لها والامتنين قوله هم او سلمت الزوج على مقدار ما شس  
 اى من النفقة وبه قال محمد بن حنفية وقال الشافعي والمالك والاحمد في رواية تغير دينا بلا قضاء ولا تراعى الا عند مالك لو اقام  
 عند ستين وهو عتي واذا عت عليه لم ينفق عليها والزوج يدعى الاتفاق لقوله لئن يمينه وكذا في غيبة المولى اكلت  
 سر سقطت نفقتها عنه والى ذلك والشافعي في الصحيح ذكره في المنهاج هم نفقته لها بنفقة اسغى شس هذه فتعبر قوله الا ان يكون  
 القاضى فرض لها لانه نفقة مسلمة شس هذا لتعيل لقوله فلا شيء لها بيان ذلك ان النفقة مسلمة هم وليست بوجوب  
 عن شس خلافا للشافعي ومن معه هم على امر من قبل شس اشار به الى ما ذكره من الدليل في قوله وان كانت مغيرة  
 لا يستتبع بها خلافا لفقته لما ذكره في قوله لا ينفق الا لامل يريد به قوله ان المهر عرض عن الملك ولا يبيح العوضان عن عرض  
 واحد فان قيل القوم يدل على انها ليست بعرض عن البيع لكونها في ان يكون عرضا عن الاستمتاع بها والقيام عليها  
 تعرضا في ملكه وذلك لا يوجب على الملك الملك عوضا فان قيل لو كانت مسلمة لما وجبت على الكتاب جيب بانها مسلمة من  
 وحين واذ كانت لا يجب على الكتاب كالمهر واذ ثبت انها مسلمة هم فلا يستحكم الوجوب فيها شي اى في النفقة هم الا بقضاء  
 شس اى بقضاء القاضى هم كالدية لا يوجب الملك الا بملك وهو القبط والملك شس اى بملك المرأة معه على شس هم  
 بمنزلة القضاء لان ولايته على نفسه أقوى من ولايته القاضى شس لان له ان يميزهم بالنفقة فوق الميزنة القاضى بالمهر  
 فكان مسلمة بمنزلة القضاء بل اولى هم بجلال المهر شس بقوله وليست بوجوب حيث يجب بلا قضاء ولا تراعى هم الا شس  
 اى لان وجوبه بملكهم هم العرض شس الا ترى انه اذا تزوجها ولم يسلم لها مهر فقل بها أدوات عنها ليزيد مهر المثل هم و  
 ان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ونفى شهر سقطت النفقة شس خلافا للائمة الثلاثة قال الكاكي هذا اذا فرض لها  
 النفقة ولم يهرم بالامتنان انه على الزوج فاستدانت نعمت لمدها لا يبيط ذكره المالك الشافعي في التمهيد وذكره الخصاف انه  
 يبيط والمصحح ما ذكره في التمهيد لان هذا منها ما يرد القاضى ولا ولاية عليها كانت بمنزلة استدانته الزوج نفقة فلا يبيط

سقط

بموت أحد الزوجين كما في الطلاق بمعنى ان الزوجين لم يقطعا الطلاق على الزوجين في رواية لا يقطع وهو الصحيح  
 كذا في ان غيرهم وكذا اذا ماتت زوجة لان النفقة مسجلة والصلوات تسقط بالموت كالبتة بطل الموت شئ اى بموت الزوج او  
 بموت الزوجين او لم يبق القيد شئ فان قبل البتة بتأكد القيد والنفقة متأكد بعد القضا وبغني ان لا تسقط كالبتة الثانية  
 بالقبض فلما قال في الاصل وان صارت النفقة ديناً عليه بقضا ولكن بمعنى الصلة لا بتبطل والصلوات تبطل بالموت انتهى قلت  
 قال الكافي الدليل على ان معنى الصلة بطلانها انه لم يقطع من احد من السلف والمكلف الوصية بغيره بنت مروة ولا باثره ان  
 كونه كسائر الديون وتبطلت الشاخيته بقبضه من سنة او اكثر اذ انكرت افاقه عليه ما جعلوا كسائر الديون ووجه هذا لا يخفى  
 ما فيه وجماعه من اصحاب الشاخي لا يرون من هذا انكم لم وقال الشاخي يعيد ويناقض القضا ولا يقطع بالموت  
 لا يرضى فصار كسائر الديون شئ قال في سنن الاقطع قال الشاخي انها تؤخذ من تركه الزوج وقال في  
 الشامل ومن محمد بن محمد بن المرحوم جوابه قد بينا في اى جواب الشاخي على قوله ان النفقة عوض قد بينا في مسأله وان  
 كانت محيرة لا يتبع بها النفقة لما هو اذ ذكره بقوله ولانا في المدة عوض عن الملك والجميع العوضان عن عوض واحد وان جعلها  
 شئ من الغطاء القدرية من غير نصف بقوله بان جعلها نفقة استتبع شئ اى الزوج ثم لم يترجح منها شئ شئ اى لم  
 يترجح على المرأة بشئ ثم وهذا شئ اى مدهم الاستدراجهم عند ابى حنيفة وبنى يوسف ولم يذكر هذا القدرية في ذلك  
 قال المصنف وهذا باسناد الاشارة وذكر الخلفاء في كتابه الفقهاء الخلفاء بين ابى يوسف ومحمد ولم يذكر خلاف ابى حنيفة وكذلك  
 ذكر الوليد الجني في فوائده وكذا الخلفاء لو ماتت المرأة فالكسوة كالنفقة وسواها كانت قايمة او لا كدهم وقال محمد بن ابي النعمان  
 اسقى وابقى للزوج وهو قول الشاخي شئ ووجه قال احمد وفي البيهقي ورواها في مسأله في ملك لا تزواج الا اتفاق وكذلك في الدنيا  
 وادب القاضي وان خيرة وفيه الموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات الزوج فالجواب كذا في شريح  
 الاقضية فتلقوا فقبل الايسة بالاتفاق لان العدة قائمت في موتهم وعلى هذا الخلفاء شئ اى الخلفاء المذكورين في  
 وسابحهم الكسوة شئ اذا علمنا سنة ثمان هم النساء المتجملات عوضاً عما استحق عليه بالامتناس شئ اى بسبب الامتناس  
 هم وقد بطل الاستحقاق بالموت فيبطل العوض شئ وهو الذي كانت تستحق عليه بالامتناس هم بقدر شئ اى بقدر  
 كما اذا على النفقة لغيره جهات قبل التزويج هم كزوجة القاضي شئ اى اخذ القاضي في شئ ثم قبل ما لم يقر به في كتابه  
 هم وعطاه القاطنة شئ اذا اخرها الرزق فمده ثم انما قبل تمام المدة يسره فيما بقي من المدة هم ولما شري  
 ولا في حقيقته ومحمد انه مسلة وقد اتصل بالقبض والارجع في الصلة بعد الموت انما يحكمها كما في البتة ولما في البتة  
 شئ اى النفقة هم من غير استهلاك لا يترجى منها شئ اى من النفقة هم بالاجماع شئ بين انتمنا وغيرهم

وكذا اذا ماتت الزوجة  
 كذا النفقة صلة الفصل  
 تسقط بالمتى كالبتة  
 تبطل بالمتى قبل القبض  
 وقال الشافعي بتصوير  
 ديناً قبل القبض ولا  
 تسقط بالمتى لونه  
 عوض عند افعصار  
 كسائر الديون وجوبه  
 قد بينا وان اسلفها  
 نفقة السنة على  
 ضوابط لم يسترجع  
 منها بشئ وهذا عند  
 البيهقي في رواية يوسف  
 وقال محمد بن حنبل  
 نفقة ما صنع ما بقي  
 للزوج وهو قول الشافعي  
 وعلى هذا الخلاف ملك  
 لا فها استعملت عوضاً  
 عما استحق عليه بالامتناس  
 وقد بطل الاستحقاق بالموت  
 فيبطل العوض بقدر شئ  
 القاضي وعطاه القاطنة  
 ولها انما صلة وقد قبل  
 القبض على وجهه ولا يترجى  
 بعد الموت فحكمها كما  
 في الجهة ولهذا لا هلك  
 من غير ان لا يترجى  
 منها اى لا يترجى



ولا اجل او يسوي ما وقع في موفوعهم في الصبيح من قديمه او من قول الكسبي لان قال يقتل الى قمية قال المذنب  
 في الصبيح والصبيح في الصبيح السقوط المبتهم لاننا شئ اى لان النفقة من قبل الموت وان تزوج المرأة بمشراة اولاد  
 سعة من الاصلية النفقة وفي بعض النسخ وان تزوج الرجل امته وبها اولى بموته لان الحكم لا يختلف بين ان تكون الامة تحت  
 حراجه ليس عليه المالك الشبيه في حقها كما فيهم لانه تحقق الاحتباس في حقها النفقة هم وان لم يبرأ فاعلى النفقة لما لعدم  
 الاحتباس اى من قبل الزوج فان قيل احتباس المولى بحق له شرعا فكان الاحتباس للمرأة نفسها لصدقة فاعلى ان لا يقطع  
 قائما ليس كذلك لان في احتباس المرأة لصدقة فاعلى الاحتباس عن الزوج حينئذ عن ادائها قائما وبها القوي  
 ليس من قبل الزوج هم والبتوتية ان يملك مينا وبني في منزله ولا يستدبرها شئ بالغير قوله فبرادى ان يملك المولى  
 بين امته وبين العبد في منزله ولا يستدبرها اى الامة وهو بالنسب علفا على قوله ان يملك هم ولو استدبرها شئ اى و  
 لو استخدم المولى امته بعد البتوتية سقطت النفقة لان فوات الاحتباس شئ فلا يجب بشئ هم والبتوتية غير لازمة على امر  
 في النكاح شئ اى في باب نكاح الرقيق حيث قال ابو النخعي ان تزوجها كان له ذلك لان حق المولى لم يزل بالبتوتية  
 كما لم يزل بالنكاح هم ولو خدته البار به اياها من غير ان تستخدمه لانه لم تستخدمها لكونه ليس له او ادائها  
 اى بالبتوتية وكانت الخدنة من الجارية من غير استخدام المولى هم والمدة والمدة وام الولد في بياش اى في عدم وجوب النفقة  
 هم كالامته شئ يبنى كما ان الامة النفقة لما قبل البتوتية فكذا تلك المدة وام الولد لا نفقة لما قبل البتوتية بخلاف الكاتبة  
 حيث تجب لانه النفقة اذا لم تجب نفسها منه فاعلى ولا تستدبر البتوتية لان ليس له ان يستخدمها ولا يملك منها من الزوج  
 لانها صارت نفع بنفسها ونفعها بالكتابة فوجع ضاعفت الكسوة او النفقة او سرق لم يجز حتى يمسى الوقت بخلاف المحرم  
 والفرق ان نفقة المحرم مقدمة بالمجاجة بخلاف الزوجة فانها غير مقدمة بالمجاجة في حتما حتى تأخذ ما نفع النسخ بخلاف المحرم  
 لانه لا يفرض له من غنا سيم اذا كان الزوج صاحب ايدة وطلبت المرأة الفرض لا يفعل وفي خزائنه الاكل قول القاضى  
 استدعى عليه كذا فرض عليه ولو قال الزوج استدعى الا يعير فزنا المثل على يدينى ان يكون لها فرض على عدة ولم  
 يكتم لفراش واحد لها لانه قد تغير لها في الحيف والمرض وقد جاد ففراش لك وفراش لك وفراش لك وفراش لك وفراش لك  
 لا يتطامن ولو تملغا في العسرة والعسرة فاقول لست بيمينه والبيتة لما وجه قال القاضى والبولفور وذكر محمد في الزناوات  
 ان القوال لما سمع يمينها

**فصل** اى هذا فصل لما فرغ من بيان النفقة يتبع في بيان السكنى هم وعلى الزوج ان يسكنها شئ اى يسكنها منزلا  
 هم في الحرة ليس فيها احد من الماش كما مد اخذوا احد من قراباته لان السكنى عينا فليس للزوج ان يترك غير اسمها لفقها

في الصحيح لانه صدقة  
 وان تزوج المرأة  
 فبها اولادها  
 ما لم ينفقها  
 لانه تحقق الاحتباس  
 وان لم يبرأ فاعلى  
 لعدم الاحتباس  
 والبتوتية ان يملك  
 بينهما وبينه في منزله  
 ولا يصح من ماله  
 استدبرها بعد  
 البتوتية سقطت  
 النفقة لان فوات  
 الاحتباس شئ يبنى  
 عاينها لانه نفقة  
 ولو خدته الجارية  
 من غنا سيم  
 لا يسقط النفقة  
 لم يستدبرها كذا  
 والمدد اى المدة  
 كالاية فصل على الزوج  
 ان يسكنها في الحرة  
 ليس فيها احد  
 الا ان تختار ذلك



هم وقيل لا ينعى من الدخول والكلام وانما ينعى من القرار لان الفتنة في اللبث من اى في اللبث وهو الكاثر هم وتطويل  
 الكلام ش لان تطويل الكلام يوجب الى الطالق والقبيل ينتج الشر والفساد هم وقيل لا ينعى من الخرج الى الوالد بين  
 الاحتمال انهما لا يبان الا بما فاد انهما زوجا مع الخرج اليما هو فيها المقوق الذي هو من الكبار هم ولا ينعى من الدخول اليها  
 ش اى ولا ينعى الزوج والدسياس الدخول عليها هم في كل جيرة ش وعلية الفتوى هم وفي غير هاتين اى في غير الوالدين  
 من المما هم التمتع بغير سنة موش واحدة هم وهو الصحيح ش اخرج عن محمد بن عاتق فانه قال لا ينعى المرأة من زيادة  
 المحرم في الشهرة او مرتين وعلى هذا الكلام فيهما ليسا ولا على الحسن لا ينعى من زيادة الاتقارب في كل شهر من امثلاث  
 ولا ينعى محارمها من الدخول عليها في كل جيرة فيمنعهم الا كمينية هم واذا غاب الرجل والى في يد رجل يعرف بش  
 اى بالمال لا الغايب هم وبالزوجة ش اى ويعترف ايضا بان هذه المرأة للرجل الغايب هم فرض القاضي في ذلك الكلام  
 نفقة زوجة الغايب بول هو والد يش ذلك الفرض نفقة اولاد الكبار والزنا والاثات وقال زفر الفرض عنه ش  
 كذا في ثمن الاقلع وانما اعتبر اقرا بالمال بالزوجة لان المليون او المودع او جدار الزوجة او المال لم يثبت شيئا على شئ  
 من ذلك ما على الزوجة فلان المودع اول المليون ليس نعم الغايب في اثبات السكن عليه والاستعمال من القاضي نظر  
 انما يكون بعد العلم بالزوجة ولم يوجب العلم فلا يبر بانظر وكان ابو نفقة او لا يقين بيننا على الزوجة ثم خرج وقال لا قبل  
 هم وكذا ش اى وكذا الفرض القاضي النفقة له المالك كبرين هم او اعلم القاضي بذلك ش اى ما ذكر من الزوجة  
 والمال للغايب هم ولم يعرف ش اى والمال ان صاحب اليد لم يعرف هم ش اى بما ذكر من الزوجة والمال هم  
 لا يش اى لان صاحب اليد هم لما اقر بالزوجة وبالوفاة فقد اقر ان اخذ لما ش اى المرأة هم لان لما ان  
 ماخذ من ال زوج عقما من غير نكاح ش اى من غير نكاح الزوج حديث هذا ما روى ابى سفيان خذى من ال زوجة كذا  
 وولدك بالمعروف وقدر عن قريب فان قيل يشكل على هذا الموضع صاحب الدين غنيا او مودعا للغايب وبما قرآن المدين  
 على الغايب لا يامره القاضي بقضاء دينه من الودية والذين قلنا ان القاضي يامر في حق الغايب بما هو لظن وفي الامر  
 بالانفاق لعمرو لظن له بالانفاق لانه في قضاء دينه ليس فيه بقا وكما بل هو قضاء عليه بقول الغير هم واقرار صاحب اليد  
 مقبول في حق نفسه ش هذا جواب عن سوال سقر تقديره ان القائل ينبغي ان لا يصح اقراره لانه اقرار على الغايب فاجاب  
 بقوله واقرار صاحب اليد هو الذي ينعى عنه الودية مقبول في حق نفسه لانه اقرار بالزوجة ووجى على الغايب هم لاسيما هنا  
 ش اى في هذه المسألة وسيا سناه خصوص ما هنا وهو مركب من الشئ وكلية او الشئ اليسيل اصله شوى فلبت الواو او  
 او عمت الياء في اليا بعد الاسم بعد مجرى مجرى واذا كانت لازدية ويجى مرفوعا خبر ليعبد او محذوف اذا كان موصولة

وقيل لا ينعى من الدخول اليها  
 وانما ينعى من القرار لان  
 الفتنة في اللبث من اى في  
 اللبث هم وقيل لا ينعى  
 من المحرم ومن ال والد بن  
 ولا ينعى من الدخول اليها  
 في كل جيرة وفي غيرهما  
 من المحارم والتقدير بسنة  
 وهو الصحيح واذا غاب الرجل  
 وله طالع يد على احد  
 به وبالزوجة فرض القاضي  
 في ذلك المال نفقة زوجة  
 الغايب وولده الصغار  
 والدالية وكذا اذا علم القاضي  
 ذلك لا يعرف كبره ما اقر  
 والوديعا فقد اقر حق  
 الاخذ لما كان لها ان  
 تاحذ من مال الزوج حقتا  
 من غير مدعى اقرار  
 صاحب اليد مقبول  
 في حق نفسه سيما هنا

فانه لو انكر احد الامرين فبطل  
 المرأة فيه لان المودع ليس  
 بخصم في اثبات الزوجية  
 عليه ولا المرأة خصمه  
 في اثبات حقوق الغائب  
 فاذا ثبت في حق يرضى الى الله  
 وكذا اذا كان المال  
 في يد مضاربة  
 وكذا الجواز الدين  
 وهذا كله اذا كان  
 المال من جانب  
 حقهما او اهما او دنا يدا  
 وطعاما وكسوة وجنس  
 حقهما اما اذا كان خزان  
 جنسه لا نفرض النفقة  
 فيه لانه يحتاج الى البذل  
 يباع مال الغائب بالاتفاق  
 اما عند المجتهد فلا نه  
 لا يباع عند الحاضر لكن اعطى  
 الغائب اما عند ما فلا نه  
 ان كان يقضي على الحاضر كنه  
 يعرف امتناعه لا يقضي  
 على الغائب لانه لا يعرف  
 امتناعه قال وياخذ حقه  
 كحيلة نظر الغائب كحيلة

يوجب نفقه ما لا يستثنى من جملة الان الا لاخراج ولا سيما ايضا لاخراج ولكن باثبات احوال المفضل والمقول كترى القوم اياها  
 نرايه ايمنى ان كرام زيد كافر والى من كرامهم فكذا يكاف بانه ان اقرار صاحب اليد في سائر مواضع مقبول في حق نفسه  
 وقيل عليه اليقين اذ اقر بالكلية هم فانه شئ اى فان صاحب اليد هو اقرار صاحب الامرين شئ اى الوديع او الزوجية هم  
 لا تقبل بينة المرأة فيه شئ اى في احد الامرين لان اقامتها اذ كانت للزوجية فلا تنس هم لان المودع ليس بخصم في  
 اثبات الزوجية عليه شئ اى على الغائب وان كانت اقامتها بالاثبات الوديع فلا تنس ايضا لان المرأة ليست بخصم في  
 معنى قوامه ولا المرأة تنعم في اثبات حقوق الغائب فاذا ثبت في حق شئ اى فاذا ثبت باقراره على نفسه في حقهم  
 اتعدى الى الغائب شئ لكون اقراره قال تابع الشريعة كالمفرد بهلال رمضان تثبت الرضاينة في حقهم تنعدي  
 الى غيره وكما شئ اى وكذا يرضى القاضي النفقة للزوجين هم اذ كان المال في يده شئ اى في يد صاحب  
 اليد هم مضاربة شئ بان كان صاحب المال مضاربة على نفسه هم وكذا الجواب في الدين شئ ايمنى او حضرت المرأة  
 غيرهم وجب الغائب عن القاضي فاعترف بالدين والزوجية فرض القاضي النفقة وان حمله احد جهاهم وهذا كقولهم  
 اى بالانبي تناسل فرض القاضي النفقة عند اقرار صاحب اليد بالزوجية والمال كله هم اذ كان المال من  
 جنب جهات شئ اى حق المرأة هم وراهم اذ اقراره او اعطاهم او كسوة شئ اى اذ كان كسوة هم من جنس جهات شئ اى  
 جنس اى كسوة المرأة يعنى فيها الكسوة لانها جنس جهات المستحق هم اذ كان من خلاف جنسه شئ اى من خلاف جنس جهات  
 كالاراء والبدن والودع هم الا فرض النفقة فيه لا يحتاج الى البيع ولا ايلاع الى الغائب بالاتفاق شئ عند اصحابنا هم  
 اعند ابى حنيفة فانه لا يباع على الحاضر شئ لانه لو كان جائزا لما كان للقاضي بيع ما لا يبيع القاضي على وجه الحج والجر  
 على القائل البالغ اطل عنه فاذا كان غايبا بطريق الاولى وهو حتى قولا فكذا على الغائب هم واما عند جهات شئ اى عند  
 ابى يوسف ومحمد فلان ان كان يقضى على الحاضر شئ اى اثبت امتناعه من البيع الذى عليه حتى قواهم لانه لو كان  
 شئ يقضى الاجل امتناعه وقواهم لا يقضى على الغائب شئ خبر كان واما لا يقضى عليه هم لانه لا يعرف امتناعه شئ ولكن  
 لا يجوز للابوين بيع عرض الولد الغائب عند ابى حنيفة امتناعه لانه لا تعرض له القاضي ولا يعرفان في انفسهما المعروف كذا في  
 اتخذه هم قال شئ اى القدرى هم وياخذ منها شئ اى من المرأة هم كحيلة بها شئ اى بالنفقة هم نظر القاضي  
 شئ وقال الشري وبها حسن وان لم يات به وباركه ذكره في ادب القاضي للخصاف وقال الصمد الشريد وبيع كحيلة  
 نظر الغائب ولكن القاضي سلفنا او لا على ان يزوجها لم يعطها النفقة ان يجوز ان يطيها النفقة قبل الزوج ببيع بلبس  
 الامر على القاضي فياخذ النفقة ثانيا ثم اذ حلفت اعطاه النفقة وياخذ منها كحيلة لانهما شئ اى لان المرأة





فقد صدق وان اقامت  
 بنية فقد ثبت حقه وان  
 عجزت بعض الكهول المرأة  
 وعمل الفصاة اليوم بعد هذا  
 الله يقضي بالشفقة على العايب  
 لحاجة الناس هو مجتهد في هذا  
 المسئلة اقول مرجع عنها  
 فلم يذكرها فصل اذا طلق  
 الرجل امرأته فلهما النفقة <sup>المسئلة</sup>  
 في عدتها رجعية كما كان يترادف قال  
 الشافعي لا نفقة <sup>مسئلة</sup> بعد الزنا  
 كانت حاملة اما الرجعي فلا  
 بعل قائم لا يسامع اذا فاته  
 الوطى اذ المأثر فوجبه قوله  
 ما روي في طه بنت خويلد طه  
 زوجي فلما نفق علي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم طه ولا نفقة في  
 لاهلك الله هي مرتبة على الملاك  
 ولهذا لا يجزئ في عدتها زوجها  
 لانها لم تجزئ اذا كانت حاملة

اي من يمينهم هم فصدق سوش المرأة هم وان اقامت بنية فقد ثبت حقه وان عجزت سوش اي عن البنية هم ليسوا بيمين  
 او المرأة ش فان نكح الكليل يرجع على المرأة هم وعمل الفصاة اليوم على ذباش اي على قول زفرهم انه يقضي بالشفقة على  
 العايب لمابة الناس اليه وهو مجتهد فيه ش اي بين علمنا اهل المال في خلاف زفر اولان فيه خلاف ابني يوسف على ما ذكر  
 الفصاة طامعا او على قوله الاول او على ما ذكره في محله الكافي ثم على قول من يفرض الاحتياج للمرأة الى اقامة البنية الزوج  
 لم يحلف الا للنفقة هم وفي هذه المسئلة اقول مرجع عنها لم يذكر ذباش منها ان القاضي اذا لم يكن عالما بالملك فاقامت البنية  
 على النكاح يقبل في قول ابني صنفه ووجه الاول ومنها لو اقامت البنية على المودع او المدلول بالملك فاقامت البنية  
 على قول ابني صنفه ولا تخم من قال لا يقبل ومنها ان البنية على قول ابني يوسف او لا يقبل ولكن لا تقضي بالنكاح كذا في

القيمة والنفاء وحى الصغرى

فصل لما فرغ من بيان النفقة والسكنى قال قيام النكاح بينهما ش في بيان ذلك بعد الفارقة هم واذ اطلق الرجل  
 امرأته فلهما النفقة والسكنى في عدتها رجعية كان ش اي الطلاق هم وذا يباش وهو قول عمر بن الخطاب نفي الشا  
 تمامي عنه وعبد الله بن مسعود وعائشة واسامة بن زيد بن ثابت في رواية وجابر في رواية وقال سعيد بن مسيب  
 وشريح والاسود بن زيد والشعبي والثوري والسن بن جهم واثم في روايتهم وقال الشافعي لا نفقة للمبتدرة ش  
 وهي التي طلقها ما لم يزوج حتى يقع الطلاق باياعه وهو قول ابن عباس وجابر في رواية وقال مالك وجماعة  
 في المشهور وعطاء وطلوس وعمر بن عيسى ومكرمة واليسث بن سعد وداودهم الاول كانت حامل ش فانها رجعية  
 بالاجماع خلافا لما ناهى به وعن الشافعي والاك السكني لما ايفاهم الا الرجعي ش اي اما الطلاق الرجعي هم فكلان النكاح  
 بعد تاجم لاسياش اي خصوصاهم عند فاته يحيل له الوطى ش في الطلاق الرجعي حتى يكون جياهم واما البائن  
 فوجبه قوله ش اي قول الشافعي هم ما روي عن فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت قيس قالت طلقني زوجي فلما نفق فم  
 لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكني ولا نفقة ش هذا الحديث اخبره الجماعة الا البخاري عن الشعبي عن فاطمة بنت  
 قيس قالت طلقني زوجي فلما نفق فم لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكني ولا نفقة فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة  
 فامرني ان اعتمد بيت ابن ام مكتوم وفاطمة بنت قيس بن خالد القرظية الغمرية الصعابية اخت الصفاك بن قيس  
 وامر زوجها ابو عمرو بن حفص وذكر النسا في اسمه احمد وقال القاضي الا شافعي في اسمه عبد الحميد وقيل كنيته هم ولانه  
 لا ملك ش اي لا ملك ههنا هم وهي ش اي النفقة هم مرتبة على الملك ش فلا تجب هم ولذا ذباش على اهل  
 عدل الملك هم لا تجب للموتى في عدتها زوجها لا لعزبة ش اي لا لعدم الملك هم فكلان اذا كانت حامل ش اي تجب لهما



من وجدكم ووجدوا لكم ان الوجود هو السعة والاشقي وذلك يبيح الي اي ملك به واما الاسكان فانه قد يملك اسكانا موقرا  
 ملكه ليسكن هو ولا يملك الا اتفاق من غير ملك فكان تقديره والاشقي على الملاءه ابن سحود رضي الله تعالى عنه وافقهوا عليهم من وجدكم  
 وقوله سنة بني يدر بن قور سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الطلاق طلاقا لا نفقة ولا سكنى ما درست في العدة هم وروا ايضا  
 زيد بن ثابت شئ ابي روي حديث فاطمة بنت قيس زيد بن ثابت الانصاري وقال يخرج الاحاد يث حديث زيد بن ثابت  
 غريب هم واسامة بنت زيد شئ ابي رويته ايضا واسامة بنت زيد بن حارثة وقال يخرج الاحاد يث هذا ايضا غريب قلت ليس كذلك  
 لان الطحاوي رواه حديثا يرجع المعوز وقد قال حديثا شعيب عن ابي الليث قال اخبر اليث عن جابر بن عبد الرحمن بن جابر  
 عن ابي طه عن عبد الرحمن قال كانت فاطمة بنت قيس تحب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لما اعتمدت في بيت ابن  
 عمك ثم كان محمد بن اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك شئ راء ما كان في يده ولما اسامة بن زيد وقد اذ ذك ذلك مثل ما كان  
 عن ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه هم وجابر رضي الله تعالى عنه شئ ابي رويته ايضا جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه  
 ورواه الدارقطني في سنة من حرب بن ابي العالقية عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق طلاقا  
 لما سكنى والنفقة هم وعائشة رضي الله تعالى عنها شئ ابي رويته ايضا عائشة رضي الله تعالى عنها اخبرني مسلم عن عبد الرحمن  
 بن قاسم عن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت ما فاطمة من ان ذكرنا يعني في قوله لا سكنى والنفقة في لفظ النجاشي  
 قالت فاطمة لا اتقني الله في قولها لا سكنى والنفقة هم ولا نفقة للسنة في عناء زوجها لان احبها ليس لحي الزنج بل لحي الله  
 شئ ورواه احمد والشافعي في قول وهو قول ابن عباس والكل من عيسى بن علي بن سيرين عن عبد الملك بن يحيى عن ابي بصير عن ابي بصير  
 وعامر بن شعيب وفي قول آخر للشافعي اذا كان البيت لا ينفق عليها من نصيبها وان كان قليلا ينفق عليها من جميع  
 المال وفي وجوب السكنى قولان احدهما لا يجب لقولنا وهو اختيار المحققين والثاني في وجوبه قال الاكهم فان التراجع  
 المذكور في القرآن هم عبادة سناس شئ ابي من المرأة التي توفي عنها زوجها الماتري ان معنى التعرف عن براءة القوم  
 ليس بجراعي فيتم في الشتر فذا شئ ابي في عدتها هم ايضا فلا يجب نفقة ما عليه والان نفقة تجب ثانيا فثانيا ولا ملك له  
 بعد الموت فلا يمكن ايجابها في ملك الوثية شئ قال الطحاوي في محققه ولا سكنى للسنة في عناء زوجها ولا نفقة في مال الزوج  
 ما لم كانت او غير حامل وقال ابو بكر الرازي قد كانت نفقة ما وجبة في مال البيت بقوله وصيته لازد اجمعت ما على الحول فنسخت  
 هذه النفقة بالبرث وبقوله تعالى تير بعضن انفسن فاوجب نفقة ما على انفسها من مال الزوج هم وكل في زوجات من قبل  
 المرأة بمعية مثل الرد وقيل ان النجاشي فلا نفقة لما لم يصارح ما لسته نفسها لغير حق فصار كما اذا كانت ناشرة شئ انما  
 قيد بالنفقة اخر ازعن السكنى لان السكنى واجب لما لان القرار في البيت تنح عليها فلا يقطع ذلك بمعية ما بالنفقة

ورددوا اليه  
 زيد بن ثابت  
 واسامة بن  
 زيد بن حارثة  
 وعائشة رضي  
 الله عنها  
 عنها زوجها  
 احبها اليه  
 لحي الزوج  
 لحي الشتر  
 لحي جابر  
 منها الاثر  
 معنى التوع  
 الرحم ليس  
 فيصحى لا  
 في الحين  
 نفقة  
 النفقة  
 خيرا  
 فلا يمكن  
 دكر  
 المالة  
 وقيل  
 لها  
 نفقة  
 كالز

بني شريح

فواجبة لها فيسقط ذلك بحكم الفقرة من قبلها بمعية وقال في المبسوط انفقته المدة العينية الردة قبل الانما تجس المبيعة بحكم  
 لا تستوجب النفقة حال قيام النكاح فلما في العدة حتى لو ارتدت ولو تجس بل في بيت الزرع اذا ثبت وجوب المبيعة الزوجة  
 النفقة لعدم تجسهم بنكاح المهر بعد الدخول ثم حيث لا تقطع المدة بعد التسليم في حق المهر الوطى وبخلاف ما اذا جاءت  
 الفقرة من قبلها بشي اى من قبل المرأة لكونهم غير مبيعتين كذا في التعلق ثم نحو ادم الولد رعتت ونحو المدة رعتت وهما  
 عند الزرع قد قبلوا المولى لها ما يافا خاتما الفقرة فلما النفقة هم ونحو البليغ ثم نحو الصغيرة او دكت واقتارت نفسها فلما نفقة  
 هم والفرق لعدم الكفاة ثم لبعال بول فلما النفقة وكذا الملاءمة النفقة والسكنى وكذا الباتية بالجمع والايلاء ثم لانها  
 حيث نفسها حتى وذلك لا يسطر النفقة كما اذا عبت نفسها لا يستفاد المهر ثم حيث لا يسطر النفقة هم وان طلقا  
 فلما ثم ارتدت والى اذ بالثقة تطقت نفقتها لان الاستقاط ليس بها هم وان كنت ابن زوجهما فسفسا فلما النفقة ومعناه  
 ثم من كلام المصنف معنى قول القدرى هم كنت بعد الطلاق ثم فلما نفقة لما لم يحصل الفقرة من قبلها بمعية  
 وقال زفر النفقة لما اذا كانت ابن زوجها في عاتقها كما اذا كانت في حال قيام النكاح لا تجب فلما بناهم لان الفقرة ثم  
 هذا التعليل اشار الى الفرق بين المستلذين المذكورين احدهما هو قوله وان طلقا فلما ثم ارتدت والاخرى هو قوله وان  
 كنت ابن زوجها حيث تسقط النفقة في الاولى دون الثانية بيانه هو قوله لان الفقرة ثم ثبت الطلقات الثلاث فلما علم  
 فيها الردة ثم اى الاعل في الفقرة لاجل الردة بل المدين التكمين هم اى واعل في الفقرة لاجل التكمين بل اى لم تجس  
 هم الا ان المدة ثم اى غير ان المدة هم تجس حتى تتوب ثم من الردة هم ولا نفقة للمبيعة المكنة ثم  
 اى المرأة التي كنت ابن زوجها لا تجس ثم فلما النفقة هم ولما اش اى ولما التعاليل الذي على المستلذين  
 هم يقع الفقرة ثم مينا حيث تكون النفقة للمكنة والا تكون للعتقة اذا ارتدت فروع ابراة من النفقة في المستقبل بى  
 زوجة لا يصح ولو ابراة عنها في الجمع مع لان الابراء في الجمع ابراء بعوض وفي الاول ابراء قبل الوجوه فلا يصح ولو ما لم  
 العدة على دراهم كانت عاتقها باليفض لا يصح للمهالة وان كانت بالاشهر تصح لان المدة معلومة والملاءمة النفقة  
 وعند الشافعي النفقة لما وفي السكنى قولان تجب في قول ولا تجب في قول

**فصل** اى هذا الفصل لما في بيان نفقة الزوجية شرع في بيان نفقة الاولاد وهم نفقة الاولاد الصغار والى  
 لا يشارك فيها احد كما لا يشارك في نفقة الزوجية ثم والذى ذكره ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة ان نفقة الولد على الاب  
 والام فلما بحسب ميراثهما وابعال الائمة الاربعه تجب نفقة الولد الصغير على الاب وقال الطحاوى في مختصره ويجوز ايل  
 على نفقة الاولاد الصغار اذا كانوا فقراء وذكرنا كانوا اوانا وان كانوا كبارا محتاجين اجر على نفقة انا ثم لم يجز

مخلوفا للمهر بعد  
 الدخول لا تصح  
 التسليم في حق المهر  
 بالوطى بخلاف ما اذا  
 جلوت الفقرة قبلها  
 بعد مبيعة كذا  
 التعلق وحيا البليغ  
 والفرق لعدم الكفاة  
 لانها حست فيها  
 حتى وذلك لا يسطر  
 النفقة كما اذا عبت  
 لا يستفاد المهر طلقا  
 فلما ثم ارتدت والى  
 بالثقة تطقت نفقتها  
 وان ملكها بى عاتقها  
 من نفسها طلقا  
 معناه معلوم  
 لان الفقرة ثم اشارت  
 الى ذلك كما لا يشارك  
 الاب في نفقة الزوجية  
 لا يشارك فيها احد  
 كما لا يشارك في نفقة  
 الزوجية ثم والذى  
 ذكره ظاهر الرواية  
 وعن ابى حنيفة  
 ان نفقة الولد  
 على الاب  
 والام فلما بحسب  
 ميراثهما وابعال  
 الائمة الاربعه  
 تجب نفقة الولد  
 الصغير على الاب  
 وقال الطحاوى  
 في مختصره  
 ويجوز ايل  
 على نفقة الاولاد  
 الصغار اذا كانوا  
 فقراء وذكرنا  
 كانوا اوانا  
 وان كانوا كبارا  
 محتاجين اجر على  
 نفقة انا ثم لم  
 يجز





واما الزوجه فلا ين  
السبب هو العقد  
الصحيح فانه يراه  
لاحتباس الشايت  
وقد هم العقد بين  
المسلم والكافه وتزوج  
عليه الاحتباس  
فوجبت النفقة  
وفي جميع ما ذكرنا  
اختلفت النفقة  
على الاصل الذي  
للمنفق والى اساق  
ان قالوا في النفقة  
الاقتباس قال في  
صغيرا كان او كبيرا  
**فصل**  
وعلى الرجل ان ينفق  
على امرأته واجلده  
وجعل نكاحا كالموا  
فقرا وان حالها  
في دينه اما الاجور  
فلقولته تعالى  
في الدنيا معروفا  
الاية في الايوين  
الكافرين

في معنى نفقة سبب وكفه الا يتر في نفقة كذا كفه ولده هم واما الزوجه فبش اي والنفقة الزوجه هم فلان السبب سبب اي  
سبب وجوب النفقة هو العقد الصحيح فانه سبب اي فان سبب وجوب النفقة هم بازوا الاحتباس الشايت به سبب اي بالمعقد  
هم وقبض العقد بين المسلم والكافه من قبله تعالى والنفقات من الذين انزلوا الكتاب اي العنايف عن فعل الزنا  
وقد مر في النكاح فاذا وقع العقد بينهما فبش عليه الاحتباس ش فاذا تربت عليه الاحتباس هم فوجبت النفقة ش  
عليهم وفي جميع ما ذكرنا ش اي في هذا الفصل هم انما تجب النفقة على الاب اذا لم يكن للصغير مال من فقوله كونه  
سوءه النفق لهم جميع الاحتباس الاموال متى لو كان للصغير عا رعيوان ونياب للمال اي يبيع ذلك كله وينفق لان الصغير  
بسنه الاثني عشر في الزوجه وان لم يكن للصغير مال فعلى الاب ان يكتب خيفق على ولده ويحرم على ذلك ويحرم فيه قال الله  
سبحان سائر الايوان حيث لا يحبس فلان الاب وان علما يحبس في ديون الاو لا وفي المدين يحبس لما ان في الاستماع للكتاب  
اذا لم يكن للصغير الاب يتوجب النفقة عن قصده اطلاق ولده كما لو ادى على امية باسيف كان للمال ان يقتل ولو كان الاب  
عاجزا عن الكسب بالزانية او بانه فقيرة تكففت الناس فخير عليهم كذا ذكره المصنف في نفقة ومن المتأخرين من قال نفقة  
الاو لا وفي نكاحه المصروف في بيت المال لان نفقة هذا الاب في بيت المال فكذا نفقة الاو لا ودطالب العلم اذا كان المستدي  
الى الكسب نفقة على الاب لا تقطعه كالمزمن والاثنى هم وما اذا كان لش اي للصغير مال هم فالاصل ان نفقة الاثنا  
قال نفقة صغيرة كان او كبيرة ش وذلك لان احد الامر من ليس في سبب النفقة على صاحبه اولى من سبب نفقة احبه عليه  
والفرق بين نفقة الصغير والزوجية بحيث لا تجب نفقة الصغير على الاب اذا كان للصغير مالا من سبب نفقة الزوجه على الزوج  
وان كانت الزوجه غنية اذ نفقة الصغير لا تجب فاذا اعدت الحاجة فلا تجب نفقة لها وهم نفقة الزوجه بازاء التكمين  
من الاستماع فكان طريقة البديل والمعاداة والبديل يوجد وان وجدنا

**فصل** اي هذا الفصل والمخرج من بيان نفقة الاو لا شرع في بيان نفقة الباء والاحياء والما دم هم على الرجل  
النفق على ابويه واجدادهم وجداة اذا كانوا فقرا ش وفي البصير على الرجل المومنة نفقة ابويه وامه واب الاب  
وان علار ام الاب وان صلت وام الام وان علقت وشروطنا في ذلك ان يكون الاب زنا ولم يوافقه احد و  
في القينة ويجب على الاو لا ود كونهم وانما نفقة الوالدين وان علوا الشوط نفقة الزانية او الجنون مع الصفة قولان  
انهم لا يجب هم وان خالفوه في دينه ش وحصل ما قبله اي وان خالف هو الاو لا الرجل في دينه وهو اذا كان اسن في القينة  
اذا اذا كان اسن اهل الحرب فلا يجب لانما يتبا من البقرة في دينهم هم الا الاو لا نفقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا  
فانه لست في الايوين الكافرين ش قال المفسرون انزلت في سعد بن ابى وقاص رضي الله تعالى عنه وذلك لان لما سلمه

النفق





ولا يجب على المرأة  
 نفقة لغيره المسلم  
 وكذا لا تجب على المسلم  
 نفقة لغيره النصراني  
 لان النفقة متعلقة  
 بالامانة لا بغيرها  
 المتفق عند المالكة  
 متعلق بالقرابة المحرمية  
 بالحدوث كالحقبة  
 موجبة لصلته ومع  
 الاتفاق في الدين كد  
 ودوام ملك الميراث على  
 في القطعية من حرم  
 النفقة فلهذا فان  
 على اصل العلة وفي الاواني  
 العلة بالملك لا بغيره  
 ولا يشترط الولد  
 في نفقة البويط طحد  
 لان له انا وميلو  
 في حال الولد بالنص  
 ولا تاتى له انا وميلو

يجب القطعين انما ينالهم الثمن الذين قالوا في الدين واخرجه من دينك وما غاب وعلى انما يكون من قولهم ومن قولهم فاليك  
 بهم المظالم ومن لا يجب على المرأة نفقة لغيره المسلم وانما لا يجب على المسلم نفقة لغيره النصراني من هذا الموضع والواجب النفقة  
 مع اختلاف الدين بانه ان النفقة في غير الزوجة وفي صورة الولادة ودفعة على الارث وهو معنى قولهم لان النفقة متعلقة بالامانة  
 بالنفس من وهو قولهم تعالى وعلى الارث مثل ذلك ولا ارث بين المسلم والذمي فلا تجب نفقة احدهما على الاخر بخلاف المتفق  
 عند المالكة من ملك وانه محرم منه متفق عليه لان المتفق وبلى ملك القريب المحرم وقد يوجب نفقة قال  
 عليه السلام من ملك وانه محرم منه متفق عليه لانه من اى لان وجوب النفقة هم متعلق بالقرابة والمحرمية باليدين  
 وهو الذي ذكرناه وقد رواه النعماني من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من ملك وانه محرم منه متفق عليه وفيه كلام كثير ذكره في كتاب المتفق ان شاء الله تعالى وروى اصحابنا من الاربعة  
 من حديث الحسن عن حمزة بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك وانه محرم منه فهو ذمي والارث  
 موجبة لصلته من لدنهم من الاتفاق في الدين من اى انما كانا مسلمين هم الكدش من ايجاب النكاح مع  
 الاختلاف في الدين هم دوام ملك الميراث على في القطعية من حرم النفقة من اى اصل مناه ان قطع ذوات الرحم في قبا  
 ملك الميراث اعلاو اكثر من قطع الرحم لاصل من حرم النفقة هم فاعتبرنا في الاعلى من وهو ملك الميراث هم اصل العلة  
 من وهو نفس ملك القريب نفقة معنى قطع الرحم حتى يمتنع القريب المملوك سواء وجب الاستحوا في المالة او لم يوجب في الاواني  
 من اى اعتبارنا في الاواني وهو النفقة هم العلة الملوكة من اى القربة مع الاستحوا في المالة هم فلهذا من اى فلهذا  
 كون حرم النفقة منقطع من قطع الرحم فافترق اى المتفق وجوب النفقة فان قلت وبيان النفقة قد يقتضي  
 الى الدائم واما ملك الميراث ليس كذلك فكيف يكون اى لان الاتفاق صلة ايجاب حقيقة وصلة المتفق صلة ايجاب كمال الاشك  
 ان الاجراء الحقيقة اولى قلت لما جرت الى النفقة معذرة الرفع عن غيره ان لبيان الناس ابيرو احد من غير سوال الى الملك  
 جوعا في العمران مع تفاوت اصحاب الزكوة والصدقات والمعروف ناورد اما لما جرت الى الاتفاق فاما لا يرفع الماس من حاجته  
 هم ولا يشارك الولد في نفقة البويط احدش بالرفع لانه فاعل لشارك والولد بالنص فهو ليعني ان كان الابوان جعيرين  
 والولد ليس بمتجرب نفقة عليه فاصحهم لان لهاش اى الابوين هم ما ولمانى مال الولد بالنفس من وهو قوله صلى الله  
 عليه وسلم انت وملكك لا يكره رواه جماعة من الصحابة وساقى ان شكك الله تعالى في الباب الذي يوجب الحد هم والاولى  
 لهاش اى الابوين هم في الغرض من اى في غير مال الولد فان قلت انما ويل ثبت بخبر الواحد في العايش قوله هو ويل  
 وعلى الارث مثل ذلك قلت كدش من غير خبره الزيادة ولكن من اى من الملوك من ترك الطلاق قوله تعالى وعلى الارث

٣٣٣

مثل ذلك بالدلائل الدالة على قصد التغيير رتبة الولادة المستندة الى قوله تعالى وعلى المولود له رزق من  
 وكسوتهن كما تقدم فان قلت لاسنافه ميتين الاثنين لان قوله تعالى وعلى المولود له رزق من يقتضي ان يشارك  
 الجدة لابن كما ان قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك يقتضي قلت لما ثبت للمولود بنتا ويل في مال المولود  
 بالاجل صار غنيا والمعنى لا تجب نفقة على والده فلا يشارك الجدة لابن م ولان ش اى ولان  
 المولود هم اقرب الناس اليها ش اى الى الابوين هم مكان اولى باستحقاق نفقة ما عدا ش اى على المولود هم و ش  
 اى نفقة الابوين هم على المذكور والاثبات بالعقوبة ش حتى اذا كان الاب فقيرا لولد ابن بنت مومنان تجب نفقة الاب  
 عليهما التصافا وقد يقولهم في ظاهر الرواية وهو الصحيح ش احرارنا عا ذكركم شمس الاكمة الشخى في شرح الكافي عن الحسن عن  
 ابى يوسف عن ابى حنيفة عن النفقة بين المذكور والاثبات للذكر مثل حظ الانثيين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة  
 ذوى الارحام هم لان المعنى يشتمل على المعنى هو الولادة وهو سبب الوجوب وقد استوى الذكر والانثى في الجاهل اذا كان  
 للمخرج وقت حيث يجب نفقة عليه لانهما لان سبب الوجوب الارث فيجب انما كالارث هم والنفقة ش اى النفقة قد  
 هم لكل ذى رحم محرم ش وقال عند تجب لكل وارث وبقال ابن ابي ليلى وقال الشافعى لا تجب نفقة غير المولود من المولود  
 من الاقارب كالانثى والاخام وذو الرحم المحرم وهو الذى لا يجوز نكاحه على التامير واما قيد بذى الرحم المحرم لانه  
 اذا وجد الرحم ولم يوجد المحرم او وجد المحرم ولم يوجد الرحم او وجد لكن لاسن قرابة لا تجب النفقة الا ترى الى ما ذكره الامام  
 الايتجاني في شرح الطحاوى بقوله ولو كان رجلا غير محرم محرم نحو ابن العم او محرما غير محرم نحو الابن الميراث  
 او الاخت من الرضاع او حواجر مالا من تربية نحو ابن عم هو الاخ من الرضاع لا تجب النفقة هم اذا كان  
 ش اى ذوى رحم محرم غير ان ش قيد بالنسب والنفقة لان النسب الفقير عاجز عن الكسب والمعنى تجب نفقة في الرحم اذا كان  
 اذ كان بالنسب فقيرا او كان ش اى ذوى رحم محرم هم ذكرا فقيرا او مائة اى ش فقيرا تجب النفقة لهم نحوهم على الكسب وكذلك  
 منفقون بينين وآل اليدين وقطوع الطولين والمعتود والمطهر هم لان الصلة في القرابة القريبة واجبة ودون البعيدة ش  
 اى لا يجب في القرابة البعيدة هم والفاصل ش اى بين القرابة البعيدة هم ان يكون ذرى هم محرم ش والدليل عليه  
 ما اشار اليه بقوله هم وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ش فان ذلك اشارة الى البعيدة فيكون اشارة الى اهل البيت  
 وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوتهن قيد على ان على الوارث النفقة وبعيدة ذى الرحم المحرم بقوله عبد الله بن جابر  
 رضى الله تعالى عنه اشارة اليه بقوله هم وفي قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ش ولا شك ان  
 كانت مسوغة من المعنى على الله عليه ولم وقراءة مشهورة فصارت بمنزلة من مشهور على ما عرفت فاجاب بقيد الطلاق للثبات بها

والله اقرب الناس اليها كما  
 اولى باستحقاق نفقتها عليه  
 وهي عند المذكور والاثبات  
 بالسوية في ظاهر الرواية  
 وهو الصحيح لان المعنى  
 والنفقة لكل ذى رحم  
 اذا كان صغيرا فقيرا او كانت  
 امرأة بالغة فقيرة او كان  
 ذكرا بالغا فقيرا فانهما  
 لان الصلة في القرابة  
 القريبة واجبة ودون البعيدة  
 والفاصل ان يكون ذرى هم  
 محرم وقد قال الله تعالى  
 وعلى الوارث مثل ذلك  
 وفي قراءة عبد الله  
 وعلى الوارث ذى الرحم  
 المحرم مثل ذلك

فلا بد من الحاجة والصنف الثاني  
والزمانية والعجالة الحاجة التي  
يجوز ان القادوعه العجب  
عنى بكسبه غلظة الايون  
يلتصقها آتب العشب الاول  
بدفع الغرض عنها فيجب نفقتهما  
مع قدرتها على العشب قال  
ويجب ان لا يقدرا  
ويجب عليه ان التخصيص  
على الوارث تبديعه على اعتبار  
المقدار وان العزم بالغير  
لا ينافي مع مستحق قال يجب  
نفقة الابنة البالغة والابن  
على ابيه انما راعى الاول الثاني  
وعلى الام الثلثان الميراث  
لها على هذا المقدار قال الميراث  
الضعيف هذا الذي ذكرناه  
الخصائص الحسن وفي ظاهره  
كل النفقة على الابن بقوله  
المولود له رزقهن كرزقهن  
كالولد الصغير وجه الفرق  
على الرواية الاولى الله جمعت  
لاربعة الصغير ولأية ومونة  
حتى وجبت عليه صدقة  
فقطه فاختص نفقته ولا كذا  
الكبير فاختص الام ولأية فيه فشا  
الام وفي غير الولد يفتقر  
حتى تكون نفقة أصغر على الام  
واحد ثلاثا ونفقة الاحم  
على اخوات الشتر فان اموت  
اخصا على قدر الميراث

هم ثم لا بد من وجوب الحاجة من شئ اى ثم لا بد من وجوب النفقة ومن ذلك بقوله هم والصنف الاول الزمانية والعجالة الحاجة التي  
الجزء شئ اى علامة الجزم من اسباب هذه الاشياء كما ذكره فان القادوعه العجب  
شئ اى جوازها على المال الابوين للميراثين بقدرتها على العشب كما بقوله بجملة الابوين انما الميراث على العشب الاول  
بوضع الغرض عما في نفقتهما مع قدرتها على العشب وذكر الشئ في شئ ادب القاضي للخصاف ان الاب اذا كان كسوبا والابن الضيف  
كسوبا يجزى الابن على العشب والنفقة عليه قال العلواني في شئ له ايضا لا يجزى الابن على العشب وعجزه بذى الرزق المحرم فانه لا يجزى  
النفقة في سب خريبه وفي ظاهر الرواية في نفقة المولدين فانما لا يكافان بالعشب فانما خلا فالات فيهم حال شئ اى القادوعه  
هم ويجب ذلك شئ اى النفقة على مقدار الميراث ويجزى عليه شئ اى على الاتفاق هم لان التخصيص على الوارث تبديعه على  
اعتبار المقدار شئ اى لان التخصيص عليه بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك تبديعه على ان الشارع عتبه على مقدار ذلك لانه  
رب المالك على الشئ فيكون الشئ من العاية فيثبت المالك عليه على هذا الواضح لورثة فلان ولورثة من كانت الوثية  
لهم على قدر الميراث هم لان العزم بالغير شئ اى العزم الذي هو الاتفاق في مقابلة الغرض الذي هو الميراث  
هم والجزء شئ اى الجزم على الاتفاق هم لا ينافي مع شئ اى الاجل ايضا حتى يستحق عليه نفقته من نفق عليه هم قال شئ  
اى القادوعه هم ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الزين البالغ على الوثية انما على الاب الثانيان وعلى الام الثلث  
شئ لان الميراث لها على هذا المقدار اذا ولد بها هم قال شئ اى المصنف هم هذا الذي ذكره شئ اى القادوعه  
هم رواية الخصاف والجزء شئ اى من ابني يوسف عن ابني ميفة به قال الشافعي هم وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب بقوله  
وعلى المولود له رزقهن كرزقهن انسان الولد اليه جرت الام فدل على اختصاصه بهذه النسبة والنفقة تبني على هذه النسبة هم  
ودرجة الفرق شئ اى وجه الفرق بين الولد الصغير والكبير هم على غير ظاهر الرواية انه تبين للاب في الصغير ولأية وكسبه عليه شئ  
عليه صدقة فقطه فاختص نفقته ولا كذا لك الكبير شئ اى الولد الكبير هم لانهم الوثية فيه شئ اى لا لأية عليه ولذا لم  
يشترك الاب في نفقة ولده الصغير فشاركه الام شئ في نفقة الكبير فوجب الثمنان على الاب والثلث على الام هم وفي  
غير الولد اليه بقوله الميراث شئ اى رواية واحدة هم حتى يكون نفقة الصغير على الام والجد انما الماش على الام الثلث وعلى الام  
الثمنان قال في شرح الطحاوي وكل ذلك اذا كان لأم وام واخ لاب وام او ابن خ لاب وام او عم لاب وام  
او واحد من الفصيلة فان النفقة عليهم انما اذا كان لأم وام واخ لاب وام فانه نفقة عليها انما على قدر ميراثها ولو كان  
لأم لاب وام واخ لاب فانه نفقة بينهما اسداسا ولو كان لأم وام واخ لاب وام فانه نفقة على الام ودون العتمة وكذلك ولو كان  
لأم لاب وام واخ لاب وام فانه نفقة على الام ولو كان لأم وام واخ لاب وام فانه نفقة على الام واخ لاب وام فانه نفقة عليها انما انما على العتمة

في







لان نفقة هو كذا عجب كفاية  
 للمحاجة حتى لا يجنب مع النساء  
 وقد حصلت بفضله المنة بخلاف  
 نفقة الزوجة اذا قصها القاطن  
 لا هنا تجب مع يسارها فلا  
 يحصل له استغناء عما يفتقر  
 الا ان ياذن القاطن بالاستئذان  
 عليه لان القاطن له ولاية  
 عامة فصار اذنه كامر  
 العائيب فيصير ديناً في ذمته  
 فلا يسقط بفضله المنة  
**فصل دعه المولى**  
 ان يتفق على امته وعبد  
 قوله عليه السلام في المالك  
 ائتم اخوانكم جعلهم الله  
 تحت ايديكم اطعموهم ما  
 تاكلون والبسوه مما تلبسون  
 ولا تحزنوا عبداً والله قال  
 اصغروهم وكان لها كسب  
 اكسبوا وافقوا لان فيه نظر  
 للمجانين حتى يبقى المولى  
 حياً ويبيع فيه ملك المالك  
 وان لم يكن لها كسب بائناً  
 عبداً او مملوكاً او حارياً لا يجر  
 منها اجراً المولى على بيعها  
 لانها من اهل الاستحقاق  
 وفي البيع انما هو حقها  
 والبيع انما هو الحق

هم لان نفقة هو كذا عجب كفاية  
 للمحاجة حتى لا يجنب مع النساء  
 وقد حصلت بفضله المنة بخلاف  
 نفقة الزوجة اذا قصها القاطن  
 لا هنا تجب مع يسارها فلا  
 يحصل له استغناء عما يفتقر  
 الا ان ياذن القاطن بالاستئذان  
 عليه لان القاطن له ولاية  
 عامة فصار اذنه كامر  
 العائيب فيصير ديناً في ذمته  
 فلا يسقط بفضله المنة  
**فصل دعه المولى**  
 ان يتفق على امته وعبد  
 قوله عليه السلام في المالك  
 ائتم اخوانكم جعلهم الله  
 تحت ايديكم اطعموهم ما  
 تاكلون والبسوه مما تلبسون  
 ولا تحزنوا عبداً والله قال  
 اصغروهم وكان لها كسب  
 اكسبوا وافقوا لان فيه نظر  
 للمجانين حتى يبقى المولى  
 حياً ويبيع فيه ملك المالك  
 وان لم يكن لها كسب بائناً  
 عبداً او مملوكاً او حارياً لا يجر  
 منها اجراً المولى على بيعها  
 لانها من اهل الاستحقاق  
 وفي البيع انما هو حقها  
 والبيع انما هو الحق

في













الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق ولو قال الاسبیل الموالاة يصدق في القضاء ولا يصدق  
 الا ان قال الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق ولو قال الاسبیل الموالاة يصدق في القضاء ولا يصدق  
 قد يراد بالموالاة في الدين جملان خطأ الموالاة في الدين في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل  
 الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق ولو قال الاسبیل الموالاة يصدق في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 خطأ الموالاة في الدين في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق ولو قال الاسبیل  
 بالملك في بيت بلدي في بيت الملك في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 الخطأ العشق في قوله العشق في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 في قوله العشق في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 سماه لان العشق في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 ولو قال الملك العشق في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 قوله العشق في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 عن أبي يوسف في قوله العشق في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 دسمي السلطان بلفظ العشق في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 وقد بقي الملك دون اليد في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 كما في الكتاب عجلت قوله في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 لا سبيل في عيالك في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 مطلقا بانقاء الملك في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 للمر على الكتاب سبيل في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 فلهذا يحتمل العشق ولو قال في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق  
 هذا البني في بيت في قوله الاسبیل علی ملک الاسبیل الموالاة فهو في القضاء ولا يصدق انه اراد بغير العشق

وكذا قوله لامته قد  
 اطلقك لانه بمنزلة قوله  
 خلعت سبيلك هو  
 عن أبي يوسف وعجلت  
 قوله طلقك عجلت  
 من بعد انشاء الله تعالى  
 ولو قال لا سلطان لي  
 دوني العشق لم يفتي لان  
 السلطان عبارة عن اليد  
 دسمي السلطان بلفظ  
 وقد بقي الملك دون اليد  
 كما في الكتاب عجلت قوله  
 لا سبيل في عيالك  
 مطلقا بانقاء الملك  
 للمر على الكتاب سبيل  
 فلهذا يحتمل العشق ولو قال  
 هذا البني في بيت

الملك



والله لا يفتي الدين ولا يفتي  
ولا يفتي في العتق ولا يفتي  
الاسفل فصار كاسم مفعول  
وهذا لان المولى لا يستعصر  
ملكه كعادة وللعبد سبب  
يشق الاول والثاني والثالث  
نوع مجاز الكلام لم حقيقة  
والاضافة لا بعد شي ذكره  
معقلا معين المولى الاسفل  
في التحق بالغيره فكذلك  
هذه ممكنة لما بينا ولو قال  
عنيت بمولى في الدين والكد  
يصدق فليمنه بغير الله ولا يصدق  
في بعض الحقائق الظاهر لما كان  
يقين لا يعلم ان الحق بالصدق بالنداء  
باللفظ الصريح يفتق بان قال  
يا هو يفتي فكذا النداء بهذا  
اللفظ وقال ذكره لا يفتي  
في الثاني كاذبه فيصده  
الافتراف بمنزلة قولنا يا سيدي  
يا لك

هم والمولات في الدين من اجل المولات وصورة المولات خرافة على سلم غير مستقيم ولا يفتي عن قبول الاذونات  
سواء في تركه في اذونات مفعول اذ يفتي في قبول الاذونات فيكون كذا في تركه في اذونات مفعول اذ يفتي عن اذونات مفعول اذ يفتي  
المولى الاعلى وهو الذي يفتي هم والاسفل في المناجحة من الذي انعم عليه بالنسب والاعلى مقابله المصنف ذكر المولى في خمسة اماكن ذكر المولى  
او يفتي في ثلاث وخمسين معنى ذكره عليه غيره وما ذكره المصنف هو المشهور منها خمسة المذكورة ويطلق على المرتبة الاولى المولى المسمى بالاسفل  
والثاني المسمى بالاعلى والثالث المسمى بالاعلى والمولى المسمى بالاعلى والمولى المسمى بالاعلى والمولى المسمى بالاعلى والمولى المسمى بالاعلى  
يكون في المرتبة السابعة لكن المعاني العبدية لا يورثها كل احد والاسفل بالاسفل سيد المولى فلما اعتبا بهما فحينئذ ذكره المصنف هم المولى المسمى بالاعلى  
شئ ما في قوله فيكون المولى الاسفل هم فصار كاسم خاص اذ هو يفتي في اشارة الى وجوب كون الاسفل كاسم خاص اذ يقولون ان المولى  
لا يفتي بغيره كعادته وشئ ما في قوله لا يجوز ان يفتي المولى في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
معروف شئ ما في قوله لا يجوز ان يفتي المولى في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
وهو جملة على اربعين وهم في الثالث نوع مجازي شئ ما في قوله في الدين لان المولى مشتق من المولى وهو القريب القريب من المولى  
والعقرب من حيث الحقيقة والاسم من حيث اللفظ فيكون القريب من حيث اللفظ والاسم من حيث اللفظ والاسم من حيث اللفظ والاسم من حيث اللفظ  
الاسفل قال لا يجوز ان يفتي المولى في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
الحقيقة واحدة فلا يتعين الاسفل مع تعريجه بل انه لم يرد بل اذ يفتي في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
بل مع به لا يورث في خمسة اماكن فيكون ذلك معاني في معنى من غير المولى الاسفل فيكون ذلك معاني في معنى من غير المولى الاسفل  
يعني في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
لا يفتي مولا وهم معين المولى الاسفل شئ ما في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
شئ في ايقاع الفتق بل لا زال الحال في المعالج هو كذا في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
شئ بالنسبة الى وقال عنيت به الكذب يصدق في ثمانية وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء والحقيقة الظاهرية شئ ما في قوله لا يورث المولى الاسفل  
فانه الكلام هم والاشياء في حش عطف على قوله الاول واذا بان في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
لما يعين المولى الاسفل حال كونه منهم التمتع بالخير شئ ما في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
بهذا اللفظ شئ ما في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل في قوله لا يورث المولى الاسفل  
ايما شئ وقال في الفتاوى الصغرى اذ قال يا سيدي اوبى الى اذ لم يفتي بالفتق واذا لم يفتي بالفتق واذا لم يفتي بالفتق واذا لم يفتي بالفتق



هذه الكلمات هي حجة من اراد ان الاستعمال اللفظي حقيقة ثم قد امكن العمل به في  
اسماء الله عليه والادوات الخمس الاسماء هي حقائق لا تتغير في اللفظ ولا في المعنى  
في الحقيقة والحق فكان كمالها في الحقيقة وفي الواقعات قالنا سيدي اوصي لان نولي الحق حق وان لم ينزل الحق  
وقيل الحق قول الحق في ما سيدي والحقيقة في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
لا يتغير فيها الا بالنية وفي النية قال القاضي في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
شأن الحق الدال لا يرد به ما في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
الوصف من جهة النية هو كمال الحقيقة في ذلك الوصف في النية والحق في النية  
الخصوص هو قوله باحرار على ما بينا في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
كان لا علام له ودون الحقيقة في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
هو الحقيقة لا يمكن اثباتها حاله النية من جهة لا يولدوا في الحقيقة والحق في الحقيقة  
يا انبياء هم مجربون في طاهر الرواية هم مبرورون في الحقيقة والحق في الحقيقة  
انفاذوا في افعالهم بايديهم في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
وهو الذي ذكره القديري وهو الذي ذكره في النية والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
هم لا يتغير لان الامر كمالها في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
يا انبياء لو انية لا تعني لانها ثابتة في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
قالوا الحكمي والاسان يقال فيكون الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
مسائل القديري والمعنى انه اذا قيل لعبد الاكبر شاذان بن شاذان  
او قال بنو له في حق عليه عند انبياء حقيقة ثم قالوا لا يحق ويقول الشافعي ثم اى الذي  
وغير الشافعي هم اركانهم في ان كلامهم بظاهرهم كمال الحقيقة في الحقيقة والحق في الحقيقة  
شأن الحقيقة فان قلت لم يعبر الى الجاهل فقلت اذا كان محالاً حقيقة لا ثبت جازم وهو الحق لان الجاهل خالف على الحقيقة  
فاذا لم يتصوره الاصل لم يتصوره الحلف فصار كقولك انك تفعل قبل ان تخلق او قبل ان تخلق في الخطاب على سبيل الجاهل والحق  
الاصل في قوله الجاهل انما هو انما قال لعبد النسيب هو من شاذان بن شاذان في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة  
يريد ان يكون لم يثبت حكم الاصل لانها في الحقيقة والحق في الحقيقة والحق في الحقيقة

فلمنا الكلام لم حقيقة وقد  
امكن العمل به بخلاف ما ذكره  
لانه ليس فيه ما يخفى بالحق  
فيكون اكر ما محضاً ولو قال  
بالنبي وما في الحقيقة لان النسخ  
كلامهم الباطل لانها اكلان  
بوصف يمكن اثباته من جهة  
كان لتحقيق خلاف الوصف  
في المنادى المستفاد من الوصف  
الخصوص كان قوله باحرار على ما  
بينهم واذا كان النسخ بوصف  
لا يمكن اثباته من جهة كان  
للعلماء الجرد دون تحقيق الوصف  
فيه التعدد لا والسبب كما يمكن  
اثباتها حاله النسخ من جهة  
لانها لو اخلت في ما هو عليه كذا  
اناله بهذا النسخ فكل من يخرج  
وكذا من ان حقيقة شاذان  
يصدق فيها واذا ادعى الظاهر  
ولو قال بالحق لا يصدق لان الامر كما  
اخباره وانما انبياءه ولكن اذا قل  
يا انبياء او يا انبياء في الحقيقة والحق في الحقيقة  
من غير انية او كمالها في الحقيقة والحق في الحقيقة  
لا يولد مثل هذا في الحقيقة والحق في الحقيقة  
ولا لا يصدق من قول الشافعي في كمالها  
محالاً حقيقة في الحقيقة والحق في الحقيقة



الخلق بسبب على السبب منكم هذا يكون الامم ولدوا كانت في كماله ليس يتجرهم الكلام ابتداء في اسوية الولد والطريق الآخر  
 اقرار بالوجه كما قال عن حق من عين كذا فان القوة في الملك بفتح هو الاسم ولما قال في كتاب الاكراد اذ اكراد على ان يقول  
 هذا اني اليعقوب الاكراد عليه والاكراد في بيع حصة الاقرار بالحق لا صحة التعريف بل على هذا التعريف الجارية لعدم عدم المارية فلا تختلف ذواتا  
 هذا جواب عما يقال اذا قطع اليد لا ثبت المال مجازا لان مطلق المال مختلف الامم هو الامم هو الارش فكذا المارية وانما في المارية النبوة  
 تتماثل المارية الثانية بالنبوة في كونها صالحة للتقريب فلكم كمين اثبات المارية مجازا لا بنبوة كما لم يثبت في وجوب المال مجازا لقطع اليد فاجاب  
 بقوله المارية فلا تختلف ذواتا وكما هي من حيث الذات وهو زال الرق ولا وجب لكم وهو صلاحيه لفقهاء الشافعية والاولاد في مختلفات  
 الرقعتان سواء فيما قال المتأخرين لان المارية عبارة عن زوال الرق وهو شيء واحد لا يختلف بالامانة الى المارية وغيره وكلها من اصل  
 الملكاية ودفع كمال المارية الامانة توصف بكونها صالحة للرحمة واجتبه على التقريب وذلك لا وجب فوعدها كالمارية الوافعة في العاقل الباطل  
 حيث يقع بسلامة تربط عليها اذ اشتهر ودو الولاية والامارة بملكات المارية الوافعة في الطفل والمجنون فامسا لا وجب هذه الولاية  
 وت بهذا لا يقال انها متشعبة فكذا هنا فلكم كمين المارية مختلفة هم فلكم كمين عبادي اسي جمل قوله هذا اني هم مجازا عن اسي عن المارية  
 على اولى الشئ او المذكور بل لو قال هذا فلكم كمين هم ولو قال هذا اني ادمي ومثله لا يولد لثما فوعدها على الملكا مثل المذكورين  
 في حقيقة وسببها ما بيننا بين العبد والرب في قولنا هذا اني هم ولو قال اسي غير هذا جدي قيل بوجوب الملكا وقيل اليعقوب  
 بالاجماع لان هذا الكلام لا موجب له في الملكا من نبوة او حريم الامم واسطة وهو الاب وهو شيء اسي الواسطة هم غير ثابتة  
 في كلامه فثبت ان يجعل مجازا عن موجب شيء وهذا الشيء ان الامم واسطة فوكانت المذكورة مثل ان يقول هذا جدي ابو ابي علق  
 هم بخلاف الامم والنبوة لان اما موجب في الملكا بلا واسطة شيء فمبطلان مجاز المارية ولو كان يولد لثما ما وصده فثبت  
 ذلك متقنا عليه هم ولو قال هذا اني اليعقوب في ظاهر الرواية وعن في حقيقة اذ يفتقش في رواية الحسن عنه هم ووجه التبين  
 ما بيننا هاشا ما وجبه رواية المتفق فاذا ذكره بقوله وهذا لان المارية في الملكا سبب الحركة الى آخره فكذا ذلك هاشا الاخوة في الملكا  
 موجب المتفق والما وجبه رواية عدم المتفق فقول في سلة الحمد لان هذا الكلام لا موجب له في الملكا الامم واسطة وكذلك هاشا  
 لا يكون الامم واسطة الاب والامم لها عبارة عن مجازة في مصلح ورحمة هذه الواسطة غير مذكورة ولا موجب لثما هذه الكلمة  
 بدون هذه الواسطة وقال في البسوطان خلاف الرويتين في الاخ انما كان اذا ذكره مطلقا بان قال هذا اني ادم او اذكر  
 مقيد او قال هذا اني ابي وافي ففتح من غير تردد ولما انطلق الاخوة شرة كقديرا وسها الاخوة في الدين قال تعالى انما  
 المؤمنون اخوة وقديرا وسها الاتحاد في القبيلة قال الله تعالى والى ما واخاهم هو وادعهم قديرا وسها الاخوة في النسب الشرة  
 لا يكون تحريم فان قيل النبوة ايضا تختلف بين نسب رضى عليك فثبت المتفق بالطلاق قوله هذا اني اجد بين النبوة من الرضا

اما الجارية لا تختلف ذواتا  
 فامكن جعلها واحدة  
 ولو قال هذا اني ابي  
 ومثله لا يولد لثما  
 فهو على هذا الخلاف  
 لما بينا ولو قال ابي  
 صغير هذا جدي قيل  
 هو على الخلاف وقيل  
 لا يفتقش بالاجماع لان  
 من الكلام لا موجب له  
 في الملكا لا بواسطة  
 هاشا لا يفتقش  
 ثابتة في كلامه فثبت  
 جميع خبر اسي موجب  
 مجازا لا بواسطة  
 لان لها موجب في الملكا  
 من غير واسطة ولو  
 قال هذا اني لا يفتقش  
 ظاهر الرواية بين حقيقة  
 انه يفتقش ووجهه  
 الروايتين ما بيننا

















يقول العتق كما في قطع الصغير حيث قال فيه وان شرط الا ان عليها متوقف على قبولها ان كانت من اهل القبول وان كانت غائبة  
 تعقل العتق واجيب بان مرجح الشرط واما هنا فالسنة المذكورة بحكمة على ان كان المال هونا ومعا للاعتاق ولا يضر طلق  
 الاصل بطلان الوصف فيثبت العتق ولا يجب الجلال كما في مطلق الصغير وفيه نظر لانه يقتضي انه ذكر كبرية الشرط توقف ولا يضر  
 من رواية واعتباره بطلان الصغير غير صحيح لانه قال فيه وان شرط عليها توقف على قبولها ان كانت من اهل القبول فالتوقف فيه شرط  
 يكون من اهل القبول على كل ليس سنة الاولى ان يقال لما كان علم العتق صدم كون المثل للمطابق قبول الشرط واقدم على العتق  
 كان فاصد الاعتاق بالمال او حمل على ذلك فهو انما كان من الانا هم على امر في التمسك قال في الفتاوى ذوا الوالدين غير انهم لم يمتنع ان  
 يكون مراد اى في سنة قطع الجالس الصغير قطعت نفس الامر بتجديذ او قال المترجمي ويجوز ان يكون ذلكا شارة الى اذكره في  
 كفاية المتسقي لا في قبيل هذا الكتاب هم وانما يعرف قيام المثل شى باليسر في بعض النسخ الجبل بالباء هم وقت العتق او اجابات به  
 لا قبل من سنة اشهر منه شى اى من وقت العتق هم لانه اذنى بدو المثل شى بذا تفصل بقوله وان اعتق جارية عتق عليها ووثق  
 المولى خاصة عتق وروى المعنى انها عتق المثل او اجابات به لا قبل من سنة اشهر من وقت الاعتاق هو ان جارت بلسنة اشهر  
 خلافت عليه لما كفى الكافي قال وان قال ما في بطنك حر فقلت بعد ذلك سنة اشهر لم يفتق وان ولدت الاقل من سنة اشهر  
 فتق في التفرقة فان كانت الامه في مدونة من زوج محقق الولد اذا ولدتها بائنا او بين بنتين سنة وجبت العتق وان كان الاكثر  
 من سنة اشهر من قال المولى قال المالك في الكافي وان ولدت واحد الاقل من سنة اشهر بوجع وواحد الاكثر من سنة اشهر  
 قال شى اى العتق وروى جود الامه من مولا الاحلالة بمخلوق من سنة عتق عليه في الجاهل اى الاكثر من سنة اشهر من قال المولى قال المولى  
 يكون من ماله صاحب الماهم ولا سائر من فيه شى اى في الولد هم لان ولد الامه لم يولد لاش لان ماد الامه لا يولد  
 اذ لان ماء المملوك لم يكون الماهم له فولد من ذواته مملوك كسيدا ليرجع جانب باعتبار الخصاية في حق السيد اى الامه  
 غير مرجح جانبها اذ لا تسلك له سببا من الرجوع يستلزم ان ذواته سببا لكونها بائنا في موهبة والماصل لان جانب الامه يرجح  
 بائنا من المصفاة قيل فيه نظر لان حق المصفاة انما ثبت بعد التولادة فلا يجوز ان يكون مرجحا لموهبتها وسببا لكونها  
 بائنا وروى منها الولد اذ هو ممتنع من موهبة السيد او يولد الى ان يفصل حنا وشرعا انما تافيه من موهبة  
 فيقتل فيقتل حتى يقرض بالمرض عند انفصاله منها شرعا فلا يفتق بقتلها قيل فيه نظر لان الكلام في ابتداء ماله قبل عليه  
 وروى ان يفتق من كونه مملوكا من بائنا بخلان الزرع فكان العتق من جانبها حقيقة وملا من جانبها كفاية وهم السا فاذ  
 تنفقه شى اى بين ماء الزويل واء المرأة والناقات اى لا يجمع الامم ان في مصل واحد في بان واحد من جهة واحد  
 كالنضادين وهذا كانه جواب سؤال بقدر نقد ير السوال ان يقال كيف يكون الرضيل مستلکا لما لا رة وهي من جنس واحد ولا نا  
 فاة

علا سامة  
 في الحكم واما  
 بعصرف  
 قيام الحمل  
 وقت العتق  
 اذ اجازته  
 لاهل من سنة  
 اشهر منه  
 اذنى من الحمل  
 قل ولد  
 الامه من  
 مولا المملوك  
 مغلوط من  
 ماله فيقتل  
 سببا لكونها  
 ولا معارضة  
 فيه لان ولد  
 الامه لم يولد  
 وولد لها من  
 زوجه مملوك  
 كسيدا ليرجع  
 جازا كلام  
 باعتبار الخصاية  
 ولا يستلزم  
 بائنا ولا لانا  
 متحققة



والاصل عدم الاختلاف اولان الاول كثير الوقوع فالحق انما يقيد عدمه اذا اتفق المولى لبعض عبده وحق ذلك القيد في حق  
 في الشافعي اى زال ملكه عن ذلك البعض ولم يرد بغيره حقيقة العتق عندنا في حقيقته وانما اربعة ثبوتات ثروته ووزن الملك لم يبق في  
 قيمته الا عندنا في حقيقته وهو قول الحسن البصري ويروى عن علي بن ابي حمزة ان الله تعالى وعده وقال لا يفتق كره واما شافعي  
 اصل الخلاف بيننا في حقيقته وما سجد به ان الاتفاق يخبر عن عتق شافعي عتق شافعي حقيقته ثم يفتق شافعي شافعي  
 اعتاقه على اقراره عتاقهم وعنه بها الاجتهاد وهو قول الشافعي في غير ما اذا كان الملك شافعي واحدا وكان العتق سورا فاعتق ذلك  
 قوله لقوله لما اموالها كان العتق سورا حتى ملك الملك كذا كان حتى يجوز له بيعه وبيته ويقول الشافعي في قال الملك واحد وقوله لما  
 قول قتادة والثوري والشافعي وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ما خاضعت شافعي اى امانة الاتفاق هم الى البعض شافعي  
 الى البعض العتق هم كذا فانه في الكل فلهذا يفتق كذا شافعي كل العبد والرد من تجزئ الاتفاق والملك ان تجزئ المحل  
 في قول كل الاتفاق وهو قول الملك بان يزول في البعض ووزن البعض وان تجزئ المحل في قول كل الملك هو ان البعض ملكا  
 لو اموال البعض الاخر وليس سورا وان ذات الاتفاق او ذات الملك تجزئ الله شافعي واحدا لا قبل التجزئ لعمري الى البصري فمحم  
 واما شافعي في ان الاتفاق اثبات العتق وهو شافعي اى العتق هم قوة ملكية واثباتها انما هو الرق الذي هو عتق محلي  
 وهاش اى العتق والرق هم التجزئ شافعي فلهذا تجزئ الاتفاق ايضا فمما شافعي اى الاتفاق هم كذا طلاق شافعي فانه لا  
 هم والعصفور انما هو شافعي كذا كذا التجزئ هم والاسيتا شافعي اى وكالاتها فانه لا تجزئ حتى لو استولى الله  
 قصير كلما هم ولد لهم الى حقيقته ان الاتفاق اثبات العتق بازاله الملك شافعي كما قالوا هم وهو شافعي اى الاتفاق ازاله الملك  
 كما قال ابو حنيفة يعني ازاله ملك تجزئ فمحم والكل الى العتق والمطاهر لانهم لما اختلفوا في هذا فبينهم كان اجماعا منهم ان  
 غير ذلك ليس بمرادنا قال ابو حنيفة انما ازاله ملك لان الملك حقه والرق حق الشريعة لان الله عز وجل امرى عليه بالرق فبرا  
 الكفر حيث اختلف ان يكون عبد الله تعالى فجعل الله عبده هم او هو حق العامة شافعي اى او الرق حق العامة ليكون قوله  
 لا يفتق على امانة التكليف ليعني القاتنين لا يفتقونه كما يفتقون بازاله الاسل فصار في حقيقته بغيره بل هو ليس على الاتفاق  
 هم وكل العتق لا يزيل شافعي اى الذي يزيل هم تحت ولا يرافقه وهو شافعي اى الذي يزيل تحت ولا يرافقه الا ما لا يرافقه  
 غير شافعي لان ليس له الا في العتق في حق غيره واصل شافعي شافعي العتق هم ان العتق يفتق على موضع الاتفاق شافعي  
 موضع ايمان اليه العتق فيه والتعدي الى ما رآه شافعي اى واصل موضع الاتفاق هم فروع التجزئ شافعي اى اصل عدم  
 التجزئ هم والملك تجزئ شافعي اى الملك البعض الذي عتقه كما في البيع شافعي اى العتق بين العبد والملك يزول كما في البعض  
 الذي باعهم وادبته شافعي كما اذا وهدب لغيره من العبد الشريك في بيعه يزول ملكه عن البعض ثم يفتق على الاصل شافعي وهو ان

والا عتق المولى بعض  
 عبد فعتق ذلك العتق  
 ويسعى في حقيقته  
 لمولا عندنا حقيقته  
 وقال لا يفتق كره واصل  
 ان الاتفاق يخبر عن  
 فقطر على العتق وعنه  
 لا يفتق وهو قول الشافعي  
 فاختاره الى البعض كذا  
 الى الكل فلهذا يفتق كره  
 ان الاتفاق اثبات العتق  
 وهو حق تحكية واثباتها  
 بازاله منها وهو الرق  
 الذي هو منع مسكي  
 وهما لا يزيلان فصلهما كذا  
 والعصفور الفصل في  
 ولا يفتق لان الاتفاق  
 العتق بازاله الملك او  
 ازاله الملك لان الملك  
 والرق حق الشريعة وحق الله  
 وكل العتق ما يزيل تحت  
 العتق وهو ان العتق لا يزيل  
 والاصل ان العتق يفتق على  
 الاختصاص والتعدي الى ما  
 هو في البيع والشراء  
 البيع والعتق يفتق على

وتجب السعاية  
 لاحتمال ما يكره البعض  
 عند اعادة العقد على  
 بمنزلة المكاتب عند  
 من الاضافة الى البعض  
 نوجب ثبوت المالكية  
 في كل ما يقبله الملك فبعضه  
 منه فلهما بالليلين  
 بالماله مكاتبه اذ هو ملك  
 بين لا رقيه والسعاية  
 كبدل الكتابة فله ان  
 يستسيحه ولا خيار  
 ان يعقده لان المكاتب  
 قابل للامتلاك غير انه  
 اذا اجر لا يرد الى الرقبة  
 اسقاطا الى احد  
 فلو قيل الفسخ فخلو  
 الكتابة المقصود لانه  
 عقد يقال ويفسخ  
 وليس الطلاق والفسخ  
 عن النقصان حالة  
 صومطة فاشتبه  
 في الكل ترجيح الحكم  
 معتزله حتى لو استولد  
 فبعضه من مدبرة  
 يقتصر عليه

تتغير الوقت على موضع الامانة وهم وجب السعاية لا اعتبار ما يكره البعض من غير ما يكره البعض  
 تتغير ما يكره البعض من غير ما يكره البعض ولا اعتبار ما يكره البعض من غير ما يكره البعض  
 هم بمنزلة المكاتب عند ريش اي عند في حقيقة وقيل قوله بمنزلة المكاتب غير جيد لان ذلك المولى ثابت في المكاتب وهو عبد  
 ما بقي عليه من فسخ البعض بالملك عن البعض لئلا يكون فسخه فسخا للملك بل الجيد ان يقال سقطت له الحرية لغير عوض ووجب  
 بان ما هو بمنزلة المكاتب لا يجوز فيه ولا بهيمة ويخرج الى العتق بالسعاية والمكاتب يخرج اليه بالادب والبيع لان العتق  
 ش اي اضافة الاعتاق هم الى البعض لوجب ثبوت المالكية للعبد في كل ما يشاء باختيار العتق هم وقاد الملك في بعضه منه  
 عن ثبوت المالكية باعتبار الرق في الكل باعتبار العتق هم فلهما بالليلين ش لان زوال الملك في النصف يوجب ثبوت المالكية  
 في الكل باعتبار العتق لان لا يتجزى وقاد الملك في النصف يوجب ثبوت المالكية باعتبار الرق فبعضه من العتق يوجب ثبوت  
 المالكية في الكل لا يوجب ابقاء الملك في الكل والعامل بالليلين لكون بان جعل كتابا به هو قوامه بانزال كتابا اذ هو ش اي المكاتب  
 هم المكاتب اذ رقيه ش يعني مملوك رقيه كالمستع ويحوزان كيون المعنى بخرق البعض ملك يد العمل السعاية مملوك فبعضه  
 ويحوزان كيون معناه اضافة العتق الى البعض لوجب ثبوت المالكية في الكل كما هو قولنا وبقاء الملك في بعضه منه كما هو قول  
 ابي حنيفة فلهما من حريه مملوك رقيه كالمكاتب علما بالليلين واذا كان المستع كالمكاتب هم والسعاية ش كيون كبدل الكتابة  
 فله ش اي المولى ان يستسيحه لئلا يشار ان حقيقة لان المكاتب قابل للاعتاق غير ش هذا جواب عما يقال لو كان بمنزلة المكاتب  
 لكان رقيقا واوجب ايجاب بغيره اذ اي المستع لئلا يشار الى الرق لانه اسقاطا الى احد ش الاسقاطا الى احد ليس فيه  
 معنى العاوضة لانها لا تحقق بين اثنين واذا لم تحقق بين فله العاوضة فلهما قبل الفسخ بخلاف المكاتب المقصودة ش  
 فانه اسقاطا من المولى الى المكاتب اذ اذ اذ على تحصيل بدل الكتابة بخلاف فيما معنى العاوضة هم لا عقد يقال ويصح ش كاهما  
 على صيغة الجمل من الاقالة والافسخ وفي بعض النسخ لانه اسقاطا الى احد ليجي بخلاف المقصودة فان الاسقاطا فيها الى اهل وهو  
 وقت اذ اذ بدل الكتاب هم وليس في الطلاق العتق جواب عن قولهم ودارا كالمكاتب والافسخ هم عن الفسخ ش تقريره لانه  
 انما ثبت العتق في الكل لان العمل بالليلين اوجب حالة مستوسطة ش بين الحرية والرق وحي الكتابة يصار اليها وليس  
 في الطلاق والعتق حالة مستوسطة هم فثبتناه في الكل ترجيح الحكم ش على المبيع هم ولا يستلزم تتجزؤ عند ريش اي عند ابي حنيفة  
 وبهذا جواب عن قولهم ولا يستلزم ولا تقريره ان الاستلزام يتجزى عند ابي حنيفة هم حتى لو استولد لعبيه من مدبرة فبعضه طيش اي  
 على نصيبه لئلا يتولد لعبيه انما ولدت الامة المدبرة بين طيلين ولد افاذ عاه واحدا نصيبه لافسح الجارية هم ولد ونفسها مدبرة فبعضه  
 على انما لو انما يفتى نصف الشريك من الثلث ونصف الاخر من الجدة ولولا ولد بينهما وفي رواية كتاب الولاء نصف الولد لانا













على صاحب له صاحباً أو أبا كيدى  
 عليه السعاية ولا يتبرأ  
 ولا يسي للمعصية كما لا بد من  
 الصانع على صاحب له ليسأره  
 فيكون مبرأ للعبد عن السعاية  
 والولاء موقوف في جسيم  
 ذلك عند ههنا كل واحد  
 معها بحيلة على صاحب وهو يتبرأ  
 عنه خفية موقوفاً إلى ان تنفقا  
 على اعتاق احدهما ولو قال احد  
 استركيلك ان لم يدخل فله  
 هذا كالداعر على فهو حر وقال  
 الاحران دخل فهو حر نص  
 العبد ولا يدري دخل ام لا يفتق  
 النصف وسعي فيهما في النصف  
 وهذا اعتد في حنفة والى وسط  
 وقال محمد بن يسع في حنفة فله ان  
 يقض عليه بسقوط السعاية  
 بمجهول لا يمكن القضاء على  
 المجهول فصار كما اذا قال  
 نعيه الله على احدنا ان يقض  
 فانه لا يقض بشئ للمجهول كذا  
 ولهما ان يقض بسقوط نصف  
 السعاية لان احدهما كان  
 يقين ومع اليقين سقوط النصف  
 كذا يقض بوجود الكل لهما  
 ترتفع بالشروع والتولي كما اذا  
 احد عذر به لا يبعد عنه فله ان  
 قبل ان يكره العبدان وبعدها  
 ان يقر به فبطلان السعاية  
 جميع السعاية اذ لا يمكن على  
 الاختلاف الذي سبق  
 ولو حلفا على عبد يرب  
 كل واحد منهما لا احد ههنا

على صاحب له ولا يتبرأ عن السعاية ولا يسي للمعصية كما لا بد من  
 الصانع على صاحب له ليسأره فيكون مبرأ للعبد عن السعاية  
 والولاء موقوف في جسيم ذلك عند ههنا كل واحد  
 معها بحيلة على صاحب وهو يتبرأ عنه خفية موقوفاً إلى ان تنفقا  
 على اعتاق احدهما ولو قال احد استركيلك ان لم يدخل فله  
 هذا كالداعر على فهو حر وقال الاحران دخل فهو حر نص  
 العبد ولا يدري دخل ام لا يفتق النصف وسعي فيهما في النصف  
 وهذا اعتد في حنفة والى وسط وقال محمد بن يسع في حنفة فله ان  
 يقض عليه بسقوط السعاية بمجهول لا يمكن القضاء على المجهول  
 فصار كما اذا قال نعيه الله على احدنا ان يقض فانه لا يقض بشئ  
 للمجهول كذا ولهما ان يقض بسقوط نصف السعاية لان احدهما كان  
 يقين ومع اليقين سقوط النصف كذا يقض بوجود الكل لهما  
 ترتفع بالشروع والتولي كما اذا احد عذر به لا يبعد عنه فله ان  
 قبل ان يكره العبدان وبعدها ان يقر به فبطلان السعاية جميع  
 السعاية اذ لا يمكن على الاختلاف الذي سبق ولو حلفا على عبد يرب  
 كل واحد منهما لا احد ههنا

نكاح













و ما يتقدم للفرع من الحقيقة  
 بقا الشامل المتكسر المستحق  
 لما هو في نصفه فلهما تكون  
 حصة وسبيل على كماله  
 لما هو صيد قد صاحب قلب  
 اقر الاقر عليه كانه استرلهما  
 فصا كذا اذا الخ المشرقى على  
 البانم ان لم يتق الميم قبل الميم  
 يجعل كانه عتق كذا هذا  
 فيمنع الخدمه و يعامل المتكسر  
 على كذا الحكم في غير الخ المشرقى  
 بالسعاية كذا ولد المتكسر اذا  
 سلمت ولاي حقيقه فان  
 للفرع نصفه فان كانت الخدمه  
 كلها المتكسر ولا يكون له نصف  
 الخدمه فيثبت ما هو للفرع  
 وهو نصفه ولا حصة للمتكسر  
 المشاهد ولا يستعاضا كانه  
 يتبرع بجميع ذلك بدوى  
 الاستيلاء والعتان والاقرار  
 بامومية الولد فيضمن الاقرار  
 بالنسب هذا امر لازم ولا يوتد  
 بل لا يمكن ان يجعل للفرع كسوة  
 والكاتب ام ولد فيما عاقبها  
 حدهم وهو موصوفه فلا ضمان  
 عليه من اي حقيقه ولا وقالا  
 اضمن نصف قيمته كماله حاله  
 ام ولد غير ميمه و ميمه موصوفه  
 عن هار على هذا الاصل متى عن  
 من السائل اذ ناهى فلهما للمتنه  
 و جرد قولهم انما لخدمه من السائل  
 واجبا لا يستحق ما هو له هو ولا يفرق

يكون للفرع ما سبيل الاستماع و بدو الخدمه المتكسر في ميثاقه الكلى و اخذت الشاخي في الخدمه المتكسر عمل الخدمه المتكسر ما هو  
 استماع الخدمه و قد اثارنا المتكسر في البادية في نصف قيمته ثم تكون حصة للاسبل عليها من الخدمه المتكسر الاستماع ما هو لما شى  
 لاي يوسف و محمد ايشى المتكسر لما لم يصدقه مساهله في نصف قيمته ثم تكون حصة للاسبل عليها من الخدمه المتكسر الاستماع ما هو لما شى  
 كما هو في الشرعي البانيه حتى يبين الراجح كان منكم كذا شى ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه  
 وصيد المتكسر على كذا المتكسر في الاعناق بالسعاية كذا ولد المتكسر اذا سلمت شى ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه  
 متروق في قيمته كذا المتكسر لما لم يكن له ما كذا نصفه على المتكسر في نصفه على المتكسر في نصفه على المتكسر في نصفه على المتكسر في نصفه  
 حكمه في الخدمه المتكسر كذا المتكسر لما لم يكن له ما كذا نصفه على المتكسر في نصفه على المتكسر في نصفه على المتكسر في نصفه على المتكسر في نصفه  
 ان نصف شى يكون نصف النصف الاخر ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه  
 والاضمان المتكسر من الخدمه بدوى الاستيلاء و ما عمن الاستماع بدوى العتوان وفي كذا نصفه و تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه ثم تفتت الخدمه  
 هم الاقرار بامومية الولد شى هذا جواب عن قولهم انما لخدمه المتكسر كذا المتكسر لما لم يكن له ما كذا نصفه على المتكسر في نصفه على المتكسر في نصفه  
 الولد ثم يضمن الاقرار بالنسب ثم شى اى الاقرار بالنسب لازم له بالشرع لان الرجل اذا اذنب غير رجل ولا يفتقر  
 شى ذلك القرب وذلك الصغير لنفسه الصبح لان النسب لا يترد اذ هم فلا يمكن ان يجعل للفرع كسوة و ان كانت ام ولد  
 بينها شى اى بين اثنين هم فاعقبا احدهما وهو موصوفه شى اى والعمال انه موصوفه فلا ضمان عليه عندنا في حقيقه و قد اقر العتوان  
 نصف قيمته لان اية ام الولد غير متفرقة عنه شى اى عندنا في حقيقه و قد اقر العتوان نصف قيمته لان اية ام الولد غير متفرقة عنه شى اى عندنا في حقيقه  
 سائر العتوان كقولهم و على هذا الاصل متى عتبه من المسائل اوردنا في حقيقه ان شى كذا في حقيقه العتوان موصوفه و لكن المسائل  
 العتوان على الاصل مشهوره مذكوره في الكتب منها اذ مات احد اهل التامى للاخر عنه و عندنا شى و منها اذ ولدت بعد ذلك  
 فادناه احد ما يثبت نسب منه وحق ولا يضمن من قيمته شى كذا عنه و عندنا يضمن لشريكه نصف قيمته ان كان موصوفه او شى  
 الولد في النصف اذ كان مسرا و منها و عتبه فانت في يد الايمن شى عتبه و ليعتبه عتبه و في كذا الرقاب ليس عتبه  
 في النصف ليعتبه اى الحقى لو قربا الى سبعة فافترس سابع يضمن لاية ضمان جباية الاضمان فخصب يضمن بالقتل بالاتفاق لانها  
 جباية و منها ان لو ابعاد سلكا فانت في يد الشرى ليعتبه عتبه و عندنا يضمن و منها ان الاثمة بطلى اذ بيعت فولدت قبل  
 من ستة اشهر ثم مات الام عند الشرى فاذا على البالغ الولد يعطى عليه ان يروى عتبه و عندنا يضمن ليعتبه عتبه  
 و وجوه قولنا ان شى اى ان ام الولد هم متنفذ بما و ليا شى ليعتبه من حيث الطولى هم و اجابته شى ليعتبه من حيث الاما و  
 هم و شى اى و هذا و لالة التقوم شى ليعتبه من حيث الاستماع لانها و الاموال لا تكون الا بالملك ليعتبه فيما ليعتبه و لكن العتوان لا يكون

الان في مال يتقوم به ما يتنوع سبعا في زوجات ما يتنوع ان جميعا متنوع وذلك دليل على عدم التقويم واجاب وباتساع بيع وس  
 اى بيع ام الولد هم لا يتفق على ما كان في المديش فانه بين بيع وس يتقوم به ذلك اى بيع الا انهم لم يوافقوا على ذلك بقوله المديش ان  
 ام ولد المديش اذ اهلته عليها الساية في البيع بالانفاق والساية انما تكون اذا بقي التقويم هم وهذا اى وجوب الساية  
 صفة اى التقويم هم اى علامة التقويم هم غير ان قيمته ثلث قيمته ثلث اى معنى من حيث كونها ثلثه هم على ما كانوا اى على  
 افعال ما كانوا هم بقوات منقصة البيع والساية بعد اموالهم اى موت المولى فانها لا تسى الا فورا ولا لا فورا هم بخلاف المديش  
 لان الفات في بيعه منقصة البيع اما الساية والاستخدام فباقيان في البيع فليس للزوج ان يخذلهم ولا الى ان يموت هم ولا لابي منقصة اى  
 التقويم بالاولاد اى بالانفاق لا تسى ان العبد قبل الا حاز لا يكون الا لا متقوما ولا اى في الاصل ليس به مال ويبيع بالاولاد  
 با حازه على قصد التحويل وقيمت لكل التبع معا فاد حصنها واستولى باخر لان احرازه ليس الملك التبع الا قصد التحويل فصار في  
 صفة المانية لان الاحراز لم يولد اى مالا يكون يتقوما هم وبه محزنة للنسب للتقوم والاحراز للتقوم تابع لرش اى  
 للنسب لغيره انما كانت تجوز للمانية والتقوم قبل الاستيلاء فلما جاز هذا الاستيلاء والنسب كان الاحراز بالتقوم بما لا لا فورا لان  
 احرازه وكان للنسب هم وهذا اى وكذا ما تخر للنسب هم تسى للزيم والاولاد بخلاف المديش ثم اوضح عدم وجوب  
 السى عليها والفرق بين ام الولد والمديش بقوله هم وهذا اى اشارة الى الفرق بينهما اى السبب فيها اى اى لان السببية  
 في ام الولد هم تحقق في الحال وهو الحرة لانهما تسى بين المولى وام الولد هم بواسطة الولد على ما عرفت في حرة المصاهرة  
 تسى لان ما حصل الولد من ايمان بحيث لا يتاخر احد هاتين الاخر صار اصوله وفرعه كما كونا وفرعها وبالعكس وثبتت  
 الحرية لثبوت عدم التقويم لان التناقض حرامهم الامانة لم يله عايش اى غير ان سبب الحرية لم يطرعه هم في حق الملك تسى  
 ولم تقم حقيقة لاجل هم فضرورة الانتفاع بهما بالاجماع اذ قصد ان يكون فراشه الى وقت موته فعمل السبب  
 استقام التقويم في المديش بقوله السبب تسى سبب الحرية بعد الموت فقال المديش في هذا نقض من المصنف في كلامه لم يجعل السبب  
 سببا بعد الموت جعل في السبب سببا في الحال فانه سبب الحرية في الحال بخلاف سبب الخيالات فانها سبب في الحال  
 هذا ذكره صاحب الكافي وليس نهم وتتنوع بيع فتيش اى في المديش وهذا جواب عن قولها وباتساع سبعا لا يقطع التقويم  
 وبالعكس على هذا حتى ان لا يتنوع بيع المديش لان ذلك السبب يتخذ بعد الموت فلم يمتد باتساع بيعه فاجابا بقوله وتتنوع  
 البيع فيهم تحقيق مقتضى البيع وهو المديش مقتضى المولى من التبرير وهو الحرة وان كان السبب لم ينفذ في الحال لم يرد على  
 مقتضى المقتضى وانما فطرته النكاح في حرة البيع خاصة هم فانه تماشى اى كل ام الولد والمديش من الوجه المذكور هم وفي ام ولد  
 المديش اى جواب عما تماشى عليه قيمته ثلث اى على ما كانهم بكم ثلثا عليه اى على المديش هم وهذا لان المديش تسى

وباتساع  
تقويمهم

ان ام ولد

عليها

اى التقويم  
ثلث قيمته

لنوات  
لأنه اذا كان

والسعة  
التي تنزل الى

بجلاء  
لما ذكرنا ذلك

منقصة  
فثبت فيه

ان القول  
السعة

مما عرفت  
فما فيا

ان المنة  
عروة

للمقام  
للتقوم

لها لها  
للتدبير

المديش  
فيها

الجنين  
الولد

حرمته  
فعمل

في حق  
تعمل

التقويم  
بعد

فيه  
وفي

بمكانة  
للضر









و بشرط الحيا لا احد لا يشاء قد بين ان طلاق جواب الكتاب ارادوا بالطلاق الجاهل صفة الحق فقلنا و هو ان قد اوصى الى التمسك  
 بالتمسك في حق الآخر القريب و بشرط الحيا لا احد لا يشاء قد بين ان طلاق جواب الكتاب ارادوا بالطلاق الجاهل صفة الحق فقلنا و هو ان قد اوصى الى التمسك  
 اي ابيهم في الموقوفه اي في القول المحفوظ هم بن ابي يوسف ش قال في شرح الطحاوي و ردوى ابن ساعته عن ابي  
 اوسا و هو احد هما يكون بيانا يعني ان الاخرين في التمسك هم و البينة و التسليم و الصدقة و التسليم بمنزلة البيع لان تملك  
 قال الاخر ابي و لا تافيه نظر لان لم يشترط التسليم في البيع المتاسدان الملك لا يثبت فيه الا بعد الغيب و هو ان شرط التسليم و لم  
 مندي ان لا يشترط التسليم في التسليم جميعا و هو ان يثبت الملك فيها و لمذا لم يثبت الحكم فيها جميعا انما قلت اخذ من  
 صاحب النماية فانه قال ذكر التسليم في قوله و البينة و التسليم و الصدقة بمنزلة البيع على وجه التاكيد لا على وجه الشرط و هو ان  
 ش اي و كذلك ثبت ان الاخرى لا طلاق هم بن ابي يوسف ش قال لانه انما كان طلاق ثم مات احد هما فقلنا ش اشار به الى قوله  
 لم يبق حلا لا طلاق بالتمسك و كذلك و طي احد هما ش اي احد الماتين لا احد الاثنين هم بن ابي يوسف ش اي في السنة  
 التي بعد ذمهم و قوله لا يثبت احد كذا ثم مات احد هما لم يبق الاخرى عند ابي حنيفة ش و به قال احمد و هو انما يثبت  
 ش و به قال الشافعي و مالك في رواية كما في الطلاق و فيه الاتفاق هم لان الوطى لا يملك الا في الملك و احدهما حر و كان  
 بالوطى يثبت الملك في الموطورة فتثبت الاخرى بعد التمسك كما في الطلاق ش بان قال لانه انما كان طلاق ثم و طي احد  
 كان بيانا و هذا الخلاف فيما اذا تعلق الاية الموطورة فاذا عرفت يكون بيانا عند ابي حنيفة ايضا نعم عليه الحكم التمسك  
 في الكافي و قوله انما كان طلاق ثم و طي احد هما لا يكون بيانا لاجل لان التدبير لا يزيل ملك البائع كذا في شرح الطحاوي  
 هم و ليس ش اي و لاني منيفه هم ان الملك فاعلم في الموطورة ش اي في التي لو طاعت كل منهما هم لان الاتفاق في  
 الكثرة ش اي لان الاتفاق المتفق انما هو في الكثرة هم و هي منيفه ش اي الموطورة منيفه غير منكرة هم فكل في طبعها  
 حلا فلا يجعل بيانا و لمذا ش اي و لاجل قيام الملك في الموطورة هم مل و طبعها ش اي و طي الاثنين جميعا  
 بعد قوله لهما احد كذا ثم و طي احد هما ش اي على مذهبه ش اي على مذهبه ابي حنيفة هم الا انه لا يفتي بيش اي بكل و طبعها و هو اشتناء  
 من قوله مل و طبعها ش اي على مذهبه ابي حنيفة بيش اي على مذهبه ابي حنيفة بيش اي على مذهبه ابي حنيفة بيش اي على مذهبه ابي حنيفة بيش  
 المتفق انما ان يكون نازل لا و لا فاعلم ان كان غير نازل من مدلوله وان كان نازل لا لا يجوز و طبعها فاجاب عن كل واحد من  
 الشافعي فقال على الشق الثاني في بقوله ثم يقال المتفق غير نازل هم قبل البيان متعلقه بيش اي المتعلقين المتفق ابايان  
 فان كان كالتسليم يعلق به بدخل الدار و هو غير نازل قبل الدخول فقلنا هذا و قال على الشق الاول بقوله و افعال  
 نازل في الكثرة في غير ش اي المتفق النازل في الكثرة هم في حق كل تم تسليم ش اي المتكلم بالبيع فان المتكلم بنفسه  
 فيظهر في حق كقوله

و بشرط الحيا لا احد لا يشاء قد بين ان طلاق جواب الكتاب ارادوا بالطلاق الجاهل صفة الحق فقلنا و هو ان قد اوصى الى التمسك  
 بالتمسك في حق الآخر القريب و بشرط الحيا لا احد لا يشاء قد بين ان طلاق جواب الكتاب ارادوا بالطلاق الجاهل صفة الحق فقلنا و هو ان قد اوصى الى التمسك  
 اي ابيهم في الموقوفه اي في القول المحفوظ هم بن ابي يوسف ش قال في شرح الطحاوي و ردوى ابن ساعته عن ابي  
 اوسا و هو احد هما يكون بيانا يعني ان الاخرين في التمسك هم و البينة و التسليم و الصدقة و التسليم بمنزلة البيع لان تملك  
 قال الاخر ابي و لا تافيه نظر لان لم يشترط التسليم في البيع المتاسدان الملك لا يثبت فيه الا بعد الغيب و هو ان شرط التسليم و لم  
 مندي ان لا يشترط التسليم في التسليم جميعا و هو ان يثبت الملك فيها و لمذا لم يثبت الحكم فيها جميعا انما قلت اخذ من  
 صاحب النماية فانه قال ذكر التسليم في قوله و البينة و التسليم و الصدقة بمنزلة البيع على وجه التاكيد لا على وجه الشرط و هو ان  
 ش اي و كذلك ثبت ان الاخرى لا طلاق هم بن ابي يوسف ش قال لانه انما كان طلاق ثم مات احد هما فقلنا ش اشار به الى قوله  
 لم يبق حلا لا طلاق بالتمسك و كذلك و طي احد هما ش اي احد الماتين لا احد الاثنين هم بن ابي يوسف ش اي في السنة  
 التي بعد ذمهم و قوله لا يثبت احد كذا ثم مات احد هما لم يبق الاخرى عند ابي حنيفة ش و به قال احمد و هو انما يثبت  
 ش و به قال الشافعي و مالك في رواية كما في الطلاق و فيه الاتفاق هم لان الوطى لا يملك الا في الملك و احدهما حر و كان  
 بالوطى يثبت الملك في الموطورة فتثبت الاخرى بعد التمسك كما في الطلاق ش بان قال لانه انما كان طلاق ثم و طي احد  
 كان بيانا و هذا الخلاف فيما اذا تعلق الاية الموطورة فاذا عرفت يكون بيانا عند ابي حنيفة ايضا نعم عليه الحكم التمسك  
 في الكافي و قوله انما كان طلاق ثم و طي احد هما لا يكون بيانا لاجل لان التدبير لا يزيل ملك البائع كذا في شرح الطحاوي  
 هم و ليس ش اي و لاني منيفه هم ان الملك فاعلم في الموطورة ش اي في التي لو طاعت كل منهما هم لان الاتفاق في  
 الكثرة ش اي لان الاتفاق المتفق انما هو في الكثرة هم و هي منيفه ش اي الموطورة منيفه غير منكرة هم فكل في طبعها  
 حلا فلا يجعل بيانا و لمذا ش اي و لاجل قيام الملك في الموطورة هم مل و طبعها ش اي و طي الاثنين جميعا  
 بعد قوله لهما احد كذا ثم و طي احد هما ش اي على مذهبه ش اي على مذهبه ابي حنيفة هم الا انه لا يفتي بيش اي بكل و طبعها و هو اشتناء  
 من قوله مل و طبعها ش اي على مذهبه ابي حنيفة بيش اي على مذهبه ابي حنيفة بيش اي على مذهبه ابي حنيفة بيش اي على مذهبه ابي حنيفة بيش  
 المتفق انما ان يكون نازل لا و لا فاعلم ان كان غير نازل من مدلوله وان كان نازل لا لا يجوز و طبعها فاجاب عن كل واحد من  
 الشافعي فقال على الشق الثاني في بقوله ثم يقال المتفق غير نازل هم قبل البيان متعلقه بيش اي المتعلقين المتفق ابايان  
 فان كان كالتسليم يعلق به بدخل الدار و هو غير نازل قبل الدخول فقلنا هذا و قال على الشق الاول بقوله و افعال  
 نازل في الكثرة في غير ش اي المتفق النازل في الكثرة هم في حق كل تم تسليم ش اي المتكلم بالبيع فان المتكلم بنفسه  
 فيظهر في حق كقوله

في



[illegible]

والوطى يسلط الغنية  
 بخلاف الطلاق لان  
 المقصود الاصل من النكاح  
 الولد وقصد الولد بالوطى  
 يدل على الاستبقاء المالك  
 في الموطوعة صيانة للولد  
 الامته بالمقصود من وطئها  
 قضاء الشهوة دون الولد  
 فلا يدل على الاستبقاء  
 ومن قال لامته ان كان  
 ولد لغيره علاما فانما  
 شغل لث غلاما وجاز  
 ولا يدعى ابنا او ولدا  
 نصف الام ونصف المحاربة  
 والغلام عبد لان كل واحد  
 منهما تعتق في حال وهو ما  
 ان ولدت الغلام اول  
 الامه بالسفر

والحجارة لعلها بها اذا  
 حرة حين ول بها مستحق  
 في حال وهو ما اذا اولت الحارة  
 او لا عدم الشوط فيحق نصف  
 كل واحدة منهما ويسعى في نصف  
 اما الغلام يرق في الحارة لينفد  
 يكون عبدا وان ادعت الام ان  
 هو المولود اولا وانكر المولود  
 صحوة فالقول قوله المين  
 لا تكاروا شوط الحق فان حلف  
 لم يعتق واحدا منهن وان لم يعتق  
 الام والحجارة لان دعوى الام حرة  
 الصنفية معتبرة كقولها انفسا  
 فاعتبر المولى من حقها اعتقادا  
 الحارة لم يرد ولم يرد شهادته  
 بها لما اعتقت الام بكون المولود  
 دون الحارة لان دعوى الام غير  
 معتبرة في حق الحارة الكبيرة  
 المولى شهادته على الدعوى غير معتبرة  
 الحارة ولو كانت الحارة الكبيرة  
 لسبق لادة الغلام والام كانت  
 عتق الحارة تنكح المولود لانها  
 والحلف على العبد فيها ذكرنا لا  
 على فعل المولى هذا القيد لا يوجب  
 الوجوه في كفاية الملقح قال في  
 على رده اعتق احد عبدا لثبته  
 بالملحة عند ابى حنفية رده الا يكون  
 في وصية او غيره في كفاية في العتاق  
 وان شهد انه طلق احد عبدا جازت  
 الشهادة وحده الزوج لطلقه  
 وهذا بالاجماع وقال ابو  
 محمد في الشهادة في العتق فذلك  
 واصل هذا ان الشهادة على عتق  
 لا تقبل من غير دعوى المدين  
 او حنفية ومن هنا قيل ان  
 على عتق الامة وطلق المملوك  
 من غير دعوى بالاتفاق والمستد  
 وان كان في حقه المدين طاعة لا  
 مستد الا لان الدعوى لا يوجب  
 فلا تقبل الشهادة وعدمها  
 تقبل الشهادة وان الغنم الدعوى  
 با في الطلاق فدفع المولى  
 في الشهادة لانها ليست شرط فيها  
 سترمان واعتبر حله

منه في دعوى

كتاب العتاق

شئ اسه ليعتق الام بالشرط هو المولى في حق المولى  
 اى الام في حال وهو اذا اولدت الحارة او لا عدم الشوط فيحق نصف  
 كل واحدة منهما ويسعى في نصف اما الغلام يرق في الحارة لينفد  
 يكون عبدا وان ادعت الام ان هو المولود اولا وانكر المولود  
 صحوة فالقول قوله المين لا تكاروا شوط الحق فان حلف  
 لم يعتق واحدا منهن وان لم يعتق الام والحجارة لان دعوى الام حرة  
 الصنفية معتبرة كقولها انفسا فاعتبر المولى من حقها اعتقادا  
 الحارة لم يرد ولم يرد شهادته بها لما اعتقت الام بكون المولود  
 دون الحارة لان دعوى الام غير معتبرة في حق الحارة الكبيرة  
 المولى شهادته على الدعوى غير معتبرة الحارة ولو كانت الحارة  
 لسبق لادة الغلام والام كانت عتق الحارة تنكح المولود لانها  
 والحلف على العبد فيها ذكرنا لا على فعل المولى هذا القيد لا يوجب  
 الوجوه في كفاية الملقح قال في على رده اعتق احد عبدا لثبته  
 بالملحة عند ابى حنفية رده الا يكون في وصية او غيره في كفاية في العتاق  
 وان شهد انه طلق احد عبدا جازت الشهادة وحده الزوج لطلقه  
 وهذا بالاجماع وقال ابو محمد في الشهادة في العتق فذلك  
 واصل هذا ان الشهادة على عتق لا تقبل من غير دعوى المدين  
 او حنفية ومن هنا قيل ان على عتق الامة وطلق المملوك من غير دعوى  
 بالاتفاق والمستد وان كان في حقه المدين طاعة لا مستد الا لان الدعوى  
 لا يوجب فلا تقبل الشهادة وعدمها تقبل الشهادة وان الغنم الدعوى  
 با في الطلاق فدفع المولى في الشهادة لانها ليست شرط فيها  
 سترمان واعتبر حله

الاعتق

لا يقبل عند أبي حنيفة ان لم يكن الدعوى شرعية شي اي في حق الامة الواحدة ذاك ما يصدره فتنس على ابي حنيفة وهو انما يقبل  
 بقوله لم لاننا نستر الدعوى لامة تدين تحريم الفسخ فتايد الطلاق مش ومضى قوله لانه يدين تحريم الفسخ ان العلق اوجبه  
 انما هو ان يكون اولى بعد زنا او عرض بان علق البعد لم يدين تحريم استرقاقه وذلك لانه في الدعوى انما يشيع  
 الشهاده فيه عن الدعوى والجواب ان لا ندم فتناس اعظم الكبار ولا ندم فتنس لم يدين عليها الشرع فتناس ان يكون من  
 الكبار عرفا فتسوية عليها خطأ هم والعلق للبعد لا بوجبه تحريم الفسخ عند رش اي عند ابي حنيفة هم على اذكاره رش يعني قوله  
 ان الملك قائم في الموطه ولما حل عليها هم فصار كاشهاده على علق احد العبدين ش فان الشهاده فيه اطله عندكم  
 هم وهذا كله شي اي هذا المذكور كله هم اذا شلدش شي اي الشا بدان في صحتش شي اي في صحة اهل كل احد عرسه  
 اما اذا شهد انه اعترف احد عبيده في مرض موته او شهد على تدبير رش اي على انه دبر احد عبيده في صحة اذكاره رش فان  
 هذه الشهاده لا تقبل في القياس وتقبل في الاستحسان وهو معنى قوله هم وادار الشهاده في مرض موته او بعد الوفاة لا تقبل  
 لان التدبير شي ما وقع وقع وصيته شي يعني سواء وقع في حال الصحة او في حال المرض هم وكذا العلق في مرض الموت وبينه وبينهم  
 في الوصيه انما هو الدعوى وهو معلوم رش لان تنفيذ الوصايا في الميت فكان الميت يدبر احد عبيدهم فتنس علق شي وعن الوصيه  
 هم وهو الوصي او الوارث رش فتقبل الشهاده هم ولان العلق في مرض الموت رش هذا دليل فان بوجبه الاتحاضع شي  
 بالموت فتماش اي في العبدين هم فصار كاد بينهما فتنس انما اوجب العلق في احد هاتين حاله عن ابن البيان  
 فكان ايجابا عاما ولذا العلق نصف كل واحد هاهم ولوشهد العبد موته انه قال في صحة احدكم رش فتقبل لا تقبل رش  
 هذه الشهاده هم لانه ليس بوصيه رش فتقبل لا شيع رش اي شيع رش العلق فيها فكان كل منهما فتنس  
 فكانت دعواهما صحيحه وهي تقفقه بتقبل الشهاده وادانما قال لفظ قيل لانه فيه عن اصحابنا ولكن المشايخ اختلفوا فيه قالوا  
 نحن الاسلام البزوصي في شرح الجاب الصغير ان شهد العبد موته انه قال في موته وصيته بعد كذا حر فلانص فيه واتفقت  
 في قول ابي حنيفة ان الطريق هو الوصيه لم تقبل ههنا وان الطريق هو الشاع قبلت لانه يبيننا والشيخ لا يقبل لانه ان يكون على  
 بلعين فتعدي باحد هاهم الله اعلم

**باب الحلف بالعتق** اي هذا باب في بيان حكم الحلف بالعتق والحلف بكسر اللام مصدر من حلف انشد يحلف حلفا والحلف  
 ان يجعل العتق جزاء على الحلف بان يعلق العتق شي ولما كان العلق قاصرا في السبي اذ التعليق عن التخيير هم ومن قال اذا  
 هذه اعدار فكل ملوك في يومه فوجر ليس بملوك شي اي زمان الملك هم فاشترى ملوكا ثم دخل فقتل شي اعترض عليه يجب  
 ان لا يعلق عليه الا بشره بعد العبد وان قال يومه لانه لا يضاف العلق الى الملك ولا الى سبي وكان لما قال بعد الف

لا يقبل عند أبي حنيفة لأن  
 لم يكن الدعوى شرعية شي  
 لا يشترط الدعوى لمان تدين  
 محرر العرق فتايد الطلاق والعلق  
 الميم كواجب علق  
 عما ذكرناه فصار كاشهاد  
 على علق احد العبدين وهذا  
 كله لا يشهد في صحة على انه  
 علق احد عبيده اما اذا شهد  
 اعترف احد عبيده مرض موته  
 او شهد على تدبير رش  
 او في مرضه وادار الشهاده  
 في مرض موته او بعد الوفاة  
 تقبل الاستحسان لان التدبير  
 حيثما وقع وقدم وصيته وكذا  
 العلق في مرض الموت وصيته  
 وانتم في الوصيه افا هو الوصي  
 وهو معلوم وعنه حدث  
 وهو الوصي او الوارث وكان  
 العلق في مرض الموت يدين  
 بالموت فيها فصار كواحد  
 منها خصما متعينا ولو شهد  
 بعد موته انه قال في صحة  
 احدكم رش فتقبل لا تقبل  
 ليس بوصيه وتقبل لا شيع  
**باب الحلف بالعتق**  
 ومن قال اذا حلف بالعتق  
 فكل ملوك في يومه فوجر  
 وليس بملوك شي اعترض عليه  
 ثم حصل عتق







باب العتق

عن جعل

ومن عتق عبدا

مال فقبل العتق

وذلك مثل ان يقول

انت حر عتقك درهم

او يات درهم داما

يعتق بقبوله لا ناء

معاوضة المال بغير

المال اذا العبد لا يملك

نفسه ومن قضيه

ثبوت الحكم بقبول الوض

للمال كما في البنية فاذا

قبل صله حوا وما شرط

دين عليه حصة تقص

الكفالة به بخلاف

بدل الكتابة لا تثبت

مع المتاني وهو قيام

الرق على معرف والطلاق

للاية ينظر اوله من التقيد

والعرض المحيوات

وان كان بغير عبته لا

معاوضة المال بغير

المال فشا به النكاح و

الطلاق والصلم عن

دم النعمي كذا الطعام

والملك والمودون اذا

معلوم الجلس لا تصح

الوصف لا خلا لبيدة

وهي نظرا لانه لا يتصور ان يكون في المال كونه ايضا فلفظ ان كان المراد ان يباع بعتق او بالبيع  
 ولو قال هذا الكلام بعد ان يرد عليه جريته وقع ومنه والوصية فيه فاما الماتة الرتبة والظن فبمثل ما كان في كفاه والواجب عند الموت  
 ما بيننا عليه من مثل غنمنا ليعبر بالبر بعتق من يرد عليه جريته يكون استداننا واطم من الاعراض في الله تعالى اعلم به  
 باب العتق على جعل انما باب العتق على جعل المثل للمال ان يبتاع على شئ بعتقه وكذا ان يبتاع على شئ بعتقه  
 بفتح الجيم وجرم يسمي في شرح غريب بل يشترط في الصلح كالجيم ولم يذكر في تهذيبه ان لا يوجب المال كلفه وان كان  
 في مفتوح انما هو الجعل بفتح الجيم مصدر والفتح اسم فعل جعلت لك كذا اجلا او عملا وهو الاجرة على الشئ سواء او عملا او انما يرد  
 هذا الباب لكون المال غير مل في العتق ومن عتق عبدا على ان يفتل العتق وذلك مثل ان يقول انت حر على ان يرد درهم او بعتق  
 وكذلك لو قال على ان يرد درهم او على ان يفتل العتق على ان يفتل العتق وذلك مثل ان يقول انت حر على ان يرد درهم او بعتق  
 او اجب لا يملك له ومن عتقه لغيره بعتقه على ان يفتل العتق وذلك مثل ان يقول انت حر على ان يرد درهم او بعتق  
 البائع بفتح الباء وفتح العين على ان يفتل العتق وذلك مثل ان يقول انت حر على ان يرد درهم او بعتق  
 يكون على الشئ اذا دخلت على ان يكون على خط الوجود لان ذلك في الافعال ودون الاعيان لان العتق يصور المذكورة دخلت فيه على  
 الافعال ام اشترط من عليه شئ اى الذى شرط على العبد ومن عليه شئ الفصح الكفالة بفتح الهمزة وهو حره بخلاف بدل الكتابة  
 حيث الفصح بالكفالة مع الاء ش اى لان بدل الكتابة به ثبت مع المتاني وهو قيام الرقش وكان ثبوت على خلاف القياس  
 فالحق انما يستوجب المولى الدين على عبده فلا تثبت بخلاف القياس فمروءة حصول الحرية للكتابة بوصول المال للمولى لا يفتل على من  
 المفروءة ولم يرد على الكفالة على ان يفتل العتق وذلك كتاب الكفالة بفتح الهمزة لا يستوجب عبدا بفتح الهمزة والطلاق لفظ المال شى معنى في قوله  
 ومن عتق عبدا على ان يفتل العتق اى انواع المال من من النقد والعروض والحيوان ان كان بغير عبته شى معنى وان كان الحيوان  
 بغير عبته ان يكون دينا فى الله من كونه راد به النسخ ان قال فرس او حمار لانه شى اى لان الاعاق وحيوان من من ماله من ماله  
 شى معنى ولو لم يرد بغير النكاح والطلاق الصلح عن دم العتق واما النكاح من حيث ان الحيوان ثبت دينا فى الله من ماله من ماله  
 العتق وكذا ما راد به قال الملك حرة وفيه خلاف انما فى فانه عبده بالبيع والاجارة وقدره الكلام فى النكاح من ماله من ماله  
 اى وكذا يجوز ان يكون الطعام عوضا عن الاعاق بان قال فعتقك على مائة تقي من الخنزير الملك شى اى ان قال فعتقك على مائة  
 كبل من الشجر ونحوه ما يملك من الموز وشر بان قال فعتقك على مائة من العسل ونحوه ما يرد من ان كان حماره من شئ من شئ  
 الحكم ولا يرد عليه انما هو الصلح بان لم يذكر الرتبة والرداة والبيع والوصية به لانه لا يرد عليه شى فكانت مائة من ماله من ماله  
 ما ليس بالمال كالماء ففتح حصة التسمية وفى تحفة وروى على عرض فى الله بغيره وهو ملك غيره فانه يفتق بان ما راد بالمال التسمية



قال وورع  
عنه باداء  
صمد صمد ما  
وذلك مثل  
يقول ان ادب  
الى الف درهم  
فانت حرم  
قوله صمد  
عند الاداء  
من غير ان  
مكاتبه كان  
في تعليق  
بالاداء وان  
كان فيه  
في الانتهاء  
ما ينزل في  
الله تعالى  
ما دون الا  
في الاكتساب  
الاداء منه  
وهو اداء  
دون التكاليف  
كان اذا  
والاحمال  
الحاكم على  
العبد  
والمؤمن  
قاضيها

مازودن که بجز برب علی العبد غیرت زبیده کند که او ائمه علی عرض غیره میگوید معلوم الجنس بازودن کان موصوفاً فظلیه للتبلیغ و ان  
 کلهم یرجع موصوفاً بظنایه لیسوا من ذلک غایا بایضا غیره برب المولی علی القول کما فی المهر و هو ائمه علی مجبول الجنس ان قال انت علی ثوب  
 لیسوا غیره غیره مثله لان جوابه الجنس تسع صحنه البذل کما فی المهر و اسی فاشتی من ذل المولی ان کان غیره یبصر فی العقد علی العبد  
 مثله لانه المهر عن الذی هو موجب العقد و ان کان یبصر فی العقد و هو عن حیوان غایه یرجع علی العبد غیره نفی عن ذل یفهم  
 ابی یوسف و قال کلهم یرجع غیره لیسوا علی ذلک لظان ذلک و اذاع نفس العبد یجاریه ثم اخذت الجاریه و ذلک قبل التناهی غیره  
 یرجع غیره العبد و عند یرجع غیره الجاریه و فی کافی الماک فی المال فان اختلاف فی المال فاقول قول العبد بانه اقامت فی النشأه قال  
 المولی فقلت علی یوسف و قال العبد علی کراهیه فاقول العبد یرجع بینه لان العبد لو انکر اصل المال کان القول قواکله لک یوسف  
 و البینه للمولی قال فی النشأه البینه انتخاها فی قدر المال القول للمولی البینه للعبد لان القول فی اصل العقد و ذلک فی منفته  
 هم قال و مطلق عقد اداء المال معش ای قال القدری و مطلق اصل عقد عبده باداء المال معش فالتیق قبل الاداء  
 و لا یکنج فی ذل قبول العبد و لا یرد برده و للمولی ایضاً قبل الاداء کما فی التعلیق لیسوا بشرط هم و ما یرش ای العبد ما ذل  
 ش ای فی التکسب اداء المال هم و ذلک ش ای عاقبه باداء المال هم مثل ان یقول ان ذل بیت الی الف و درهم فانت  
 و سنته توامش ش ای اسمی قول القدری هم ذل ش ای ان العبد یستحق عند الاداء ش ای اداء المال بشرط هم من  
 غیر ان یبصر کتباتش یعنی لا یثبت له احکام الکاتبین حتی لو مات و ترک ما قاله لاوله و لاوله و لایردی عنه و لو مات المولی  
 فاعبد یترقی لیورث من ذل ای برده من کسبه و لو کان ذل ائمه فوله ثم ادت لم یترقی عبداً و لو طال المال و با برده المولی لم یترقی  
 و لو کان کاتباً کان الکلم علی کسب ذکره فی الجنب هم لانه ش ای لان قول المولی ان ذل بیت الی الف و درهم فانت حرم  
 مرجع فی تعلیق التصق لاداء و ان کان فیه معنی السواء و منه فی الانهائش ای عند اداء المال علی البینه فالتیق لک ش ای  
 بعد مخطوطه عند قوله و لما لای تعلیق نظر الی اللفظ و معناه و منه نظر الی المقصود هم و انما ساراً و ذل لا یرتبه فی الکتاب  
 بطله لاداء سنه و مراده البتاروش یعنی من غیر غیب فی الکتاب لانه ای الشر و منه عند الانتهاء و الکلی ش ای بطل  
 مر و غیره و الکلی فی الاصل لفظ فارسی و معناه السؤال من الناس و الد و ان فیه هم نکاح ش ای حقه علی اداء المال هم و ذل  
 و لانه ش ای من جهت الدلاله لان مراده البتاروش و لا یکن من ذلک الا بالاذن الامر بما و اما ذل لانه من حضر المال ش ای  
 و ان حضر العبد المال الشر و هم جبره الماک ش ای ان المولی هم علی فیه و حق العبدش لانه قام باشرط طایع و سخی و الا غیره  
 ش ای فی ذل الموضع هم فی سائر الموقوف ش کاشن و بدل الخلع و بدل الکتابه و ما یرش ای ان المولی هم فالبینه  
 البتیه ش ای ربح العبد و المولی و قال الکلی شره لان لو یجبره و کینه فیه و هو قول الشافعی لان کبره من الاجاب فی الغیض













فعلق العتق بالسلط  
فلو عتق به الله لم يسه  
كما في سائر التعليقات  
وكما في المتن المقدس  
التدبير وحيدة وهي غير  
مأخوذة من ذلك وكذا  
قوله عليه السلام العتق  
لا يسمع ولا يورث  
ولا يورث وهو حصر  
من الثلث ولا يورث  
الحرية لان الحرية تثبت  
بعد الموت ولا سبب في  
شرح جعله سببا في الحال  
اولى لوجوده في الحال  
وعدمه بعد الموت  
ولان ما بعد الموت  
حال بطلان اهلية  
المتن خلافا لما في  
السببية التي هي بطلان  
الاهلية قبل موت المتعلق

فعلق العتق بالسلط  
فلو عتق به الله لم يسه  
كما في سائر التعليقات  
وكما في المتن المقدس  
التدبير وحيدة وهي غير  
مأخوذة من ذلك وكذا  
قوله عليه السلام العتق  
لا يسمع ولا يورث  
ولا يورث وهو حصر  
من الثلث ولا يورث  
الحرية لان الحرية تثبت  
بعد الموت ولا سبب في  
شرح جعله سببا في الحال  
اولى لوجوده في الحال  
وعدمه بعد الموت  
ولان ما بعد الموت  
حال بطلان اهلية  
المتن خلافا لما في  
السببية التي هي بطلان  
الاهلية قبل موت المتعلق

فجلا من سائر التعليقات فحس هذا جواب عما يقال في التدبير تعليق شئ من السبب بما في الحال وانما يكون عند الشرط  
 فاما التدبير فخالف سائر التعليقات فاجاب بقوله فجلا من سائر التعليقات قال الكافي هو متعلق بقوله حال بطلان  
 الية التدبير الية التعريف باقية في سائر التعليقات عند وجود الشرط اما ههنا لا تبقى الية التدبير بعد تدبير فاعلم سببا  
 في الحال بقي كلامه من كل وجه فان قيل وجود الية متعلق بحال وجود الشرط ليس بشرط لما رتب عليه الطلاق والعتاق  
 ثم نحن ثم رتب الشرط وهو مجنون يقعان فكان التدبير بمنزلة سائر التعليقات قلنا الالوية فيما نحن فيه تبطل من كل وجه  
 وفي المجنون من وجه فانه اهل للملك وزواله قد يكون اهل الطلاق والعتاق الا ترى ان الولي زوج له او نفع النكاح  
 ولو ما شرع بنفسه اسباب خروجه المصاهرة ولو ارتد وتعدا الى الحرب ديت الحرمة بينه وبين النكوة وفي الميت تبطل الالوية من كل  
 وجه الا ترى ان نفس التعليق تبطل بالمرت ولا تبطل بالمجنون فعلى هذا لا يلزم من عدم شرط مثل هذا الية لان المانع من جميعه  
 ونعم يعني موجد قبل الشرط لانه لغرضه فخرنا في الحال هم لانه يمين شئ بمعنى لانه لا يصير يميناً له بل يميناً على شئ  
 الشرط والمانع من الشرط ان من الحكم المانع من الحكم لا يكون سببا للحكم هم والمانع هو المقتضى شئ اى النفع عن  
 تحقيق الشرط هو المقصود من ادائه اى وان المانع من فسخ الطلاق والعتاق شئ اى المانع  
 لوقوعهما ايضا وقد عاين ان التعليق سببا في الحال هم ولكن اثره لا يثبت فيه اى ان الشرط شئ اى الى زمان وقوع  
 الشرط اقيام الالوية عندهم فانقرق شئ اى فانقرق التدبير المطلق وسائر التعليقات هم ولادئه شئ اى ولان التدبير  
 وصية هذا فوق اخرين التدبير وسائر التعليقات هم والوصية خلافة شئ الحال شئ لان الموصى يعمل الموصى له خلافا  
 لبعض ماله بعد الموت كالوراثه وانما ليست بخلافه في الحال واعترض ان لو كان وصية ليدل او قبل الميراث لان  
 الوصية لا تقابل الا بخير وجاز البيع لان الوصى يجوز له بيع الموصى به ويكون رجوعا عن الوصية وليس الامر كذلك والجواب  
 عنها جميعا ان ذلك في وصية لم يكن على وجه التعليق لان الوصية المطلقة والتدبير ليس كذلك ووجه انتقاض ذلك  
 ان بطلان الوصية بالنقل وجاز البيع وكذا رجوعا الى النسخ في موصى به يقبل الفسخ والبطلان والتدبير لكونه اعتاقا لا يقبل  
 ذلك هم وبطلان السبب شئ متمم الدليل متصل بقوله لانه سبب الحرية هم وفي البيع والوصية شئ اى ما يشبهه  
 شئ الية والصدقة هم ذلك شئ اشارة الى ابطال التدبير فلا يجوز من قال شئ اى القدرى هم المولى ان يتخير في اقرار  
 شئ لان التدبير المطلق لا يرسل الملك في الحال وان كانت رامة هم محيل وطهارة شئ ان يزوجه لان الملك  
 فيها ثابت له شئ اى للمولى هم وبه شئ اى وعق المديون من ثلث ماله هم هذه التفقات شئ اشارة الى الاستحسان  
 والاجارة والوطى والزواج هم فاذا مات المولى عتق المديون من ثلث ماله شئ وقال ابن سعود وسرق مجاهد

فجلا من سائر التعليقات  
 لان المانع من السببية  
 قائم قبل الشرط لانه  
 يدين اليه وصا نعم والمانع  
 هو المقصود وانه يضاد  
 وقوع الطلاق والعتاق  
 وامكن تكميد  
 السببية الى ضمان الشرط  
 اقيام الالوية  
 عند فاقته ولا  
 وصية والوصية خلا  
 في الحال كالوراثه  
 وبطلان السبب لا يجوز  
 وفي البيع ايضا اهلية  
 قال ولا مولى ان يستفد  
 ويجازة وان كانت صفة  
 وطهارة له ان يزوجه  
 لان الملك فيه ثابت  
 له دبه يستفاد كناية  
 هذه التفقات فاذا مات  
 المولى عتق المديون  
 من ثلث ماله

لما رويناه ولا نالتدبير حجية  
لانه تبين معضات الى وقت  
الموت والحكم غير ثابت  
في الحال فينفذ من الثلث  
حتى لو لم يكن له مال غير يسع  
في ثلثه وان كان على المولى  
دين يسع في كل قيمته  
للقدم الدين على الوصية  
ولا يمكن نقض العتق  
فيجب دقيته وولد المدبرة  
مذرو على ذلك نقل اجماع  
الصحابه وان على التدبير  
موت على صفة مثل انقول  
ان من مرضه هذه وسفر  
هذا او من مرضه كذا فليس  
ويجب بيعه لان السبب منقذ  
في الحال لتزد في تلك الصفة  
مخلد المدبر المطلق لانه عتقه  
بمطلق الموت هو كان لا محالة  
ما المولى على الصفة التي ذكرها  
عتق كما يقتضى المبدأ من الثلث  
لان ثبوت حكم التدبير في اخره  
موت من غير ان يتحقق تلك الصفة  
فبذلك هذا العتق من الثلث من  
المقيد ان يقول ان الاستبراء

وسيد بن جبريت من راس المال وبه حال نفوذ واليت بن عبد المارينا اشار الى حديث ابن عمر رضي الله تعالى  
عنهما ان المدبر وصية لانه تبرع اذ مات الموت وانكم هو اتمعت غير ثابت في الحال وانفذ من الثلث حتى ولم  
يكن له مال غير وشى اي غير المدبر في ثلثه وان كان من المولى دين سحي في كل قيمة لقدم الدين على الوصية  
لا يمكن نقض العتق شش يعني فتمت فوجب رقيمة التي سميت له سم وولد المدبرة مدبر شش هذا اللفظ المقدر  
في مختصره وعامة النسخ ههنا بالانث في المضاف اليه وهو الصواب وفي بعض النسخ بالنسبة قال الامام  
وليس يصح لان المدبر لا يخلو اما ان كان من امته او حره فان كان من امته يكون رقيقا مولاه ولا يكون مدبرا  
كاتبه وان كان من حره يكون حرا خيلا ما اذا كان وليس امته مدبرة فانه يكون مدبرا باعلا لانه لا يخلو  
المقدرة في الامتات تسري الى الاولاد ولذا اشرح في الشامل بالانث وقال وولد المدبرة بمنزلة الماروي عن  
عثمان وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان ولد المدبرة مدبر وكذلك في فتاوى الولوالجي حيث  
قال وولد المدبرة بمنزلة الماروي لانه لا يدخل الولد في مدبره بل في ذلك شش اي كولد المدبر  
مدبره من نقل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شش لانه روي انهم سموا ابن عثمان رضي الله تعالى عنه  
في اولاد مدبرة فتضى ان ماولته قبل التدبير ماولته بعد التدبير مدبرة قال ذلك بخبر من الصحابة من غير ظلال م  
وان علق التدبير بموت على صفة مثل ان يقول ان من مرضه هذا او سفره هذا او من مرضه كذا فليس مدبرا يجوز  
بيعه لان السبب لم يقع في الحال لتزد في تلك الصفة شش لانه ربما يرجع من تلك السفر فيرجع من تلك المرض  
م خيلا المدبر المطلق لانه عتقه بمطلق الموت شش وهو كاتن الامتات تحقيقه ان اهلك به اذا كان على خطر الموت  
كان بمعنى السيرة فتعرف ان صفة كوزيدنا من اسيرة واما اذا كان امرا كان لا محالة لم يكن في معنى العيين وكان  
فان قيل اذ لم يقع السبب في الحال ففي اي وقت يقع فان اعتد بعد الموت فليس سببا لانه لا محالة وان العتق قبل ان ينفذ  
يجوز فانما لربا مدبر من فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يقتضى المدبر بغيره شش اي معنى قول القدر  
عتق من الثلث م لان ثبوت حكم التدبير في اخره من ايجز حيا لم يتحقق تلك الصفة فلهذا شش اي بطلت الحكم في  
آخره من اجزاء حيا م من الثلث شش لم يقد شش اي من ملة المدبر للقيام ان يقول ان من مرضه كذا او من مرضه  
هذا او من مرضه كذا فليس مدبرا لان الحكمين لا محالة شش وهو الذي ذكره رواية الحسن بن  
ابي حنيفة في المتقني وبه قال مالك وذكر الفقيه ابو الليث في القول ان هذا قال لعبد بن مزلان اني سميت



قال ابو يوسف هذا مدعيه ولد ان يصح وقال الحسن بن زياد لا يجوز بيعه لان علمه لا يحسن ان تلك المدعيه فصار كانه قال اذ هبت فانتهى  
**باب الاستيلاء** اى هذا باب في بيان حكم الاستيلاء وهو طلب الولد لفته وام الولد من الاسماء الغالبة على بعض  
 من يقع عليه الاسم كالنجم للشراف في الشرع ام الولد لملكه ثبت نسب ولد من املك لما املك له بعضا او  
 لان الاستيلاء اقل غائب النسب فاذا ثبت النسب ثبت الاستيلاء والا فلا ولما فرغ من بيان التدبير شرع  
 في بيان الاستيلاء وعقبه لما سببه منها من حيث ان لكل واحد منها حق الجزية حقيقة تمام اذ اولدت الامه من مولاه  
 صارت ام ولد لا يجوز بيعها شغلنا بالبشرن غياث وادوة ما بعد من الطاهرية واحتجوا بيارواه ابو داود  
 والسنائي وابن ابي عمير حديث جابر بن عبد الله انه قال بلغنا امات لا ولاد على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وابي بكر لما كان عمر رضى الله تعالى عنه زمانا فاختتموا ذكرا بن خرم في الحلي ان سبيما روى عن ابى بكر الصديق  
 رضى الله تعالى عنه وعلى بن عباس وابن مسعود وابن الزيد بن ثابت وعن عمر انما ان عتقت وسلمت  
 عتقت وان كفرت وفجرت رقت وروى شريك عن عمر بن عبد العزيز و اجاب اصحابنا بان عمر رضى الله تعالى عنه  
 لما سئى عن ذلك امجوا عليه واحتجوا ايضا بماروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ايا رجل ولدت امته من فمى محقة ممن دبر منه رواه احمد وابن ابي عمير وهو حديث مشهور يلقبه الامه بالقبول قال  
 عليه السلام في اريه القبطية ام ابراهيم حين قيل له لا تعقها قال عليه السلام اعقها ولدا رواه ابن ابي عمير والدار  
 قطني وقال الخطابي وقد ثبت انه عليه السلام قال افا ساعيرة الانبياء لا تورث ما تركناه صدقة فلو كانت  
 مارية لا البيعت وصارت منها صدقة ولا عليك القول عليه السلام اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم اعقبا ولدا  
**ش** هذا قاله في مارية القبطية وقدم الامان هم اجبر عن اعتناقهم اى اجبر النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتناق  
 مارية هم فثبت بعض مواجبه وهو **ش** اى بعض مواجب قوله عليه السلام حرمة البيع اى سبيما لان الحرمة  
 وان دل على تجزئ الجزية لكن عارضه ماروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه وهو المذكور انفا فعلمنا بها جميعا  
 بمعنى البيع في الحديث الاول والتبغير بالبيعت الثاني لا يقال عملية البيع معلومة فيها بيقين فلا يرفع الالافين  
 مشد وخير الواحد لا يوجب لاننا نقول الاحاديث الدالة على عتقها من المشاهير وقد انضم اليها الاجماع لا لا في حجبنا  
 هم ولان الجزية قد حصلت بين لواطى والموطوءة بواسطة الولد فان الماتمين قد اختلفوا بحيث لا يمكن التميز بينها  
 اى بين الماتمين على ما عرفت في حرمة المصاهرة وهى تمنع بيعها ويقتضى لان بيع جزاء الجزية حرام هم الا بعد الانفصال  
 جواب عما يقال لو كانت هذا الجزية معتبرة التميز لكان الجزية توصية وتسلم فائمين به فاجاب بقوله بعد الانفصال

**باب الاستيلاء**

اذا اولدت الامه من

موليها فقد صارت

ام ولد لا يجوز بيعه

ولا ملكها لقوله

عليه السلام اعقبا

ولها اخير عن

اعتناقها فثبت

بعض مواجبه هو

البيع لان الجزية

قد حصلت بين الوا

والموطوءة بواسطة

الولد فان الماتمين قد اختلفوا

بحيث لا يمكن التميز بينها

ما عرفت في حرمة المصاهرة

لان بعد الانفصال

تبقى الجارية حكما  
 لاحقيقة تضعف  
 السبب فاجب حكما  
 مؤجلا لا عاجلا  
 ويقاؤ الجارية حكما  
 باعتبار النسب وهو  
 من جانب الرجل  
 فكذا الجارية تثبت في  
 حكمها كاني حقه  
 من اذ ملكته الحرة  
 زوجها وقد انشئت  
 لا يعلق بموفاوت  
 عنق مؤجل يثبت  
 الحرة في الحال فتمنع  
 جواز البتة لاجلها  
 كذا المهر في الحال  
 يوجب عقبا جديا  
 ولكن اذا كان بعضا  
 كان لا يستلزم  
 فانه فرع الفسخ  
 قال رحمه الله  
 لها واجارها  
 لان الملك فيها قائم  
 المهر ولا يثبت  
 دلالة ان يتزوج  
 الشافعي يثبت فيه  
 بعد ذلك

من يبيع الجارية حكما لا حقيقة فتضعف سبب شئ اى سبب الحق المؤجلية بينهما ثم فاجب حكما مؤجلا الى ما بعد الموت  
 شئ ولم يثبت في الحال ولم يجرى بها فلو بطل استحقاقها ومقتضى الجارية حكما شئ هذا جواب عما قيل لو كانت  
 الحرة حكما مستحق من ملكه امراته التي ولدت منه بعد موتها وليس كذلك فاجاب بقوله وبقرار الحرة حكما اى حتى يثبت  
 الحكم ص باعبار النسب وهو شئ اى النسب من جانب الرجال شئ اى النسب الى الامام الى  
 الامهات ص فكذا الحرة تثبت في حقهم شئ اى في حق الرجال ص لاني ههنا شئ اى في حق الامهات  
 قوله فكذا الحرة صحت الرواية بالحارس لا بالغير وهذا نتيجة ما تقدم من فعله اذ ذكرنا ان بعضا يعني ان الحرة لما كانت باعتبار  
 خارج ان الحرة تثبت في حقهم ص حتى اذا ملكت الحرة زوجها وقد ولدت منه لم يعلق شئ اى الزوج ص ههنا شئ اى يوثق  
 ص بوثق شئ اى يوثق في الحال فيمنع جواز البيع واخر اجاب الى الحرة في الحال فوجب لولي ص  
 وكذا اذا كان بينهما ملكا شئ اى اذا كانت الجارية مشتركة بين اثنين فاستولوا احدهما لم يكن كل الجارية ام ولد له ص  
 لان الاستيلاء لا يخرج من النسب فاجاب شئ وهو نسب فالنسب لا يتجزى فكذا كذا فرع وهذا لا يستلزم  
 فيما يكن نقل الملك فيه وهذا بخلاف ما قال في باب العبد نصيبه بقوله والاستيلاء تجزى عنه حتى استولوا نصيبه من يد غيره  
 فيقتصر عليه لان نصيبه شركاء نقل فاذن الاستيلاء على نسب استولوا قال الامام اى معنى قولنا الاستيلاء لا يتجزى فيما يكن  
 نقل الملك عنه المبررة ليست تقاطع المنقل عن ذلك الى ملك فاما انما انقض قال ههنا ص ما قال شئ اى الصدور  
 ص وله طباشير على كل طوطى ام ولد دم وتجدد ما شئ واجازتها وتزويجها لان الملك فيها قائم فثبت المبررة  
 شئ وله ان تزوجها قبل ان يتبين بانها مثل شغل الحرم باية تحمل واحتمال ذلك يمنع جواز النكاح كما في المقعدة جيبه بان  
 محليته جواز النكاح كانت ثابتة قبل الوطى وقفا وقع الشك في زوالها فلا يرفع به بخلاف النكاح فان النكاح خرجت عن  
 محليته الغي فلا يعود اليها الا بالانقراض حقيقة وذلك بعلاوة دم ولا يثبت نسب ولها شئ اى ولها اسم لان  
 يعرف به شئ اى بالعرفت بالوطى اسس بطهارة قال الثوري واشعبي والحسن البصري ومومدي عن زيد بن  
 ثابت مع الغزل ص وقال الشافعي يثبت نسب منه وان لم يوطى شئ اى قال ذلك احمد فانما يثبت النسب منه اذ لو وطئها  
 وان عزل عنها الا ان يدعى انه استبرأ بعد الوطى بحضرة وهو ضعيف لانهم زعموا انها لو وطئ صارت نرثا كالنكاح وفيه  
 يلزم الولد وان استبرأ ولو وطئها من غير ما يلزمه الولد عند ذلك شئ اى عن احمد وهو وجه للشافعية وضعفه وروى الطحاوي  
 باسناد عن كريمة عن ابن عباس انه كان ياتي جارية فحملت فمطلعت فمطلعت ليس مني اني اميتها اتينا لا اريد به الولد وعن عمر  
 رضي الله تعالى عنه كان يزل عن جارية فبارت بولد اسود فشق عليه فقال من هو فقال من راعي الابل ففعل

في

وأخى عليه ولم ير مدون زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه كان يطأ جارية ما رثية وانزل عنها فاجتبت بولده فاشترى أبو جابر  
 أوعنه انه قال لها من حملت قالت منك فقال كذب ما وصل اليك مما يكون الحمل منه ولم يرضه مع اعتزله بولها فافهم  
 حجة عليهم له لانه ما ثبت النسب بالعقد فلان ثبت الرطب وانه أكثر انفساء اولي شس اى والحال ان ابن كان  
 أكثر انفساء الى الولد من العقد ولان وطى الالة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد لوجود المانع عنه شس اى من  
 طلب الولد والمانع سقوط العقد عنهما عند فيمنه لان ام الولد ليست بمقومة عنه ولقضاء القيمة عند صاحبه لان  
 ثلث قيمة الفل بعقد ومنفعة الوسط وزوال منفعة السعاية فليجزم فلا بد من الدعوى بمنزلة تلك اليمن من غير وطى  
 شس فانه لا يثبت النسب فيه لغير الدعوى ثم بخلاف العقد شس اى عقد النكاح هم لان الولد يتعين بمقصود انه  
 شس اى من العقد لان الولد هو المقصود من العقد في النكاح لا يقال ان النسب باقتدار الحية اى او باصبع لها  
 والعقد به لا بد من لفى ذلك لان نقول لو كان ذلك مراد ثبت من الزنى وليس كذلك وانما النظر الى  
 الموضوعات الاصلية والعقد موضوع لذلك هم فلا يحتاج الى الدعوى شس وطى الالة ليس بموضوع يحتاج لبيان  
 وان جابت بعد ذلك بولده ثبتت نسبته لغير اقتران شس هذا لفظ الله ورسى وقال المصنف هم معناه شس اى مع كلام الله  
 هم بعد اعراف منه شس اى من المولى ما بالولد الاول لانه بدعوى الولد الاول تعين الولد المقصود ومنها صارت  
 فرأى كما لا يخفى على كل حال شس اى كالنكوة فلما صارت فرأى المكن حاجة الى الدعوى في ثبوت النسب الا وانقضاء  
 يتحقق بغير شس اى شس اى النسب من غير الحاجة الى الدعوى لان فرأى شس اى فرأى شس اى الولد هم ضعيف حتى  
 يكمل نقله شس اى حتى يكمل المولى نقل فرأى شس اى بالنزوح بخلاف النكوة حيث تنقضي الولد بقية الابالايان  
 لانه انما الفرأى حتى لا يكمل الطال بالزوج المصل شس ثلاثة قوى كفرأى الزوجة ثبت نسب ولد ما من غير دعوى وتزويج  
 الاب باللمان ووسط كفرأى ام الولد ثبت نسب ولد ما من غير دعوى وتزويج من غير ايمان بتعريف كفرأى الالة لا يثبت  
 نسبه لانه لا بد دعوى وتزويج من غير ايمان فاشترى ام الولد واشترى النكوة من غير دعوى وتزويج  
 فيه قوة وقرأى الالة من وجه حيث يتحقق نسب ولد ما من غير ايمان بتعريف كفرأى الالة لا يثبت  
 من غير عقد ورسى في قوله ولا يثبت نسب ولد ما لان التعريف ببيان الحكم انفساء اى لا يثبت نسب ولد الالة من المولى قبل اعرافه قضاء  
 فالأمر ان شس اى الامور الماضية ومن الله تعالى هم فان كان طليها وجنهما ولم يعزل عنها لم يرضه ان التعريف ويحيى شس اى الولد هم  
 لان الظاهر ان الولد من غير انفساء لم يحبسها شس اى المولى من غير ايمان بتعريف كفرأى الالة لا يثبت نسب ولد الالة من المولى قبل اعرافه قضاء  
 من غير ايمان بتعريف كفرأى الالة لا يثبت نسب ولد الالة من المولى قبل اعرافه قضاء

لانه لما ثبت النسب بالنكاح  
 فلا بد من الدعوى بمنزلة ملاق  
 اليمن من غير وطى بخلاف العقد كان  
 الولد يتعين بمقصود منه فلا يخفى  
 الى الدعوى فليجزم بذلك بولده  
 نسبة بغير اعرافه بعد اعرافه  
 بالولد الاول لانه لا بد من الدعوى  
 الاول تعين الولد مقصود منها  
 فصارت فرأى شس اى كلفق  
 النكاح الالة اذ انقضاء يتحقق به  
 كان فرأى شس اى حتى يكمل  
 نقله بالنزوح بخلاف النكوة  
 حيث لا يتحقق الولد بقية الابالايان  
 لانه انما الفرأى حتى لا يكمل الطال  
 بالنزوح وهذا الذي ذكرناه  
 فاه الولاية فان كان وطليها  
 وحصلها ولو لم يعزل عنها لم يرضه  
 ان لا يعرف به ويدعى ان  
 الظاهر ان الولد منه وان عزل  
 عنها ولو لم يحصلها جاز لان  
 بنفسه كان هن الطال هو بقية  
 ظاهر آخر

او في كراهية من قضاة ارض الظاهر ان وقوع الشك والاشكال في كون الولد من المولى لم يلزم الدعوة بالشك  
والاحتمال فبالفهم كبر الشك في لزوم الدعوة في الصورة الاولى وجواز النفي في الصورة الثانية مروي عن ابي حنيفة وفيه  
روايتان فليكن من ابي يوسف مذهب شمس وفي بعض النسخ اخريان وهو الصحيح وقال الاثراني وقال بعضهم في شمس  
الصحيح اخران فقات اراد به الكافي فانه قال كذا ثم قال الاثراني في ذلك ليس بشي كذا وان ثم اطال الكلام فيه فلا  
يحتاج الى ذكره لان من لم يدعي موضع هذا العرف ومن لا يدعيه لا يفهمه وقال الكافي ايضا قوله عن ابي يوسف ومحمد  
في بعض النسخ تنكر ارجع الى ابي يوسف روايته واحدة وعن محمد كذا وكذا فملك الروايات بلفظ الوجوب كذا في المبسوط وقال  
الاثراني قال بعض الشارحين اي عن ابي يوسف روايته واحدة وعن محمد روايته واحدة وهو فائدة عادية عن قلت  
هذا ايضا كلام الكافي ثم قال الاثراني ولنا نظري في عادية عن كذا اذا قلت ان هذا راجع عن زيد او غيره او  
عن ابيهم الدرميني احد اولاد زمين اخيرين احد من عروبل المفهوم ان الدرميني بعضهم حصل عن زيد او بعض الباقي  
عن عروبل فكذا انما نحن في بعض الروايتين عن ابي يوسف وبعضها عن محمد فيكون عن كل من روايته واحدة فلا حاجة الى ذكر  
عن يوهان الروايتين عن ابي يوسف وروايتان اخريان عن محمد وليس كذا ثم ذكر لمحا في كفاية المنقش  
فان من نفسه قبل الهداية وهو غير ذكر الروايتين في المبسوط فقال وعن ابي يوسف اذا وطئها ولم يسر لم يعد له  
تتمى جات بولد فاعلم ان يدعيه هو ان يدخل عندها بعضا وعن محمد قال لا ينبغي ان يدعي النسب والمعلم انه من ذلك ينبغي  
يعتق الولد قد يستتبع بها وتعتقها بعد موتها لان استحقاق نسب ليس منه الا بكل شرعا فيحاط من المجامعين وذلك ان  
يدعي النسب لمعتق الولد تعتقها بعد موته لا احتمال ان يكون منه وذكر في الفلاح ملك الروايتين بلفظ الاستسباح فقال  
ابو يوسف احب الى ان يدعيه وقال محمد اسب ان يعتق الولد الى اخره فان زوجا من المولى من رجل فجمارت بولد فزوج  
حكم امه شمس قال الحاكم في الكافي فالولد منبذ له الام يعني اذا مات المولى ليعتقان من جميع المال ثم لان في الحديث  
الى الولد شمس لان الولد من الام فثبت في وصفها ثم كذا في الاثراني في ذلك امه هو ولد المقتنة فيقول والنسب يثبت من  
الزوج لان الفرس له شمس وذا شمس من المولى لا يثبت نسب منه لان النسب ليس بمنزلة ما يثبت من المولى بعد ان يثبت  
من الزوج فثبت ولذا بدعوة المولى واذا ثبت النسب منه لا يورث بالحرية ثم وان كان الفلاح فسادا من اصل ما فهم  
فانما يثبت اي لان الفلاح الفاسد يمتنع بالمتبع شمس اي بالكل الصالح فجمع من في حق الاحكام شمس مثل ثبوت النسب في المهر  
والعقود لكن بعد الفحل لان الفلاح الفاسد لا حكم له قبل الفحل لكونه واجب الرفع فاذا دخل بها يكون له نسب الصحيح  
فيعلم من بني الاحكام وقال الاثراني قال بعضهم في شمس من الاحكام ثبوت النسب في حوز البيع والوصية فلا تعلق في الفلاح

هكذا روي عن ابي حنيفة  
وفيه روايتان اخريان  
عن ابي يوسف عن محمد  
ذكرناهما في كفاية المنقش  
وان وجهها جاء في  
نهج حكم امه لان  
حق الحرية ليس الى  
كالنذير لا يورث  
الحرة حرة ولد القنينة  
رفيع والنسب يثبت من  
الزوج لان الفرس له  
وان كان النكاح فاسدا  
اذ الفاسد يمتنع بالمتبع  
حق الاحكام

اصلا لا بالصحة ولا بالفاصله او يرى ابن كان قلت هذا الساج وقت الشرح انتهى قلت ارادوا ببعض الال فانما  
قال في شرحه ومن الاحكام ثبوت النسب الى آخره وبهذا يدل على ان شرح الاكمل قبل شرح الاترازي لانه ذكر في  
الرابع من شرحه انه قرن منه في سنة خمس فلو اثنان وسبعائة وكان قدوم الاكمل القاهرة في سنة ثمانين وسبعائة ثم كان  
قدوم الاترازي بعد ذلك بمدة ثم ولو ادعاه المولى شئ اى لو ادعاه المولى ولد له المولى الذي ولد من الزوج لعبدان  
من زوجهما فولدت له الميثبت نسبة منه شئ اى نسب الولد من المولى لم لا تثبت النسب من غيره فلو قيل الولد يصير له ام ولد له  
لاقراره شئ اى فيما اذا كانت قد نكحها اذ كانت ام ولد فامومية الولد ثابتة قبل الدخول فان قيل كيف ثبتت امومية  
الولد مع عدم ثبوت النسب اية الولد منها مبني على ثبوت النسب عوة الولد بخلاف ابدا لاقرارا بالاسناد فان ذلك  
على دعواه الولد قلنا مجرد الاقرار بالاستيلاء كان لثبوت الاستيلاء وان كان في من شئ اى لم يثبت ذلك الشئ هو اذا  
نات المولى تحقت من جميع المال الى ريت سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعت امهات الاولاد لولا ما يعين في  
دين ولا يجعلن من الثلث شئ في احديث اخرج الدارقطني في سننه عن عبد الرحمن الانباري عن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب  
ان عمر بن الخطاب اخطى امهات الاولاد وقال اعطين رسول الله صلى الله عليه وسلم وانخرج الدارقطني ايضا عن يونس بن محمد  
عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بنى الله تعالى غنمك ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع امهات  
الاولاد وقال لا يعين ولا يؤمّن ولا يؤثّر شيئا من بيعها ما دام حيا فانما ماتت فموتها هم ولان الحاجة الى الولد  
الاصيلة شئ اى ان الولد من الجوارح الاصيلة لان المراءى يحتاج الى القبر انفسهم على حق الورثة والدين كالتمكين  
شئ المديون على الورثة والدين لانه وصية لكونه من زواجهم بخلاف الله بغير شئ اى الاستيلاء بخلاف الله بغير نيل  
الاقدام ولا سعاية عليها المديون على الورثة والدين هم لانه وصية شئ لكونه من زواجهم الله بغير وصية هم بها من زواجهم  
ولا سعاية عليها شئ اى على ام الولد من دين المولى للفرع لما روينا شئ قال الكاكي اشارة الى قوله عليه السلام  
اعقبوا اولادكم وقال الاترازي اشارة الى حديث سعيد بن المسيب هو ان النبي صلى الله عليه وسلم لعين امهات الاولاد لا يعين  
اقى من نفي بعض نسخ الفتاوى ان لا يعين في دينهم ولا نكح شئ اى ولان ام الولد ليست بمال منقوض شئ لانهما تزوجوا بالاموال  
هم حتى لا يقربوا بالوصية شئ يعني اذ غصب رجل ام الولد فماتت منه نفسها عن الغنا صلب البنين منهم على حصة شئ  
لها ولما المديون اذا ماتت عند الغائب فوضعت في قبته بالاعتاق لان المديون منقوض بالاجماع وفي تحفة الصفاة ام الولد لا يعين  
عندنا في حصة بالغصب لا بالتدبير اى ابي الفاسد ولا بالاعتاق بانكحها ام ولد بن شر كمن فاعقبها احد عالم الضمين الموقوف للشيخ  
ولم تسع ايضا في شئ وقال ابو يوسف ومحمد فيمن شئ ذلك كلام فلا يثبت بها حق الغريم كالمقصود شئ اذا قال ان يولد له

ولولد عامه المولى لا تثبت  
نسبه منه لا يثبت  
النسب من غيره  
ويحق الولد يصير له  
ام ولد له لاقراره اذا  
نات المولى تحقت من  
جميع المال لم يثبت  
مسعود بن المسيب ان  
النبي عليه السلام امر  
بعت امهات الاولاد وان  
في دين لا يجعلن من الثلث  
ولان الحاجة الى الولد  
فقد قدم على حق الورثة  
والدين كالمكفّن بخلاف  
الله بغير وصية بها من  
زواجهم ولا سعاية  
عليها في دين المولى  
لما روينا ولا يثبت  
منقوض حتى لا يقربوا بالغصب  
عندنا في حصة لا فلا  
يتعلق بها حق الغريم  
كالمقصود

مصدق المدرك لانه ما لم يتقدم  
 ما اذا سلمت ام ولد لغيره فاعلمها  
 ان تسعة قيمتها هي منزلة الملكية  
 لا يتفق حتى تؤدي لسعاية  
 وقال زفر بن يعقوب في الحال  
 والسعاية دين عليها وهذا  
 الخطأ فاما اذا اخذت على الولد  
 سلام فانها اسلمت  
 ان ما لا يراه الزالة الذل عنها  
 من ما اسلمت واجبة ذلك  
 بالبيع او الاعتاق وقد نذر  
 لنبيم فعيان الاعتاق ولما  
 ان النظر من الجانبين في جعلها  
 مكتوبة لا يضر في فعل الذل عنها  
 لصيرورتها حريرا او الضرع  
 الذي لا يباع فاعلم على الكسب  
 في الشرف الحوية فيصا للذل  
 الى بدل ملكه اما لو اعتقت  
 وهي مفلسة تتولى في الكسب  
 وما كذا ام الولد يعقلها  
 الذي يتفق مة فيترك وما  
 يعقل ولا يهوان لو كان  
 مقومة فهي محترمة وهذا  
 يكفي لوجوب الضمان

ليس لارباب الديون ان يأخذوا من عليه القصاص بغيرهم وليتوفوا منه ولو نكح بماله ما وجب عليه في القصاص  
 من ولو نكح لان القصاص ليس بمال يتقدم حتى يأخذوا بماله شيئا مقبولا وكذا اذا قتل المديون شخصا لا يقدر  
 الغرام على شئ وفي القصاص من استغناء القصاص وكذا اذا قتل رجل مدينا او المديون قد عفى لا يقدر الغرام على  
 المديون عن الضموم بخلاف المدبر لانه مال يتقدم ش بالاتباع وقد ذكرناه عن قريبهم واذا اسلمت ام ولد الفصلا  
 فمليها ان تسعي في قيمتها وحي بنبرلة المكاتب المتيق حتى تؤدي السعاية ش قال الجوهري وسي المكاتب في عرق  
 قوتبه سعاية هم وقال زفر يعقوب في الحالين ش اي قبل السعاية ولما وفي بعض النسخ فتن في الحال ويقال ملك  
 والطاهرية لانه ليس سعاية عنه ما وعند زفر بالسعاية وقال الشافعي اذا اخذت في المشهور وينع الذي من وطبها ولا يستنع  
 بها ويحال ما بهيها ولا يكر من الخلو بماء او جعلي فقتلها فان اسلمت له وان مات قبل اسلامه او بعد عتقت بموتة مؤن  
 اخر في رواية الشافعي في قيمتها فان ادت عتقتهم والسعاية دين عليها ش اي علم ام الولد المذكورهم وهذا الخلاف  
 ش اي في بنينا ومن زفرهم فيها اذا عرض على الولي الاسلام فاقبى ش اي استنع عن الاسلام هم فان اسلم تبقي  
 ش اي ام الولد المذكورة هم على ما لم يات ش اي لغيرهم وان ازاله الذل عنها لم يمسك ما اسلمت وجب وذلك  
 بالبيع او الاعتاق وقد نذر الباع ش لان ام الولد لا يجوز بيعها فعيان الاعتاق ش لان ازاله ذلها هم ولما  
 ان النظر من الجانبين ش اي جانب ام الولد وجانب الفصلا هم في جعلها مكتوبة لانه يندفع الذل عنها  
 يصير وتارة يداو الضرع ش اي ويندفع الضرع عن الذم لا يباعها على الكسب بل الشرف المحترمة فيصا للذل  
 الى بدل ملكه اما لو عتقت وهي مفلسة تتولى ش اي يتكاسل هم في الكسب ش حاصل الكلام انه لا يجوز ان  
 يطلع ملك الفصلا في مجا لانه مقصوم فوجب مليها السعاية فلا يمتنع ما لم توجد قيمتها لانه اذا عتقت فستع لكونها  
 لما هو منسب بغير يودي الى التطلع حتى المولى لتواني فاني الكسب حينئذ يحصل الحرية قبل السعاية وتواني ش ثم نفس نظر  
 للجانبين لانما اذا استعقل الى شرف الحرية وهي حرمة يد حال السعاية ويصل المولى الى بدل ملكهم وبالله ام الولد  
 ش جواب عما يقال كيف تسعي ام ولد الفصلا في السعاية في القيمة وليس تقوم وام الولد ليست مقومة عند اني حقيقة  
 فاجاب بقوله تعالى ام الولد هم لعقده بالذم مقومة فيترك وما يفتقره ش اي تترك الذم من القيمة ولو اخذت من  
 لقوله عليه السلام اتركوه وما يدنونهم ولا تناس اي دلان ماليتها ام الولد لم تكن مقومة فهي محرمة وهذا ش  
 اي كونها محرمة كمن لو جوب الضمان ش هذا جواب آخر عن السؤال المذكور واقترن عليه بان الامة ام لو كان فاني لو جوب  
 لوجوبه فاجاب ام الولد واجيب بان بني الضمان في الضمان المأثمة ولا يملك من التمسك لانه لا يملكها من يضمن من المال المتقوم

ثم كما في القصاص المستتر كمن اذ كان قصاصه مستتر كما بين جماعة ثم اذ اعني احدا لا وليا رجا المال الباقين من  
وان لم يكن القصاص لا متوقفا لكنه من حرم فبازان يكون موجبا للضمان لا مقبلا من نصيب الآخرين عنه وبغير احد من  
ولو مات مولاهن اى مولى ام ولد الغنم في يوم نحره اني من حققت بلاسعاية لانها ام ولدش فليس عليها سائمة ثم ولو عجزت  
في حيوية لا تروى ولا تروى في حيوية كما تبين لقيام الزوجين اى الزوجين كذا هو من اسلام الوليم ومن استولده تروى  
بجملتهم ملكا صارت ام ولد له اى شرعنا لانها كانت له ولا حقيقة هو قال الشافعي لا تصير ام ولد له ومن قال مالك  
واحمد في رواية وفي رواية اقول لا في شرح الطحاوي فان استولده اى في ملك الغير يحتاج ثم انشر اما مع الولد  
او غير الولد صارت ام ولد له عندنا بخلاف الشافعي وكذلك ثبت له اى برضى السيد ثم ملكها فمولى ام ولد له من حين ملكها  
من وقت العلق عندنا في التحفة ووافقه كونه ام ولد له من وقت الملك انه لو ملك له اى منه متى عليه بقوله صير له ام ولد  
ذا رحم محرمة فهو له ولو ملك له اى من غيره لم يفتق لانها بائن ام ولد له ولو لم يولد له الا استبدلته وثبت فيها من حين ملكها  
وعند زفر بن ولد بعثت بنسب ولد له من غير ملكه فمولى ام ولد له ولو استولده اى ملكه من حين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد له  
عندنا مثلنا الشافعي وليس اى الشافعي اى في قولنا ان في قول تصير ام ولد له في قول لا تصير ام ولد له وهو ولد المفرد  
من ابطا امة معتد اعلى ملكه من ولد له فمولى ام ولد له من وقت ولده حر لا قيمة له يوم الفوتة ثم ليس اى الشافعي ثم انما علق  
ببريق فلا يكون ام ولد له كما اذا علق من الزنا ثم ملكها الزاني وولد له اى اشته الى قوله لا يكون ام ولد له من موتة الولد  
باعتبار طوق الولد يرأس بالان استولد له اى ملكه لا اى لان الولد ام ولد له من الزنا في تلك الحال اى في حاله المخلوق  
ام والنجوة لا ينجى الف الكلش وفي صورة الكحل ليس كذلك لان الام تفتق له لولا في تلك الحال اى اقلو العقد الولد حر كان النجوة فمولى  
لكل ام ولد له السبب في اى سبب الاستيلاء هو النجوة بشرط الحاصل بين الوالد وبنه على ما ذكرنا من قبل فمولى اى اشته الى قوله  
في اول الباب لان النجوة قد حصلت بين الوالدى والوطوة بالوطوة بوطوة الولد وبنه النجوة اما تفتق بينهما اى بين الوالدى والوطوة  
ثم بنسبة الولد الى كل منهما كذا وقد ثبت بالنسب بين النجوة بوطوة الولد وبنه النجوة بوطوة الولد وبنه النجوة بوطوة الولد وبنه  
الولد من بطن الزنا اى جواب من قول الشافعي كما اذا علق بالزنا ام ولد له لا نسب فيش اى في الزنا ام ولد له لا نسب  
فلا ثبت النجوة في الباب وهو النجوة ككيفية منسوبة الولد الى الزاني كيف يفتق عليه اى املكه فاجاب بقوله ومن انما يفتق  
اسم الولد على الزاني اى املكه لانه جزوة حقيقة بغير واسطة من خلاف امومية الولد بالزنا مثل من اشترى انا من  
الزنا على ناي اى املكه بقوله ثم انما يفتق اى انما يفتق من الزنا حيث يفتق عليه مثل من اشترى  
انا ومن الزنا لا يفتق عليه لانه اى لان الام منسب اليه بوطوة بنسبة الى الولد وسبب غير ثابتة

كما في القصاص المستتر اذ اعني احدا لا وليا رجا المال الباقين من  
احدا لا يفتق عليه المال الباقين  
ولو مات مولاهن اى مولى ام ولد الغنم في يوم نحره اني من حققت بلاسعاية لانها ام ولدش فليس عليها سائمة ثم ولو عجزت  
في حيوية لا تروى ولا تروى في حيوية كما تبين لقيام الزوجين اى الزوجين كذا هو من اسلام الوليم ومن استولده تروى  
بجملتهم ملكا صارت ام ولد له اى شرعنا لانها كانت له ولا حقيقة هو قال الشافعي لا تصير ام ولد له ومن قال مالك  
واحمد في رواية وفي رواية اقول لا في شرح الطحاوي فان استولده اى في ملك الغير يحتاج ثم انشر اما مع الولد  
او غير الولد صارت ام ولد له عندنا بخلاف الشافعي وكذلك ثبت له اى برضى السيد ثم ملكها فمولى ام ولد له من حين ملكها  
من وقت العلق عندنا في التحفة ووافقه كونه ام ولد له من وقت الملك انه لو ملك له اى منه متى عليه بقوله صير له ام ولد  
ذا رحم محرمة فهو له ولو ملك له اى من غيره لم يفتق لانها بائن ام ولد له ولو لم يولد له الا استبدلته وثبت فيها من حين ملكها  
وعند زفر بن ولد بعثت بنسب ولد له من غير ملكه فمولى ام ولد له ولو استولده اى ملكه من حين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد له  
عندنا مثلنا الشافعي وليس اى الشافعي اى في قولنا ان في قول تصير ام ولد له في قول لا تصير ام ولد له وهو ولد المفرد  
من ابطا امة معتد اعلى ملكه من ولد له فمولى ام ولد له من وقت ولده حر لا قيمة له يوم الفوتة ثم ليس اى الشافعي ثم انما علق  
ببريق فلا يكون ام ولد له كما اذا علق من الزنا ثم ملكها الزاني وولد له اى اشته الى قوله لا يكون ام ولد له من موتة الولد  
باعتبار طوق الولد يرأس بالان استولد له اى ملكه لا اى لان الولد ام ولد له من الزنا في تلك الحال اى في حاله المخلوق  
ام والنجوة لا ينجى الف الكلش وفي صورة الكحل ليس كذلك لان الام تفتق له لولا في تلك الحال اى اقلو العقد الولد حر كان النجوة فمولى  
لكل ام ولد له السبب في اى سبب الاستيلاء هو النجوة بشرط الحاصل بين الوالد وبنه على ما ذكرنا من قبل فمولى اى اشته الى قوله  
في اول الباب لان النجوة قد حصلت بين الوالدى والوطوة بالوطوة بوطوة الولد وبنه النجوة اما تفتق بينهما اى بين الوالدى والوطوة  
ثم بنسبة الولد الى كل منهما كذا وقد ثبت بالنسب بين النجوة بوطوة الولد وبنه النجوة بوطوة الولد وبنه النجوة بوطوة الولد وبنه  
الولد من بطن الزنا اى جواب من قول الشافعي كما اذا علق بالزنا ام ولد له لا نسب فيش اى في الزنا ام ولد له لا نسب  
فلا ثبت النجوة في الباب وهو النجوة ككيفية منسوبة الولد الى الزاني كيف يفتق عليه اى املكه فاجاب بقوله ومن انما يفتق  
اسم الولد على الزاني اى املكه لانه جزوة حقيقة بغير واسطة من خلاف امومية الولد بالزنا مثل من اشترى انا من  
الزنا على ناي اى املكه بقوله ثم انما يفتق اى انما يفتق من الزنا حيث يفتق عليه مثل من اشترى  
انا ومن الزنا لا يفتق عليه لانه اى لان الام منسب اليه بوطوة بنسبة الى الولد وسبب غير ثابتة





من حيث لا يلزم له فمهم لان الملك هنا كيث شرط الاستيلاء وثنى اي لم يثبت له من قبله فمهم اي فمهم ملك الاستيلاء  
 فان قيل الملك اثبت صورة الاستيلاء فثبت سابقا على العلق في حق الاستيلاء ولا في حق غيره لان ثبت بالضرورة تقدير  
 بقدر ما قلنا الاستيلاء وعبارته من غير ان يملك نفسه من غيره التفرقة بين الشريك والرجل ان ملك الشريك لنفسه كالم  
 وفي العلق وذلك لكي لا يستيلاء فيجوز ملك نصيبه ملكا للاستيلاء فيكون الوطى واقعا في غير ملكه وذلك لوجوب الحد لانه سقط النسب لغيره  
 فيجب البصر واما الابن فلم يكن له ملكه الجارية وقد استولوا فيجوز ملكها شرط الاستيلاء في ملكها لانه على الصحيح فيكون الوطى في ملكه  
 والوطى فمطلوب لا يوجب العرق ولا يوجب من اى الشريك للمدعى مقيمة ولد ياشى اى ولد الجارية المستتره م لان النسب يوجب من  
 الى وقت العلق فلم يخلق منى منى على ملك الشريك منى لانه لما علق العلق جارا لاصل لان لفظة العلق على ملكه اذ يمتنع ثبوت  
 الرق فيهم فان ادعى له عياها لم ياشى لم ياشى فان ادعى الشريك ان الولد محبتين هم ثبت نسبة منهما شى اى من الشريكين في اللفظ القدر  
 وقال المصنف هم معناه شى اى منى قول القدورى هم ثبت نسبة منهما اذا علمت على ملكها شى فان ولدت  
 ستة أشهر فمناشاة بالموالدة ولدت ولد كذا ففسر العتاني في شرح الجامع الصغير تفسير الحمل على ملكها لانه اذا  
 لم يكن العلق في ملكها بان ولدت لاق من ستة أشهر من وقت الشراكا دعوى تحرير لا دعوى استيلاء فمعتق  
 الولد ولا يثبت الاستيلاء ولا دعوى الاستيلاء واذا لم يكن العلق في ملك المدعى وقصد الحرية فيها الى وقت العلق  
 ودعوى التحرير ان لا يكون العلق في الملك المدعى فمعتق الحرية فيها الى وقت الدعوى وقال الشافعى يرجع الى  
 قول القافة شى بلفظ لبنى للمفعول والقافة بالانفاد والفار لمعققة جمع القائف كالحاكة في جمع الحائك  
 والقائف هو الذى يعرف الانار ويتبعها ويعرف شبه الرجل في ولده واخيه من قاف اثره يعرفه مقلوب يقال  
 يعرفه اى تبعه ثم القافية مشهورة فى نبي مدح بن حرق بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمية وقيل القافية فى اسد  
 ويقول الشافعى قال احمد وقال مالك ليس به فى الامار دون الحار وبقولنا قال الثوري واسحاق بن زهير  
 هم لان ثبوت النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يخلق من باين متعده فعملنا بالشبهة وقد سئل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول القافة فى اسامة بن زيد شى هذا اخرجه الائمة استثنى فيهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري  
 عن جده عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة ائدى  
 ان جوز المدحى دخل على وهدي اسامة بن زيد فزيد عليها فقلت قد عطاها يا زيدا فما جئت اقداسها فقال لها اقداسها من  
 بعض قال ابو داود وكان اسامة اسود وكان زيد ابين سمي حمزة حمزة لانه كان اذا احمر احمر حمرة قبل حزن هامة  
 فقال الشافعى لكان الصل بالشبهة بالامام سري رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام لا يسلط الا على من كان على منى

لان الملك هنا كيث شرط  
 الاستيلاء فثبت سابقا على  
 العلق في حق الاستيلاء ولا  
 في حق غيره لان ثبت  
 بالضرورة تقدير  
 بقدر ما قلنا الاستيلاء  
 وعبارته من غير ان يملك  
 نفسه من غيره التفرقة  
 بين الشريك والرجل ان  
 ملك الشريك لنفسه كالم  
 وفي العلق وذلك لكي لا  
 يستيلاء فيجوز ملك نصيبه  
 ملكا للاستيلاء فيكون  
 الوطى واقعا في غير ملكه  
 وذلك لوجوب الحد لانه  
 سقط النسب لغيره  
 فيجب البصر واما الابن  
 فلم يكن له ملكه الجارية  
 وقد استولوا فيجوز ملكها  
 شرط الاستيلاء في ملكها  
 لانه على الصحيح فيكون  
 الوطى في ملكه  
 والوطى فمطلوب لا يوجب  
 العرق ولا يوجب من اى  
 الشريك للمدعى مقيمة  
 ولد ياشى اى ولد الجارية  
 المستتره م لان النسب  
 يوجب منى  
 الى وقت العلق فلم يخلق  
 منى منى على ملك  
 الشريك منى لانه لما  
 علق العلق جارا لاصل  
 لان لفظة العلق على  
 ملكه اذ يمتنع ثبوت  
 الرق فيهم فان ادعى  
 له عياها لم ياشى لم  
 ياشى فان ادعى الشريك  
 ان الولد محبتين هم  
 ثبت نسبة منهما شى  
 اى من الشريكين في  
 اللفظ القدر  
 وقال المصنف هم  
 معناه شى اى منى  
 قول القدورى هم  
 ثبت نسبة منهما اذا  
 علمت على ملكها شى  
 فان ولدت  
 ستة أشهر فمناشاة  
 بالموالدة ولدت ولد  
 كذا ففسر العتاني في  
 شرح الجامع الصغير  
 تفسير الحمل على  
 ملكها لانه اذا  
 لم يكن العلق في  
 ملكها بان ولدت  
 لاق من ستة أشهر  
 من وقت الشراكا  
 دعوى تحرير لا  
 دعوى استيلاء  
 فمعتق الولد  
 ولا يثبت  
 الاستيلاء ولا  
 دعوى الاستيلاء  
 واذا لم يكن  
 العلق في ملك  
 المدعى وقصد  
 الحرية فيها  
 الى وقت العلق  
 ودعوى التحرير  
 ان لا يكون  
 العلق في الملك  
 المدعى فمعتق  
 الحرية فيها  
 الى وقت  
 الدعوى وقال  
 الشافعى يرجع  
 الى قول  
 القافة شى  
 بلفظ لبنى  
 للمفعول  
 والقافة  
 بالانفاد  
 والفار  
 لمعققة  
 جمع  
 القائف  
 كالحاكة  
 في جمع  
 الحائك  
 والقائف  
 هو الذى  
 يعرف  
 الانار  
 ويتبعها  
 ويعرف  
 شبه  
 الرجل  
 فى  
 ولده  
 واخيه  
 من  
 قاف  
 اثره  
 يعرفه  
 مقلوب  
 يقال  
 يعرفه  
 اى  
 تبعه  
 ثم  
 القافية  
 مشهورة  
 فى  
 نبي  
 مدح  
 بن  
 حرق  
 بن  
 عبد  
 مناف  
 بن  
 كنانة  
 بن  
 خزيمية  
 وقيل  
 القافية  
 فى  
 اسد  
 ويقول  
 الشافعى  
 قال  
 احمد  
 وقال  
 مالك  
 ليس  
 به  
 فى  
 الامار  
 دون  
 الحار  
 وبقولنا  
 قال  
 الثوري  
 واسحاق  
 بن  
 زهير  
 هم  
 لان  
 ثبوت  
 النسب  
 من  
 شخصين  
 مع  
 علمنا  
 ان  
 الولد  
 لا  
 يخلق  
 من  
 باين  
 متعده  
 فعملنا  
 بالشبهة  
 وقد  
 سئل  
 رسول  
 الله  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 يقول  
 القافة  
 فى  
 اسامة  
 بن  
 زيد  
 شى  
 هذا  
 اخرجه  
 الائمة  
 استثنى  
 فيهم  
 عن  
 سفيان  
 بن  
 عيينة  
 عن  
 الزهري  
 عن  
 جده  
 عن  
 عائشة  
 رضى  
 الله  
 تعالى  
 عنها  
 قالت  
 دخل  
 على  
 رسول  
 الله  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 ذات  
 يوم  
 مسرورا  
 فقال  
 يا  
 عائشة  
 ائدى  
 ان  
 جوز  
 المدحى  
 دخل  
 على  
 وهدي  
 اسامة  
 بن  
 زيد  
 فزيد  
 عليها  
 فقلت  
 قد  
 عطاها  
 يا  
 زيدا  
 فما  
 جئت  
 اقداسها  
 فقال  
 لها  
 اقداسها  
 من  
 بعض  
 قال  
 ابو  
 داود  
 وكان  
 اسامة  
 اسود  
 وكان  
 زيد  
 ابين  
 سمي  
 حمزة  
 حمزة  
 لانه  
 كان  
 اذا  
 احمر  
 احمر  
 حمرة  
 قبل  
 حزن  
 هامة  
 فقال  
 الشافعى  
 لكان  
 الصل  
 بالشبهة  
 بالامام  
 سري  
 رسول  
 الله  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 لانه  
 عليه  
 السلام  
 لا  
 يسلط  
 الا  
 على  
 من  
 كان  
 على  
 منى

الى شريح في هذه الحادثة  
لبسها فليس عليهما ولو  
بلية البين لهما وهو لهما  
يتجملان وهما للباقي منهما  
وكان ذلك بحضرة من  
وعن غيره مثل ذلك  
ولا ينفك استحقاق  
الاستحقاق فيستحق  
ففيه والنسب  
وان كان لا يجري  
ولكن يتعلق به  
احكام تجزية  
فما يقبل التجزية  
يلتفت في بعضها على  
التجزية وما لا يقبلها  
ثبت في حق كل  
واحد منها كمالا  
كان ليس معه غيره  
الا اذا كان الشريكين  
ابا لآخر وكان احدهما  
مسلم والاخر ذميا  
لوجود المخرج من المسلم  
وهو الاسلام في حق الاب

اسم شريح وهو شريح بن الحارث الكلبي قاضي الكوفة من كبار التابعين عام ثمان مائة وخمسة من سنة واستقامت امر  
رضي الله تعالى عنه على الكوفة ولم ينزل بعد ذلك قاضيا فمساويع سنة ولم يتعلق بها الا ثلاث مئة من استغن فيها القضا  
في فتنه ابن الزبير رضي الله تعالى عنه واثنتي عشرة وسبعين ويقال سنة ثمان مائة من فتنه الحارثية وهي التي  
كانت فيها دعوى الشريكين مع الولد الذي ولدته الجارية المشتهرة منبها لم يسأله ابي الشريكان من ليس الامر  
على خلاف لبسها اذا غماها عليهم فليس عليها شئ ابي النسب منبهاهم ولو بنيا لبيد لم يولدوا ابنا ويراها ويراها ولو لم يكن  
منه ما شئ ابي الولد للباقي من الشريكين يعني اذا مات الولد بعد موت احد هاتين لم يولد للاب الحارثي ولا شئ لورثته  
الشريكين هم وكان ذلك بحضرة من الصحابة عيسى الرازي في سر المجمع عليه وقال الرازي في محل الاجماع في  
رواية السهري في اخره من بهار ابن فضال عن الحسن بن عمرو وجابر وطيار جارية في طهر واحد فجات بغلام فالتفت  
الى عمر رضي الله تعالى عنه فعرض ثلثه من الفاقه فاجتمعوا على ان اشبهته بمنها جاتا وكان عمر قاضيا يقول وقال قد  
كاتب الحكيمة تروا عليها الاسود والاصفر والاعرج فيودى الى كل كلب شبيه ولم يكن ربه في الناس حتى رأيت  
بذ فجلد عمر لهما ويراها وهو الباقي منها وقال السهري في هذا منقطع ومبارك بن فضال ليس بحجة ومن على غير  
تعالى حنة مثل ذلك شئ ابي مثل لما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه واخره الطحاوي في شرح الامام عن سما  
عن مولى لابن مخزوم قال وقع رجل على جارية في طهر واحد فخلعت الجارية فلم يدرك اليها هو قاضيا عليها فخلعت  
تعالى عنه فقال هو لك ايركيا ويراها وهو الباقي منها ولا ننما شئ ابي الشريكان هم استويا في سبب استحقاق  
شئ اراد السبب لان الاستحقاق ثبت للاب الملك كان ثمان مائة من قبل فلو لم يكن الدعوى لما كان يستحق ويجوز للملك  
انتهى قلت اراد الكافي فانه قال سبب استحقاق الملك قال لاكمل استحقاق الملك قبل الدعوى هم فيستويان فيه  
شئ ابي في الاستحقاق والنسب ان كان التجزى شئ جوا بغير قول الشافعي لان النسب ابي لآخره وانفسه ابي النسب  
وان كان التجزى هم ولكن يتعلق به احكام تجزية كالنفقة وميثا لولد وللاية التصرف في ماله فما يقبل التجزية  
ثبت في حقها على التجزية لا يقبلها شئ ابي التجزى هم ثبت شئ ودلاية الانكاح هم في حق كل واحد منهما كمالا كان ليس  
من تجزى شئ لوجود التجزى هم الا اذا كان احد الشريكين ابا لآخر شئ هذا استثناء من تولدوا لا يقبل ابي مالا قبل  
التجزى كالنسب في حق كل واحد منهما الا اذا الشريكين اب لآخر فادعوا معا ولد جارية منها فيكون الاب ابي لوجود التجزى على  
الانفس تجزى الجارية وعلى كل واحد نصف العرق فبقا صان هم او كان احدهما مسلما والاخر ذميا شئ فادعوا معا  
فالمسلم ابي هم لوجود المخرج في حق المسلم وهو الاسلام وفي حق الاب شئ ابي ووجود المخرج في حق الاب هم وهو ماله

من الحق في نصيب الابن من لان الاب حقيقة الملك في نصيبه وشبهه الملك في نصيبه ابو اذ الاسم الذي لم يولد له الامه  
فادعوا وما كانت تبت منه ما استوا لهما واذ كانت الدعوى من دومي وقد قال الولد له لانه اقرب الي الاسم من دومي  
كل واحد صاحب نصف الحق في النسل ثم اعلم ان النسب ثبت من اثنين بانفاق اصحابه وفيما فرت ذلك اختصوا بعض  
من اثنين فقط وقال محمد بن الامام في حقهم صلى الله عليه وسلم من نجا ابواب لا يتجانب اختم بقوله وقد انشأ  
صلى الله عليه وسلم لقول يفتي القائف تقريران سرور النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى من يجرى على صفة المعلوم اني  
فيما روى في الشافعي ويجوز ان يكون على صفة المجهول لان الكفار كانوا يلغون من انهم المين من باب نصر قائلهم  
عليه في حبه طعنا وطعنا في نسب اساميه وكان قول القائف مقطوعا لظنهم فسر بشي اى فداخل ذلك سره  
صلى الله عليه وسلم كانت الامه ولد لها من اى للشركيين هم لصحة وعمل واحد منهما في نصيبه من الولد فيصير به  
منها اسم ولد له تبع الولد على كل واحد منها نصف الحق قصاصا بما له من على الاخر لفتح الام اسم بالذات له  
هم ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لانه اقرب ميراث كله وهو حجة في حقه ويرثان منه ميراث اب واحد  
لاستوائهما في السبب وهو الدعوى هم كما اذا اقاما البنية من اى كل واحد وعلى اب مجبول النسب يكون لك  
بينهما فكذا هم واذ ادعى المولى جارية مكاتبه فجات بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن  
ابى يوسف لا يعتبر تصديقه من اى تصديق المكاتب يعنى ثبت النسب به ودعوى المولى هم اعتبارا بالاب  
يدعى ولد جارية ابنه من وقد جعلت في ملك الابن لا يشترط تصديق بل ثبت النسب به ودعوى الاخذ انهما بل  
لان دعوى المولى القوي من دعوى الاب لان المولى الحق في مكاتب المكاتب لان مال الكتابة موقوف على مولاه وان  
المكاتب عبد باقى عليه هم ووجه الظاهر وهو الفرق من بين استيلاء جارية الابن حيث ثبت في النسب بغير تصديق  
وجارية المكاتب حيث لا يشترط فيها التصديق هم ان المولى لا يملك التصديق في اكتساب مكاتبه من حجة على نفسه  
هم حتى لا يملك من اى لا يملك كسب المكاتب عند الحاجة هم والاب يملك تملكه من است تملك يال له  
لانه لم يجز على نصيبه فلا يعتبر تصديق الابن وعليه عقد ما شئ اى وعلى المولى عقد جارية المكاتب  
هم لانه لا يتقدمه الملك من قال الاكمل لان الملك لا يتقدم الاصلى قال الاثر ازمى الضميمة المنصوب  
راجع الى المولى الذي دل عليه قوله وطمعهم لان ماله من الحق كاف شئ اى لان ماله من حق الملك  
كاف هم لصحة الاستيلاء ولما ذكره وشئ استذكر الحق الذي للمولى على المكاتب لانه في مال المكاتب  
قال الاثر ازمى في قول صاحب المداية نظر لانه قال ماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء واستقامت

من الحق في نصيب الابن من سرور النبي  
عليه السلام فيلزم ان الكفار كان  
يطعنون في نسب سلمة وكان قول  
القائف مقطوعا لظنهم فسر به وكان  
الامه اذ لم يلزم الصحة دعوى كل واحد  
منهما في نصيبه في الولد فيصير به  
منها اذ لم يلزم تبع الولد ها وعلى كل حال  
منهما نصف قصاصا عما له على الآخر  
ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث  
ابن كامل لانه اقرب لبيانه كله وهو حجة  
في حقه ويرثان منه ميراث اب واحد  
لاستوائهما في السبب كما اذا اقاما  
البينة واذ ادعى المولى جارية مكاتبه  
فجات بولد فادعاه فان صدق  
المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن  
ابى يوسف لا يعتبر تصديق المكاتب  
بالاب يدعى ولد جارية ابنه ووجه  
الظاهر هو الفرق ان المولى لا يملك  
التصديق في اكتساب مكاتبه من حجة  
والاب يملك تملكه خلاصته  
تصديق الابن وعليه عقد ما شئ  
للك لان ماله من الحق كاف لصحة  
الاستيلاء لمساذا كسر

الموسى من المحي كانه لصحة الاستيلاء والمقصود منه ثبوت الاستيلاء بجارية المكاتب والمقصود في الكتب من اصحابنا  
 ان الاستيلاء لا يثبت وهو بنفسه يصح بهذا ايضا بعد ثبوت بقوله ولا تقصير الجارية ام هذه هي الموسى فاذا لم يصير  
 الجارية ام ولد له من ابن صحيح الاستيلاء انتهى وقال الاكل بعد ان نكل كلام الاترازي مبنية فقال قيل في كلامه المصنف  
 نظر ثم قال والجواب ان دلالة لفظ الاستيلاء على طلب نسب الولد اقوى من دلالة قوله انه ام ولد وكان المراد قوله  
 لصحة الاستيلاء لصحة النسب للولد دلالة ما بعده فان المصنف اجل قدر ان ان يقع من كلامه في سطرين يتناقض وفيه  
 ما من معطوف على قوله قرياهم قال في حقيقة دلالة في معنى المعروف حيث اعتمد دليله هو انه من ام ولد له كسبه فلم يرض به  
 شئ فيكون جوابا للقيمة دفعا للضرر عن المكاتب ثبات النسب اى ولا تقصير الجارية ام ولد اى للمولى لانه لا يملك  
 فيها حقيقة كما في ولد المعروف وقال الاترازي كان ينبغي ان يقول كما في المعروف ولا ذكر له على معنى ان الجارية  
 الاقصير ام ولد للمغور لعدم الملك فيها وهذا هو حق الكلام اما قوله كما في ولد المعروف يرتفع لم يكتف به فيكون حرا بالقيمة  
 ثبات بالنسب منه نفس وحقيقة لا بد من ذكر الولد على تقديرين ان يكون متعلقا بقوله ولا تقصير الجارية ام ولد له  
 لانه لا يملك فيها حقيقة فتعبر كما في ولد المعروف ان كذب المكاتب في النسب لم يثبت شئ به العطف على قوله فان  
 صدقة المكاتب ما لم يانه لا بد من بقدره فلو ملكه لربا شئ يعني لو ملك المولى الولد لم يكن المكاتب عبدا هوام ثبت  
 نسبة منه لقيام الموجب شئ فهو الاقرار بالاستيلاء ومنه ان حق المكاتب اذ هو المانع شئ وقد زل ذلك بالنقل الى المولى  
 فثبت بالنسب لزوال المانع والله اعلم فروع في التكملة لا يخل للمولى على مكاتبته ولو طبا فخلية وعقر وفي الاستيلاء  
 لو حلفت منه كان بالخيار ان شاءت لنفسها فصارت ام ولد وان شاءت مضت على الكفارة واعدت عقرها وفي  
 التقية يلزم عقرها وان اعلمها تقصير ام ولد لان ادت الكفارة تعققت بتعقير سيدها ايضا وفي الغنى ووطى المكاتب لغير شرط  
 حرام عند الجمهور والائمة الاربعية ولو شرط وطيا فمطلبا لغيره فالحكم الجور وقال احمد وابن ابيسب فكل عند الشرط ولا طية  
 عند ابي العلم وعن الحسن والزهري يجزى ولو وطى جارية مكاتبته فخلية عقرها وهو قول الشافعي واهم وقال مالك لا شئ عليه لانها ملكه  
 فحق الجليل يجوز لعاق ام الولد ولا يثبت التحليل الحرية وكذا تدبر اذ في غير ما لا يصح تدبر اذ في جوامع الفقه استولد مدبرة والتدبير  
 وتعتق من جميع المال ولا تستعي في الدين ولو باع منه ام الولد منها جاز وتعتق كما لو باع رقبة العبد منه هكذا رواه ابن جماعة  
 عن ابي يوسف بيع الخدمه باطل ولا تعتق بخلاف قولها منها حيث تعتق ولو ولدت جارية منه وقال لمولاه اصلها الى  
 والولد ولدى وصدقة المولى في الاصل والولد ثبتت نسبته وصارت ام ولد له ولو صدقة في الولد ثبتت نسبته  
 وهو عبد لمولاه والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وقيمة ولد مكاتبه  
 في صحة للضرر حيث  
 اعتمد دليله هو انه  
 كسبه فلم يرض  
 به فكون جوابا للقيمة  
 ثابت بالنسب منه  
 ولا تصير الجارية ام  
 ولد له كسبه فلم يرض  
 به فكون جوابا للقيمة  
 كما في ولد المعروف  
 وان كذب  
 المكاتب في اللب  
 لو ثبت لما يثبت  
 من تصديقه  
 فلو ملكه يوما  
 ثبتت نسبته لغيره  
 الموجب زوال حق  
 المكاتب اذ هو المانع





